

حاشية

العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنياوي

على

شرح حلية اللب المصون

للعامة الشيخ أحمد الدمنهوري

على

الرسالة الموسومة بالجواهر المكنون

في المعاني والبيان والبدیع

للعارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأخرى

رحم الله جميعهم وقم بعلومهم آمين

وبها مشها:

حلية اللب المصون بشرح الجواهر المكنون

مطبعة محمد علي الشافعي في دار الأوقاف بمصر

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٢٢٩

حاشية

العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنياوي

على

شرح حلية اللب المصون

للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري

على

الرسالة الموسومة بالجواهر المكنون

في المعاني والبيان والبدیع

للعارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأخرى

رحم الله جميعهم وقم بهم آمين

وبها مشها :

حلية اللب المصون بشرح الجواهر المكنون

١٣٥٧ / ١٩٣٨ / ٢٢٩

« إِنَّ مِنَ الْيَكَّانِ سِحْرًا »

« حديث شريف »

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من زينة المحاربين دقت القدر الطلّ والثأن الرفيع ، حمد الله البسر لأرباب الحجا إصباح
المعاني ببيان بديع ، فسبحانه من حكيم دبر أمور عباده على طبق مقتضى الحال ، وتلاشى دون
إحصاء نعمه لسن التفصيل والإجمال . والمصلحة والسلام على أشرف من تحلى بمحافن العلوم
والمعارف ، وأجل من حاز دقات الأسرار والمطائف سيدنا محمد للنتخب من خلاصة أعلى الأماجد ،
للتأييد بكتاب حاز من أسرار البلاغة أنهى الطالب وأجل المقاصد . وعلى آله وأصحابه الذين بهم
تلافاً غرة الحق وأشرق وجه الدين ، واضمحلت دجى الباطل ولمع نور اليقين .
وبعد : فأقول وأنا العبد البالغ من النصف منتهاء ، والدليل الحزين الذى غدا أسير ذنوبه
وخطايا ، يعتمد على القريب الجيب ، المنسوب [لمنية ابن خضب] للتضرع في زوال كربته
لمولاه القوى ، أفقر العباد إلى رحمته [عزوف بن محمد البدوي] هداه الله سواء الطريق ، وأذقه
حلوة التحقيق .

إن أرفع مدارج كالات نوع الانسان ، هو التحلى بأصناف العلوم وأنواع العرفان ، على
ما أجمع عليه الأوائل والأواخر ، فهو أشرف ما يوصل الأصغر لدرجة الأكابر ، وإن فن البلاغة
من بينها محتو على أساليب النجاح ، ومنطوق على قواعد الفلاح ، إذ غاية نيل السعادة العظمى
من معرفة إيجاز القرآن ، والوصول إلى سهولة الكبرى من تمام الإذعان بيقوة سيد الأكوان .
وقد صنف فيه كتب ترتاح لمطالعتها الأرواح وتقر بها العيون . منها نظم الامام الأਖصري
اللسي :

بالجوهر المكنون

فانه مشتمل على غالب قواعد التلخيص ، ومحتو على جواهر نامة الجمال بديعة التخليص ، وقد
شرحه جماعة من الأعلام ، الذين بهم يكشف عن القلب الظلام ، ومن أنفس شراحه وأحسنها
تحريرا ، شرح الامام الذى نال قدرا عاليا وفضلا شهيرا ، من تحقق في عدة محاسنه مجزى وقصورى
الفاضل العلامة الشيخ [أحمد المشهورى] فانه كتاب يترف بسمو منزلته الماهرون ، ويذعن
بناية حسنة التأملون :

جزء بديع كتابى فى محاسنه يحيل ناظره من حسنه طرما

عقودها لأسطر الحسى التى جمعت من خير ما فيه من ببنى العلاء رغبا

وإنى مذكرايته بهذا الوصف الجليل وعلمت أن له من القدر ما هو سام جليل ، أحببت أن أخدمه بما
يكشف الشام عن وجوهه وحقراته ، ويذنه على ما وصفه فيه فنعنا الله تعالى ببركاته ، فانتخب له حواشى

شريعة مشتملة على تحقيقات منيفة تقر بها عين النصفين ويحترق بها قلب الحاسدين أودعتها من
حاصل السائل ما يشهد بكل حال حسنة ذوو البصائر ومن ههنا نشأت فكري ما ينحذب إليه القلب
ويميل إليه خاطر سالكا فيها سبيل الإيجاز لا للغاية مقتصر على ما به تمام انضاح الشرح بما فيه
لأمنائي من القاصرين كفاية ، وحيث أطلقت الصبان كنت عازيا لما كتبه على السعد ، وحيث قلت
ابن يعقوب كنت عازيا لشرحه على هذا الكتاب ، واليعقوبي كنت عازيا لشرحه على الأصل ،
والخاشيتي فرادى ما كتبه الصبان وحاشية المسوق على السعد ، وبعض الشراح فرادى شرح
الشيخ على الغزى على هذا المتن ، والسيوطي كنت عازيا لشرحه على ألفيته عقود الجنان ، والسعد
كنت عازيا لمقتصره هذا ما وجدته أيها الواقف عليها من خطأ فمن قصوري بتقصيري في طاعة القديم
الباقى ، ومن صواب فهو والله مستمد من فيض شيخنا وشيخ شيوخنا الأستاذ الشيخ مصطفى البولاق :

أدام الله الدنيا علاء وأمد الأمل بفيض علمه

ولا زلت أعليه بحال كربع لا يهاهد غير رحمه

والأموال ممن نحلى بحلى الانصاف ، ونحلى عن رذيلة البني والاعتصاف أنه إن وجد للداد وجهها
فليسلكه ولا يصرف عنه وجهها ، وإن عثر على شيء زلت فيه القدم أو طنى به القلم فليتضرأ أنه لم
يسلم من الخطأ إلا رسول الله الأمر بالحلم والتقوى وأن دعوى غيره السلامة منه هي غاية القصوى :
ومن ذا الذي ترضى سبحانه كلها كفى للرء نبلا أن نعتد معاينه
وليته عليه عبارة خالية من التشنيع متجانية عن اللوم والتفريع وليعلم أنه ليس خاليا من العيوب
والزلات وأن الرء كله عيوب وعورات :

مق يلمس للناس عيبا يجد لهم عيوباً ولكن الذي فيه أكثر

وإنني فيما صدر مني ذو عند مقبول عند ذوي البصائر وهو أني ضعيف عديم الخلاق والمشار فلا
يفارقني تجرع كؤوس الشدائد ولا تعطيل المعلوم والأحزان عن تحصيل المقاصد :

جور الزمان مديم قبض ناصيني والقلب الحزن بيت لا يفارقه

إن رمت جلب سروريه قال لقد حزن للكان ونال لك سابقة

اتخذني الدهر غرضا برمي به بسهام الموم والأحزان وليتني مع هذا كنت سالما من إيذاء الناس بالكذب
والبهتان بل ما مضى وقت إلا وأنا في إيذاء منهم بالسنة حداد ومن هذا حاله فهو في جميع أوقاته بسواد السواد

وليئن كنت مع هول الزمان وما فيه أقاسى قوى الجسم والبصر

أو كان لي في زمانى بعض ميسرة بها يخف شديد الحزن والضمر

ومن يكن حاله ما قد ذكرت فقد آتى بما جزؤه يكنى ذوي النظر

وأريدك أن هذه أول ما أفرغته معتدا به في قالب الترتيب وأنى لأعلم كتابة قبلها على هذا الشرح الغريب

والله أسأل أن ينفع بها الدين هم للحق طالبون وعن طريق العناد معرضون وغرضهم تحصيل الحق للبين

لا تصور الباطل بصورة البقين وهذا لعمرى موصوف من الزلزال قليل الوجود في هذه الأيام فلقد غلب

على الطباع اللذ والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فأننى من الناس الشقاء الجليل في العاجل

لحسبى ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يقين أن تسلك على هذه الجملة من القنون الثلاثة للمشروع فيها لما

قيل إن غير التسكيم من المشروع فيه قصور أو تقصير فنقول يتعلق بها من فن العائى الباحث عن

مقتضيات الأحوال خمسة مباحث :

بسم الله الرحمن الرحيم

[الأول] الأول في المتعلق أن يكون ضللاً لأنه الأصل في العمل والأولى التحك بالأصل مهما أمكن ولأن تعلق بسم للمصاحب له الدال الذات به كثير ومنه حديث باسمك «ربى وضعت جنبي» خاصة لأن الأولى أن يقدر المتعلق من جنس ما جعلت التسمية مبدأ له كما في الحديث المذكور مضارعا لأن المقام مقام فعل القراءة مثلا الملازمة لها البسمة الصادرة عن التكلم في الحال مع التجدد الاستمراري ومفيد هذا المعنى هو المضارع محذوفاً للتخفيف لكثرة دوران متعلقه على السنة الخاصة والمائة كما في حذف حرف النداء في مثل - يوسف أعرض عن هذا - مؤخر الأفادة الإهتمام باسمه تعالى لأن المقام مقام استعانة بالله تعالى ولا فائدة التقصر والقصر إما قصر الأفراد ويخاطب به من يعتقد الشريعة أو قصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس أو قصر تعيين ويخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بغير اسمه تعالى وقصر أفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله وباسم غيره وقصر تعيين إن شكوا في حصولها بأي - لكن هذا الثالث بيد قاله السوقي .

[الثاني] اسم على تقدير كونه زائداً يكون ذكره لفرق بين التبيين والتبيين أو التبرك أو التعتيم فيكون من قبيل الاطناب بالزيادة كما في قوله تعالى - فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به - أي بما آمنتم بناء على زيادة مثل وعلى تقدير كونه غير زائد تعريفه بالزيادة إلى الله للاغناء عن التفصيل المتعذر بناء على عدم تنافي أسمائه تعالى أو التعرُّض بناء على كثرتها مع تنافيها وهذا إن جعلت إضافة علم الخاص ويكون في التركيب حيث لا يحجز لقصر بمعنى تكثير المعاني بتقليل اللفظ .

[الثالث] اختيار الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجماً لجميع الصفات للاحاطة بمفهومه الأصلي تبعاً للمعنى الوضو كما قد يلاحظ في غيره من الأعلام .

[الرابع] توصيف الجلالة بالرحمن الرحيم المدح ويقتضي الحال حيث لا يقطع فقد ضوا على أن التعوت إذا كان المقصود بها المدح فالأولى قطعها لأن فيه دلالة على تعين التعوت بدونها وأن الاتيان بها لمجرد المدح قال السوقي لكن لا يخفك أن الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحيث لا يكون في القطع مخالفة لقتضى الحال لما في الاتباع من الجري على الأصل دون القطع إذاً الأصل عدسه اه . أقول : ما قالوه نظروا فيه حال سامع لا يعلم التعين المذكور فيقتضي حاله وما يبدل عليه وبطابقه القطع والوارد روي فيه حال من يعلم فصار متعيناً لعدم الحاجة إلى القطع فلم يلزم من موافقة الاتباع لقتضى الحال مخالفة القطع لعدم الحال واختلافه تأمل ثم على القطع فوجه الفصل أعني ترك عطف جملة هو الرحمن مثلا على مقبلها عدم قصد إلى إعطاء الحكم الأولى أعني أولف باسم الله للثانية إذ المقصود من الأولى ملازمة القراءة للتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحماناً .

[الخامس] جملة البسمة خبرية الصدر إنشائية الجزر إذ يصدق على صدرها وهو أولف أنه خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج وعلى مجزها وهو مستمعنا بالله أنه إنشاء لصدق حد الإنشاء عليه وهو ما لم يقصد به ما ذكر . فإن قلت مجز الجملة ليس بكلام إذ هو قيد فضلة فكيف يجعل إنشاء ؟ قلت هو في معنى الكلام لأنه في معنى استمعين باسم الله مثلا فقد انضح محل الخبرية والإنشائية من جملة البسمة وسقط استشكال كونها إنشائية بأن أولف لم ينطبق عليه حد الإنشاء وكونها خبرية بأن مستمعنا الخ لم ينطبق عليه حد الخبر والقول بأن الجملة بتمامها إنشائية تبعاً لإنشاء المتعلق غير مندبد اه . بناني على جمع الجوامع بتصرف وهو مبني على جعل الباء للتعدي متعلقة بفضلة . وللبيان تفصيل حسن ذكره في رسالته الكبرى في الكلام على البسمة . ويتعلق بها من فن البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكتابة تحفة مباحث :

● [الأول] الباء حقيقتها الالصاق وهو حقيق كما سكت بز يد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبس من يد أو ثوب ومجازي نحو صرحت بز يد أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه والالصاق هنا حقيق على ما اختاره العلامة الأمير معللا بأن ما هنا من قبيل مسألة الثوب أو أولى أي لصم الواسطة هنا وقد قال في المعنى إنه فيها حقيق ووافقته الشئ ردا على المعامنين المستظهر أنه فيها مجازي هو الالصاق بما يجاوز يدا لا بنفس زيد بأن اللفظ لا يناقش فيها هذه المناقشة ولك أن يجعل الباء للاستعانة قال الأمير فتكون استعارة تبعية لتشبيهها بارتباط الالصاق على ما لا يخفى تقريره فلا استعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الحادي قال لأن الاستعانة حقيقة الذات والحق جوازه كما في الانقش كقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا - فإن الوطء يجوز عنه بالسرا لكونه لا يقع غالبا إلا في السر ويجوز به عن القعد لأنه مسبب عنه اه وشبهة للسائق أنه أخذ للشيء من غير مالكة واكتفى المميز باختصاص ما اه .

[الثاني] في حذف التعلق مجاز بالحذف ان لم يشترط فيه تغيير الاعراب ومجاز بالزيادة إن قيل بزيادة الباء أو اسم والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لا بمعنى الكلمة اه أمير وقوله ان لم يشترط الخ وكذا ان لم ينجر على القول بأنه ليس بمجاز مطلقا ذكره الدسوقي .

[الثالث] إضافة اسم إلى الله حقيقة إن أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما من بناء المجاز على المجاز وبيانية ان أريد نفس اللفظ وهي مجاز بالاستعارة عندهم لأنها مقابلة للحقيقة والإضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة فيه تبعية فكذا ما هو بمنزلة وتقريرها أن نقول إن هيئة الإضافة موضوعية لتخصيص الأول بالثاني أو تعريفه به واستعملت هنا في تعيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بتطابق نسبة شيء لشيء على أن الثاني محض أو معرف للأول بتجامع مطلق التعلق في كل فسرر التشبيه للجزئيات واستعبرت صورة الإضافة الموضوعية للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف أو التخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية اه دسوقي ، وقوله وعليه يأتي الخ لأوجه التخصيص للاستفاد من تقديم الظرف بل يأتي أيضا على الاحتمال الثاني لثبوت الاستعانة فيه بالاسم .

[الرابع] الاسم الكريم حقيقة وقال في الانقش الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز كأنه لاحظ أنها ليست من موضوعات اللغات الأصلية ولا يخفاك أنها لا تضعف عن اصطلاح التخاطب والظواهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه ولو قلنا إنه كلبي وضعا وأنه في الجزئي باعتبار خصوصه مجاز إذ لا مانع من استثناء أسماءه تعالى وتخصيصها بمزايا كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير إلى غير ذلك اه أمير ، وقوله ولا يخفاك الخ أراد باصطلاح التخاطب كل اصطلاح حدث على اللغة الأصلية وبنى عليه خطاب كاليان وبقى الفنون الحادثة بعد اللغة فأنها معتبرة في الحقيقة والمجاز فأوضاع الأعلام الحادثة على اللغة الأصلية مساوية لهذه الاصطلاحات الحادثة فتعتبر في الحقيقة والمجاز أيضا وحينئذ فلا يتم ترجيح جعلها واسطة بملاحظة كونها ليست من موضوعات اللغات الأصلية . قال بعض أئمتنا وقوله عدم المجازية فيه أي الاسم الكريم وضمير أنه الأولى له أيضا وضمير الثانية للكلبي .

[الخامس] الرحمن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب المقضية لا تفضل فلهما مجاز مرسل نبى عن التفضل في بعض الحواشي هنا أو كناية وفيه أن الكناية يصح معها الحقيق إلا أن يقال الاستعانة هنا للمعنى ظريفي فالمراد أن ذات الكناية لا تنافي الحقيقة على ما أشير إليه في جمل - ليس كذلك شيء - كناية عن نفي التمثل اه أمير ، وقوله ما أشير إليه أي من أن امتناع إرادة المعنى الحقيق وهو نفي المعاناة عن هو مماثل له وعلى أحسن أوصافه ليس من حيث ذات الكناية كامتناع المعنى الحقيق من حيث ذات المجاز بل من حيث خصوص

النادة لاقتضاء مؤداهما أمرا محالا وهو وجود مثل له تعالى، وقوله كناية عن نفي المثل أي على حد قولهم
 مثلك لا يبخل فاقبل فيه من أنه إذا نفي البخل عمن بماتته ويكون على أخص أوصافه فقد نفي عنه
 يقال في المائدة أقاده الصبان في رسالته البيانية وقد ذكر السوق وغيره استعارة تمثيلية في الرحمن
 الرحيم فانظرها [و يتعلق بها من فن البديع] أن متعلق الباء إن اعتبر كونه أمرا يمكن كونه من
 قبيل التجريد على تقدير الخطاب من التكلم لنفسه كأنه جرد من نفسه شخصا وخاطبه والاسم على
 تقدير كون أصله وسم فيه الإبدال الذي هو إقامة بعض الحروف مقام بعض كاجعل ابن فارس منه
 قوله تعالى فاطلق أي افرق والحلافة له لم يوجد له شيء يتعلق به لذاته من هذه الجهة والرحمن الرحيم
 فيهما تورية ويقال إيهام أيضا وهوان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتمادا على
 قرينة خفية له رقة القلب معنى قريب بالنسبة إلى اللغة وهو غير مراد والمراد الانعام وهو بعيد اه
 خدعي بتصرف والقرينة هنا استحالة التريب قال السوق وفي جملة البسملة القول بالموجب ويقال له
 للنهيب السكاي وهوان يساق المعنى بدليله كأي قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وبيانه
 هنا أن جملة البسملة في قوة قولنا لا ابتدئ إلا باسم الله لأنه للرحمن الرحيم وفيها أيضا الاستخدام بناء على
 أن الظاهر من اسم الحلافة اللفظ وفي الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار ابدات وفيها الالتفات بناء على
 مذهب السكاكي من الاكتفاء بمجرد مخالفة مقتضى الظاهر وعدم اشتراط سبق التعبير بطريق آخر
 لأن مقتضى الظاهر في التوجه إليه تعالى الخطاب بأن يقال باسمك اللهم وفيها أيضا ادماج وهو أن
 يضمن الكلام السوق لفرض غرض آخر وبيانه أن الفرض الأصلي من البسملة التبرك والاستعانة باسمه
 تعالى فبعد أن ذكر هذا الفرض منها أدمج فيها الثناء على الله تعالى بكونه رحمتا رحبا اه (قوله إن
 أفضل الخ) إن قلت إن هذه العبارة إنما حصل بها إخبار بوصف الثناء والصلاة والسلام والإخبار بوصف
 الشيء ليس إتيانابه فلم يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف قلت لانسلم ما ذكر
 إذ قصد من قوله الثناء على الله الخ إنشاء الثناء وما بعده وهذا القول وإن لم يكن جملة في قوة الجملة
 فكأنه قال إن أفضل ما الخ قولي أنني على الله منشأ للثناء الخ ولا يكون أفضل التفضيل على بابيه بالنسبة
 لغير من دونه أو أن المراد جنس قولي ولئن سلمنا ما ذكر فلا نسلم اتقاء حصول المطلوب بها لأن الإخبار
 المذكور يتضمن أن المأمود خير من كل شيء وهو وصف يجميل فقد حصل الحمد ضمنابها ولا يضر
 عدم حصوله صريحا إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا كما ذكره الصبان في حاشية الأشعري ومثل ذلك
 يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بالإخبار بوصفهما بالجليل ثم إن
 إتيانه بأن تنأ كيد النسبة بين أفضل والثناء وهي عمدة يشك فيه أقاده الصبان في حاشية الصمام (قوله
 ما تحلت به جباد المعاني والبيان) التحلى التزين والالتفاف والجباد جمع جيد كذئاب وذئب والمعاني
 قال الصبان قال السراي هي الصورة العقلية من حيث إنها تقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميسر بمعنى اسم
 المفعول أو اسم مكان المعنى أي التقصد لأنه يتخيل في المفعول كونه محلا لوقوع الحدث اه وقوله لأنه يتخيل
 الخ تعليل لمخوف أي وانما صح كونه اسم مكان مع أنه مقصود من اللفظ فهو مفعول لأنه ما الخ والبيان يطلق
 بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المغرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدرى
 إذ لا يوصف بالفصاحة حقيقة قاله الصبان في حاشية الأشعري وذكر فيها كتبه على مختصر السعد قول بأنه
 كشف الكلام النفسي بالكلام الحسي فيكون على الأول مصدر إن وعلى هذا اسم مصدر لأن في
 الكلام استعارة بالكناية بتشبيه المعاني والبيان بفوات لها جباد والجباد تخفيف والتحلى ترشيح ثم إنه يصح
 أن يراد ببيان هنا كل معنى مجاز لكن لم يذكر لثالث أحسن لما فيها من تشبيه المحسوس بالمحسوس ولأنه

إن أفضل ما تحلت به
 جباد المعاني والبيان

أشد مناسبة للعاني لكونها في ضمنه ثم لا يغني مائ ذكرا المعاني والبيان والبديع والمختص والسند إليه من براعة الاستهلال وسيأتي الكلام عليها قريبا (قوله ونيابت) التباين الفاخر والبديع فقيل بمعنى مقبول وسيد كرم الشارح وإضافته لأنس من إضافة الصفة للموصوف والأنس ضد الوحشة والزراد من القلب هنا اللطيفة بانية والعرفان مرادف المعرفة وهو مصدر عرف وفي القلوب استعارة بالكناية والتباين تحجيل (قوله الشاء) خبر إن وهو الله كرجح مأخوذ من أنبت إذا ذكرت بغيره قاله البسوق وقوله على الحقيقة متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي اختصاصا آتيا على الحقيقة أي فقيره وإن اختص بكمال لكن بالنسبة لمن دونه والاختصاص الحقيقي ليس إلا لأنه إذا لم يزل أحد كماله تبارك وتعالى (قوله والسلام) أي التحية وتفسيره بالأمين في هذا المقام ربما يشعر بأن السلم عليه مظنة الخوف لأن المعنى على طلبه والدعاء به والنهي صلى الله عليه وسلم بل وأتباعه لا خوف عليهم وإن قالوا في آخرهم من الله فهذا مقام عبوديته في ذاته وإجلاله لمولاه اه أمير (قوله على أنصح الأنام) أي أوجود الخلق فالصاحبة ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالمراد هنا فصاحة التكلم وهي الملكة المذكورة (قوله محمد) بدل من أنصح أو عطف بيان والتي نعمت الحمد للأصح لثلاثين تقديم البدل أو عطف البيان على التعت مع أن التعت مقدم على التواضع عند اجتماعها (قوله وعلى آله) أي أتباعه في العمل الصالح قاله المولى قال محبة الأُمير آل للجنس فيصدق بمجرد الإيمان لأن المقام للدعاء ونقل عنه أن المتبادر أن المراد ما زاد على أصل الإيمان وكأنه لأن الصلاة تؤذن بالتعظيم فلما لا تكون على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعا ملحق بالمدح وقد ورد ضعيفا آل محمد كل نبي اه (قوله الطيبين) أي الطاهرين من الأدناس المعنوية (قوله الباذلين) البذل الإعطاء والمراد هنا شغل النفس جدا بما ذكره شبه البدل بجامع عدم المنع في كل واستعير البدل له واشتق منه الباذلين بمعنى الشاغلين جدا والتشديد الإحكام وقواعد الدين مسائله الكلية المكنية من الأدلة (قوله و بعد) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظا لا معنى والواو إمعان عطفة قصة على قصة أولا استئناف النحوي أو البياني أي ماذا تقول بمثل بسطة الخ أو نائبة عن أما فعل كونها عاطفة أو استئنافية بمعنى كون الظرف معمول لا يقول والفاء على نون أما وعلى نيابتها يصبح كونه معمول لا لجزاء وهو يقول وللشرط المقدر الذي ثابت أما المحذوفة عن جملته إذ الأصل مهما يكن شي ولنفس أما كذا في القنوي واليعقوبي والبسوق وكأنه لم يجعل الواو عاملا لضعفها بكونها نائبة النائب ولا تقوى بذكرها عن أملاصاتها بالنسبة لها والأصالة أقوى من الله كذا قال الأمير ورجح كونه معمول لا لجزاء بأنه حيث طلب الابتداء في القول بالبسطة ومأمعها كان لتقييده بكونه بعد ما ذكره ولا داعي لتقييد الشرط بذلك كذا أقامه بعض محققي المأرأة وهو أدق من قولهم في المشهور ليسكون الشرط مطلقا الخ اه وقوله وجه هو صراحة الكلام في الدلالة على الامتنال قال اليعقوبي والغرض هنا هو مجرد الانتقال من غرض إلى آخر وانما نقلت لهذا الغرض لأن ربط الجواب بكل شيء المخالف للشرط بعد الحمد والصلاة فيبدت ترتب ذلك الجواب عليهما وارتباطه بهما وبقائه في قوله فقال فيقول الخ اه (قوله العبد) المراد به هنا عبد الإيجاد أي المملوك لله (قوله الحقير) لفعل من الحقارة وهي البلية اسم فاعل لحقير بضم القاف (قوله سجن التقدير) من إضافة التشبه به إلى التشبه والجامع المنع من المقصود والخروج ترشيح (قوله الله منوري) سمعت من شيخنا أنه من بلدة فرسية من القاهرة تسمى دنهور الوحش لامن البلية المعروفة بدنهور البجيرة (قوله متعه) قال متعه الله بكذا أجاه عليه لانه يشابه كذا في القاموس والظاهر أن المراد هنا إيقاؤه إلى انتهاء عمره (قوله هذا الخ) متول القول وبيان بمعنى مبين (قوله الموسومة) أي التي جعل هذا اللفظ لهما قال الأمير قبل أسماء الكتب أعلام أحسن وأسماء العلوم أسماء أشخاص ورد بأنه إن تعدد الشيء تعددت محله فكلاهما أجناس وإلا

و نيابت ببديع أنه
قلوب أهل العرفان
الثناء على الله المختص
على الحقيقة بالكمال
المزاة في ذاته وصفاته
عن شائبة المثال
والصلاة والسلام على
أصح الأنام محمد الذي
بلغ المسند إليه غاية
المقام وعلى آله وأصحابه
الطيبين الباذلين
نقومهم في تشييد
قواعد الدين
وبعد: فيقول العبد
الفقيه الحقير الراوي من
مولاه الخروج من
سجن التقدير أحمد
المنهوري متعه الله
بمصول آماله ومن
عليه بكمال التوفيق
في أقواله وأفعاله هذا
بيان الرسالة الموسومة

من العلامة النبيل
والتحرير المبرر
الجليل سيدي
عبد الرحمن السوسي
أفاض الله علينا وعليه
من بحر النوال ورزقنا
وإياه النسخ على أحسن
منوال طالباً من السهولة
في البيان ليتفصح به
المبتدئون في علم البيان
فأجيبته وإن كنت
لست أهلاً لك ولا من
رجال تلك المهامه
والسالك ولكن حسن
على بفيض الإيعام هو
الذي حملني على الحلول
في هذا المقام راجياً من
سبحانه وتعالى حسن
القبول والقبول برضاه
بمحض فضله فإنه
المأمول . . . ومحيته
[حلية اللب المسون :
شرح الجوهر
المكنون] والله أسأل
من فضله العليم أن ينفع
به من تلقاه قلب سليم
أنه مفيض الخير والجلود
وهو حسي ونم الوكيل
قال :
(بسم الله الرحمن الرحيم)
أقول ابتداءً بالبسملة
اقتداءً بالكتاب العزيز
وعملاً بخبره وكل أمر
ذي بال لا يبدأ فيه
بسم الله الرحمن الرحيم

فأشخص والفرق يحكم له (قوله علم البيان) أراد به ما يشمل الثلاثة كما هو أحد إطلاقاته (قوله الأخصري)
نسبة إلى الأخصر جبل بالمغرب على ما ذكرني بعض الطلبة من الغاربه قاله الصبان (قوله قد انجسه) حفة
ليبان والعلامة كثير العلم جداً إذ الصيغة للمبالغة والتأنيذ باتها النبيل الذي قوى الإدراك التحريز للثقتن
منه نحر الأمور علماً أنقها (قوله المبرر) مبالغة من المبرك أي الإدراك والتأنيذ باتها كعلامة (قوله
السوسي) نسبة إلى سوس جهة المغرب (قوله أفاض الخ) الإفاضة إزال الماء بكثرة والنوال العطاء وإضافة
بحر النوال من إضافة المشبه به إلى المشبه وأفاض ترشيح (قوله النسخ) أراد به هنا إقناع الأفعال المتواليه
فيه استعارة مصرحة والجامع نوال المتعلق بالفتح والنوال ترشيح على حقيقته أو مستعار الحال بجامع
للإبسة (قوله طالباً) حال من فاعل النفس وطلب السهولة التي هي الأثر طلباً للحقيقة للتأنيذ لأجلها فهي
نمرة الطلب وأراد بالبيان التلخيص للتصريح للعرب عما في الضمير لأنه الذي يطلب سهولته والآتي جزء علم أو علم
فلا إبطاء بين السجنتين . . . وقوله ليتفصح عطف للطلب (قوله فأجيبته) عطف على النفس والتعقيب في كل شيء بحسبه
(قوله لك) أي البيان الشارح به هذا أي تأليفه (قوله للهامة) جمع مهمه بمعنى المفازة وهي الطريق
التسعة المخرقة سميت بذلك نفاً ولا يفوز سالكها بنجائه وعطف المسالك عليه عطف عام للجمع والمراد بهما
التأليف المذكور وقد شبهه بالمهامه بجامع أن كلا خوف واستعارها له هو بالمسالك بجامع المزاولة لكل
واستعارها له أول المراد الأمور الموصلة للتأليف في كل منهما استعارة مصرحة أيضاً والجامع الإيسال للمقصود
مع اعتبار أن كلا خوف في المهامه وقيل لك مضاف مستقر على كل أي السالك والمراد به المزاولة (قوله
ولكن الخ) استدراك دفع به ما يهتوم من قوله وإن كنت الخ من أن حائل في هذا المقام لأوجه له وأراد
بالانعام أثره وهو التمتع به وفي الحلول استعارة مصرحة حيث شبه به الأخذ في أسباب النسي بجامع الملاية
واستعاره (قوله حلية اللب) الحلية الكسرية ما يزين به من مصنوع المعديات والحجارة واللب العقل وقوله
المسون أي عما يكدره والباقي يشرح للملاية والشرح هنا بمعنى الكشف والنظر حال من حلية وهذا
يقطع النظر عن العلمية (قوله والله أسأل) سأل إن كان معنى استعطي كما هنا تعدي لمعولين بنفسه فإنه
مفعول أول مقدم لأداة الحصر والاهتمام لعظمته وأن ينفع به مفعول ثان وإن كان معنى استفهم تعدي للأول
بنفسه وللثاني بمن نحو بسألونك عن الأنفال أو ما يعناها نحو فاسأل به خبيراً أي عنه قاله الصبان على
الاستخفاف والمعجم العام (قوله سليم) أي سالم من الحقد والحسد وغيرهما (قوله وهو حسي) أي حسي وكافي
ونم الوكيل عطف إنا على جملة هو حسي أو على حسي والخصوص محذوف على كل مقدر بعد الفاعل وجوباً
عند الجمهور وفيهما والضمير المتقدم أي هو فهو حسي دليله على الثاني باعتبار قسطه على المعطوف لأنفسه .
إن قلت يلزم على كل عطف الإنشاء على الخبر أما على الأول فظاهر وأما على الثاني فلأن حسي بمعنى حسي فهو جملة
خبرية في المني . قلت يمنع كون المعطوف إنشائياً يجعله خبراً بتقدير مبتدأ على الأول مع تقدير مقول وبتقدير
مقول فقط على الثاني وهو في معنى الخبر كحسي أي يقال فيه له من السعدو الصبان (قوله بسم الله الخ) راعى
الشارح حق البسملة ولم يقصد مراعاة حق الفنون المشروعة فيها بعد اعتن التطويل (قوله اقتداء بالكتاب)
أي ترتيبه التوقيني لأنها أول ما نزل فمختلف مالى صحيح البخاري وغيره في بدء الوحي وإن قيل به أنه
أمر على الجوهرة (قوله كل أمر) الإضافة بمعنى اللام وإن لم يصح لفظها كان نقله حواشي الأئمة عن الجاهلي
له منه وقوله الإضافة الخ أي لعدم صلاحية تغييرها وهي تعين حينئذ وكل مضافة لا بد من مكره فهي لا تستغرق
أفرادها وهي آحاد (قوله ولا تعذر الخ) جواباً للمنع عما يقال إن الحدين متعارضان لأن امتثال أحدهما
يفوت امتثال الآخر إذ البداية إما تكون بواحد فالعمل بكل منهما متعذر (قوله كما في القرآن) مر تبط

على أن اشتراط تحصيل البركة بالابتداء بهما مع محمول على الكمال والتمتع بها فاعلم من بين (قوله على أن الخ) أحسن ما يقال في عبارته إن الباء في الابتداء بمعنى في وفي البارة قلب أي على أن اشتراط الابتداء بهما مع في تحصيل البركة وقوله محمول على الكمال أي على اشتراطه في تحصيل كمالها وهذا جواب بالقول عن السؤال السابق وإصاحه أنه لو لم يتعذر فاعلم يفوت إنما هو كمال البركة لعل اشتراط البدء بهما في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل كمالها لأصلها فإنه يحصل بأحدهما بل عطف ذكر لكن يلزم من هذا الجواب أنه لم يتحقق كمال البركة لأحد لتعذر شرطه وهو في غاية البعد إن لم يكن عنوعا (قوله كماله) أي لحصولها بكل ذكر وقوله البارة صفة لرواية أفاد به تعطيل دلالتها على الحصول لذكر وقوله جهة عمومها أي الأمر الموصوف بعمومه الخاص في الروايتين وهو المذكور (قوله وخطر) مرادف بحسب للراد وإلا فعناء في الأصل الخوف (قوله موضوع قضية الحديث) هو الأمر ذو البال وكل سور وإضافة قضية للحديث بيانية والمراد بهما الجنس (قوله كما يحصل) مضارع حصل مضاعف المعين (قوله أمس بالمقام) أي أتيقن بمقام التأليف (قوله هنا) أي في مقام الدخول وقوله أدخل في التظيم لدلالته على شدة الاحتياط بالممدوح (قوله و بعد التفسير أفع) بحذف اللام والياء لفظ الممزة لا يلدتها وتغيره يقال في أعل (قوله علم على الذات) يتحمل الوضع وهو قول الجمهور وبالنبذة التقديرية وهو في الأصل وصف معناه للمعبود بحق لحصول معنى الاشتقاق بينه وبين مادة أهم البناء للجهول بمعنى عبد بحق وهو قول البيضاوي (قوله بما بعدها) هو الواجب الوجود (قوله وقيل مع الصفة) وهو خلاف الصحيح (قوله بازاء) أي بمقابلة والراد في مقام الوضع كون اللفظ مقصودا به المعنى (قوله وأجيب بتعقله الخ) إن أراد المعترض بالتمقل في كلامه المطلق كان منعا لقوله ولا تعقل وإن أراد الداعي كان منعا لقوله فرع تنقله وقوله والنقل أي في الواقع على الأول أو في كلام السائل على الثاني وقوله وهو غير الخ أي فلا يترتب على اشتغاله اشتغاله بالوضع فافهم (قوله وهو غير لازم الخ) أي بل التمثل بالصفات كلفه بدليل وضع الأب علما لولده قبل دويته (قوله على أن الواضع الخ) أي لو قلنا بعدم كفاية التمثل بالصفة نقول الواضع الخ والمقصود من الوضع وهو فهم البشر المعنى يكن فيه التمثل بالموصف لصفته عن أمر الوضع (قوله إيمان) وما صفتان مشبهتان (قوله بنيا للمبالغة) إن قلت إنهما ليسا من الجنس أما رحم من لفظهم وأما رحم فلأن فعلا إلهيا يمتنهما إذا عمل نسيبا ولا كذلك رحم . قلت المصور في الجنس ما يفيد المبالغة بالصفة والمشتقان المذكوران تنيد أنها بالمادة كجواد على أنه قد يمنع الحصر (قوله مشتقان من رحم) يضم الحاء منقولاً من رحم بكسرهما لا طراد نقل التمدى إلى المضموم في بابي للدخ والهم وما ورد رحم الدنيا والآخرة ورحمها فهو على التوسع بإسقاط (قوله لهذه) المناسب لهدن (قوله التي هي أعمال) فيه نسمح بالنسبة للثاني بعد التفرع

بالتعطيل الثاني أي والمحمول عليه ثانيا كما الخ وقوله للبين اسم فاعل من بين (قوله على أن الخ) أحسن ما يقال في عبارته إن الباء في الابتداء بمعنى في وفي البارة قلب أي على أن اشتراط الابتداء بهما مع في تحصيل البركة وقوله محمول على الكمال أي على اشتراطه في تحصيل كمالها وهذا جواب بالقول عن السؤال السابق وإصاحه أنه لو لم يتعذر فاعلم يفوت إنما هو كمال البركة لعل اشتراط البدء بهما في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل كمالها لأصلها فإنه يحصل بأحدهما بل عطف ذكر لكن يلزم من هذا الجواب أنه لم يتحقق كمال البركة لأحد لتعذر شرطه وهو في غاية البعد إن لم يكن عنوعا (قوله كماله) أي لحصولها بكل ذكر وقوله البارة صفة لرواية أفاد به تعطيل دلالتها على الحصول لذكر وقوله جهة عمومها أي الأمر الموصوف بعمومه الخاص في الروايتين وهو المذكور (قوله وخطر) مرادف بحسب للراد وإلا فعناء في الأصل الخوف (قوله موضوع قضية الحديث) هو الأمر ذو البال وكل سور وإضافة قضية للحديث بيانية والمراد بهما الجنس (قوله كما يحصل) مضارع حصل مضاعف المعين (قوله أمس بالمقام) أي أتيقن بمقام التأليف (قوله هنا) أي في مقام الدخول وقوله أدخل في التظيم لدلالته على شدة الاحتياط بالممدوح (قوله و بعد التفسير أفع) بحذف اللام والياء لفظ الممزة لا يلدتها وتغيره يقال في أعل (قوله علم على الذات) يتحمل الوضع وهو قول الجمهور وبالنبذة التقديرية وهو في الأصل وصف معناه للمعبود بحق لحصول معنى الاشتقاق بينه وبين مادة أهم البناء للجهول بمعنى عبد بحق وهو قول البيضاوي (قوله بما بعدها) هو الواجب الوجود (قوله وقيل مع الصفة) وهو خلاف الصحيح (قوله بازاء) أي بمقابلة والراد في مقام الوضع كون اللفظ مقصودا به المعنى (قوله وأجيب بتعقله الخ) إن أراد المعترض بالتمقل في كلامه المطلق كان منعا لقوله ولا تعقل وإن أراد الداعي كان منعا لقوله فرع تنقله وقوله والنقل أي في الواقع على الأول أو في كلام السائل على الثاني وقوله وهو غير الخ أي فلا يترتب على اشتغاله اشتغاله بالوضع فافهم (قوله وهو غير لازم الخ) أي بل التمثل بالصفات كلفه بدليل وضع الأب علما لولده قبل دويته (قوله على أن الواضع الخ) أي لو قلنا بعدم كفاية التمثل بالصفة نقول الواضع الخ والمقصود من الوضع وهو فهم البشر المعنى يكن فيه التمثل بالموصف لصفته عن أمر الوضع (قوله إيمان) وما صفتان مشبهتان (قوله بنيا للمبالغة) إن قلت إنهما ليسا من الجنس أما رحم من لفظهم وأما رحم فلأن فعلا إلهيا يمتنهما إذا عمل نسيبا ولا كذلك رحم . قلت المصور في الجنس ما يفيد المبالغة بالصفة والمشتقان المذكوران تنيد أنها بالمادة كجواد على أنه قد يمنع الحصر (قوله مشتقان من رحم) يضم الحاء منقولاً من رحم بكسرهما لا طراد نقل التمدى إلى المضموم في بابي للدخ والهم وما ورد رحم الدنيا والآخرة ورحمها فهو على التوسع بإسقاط (قوله لهذه) المناسب لهدن (قوله التي هي أعمال) فيه نسمح بالنسبة للثاني بعد التفرع

قبل التغير فعل و بعده أعل . وافقه علم على الذات الواجب الوجود ووصف الذات بما بعدها بيان للسمي لا لاعتباره فيه والإلكان المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل هو وحدها وقيل مع الصفة . واعتراض على جعل الله علما بأن وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تنقله ولا تعقل فلا وضع . وأجيب بتعقله تعالى بصفاته والثقل تنقله بكنهه حقيقته وهو غير لازم في وضع العلم على أن الواضع مطلقا أو واضح هذا الاسم وهو الله تعالى عليه لقبه بوحى أو إلهام . والرحمن الرحيم إيمان بليا للمبالغة مشتقان من رحم أي من مصدر ذلك والرحمة رقة في القلب وانعطاف تقتضى الفضل والاحسان وأما هذه المائة لهذه مأخوذة باعتبار الغايات التي هي أعمال دون للبدن التي هي انفعالات لاستعانة الكيفيات النفسانية (٢ - مخلوف)

عليه تعالى فلو حجة هنا جاز مرسل عن الاحسان أو إرادته استعمال الاسم السبب في السبب والاول ابلغ من الثاني في زيادة ثبوت كماله وقطع ولا تقتض محذور وحاضر لعدم التناقض في الاشتقاق وقدس الله على نبيه لأنه اسم ذاته وهي مقدمة على الصفة بتقديم ما يدل عليها وهذا التقديم تعقل وإلا فذات الله تعالى وصفاته ليس فيها تقديم ولا تأخير بحسب الوقوع وتقييم الرحمن على ناله لأنه صار علما بالصفة التقديرية من حيث إنه لا يوصف (١٠) به قديره تعالى وأما قوله : وأنت غيث الوري لأزات رحمانا *

لفظاً نشأ عن التثنية في الكفر. واعترض بأن الصناعة تقتضي الترقى للأبلغ من غيره كما في عام تصدير وأجيب بجعل الثاني كالشئمة للأول باعتبار جلالة التسم ليه دون الثاني ومن أراد تحقيق الكلام على البسمة فليسه برسالتنا [كشف الغام عن مخبرات الأنفهام] فانها من أبول ما ألف في هذا المقام قال :

(الحمد لله البديع الهادي

أي بيان ميسر الرشاد) أقول الحمد لله هو التناء بالكلام على المحمود بتجصيل صفاته واصطلاحاً فعل بغير من عظيم الشكر بعبادته ومعنى الشكر لغة هو معنى الحمد اصطلاحاً بإدخال لفظ الحمد بالتحريك واصطلاحاً صرف العبد

فسميته فعلا من تسمية الشيء باسمه مشتقة (قوله لعدم التناقض في الاشتقاق) أي في نوع الاشتقاق أي النوع الذي وقع عليه الاشتقاق أي إن نوعها التثنية من التصدير مختلف بغير صيغة مبالغة وحاضر اسم فاعل (قوله بالصفة التقديرية) الفرق بينهما وبين التحقيقية أن التحقيقية هي الحاصلة بعد استعمال اللفظ بالفعل في غير ما غلب عليه كصفة النجم على الثريا والتقديرية هي الحاصلة من غير أن يستعمل اللفظ بالفعل في غير ما يستعمل فيه ليكنه صالح لأن يستعمل في التبر (قوله لفظاً نشأ عن التثنية في الكفر) أي يزعمهم نبوة مسيلة دون التي قال سم لي فيه إشكال لأنه حيث كان من الصفات الشائعة ومن لازمها كون القياس جواز إطلاقها على غيره كان هذا الإطلاق موافقاً لقياس اللغة ونطقاً بما قياس اللغة جواز النطق به ومثله صحيح غير خارج عن نتائج اللغة. لا يقال إنه صار علماً لله تعالى أو أن الواضع شرط أن لا يستعمل في غيره فلا يصح إطلاقه على غيره. لأننا نقول أما الأول فغايتته أنه صار علماً بالصفة ومنه لا ينتج إطلاقها لمعنى الوضو كإسائر الأعلام التالية بل لو سلم أنه علم بالوضع لم ينتج إطلاقها لمعنى الوضو على الغير وأما الثاني ففي غاية البعد فلا يصح الجزم بخطئهم له ومذهب العزيزين عبد السلام أنه مختص به شرعاً لانه. أقول هذا المذهب هو الأرجح عندي لأنه لا إشكال عليه ولأنه اختصاص الرحمن به تعالى وهو على ما في البيضاوي كون معناه للنعم الحقيقي البالغ في الانعام غاية وذلك لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما في غيره كون معناه للنعم مجازي لانه لا يشك في أن ما هو الله تعالى مبدية على الشرع دون اللغة لأن معناه المذكور شرعي لا لغوي وعلى هذا فالرحمن مجازي لانه حقيقة لغوية فلهذا الصبان (قوله الصناعة) أي صناعة البقاء في تراكيهم (قوله وأجيب بجعل الثاني الخ) أي فكأنه ليس شيئاً زاداً على الأول اتفق من الأول إليه حتى يرد ما ذكر (قوله بالكلام) آثره على اللسان ليدخل الحمد القديم ثم هذا القيد كقوله بجعل صفاته لبيان الواقع كما يعلم من سطر (قوله على المحمود) أي لأجل جميل اختياري حقيقة أو حكماً كذات الله وصفاته لتكون القدرات منشأ للاختياري وملازمة الصفات لها فقامت حكماً بلا واسطة والصفات بما (قوله لفظ الحمد) أي للعلوم من التعميم في إنعامه بخلاف التعلق (قوله ولو كانت خبرية) أي معنى كما أنها لفظ أي هذا إذا كانت إنشائية معنى لا اعتبار إنشائيتها بل ولو كانت خبرية معنى لا اعتبار خبريتها (قوله والاختصاص) عطف على ضميره وقوله وإن أشير الخ ما قبل المبالغة الإشارة إلى الشكل بجعل ال لا تستغرق وقوله إلى غير كل الأفراد برببه بأن جعلت الجنس لا العهد وإنما أظنت مع الإشارة المذكورة لأن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع أفرادوه وقوله ليكون الخ علة للاختصاص المذكور أي وإنما اختص جميع أفراد الحمد به تعالى ليكون الخ وقوله صفة ذات الخ الأول التقديم والثاني الحامد أي وكل من المستثنى مختص به تعالى فما لا يخرج عنها مختص به (قوله والبلاغة) أي لفظاً لا يقتضيه مقام الحمد من تقديم ما يدل عليه (قوله ما يصلح أن يراد) أي من فرد مخصوص فتكون العهد أو كل فرد فتكون لا تستغرق الخ (قوله بين أفراد)

الناس

جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله وجملة الحمد مفيدة له ولو كانت خبرية لأن الإخبار بالتناء ولاختصاص جميع أفراد به تعالى وإن أشير بال إلى غير كل الأفراد ليكون الحمد صفة ذات أو صفة فعل وقدس المسند إليه للأصل والبلاغة وعرف بالإنشائي ما يصلح أن يراد به التحقيق الكلام على الحمد والشكر والحمد والثناء اصطلاحاً بالنسبة بين أفراد الجميع في الرتبة المقدسة والبديع البديع الذي على غير مثال فهو ضليل بمعنى فاعل ويطبق على الذي "السمع فهو بمعنى مفعول وإطلاقه على الله تعالى صحيح بالحق الأول مستحيل بالمعنى الثاني والهادي يطبق على الذات على الطرقتين الأولى إلى الطلاب وعلى الثاني

المفيد في القلب وهو الحق الأكثر مشتركاً بين المصنفين وأوليائه وكل دلالة على حقيقته وهو المراد بها والحق الثاني خاص به تعالى
والتيين الأضاح والبيع الطريق والرشاد الصواب وقد ذكر البديع وبين براعة استئلال وهي أن يذكر الحكم في أول كلامه
ما ينشر بمشروبه كآيات في الفن الثالث قال: (أمة أرباب التهي ورحما تحسن البيان في صدور العلماء) أقول الامتنان إعطاء المدعو هو
الزيادة في الخبر والأرباب جمع رب والمراد به هنا صاحب والتهي جمع تهيبة وهي العقل والرسم هنا عبارة عن

الاثبات والبيان المنطق
الصحيح المحرب محاف
الضمير وإضافته لما
قبله من قبيل لجين
الماء ويحتمل تشبيه
البيان بالنهار فبه
محسنة وتخييلية
ويحتمل استعارة
الشمس لقواعد علم
البيان فالاستعارة
تحقيقية ومعنى كون
البيان كالشمس أنه
يظهر به ضبره وهو
الصافي كما أن الشمس
يظهر بها غيرها وإن
كان الظهور الأول
معنوا والثاني حيا
أي باعتبار التعلق
فيهما والرسم لمن
البيان لاله والصدور
جمع صبر مراداً به هنا
القلب أي المظيفة فهو
جهاز برتئين وأل في
العداء للكمال أي
العاقلين وفيه تغييه على
أن لا يستقر ولا
يثبت إلا في قلب نجلي
عن الرذائل لمصادفة

الناسب حذف أفراد (قوله وهو المراد هنا) والحق المدال على بيان طريق الرشاد في كتابه وعلى لسان
غيبه وانظر ماوجه تخصيصه بالإرادة وما المنافع من الإرادة الثاني . والمعنى حيثه الذي خلق في القلوب
هداية إلى ما شارك به طريق رشادها (قوله الأضاح) ويصح أن يراد به الظهور مع حذف مضاف أي
دليل ظهور واليه أشار ع ق حيث قال إلى بيان أي الأدلة التي بها بيان أي ظهور مبيع (قوله والبيع
الطريق) وهي هنا الإسلام (قوله وفي ذكر الخ) البراعة مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه والاستئلال أول
صباح المولود ثم استعمل في أول كل شيء فقد براعة الاستئلال بحسب اللغة نظوق الابتداء أي كونه طائفاً
ثم صحى به في الاصطلاح ما هو سبب التفوق وهو ملاكوه التارخ . وأقول: لا يخفى ما في الإشارة باسم الله تعالى
إلى الحق المعظم فإن العظيم لا يرضى أن يشار باسمه إلى حقير ومع هذا قد فاته الإشارة للعاني وذكر البديع
مع البيان ينتج كونه أشار لمبين الشامل للعاني لأن الإشارة على وفق الإطلاق وإطلاق البيان على
ما يشمل المعاني إنما يكون مع إدراج البديع في معناه فالإشارة لا تكون إلا مع الإدراج ، ولو قل :

أحمد من قد ليس المعاني نوب بيانها بديع الشان

لوفى بالجميع مع السلامة (قوله أمة أرباب التهي) أي أوجد لهم المجد الذي هو التوفيق للدرك وقوة
التعريف لإدراكها ع ق (قوله وهو) أي المجد من حيث هو والمراد هنا ملصقت (قوله باعتبار المتعاني)
أي إن حجة الظهور ومضمونه باعتبار متعلقه وهو المحسوس والمقول (قوله والرسم معنى الخ) استئلال
بيان جواب عما يقال إن البيان معنى المنطق الصحيح لا يرسم في القلب (قوله فهو جهاز برتئين) لأن معناه
الحقيقي محل القلب بمعنى المحسنة وهو محل المظيفة فالطاقة المحلية بواسطة محلية مباحة (قوله وفيه) أي
البيت وقوله تغييه الخ حيث أفاده الإقتصار في مقام البيان وكونه كالمعهد أن رسم البيان ليس إلا صدور
العلماء الذين نخلت قلوبهم عن الرذائل (قوله معجزة) في الإيجاز براعة استئلال إذ يشير إلى أن المطلوب
ما يتعلق به إذ هو يتحقق بالبلاغة التي هي مقصود الفن أفاده ع ق ومثلها في قول المصنف الآتي أجل الخ
كتاباً عنه (قوله الفاء تربية) للناسب لترتيب كافي ع ق ويمكن أنه أراد به التفرغ وكذا يقال في
قوله الآتي ولا يخفى عليك تفرغ الخ (قوله بالتعدي) التعدي دعوى الرسالة مع طلب الفارضة بأن يطلب
من المرسل إليهم أن يأتمروا بما آتى وعلى هذا فهذه السادة لا يستند بتغير المرسل أفاده شيخنا (قوله فاضافته
الخ) لا وجه الفاء فالناسب الواو ضمير إضافته للمعجزة وذكره باعتبار ما ذكر (قوله إذ المراد الخ) لأنه
الناسب من لفظ القرآن كما أشار إليه بقوله وإن كان الخ (قوله فاضافته الخ) هذا لا يتفرع على ما قبله فلا
وجه لفاء (قوله قرينة معينة) أي لهذا المراد أقول ما المنافع من إدارة الصفة القديمة وتكون الأضافة على
معنى التام فلا نسبة بين المتضامين أي أبصروا المعجزة الملازمة للحق القديم هو المفظ المدال عليه وحيث
شكك في يدعي التعيين (قوله ولا شك الخ) يجب كلامه أن المصنف استعمل لفظ المعجزة في لازمه وأن
المقصود أنهم علموا ما يلزم بالمعجزة وهو كونه من كلام الله وليس كذلك بل المقصود أنهم علموا علمائنا

فلبا ما يستمكن فإن الحكمة إذا لم تجد القلب كذلك فاتها ترجع من حيث أنت . قال: (فأبصروا معجزة القرآن
أقول الفاء تربية والمراد لا بصر هذا الثاني أي النظر بعين البصرة . والمعجزة أمر عرق فعادة مقرون بالتعدي فاضافته بعد يالاه
إذ المراد به العلم المعجز وإن كان يطلق بالاشتراك اللفظي على الصفة القديمة أيضاً فالأضافة قرينة معينة وقوله بساطع البرهان من إضافة
الصفة للموصوف أي البرهان الساطع أي الطاهر والبرهان العقلي قياس مركب من فضاء يقينية والمراد به هنا ما يبرهن العقل ولا شك أن كون
القرآن من كلام الله تعالى الشاخي عن الإعجاز المفهوم من معجزة ثابت بالبرهانين . أما الأول فشكلوا لهذا الكلام معجز وكل معجز

ليس من تأليف الخالق فيكون من تأليف الخلق إلا لا وسخة. ولما الثاني وإن ترتب على الأول بقوله تعالى - قل لن احتجعت إليكم والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن - الآية - قال - (وشاهدوا مطالع الأنوار وما احتوت عليه من أسرار) أقول شاهدوا معطوف على أبصروا فهو (١٢) من غير انحراف البيان أيضا والمراد المشاهدة بعين البصيرة والمطالع جمع مطلع وهو محل

الطالع والأنوار جمع نور وهو ما به تظهر الأشياء والمراد به هنا العلم لأن به تظهر المعلومات والأسرار جمع صرة وهو المص الحق - ومعنى اليقوت أنهم بواسطة إيمان النظر الناشئ عن عارصهم في قلوبهم شاهدوا معاني كرات القرآن التي هي كطالع الأنوار الحسية بجامع ما ينشأ عن كل من النور وإن كان خصوصاً في الثاني ومقتولا في الأول وشاهدوا ما اشتملت عليه تلك الأنوار أي العلوم من أسرار أي سكات خفية إذ خبيا القرآن وخفياها تقف دون آخرها العقول بدليل وما يعلم تأويله إلا الله وإدراك بعضها إنما يكون بالتأويل جعلنا الله من أهله - قال: (فزهاوا القلوب في رياضه وأوردوا الفكر على حياته) أقول في رياض جمع

بالرهان الواضح المعبر - من حيث إيجازها كإيفاده ع في قال أي أدركوا تلك المعجزة حال كونها واضحة لا يترتبها ليس في إيجازها الخلق من معارضتها في أسلوبها وبلاغتها له وقوله لا يترتبها ليس أي على المدركين بحيث صار عندهم بالإيجاز يقيناً بحيث لا دليل العقلي الذي ذكره التارخ لم ينتج المقصود لبنائه على ما قاله فالتناسب أن يقول - ولما أن إيجاز القرآن ثابت بالبرهانين : أما الأول فهو أن القرآن مشتمل على نقر براتو حيد وأدلة الغيب وغير ذلك مما ليس في طاقة البشر وكل ما هو كذلك فهو معبرة ينتج القرآن معجزة ولما الثاني الخ (قوله وإن ترتب على الأول) إنما يكون الترتيب ظاهرة لوقائ الأول كالأول ووجه الترتيب أن هذا الدليل في ذاته دعوى تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبتوها ترتب على الدليل العقلي ويحتمل على بعد أن يقال إن التارخ لما أراد الاستدلال على كون القرآن من كلام الله جعل الآية دليلاً عليه باعتبار لازمه الذي يدل على نبوت كونه معجزاً وبقره كونه من كلام الله وهي باعتبار دلالتها على هذا اللازم دعوى في ذاتها قطع النظر عن قائلها تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبتوها ترتب على الدليل العقلي (قوله مطالع الأنوار) محل التارخ فيما يأتي الطالع على المعاني لأنها ينشأ عنها أسرار بمعنى علوم وهو أولى من محل ع في لما في الألفاظ مطلقاً بأن الأنوار تيسر ومثلها لأن التأمل فيها إنما هو بواسطة تأمل معانيها فالدليل في الحقيقة من المعاني (قوله وما احتوت) رجع التارخ ضميرها إلى الأنوار ع في إلى الطالع وهو أولى لأن اشتغال الأنوار على الأسرار بمعنى السكات الخفية إنما هو باعتبار تعلقاتها واشتغال المطالع عليها من أدلة العقل على المدلول على محل ع في للمطالع أو الشكل على الجزء على محل التارخ لما وكلاهما أقوى من اشتغال الأنوار (قوله فهو من ثمرات الخ) أي بواسطة كاسيفيده (قوله والمراد به هنا العلم) أي الإدراك بدليل قوله لأن به الخ (قوله إذ خبيا الخ) الظاهر أنه تحليل لما تضمنه قوله وشاهدوا ما اشتملت الخ من دعوى اشتغال تلك الأنوار على أسرار (قوله بدليل وما يعلم) ضمير تأويله يرجع لما تشابه وهذا دليل على أن في القرآن خبياً لا على أنها تقف الخ كالمعروف واضح (قوله وإدراك الخ) الظاهر أن هذا تنبيه على حصول ما أفاده المصنف بقوله أمده الخ ومما دتو القلوب تصفيتها من السكندر (قوله فزهاوا) الفاء للترتيب والسببية وهو منصب عما قبله بواسطة كاسيفيده ع في قال فزهاوا أي فسيب أنهم أدركوا بتأييد الله تعالى شيئاً من محاسن القرآن وعلومه نبيحوا تلك المحاسن بملزمة التأمل فيها فزهاوا أي متعوا له (قوله رياضه) الروضة ما اشتمل من الأرض على غرس نافع (قوله وأوردوا) الإبراد الاحضار وهو الفكر بواسطة إيراد النفس في الكلام حذف أي وأخذت نفوسهم من حياته تأمل (قوله حياته) الخوض ما يغلا بالماء من مكان واسع يعد للشراب ع في (قوله النفوس الناطقة) أي الطيفات الربانية للتفكير وقوله تنمش أي تنحدر وقوله ههنا أي اضياد ولزاد به هنا حوزها (قوله بالأقوات) المناسب لإدخاله بالرياض لينترب جواب لما على ما قبله اللهم إلا أن يقال إن لزاد الأقوات حقيقة أوحسباً فتدخل الرياض فإن من أولتها يحصل بها اتعاش كما يحصل بالأقوات الحقيقية تأمل (قوله بجامع نزهة النفس الخ) الأوضح بجامع النزهة بكل فأنفس تنزه بجلالة المعاني كتنزه القلب الخ (قوله فاضافة رياض الخ) تفرع على قوله والمصنف إليه ضمير القرآن إلى هنا (قوله مع مراعاة الخ) إذ هو التشبه (قوله كاضافة حياض) التشبيه تام (قوله وإن كان المقصود الخ) أي أن المقصود

روضة والمضاف إليه ضمير القرآن على تقدير مضاف هو معاني ولما كانت النفوس الناطقة تنمش بالقتاض بالتوسط للمعاني كاتشمش بالأقوات الاشباح والمباني شبه معاني القرآن بالرياض بجامع نزهة النفس الناطقة بجلاليتها كتنزه الفال الحسائي بالرياض المحسوسة فاضافة رياضه من قبيل جيلين الفاء مع مراعاة المصنف لتقديم كاضافة حياض بعده وإن كان المقصود نوعاً من التوسط بين المتضامين والفكر حركة النفس في المقولات وحركاتها في المحسوسات تحييلها الحياض جميع حوض وقصود له بعد كسرة

قلت يا أي على معانيه التي هي كالخبر المحسوسة يجمع شفاء الصدر في كل منهما ولا يخفى عليك نزع هذا البيت على ما قبله قال :
 (تم صلاة الله ما نزلنا * حاد يسوق العيس في أرض الحلي حتى نبتنا الحبيب الهادي * أجل كل ناطق بالضاد محمد سيد خلق الله
 العربي الطاهر الأتواء) أقول : الصلاة المطب فان أضيف إلى الله تعالى معنى رحمة أولي الملازمة استغفارا أو إلى غير هادعاء فهي مقولة
 على هذه المعاني بالاشتراك المعنوي والترتم التفضي والعيس الأبل واحدتها سائقتها النض لها نشاط في السير والحلي المنوع من
 فربه والركوب به أرض الجواز جمع الكفار من الأقامة بها والقصد طلب تأييد الصلاة بجعلها لا التأييت وانها إنسان أو حياله بشرع فان
 أمر بقلبه سمي رسولا أيضا وهو بالهزم من النبأ أي الخبر فيصح أن يكون بمعنى فاعل (١٣) باعتبار انصهر بكسر الباء
 باعتبار انصهر بكسر الباء

عن الله عن وجل أو
 بمعنى مفعول باعتبار
 أن جبريل أخبره عن
 الله تعالى وبالياء من
 النبوة وهي الرفعة
 فيصح أن يكون بمعنى
 مفعول لأنه مرفوع
 الرتبة عن غيره أو فاعل
 لرفعه غيره إذ ما من
 مرفوع إلا وبرفعه
 النبي صلى الله عليه وسلم
 والحبيب يصح أن
 يكون بمعنى فاعل أو
 بمعنى مفعول والهادي
 للرشد غيره وأجل
 بمعنى أعظم وكل ناطق
 بالضاد أشار به إلى قوله
 صلى الله عليه وسلم فيها
 روى عنه متكفاه
 بالوضع : أنا أفصح من
 نطق بالضاد بيد أي
 من قريش ومقصوده
 التناء على المصطفى صلى
 الله عليه وسلم لكمال
 فصاحته وفي بعض النسخ

بالموسم نوع منه إذ معاني القرآن لا طاقه لبشر على استقامتها حتى ينزله في جميعها و يورد عليه هذا مراده
 فيها يظهر ولدي يقال إن النزول في شيء لا يقتضي استقامته وكذا الإيراد عليه فإنه يقال نزولت في مصر وأوردت
 دابق على البحر من غير أولاده بعض فيها وحيلت فلا حاجة إلى إرادة البعض هنا استنادا لما ذكرنا من وجهه
 وأن كان الخ حال من المضاف في قوله مع مراعاة المضاف المتقدم أو من كاشفاته وفي كلامه المهدف من الثاني
 لا لالة الأول أو العكس (قوله تم صلاة الله) ثم ذكر السلام جبريل على عدم كراهة إفراد أحد هاهنا من الآخر بل
 إذا صلى في مجلس أو مجلسين ولو بعمدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا لمخالفة ابن
 حجر وغيره والأبلة لا تعمل على طلب قرنها لأن الواو لا تقتضي ذلك اه ميان على الأثنوي (قوله ما نزلنا
 الخ) إنا أيد الصلاة بما ذكرنا لأن سوى الأبل في أرض الحلي لا ينقطع من المخرج حتى ينقطع الاستقام ولا ينقطع
 الإسلام إلى قيام الساعة لما ورد أن طائفة من الأمة لا يزالون ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله أي الساعة
 فكانه يقول فطلب من الله أن صلى عليه إلى آخر الدهر أي أبدا عرق (قوله بالضاد) خست باله كراهة لأنها
 أضعت الحروف غروجا على غير العرب بحيث لا يفسح بها في الغالب كلهم إلا العرب فإذا كان أصبح العرب
 فغيرهم أخرى وفي التركيب إشارة إلى أن المطلوب مما يتعلق بالطق والفصاحة فهو من براعة الاستهلال عرق
 (قوله استغفار) بل مطلق الدعاء وقد ورد أن الملازمة تصل على أحدكم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له
 اللهم ارحمه أمير على الجوهرة أي تبين الصلاة بما ذكر يدل على أنها لا تختص بالاستغفار بالنسبة لذلك
 (قوله فهي مقولة الخ) أي محمولة وهذا ما اختاره ابن هشام في معنيه واعترض على ما ذكره غيره من أنها من
 الشريك الفظي (قوله المبع الخ) حلة لصحة إرادتها بالحلي (قوله بجعلتها) متعلق بطلب (قوله إنسان) لم
 يصح باله كراهة بتدبير الضمير أو بناء على أن الأثنى إنسانه (قوله ما من مرفوع) أي رفعة
 معتد بها (قوله باب رفته) أي منشؤها أطلق عليه باب للتوصل بكل إلى القصد (قوله بيد أي) أي
 غير آتى وهذا من تأكيده للدع بما يشبه صدقه (قوله بدليل) أي وشرفه عليهم تأيت بدليل الخ ثم هذا
 الدليل لا ينتج للدهى إلا بضميمة خارجية وهي أن من أولاد آدم من هو أفضل من باقي الخلق إذ النبي
 صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل فهو أفضل من غيره بالأولى (قوله نسبة إلى العرب) وهم أفضل
 أجيال الناس وذلك بما يؤكده الشرف والندح وأنه كان صلى الله عليه وسلم هو الذي يقشرف به عرق
 (قوله النز الخ) بيان الطاهر في ذاته فيكون قوله وهو الخ لإفادة دخوله تحت مفهوم الطاهر
 الصحيح للاطلاق (قوله من كاله صلى الله الخ) المناسب وهو صلى الله عليه وسلم كذلك صغيرا الخ
 (قوله من اجتمع الخ) ولا يشترط التمييز ليدخل من حيثك بالقر من الصيلان والمهينون المحكوم

على نبي اصطفا الهادي أجل الخ ومحمد على ذاته صلى الله عليه وسلم وسيد خلق الله أي أفضلهم وأشرفهم على الإطلاق بتفصيل من التولى
 سبحانه وتعالى بتبليغ أنا سيدك آدم ولا نفر وما أورد من الأخوات الله التي نهيته عن تفضيله على غيره من الأنبياء فأجابوا عنها بأجوبة
 منها أنه قال ذلك نواصيته صلى الله عليه وسلم والعري في نسبة إلى العرب والطاهر للنزه حسا ومعنى عن شائبة وصفه على نبىء من كاله
 صلى الله عليه وسلم صغيرا أو كبيرا قبل النبوة وبدها أوسهوا والأتواء كثير التأوة من خشية الله تعالى وقد ورد أنه كان يسمع لصنوره
 صلى الله عليه وسلم أن يزكازيز الرجل أي غايان كغليان القدر لأن الحروف في قدر المعرفة وهو أعرف مخلق الله تعالى بالله قال :
 (ثم على صاحبه الصديق * حبيب وعمر الفاروق * ثم أي عمرو وإمام العابدين * وسوطه الله إمام الزهادين)
 أقول : صاحب بمعنى صحابي وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به

جديته حال حياته احتاجا لتعارفا وأما قولهم ومات على ذلك ميان لغرة الصعبة إذ تحققت لا يتوقف على ذلك، والمصدق لله سبحانه
 أي بكر رضى الله عنه وأحمد تبارك وهو قرشي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب، من كلامه رضى الله عنه ألكيس
 الكيس الشقي وأحسن الحق الفجور وأصدق الصدق الأمانة وأكذب الكذب الحياينة وكان رضى الله عنه يأخذ بطرف لسانه ويقول
 هذا الذي أورد في الموارد وكان يشتم من فيه رائحة الكبد الشوى لتدخوله رضى الله عنه وعمر الفاروق هو سيدنا عمر بن الخطاب
 رضى الله عنه لقب بالفاروق لفرقه بين الحق والباطل يجتمع اسمه مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب، من كلامه رضى الله عنه من
 خاف من الله لم يشف غيبته ومن اتقى الله لم يصنع ما يريد وكان يأخذ القينة من الأرض ويقول بالقي كنت هذه القينة ليقين لم أخلف
 ليت أي لم تله في ليقين لم أك شيئا ليقين كنت خيل منسيا وكان يحمل جواب الدقيق على ظهره للأرامل والأيتام فقال له بعضهم عني
 أحملك عنك فقال ومن يحمل سي (١٤) يوم القيامة ذو رضى الله عنه وأبو عمرو المراد به سيدنا عثمان بن عفان

رضى الله عنه يجتمع
 اسمه مع النبي صلى الله
 عليه وسلم في صيد منافع
 وكان رضى الله عنه
 شديد الحياء وكان
 يصوم النهار ويقوم
 الليل إلا هجعة من أوله
 وكان يختم القرآن في
 ركعة واحدة كثيرا
 وكان يقرأ على القبرة
 بكي حتى يبذل حيث رضى
 الله عنه . وسطورة الله
 إمام الزهادين المراد به
 سيدنا علي بن أبي
 طالب كرم الله وجهه
 وعمر عنه بالسطورة
 لشدة بأسه على أهل
 الزبغ وبما جده
 لشدة إمرأته عن
 الدنيا وكان رضى الله

باسلامه لها يظهر والثام فلا يشترط قصد الشخص الاجتناع ولا معرفة أحدتها الآخر ثم لأظهر فيها إذا
 كانا تأتين عندها وإن كان صلى الله عليه وسلم لا ينام فله لأن الاجتناع للعلوم من مخالفت العين اه
 أمير على الجوهرة وقوله من وطاف العين أي أنه لا يكون إلا عند بقائها وإن من أحد المجتنبين
 (قوله بعد نبوته) هذا أحد قولين وعليه يخرج ورقة بن نوفل وبعضهم أطلق اه منه (قوله اجتناعا
 متعارفا) إن أراد بالتعارف الظهور بين الناس فاشترطه ممنوع لأدائه إلى إخراج عيسى والحضر بلولا
 يشترط الطول لمزيد تأخير النبوة وإن أراد به كون الاجتناع على وجه الأرض فالشهور اشترطه قال الأمير وله
 اصطلاح والإفهام لا تنقص عن الأرض في مثل هذا اه وعليه فالاجتناع في السماء مؤد إلى نواب الصعبة
 دون التسمية بصحلي (قوله ألكيس الكيس الخ) الكيس وفور العقل وقوته، والمعنى أحسن آثار الكيس
 التي أي التقوى وقوله وأحسن الحق الخ الحق قوة العقل، والمعنى وأصبح آثار الحق الفجور فكل من ألكيس
 وأحسن جهاز من نبي لعلالة الزوم (قوله أورد في الموارد) أي مولد الزلازل ولا يصل إلى نيل تمام للصدود
 في الآخرة (قوله الفاروق) مقتضى كلام الشارح وغيره أن هذه السينة مراد منها اسم الفاعل وليتظر
 (قوله لم يشف غيبته) كأن المعنى أنه يصير متناظرا من نفسه لئلا عليها البينات (قوله لم يصنع ما يريد) أي
 لاستقامته بخلافه نفسه (قوله نيام منسيا) المعنى ابن مالك في لايته على أن النفس مراد منه القول حيث
 قال واستفتوا ابنه نجما . والنسي عن وزن مفعول وما حمله وحيد لما بعده تأكيد لفظي (قوله إلا هجعة)
 أي نومة والمراد هنا نومة يسيرة ليناسب مقام اللوح تأمل (قوله غري) أي اخذني وضمنه معنى الذي قداده
 بالباه وفي نسخة غري فلا تضمين (قوله حزنا) مصدر من معنى تأمس (قوله مرتقيا) حال من القلب وهي
 قيد في عكف البيان الواقع إذ العاكف على القرآن لا ينتزع إلى مرفق إلى الحضرة المذكورة وغيره إذ هو
 أصبح مبلغ حضرة معرفة الله عن ما ينبت فالمراد بحضرة العرفان ما ذكره والإضافة بيانية (قوله من
 الأكوان) جمع كون المراد هنا للوجود (قوله لأنه تعالى لا يقبل الخ) تعليل لمخوف بعد قوله مطلوب

عنه يقول الله تبارك فمن أراد منها شيئا فليجبر على مخالطة الكلاب وكان يخاطب الدنيا ويقول ياديلغري الخ
 بضري فقد طفتك ثلاثا عرك قصير وجعلك فقير وخطر لك كبير آه آه من قلة الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق وكان يقول ما نلت من
 دنياك فلانسكر بعد رجوعي ما نلت منها فلا تأس علي مزنا وليكن هلك فيما بعد الموت رضى الله عنه قال : (ثم على بقية المسألة .
 وذى التقوى الفضل والأتابة والجهد والفرصة والبراعة والحزم والتصدد والشجاعة ما عكف القلب على القرآن . ما حرقها لحضرة العرفان)
 أقول : التي من قولهم فداء فاقى والوفاء الحفظ والتقى من هي نفس أي يحفظها عما يضربها في الآخرة وتتقوى مراتب : الأولى التقوى عن
 العاطل لأبدى وهي حاصلة بعدم التشرك بالله تعالى . والثانية التزهد من كل مآثم فعلا أو تركا . والثالثة التزهد عما يشغل السر من الأكوان
 عن الخلق جل جلاله وهذا القسم مطلوب الأول من عباده بقوله اتقوا الله حق تقاته لأنه تعالى لا يقبل على القلب التشرك والفضل الزيادة
 في الخير والأتابة الرجوع إليه سبحانه تعالى والجهد الكرم والفرصة من قولهم فرصة لرجل وأفرسته إذا أعطيت فهي بمعنى العطية والبراعة
 من برج الرجل حافته بالضرر لئلا يهلك أصحابه بالخطأ وغيره والحزم ضبط الأمر بالاتفاق وحسن التدبير والنجدة الإعانة بسر عفو تطلق

على الشجاعة لم يصف ما بعده على هذا عطف مرادف ومقارن على الأول والشجاعة قد نقلت عند البأس والكفوف الاقامة والقرآن يطلق على الصفة القديمة وليس مرادفنا وعلى النظم المحسن العدل على متعلق الصفة القديمة لأغلبها نفسها على التحسين خلافا لظاهر عبارات جمهور المتكلمين وهو المراد هنا بين على القرآن مضاف وهو معاني ومعنى الاقامة على المعاني الاقامة على التأمل فيها فان ذلك هو العروة الوثقى في الوصول إلى حقيقة الحق أولها سليمان القول وهو ما أشار إليها بقوله مرادف الخ وليس مقصودنا بما عكس التقييد بل المقصود هنا التأييد . قال : (هذا وإن درر البيان في غرر البديع والمعاني) (١٥) تهدي إلى موارد شريفة

وتبذة بديعة لطيفة
من علم أسرار اللسان
العربي
ودرك ما يخص به من
حجب
لأنه كالروح للأعراب
وهو علم النحو كالآب
أقول: لفظه هذا غير
لمبتدأ محذوف أي الأمر
هذا أو مبتدأ والخبر
محذوف أي هذا كما
ذكر وهو لا يتقال من
كلامه أي آخر ويسمى
الاقتضاب لعدم الملازمة
بين المتقول عنه
والمتقول اليه فان كانت
مناسبة حتى تخلص كما
يأتي الكلام على ذلك في
فن البديع إن شاء الله
تعالى والوافي وإن شاء
الحال بعد درر البيان أراد
بها مسائل علم البيان
المعنى بعبارة المسائل
على سبيل الاستعارة
المصرحة و غرر البديع
والمعاني كذلك نظرا
للأصل في معنى العروة

الخ أي ولا يحصل إقباله تعالى على قلب صدم إلا به لأنه الخ (قوله على متعلق الخ) أي من أمر ونهي وغيرها
(قوله لأغلبها نفسها) أي موضعا فلان في أنه يدل عليها بباله عقلية الغرامية كما قاله الأمير ميسوطا وحيد
فلا يخالف ما تشرح ما مر لنا من أن اللفظ دال على المعنى القديم (قوله فان ذلك) أي ما ذكر من الاقامة
على التأمل في معاني القرآن وهذا تطويل لإبرادة الاقامة المذكورة (قوله العروة) هي أخت الرز وقوله
الوثقى أي المحككة جدا (قوله دون أولها) فآخرها أولى (قوله و غرر البديع) الغرر جمع غررة
وهي يابض في وجه الغرس وللورد جمع مورد موضع ورود والتبذ جمع لبذة وهي عرقا حابذا
أمام المهيض إليه مما يرغب فيه كالسك وشبهه من عرق وسيد ذكر التارخ الفراد هنا بالثلاثة (قوله
الأمر) أي المخصوص به فأن السهد الخارج والمقصود الانتقال الآتي ثم الأحسن من الاحتمال وما بعده
كون هذا محذوف (قوله كما ذكر) أي كما ذكره الغر في حصول البركة به مثالا كما ذكرته
ثلاثا يتحد المشبه والمشب به (قوله وهو) أي لفظ هذا (قوله ويسمى الاقتضاب) أي الاقتطاع
لكلام آخر وهو هنا شبهه بالتخلص (قوله لعدم) علة للفسمية (قوله فان كانت) أي ثبت أو أخبر
محذوف (قوله ولو الحال) لا يفتى شدة بعده جدا والتعريب كونها للاستئناف لاسما والمقصود الانتقال
من مقام إلى آخر (قوله المعنى به) كأنه أي بهذه التخلص من إضافة الشيء إلى نفسه المترتبة على
جعل العلم عبارة عن المسائل تأمل (قوله على سبيل الخ) راجع لأراد (قوله نظرا للأصل) حال
من قائل الفعل المحذوف العدل عليه قوله كذلك أي أراد بها المسائل نظرا الخ أي ناظرا له حال
الارادة وملاحظا علاقة بينه وبين المراد وهي اشتها حسن كل وكان يعني عنه قوله كذلك لمخول
قوله على سبيل الخ تحته (قوله مرادف به المعنى) مبني على ما سأل له في قول المصنف من علم الخ لا على
ما سئل عن عرق (قوله لفتن) مجاز عقل من اسناد ما لشيء أي هو النفس إلى متعلقه بكسر اللام
(قوله بمعنى حسنة) المناسب بمعنى عذبة مثال سابق كما علم محامر (قوله متعلق بمورد) أي مرتبط به
إذ هو متعلق بمحذوف (قوله ومن تبعضية) جعلها عرق يبابه للوارد والتبذ قال يعني أن تلك اللطائف
هي علم الأسرار المودعة في لسان العرب أي في لغة بلغاتهم وجعل درك معطوفا على علم وهو تفسير
والشارح مع قوله بالتبعيض أفاد بقوله وعلم اللسان الخ أن في الكلام تفديما وتأخيرا وأن الأصل من
أسرار علم وأن المراد بالعلم في المصنف فن اللغة لا المعنى المصدرى فتكون اللطائف حينئذ بعض أسرار
علم اللغة ويكون المعنى أن الفنون الثلاثة تهدي إلى لطائف ومعاني بعض دقائق علم اللغة وهو
شروع إذ هي إنما تهدي إلى إدراك دقائق تراكيب البقاء كما سيفيده هنا لأنها تبعث عنها لا إلى
دقائق العلم الباحث عن معاني المفردات العربية (قوله معطوف على موارد) المناسب ما سلكه عرق

ويحتمل أن يكون المراد بالبيان بوناليه المسائل بالإضافة من قبيل لجين الله وسبأى تحقيق معنى العلم في أول الفن الأول ونهدي
توصل للوارد جمع مورد مرادف به المعنى حتى بذلك ليرود الأفتكار عليه لفتن من نلما أهل كالورد المحسوس الثاني من حرارة
السكيد فالوارد استعارة مصرحة ولتد جمع لبذة مرادف بها بعض المعنى وبديعة بمعنى حسنة ولطيفة دقيقة ومن تبعضية
وعلم اللسان العربي علم اللغة وأساراه دقائقه ودرك بمعنى إدراك معطوف على موارد وما أقرعة على المعاني الدقيقة التي حص بها
اللسان العربي ومن حجب بيان لها والسحب بمعنى العجيب أي ما يتعجب منه لطفاته وقوله لأنه أي المذكور من البيان وناليه
ومرادف بالأعراب العرب ولتد كل شيء مخالفه ومعنى كون هذه الفنون

أى مؤداها كالروح كالعرب من تسميات أنها موصلة إلى معرفة المزايا الزائدة على معاني الكلمات الأصلية التي هي من خواص التراكم
كالطاقة لتقتضي الحال وهذا هو عطف نظر البقاء. فالكلمات العرب بالمجردة عن هذه الخواص كالاشباح الحالية عن الأرواح فليست
معتبرة بلونها كما أن الجسم لا يعتبر (١٦) بدون الروح فالخواص الكلمات بمنزلة الأرواح لا تشاع في كلامه الحكم

على التي يحكم مؤداه
ويحتمل أن يكون
المراء بالاعراب العلم
الباحث عنه وهو النحو
فيكون الحكم على
البيان وما معه لا على
المؤدى ويكون المصنف
قد جعل له منزلتين :
الأولى منزلة لروح
من الجسم . والثانية
منزلة القلب من الصدر
ومراء بهذه الآيات
مدح هذا الفن
المتضمن مدح كتابه
وهذا الفن جدير بذلك
إذ لا تدرك دقائق
التفسير وما اشتمل
عليه من الاعتبارات
اللطيفة إلا بواسطة
مراعاة هذا الفن فهو
من أعظم آلات العلوم
الشرعية ولذلك كان
الاشتغال به فرض
كفاية . وأعلم أن
تعريف كل علم يأتي في
أوله وموضوعه الكلمات
العربية من الحقيقات
الآنية . والواضع الشيخ
عبد القاهر والاسم يأتي
في آخر المقامة . ومادته
من أسرار العربية

وقد تقدم عليه يكون مؤدى النظيرين واحدا والمقصود زيادة المدح للسان العرب المؤدبة لزيادة
فيما يؤدى لمرة أسرارها وما ملكه الشارح وإن التفتي التفسير لكنه يؤدى إلى ما علمته (قوله
أى مؤداها) أى ما يؤدى إليه من الأسرار وكلامه هنا يفيد أن الفنون بمن مؤداها موصلة إلى
معرفة المزايا المذكورة مع أن المزايا هي المؤدى كما سيفيده هنا فهو يفيد أن التي موصلة لنفسه
وأيا يخالف قوله الآتي في كلامه الحكم الخ إذ ليس في كلامه حيث الحكم على التي يحكم
مؤداها بل الحكم على التي مرادها منه مؤداها فالنائب حذف قوله أى مؤداها (قوله إنها موصلة
الخ) أما فن الثاني فيوصل لمراد ما وجد في التراكم من تعريف السند إليه مثلا باللبية
والموصولة وتكبيره وغير ذلك مما يؤدى سره للطاقة مقتضى الحال وأما فن البيان فيبين الحقيقة
والجواز اللذين بهما تحصل للطاقة لتقتضي الحال كما تحصل بالأسرار المذكورة وأما فن البديع فليبين
ما يزيد حسن البلاغة التي هي للطاقة المذكورة فالخلق بالأول (قوله كالطاقة) يفيد أن الطاقة من
الخواص وليس كذلك بل هي تؤدى إليها الخواص فالنائب المؤدبة إلى الطاقة الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر
من خواص التراكم ولوقال كاللناشيب ترجيع الإشارة إلى ما ذكر من الطاقة (قوله) فالكلمة العربية
الخ) المناسب فالكلام العرب بالمجردة الخ لأنه هو الذى يعتبر فيه الخواص فيوصف بالطاقة لتقتضي الحال التي
هي البلاغة وأما الكلمة فليكونها لا توصف بالبلاغة لاعتبار الخواص بالنسبة لها وكذا يقال في قوله
فالخواص للكلمة ثم أيت في بعض النسخ الكلمات في الموضعين وعليه فلا درك (قوله على التي) أى ما ذكر
من الفنون الثلاثة وقوله يحكم مؤداها أى الأسرار كما علمت (قوله) ويحتمل أن يكون المراد بالاعراب الخ
وروجه كونها كالروح له أنك إذا صغرت من النحو جواز الحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتكبير
وغير ذلك تعرف فن الثاني أسرار هذه الأشياء وفن البيان يعرف به الحقيقة والجواز لطابق بهما مقتضى
الحال كما يبان بالأسرار المذكورة فالخلق مقتضاها مقتضى فن الثاني وفن البديع لبيان ما يزيد به حسن
البلاغة التي هي مطابقة مقتضى الحال تلك الأسرار فالخلق بها جاز بهذه المناسبة أن يفسر لها أنها لبيان
أسرار النحو ولبابه حيث ثبت ذلك الواحد وناسب مقتضاها مقتضى الآيتين الباقيين من عرق وقوله فالخلق
أى ما يزيد حسن البلاغة وقوله بها أى الأسرار وقوله أى للفنون الثلاثة (قوله فيكون الحكم الخ) لما
علمت من أن هذه الفنون غسبا كالروح لهم النحو لأن مقتضاها من خلا عن مقتضاها لم نظيره الفائدة كل
الظهور كما أن الروح ليدرك كذلك (قوله ويكون المصنف الخ) فؤدى النظيرين واحد والمقصود
التعريف على تملط هذا الفن وز يادقده أعاده عرق (قوله الحقيقات الآنية) أى في التعريف (قوله
وفضيلته إدراك الخ) المناسب فوقه على غيره من حيث إدراك الخ إذ نفس الإدراك المذكور من فائدته
(قوله بختته) يتبادر منه أنه نظمه قبل الخطبة ويحتمل أن يصير بالمعنى المتأول فانه بعض النسخ (قوله
ماتقطا) بالكسر حال من فاعل جئت وبالفصح حال من رجز الشخص بوصف أى ملتقطا معناه أعاده
عرق فجاءه مضمول على الأول وحال مغرفة على الثاني (قوله تأتي دائرة الخ) مثل ما للشارح وشيخ
الاسلام والى بعد حافيه هي المسابقة المختلطة والذى في شرح الصبيان على منظومته عكس ما ذكر والاختلاف

ونقدم حكمه وسأفي مسائل كل . وفصيلته إدراك معجزة القرآن به . ونسبته تقسمت في قوله لأنه كالروح الخ . وفائدته تأتي في
عند قوله وحافظ الخ قال : (وقد دعا بعض من الطلاب * لرجز يمدى إلى الصواب * فبختته برجز مفيد * مذهب منقطع سديد
ماتقطا من درر التلخيص * جواهرها بديعة التخليص * سلكت ما أبدى من الترتيب * وما ألوت الجهد في التهذيب)
أقول : دعا بمعنى طلب فاللام في قوله لرجز زائدة والرجز ترخ من الشعر أجزؤه مستطعن سترات تأتي دائرة الشبهة متفككا

من أقوالهم سببي معانيه من هذا المنظور موقفاً شبيهاً من منظور الرجز وفي كونه موقفاً أوسع من أقوالهم من علم القروض. والصواب كلام طاب من حكمه الواقع من غير اعتبار المطابقة من جانب خصوصه بخلاف الحق فأنما طاب الواقع باعتبار نسبة الواقع إليه وبخلاف الصدق فإنه مطابق للواقع باعتبار نسبه إلى الواقع وبقابل الأول الخطأ والثاني الباطل والثالث الكذب ورجح مقيد بحتمل أم حجاز على مما ينشأ من تقابل في مقابل واستدلال القول كعبته راضية لأن الرجز مفاد لا مقيد وبختمل أن يكون من باب الاستعارة والكناية والتخييلية بأن جعل الإنسان المصور الرموز إليه يفيد أو التشبيه الضمير في النص أو الرجز المسمى أنه من أفراد الإنسان المشبه به استعارة والكناية على المذهب فيها وإثبات اللازم وهو مفيد استعارة تخيلية (١٧) ومذهب أي مصل من شائبة

ما لا فائدة فيه ومنتج بعده معناه وسيد يدعى أنه لا دخل فيه وأتى به لدفع توهم خلل في المعنى ناشئ عن الإيجاز الناشئ عن هذه الأوصاف المصرح بها فيما بعد وفيه منج لتأليفه ليقبل ليحصل به النفع وهذه عادة المنفقين ولا بأس بذلك لمحة القرض والتخصيص هو مختصر الخطب القسري في القسم الثالث من المقترح فكأنه يورد مسائله التي يشتمل عليها كأمور أي الجوهر أو استعمالها استعارة تعريجية ومن تعريجية وجواهر تعريجية وجواهر معمول للتعريف بديعة التخصيص حكمته ومعنى البتة أنه لم يأخذ جميع مسائل التخصيص

في نسبة فلا يترك على أحد (قوله من أولها) هو لونه المصور الذي يدعى بمعاينه وقوله من سببي أي مصل من سببي (قوله من منظور الرجز) فيكون البيت على مستطيلين ثلاثاً وعليه فكل بيتين مظهران شعرا مستقلاً من مظهر هذا لاثنين بل يصح جعلها من كلمة فكل بيت حينئذ شعراً مستقلاً على كل لا يسمي مثل هذا المنظور متعدياً لأنه لا يلتزمون بناء قواها على حرف واحد ولا على حرف واحد ولو جعل المصوغ قصيدة لزم وجود الأقسام والأقسام في القصيدة الواحدة وذلك صعب بحسب احتسابها وملاحظون ذلك في الأراجيز حياً ولا تصح ذلك تكبراً من العلماء كذا في المعاني على الخبز حيث كان على الانشوي (قوله وفي كونه) أي آخره وقوله أقوال أهمها أنه مضرب ومهروض ما (قوله والصواب كلام الخ) فالثلاثة منسدة بالاعتبار وكذا يقال في أمثاله هذا والذي في عباد الحكيم أن الحق والباطل في الاعتقادات والصواب والخطأ في الأعمال ومعلوم أن الصدق والكذب في الأقوال وحيث أن الثلاثة متغايرة البات وكذا أمثالهما للعل ما للشارح معنى عربي فإنه كثيراً ما يحصل الحق والصواب في الكلام فيقال هذا الكلام حق وهذه العبارة هي الصواب وكذا خفياً تأمل (قوله نسبة مطابقة الواقع إليه) أي نسبة مطابقة الواقع إليه بأن يقال طاب الواقع وقوله باعتبار نسبه إلى الواقع أي نسبة مطابقة الواقع إليه بأن يقال طابته الواقع ولو قال أولاً باعتبار نسبة المطابقة إليه وثانياً باعتبار نسبته إلى الواقع لكان أطور وأخصر (قوله جاز عقل) فيه أن العرف جاز باستناد الأفادة إلى مثله وقد قالوا العبارة في حقيقة الاستدلال ومجازيته بالرغم فلا يكون مفيداً من هذا القبيل بل ولا من قبيل الكناية فالتناسب إسقاط الاختالين (قوله وإثبات اللازم) للناسب زيادة أو نقصه ليطابق ما قبله (قوله بأن جعل الإنسان) أي الذي هو لفظ التشبيه (قوله لقسم الثالث) هو الأخير وأما القسم الأول فبني النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثاني فبني القروض والتوقاف والمنطق صلبان (قوله في صنف الخ) لما سمي نظمه الجوهر المكون للشر بكونه جديد الوجود والتناول ومعناه مشمول لما ذكر في الفنون الثلاثة بالنسبة للفنون ما يشتمل على الجوهر وهو صدقه الذي هو مقروء حال أخذه من أصله فأفاده ذلك بقوله :

❖ في صنف الثلاثة الفنون ❖ أي الثلاثة التي هي كالصدق في الاشتغال فإضافة صنف إلى ثلاثة على حد لجلب المادة على وقوله بقوله في صنف الخ أي منضمها إلى الاسم مجعولاً من صنفه فلا يخالف ما يأتي للشارح (قوله لؤلؤ الخ) لا حاجة له بل يرجع إلى الرجز المذكور الموصوف بما سبق (قوله بتعدي لمصولين الخ) الأخصر بتعدي لثاني ثلثة نفسه وتارة بالياء (قوله والثلاثة بدل الخ) للناسب والفقهاء ثم أبقى بعض نسخ المتن في الصدق والبديهة عليها ظاهرة (قوله الأصل) وهو معنى القلب بمرغوب في حصوله في المستقبل

وإما أخذ بعضها وقوله ❖ سلك ما أبدى من القريب ❖ يعني أنه لم يؤلفه ترتيباً من ترتيب التخصيص المقترح وقوله وما ألوث الجهد أي ما نعتته والجهد بالضم الطاقة والتهدب التصفية قال : (سميته بالجواهر المكون ❖ في صنف الثلاثة الفنون والله أرجو أن يكون تاماً ❖ لكل من يقرؤه ورأى) وأن يكون فالحال بالياء ❖ لجلد الآخرين والأصحاب) أقول: ضمير سميته يرجع إلى المؤلف المتهوم من السابق وحسب يتعدى للمصولين تارة بنفسه وتارة لثاني بالياء كآثار الجواهر إلى آخر البيت هو اسم هذا الكتاب والمكون المستور والصدق وجاء الجوهر الثلاثة بدل محالقة والفنون جمع فن وهو النوع من كل شيء والمراد هنا علم المعاني والبيان والبرهان والرجاء والأمل وقدم المصول للاختصاص وقوله يقرؤه أي على غيره أو لغيره ورافعه على غيره من أقواله قوله لئلا يسيء (٣ - مخالف) باب الفهم المكتوب المحفوظة في هذا العلم ولا يخفى ما فيه من التواضع حيث جعل كتابه وسيلة غير تصود

والمفتوح من الأول لا غير لأن المثلث قد بدأ العلم مقصوده وهي ثمان : بمقدمة علم بمقدمة كتاب . فمقدمة العلم ما يتوقف عليها الشروع في ذلك العلم وهو تصور بوجه تا إن أراد مجرد الشروع أو تصور (١٩) برسمه أوحده وتصور موضوعه

وغايته إن أراد الشروع على بصيرة وهذه معان محضة وذكر الألفاظ لتوقف الأبناء عليها لأنها مقصودة لذاتها حتى لو تيسر فهم المعنى من غير ألفاظ لم يحتاج إليها أصلا ومقدمة الكتاب اسم لفظ من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباطها بها واتفاح بها فيه فالأولى معان والثانية ألفاظ فبين للمقدمين تبيان والمقدمة هنا مقدمة كتاب لا علم خلافا لصاحب الفن في شرحه لأنها طائفة من الكتاب وهي ألفاظ ذكرت أمام المقصود وهو المعاني والبيان والبدع لارتباط كل بما ذكره هنا من معنى الفصاحة والبلاغة والحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولو عير المصنف بمقدمة بالتنكير كما عبر أصله لكان صوابا إذ لا وجه للتعريف لأن طريقه أربعة العهد الخارجي أو المعنى أو الجنس

الحقيقة أو الجار إلى اسم أول كل شيء ويتعين للراد بالإضافة كالكتاب والعلم وإما أن تنقل أولا إلى اسم أول كل شيء والمصنف بالإضافة كالجنس والكتاب فالنقل على الأول إلى مقدمة الكتاب أو العلم بواسطة دون الثاني والثاء على كل للنقل كذا في الفن في رسالة الوضع وغيره وهو شائع جدا والأول من وجهي النقل هو ما يفيد الشرح . إذا علمت هذا التقديم الشارح احتال الأخذ من التعدي وبناء نسبة النقل عليه وتعمير المختار بقوله ويحتمل ليس على ما ينبغي . ولابد الحكيم أن إخلق المقدمة على مقدمة الجنس باعتبار الوصفية لا الاسمية وقد علمت أنه لا يقول بالنقل عن مقدمة الجنس (قوله وبالفصح الخ) الظاهر أنها حينئذ باقية على الوصفية (قوله هو تصور) أي متعلق بتصوره وكذا يقال فيها بعده ليوافق قوله بعد وهذه معان محضة تأمل (قوله لطائفة) أي جملة وقوله من كلامه من إضافة العام إلى الخاص أول المعنى من كلام مؤلفه صبان (قوله قدمت) أي جعلت أمام فلا بد من التجريد للسلامة من الزيادة بشكر لكرامه مع أنه دسوق (قوله لارتباط له بها) أي سواء يتوقف عليها الشروع أم لا وأما اعتبار الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظرا إلى أنه موقوف عليها نقله الصبان عن يس وقوله سواء توقف الخ بأن كان مدلولها مقدمة علم (قوله فالأولى الخ) تفريع على التعريفين إلا أن قوله مكرر فالأولى حذفه وإبدال لفظ الثانية بلفظ هذه للتناسق وتفرع كل من قوله هذه معان فباسبق ولفظ هذه ألفاظ هنا على سابق . فان قلت إذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الألفاظ يلزم الخلف في بها وبها أي يجعلها إذا ارتباط المقاصد والانتفاع بإعماها بالمعاني ومعلوم أن ارتكاب الخلف في موضع واحد من قوله لطائفة أي لمعاني طائفة أولى . قلت لما كانت الألفاظ في طريق الأفادة والاستفادة لم يحتاج إلى تقدير مضاف في الموضعين اه من النثرى بتصرف وقوله في طريق الخ أي فيصحب جعل الارتباط بها لأفادتها المرتبط به حقيقة وكذا الانتفاع وهو ظاهر (قوله فبين المقدمتين الخ) وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص . مطلق إن اعتبر في مفهوم مقدمة العلم تقدمها وضعها والاهو ما يقتضيه تعريف الشارح كان كل من العموم والخصوص وجهيا صبان بتصرف (قوله لارتباط كل الخ) لبحث هذه الفنون عن أسرار البلاغة المتوقفة على الفصاحة والاختصار عليها في المقصود المقصود الانحصار فيها (قوله إذ لا وجه للتعريف) تنوع لهذه المقدمة ذكر اضمينا في قوله سلكت ما أبدى الخ إذ هو في قوة رتبته على مقدمة الخ والعهد الذي ذكرى نوع من الخارجي كما يستضع وحينئذ فقوله ولا يصلح الخ بمنوع (قوله وما من التعقيد البيتين) موابه وحافظ الأبيات (قوله فصاحة المفرد) المراد بها الكيفية القائمة به التي أوقعها المتكلم لا الإيقاع الذي هو المعنى المصدري وقسم المصنف الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها لكونها مأخوذة في تعريفها وقسم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها عليها قاله السعد (قوله أن يخلص) قال السعد تضيير الفصاحة بالخالص لا يخلو عن تمام قال الصبان نقل عنه في وجه التمام أن الخالوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخالوص عدمية لأنها كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخالوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هي الخالوص وإن صح أن الفصح هو الخالوص لأن تضاد المشتقات كالناطق والفاك لا يستلزم تضاد ما أخذا كالنطق والضحك إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك

أو الاستغراق ولا يصلح المقام شيء من ذلك بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فله وجه وهو تقدم العلم بها من قوله : ومن التعقيد البيتين فناسب الأيراد بالتعريف . قال : (فصاحة المفرد أن يخلص من)

تأخر غرابه خلف ركن) أقول : الفصاحة في اللغة تعني من الظهور والابانة يقال فصيح الأحمى إذا انطلق لسانه وخلصت
لته من اللسنة وقال تعالى حكاية عن سيدنا موسى - وأخي هرون هو أفصح من لسانا - أي أبين مني قولاً ومعناها اصطلاحاً
يختلف باختلاف موصوفها (٣٠) وموصوفها الكلمة والكلام والتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح في الشعر

وفصيحة فصيحة في
النظم ومنكلم فصيح.
وأما البلاغة فيوصف
بها التكلم والكلام
فقط فيقال كلام بليغ
ومنكلم بليغ ولا يقال
كلمة بليغة، وذكر
المصنف فصاحة
الكلمة وهي مقصودة
بالفرد في هذا البيت
فذكر أنها عبارة عن
خلاصة من ثلاثة أمور.
الأول التنافر وهو
وصف في الكلمة
يوجب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها فله
ما تكون الكلمة
بسبب متاعية في الثقل
كالصنع بضم الهاء
والحاء المعجمة وسكون
الصين المهملة الأولى
من قول أعرابي وقد
سئل عن ناقته فقال
تركتها ترعى المصنع
والهاء والميم لا يكادان
يجتمعان من غير فصل
وهو شجر مستحدث
قيل ولا أصل له
في كلامهم وإنما
هو المصنع بخاءين

والماضي فإنه يصح الشيء حركة مخصوصة وإنما استقام في الجملة تفسيرها بالخلوص لتصد البالغة وأدعاء
أما نفسه اه (قوله تنافر) أي في الحروف (قوله نفي) الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان
متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق منها الحقيقي من الجاري لواقع في ذلك من
الاختلاف والاشتباه أي الشارح في بيان الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الالباء عن
الظهور والابانة والبراد بالإنشاء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فإن
كانت موضوعه الظهور والابانة كان إنباؤها عنهما مطابقة أولهما ولغيرها كان تضمناً أولي بلزومه
الظهور والابانة تخلص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاماً فهذا نكته قول الشارح نفي الخ دون أن
يقول في الظهور والابانة اه صبان (قوله بضم الهاء والحاء) الذي في الفري بكسر الهاء وفتح الحاء
المعجمة وكسرها بفت أسود والضم لإعماها للضامين في الرواية التي يذكرها ذكره الفري أيضاً (قوله
امرئ القيس) لقب (قوله غدائره) تسميه * فصل المقاص في شئ ومرسل * فصل أي تقييد
والمقاص جمع عقيدة وهي الحصلة المجموعة من الشعر وهي بمعنى الغدائر وأقام الظاهر مقام الضمر
إشارة إلى تسمية تلك عقاصاً أيضاً والتي للفتول والمرسل الخالي من العقص والتي ومعنى البيت أن
النواب التي هي الحصل المجموعة مرتفعة على الرأس إلى جهة العلى مستدودة عليها كالرمانة تقييد هذه
النواب التي تسمى عقاصاً أيضاً في شعر مقتول وخال من الجمع والقتل يسيلان عليها لأن عادة نساء العرب
بعد أن تمص جانباً من الشعر تشده على الرأس كالرمانة ترسل فوقه التي والمرسل وفي جمع المقاص
مع أفراد التي والمرسل لطيفة وهي الإشارة إلى أن المقاص مع كثرتها تقييد في الأخيرين مع وحدتهما
فيه إشارة إلى كثرة شعرها والغرض من الكلام برمته بيان كثرة الشعر اه من السعد وحاشيته
وردة عبد الحكيم كون الغدائر هي المقاص وهو مدفوع بتأمل سابق الكلام ولا حقه (قوله إلى العلى)
جمع العلياء تأنيث الأعلى أي إلى جهة العلى وهي السموات صبان (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمزة أبدت
الهمزة الأولى بالو لولا استقالتها وقوع ألف الجمع بين المميزين اه عبد الحكيم والذؤابة الشعر المنسدل من
الرأس إلى الظهر اه سبرامى أي الذي شأنه الانسدال فلا يشافي أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا صبان
(قوله غدائره) سميت بذلك لأنها غودرت أي تركت حتى طالت كذا يؤخذ من الفري فهي في الأصل فعيلة
بمعنى مفعولة (قوله وضابط الخ) ومن ضبطه بتقارب حارج الحروف أو بناعدها أو بغير ذلك مما ليس فيه
وكول الذوق فقد نقض عليه راجع شرح السطوح وحاشيتهما (قوله الذوق الصحيح) هو قوة النفس بها كال
الادراك وهو سليق كاللعب العرباء وكسي كاللولين الممارسين كلام بقاء العرب المزاويلين لسكانهم
وأسرارهم صبان (قوله أو غير ذلك) كنوسط الشين بين التاء والزاي في مستشزرات أفاده الصبان (قوله
وحشية) إنما وسطها في البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تقييدها على تفسير الوحشية بأنها غير
ظاهرة المعنى الخ صبان (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع فلا يرد التشابه والمشكل والجمل لأنها غير
ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيم وقوله غير ظاهرة الدلالة الخ أي مع ظهور المعنى الوضى فلا استواء
المذكور في القرآن معناه الوضى ظاهر وهو الجالوس والمعنى المراد خن ومثله الوجه وكذا يقال في الجمل

معجمتين ومنه مادون ذلك كاستشزرات من قول امرئ القيس :

(قوله)

* غدائره مستشزرات إلى العلى * أي ذوائبه جمع غديرة والضمير للفرع فيه والفرع الشعر التام ومستشزرات أي
مرتفعات إن قرئ بكسر الزاي أو مرفوعات إن قرئ بفتحها - وضابط التنافر كل ما عده الذوق السليم الصحيح قبيلاً معسر
النطق سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك . الثاني الترابية وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى

ولا مألوفة الاستعمال فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها في كتب اللغة للسهولة كما روى عن بعضهم أنه سقط عن حمارة فاجتمع عليه ناس فقال مالككم نكاحا كاتم على كتمانكم على ذي جنة افرقوها أي اجتمعتم تنحوا عني أو تخرج لها على معنى بعيد نحو منسرج في قول الصجاج * وفاحما ومرسما مسرجا * فانه لم يعرف ما أراد (٢١)

في تحريكه فقبل هو من قولهم في السيوف سرجية منسوبة إلى فين أي حداد يقال له سرج يريد أنه في السقة والاستواء كالسيف السرجي وقيل من السراج يريد أنه في البريق واللمعان كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج الله وجهه أي وجهه وجهه وفاحما أي شعرا أسود كالقلم معطوف على منصوب قبله والمرن فتح الميم مع فتح السين وكثرها الألف الثالث الخالفة للقواعد بأن تكون الكلمة على خلاف قانون مفسرات الألفاظ الموضوع كالفك فيما يجب إدغامه وعكسه نحو قول أبي النجم : الحمد لله العلي الأجل الواحد الفرد القديم الأول

(قوله ولا مألوفة الاستعمال) أي استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستملا لهم عبد الحكيم أي فتراته بالنسبة لغيرهم (قوله الصجاج) لقب (قوله وفاحما) شطر آخر قبله * ومقالة وحاجبا مزججا * ومقالة عطف على واضحا في بيت قبله وهي يياض العين مع سوادها وقد نستعمل في الخدقة اه فزرى ومزججا أي مدققتا خلقه مطولا مع تقوس (قوله فانه الخ) تعليل لمد مسرجا غريبا (قوله هو من قولهم الخ) أي ناشئ منه بنسبته إليه وكذا يقال في من السراج (قوله يريد أنه الخ) بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجبي * لنسبة الشيء إلى أصله نحو قمتنه أي نسبته إلى تيم مسرج بمعنى منسوب إلى السرجي أي بالمشابهة فوجه التخرج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذ منها بعيد نقله الصبان عن سم وقوله وتطبيق العبارة الخ أي تزيل لفظ مسرج على هذا الحاصل جاريا على الخ وقوله فسر الخ فربيع على ما بهم من قوله فعل قد يجبي الخ من كون صيغة النسب على مفعول وما هنا يقال في قوله وقيل من السراج (قوله وهذا يقرب الخ) أي المعنى الثاني قريب من هذا القول لأن البريق واللمعان موجب للحسن مطردا بخلاف الخدقة والاستواء فانه قد يوجه وقد لا يوجه فيؤيد التخرج الثاني بأنه قريب من استعمال مسرج بمعنى حسن بخلاف الأول اه عبد الحكيم وانظر حكمة عدم جعل مسرجا اسم مفعول منه في شرحي السعد وحواشيها (قوله على خلاف قانون الخ) أي على خلاف ما ثبت عن الواضع ولم يهجر سواء كان موافقا للقياس التصريفي كقام ومد أو مخالفا أفاده السعد والصبان (قوله نحو قول) أي نحو مخالفة الأجل في قول فان قلت ليس الأجل معردا غير فصيح لأن المفرد قسم من اللزوم والموضوع هو الأجل لا الأجل . قلت أصل كل غير موضوع عندهم كالفرع إلا أنه هجر الأصل نقله الصبان عن الأطول (قوله الحمد لله الخ) تمامه * الواحد الفرد القديم الأول * وقيل غير ذلك (قوله مع تحريك الثاني) احذر زعما لو كان ساكنا فانه يجوز الأمران قياسا على * جزم وشبه الجزم تخيير في * وقد يجب الفك كما في حالت (قوله فتحو الخ) فربيع على الضابط المذكور تفسير القانون بما سبق وقوله وآل أي بناء على أن أصله أهل وقوله فصيح أي مع مخالفته للقانون التصريفي إذ لا تقلب فيه الماء همزة ولا يبقى فيه حرف الطلة على حاله مع تحركه وانفتاح ما قبله ولا يفك فيه عند اجتماع مثليين ثانيهما متحرك (قوله في حكم الاستثناء الخ) أي المستثنى وذلك لأنه بقرره عن الواضع مع استنباط خلافه من تنبع مفردات اللغة كأنه قبل القياس كذا إلا في كذا المفرد بالقياس المستثنى منه المستنبط من التنبع المذكور وهو التصريفي (قوله في السمع) المراد هنا القوة السامعة لا معناه المصدري وهو ظاهر اه صبان عن سم (قوله بجها السمع) أي يتبدأ من سماعها (قوله أبي الطيب) هو الثني يمدح سيف الدولة (قوله كريم الخ) قبله * مبارك الاسم أشر القلب * بنقل حركة همزة الاسم إلى اللام قبلها واسمه على شعر بالعلو وموافق لاسم الامام علي وأغر أي مشهور صبان (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله ورد الخ) رده عبد الحكيم بأن الأصل ذكر جميع أسباب الاخلال مسرجا وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه اه أي فلا يستثنى عن ذكر قيد باستنزاه آخره (قوله من قبيل الغرابة) أي فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن

مصبح لانه ثبت عن الواضع كذلك فهو في حكم الاستثناء من القياس وزاد بعضهم أمرا رابعا وهو الخلوص من الكراهة في السمع بأن تكون الكلمة بحيث يمحها السمع نحو الجرشي أي النفس في قول أبي الطيب * كريم الجرشي شريف القلب * ورد ذلك بأن الكراهة في السمع * من قبيل الغرابة فلا زيادة على الثلاثة وزكن علم . قال : (وفي الكلام من تنازع الكلم * وضبط تأليف وتعيد سلم) أقول المراد بالكلام المركب مجازا من باب إطلاق لفظ الخاص على العام

ومقابله بالفرد قريبة ذلك فيشمل التركيب الناقص كان قام زيد والتم كزيد قائم بالتعميم في جانبه أي الكلام ما ليس بفرد وقيل إن التركيب الناقص (٢٢) داخل في الفرد والتعميم فيه أي بالفرد ما ليس بكلام أي مركب تام وهو مختار السعد

الكرهية فلا حاجة لزيادة هذا لا يقال إن الخلو عن العارية يستلزم الخلو عن التنافر ومخالفة القياس... حاجة إلى ذكرها أيضا لأننا نقول الاستلزام ممنوع لأن مستشعر وأجل ليسا بمرئيين لعدم احتياجهما إلى التنفير والتخريج مع تنافر الأول ومخالفة الثاني ذكر عبد الحكيم (قوله ومقابله الخ) فيه أن النظر للعكس أعني مقابلة الفرد بالكلام أحسن لأن ما يفيد من أن الفرد ما ليس بكلام اصطلاح لا يحار بخلاف هذا والتبادر من اللفظ معناه الاصطلاحي أفاده حواشي المختصر فلا يضاف أن رجحان هذا المراد إنما هو للحدوث اللازم على مقابلة محاذ كرمحواشي المختصر لا للقبالة (قوله فيشمل التركيب الناقص) فتحومل مسوي بدون قلب الواو ياء وادغام الياء بما خولف فيه القياس خارج باسقاط الخلو عن صف التأييف (قوله أي خلو ص) حل معنى على ما يأتي له ويأتي ما فيه (قوله وليس قرب الخ) صدره « وقرب حرب بمكان فخر » أي خال من الماء والكلام قال الصبان قيل إن قرب نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعين المنعوت بدونها وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ بسببه ضرورة ويمكن أن يقال إن قرب خبر قبر وقوله يمكن أي مع مكانه ومحلّه فانه أيضا قبر لا القبر فقط انتهى وقوله قرب ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فأضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها مذكورة اه سم أي الذي هو متنع اه صبان (قوله كرم الخ) في استعمال معنى اللفظ على الكيفية في المدح وإذا الخالية من هذه السلالة بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكيفية في اللوح صبان عن الجري (قوله حروفه منها) أراد بها مجموع الحامين والمهامين وفي عدائها حرفا تعليل وضرب منها للكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فان الشئ في الثاني حروف من كلمتين وفي العبارة استخدام لتغاير مصدوق الضمير والمرجع اه منه (قوله مثل هذا الثقل) أي عايشا عن مجرد الجمع نحو أعهد ولا ترع قلبنا فهو وإن كان فيه ثقل لكن لا يتخلل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا في القرآن ولم يرم عنه اه منه (قوله النحوي) المراد ما يشمل التصريح ليناسب ما أراد به الكلام إذ مسمولي التقديم مخالف للتصريح كذا يستفاد من الصبان وعبد الحكيم أنه مخالف للنحوي لا التصريح وعليه فالنارح على ظاهره (قوله كالأضمار قبل الله كرم) أي للرجع وقوله لفظ الخ أقسام للقبالية ومفهومه أنه لو تقدم الرجوع لفظا أو معنى أو حكما فلا ضعف وقد أفاد الشارح هذا بقوله خلاف الخ فالقديم اللفظي أن يكون المرجع قبل الضمير لفظا وروية أو لفظا فقط فالأول مثال الشارح الأول والثاني نحو ضرب زيد غلامه والتقدم الضمير أن لا يكون قبل الضمير لفظا لكن هناك ما يدل على تقدمه ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول كلفي مثال الشارح الثاني والتقدم الحكمي أن لا يكون مصدر حابه قبل الضمير وليس هناك ما يقتضي ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه لكنه خولف مقتضاه لأغراض كالاجمال والتفصيل كلفي مثال الشارح الثالث فإن المرجع فيه وهو الشأن مذكور قبل حكمه من حيث إن الأصل تقدم المرجع لكن خولف هنا للثبوت المذكور بقول الشارح بخلاف الخ تعين للثبوت على ترتيب ذكرها أولا وانظر بسط المقام في حواشي المختصر (قوله أن لا يكون الخ) قد نقرر أن النفي في باب كان مشوجه إلى الخبر فعني ما كان لا بد منطلقا كان لا بد من غير منطلق فالقدير هنا كون الكلام على وجه لا يظهر دلالته فلا توجه لومه بأن فيه حمل العدمي على الوجودي نقله الصبان عن سم (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لا خارج التشابه والمحمل والشكل فان عدم ظهور دلالته ليس لخلل النظم ولا يقال بل لا يرادة التكلم إحصاء المراد منها الحكم ومصالح على ما نقرر في محله عبد الحكيم (قوله واقع إما في نظره الخ) ذكر عبد الحكيم أن إما مائة خلق ووجه فأنظره

في شرح الأصل والمرجع الأول قوله من تنافر الخ أي خلو ص من هذه الأمور الثلاثة وترك رابعا ذكره أصله هو فصاحة كلفه احترازا من نحو زيد أجل فليس يصحح بالتنافر أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصحا والثقل يكون متناهما كما في قوله :

وليس قرب قبر حرب قبر وغير متناه كما في قوله : كرم من أمده أمده والورى . مى وإذا ملته شه وحدى

ومثلا العمل في الأول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرار أمده دون مجرد الجمع بين الماء والماء لوقوعه في التثنية نحو فسبحه فلا يقال إن مثل هذا الثقل محل بالفصاحة وضمف التأليف أن يكون تأليف الكلام على خلاف القاموس

النحوي كالأضمار قبل الله كرم لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا بخلاف ضرب زيد غلامه (قوله) وضربه غلامه : بداهة قد قام. والتعريف أن لا يكون الكلام ظاهرا للسلالة على المعنى للواد لخلل واقع إما في نظم الكلام

(قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرها إشارة إلى كون كل واحد مستقلا بالاحلال وإن كان كل منهما مستلزما للآخر عبد الحكيم وقوله إلى كون كل واحد أي ملاحظته أي أن ملاحظة كل واحد دون الآخر يصح معها الحكم بالاحلال أقدمه المسمى (قوله أو حذف) أي بلا قرينة واضحة والإمكان في قوة الأثبات كما في حذف في جواب كيف زيد أه دسوق (قوله أو غير ذلك) كالتفصل بين البدأ والخبر وبين الصفه والموصوف وبين البدل والمبدل منه بالأجنبي في الجميع ووقعت هذه الفصول مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي صيان (قوله مما يوجب الخ) أي وإن كان جاريا على قانون التحفظ ذكر ضعف التأييد لا يكون مغنيا عن التعقيد المعطى كإزعمه الخلقالي فإن بينهما عمومًا من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد. فحجوا في أبيض منقولا ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال نحو الأعمى الماسق ضارب زيد ويجمعان في بيت الفرزدق من الماطول وعبد الحكيم بتصرف (قوله وإما في انتقال الخ) وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة للفترة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود اه مطلق وقوله لإيراد اللوازم أي ذكرها ليحفظ القرومات ليوافق منهج الخطيب في الكتابية والحجاز ومثله إيرادها لفظها وإيرادها للزوط البعيدة على منذهب غيره ممن قال بعكس مقاله قال عبد الحكيم وقوله اللوازم أي جنس اللوازم واحداً كان أو متعقبا أي أنه يجمع للمعرف إذا استحال إرادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله تعالى لا تحل لك النساء وكذا في قوله الوسائط أي جنس الوسائط للتصنيف بالكثرة بأن يكون ما فوق الواحد وإعنايد اللازم بالعبد والوسائط بالكثرة لأن القريب والواحدة قلما ينفذان اه فتركتهما لتبسيطهما وقوله مع خفاء القرائن لاجتماع منهجتي أو اضعفت فلاخل ولو بعد اللازم كأنه لو كان قريبا للواسطة له لكن القرينة خفية فالخلل والمراد بالقرائن الجنس أقدمه صيان (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور وأمه همام بن صعصعة صيان (قوله في الناس) أي لافي العرب فقط وقوله أبو أمه الخ في وصف المملوك يكون أي أنه أبا الممدوح إشارة لطيفة إلى أن مشابهة المملوك له إنما جاءت من قبله بحكم أن الوليد يشبه الخال ففيه مشابهة مدح وقوله يقاربه يدل على أن مماثلة المملوك للمدح ليست بكاملة اه صيان (قوله بين البدل الخ) هو بدل كل أوردته لإفادة أبي القاربه الذي هو أعم بعدني المماثلة اه عبد الحكيم وقوله أوردته لإفادة أي نوطشة لإفادة (قوله اسمها) مقتضاها أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق قيسى والأصل حمل الكلام على لغة قاله تدبر اه صيان (قوله منصوب) أي رجحانا لأوجوب وقوله لتقييمه أي والمستثنى في النفي إذا تقيم على المستثنى منه يرجح نفسه لأنه التضييع اه صيان (قوله والثاني) وهو الخلل الواقع في الانتقال (قوله كقول الآخر) هو العباس بن الأحنف ولم يقل كقوله لثلاثتهم عود الضمير إلى الفرزدق اه مختصر (قوله سأطلب الخ) معنى البيت أي الروم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنا على مقاساة الأجران والأشواق وأجترع غصصها وأجمل لأجلها حزنا غيضا الممدوح من عيني لأتيسر بذلك إلى وصل بدوم ومسررة لا يزول فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل سر عسرا اه منه وفيه إشارة إلى أن السنين لنا كيد كافي مني كتب ما قالوا وقول الشاعر عنكم يتعلق بعدلا بأطلب والانتقال منكم فالجنى بعد داري عنكم وفيه إشارة إلى أنه لا رضى بنسبة طلب البعد إلى دار الخيوط فضلا عن نفسه قاله عبد الحكيم (قوله جعل سكب الممدوح الخ) عبارة عن فقد غير سكب الممدوح ليتقل من مضاه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن فراق الأحبة اه ومنه يعلم أن قول الشارح كتابة مما يلزم فراق الأحبة أي كتابة مما يلزمه ويلزم فراق الأحبة اه صيان والمراد باللازم التابع عند أهل هذا الفن وإن كان أخص قاله عبد الحكيم فلا اعتراض بأن قوله كثيرا يعني الروم (قوله وأصاب) لأنه كثيرا

من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود فالأول كقول الفرزدق في حال هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم وما مثله في الناس إلا ملكا

أبو أمه جى أبو بشار به أي ليس مثله في الناس أحيد يقاربه أي يشبهه في الفضائل إلا ملكا أي رجلا أعطى الملك بمعنى هشام أبو أمه أي أبو أم ذلك المملوك أبو أم أبو إبراهيم الممدوح أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام نفسه فصيل بين البدأ والخبر أخى أبو أمه أبو به بالأجنبي الذي هو جى وفصل بين الموصوف وصفته أعنى جى يقاربه بالأجنبي الذي هو أبو أمه وتقديم المستثنى أعنى ملكا على المستثنى منه أضى جى وفصل كثير بين البدل وهو جى والمبدل منه وهو منه فتنسبه اسم ما في الناس خيره وإلا ملكا منصوب لتقييمه على المستثنى منه والثاني كقول الآخر

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

المبين إلى غلها
بالسوء حال إرادة
البناء وهي حالة الحزن
لا إلى ما قصده من
السرور الحاصل
بالإفاة وزاد بعضهم
الخالص من كثرة
التكرار وتتابع
الاضافات فالأول
كقوله :

سبح لها منها عليها
شواهد

والثاني كقوله :

حامة جرمي حومة
الجندل اسجني

ورد بأن ذلك إن تقل

اللفظ بسببه على اللسان

فقد حصل الاختراز

عنه بالتناثر والإفلا

يغل بالفصاحة كيف

وقد وقع في القرآن

قال الله تعالى والشمس

وضحا والجم فكثر

الضمائر وقال ربنا

وآتنا ما وعدتنا على

رسالتك وقال سوا عاف

عنا واغفر لنا وارحمنا

وقال تعالى في تكرار

الاضافات ذكر رحمة

ربك عبده زكريا .

كذاب آل فرعون .

[فائدة] ذكر بعض

الفضلاء أن من

خصائص القرآن أنه

ما يجعل دليلا عليه يقال أبكاني وأضحكني أي ساءني وسرني اه مطول (قوله لكنه أخطأ) عند
البهاء والإفلا له وجه صحيح ذكره في المطول وهو أنه استعمال الجود في مطلق خلق العين مجازا من
باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة لسكن هذا الوجه لا يخرج
عن التقيد المعنوي لإيراد اللازم البعيد المتفر إلى الوسائط مع خفاء القرينة لأن الجود في الأصل ضد
السلان استعمال في خلق العين عن السمع حال إرادة البناء ثم استعمال في مطلق الخلق ثم كناية عن
المسرة مع خفاء القرينة الدالة على أنه مستعمل في مطلق الخلق (قوله لا إلى ما قصده الخ) لأن السرور
إنما يكى عنه بنحو الضحك وتلك لا يقال بحمد الله عينك أي سررك بل أضحكتك الله فلا انتقال من
الجود إلى السرور لا يقبدر وإنما يفهم بعد التأمل الكثير في القرآن وما هو كذلك محلى بالفصاحة
ع في (قوله كثرة التكرار) التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد
اه مطول (قوله وتتابع الاضافات) أي ومن تتابع كقوله ع في فهو معطوف على كثرة لاعلى التكرار
وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وإن لم
تكثر اه صيان والمراد بالاضافات ما فوق الواحد ولا فرق بين أن تكون مرتبة لا يقع بين المتتابعين
شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة هذا ما يشعر به نقل الصنف في الإيضاح عن الشيخ قاله
في المطول (قوله سبوح الخ) قوله ع وتعدني في غمرة بعد غمرة ع وقوله تعدني أي تعبتني والغمرة
في الأصل ما يضر من الماء والمراد هنا الشدة وسبوح فقول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو
الفرس يستوى فيه الذكر والمؤنث وأراد بها فرما حنة الجري لاتعب راكبيها كأنها تحرى في الماء
وقوله لمضافة سبوح ومنها حال من شواهد وعليها متعلق به وشواهد فاعل الظروف أعنى لها لاعتقاده
على اللوصوف والضمائر كلها لسبوح يعني أن لها من نفسها علامات شاهدة على نجاحها اه مطول مع
بعض زيادة وقوله وهو شدة الخ بيان للراد إذ المعنى الأصلي هو العوم في الماء أفاده عبد الحكيم
وقوله يعني أن لها الخ أشار به إلى أن المراد بالشواهد الدلائل فيندفع ما يقال الشهادة على الضرورة
قاله الصبان (قوله حامة جرمي الخ) حمانه ع فأت بمرأى من سعاد ومسمع ع فبها إضافة حامة
إلى جرمي وجرمي إلى حومة وحومة إلى الجندل والجرماء تأت الأخرج فصره للضرورة وهي
أرض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم الشيء والجندل أرض ذات حجارة والسبع هدير الحمار
ونحوه وقوله فأت بمرأى الخ أي بحيث تراك وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع أي
بصوت أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح اه مختصر وقوله وجرمي إلى حومة أي للبيان أو إضافة
الجزء للكل بناء على أن الجرمي نفس الحومة أو بعدها وقوله ونحوه بالرفع أي نحو الهدير كخزين
الناقة أو بالجر أي نحو الحمار كالناقة ولا تحوز في الهدير على الأول وهو على الثاني مستعمل في
حقيقته ومجازه قاله الصبان وقوله بحيث الخ أي عاصمة مطلوب منها السبع لأجل أن تسمعها المحبوبة
تضطرب (قوله ورد الخ) يقتضى كلامه حصر جهة إخلالهما في الفصاحة في النقل وبحث فيه بأنهما
قد يؤذيان إلى الكراهة في السمع دون النقل فيغلان بالفصاحة . وأجيب بأن ذلك على تقدير
تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت إليه وبأنه أحال دفع الخدش بهما إذا حصل منهما كراهة في السمع على
ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باشتراط الخلوص عن
الغربة نقله الصبان عن سم (قوله ذلك) أي ما ذكر من الأمرين (قوله كيف) استفهام إنكارى وقوله

اجتمع فيه ثمان ميات متواليات ولم يحصل بينها نقل على اللسان أصلا بل لمزادات خفة وذلك في قوله تعالى
وعلى أم من معك - فان التنوين في أم والنون في من معك يدغمان في الميم بعدها فيعيران في حكم ميم أخرى والميم المشددة

وقد أي كل منهما (قوله خبر مبتدأ معلوم من المقام) هو الفصاحة وقوله وهو مؤول الخ أي بدون
 سابق على حد نصح بالمعنى الخ هذا والذي في عرق أن الخبر محذوف أي خلاصه بدل عليه سابق
 وقوله سلم فكره البيت إذ هو تأكيد والتقدير فصاحة الكلام خلاصه مما ذكر حال كونه قد سلم منه ومن
 العلوم أن الخلو هو السلامة مما ذكر وهو المناسب دون ما سلكه الشارح إذ التأويل بدون سابق
 سماه لا يخلص عليه أي أنه لم يرد في الماضي (قوله الأنيق) المراد به الفصيح كما سيظهره الشارح (قوله
 في البيت قبله) أي على الكلام في البيت قبله كما سيظهره ثم رأيت في نسخة (قوله والمراد الخ) وأفاد
 بتعبيره بالمضارع المقضي الاستمرار الإطاقة إذ لا استمرار إلا مع الرسوخ الذي هو الملكة أفاده عرق (قوله
 يقتدر) المراد بالاعتدال الاعتدال القريب بالعلم أو بالسليقة القريبة لا البعيد فلا يدخل الحياة وبجرد العلم
 في حد الملكة المذكورة والمراد بالمعنى المقصود المعنى الذي يدخل تحت التصديق من شأنه أن يراد فلا يخرج
 عنه إلا ما لا يقع به التخاطب عادة من أمور الغيب اه عرق (قوله الكيفية الراسخة في النفس) فإن لم يرسخ
 كانت حالاً كان من شأنها الرسوخ لكنها في أول أمرها تكون حالاً كالكيفية التي يدرك بها العلم
 والكتابة أولاً كالمرض والفرح أفاده الصبان فخرج بالراسخة الحال وخرج بقوله في النفس الراسخة
 في الجسم كاللباس وأفاده الشارح بهذا أن الملكة من الكيفيات النفسانية وهي أحد أقسام الكيف
 الأربعة: الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها إدراك الحواس الخمس وهي إما راسخة كخلاوة العسل
 وحرارة النار ونسبيات أفعال أو غير راسخة كحمر الحبل ونسبيات اتصالات. والكيفيات المختصة
 بالكليات كالزوجية والفردية في انفصل والاستقامة والانحناء في التصل. والكيفيات النفسانية أي
 المختصة بذوات الأتقن وهي الحيوان المتدون الحاد والنبات كالحياة والإدراكات. وهي إما راسخة في النفس
 ونسبيات ملكات كملكة العلم والكتابة وإما غير راسخة ونسبيات أحوال كالمرض والفرح. والكيفيات
 الاستعدادية أي القنضية استعداداً أي انفعالات ونسبيات القبول أثرها إما بسهولة كاللين ونسبيات القوة أو
 بصعوبة كالصلابة ونسبيات القوة من الحاشيتين تنصرف (قوله والكيفية) أظهر في محل الإضمار لأن
 المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت راسخة أم لا صبان (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل غيره)
 أي وإن استلزمه في بعض الصور كالإدراك والعلم والقدرة ونظائرهما فإنها لا تتصور بدون متعلقاتها
 أعني الإدراك والمعلوم والقدر ولكن ليست تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معاملة لها كما في
 النسب بل تصوراتها مستقلة لتصور متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكليات اه صبان
 هن خسرو. قال عبد الحكيم والمراد بالغير الأمر الخارج لأنه المتبادر إلى الذهن ومعنى التوقف أن
 لا يمكن التصور بدون أصل فلا تزد الكيفية المركبة لأن تصورهما يتوقف على تصور أجزائهما لا على
 أمر خارج وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم إذ لا يتوقف فيها معنى عدم إمكان التصور بدونها
 لإمكان حصولها بالبداية اه وقوله والمركبة كقطع فرمان المركب من الخلاوة والحموضة وقوله المكتسبة
 الخ كمنى الإنسان وحدوث العالم وقوله لا مكان الخ أي لمن يفيض الله عليه علم الأشياء بلا واسطة
 حد أو رسم (قوله ولا يقتضي الخ) أي في محله لأن سائر الأعراض إذا قطع النظر عن محلها لا يتصور
 فيها قسمة صبان وكلام الشارح صادق بما لو كان لا يقتضيها أصلاً أو يقتضيها اقتضاء ثانوياً كما
 سيظهره (قوله واللاقسة) كذا جرت عادة كثير بإدخال ال على لاقسة وهو خلاف العربية
 اه منه (قوله اقتضاء أولياً) أي ذاتياً وهو قيد للدخال كما سيأتي اه منه (قوله الأعراض النسبية)
 من نسبة الجزئيات إلى كليها لأن هذه النسبة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالاقسة نسبة
 يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والعمل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا اه منه

في من يسمعون وفيه أربع
 أخر فهذه ثمانية
 وقوله سلم أي خلاص
 خبر مبتدأ معلوم
 من المقام وهو مؤول
 بمصدر ومن تناظر
 متعلق به أي والفصاحة
 في الكلام خلاصه من
 تناظر الكلام. قال:

(هذه الكلام صفة
 بها يطبق
 تأدية للتصود باللفظ
 الأنيق)

أقول: ذي الكلام
 معطوف على الكلام
 في البيت قبله أي
 والفصاحة في ذي
 الكلام أي صاحبه
 وهو الشكلم صفة الخ
 والمراد بالصفة الملكة.
 ومعنى البيت والفصاحة
 في الشكلم ملكة يقتدر
 بها على التعبير عن
 التصود بلفظ فصيح.
 والملكة هي الكيفية
 الراسخة في النفس
 والعكيفية عرض
 لا يتوقف تعقله على
 تعقل غيره ولا يقتضي
 القسمة واللاقسة
 اقتضاء أولياً يخرج
 بالقيد الأول الأعراض
 النسبية وهي

(قوله الاضافة) وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالأدوية في الطبقة وطلائع حقيقة مخرج
 للجسم باعتبار ما يحيط به وينقل بالثقل كالتقسيم والتسميم أي كون الإنسان لا بسلسلة من أو العنابة
 والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون السخن يسخن غيره مادام مستخدما والقاصع يقطع
 غيره مادام قاطعا والافعال هو أثر الشيء عن غيره مادام متأثرا ككون الماء مسخنا مادام يستسخن
 ويكون زيد مضرزا مادام الضرب نزل عليه والأين حصول الشيء في المكان والتي حصوله في الزمان
 ككون زيد في القمار وكون الصوم في رمضان والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار فسة أجزائه بفضها
 لبعض القرب والبعد والمخافة كالالتكاه والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والاشتكاك
 فانه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل في الاشتكاك وعكسه في القيام اه دشوقي (قوله
 وبالقيد الثاني) هو قوله ولا يقتضي القسمة وقوله السكم أي لأنه عرض يقبل القسمة لانه كالأعداد
 والمقادير كالخط والسطح اه صبان والخط ما تركب من أزيد من نقطة والسطح ما تركب من أزيد من
 خط فالخط طول فقط والسطح طول وعرض فقط (قوله وبالثالث) هو قوله والاقسمة وقوله النقطة
 هي طرف الخط وغايته فلا يقبل القسمة في جهة أصلا (قوله المتخينة للقسمة) هي الركبة وتحول والاقسمة
 هي البسيطة وقوله لذلك أي القسمة والاقسمة (قوله فعل) أي من تعريف فصاحة التكلم بالملكية
 وقوله ومن له ملكة الخ أي وعلم أن من له الخ أي من التعبير في التعريف يقتدر دون بعد أخاذه الشك
 في الشرحين (قوله وجعلوا) أي البيانيون مع (قوله طباقه) هو والطاقة مصدر مطابق (قوله مطابقتها
 لقتضى الحال) أي مطابقتها لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة مصرح به في التلويح وفيه أنه يخرج عن
 التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الآن براد بقدر طاقة التكلم أو الخاطبة عبد الحكيم أي فيدخل
 كلام الباري بشعول الخاطبة (قوله لقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي بحث عنها في علم المعاني
 دون كيفيات دلالة اللفظ التي تسكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات
 الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وطبقة أي مطابقة غير محتلفة في
 الوضوح والخطاء فم إن أدى المعنى بدلالات عقلية أي مختلفة في الوضوح والخطاء لانه فيه من رعاية
 كيفية الدلالة أيضا عبد الحكيم وقوله وهو أي مقتضى الحال الذي لا تتحقق البلاغة بدون وقوله
 الخصوصيات أي موصوفها وهو الكلام الكلي كما بين على ما حققه النعمان في شرحه ونبذة الفارح
 وإن فزع فيه وقوله إذ قد تتحقق الخ أي ولو كانت كالمخصوصيات لزوجت في كل ركبت بليغ وقوله
 عقلية أي حاصلة بمعرفة العقل لأن الشخص يظن به في العادة والقرينة وينقل من الشيء إلى لازمه
 فلا يكون في المختلفة بما ذكره جرحه الوضع (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقتها لأنه فاعل
 المصدر المضاف صبان (قوله فضيق اللفظ) قد أحسن له ع ق مستوحا ثانيا وعبارته ولعله احتج على
 إسقاطه مع ضرورة الوزن على أن البلاغة تشريف في الكلام معلوم وهو التام وبالضرورة إن كونه
 غير فصيح ينفي عنه الشرف فلا ثبت له تلك البلاغة التي هي شرف تام إلا بما يحصل به شرفها وهو
 الفصاحة وفيه تسكف اه وأقول من العلوم أن التعريف لابد فيه من ذكر جميع القيود المعبرة
 عن حقيقة المسمى فخصيص النظم ليس نوع الاستقلال وعليه أن علم القيود في كتب آخر وإلا كان التعريف
 مختلا على أنه لو قال في

الاضافة والملك والفعل
 والاضفال والأين والوقوع
 والوقوع وبالقيد الثاني
 السكم مصلا كان
 أو مفضلا وبالثالث
 النقطة وبالقيد الرابع
 دخل مستعمل العلم
 بالمعلومات المتضمنة
 للقسمة والاقسمة فان
 اقتضاء العلم لذلك
 ثانوي بواسطة العلوم
 فعلم أن من تتكلم
 بالفصيح وليس له
 ملكة غير فصيح
 تكلم أولا قال
 (وجعلوا بلاغة الكلام
 طباقه لقتضى المقام)
 تقول: بلاغة الكلام
 مطابقة لقتضى الحال
 مع فصاحته أو أشق
 المصنف بهذا القيد
 لصيق النظم واحتج به

بلاغة الكلام أن يطابقا وهو فصيح لقتضى الحال فقام
 لوفى بالقياس الذي النقطة من غير احتياج إلى بيت آخر وكذا لا يسوغه الأمر الثاني بعد كونه تسكفا
 إذ علم أمر خارج عن التعريف فاحتج به بالمعروف لا بسوغ إسقاط قيد من التعريف بل ولا بغيره

في الاشتقاق على معنى ما يدل على التبدل في نفس التعريف فتأمل منصفاً (قوله عن نحو شعره الخ) أي
قائه وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال لكنه ليس صحيحاً لتناثر حروف بعض كلماته فليس بليفاً (قوله
وبعيد للطائفة الخ) للتبادر أن الإضافة بيانية لكونها كذلك في مثله وأن المراد المطابقة مع متعلقها
أعني لمقتضى الحال وعليه فالنائب حذف قيد لأن المطابقة جنس في التعريف لا قيد ويمكن أن يقال
إن الإضافة على معنى اللام ومراده بقيدها قولهم لمقتضى الحال فقوله عن نحو إن زيدا الخ أي قائه
وإن وجدت فيه المطابقة التي هي الصديق عليه كما يستفصح لكونها شئ آخر غير مقتضى الحال وهو
الكلام المؤكد للكل إذ مقتضى الحال الذي هو خبر النهن كلام غير مؤكد وليس الإضافة بيانية
حتى يرد ما ذكرناه من (قوله البداعي) أي الموجع (قوله إلى أن يعتبر) إشارة بهذا إلى أن التكميل بدون
الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم وإلى أنه لا يجب أن يكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة
مع دون في التوهم الجزئية اه عبد الحكيم وقوله إلى أن التكميل الخ أي فلو تكلم شخص بما يقتضيه
الحال من غير اعتبار لم ينصف كلامه بالبلاغة عندهم وقوله وإلى أنه الخ أي حيث قال بعضهم ولم يقل
بذكر وقوله ولذا أي لكون الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ وقوله التوهم الجزئية لأنه
لو غير بي توهم أنها ظرفية الجزء في الكل (قوله خصوصية) نقل عبيد الحكيم عن القاموس أنها تنح
إزاء وجهها مصدر حصة بالشئ قال والمراد هنا الأمران المتضمن جعله نفس المصدر مبالغة اه وقوله لمقتضى
أي بالمقام والحال (قوله أي موصوفها) هو الكلام الكلي كاسيد كره وهذا جرى على ما جرت السعيد
ونازعه غيره مدعي أن مقتضى الحال نفس الكميات الخصوصية ووجه كل من السعيد وغيره ما ادعاه
راجع الصبان (قوله يعني أنه مبدوق الخ) صرح عبارة النارج أن مطابقة الجزء في الكل معنوية
له ومطابقة الكل الجزئي صدقه عليه فالعكس حينئذ باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ فقط كالأعني
على منصف وعبارة السعد صريحة في أن مطابقة الجزء هنا معنى صدق الكل عليه فيكون العكس
حينئذ باعتبار اللفظ فقط حيث أسندت المطابقة للجزئي في هذا المقام عكس قولهم إن الكل مطابق
للجزئيات فإن المطابقة فيه مبنية إلى الكل لا بحسب المعنى إذ السند إليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة
مقتضى الحال الذي هو الكل لأنه قد أسند الصدق في مطابقة الجزء إلى الكل به عليه الصبان نقل
عن سم فكان على النارج أن لا يخرج عن عبارة السعد (قوله لعل بها من الفصاحة فيه) أي بعد
معرفة بلاغة الكلام فإذا عرفت علم أنها في التكلم ملكة يقتدر بها على تحصيل تلك البلاغة كما أن
فصاحته ملكة يقتدر بها على التعبير عن القصور بلفظ فصيح وهذا تكافؤ كافى ع (قوله يقتدر بها
الخ) أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالتكلم في سياق التي عمت والمراد كلام بليغ ورد
معتاه على التكلم وأراد بيانه صبان عن الأطول وقوله أي لا يعجز الخ دفع به ما أورد أن التعريف يصدق
على ملكة الانتداع في نوع من أنواع الكلام فقط كالمندح مع أنها لا تسمى بلاغة وقوله والمراد الخ أي
فلازم المعجزة فانه لا يمكن ورود معناه على التكلم لعلهم إجماله بكميات الأحوال وكمياتها (قوله فعمل
تمازى من حدة البلاغة) المناسب زيادة والفصاحة لأن انتفاء العكس لا يعلم من حدة البلاغة بل من
حد الفصاحة حيث لا يعتبر فيه البلاغة وقد ذكر غيره كلامهما اللهم إلا أن يقال إن الناظر في حد البلاغة
يعلم أنه إذا اعتبرت البلاغة في الفصاحة يلزم الدور وهو باطل حينئذ يعلم عدم اعتبار البلاغة في الفصاحة
فيكون انتفاء العكس معلوماً من حد البلاغة قدر وقصد بهما بيان النسبة بين الفصيح والبليغ وهي
العموم والخصوص المطابق لافراد الفصيح في العارى من البلاغة دون البليغ (قوله كالتقدم) أي في
قوله وبعيد المطابقة (قوله وهو ما يقرب الخ) المراد الأعلى الحقيقي أي للفرد الذي لا فرد فوقه وحدث

عن نحو شعره مستشعر
إذا أتى إلى خالي الدهن
وبعيد المطابقة عن
نحو إن زيدا قائم إذا
أتى إلى خالي الدهن. والحال
هو الأمر الداعي إلى أن
يعتبر مع الكلام الذي
يؤدى به أصل المراد
خصوصية قام وهي أي
موصوفها. لمقتضى
الحال. مثلا يكون
الحاطب منكرا للحكم
حال يقتضى كلاما
مؤكدا وهو كالي وهذا
الكل مقتضى الحال
وإن زيدا قائم فرد
من أفراد ذلك الكل
مطابق له بمعنى أنه
مصدق لذلك الكل
وفرد من أفراد هذا
عكس مطابقة الكل
لجزئياته إذ هي صدقه
على كل واحد منها ولم
يتكلم المصنف على
البلاغة في التكلم للعلم
بها من الفصاحة فيه
فهو ملكة يقتدر بها
على تأليف كلام بليغ
فعل مما ذكر في حد
البلاغة أن كل بليغ
كلاما كان أو متكلما
فصيح لجعل الفصاحة
شرطا للبلاغة وليس
كل فصيح بليفا كلاما
كان أو متكلما لأن

الفصيح قد يعرى عن المطابقة كالتقدم. وبلاغة الكلام طرفان أعلى وهو ما يقرب من حد الإعجاز.

وهو أن يرتفع الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن هارسته وخص البشر لأنهم أقوى أصناف المخلوقين على ذلك فإذا عجزوا فغيرهم أولى أو لأنه لم يوجد معاندا إلا منهم وأسفل وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى مادونه أي إلى مرتبة هي أدنى منه التحق وإن كان صحيح الاعراب عند اللغاة بأصوات الحيوانات . وبين الطرفين مراتب كثيرة بعضها أعلى من بعض حسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات وينبغي وأوجه أخر غير المطابقة والقصاحة ثورت الكلام حسا وهي أنواع البديع قال : (وحافظ تأدية المعاني عن خطأ يعرف بالمعاني وما من التعبد في المعنى يبقى له البيان مدغم قد اتقى وما به وجوه تحسني الكلام تعرف بدعي البديع والسلام)

الاعجاز مرتبة والاصافة بيانية على حذف مضاف أي حد ذي الاعجاز لأن الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة وليس هو الاعجاز أعاده الصبان (قوله وهو) أي حد الاعجاز (قوله وخص) أي المفسر لحد الاعجاز (قوله ما إذا غير) أي مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أي إلى مرتبة وذكر الشارح ضميرى عنه ودونه العائدين إليها نظرا للنظ ما (قوله هي أدنى منه) أي تحته بلا واسطة كقول المتبادر فلا يرد الأعلى والمراتب المتوسطة فإن ما تحتها بلا واسطة لا يقتضي التغير إليه ما ذكر أعاده الصبان (قوله التحق) أي في عدم الاشتغال على المناسبات واللطائف وإن افترقا من حيث الدلالة على أصل المعنى المراد في الكلام المتغير دون أصوات الحيوانات (قوله وإن كان صحيح الاعراب) الأحسن وإن كان قسبحاقاله الصبان عن سم وذلك لأن القصاحة لما كانت معتبرة في البلاغة تتوقف عليها البلاغة توقفا قريبا كان شأنها أن يقوى توهم عدم التحاق الكلام بما ذكر عند كونها فيه ولو فقدت المطابقة ولا كذلك صحة الاعراب فكان الأحسن أن يبالغ على ثبوت الالتحاق عند وجودها فلما لتوهم القوي ومقاله إنما دفع به توها ضعيفا يندفع بان دفاع هذا القوي (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان لما فيه التفاوت وهو العلة (قوله تفاوت المقدمات) أي فيما تقتضيه بأن يقتضى بعض المقدمات تأكيذا واحدا مثلا وبعضها أكثر أو في عددها قلة وكثرة بأن يكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر صبان وقوله تأكيذا واحدا المناسبات تأكيدين لأن الكلام في تفاوت المراتب الوسطى ومرتبة الواحد طرف أسفل اللهم إلا أن يراد تأكيده بعد الأشغل (قوله ورعاية الاعتبارات) معطوف على المقامات وهو كما إذا روعي اعتبار واحد وروعي أكثر صبان عن سم وفي قوله واحد مأمى وترك الشارح وجهات التفاوت وهو تفاوت البعد عن أسباب الاخلال بالقصاحة كالوأتى النقل بالكلية في موضع وبقي شيء يسير لا يخرج به عن القصاحة في موضع آخر (قوله ثورت) اختار لفظ ثورت على قيد التنبيه على أنه ليس النظر إلا إلى حسن في الكلام ولا نظر إلى هذه الوجوه كأنها فئت وبقى الحسن بخلاف وجوه البلاغة فإن النظر إليها وهي الداعية إلى التكلم وليس النظر إلى حسن الكلام إنما هو من تواجها صبان عن الأطول وقوله ليس النظر أي التام الذي يرغب على قصد البادات وقوله إلا إلى حسن الخ أي لأنه الباعث على ارتكاب الوجوه والشطور إليه نظرا تاما أوليا إنما هو الباعث لا الدعوة عليه وقوله كأنها فئت الخ لأنه إذا حصل المقصود الذي بحث عليها وهو احسن قطع النظر عنها وقوله وليس النظر أي أولا (قوله وحافظ) مبتدأ وكذا ما بعده والموسوع عمله النص في تأدية لاعتاده على الموصوف المحدث أي وفن حافظ وخبره جملة يعرف (قوله تأدية المعاني) أي الزائدة على أصل المراد كابتين وهو مجرد النسبة (قوله بالمعاني) أي بعلم المعاني والتصرف في العلم جائز إذا اشتهر كالسعد والحسام ووجه ما أعاده الصنف من أن علم المعاني يحتمل به عن الخطأ في تأدية المعاني كما قال ع ق أن من أدركه علم أن هذا المعنى يطابق هذا المقام فيؤديه مطابقا وذلك المعنى يطابق ذلك المقام فيؤديه مطابقا له وهكذا فلا يقع خطأ في التأدية مثلا بعلم بالعلم المذكور أن المعنى الذي هو حذف بعض أجزاء الجملة يناسب مقام الاعجاز وذكرها يناسب مقام الاطناب ومعنى التأكيذ يناسب مقام الانكار وعدمه يناسب مقام عدم الانكار وعلى هذا القياس كما يأتي اه وقوله وذكرها يناسب الخ يفرض فيما لو كان عرف الأوساط الذي هو مبنى المساواة مبنيا على الحذف نحو إياك والأسد فذكر ما حذف حينئذ يناسب مقام الاطناب وإلا فهو مناسب لمقام المساواة تأمل (قوله للتحقيد في المعنى) قد عرفته مما سبق (قوله له البيان الخ) خبر ما والبيان مبتدأ خبره قد اتقى وله متعلق باتقى وفي كلامه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ووجه ما أعاده الصنف أن من عرف فن البيان عرف أنه إنما

ينقل من مرسوم إلى لارم بين لعدم الوساطة أو قلها أو ظهور القرينة فيحترز عن التعقيد المعنوي السابق
(قوله مما تقدم) هو تعريف البلاغة (قوله أي ما يجب حصوله لتحصل) فالمرجع الذي هو الاحترار
والتميز يحصلان أولاً ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر المرجع كما في قولهم
مرجع الجدال إلى فساد القلوب له صبان وقوله فإن الغالب الخ وذلك لخلية تفسير الترجع بما يشول
إليه النتي (قوله أمران) أخذ الأول من قولنا في تعريف البلاغة مع فصاحته والثاني من قولنا فيه
مطابقة الكلام يقتضي الحال (قوله تتميز الكلام الفصيح الخ) أي معرفته قال السعد ويدخل في
تتميز الكلام الفصيح من غيره تتميز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها اه (قوله وإلا لما أدى
أدى الخ) أي وإن لم يحصل التميز بأن لم يميز الفصيح وآتى بالكلام اتفاقاً أمكن أن يؤتى به غير
فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من ع ق صبان وارضى عبد الحكيم حملاً للعبارة
غير هذا فراجع اه وكان الأولى التمييز هنا بأورد كما عبر السعد لأن الأيراد هو الذي يذكر في جانب الكلام
(قوله الاحترار عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحترار عن التعقيد المعنوي لأنه خطأ في كيفية التأدية
لا في نفسها اه عبد الحكيم (قوله وإلا لما أدى الخ) أي والإيجاد الاحترار ويرى ما لتحقيق مجاز لأنه إذا
عدم الاحترار فلا مطابقة قطعاً أفاده الصبان عن الحفيد وقوله فلامطابقة قطعاً أي لأنه حينئذ ينعدم
اعتبار الخصوصيات وبعده تعميم كما ذكره عبد الحكيم وتقدم عنه أيضاً ما يفيد (قوله أما الأول) أي
تتميز الفصيح من غيره (قوله فبضه) أي بعض متعلقه بفتح اللام وكذا يقال فيما بعده (قوله علم اللغة)
أي العلم الباحث عن أوضاع معرّفات اللغة (قوله وهي القرابة) أنت باعتبار الخبر أي أنه يعرف به ذو القرابة
وغيره بمعنى أن من تتبع الكتب التداول وأحاط بمعاني المفردات للأنوسة علم أن ماعداها ما يقتصر إلى
تقدير وتخرج فهو غير سالم من القرابة أفاده السعد ومثله يقال فيما يأتي وحينئذ كان الأولى للشارح
أن يضرب بسناد (قوله وهو مخالفة القياس) إذ به يعلم أن نحو أجل مخالف للقياس لعدم الادغام (قوله
وهو ضف التأييف) كالأضمار قبل الله كلفظاً ومعنى وحكما صبان (قوله والتعقيد اللفظي) رذ بأن
التعقيد اللفظي كما يكون سببه مخالفة القانون النحوي برفع منصوب ونصب مجرور مثلاً يكون سببه
اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين وإذا لم يجب أن يكون مخالفة للقانون النحوي
فكيف يبين في علم النحو والجواب أن نسب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لخالفها
الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلاً ومخالفة الأصل وإن جازت توجب عسر الفلالة والنحو يبين فيه ما هو
الأصل وما هو مخالفه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل اه صبان (قوله بالحس)
أي التوق السليم الذي هو مثل الحس أو مراده الحس الباطني (قوله وهو التنافر) إذ به يعرف أن
مستشزراً متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات قاله السعد (قوله فاستغنى) أي يعلم اللغة وما بعده
وضمير يعرف لما ذكر من الأبحاث وضمير به لما وفي هذا متعلق بذكر (قوله وهذا الذي يعرف الخ)
أي بما الاحترار منه مرجع للبلاغة (قوله إلا الثاني) وهو الاحترار عن الخطأ في تأدية المعنى المراد (قوله
وكذلك ما يحترز به) المناسب إبداله بالاحترار وكذا ما يأتي كما في عبارة السعد لأن بعض الأمر الأول
هو الاحترار كما تبين عليه الصبان وكذا نفى الأمر الثاني كما هو واضح من عبارة الشارح وغيره (قوله
على ما تقدم) أي وهذا أي قولنا وكذلك الخ جار على ما تقدم إفادته لك وهو أن ما ذكر من هذه
المعلوم لا يحترز به عن التعقيد المعنوي والتعقيد هو قوله وهذا الذي يعرف الخ وفي نسخة لما تقدم وهي
واضحة بما قلناه (قوله فوضع الثاني) أي لعرفته وكذا ما بعده (قوله علم المعاني) إن أريد به القواعد
بالأمراض أو اللسكة أو الأدراك احتجيج إلى تقدير مضاف أي متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد صبان

غيره وإلا لما أدى
الكلام لطابق يقتضي
الحال غير فصيح
فلا يكون فصيحاً وجوب
الفصاحة في البلاغة .
الثاني الاحترار عن
الخطأ في تأدية المعنى
المراد وإلا لما أدى
المعنى المراد بلفظ فصيح
غير مطابق يقتضي
الحال فلا يكون فصيحاً
أما الأول فبضه يعرف
من علم اللغة وهي
القرابة وبضه من علم
التصريف وهو مخالفة
القياس وبضه من
علم النحو وهو ضف
التأليف والتعقيد
اللفظي وبضه يدرك
بالحس وهو التنافر
فاستغنى عن ذكر
ما يعرف به في هذا
الكتاب وغيره من
كتب البلاغة وهذا
الذي يعرف من هذه
العامم ويدرك بالحس
ماعدا التعقيد المعنوي
فم يبق بما ترجع إليه
البلاغة إلا الثاني
وكذلك ما يحترز به
عن التعقيد المعنوي على
ما تقدم فوضع الثاني
أعني ما يحترز به عن
الخطأ في تأدية المعنى
المراد علم المعاني، ولما

إلى الأول بقوله: وحافظ البيت وليس في المعاني الأول والثاني الإطراء لاختلاف المعنى لأن الأول جمع والثاني مفرد والثاني قوله: وما من التعقيد البيت فهو ليس في أى يحفظ ومن التعقيد يتعلق به واتفق اختياره ولذلك بقوله: وما من البيت وما مبتدأ وبه متعلق بتعريف ويصح أى يسمى خبر ما وقوله والسلام أى على من أتبع الهدى تسكين ولما كان هذا التأليف في علم البلاغة وتوابعها انحصار مقصوده في ثلاثة فنون (٣٠) وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الأول علم المعاني

(قوله إلى الأول) أى إلى وضع علم المعاني للأول أى المذكور أولاً حال بيان وضع الفنون الثلاثة وهو الثاني في قوله فوضع الثاني الخ (قوله والثاني مفرد) أى لكونه علماً (قوله والثاني) وهو ما عتبر به عن التعقيد العلوي على ما فيه أى إلى وضع علم البيان به وكذا يقال فيما بعده (قوله وبه) متعلق بتعريف وتعريف خبر وجوده والجملة الاسمية صلح ما (قوله أى على من أتبع الهدى) أشار إلى اكتفاء في الصنف (قوله انحصار مقصوده الخ) وذلك لأن المسمى بعلم البلاغة إنما هو الأولان لمزيد اختصاص لها بهما أفاده البعد أى لجموعهما إذ الأول لا يتعلق له بفروعها ولما كان المقصود من الثاني بالذات الإحترار المتقدم بخلاف غيره من العلوم السابقة كان له ما ذكر أفاده الصبان وتوابع البلاغة إنما وضع لها علم البديع

الفن الأول علم المعاني

أل في الفن العبد المذكور في صميم قوله سابقاً وحافظ تأدية الخ والإخبار عنه بأنه علم المعاني وإن كان معلوماً بما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما إلى الإخبار لطول العهد فتجربى التراجم على تسنن واحد فإن قلب الفن الأول ألقاها لأنه جزء من الكتاب هو الفاظ وعلم المعاني معان فكيف صح الحل . قلب في الكلام حذف مضاف إما في الأول أى مدلول الفن الأول أو في الثاني أى حال علم المعاني وإليك منع أن الفن الأول من قبيل الألفاظ بأن أجزاء الكتاب دون الفنون لا فيها من الصبان يتصرف (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كقوله من في الموضوعين ابتدائية إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان ومتصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب ومتصلاً به ومنه أنه اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته إليه اه فتدري وقوله إلا أن الخ أى أن مجرور من ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل هو منشأ لاتصاله به ذكره عبد الحكيم (قوله معتبرة في علم البيان) المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فإن رعاية الطائفة أمر خارج عن البيان لأجزء منه ولا فائدة له والشئ الآخر الذي هو إيراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه نقله الصبان عن يس (قوله وفيه ذكر الخ) إشارة إلى الأبواب المذكورة فيه (قوله إسناد) بترك التنوين نائب فاعل ذكر وهو على إسقاط المضاف أى باب إسناد وكذا يقال فيما بعده وأراد باب الإسناد الخبري وقوله مسند إليه ويسمى للبند أو الفاعل عند النجاة والمحكوم عليه عند الأصوليين والموضوع عند أهل الميزان وقوله مسند ويسمى خبراً أوفضلاً عند النجاة ومحكوماً به عند الأصوليين ومحمولاً عند الناطقة وقوله متعلقات فعل كالمفعول به وفيه وله والحال والتمييز والمجرور وقوله تورد كلى به البيت ومع ذلك أشار به إلى أنها فضائل في الجملة زائدة على الركبتين وقوله قصر هو حصر المبتدأ في الخبر أو العكس أو حصر الفعل أو ما يجري مجراه في بعض المتعلقات أو العكس وقوله وإشياء هو الكلام الذي ليس لبيته خارج نطاقه أولاً نطاقه

ويسمى الآخرين أى البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع . أما نسبة الأول بالمعاني فلتعلقه بالمعنى لأن به الإحترار عن الخطأ في المعنى وتسمية الثاني بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لأجل بيان المعنى وإيضاحه . وأما تسمية الثالث بالبديع فلتعلقه عن المحسنات ولاشك في بداعتها وطرقاتها . وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلأن البيان هو المنطق الفصيح العربى مما في الضمير ولاشك في تعلق الثلاثة به تصحيحاً وتحسيناً . وأما تسمية الفنين الآخرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني على الثالث والأول بالمعنى لما تقدم . وأما نسبة الفنون الثلاثة بالبديع

فلا تبه لاختفاء في بداعتها وطرافة لطائفها وأقده أعلم . قال :

[الفن الأول علم المعاني] قدمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لأن رعاية الطائفة لمقتضى الحال التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيان مع تنبيه آخر وهو إيراد الفن الواحد بطرق مختلفة كالتعريف عن إصناف زبد بالكرم يزيد كثير المراد جبان الكلاب مهزول الفصيل . قال : (علم به لمقتضى الحال يرى * لفظ مطابقاً وفيه ذكر أ) إسناد مسند إليه مسند * ومتعلقات فعل تورد . نصير وإشياء وفصل وصل أو * إخبار إطناب مساواة وأو)

كما يأتي وكقولك تم لائتم وقوله فصل وصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه وقوله
أو إجمار أي وذكر فيه إجمار وهو أن يسقط من الكلام ما اقتضاه الأصل لفائدة وقوله إطناب
يهدف حيزه ونقل حركتها إلى تنوين إجمار وهو أن يورد في الكلام ما لا يحتاج إليه صرفا لفائدة
وقوله سيرة هو أن يؤتى بالكلام جازيا على ما يتخاطب به أوساط الناس في محاوراتهم أعني الذين ليسوا
نهائية في البلاغة ولا أدنى في الفهامة وقوله برأوا كمل به البيت أي جعلوا أبواب علم النفاذ على هذا العدد وهذه
الثلاثة باب واحد اه ع ق ببعض زيادة وقوله ما اقتضاه الأصل أي أصل الزيادة ذلك كالمشقة والتشديد إليه
يهدف حين العلم به لفائدة كراحة التصريح وقوله ولا أدنى في الفهامة أي ولا أدنى الناس بسبب الفهامة وقوله
على ملكة يقتدر بها على إدراك السائل أي الملكة الحاصلة من إدراك القواعد سرية بعد أخرى أعني ملكة
استحضارها متى أراد فهمي نابعة للإدراك في الحصول وبوسيلة إليه في البقاء فمراد الشارح بالاعتدال المدام
ومحل الإطلاق إذا كانت ملكة إدراك عن دليل وإن أطلقوا وقوله أو يطلق على نفس الإدراك أي من دليل
حتى لو أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد النند في شرح المفتاح وقوله أو يطلق على نفس
البيان أي إذا علمت عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالأمر الك من دليل كما لا يخفى وكذا
التفصيل السابق في الملكة ثم إنه حقق السيد أنه حقيقة في الإدراك وفي الملكة وإجمار مشهور أو حقيقة عرفية
أو اصطلاحية في السائل وفي كونه حقيقة في الإدراك نظر لأن الراديه الإدراك عن دليل لا مطلقا حتى يكون
حقيقة من الصانع عن الأطول وقوله تخصيص الاسم أي اسم السائل والملكة الذي هو العلم (قوله والأنسب
بما هنا الخ) ملقى بإرادة الإدراك من النهاية الواضحة لضرورة المعنى عليه إدراكك بغيرك فهو لا يريد عن إرادة
الملكة عناد كبر الصبان فانظرو (قوله وهنا مضاف محذوف الخ) إن قلت يلزم عليه أمور الأول إصرار
مطابقا لا بعد أن كان مفعولا ثانيا فلهذا تغير إصرار المتن الثاني كونه حالا من تنكرة بلا مفعول الثالث
دخول ما لا مطابقة به من الأحوال كالأحوال والأدغام قلت أما الأول فلا يضر إذ لا يلزم عليه تغيير الحركات
وأما الثاني فالضرورة وأما الثالث فقد دفعه الشارح بقوله ولمقصوده الخ إذ قد أفاد أن بعد قوله مطابقا ظرف
مقدر أي مطابقا وحيث تخرج للأحوال الموردة هذا ولك أن تقول إن نائب المفعولين مسقط في الحقيقة
على مصدر الثاني مضافا إلى الأول فالمعنى هنا علم يعلم به مطابقة اللفظ وهذا المضاف أعني أحوال مقدر بعد
ملاحظة ما في الحقيقة قبل مطابقة والإضافة من إضافة السبب إلى المنسوب والنفس إلى هذا أميل وإن كان
خلاف المعمود من التقدير بلانحويل لأنه يشول إلى جزالة المعنى مع كونه لا يرد عليه شيء مما ورد على
الأول بخلاف الأول فإنه يؤدي إلى الرككة مع ما علمته مما يرد عليه ولو قال :

علم به يعرف حال اللفظ به مطابق حال فيه تحقق القلب

لأن بالعلم به مع السلامة من هذا التكلف وقولنا مطابق حال على حذف مضاف أي مقتضى حال وقولنا فيه
الخ جملة مستأنفة والضمير يعود إلى علم هذا ما ظهري ونأمل متصفا (قوله إنه علم تعلم به) أي مسائل
يستنبط منها إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها
أمكنه أن يعرفه بالمشاكل فأفاده السعد ثم إنه لبس الزائد بل علم هذه الأحوال بهذا العلم تصوراه به وأنه كالتعريف
لما جيل المراد التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيد
الجزئي مثلا الذي في قولك إن زيدا قائم به مطابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا قاله الضبان
وسيا في الإشارة من الشارح إلى هذا في حل ألفاظ التعريف (قوله أحوال اللفظ) أي الأمور العارضة له
من التقديم والتأخير والابتداء والحذف وغيرها قاله السعد (قوله أي من حيث الخ) متعلق يعلم بعد
ملاحظة نائب الفاعل وصفته نأمل (قوله لا من حيث متهما) أي فيكون عبارة عما يتصور به معنى

أقول: العلم يطلق على
ملكة يقتدر بها على
إدراك المسائل ويطلق
على نفس الإدراك
ويطلق على نفس
المسائل والأنسب بما
هنا المعنى الثالث بقوله
علم إلى قوله مطابقا
تعريف تعلم المعاني
وقوله يرى أي يعلم به
يتعلق به ولفظ نائب
فاعل يرى وهو المفعول
الأول ومطابقا مفعول
ثان وهذا مضاف
محذوف أي هو أحوال
أي علم يعلم به أحوال
اللفظ التي بها يطابق
مقتضى الحال ومقصوده
أنه علم يعلم به أحوال
اللفظ التي بها يطابق
مقتضى الحال فعلم
بمعنى، ويعلم به أحوال
اللفظ مخرج لما يعلم به
أحوال غير اللفظ
كالخشب فإن به يعلم
أحوال العدد جميعا
وغير بقوله التي بها
يطابق مقتضى الحال
أي من حيث إن اللفظ
يطابق بها لا من حيث
ذاتها

لأن البحث فيه عن
أحوال اللفظ لامن
الحيثية المذكورة
وكذلك الحركات
اليدوية كالتجسس
ونحوه مما يعتبر بعد
رعاية المطابقة والتحقيق
في مقتضى الحال أنه
ذو الأحوال وقوله وفيه
ذكر الخ أشار به إلى
أن هذا العلم يحكمه
منحصر في ثمانية أبواب
أعمار الفصل في
أجزائه ووجه الأعمار
أن الكلام إما خبر
أو إنشاء الأول لا بد له
من إسناد وسند إليه
وسند فهذه ثلاثة
أبواب والسند قد يكون
له متعلقات إذا كان فعلا
أو مافى معناه وهو الباب
الرابع وكل من التعلق
والإسناد قد يكون
بصرف وقد لا يكون وهو
الباب الخامس والثاني
هو الباب السادس
والجمل إن قرنت بأخرى
فالثانية إما معطوفة على
الأولى أو لا وما الفصل
والوصل وهو الباب
السابع والكلام البليغ
إما ناقص عن أصل
المراد أو زائد أو ساو
والأول الإيجاز والثاني
الأنساب والثالث

التعريف والنكسر والتقديم والتأخير والاثبات والحذف إذ هذا ظاهر الفساد (قوله كالتقديم الخ)
تشمل لأحوال التي بها المطابقة المذكورة (قوله مخرج) خبر قوله وقوله بهذه الصفة أي المطابقة بها
لمقتضى الحال (قوله كالرفع الخ) أي والأعلال والأدغام وشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى
المراد على وفق الوضع من حيث إنه لا بد منه الخ فلا يرد أن بعض هذه الأحوال لا يتوقف عليه
أصل المعنى كالأدغام ولا أن بعضها يتوقف عليه ما ذكر مع أنه يبحث عنه في علم المعاني كأحوال
اسم الإشارة فإنه قد يقتضي الحال إشارة البعيد مثلا لفظة الشار إليه أهله السعد والصبان (قوله ولعل
البيان) أي بالحيثية المذكورة في الشارح كما يدل عليه التعليل بعد فهو تلييل للخروج بواسطتها
(قوله لامن الحيثية المذكورة) بل من حيث ما يقبل ولا مالا يقبل ومن حيث نحقق تفاصيلها
وشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التقيد المعنوي وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت
من علم المعاني نقله الصبان عن اليعقوبي ومراده بأصول المجاز حقائق المجازات فيما يظهر قال في
المجاز للجنس (قوله كالتجسس ونحوه) للناسب حذف ونحوه أو إبدال الكاف بمن (قوله مما يعتبر
الخ) بيان للتجويع بعد لغة الخروج (قوله ذو الأحوال) أي الكلام الكلي ذو الأحوال الكلية
لأقصى الأحوال من التعريف والنكسر وغير ذلك (قوله إما خبر وإما إنشاء) لأنه لا محالة يشمل
على نسبة ثمة بين الطرفين وهو تعلق السند بالسند إليه بحيث يصح السكوت على هذا التعلق سواء
كان تعلقا على جهة الإيجاب أو السلب أو غيرها مما في الانشائيات كالطلب في ضرب يزايد عمرا فان
السند فيه تعلق بزيد على وجه طلبه منه فان كان النسبة الكلام ما يطابقها في الخارج من نسبة بين
الطرفين ثبوتية أو سلبية بأن يكونا تبويين أو سلبين أو لا يطابقها بأن يكونا مختلفين فخير وإن لم
يكن ما ذكر فانشاء (قوله الأول لا بد له الخ) إما خص الأول وإن كان الانشاء كذلك لأن القوم
يحتوا عن السند والسند إليه الجبرين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على
المقابلة ولذا قدموا هذه الأبواب على الانشاء وإما ضاعوا ذلك لأن الخبر أكثر من إنشاء أو فخر على أن
بعض المحققين أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بنقل كافى بحث أو حذف كافى اضرب فان
أصله تضرب أو يزيد كافي لتضرب ولا تضرب إلى غير ذلك صيان عن الأطول (قوله والسند قد يكون
له متعلقات إذا كان الخ) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك وكلامه مبني على الغالب إذ السند
إليه كذلك نحو الضارب بيدا جاء في بوفى عبارة تحذف أى قد يكون لذلك وقد لا يكون كما إذا كان حامدا
نحو زيد أخوك وإنما يكون كذلك إذا كان فعلا الخ فلا يرد أن ما ذكر لا يخص بالسند وأنه لا موقع
لقد لأنه إذا كان فعلا الخ لا بد له من المتعلقات صبان (قوله والإسناد) أي بين السند والسند إليه وقوله
والتعلق أي بين السند والفضلات المشار إليه بقوله قد يكون له متعلقات وقوله بقصر الباء للابسة أي قد
يكون ملاصقا بقصر كافى مقام الإزيد وما ضرب زيد إلا عمرا وقد لا يكون كقلم زيد وضرب عمرو أقلام
الشارح كافى عبد الحكيم أنه ليس محتشبا شئ مما ذكر حتى يذكروا فيه فانسب أفراد باب (قوله ففى
المطول على الأصل) فاللفظ إما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد إما عمدة أو فضلة والعمدة
إما سند إليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تميز بين الفضلة والعمدة السند إليه أو السند
ثم لما كان من هذه الأحوال ماله مزيد شرف ويهتم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
ولسكون كل من هذه وما قبله من الأحوال لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من
الأحوال مالا يخص مفردا ولا جملة بل يجري فيها ما كان له شيوخه وتعاريف كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها

المساواة وهو الباب الثامن. وأما وجه أفراد كل واحد من هذه بباب ففى المطول على الأصل

أحوال يشترك فيها الخير والانشاء ولما كان ههنا أبحاث راجعة إلى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا نامنا
فانحصر في ثمانية أبواب اه يحذف وبعض تصرف وقوله وتعدد طرق أي أمور يؤدي بها كائنا ما واما
والعطف بلا بعد الاثبات وبيل بعد النفي (قوله الكلام الخ) ذكره ثانيا ليرتب عليه قوله ولا ثالث لهما
ولله خوا على الترجمة فيما يظهر وفي نسخة والكلام والاول للاستئناف (قوله وهو ما احتمل الخ) ما واقع على
مركب فهو جنس يدخل فيه الانشاء والمركبات غير المفيدة ويخرج عنه المفردات ولا يعترض بلفظ نعم ولفظ
لا فان كلامهما ليس بقضية عند المحققين وإنما القضية مقيدة بهما دل عليها كلام السائل وقوله احتمل
الصدق والكذب مخرج للمركبات الغير المفيدة نحو إن قام زيد وقوله لذاته أي بالنظر لذاته مخرج للانشاء
كلا وأمر والنهي والاستفهام والتمني فانها لا احتمل صدقا ولا كذبا لذاتها وإن احتملت شيئا منها فبالذالة
الالتزام وتقييد الاحتمال المذكور بالذات يدخل ما قطع بصدقه لكونه ضروريا أو بالنظر لقائله وما قطع
بكذبه لكونه ضروريا الكذب أو بالنظر لقائله فان موجب الصدق أو الكذب في هذه إنما هو أمر
خارجي لا حقيقة الخبر اه من مختصر السوسى بزيادة (قوله لدخول الخ) تعليل لقوله خلافا .

الباب الأول أحوال الاستناد الخبري

(قوله أحوال الاستناد) أي الأمور العارضة له وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز
العقلي وقوله الخبري ليس بقيد بل الانشائي أيضا يجري فيه الأحوال الآتية وإنما خص الخبري لأن
وقوعها فيه أكثر مثال التوكيد في الانشاء اضرب زيد واد وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية
فيه قم يازيد والمجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحا فان هامان ليس هو الباني
حقيقة صبان (قوله ضم) أي أثر صحابته لازم ضم الأثر هو النسبة وكذلك اللازم وقوله إلى أخرى
أي أو ما يجري مجراها والأنسب أن يراد بالكلمة الأولى وما جرى مجراها السند والثانية كذلك السند
إليه . والحاصل أن الصور أربعة إما أن يكون السند إليه والسند مفردين نحو زيد قائم أو مجتمعين
نحو زيد قائم يجب تركيده إذا أتى إلى المنكر أو السند إليه مفرد والسند جملة نحو زيد ضرب عمرا
أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة اه من الصبان (قوله بحيث يفيد
الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا إذ لم توضع لافادة
الحكم اه صبان وقوله فلا يشكل بالصلة الخ أي من حيث وجود الضم المذكور في الثلاثة مع عدم
الاستناد فيها لأن الصلة مع الوصول وجملة الصفة والجملة الحالية في حكم الكلمة وقوله إذا لم توضع الخ
بل الأولى لتعيين الوصول والثانية لتحصيل الموصوف والثالثة لوصف صاحب الحال بضمونها قال
الفنري والمراد بالحكم المعنى الغوي المصدرى لا الاصطلاحي للفسر بالاستناد حتى يتوهم الدور ثم انظر
أن التعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو
الشرط محتلة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في الجملي اه وقوله مبنى الخ إذا الضم
الذكور لا يكون إلا في المحلية فيلزم ترجيح الشرطية إليها بأن تجعل خبرية هي الجزاء الخ (قوله أو منى عنها)
أي منتف لأن الحكموم هو التبع والانتفاء صبان عن يس (قوله نحو زيد الخ) أي من كل تركيب
أقيم فيه غير المفرد ومنه المركبات التقييدية والاضافة مقام المفرد (قوله لاخراج الاستناد الانشائي) أي لعدم
إفادته ما ذكر وإنما يفيد بط السند بالسند إليه على وجه مله منه والاستفهام عن صدوره منه مثلا (قوله
ما يفهم الخ) أي لا خصوص ما قبل الذات وهو الحقيقة (قوله الذات) وهو المصدق أي فكان المناسب أن
يقال لما صدق الأخرى . وحاصل الإبراء أنه ليس المفهوم معتبرا من جانب الموضوع بل المقترن بجانبه المصدق
فلا يصح أن يعتبر التبع للمفهوم بل المصدق . وحاصل الجواب أن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أي مدلوله

الكلام إما خبر وهو
ما احتمل الصدق
والكذب لذاته كزيد
قائم وإما إنشاء وهو
بخلافه كاعلم واعمل ولا
ثالث لهما خلافا لبعض
النحاة القائل بأن
الطلب قسم ثالث لدخوله
في الانشاء . قال :

[الباب الأول أحوال

الاستناد الخبري]

أقول: الاستناد ضم كلمة

أوما يجري مجراها إلى

أخرى بحيث يفيد

الحكم بأن مفهوم

إحداها ثابت لمفهوم

الأخرى أو منى عنها

فقولنا أو ما يصري

مجراها لا يدخل نحو زيد

قام أبوه و بحيث يفيد

الحكم الخ لا يخرج

الاستناد الانشائي والمراد

بالمفهوم ما يفهم من

الكلمة فلا يرد أن

المعتبر من جانب

الموضوع الذات ومن

جانب المحمول المفهوم

لأن الذات أيضا بها فهم
من اللفظ. وقد بحث
الخبر على بحث الانشاء
اعظم شأنه وتفرع
الانشاء عليه في نحو
زيد في الدار وأزيد
فيها وقسم أحوال
الاستناد على أحوال
السند إليه والسند مع
تأخير النسبة عن
الطرفين لأن البحث
إنما هو عن أحوال
اللفظ الموصوف بكونه
مسندا إليه أو مسندا
وهذا الوصف إنما
ينحقق بعد تحقق
الاستناد والتقدم على
النسبة ذات الطرفين
ولا بحث لهم عنها
والخبرى نسبة للخبر
وتقدم أنه ما احتمل
الصدق والكذب، وفي
حد الصدق والكذب
أقوال أربعة: الأول
وهو أممها أن الصدق
مطابقة حكم الخبر
لواقع والكذب عدم
مطابقته له ولو كان
الاعتقاد بخلاف ذلك
في الحالين. الثاني وهو
لنظام أن الصدق
المطابقة لاعتقاد الخبر
ولو خطأ والكذب
عدم مطابقته للاعتقاد
ولو صوابا وما لا اعتقاد

لا مقابل الذات الذي هو الحقيقة حتى يرد ما ذكره الشارح من أن اعتبار من جانب الموضوع الذات هو في
غير القضية الطبيعية. وهو ما حكم فيها على الطبيعة والحقيقة كقولك الحيوان جس كاستفاد من
عبد الحكيم فإن الاعتبار من جانب الموضوع فيها المفهوم للذات والاراد إنشائي في غيرها فما يفهم من
الكلمة مع المفهوم والذات وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله لأن الذات الخ (قوله لأن الذات الخ) غاية
لقوله فلا يرد (قوله أعظم شأنه) لأن الزايا والخواص للعبارة عند البقاء أكثر وقوعها فيه (قوله وتفرع
الخ) أي فهو أصل له بالنسبة إلى هذا المثال ونحوه والأصل مقدم بل هو أصل لكل تركيب إنشائي
عند بعض المحققين كما مر بيانه (قوله مع تأخر النسبة) فيه إشارة إلى أن المراد بالاستناد النسبة فأظهر
في محل الاضمار لهذه الإشارة صبان (قوله الموصوف الخ) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالاستناد صبان
(قوله وهذا الوصف) أي كونه مسندا إليه أو مسندا (قوله والتقدم الخ) استئناف بياني في جواب
سؤال هو إذا كان كل منهما متأخرا لتأخر الوصف فلم يحكموا بالتقدم وقوله ولا بحث لهم عنها أي فلا
تعتبر موجبة لتقديم الكلام على أحوالهما (قوله مطابقة حكم الخبر للواقع) إنما زاد لفظ حكم لأن الخبر
حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة أه ع س اه سم والراد بحكمه النسبة الحكمية
أي الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أي النسبة الخارجة الحاصلة بين الطرفين مع قطع
النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر اه صبان وقوله حينئذ أي حين إذ جعل قسما
من الكلام وقوله وليس المراد الخ لأن نفس الأمر هو الخارج عما يفهم من الكلام الشامل للنسبة
الخارجية وغيرها كما أفاده هو في محل آخر فلا يماثل جعله مطابقا لفتح الباب ثم المراد مطابقة حكمه
الذي تضمنه المعنى المراد لا خصوص المعنى الوضعي فلا يرد المبالغة التي قصد منها معنى الكثرة كجنتك
ألف ألف مرة وإنما التي قصد منها ظاهر الكلام فهي كذب محض (قوله في الحالين) أي حال المطابقة
التي هي الصدق وحال عدمها الذي هو الكذب (قوله للنظام) هو من المعتزلة وهو مذهب سخيخ جدا
لما أشار إليه السكاكي من أن تصديق اليهودي إذا قال السلام حق ونكذبه إذا قال السلام باطل
يناديان عليه بالفساد والبطلان اه صبان وإعناق مذهب الشارح على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب
الأول حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب (قوله المطابقة الخ) أي مطابقة الحكم الخبر
للاعتقاد والراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيشمل الظن قاله السعد (قوله ولو خطأ) أي
ولو كان الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وإذا كان ضواليا فبطريق الأولى لتحقق المطابقتين اه مطوّل
وعبد الحكيم قال الصبان قال الحفيظ على الطول اختار المحقق الرضي أن الواو في مثل هذا الموضوع اعتراضية
وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكّر آخره متألفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو في مثل
هذا الموضع لا تكون لا تنفاه شي لا تنفاه غيره ولا الغنى وكذا إن لا للصدق التعليق ولا للاستيفان فالغنى
فيهما ثبوت الحكم البينة اه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام نحو زيد وإن كثر ماله تحيل وقوله أو يذكّر
آخره نحو زيد تحيل ولو كثر ماله اه وقوله بالاعتراضية أي النسوبة إليها الواو (قوله عدم مطابقته) أي
مطابقة حكم الخبر وقوله ولو صوابا أي ولو كان حكم الخبر صوابا أي مطابقا للواقع فنقول القائل السماء تحتنا
معتقد ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب قاله السعد ثم قول الشارح ولو صوابا متله بالنيو طي وما
قررناه به هو النعمان اصححوه وإن يبادر من كلامها ما لا يوضح من رجوعه للاعتقاد مع أن الاعتقاد إنشائي
ولو خطأ كما تقرر هنا مل (قوله وما لا اعتقاد معه الخ) وذلك لأنه إذا اتفق الاعتقاد صدق عدم مطابقته
الاعتقاد قاله السعد وقوله صدق عدم الخ لأن عدم مطابقته الاعتقاد صدق بوجوده غير مطابق له والخبر ونفقه
وقوله مطابقة الاعتقاد من إضافة المصدر لمفعوله (قوله الجاحظ) هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن

شيئي الأضغاف في أحده شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام. ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من
 حطبت عينه كنع خرجت مقلته أو عظمت اه صبان (قوله للمطابقة) أي مطابقة نسبة الخبر المفهومة
 منه وقوله للخارج أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الأمر وهي المراد بالواقع فيما بعد (قوله
 مع اعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله المطابقة قيد آخر فخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد
 أصلاً تكثير الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور الواسطة فالصدق
 صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها أفاده الصبان وقوله صورة واحدة أي من صور المطابقة (قوله
 مع اعتقاد) حال من عدم وهو قيد وقوله عدمها قيد آخر فخرج بالأول عدم المطابقة لاعم اعتقاد أصلاً
 وبالثاني عدم المطابقة مع اعتقادها وهاتان صورتان تمام الآية التي هي صور الواسطة والكذب
 صورة من صور عدم المطابقة وهو عدمها مع اعتقاد عدم فكل من المطابقة وعدمها صورة ثلاث
 والمجموع ست أربعة منها واسطة ثم إن الشارح اعتبر في تفسير الصدق مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة
 وفي تفسير الكذب مع عدمها اعتقاد عدم المطابقة تبعاً للسعد التابع للإيضاح قال السعد بعد فكل من
 الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أحص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع
 والاعتقاد جميعاً وفي الكذب عدم مطابقتها جميعاً ثم أفاد أنه لا منافاة بين التفسيرين السابقين وبين مقاله
 بعد لأن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد
 ووجه الزوم كما نقله الصبان عن الأطول أنه إذا اعتقد الخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة يعتقد
 الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده وبما
 ذكرناه لك هنا من الزوم وتوجيهه بتضح لك وجود اعتبارين على مذهب الراغب في الصورة الثانية
 والثالثة من صور الواسطة هذا ولو اعتبر الشارح في الصدق مطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها وجرى
 على هذا الاعتبار فيما بعد لا تضح المقصود غاية الانصاح وأراح من هذا التعب واستراح (قوله لشيء) أي
 من مطابقة أو عدمها كما يدل عليه ما بعد (قوله وهو مثل الخ) أي في أن كلا من الصدق والكذب مجموع
 الأمرين (قوله غير أنه اعتبر الخ) أفاده أنه إما يوافق الجاحظ في صدق تام وكذب تام وأما غير التام فهو
 أحد الأمرين المذكورين في تفسير الجاحظ فالصدق مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة
 الواقع أو الاعتقاد (قوله الأربع صور) المناسب أربع الصور أو الأربع الصور لأن العدد المضاف
 إذا عرف تدخل على جزئه الأخير عند البصريين وعلى الجزئين عند الكوفيين لأعلى الأول فقط
 كما صنع ثم ما ذكره لا يظهر في الصورة الرابعة وهي غير المطابق ولا اعتقاد شيء إذ قد انعدم فيها مطابقة
 الواقع والاعتقاد فلا يتأتى فيها صدق أصلاً فلعل مراده بوصف الأربع بما ذكر وصف ما يه إحدى
 المطابقتين منها ثم إنه قد مر لك ما يظهر منه وجود الاعتبارين في الصورة الثانية والثالثة ووجهه في
 الأولى أن عدم اعتقاد شيء أصلاً من مصدوق عدم مطابقة الاعتقاد كأمراً قريباً فقد وجد فيها عدم
 مطابقة الاعتقاد كما وجدت المطابقة للخارج ثم بعد كشي هذا رأيت في حاشية البناني على جمع الجوامع أن
 كلاماً من الأولى والرابعة واسطة عند الراغب لا بوصفان بصدق ولا كذب وحينئذ فما ذكره الشارح مع عدم
 ظهوره في الرابعة غير مناسب في الأولى لصدقه عليها مع خروجها فكان عليه أن يذكر أن الصدق والكذب
 التامين في صورتين وكذا غير التامين وأن الواسطة اثنتان هذا تحقيق المقام (قوله لعدم مطابقتها لاعتقادهم)
 أي فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقتها للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذباً لعدم مطابقتها للاعتقاد
 مع مطابقتها للواقع فإخرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معاً لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد
 عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق متفاهلاً لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة

المطابقة للخارج مع
 اعتقاد الخبر المطابقة
 والكذب عدم المطابقة
 للواقع مع اعتقاد عدمها
 وما عسداً ذلك ليس
 بصدق ولا كذب أي
 واسطة بينهما وهو
 أربع صور المطابق
 ولا اعتقاد لشيء
 والمطابق مع اعتقاد عدم
 المطابقة وغير المطابق
 مع اعتقاد المطابقة
 وغيره ولا اعتقاد
 القول الرابع للراغب
 وهو مثل قول الجاحظ
 غير أنه وصف
 الأربع صور بالصدق
 والكذب باعتبارين
 فالصدق باعتبار المطابقة
 للخارج أو للاعتقاد
 والكذب من حيث
 انقضاء المطابقة للخارج
 أو للاعتقاد واستدل
 النظام بقوله تعالى - إن
 المنافقين لكاذبون -
 أي في قولهم إنك رسول
 الله لعدم مطابقتها
 لاعتقادهم ورد استدلاله
 بأن المراد نكاذبون
 في الشهادة

الجاحظ بقوله تعالى
- أفترى على الله كذبا
أم بهجنة لأن الأخبار
حال الجنة غير الكذب
لأنه قسيمه وغير الصدق
لأنهم يعتقدون عدم
صدقه فثبتت الوسطة
وردة بأن المعنى أم لم يفتر
فمبر عن عدم الافتراء
بالجنة من جهة أن
المجنون لا افتراء له لأن
الافتراء الكذب عن
عبد فهذا حصر للخبر
الكاذب بزعمهم فى
نوعيه أى الكذب
عن عمد ولا عن عمد
قال :

(الحكم بالسلب أو
الاجاب

إسنادهم وقصد ذى
الخطاب

إفادة السامع نفس الحكم
أو كون خبره ذا علم
فأول فائدة والثانى
لازمها عند ذوى
الأذهان)

أقول : إسنادهم أى
الخبرى بدليل ما
تترجمه معرفة الحكم
بالسلب أو الاجاب
تعريف والمراد الحكم
بأن النسبة الواقعة كزبد
قائم أو ليست بواقعة
كزبد ليس بقائم ولا
مخالفة بين هذا

فليرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ماذ كرا لا يزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولأن الكذب
مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لأنه هو الموجود فى
الدليل اه صبان عن الخبرى وقوله من الخصم هو من عدا الجاحظ لما عرفت من تأخره وكذا المراءى
على ماذ كرا وإلزامهم اندفع فلعلم متأخرا أيضا (قوله أى فى ادعائهم الخ) صبر الشهادة بلازمها لأنه مرجع
الكذب دون عس الشهادة لأنها انشاء لا توصف بصدق ولا كذب وقوله موافقة القلب أى موافقة
اعتقاد القلب وقوله للسان أى لمنطوقه (قوله لتضمن الخ) تحليل لمخدوف أى فاعاصح الكذب فى الشهادة
تضمن الخ وقوله قولهم انك الظاهر قولهم شهادة أنك (قوله من صميم القلب) أى خالصه (قوله لأن الأخبار
حال الجنة) أى المذكور فى قوله أم بهجنة أى أم أخبر حال كونه بهجنة وبهذا يعلم وجود شرط أم
التصيلة من كونها بين متساويين تعلية أو اسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك اه صبان
(قوله لأنه قسيمه) أى وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره سعد (قوله فثبتت الوسطة) أى لأنه حيث كان
مراد الكفار بالأخبار حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون بالصفة
وجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم سعد (قوله ورد الخ)
حاصله منع أن المراد بالثانى غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثانى
الكذب وقوله أنه قسيمه إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كاهو التبادر فنوع به هو قسيم الكذب
العمد خاصة وإن أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فسلم ولكن لا يزم منه أن يكون المراد بالثانى غير
الكذب إذ لا يزم من كون الشيء قسما للأخص أن يكون قسما للأعم اه صبان (قوله فمبر عن عدم
الخ) أى على طريق الكناية إذ يزم الجنة عدم الافتراء وإلى هذا أشار الشارح بقوله من جهة الخ (قوله
الخبر الكاذب) أى المطلق (قوله وقصد ذى الخطاب) مبتدأ خبره إفادة وإجملة مستأنفة بعد تمام
التعريف (قوله أو كون) بالنصب عطف على نفس وخبر بكسر الباء وهذا إظهار فى محل الأضمار لأنه
ذو الخطاب كما سيدكره الشارح أو مائة خلق يتجاوز الجمع كما إذا سأل واحد عن أمر بمحضر جماعة فبادر
كل واحد منهم إلى الجواب ليفيد الحكم وأنه عالم به نقلا للبيان عن الأطول وقوله بمحضر جماعة خص
الجماعة لأن إجابة كل واحد منهم دليل ارادتهم إفادة علمهم أيضا ولا لاستغنوا بإجابة واحد منهم
لكفايتها فى إفادة الحكم قررره شيخنا (قوله فأول) مبتدأ والسورخ وقوعه فى معرض التقسيم (قوله
إسنادهم) مبتدأ خبره معرف (قوله والمراد بالحكم الخ) يظهر من هذا أن التعريف للإسناد بالمعنى
الصدري بخلاف التعريف المتقدم (قوله بأن النسبة) أى نبوت المصنوع للوضوء (قوله لمراعاة المعنى
الخ) أى أنه روى هنا معنى الخبر فعرف الإسناد بما جعل متعلقا بالمعنى وهو الحكم كوروروى
هناك الفظة معرف بما جعل متعلقا باللفظ وهو أثر ضم الخ ولك أن تقول لأن التعريف له هنا بالمعنى
للتصدي وهناك بالحاصل بالمصدر وهو أجود كالأصح نأمل (قوله يكون معقولا وملفوظا) أى مراعى
فيه المعقول أو للملفوظ (قوله الذى هو يصدق الخ) أفاد فى القاموس أن الصدق هنا يطلق على قبالة الشيء
والقريب منه والمراد به الاعتبار والتصدي أى الذى هو ملائس باعتبار الأخبار والتصدي له أى
معتبر للأخبار ومتصد له (قوله الأخبار والأعلام) الأخبار فى اللغة الأعلام بضمون الجملة الخبرية وفى
العرف الاتيانق بها مرادا بها معناها سواء حصل به العلم أولا اه حفيد على الطول وعطف الأعلام على
الأخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معنى المعنى لأنه المناسب لمقام حصر قصد الخبر لإفادة فى قصد
إفادة الحكم وقصد إفادة العلم به اه صبان بخلاف وقوله بضمون الجملة أى متعلق مضمونها وقوله لأنه للناس

الخ

التعريف وما تقدم لمراعاة المعنى هنا واللفظ هناك لأن الخبر يكون معقولا وملفوظا

فالتعريف بظان الاعتبارين وقوله : وقصد إلى آخر البيت الثانى المراد بذى الخطاب الخبر أى الذى هو بصدق الأخبار والأعلام

ذلك صبر إذ قد يكون مقصود الخبر إظهار الضعف نحو - رب إني وهن العظيم مني - أو التحسن نحو - رب إني وصفا
أني - إذ الأولى سبحانه عالم بالفائدة ولازمها في الخبرين أي قصد الخبر بخبره أحد أمرين (٣٧) إما الحكم أي النسبة بين

الطرفين المحكوم بها
كقولك زيد قائم لمن
لم يعلم قيامه أو كونه
علما به كقولك ذلك
للعالم به فاصدا لإعلامه
بأنك عالم بذلك ويسمى
الأول فائدة الخبر لأن
من شأنه أن يستفاد
من الخبر وإن استفيد
من غيره والثاني
لازمها لأنه كذا أفاد
الحكم أفاد أنه عالم به
وليس كذا أفاد أنه عالم
بالحكم أفاد نفس
الحكم لجواز أن يكون
الحكم معلوما قبل
الأخبار كما تقدم قال :
(وربما أجرى مجرى
الجاهل
مخاطب إن كان غير
عالم
كقولنا لعالم ذي غفلة
الذكر مفتاح لباب
الحضرة)

الخ إنما تكون النسبة عند تكميل التحديد في المعنى التقوي بأن يراد الأعم من غير قيد وإلا كان
قاصرا على الإعلام بالحكم كما علمت من تقديرنا المضاف في المعنى التقوي قبل مضمون (قوله لا كل خبر)
أي أت بالجمله الخبرية مطلقا (قوله إظهار الضعف) أي لازم الإظهار وهو التذكير إذ يلزم من إظهار
الضعف تدبر حال الشخص شكوى حاله إليه وإلا فالضعف عند الخصم العالم بظاهر لا يحتاج لإظهار تأمل
(قوله نحو رب إني وضعها أني) فقصدتها التحزن بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع
مافي بطنها ذكرها فيحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته إذ لا يصلح لذلك إلا الله كور ولا
يجال للأنث في ذلك اه جري اه صبان (قوله أي قصد الخبر الخ) بيان لجمله كلام الصنف من قوله وقصد
ذي الخطاب إلى آخر البيتين بعده بعد أن بين المراد من بعض المفردات (قوله خبره) المراد به خبره
للاجمله إذا الفائدة المذكورة إنما انقصد بالفعل وتكون غرضاته لاجمله الخبرية فان المقصود بها نفس
الحكم أو لازمه فلور يد الجمله لم يصح قوله إفادة الخ صبان عن الأطول (قوله أما الحكم) أي إفادته
أي إفادة التصديق به (قوله أي النسبة الخ) فالمصدر بمعنى المفعول بخلافه في تعريف الاستناد كما مر (قوله
أو كونه علما) أي إفادته وإعناخص هذا مع أن لوازم الحكم كثيرة كإفادته أن المخاطب حي لكثرة
قصده دون غيره أفاده الصبان (قوله ويسمى الأول) أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته (قوله وإن
استفيد من غيره) كالأشارة (قوله لأنه) أي الخبر أو الحال والشأن كما الخ أشار به إلى أن اللزوم ليس
باعتبار ذات العلم وذات الحكم لأنه لا يلزم بينهما إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقد المتكلم بل باعتبار إفادة
بمعنى أن إفادة الأول ملزمة لإفادة الثاني اه صبان وقوله ولا يعتقد أي فلا يتحقق علمه فلم يلزم من حكمه
علمه (قوله وليس كذا أفاد الخ) واللازم أعم لا سيما اه صبان والأعم هو الذي لا يلزم من وجوده وجود ملزومه
(قوله وربما أجرى الخ) قال ع في ثم إن هذا المذكور وهو أن الكلام مخاطب به الجاهل بالحكم لإفادة
فائدة الخبر والعالم به الجاهل يلزمها لإفادته لازمها وفيها إذا أجرى الكلام على الأصل وقد ينزل العالم بها
منزلة الجاهل في مخاطبته بالكلام كما يخاطب به الجاهل وإليه أشار بقوله وربما أجرى الخ (قوله مجرى) بضم الميم
لأن فعله رباعي وقوله إن كان قيد في أجرى كما أشار له ع في وهو واضح (قوله ذي غفلة) ينبغي أن يقرأ بالفتح
وكذا الحضرة لئلا يلزم عيب الألفاء وهو اختلاف الروي بحروف متقاربة الخارج (قوله منزلة الجاهل) أي
بهما معا الذي يقصد إفادتهما أو بأحدهما فالصور ثلاثة (قوله كقولك الخ) هذا كمثل الصنف مثال تنزيل
العالم بالفائدة ومثال تنزيل العالم باللازم منزلة الجاهل وهو حق قليل الوقوع أن تقول لمن يؤذيك الله ربنا ومحمد
رسولنا تنزيله منزلة من لا يعلم علمك بضمون الجملتين حيث يؤذيك إذانية من يعتقد أنك جاهل بالرؤية
والرؤية اه ع في ومثال تنزيل العالم بهما معا منزلة الجاهل بهما معا قولا لمن أخذ في مقدمات الزنا محضرتك
الزنا محرم تنزيله منزلة من تجهل حرمة الزنا حيث تجاري عليه ويجهل علمك بالحرمة حيث لم يبلغ باطلا علمك
عليه تأمل (قوله لعدم الخ) علة لينزل والمراد بالجري على الوجوب التلبس به والوجوب بفتح الجيم المقضي
بفتح الصاد (قوله لأن من لم يعمل الخ) تعليل لترتب التنزيل المذكور على ما ذكر من العلة (قوله سواء) أي
كالمتنويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد اتفق بينهما اه سم اه صبان (قوله
للكور) أي الذي يذكره الله تعالى (قوله السالك) أي للطريقة الموصلة إلى الله أي
التمسك بالأوامر والنواهي (قوله فانيا) خبر ثان ليكون عدم تعلق الظرف (قوله عن الأكوان) أي

من لم يعمل بعماله هو والجاهل سواء وكقولنا للعالم الغافل عن ذكر الله تعالى مع علمه بأنه وسيلة إلى حضرة المذكور
الذكر مفتاح لباب الحضرة أي الإلهية والمراد بالحضرة ويعبر عنها بحضرة القدس وهي الحالة التي إذا وصل إليها السالك
سمى عارفا وواصل أن يكون في حالة لا يرى فيها إلا للولى سبحانه وتعالى فانيا عن الأكوان متوجها بقلبه إلى الرحمن

مستقيماً ببقية المولى سبحانه وتعالى في قلبه من لطائف العرفان ولا شك أن الوسيلة إلى هذه الحالة ذكر المولى سبحانه وتعالى قال المصنف في شرحه والقرص من المثال المذكور في البيت ترغيب طالب العلم في الدخول في حضرة المنقطعين إلى الله تعالى الذين مدادوا بعبادة ربهم (٣٨) وهم في الدنيا مشغولون بما يرد على قلوبهم من المعارف وما يتجلى لهم من صفات

الجلال والجلال وفي الآخرة أسعد وأفضل وتحذيره من الغفلة التي قطعت ظهور كثير من طلبة العلم وطمست بصائرهم حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات وما هو مطلوب إلا للعمل إذ لا يصح إلا به وليحذر طالب العلم من الغفلة وليأخذ نصيبه من الأوراد من بدايته إلى نهايته بقدر ما لا يشغله عن العرفان الله سبحانه وتعالى جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً فمن زعم أن الأوراد وإن قلت تشغله فذلك من تسويل الشيطان ومن علامات الطرد والخذلان اهـ قال :

(فيدني اقتصار ذي الإخبار على المبدء ختمة الإكثار فيجبر الخالي بلا توريد ما لم يكن في الحكم ذا ترديد

الموجودات (قوله متلفاً الخ) التلقف الالتقام والالتقاء الطرح والمراد هنا لازمهما أي الحفظ والانتبات أي جعل الشيء ثابتاً مستقراً (قوله من لطائف العرفان) أي اللطائف الناشئة عن شدة العرفان (قوله وفي الآخرة) أي وهم في الآخرة فهو عطف على في الدنيا (قوله وتحذيره) برفع عطف على ترغيب (قوله قطعت) فيه مجاز على مجاز فإن القطع الذي هو فصل اللين نقل إلى الكسر بجمع مطلق الفصل في كل شيء إلى لازمه وهو الضرر ثم ضرر الظهر كناية عن ضرر الشخص (قوله وطمست بصائرهم) أطلق الطمس وهو السد وأراد لازمه وهو المنع أي منعها عن الإدراك (قوله وهو مطلوب الخ) جملة حالية (قوله خفية) أي تخلف كل منهما الآخر اهـ جلاين (قوله تسويل) أي تزيين (قوله والخذلان) هذا النسبة وهو الخزيعة والمراد هنا لازمه من طاعة الوجه تأمل (قوله اقتصار الخ) أي فلا يزيد ولا ينقص (قوله على الفيد) وهو يتنوع بحسب حال المخاطب وقد أشار إلى تفصيله بقوله فيجبر الخ (قوله خشية الاكثار) علة لاقتصار لا يفيضي لاختلاف الفاعل أفاده الصبان عن يس أي حضرا من الاكثار لغير حاجة لأن ذلك من اللغو المنهي عنه في شرع البتة (قوله ما لم يكن) أي المخاطب لا الخالي كالإحتمال فيدأ به استثناء منقطع أفاده المصنف في شرحه (قوله ترديد) أي تردد فقدر أن يلازمه (قوله خشن) أي فان كان ذا تردد فائناً كيد حسن فالفاء واقعة في جواب شرط مقدر وحسن خبر مخذوف والجملة جواب الشرط (قوله ختم) خبر مخذوف أي التأكيد ختم أي محتوم والجملة خبر منكر (قوله فزاد) بالافراد وضميره للقائل وهم الرسل وفي نسخة ع ق فزادوا ومخذف الواو لفظاً اكتفاء عنها بالضمعة على حذف قوله : ولو أن الأطباء كانوا حولى مخذف الواو لفظاً لما ذكر (قوله بعد) بالبناء فعبر عن عدم الافراء بالبناء على الضم مخذف المضاف إليه ونية معناه أي بعد اقتضاء انكار المنكرين لتلك الزيادة وقوله ما اقتضاء مفعول زاد والمنكرون فاعل اقتضى على حذف مضاف هو إنكار والمعنى فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة ما اقتضاء انكارهم (قوله لافظ) متعلق بالنسب والثلاثة مفعول به مقدم والمعنى النسب الثلاثة المقدمة أي على ترتيبها وهي حاور الكلام عن المؤكد وتأكيد استحصاناً وتأكيد وجوب اللفظ الابتداء الخ أي على الترتيب المذكور وتكون الثلاثة ما ذكره وما يتبادر من السعد في الشرحين وصرح به الصبان والذي في المصنف أنها خطاب الخالي وخطاب المتردد وخطاب المنكر والظاهر أن المصدر بمعنى المفعول فيكون عين ما أفاده في الأطول من أنها الكلام الملقى إلى الخالي والكلام الملقى إلى المتردد والكلام الملقى إلى المنكر (قوله على قدر الحاجة) أي على مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم أولازمه أو حاجة المخاطب في استفادتهما صبان عن الأطول (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقابلة صبان عن يس والمؤكد وإن كان وضعه للحكم يستعمل لازمه نقله أيضاً عن الأطول (قوله أي غير) تفسر لقوله خالي الدهن وقوله عالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها وقوله ولا متردداً في أنها الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ففي كلامه استخدام اهـ صبان وقوله ففي كلامه استخدام أي فلا يرد الاعتراض باللازم بين خلق الدهن من الحكم وخفوه من التردد فيه إذ لا يلزم من

خلق

خشن ومنكر الاخبار ختم له بحسب الانكار

كقوله إنا إليكم مرسلون فزاد بعد ما اقتضاء المنكرون لفظ الابتداء ثم الطلب تحت الانكار الثلاثة أنسب أقول : الفاء تفرعية أي إن كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب فينبغي له أن يقتصر في التركيب على قدر الحاجة فان كان المخاطب خالي الدهن مع الحكم المتردد فيه أي غير عالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا متردداً في أنها راتعة أو غير راتعة

خلق الله من العلم بوقوع النسبة أولا ووقوعها خلقه من التردد في الوقوع وعدمه إذ قد يكون الحال من
 العلم المذكور مترددا ولعبد الحكيم هنا تقرير غير هذا فراجع (قوله يلقي له الخبر الخ) للاستغناء عن
 التوكيد بسبب أن الحكم بمجد الله خاليا فيتمكن منه (قوله وإن كان مترددا في الخبر) أي في حكمه
 بأن حضر في ذهنه الموضوع والمحمول وتردد في الحكم بينهما هل هو وقوع النسبة أولا ووقوعها أفاده
 السعد فالحكم الذي فيه التردد هو الوقوع واللاوقوع وقوله طالبا له أي لحكم الذي هو الإيقاع
 والاتزاع فيبين المذهبين شبه استخدام قال الصبان جعل الحفيد الظن الذي في عريضة الزوال كالتردد ثم
 قال والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله حسن الاتيان الخ) ليزيل ذلك المؤكد
 تردده ويمكن الحكم لكن المذكور في دلائل العبارة أنه إنما يحسن التأكيذ إذا كان الخطاب ظن في
 خلاف حكمك قاله السعد أي فإن كان له شك لم يحسن التوكيد ولا يؤتى به فهذا خلاف ما ذكره القوم
 فهما قولان كما صرح به ع (قوله نحو لزيد قائم) إنما لم يعلل هنا في التوكيد على اسمية الجملة وأدخل
 اللام لأفادته لما استفادته عن الصبان عن السيد الصفوى من أن الاسمية ليست للتوكيد مطلقا بل إذا
 اعتبرت مؤكدة وهنا لم تعتبر فأتى باللام (قوله بحسب الانكار) قال في الأطول أي بقدر الانكار أي
 زائدا على قدير ما للسائل بالغا ما بلغ على حد الانكار فله فائدتان أحدهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر
 تأكيد التردد والثانية أنه يتفاوت بحسب المقامات اه صبان (قوله قوة ضعفا) أي لاعددا فقد
 يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاثة مثلا لقوتيهما ولثلاث أربع لقوة الثلاث
 كما في الآية الآتية فإن التأكيدات أربع والانكارات ثلاثة لقوتها قاله بعضهم وقوله قد يطلب
 الخ يقتضى أن الأصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفري وفيما
 نقلناه عن الأطول خلافاه اه صبان (قوله فكما زاد الانكار) أي قوة (قوله عن رسل عيسى)
 هو بولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبالضمة ويعني وشعون وهو الثالث الذي
 عززها بعد تكذيبهما اه صبان عن الأطول (قوله إذا كذبوا) ظرف لقول مقتدر مفعول حكاية والأصل
 حكاية عن رسل عيسى قولهم إذا الخ لا نقول ولا الحكاية إذ قول الله والحكاية ليسا وقت التكذيب قال في
 الأطول والمراد كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم إذ الكذب في المرة الأولى
 اثنتان بدليل قوله تعالى - إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون - اه
 صبان (قوله اسمية الجملة) أي كونها اسمية لاصير ورثها اسمية كأولها فإنه لا يشترط في التأكيذ كونها
 معدولة اه عبد الحكيم (قوله المشار إليه الخ) المناسب أن يقول الذي هو ربنا يعلم إذ هو لا يتأثر به
 إلى قسم بل يسمى قسما لجر يانه مجراه في التوكيد به أفاده الصبان عن سم (قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا)
 نفوا رسالتهم بإثبات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية
 إنما تنافي برغمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسول كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لا من
 عند الله ومعنى قولهم إنا إليكم مرسلون إنا إليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما في الحفيد على
 المطول عن القرطبي أنهما قالوا نحن رسولا عيسى وأجيب بأن الخطاب في قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا
 والرسول معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون في الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كأنهم
 أحضروا عيسى عليه السلام وخطبوه بنى رسالته من الله ونظيره في الاشتغال عن التغليب أن يبلغ
 جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلد فيقولون في ردعهم إن حكمكم لا يجري علينا إذ قينا من هو
 أعلى يداسكم وقيل إن رسل عيسى أو هموا الكفار أنهم رسل من الله بناء على أن الرسالة من رسول الله
 رسالة من الله في وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما في الكشاف حيث قال فدعاها أي رسول

يلقي له الخبر غير مؤكد
 فيقول له زيد قائم مثلا
 ولا يزيد على ذلك مثلا
 يكون مكثرا عليه بلا
 فائدة وإن كان مترددا
 في الخبر طالبا له حسن
 الاتيان بمؤكد واحد
 نحو زيد قائم وإن
 كان منكرا وجب
 توكيده بحسب الانكار
 أي بقدره قوة وضعفا
 فكما زاد الانكار
 زاد في التوكيد كقوله
 فعلى حكاية عن رسل
 عيسى إذا كذبوا في
 المرة الأولى - إنا إليكم
 مرسلون - فأكد
 بأن واسمية الجملة وفي
 المرة الثانية ربنا يعلم
 - إنا إليكم مرسلون -
 فأكد بالقسم المشار
 إليه ربنا يعلم وإن
 واللام واسمية الجملة
 لبالغة المخاطبين في
 الانكار حيث قالوا
 ما أنتم إلا بشر مثلنا
 وما أنزل الرحمن من
 شيء إن أنتم إلا
 تكذبون -

ويسمى العرب
الأول ابتدائيا والثاني
طلبيا والثالث إنكاريا
وهذا معنى قوله: للفظ
الابتداء ثم الطلب
البيت ويسمى إخراج
الكلام على هذه
الوجوه أي الخلو عن
التوكيد في الأول
والتقوية بمؤكد
استحسانا في الثاني
ووجوب التوكيد
بحسب الإنكار في
الثالث إخراجا على
مقتضى الظاهر وهو
أخص مطلقا من
مقتضى الحال. قال:
(واستحسن التوكيد
إن لوحت له
بغير كائل في منزلة
وألقوا أمارة الإنكار
به
كعكس لكنه لم
تشبه)
أقول: تقدم أن إخراج
الكلام على الوجوه
التقدمة إخراج على
مقتضى الظاهر وقد
خرج الكلام على
خلافه فيوثق بمؤكد
استحسانا لحالي الدهن
إذا قدم إليه ما يلوح
بالخبر فيستشرف له
استشراف المتردد
الظالم

عيسى الملك أي ملك أنطاكية فقالا من أرسلكما قال الله الذي خلق كل شيء بقباب الكفار على
ما فهموه (قوله ويسمى الضرب الخ) تقدمت لك الثلاثة في حل الصنف (قوله ابتدائيا) لسكونه غير
مستوفى بطلب أو إنكاره صبان ومنه يعزوجه النسبة في الأخيرين (قوله على هذه الوجوه) يقبدر من
عبارته كالسعد أن الوجوه هي الأضرب الثلاثة وحينئذ فقوله في الأول أي إلقاء الأول كالصبان عن
اليعتوق. لا الضرب الأول لتلازم ظرفية الشيء في نفسه وكذا يقال في الثاني والثالث وأولية إلقاء
الكلام خفية عن التوكيد بحسب الترتيب الطبيعي وكذا ثانوية التوكيد للمتردد ولك أن تجعل الشارح
كالمستدجر بأعلى مأمرة عن الأطول في بيان اضرب ويكون المراد بالوجوه المفهومة من السابق لكنه
خلاف المتبادر (قوله إخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفي في شرح الفوائد تحقيق المقام أن
الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كأمير وقد يكون أمرا يعتبره للتكلم بتزليل شيء منزلة غيره
والأول يسمى ظاهرا الحال والتطبيق عليه إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال اه صبان وقوله كأمير
أي من الأمور الثلاثة التي هي خلق الدهن والتردد والإنكار وقوله بتزليل الخ كتنزيل غير السائل منزلة
السائل عند ذكر ما يلوح له بالخبر كإسداد كره الصنف (قوله وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال) أي
خصوصا مطلقا لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كافي
صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى
الظاهر قاله السعد وقوله كافي صور الخ هي المذكورة في قول الصنف واستحسن التوكيد الخ (قوله
واستحسن الخ) هو راجع للضرب الثاني أعني الطلبي وقوله وألحقوا الخ راجع للثالث أعني الإنكار
وقوله كعكسه راجع للأول أعني الابتدائي أفاده الصبان (قوله كائل) متعلق بمحذوف خبر فعل ناقص
محذوف معطوف على ما قبله أي يصير عند التلويح له بالخبر وإن لم يتردد ولم يطلب كائل متردد
طالب لذلك الخبر الملوّح له به في النزلة أفاده ع ق (قوله وقد يخرج) المناسب لتعير الشارح قبل
بالإخراج دون التخرج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة أفاده الصبان (قوله
فيوثق بمؤكد استحسانا) لا يخفى أن الثاني بالمؤكد ليس متأخرا عن الإخراج فلما أن جعل الإخراج
مجازا عن إرادته أو جعل إلقاء التفصيل أفاده عبد الحكيem وقوله للتفصيل أي تفصيل الإخراج (قوله
استحسانا) لتزليل خالي الدهن منزلة السائل حيث قدم إليه ما يلوح الخ وتقدم أن السائل يؤكده استحسانا
هذا وما قاله الصنف والشارح من الاستحسان هو ما ذكره ع ق وبعض الشراح والصابان وقال الفري
بذكر الثاني كيدوجو بالدلالة على التزليل المذكور وإن لم يجب في السائل ابتداء فيكون جعله كالسائل
في مطلق طالب التأكيد ولعلهما طريقان (قوله إن قدم إليه) قال في المفتاح هذا الاشتراط بالنظر
إلى ما هو النافع في الاستعمال ولا يمنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالاتهام بشأن الخبر لسكونه
منبعدا والتنبية على غفلة السامع عند الحكيم وقوله ما يلوح أي يشير (قوله فيستشرف) أي غير
السائل وقوله له أي للخبر يعني ينظر إليه يقال استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه
فوق الحاجب كالمنظر من الشمس قاله السعد وقوله أي للخبر فاللام زائدة كافي ردف لكم لأن الفصل
إذا كان استعماله بدون حرف الجر كثيرا فهو متعة وماورد به غرق الجرفه زائد وإنما لم يجعل ضميره
للتلويح مع عدم احتياجه لزيادة اللام لأن إلقاء تفيد ما تفيد اللام فيزيم الاستدراك قاله عبد الحكيم
أي لأن اللام لام الأجل تفيد ترتيب الاستشراف على الملوّح أي تلويحه وهذا مستفاد من إلقاء
بما ذكره آخر من قوله وإنما الخ لظهور وجه تفريع زيادة اللام على عود الضمير إلى الخبر من تأمل وقول
السعد يعني بنظر الخ قال الصبان عبر بيحي إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو

نحوه - ولا مخاطب في الدين ظهروا - أي لا تدعى يا نوح في شأن قومك فهذا الكلام (٩١) بلوح بالخبر ويشعر بأنه قد حق

عليهم العذاب لأن
النهي مشتق للنفس
عادة إلى طلب السب
فصار المقام مقام أن
يتردد الخطاب في أنهم
هل صاروا محكوموا
عليهم بالأغراق أم لا
ف قيل إنهم مغرقون
بالتأكيد وهذا معنى
قوله واستحسن البيت
والضمير في له للخطاب
وقوله كمثل أي
كطالب في المنزلة أي
منزلا له منزلة الطالب
للخبر ويجمل المقر
كالنكر إذا ظهر
عليه شيء من أمارات
الإنكار فيؤكد كذا
الكلام تأكيد المنكر
نحو :

جاء شقيق عارضه
إن بني عمك فيهم رماح
شقيق لا ينكر أن
في بني عمه رماح لكن
بجيشه وأضع الرمح على
العرض من غير الثقات
ونهيؤ أماره أنه يعتقد
أن لأرمح فيهم بل كلهم
عزل أي لاسلاح معهم
ف عزل منزلة المنكر
وأكد له الخطاب
وهذا معنى قوله :

والحق أماره الإنكار

مجموع وضع الرأس والنظر وسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد
بالنظر هو التأمّل وقوله كالمستطل من الشمس أي من شاعها اه (قوله نحوه ولا
مخاطب الخ) اكتفى في تعيين الموضع بقوله ولا مخاطب الخ ولم يذكر وأصنع الفلك مع أنه الذي يدور
عليه الانتقال إلى الاغراق إشارة إلى أن قوله ولا مخاطب الخ يمكن في التخييل منزلة السائل لأنه يكفي
الإشارة إلى جنس الخبر ولا يجب الإشارة إلى خصوص الخبر اه أطول اه صبان وقوله مع أنه الخ أي
فيكون في النهي مع الإشارة إلى خصوص الخبر فتصل أنه إن نظر إلى ولا مخاطب الخ مع وأصنع
الفلك كان هناك إشارة وتلويح إلى خصوص الخبر وإن نظر إليه فقط كان هناك إشارة إلى جنس
الخبر والمراد بالتلويح ما قبل التصريح فاندفع ما يرد على التيق الأول من أن في قوله وأصنع الفلك دلالة
ظاهرة على إغراقهم لأن لا يحال فاعلم مقام علم إغراقهم لا التردد فيه أفاده الصبان أيضا (قوله بالخبر)
أي بجيشه بناء على صليح الشارح كما عرفت (قوله لأن النهي الخ) المناسب تأخير هذا التعليل عن
قوله صار الخ لأنه لا يصلح إلا له لأن المبرورة الآية إنما حصلت من كون النهي بهذه الصفة كما يظهر
لمن تأمل وأصنف (قوله إلى طلب السب) أي سبب النهي ولو أجل آل بالصبر لكان أوضح (قوله
مقام أن يتردد) أي وليس هناك تردد بالفعل وإلا لكان إخراجا على مقتضى الظاهر قاله الصبان عن
سم (قوله بالأغراق) المناسب لما سبق أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الأغراق ليس مرادا
بل المراد نزع الذي هو العذاب اه صبان (قوله ويجمل الخ) عطف على قوله فيؤتى عطف حجة (قوله
المقر) أراد به غير المنكر الشامل لخالي الذهن والسائل والعالم جميعا ولو عبر به كأصل لكان أولى
(قوله إذا ظهر الخ) وكذا إذا كان الكلام بعيدا عن القبول فالتقييد بقييد بما هو أكثر صان
عن الأطول (قوله من أمارات الإنكار) المراد بأمارات الإنكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت
تلك الأمارات عليه كونه منكرا في زعم التكلم لا الأمارات الموجبة لظن الإنكار وإلا كان تأكيد
الكلام طاهرا لا تنزيها اه صبان عن اليعقوبي وقوله كونه منكرا معمول ليناسب وقوله في زعم
التكلم متعلق يناسب (قوله نحوه جاء شقيق) هو لحمل بن فضالة بفتح الحاء وسكون الجيم عم النبي
حتى الله عليه وسلم كذا في عبد الحكيم قال الصبان وهذا يرجب أن يكون فضلة اسم أمه أوليا
لعمد الطلب (قوله على العرض) أي عرض الرمح أي جاعلا عرضه جهة الأعداء لاعلى طوله جاعلا
سنانه جهتهم بل جاء واضماله على غديه وقيل المراد على عرض الفضلن الموضوع عليهما الرمح اه
صبان (قوله لكن عجب) أي للحرب (قوله أماره أنه يعتقد الخ) لأنه على عادة من ليس منهيا
للحرب (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لاسلاح معه كأحر وحمر اه صبان فقول الشارح لاسلاح
معهم بيان له (قوله وأكد له الخطاب) هو خطاب الثقات من الغيبة لأن الاسم الطاهر من قبيلها
ومنه شقيق (قوله كالمقر) أراد به غير المنكر هنا أيضا إلا أنه ينبغي جعل هذا المعنى المراد قاصرا على
الحالي والسائل فان نزل منزلة الحالي فلا تأكيد والسائل أكد استحسانا ولا معنى لتزويل المنكر منزلة
العالم في لقاء الخبر إليه لأنه يقتضي عدم الخطاب أفاده الصبان عن سم ويس (قوله تأملها) أي تأمل
فيها لأن التأمل النظر في الأمر صبان عن الأطول (قوله دلائل) الأولى من الدلائل عن التبعية كما
غير السعد ليفيد ما هو الواقع من أنه يكفي بعضها ولو واحدا كما أفاده الصبان (قوله وشواهد) عطف
مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشغل القرائن ونحوها لا ما لا يشغلها فهو كالتفسير للدلائل كذا في
يس اه صبان (قوله ارتفع عن إنكاره) بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالي الذهن اه أطول اه

أي بالإنكار أي ألحقوا عدم الإنكار المصاحب لأماره الإنكار بالإنكار وقوله ككسه أي جعل المنكر كالنكر إذا كان معه

دلائل وشواهد لتأملها ارتفع عن إنكاره فلا يؤكد له

وهو الواحد بقوله: النكتة لم تشبه كقولك لشكر الاسلام الاسلام حتى بلانما كيد لأن مع الشكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام
 وأما قيل الأصل قوله تعالى لا ريب فيه فليس من هذا القبيل بل تنظير لما لا ينزول وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود
 ما يزيله فانه قول ريب الراجح (٤٢) منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صبح في الرب عن سبيل الاستغراق

كما نزل الانكار منزلة
 عدمه لذلك حتى صح
 ترك التأكيد قال:
 (بسم قدان لام الابتداء
 ونوني التوكيد واسم
 أكدا
 والنفي كالاتب في ذا
 الباب
 يجري على الثلاثة
 الألقاب
 بان وكان لام أو ياء يمين
 كما يجلس الفاسقين
 بالأمين)

أقول: بين بعض
 ما يؤكده الخبر فالقسم
 نحو والله زيد قائم وقد
 نحو قد قام زيد وإن
 نحو إن زيدا قائم ولا م
 الابتداء نحو زيدا قائم
 ونوني التوكيد نحو
 ليقوم زيد بشديد
 النون وتخفيفها واسم
 أي اسمية الجملة نحو
 زيد عالم فقوله بسم
 متعلق بأكدا آخر
 البيت والله لا إطلاق أو
 مبدل من نون التوكيد
 الحفيظة أي أكدن
 بسم وقد إلى آخر
 العطفات بحرف

(قوله وهو الراد الخ) أي كون الشكر معه من الدلائل ما الخ فيكون قول المصنف لنكتة واحدا لقوله
 كنهية فقط وفي كلامه الحذف من السابق لدلالة اللاحق (قوله بلانما كيد) برد عليه أن اسمية الجملة
 تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها
 التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصقوي
 في شرح الفوائد صيان (قوله بل تنظير) أي على الأحسن كإقال السعد وإن كان يمكن جعله من هذا
 القبيل كما وجهه السعد أولا وقوله للسئلة أي مسألة جعل الشكر كغير الشكر وقوله بتنزيل البناء
 للسببية أي إن التنظير حصل بسبب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل بناء على وجود ما يزيله
 قال السيد في حواشي المطول ويؤيده قول المصنف يعني الخطيب وهكذا اعتبارات النفي لاشعاره
 بأن ما تقدم اعتبارات الاثبات وأمثله فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان من أمثلة النفي
 فكان الأنسب تأخيرها عن قوله وهكذا اعتبارات النفي اهـ (قوله تعويلا) أي اعتادا (قوله لذلك)
 أي التعويل والاعتداد على ما يزيل إنكارهم لو تأملوه (قوله بسم الخ) هذه المؤكدات تتداخل بوجود
 بعضها مع بعض كوجود نون التوكيد أو قد مع القسم أو اسمية الجملة مع اللام والقسم ع ق (قوله
 والنفي) عطف على مقتر أي هذا الذي ذكرته وهو ما يتعلق من هذا الباب بالاثبات ثم أقول اعلم
 أن ما تقدم عام في النفي والأثبات وتنصب الأصل على النفي بقوله وهكذا اعتبارات النفي إنما هو
 لدفع ما أوجته الأمثلة السابقة من الاختصاص بالاثبات كما في المطول ومصنفنا لم يسبق له ما يرم
 الاختصاص بالاثبات إذ لم يثل إلا للتوكيد حال الانكار عند الجري على مقتضى الظاهر والمثال
 الواحد لا يقتضي ما ذكر فكان عليه ترك هذا البيت للاستغناء عنه بالتعميم السابق هذا ما ظهر لي
 (قوله في ذا الباب) أي باب أحوال الاسناد الخبري (قوله على الثلاثة الألقاب) أي الوجود الثلاثة
 السابقة (قوله بأن) متعلق بمحذوف معلوم من السياق أي يؤكد النفي بأن (قوله اسمية الجملة) لدلائلها
 على السوام والثبوت ع ق (قوله في وجوهه الخ) بيان لوجه الشبه فقوله المصنف يجري الخ مفرع على
 التنبية والمراد كافي شرح المصنف الجري بأن على أحكامها وهي التجريد عن المؤكدات في الابتدائي إلى
 آخر ما ذكره الشارح فهي عين الوجوه فليس المراد بالوجود هنا الأضرب الثلاثة السابقة أصلا كما
 ستحققه (قوله من التجريد الخ) مثل ما هنا في السعد وهو لا يظهر إلا على ما مر عن المصنف والأطول
 في بيان الضروب الثلاثة لافي ما يقاد من السعد والشارح فيما من إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه
 فينبغي أن يكون السعد والشارح أرادا هنا بالابتدائي وما بعده ما مر عن المصنف والأطول فيكون
 على المتبادر منهما فيما سبق بين الموضوعين شبه استخدام (قوله ومن هذا تعلم الخ) فمن علم أن الخالي
 يلحق له النفي مجردا عن التوكيد يعلم أن المنزل منزلة كذلك وهكذا ما بعده فتقول ليست اليهودية
 حقا لليهودي المنكر اتفاقا حقيقيا ومعه من الدلائل على هذا الاتفاق ما لو تأمله ارتفع ونقول
 الخالي الذهن الذي يريد فلانا يصنع له حاجة لاستغنائه إنه ليس أهلا لقولك لا تصنعه كلام يلوح

بالخبر

العطف المحذوف وقوله والنفي البيت يعني أن الخبر للنفي كالخبر للثبوت في

وجوهه الثلاثة المتقدمة من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي ونقو ربه بمؤكد استحسانا في الطلب ووجوب التأكيد بحسب
 الانكار في الانكار وفي الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر فتقول الخالي الذهن ما زيد قائما والمطالب ما زيد قائم وللشكر
 والله ما زيد قائم ومن هذه تعلم أمثلة الخروج عن مقتضى الظاهر في النفي والألقاب الأربع وقوله بأن وكان البيت إشارة

للمعنى من كذا الخبر في الشيء وهي إن الزائدة نحو ما إن زيد قائم كان نحو ما كان زيد قائما ولا م الحبور نحو ما كان زيد يقوم والباء نحو ما زيد قائم ومنه مثال الكتاب وهو ما مجلس الفاسقين بالأمين (٤٣) أي على الشريعة لأن

من تخلف بحالة لا يتخلو حاضر منها واليمين نحو والله ما زيد قائما قال : [فصل في الاسناد العقلي] (ولحقيقة مجاز وردا

للعقل منسوين أما المبتدأ

إسناد فعل أو مضاهيه إلى

صاحبه كقار من مبتلا أقسامه من حيث

الاعتقاد وواقع أربعة تفاد أقول : الفصل معناه لغة

القطع واصطلاحاً جملة من الكلام ويعبر عنها

نارة بالكتاب ونارة الباب فان جمع بين

الثلاثة كان الأول والثالث مندرجين تحت

الثاني والأول مندرجا تحت الثالث وهذا

الفصل معقود لبيان أن الاسناد مطلقاً ينقسم

إلى الحقيقة العقلية والمجاز العقلي وأقسام كل فالحقيقة العقلية

إسناد الفعل أو مافي معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف إلى ما هو له عند المتكلم

بالخبر ويشعر بأن فلاناً ليس من يختار لما ذكر فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب بين كونه أهلاً وغير أهل فقلت إنه ليس أهلاً وقول لا أخشى والله بأسك لمن يعلم ذلك وقد ظهرت عليه أمارات إسكاره ككونه يكلمك في أمر خالفته فيه تكليم السيد لحادمه وهذه الأمثلة على الترتيب للعاقلي والمفرد والسكر تزيلاً في الثلاثة فتدبر (قوله إلى بعض الخ) ومنها التوكيد اللفظي نحو ما زيد قائم ومنها جزماً وحققاً تأمل

[فصل في الاسناد العقلي] للراد مطلق الاسناد سواء كان خبرياً أو إنشائياً ولذا ذكره الأصل بالاسم الظاهر دون الضمير حيث قال ثم الاسناد منه حقيقة الخ لا يعود إلى الاسناد الخبري أفاده في المطلق (قوله أما المبتدأ) أي أما تعريف المبتدأ وهو الحقيقة العقلية ع (قوله إسناد فعل الخ) أي فهو اسناد وترك الصنف قيدين هما عند المتكلم في الظاهر فيخرج من كلامه الصور الآتية الداخلة بهما ، ولو قال : إسناد فعل للذي له غدا والشبه عند ناطق فيما بدا

لوفي المبتدئين على أحسن وجه وغدا صار والشبه بالخبر عطف على فعل وعند ناطق وفيما بدا متعلقان به نظير التعريف المذكور في التارخ (قوله من حيث الاعتقاد وواقع) أي من حيث مطابقة نسبة جملة الاعتقاد ومطابقتها للواقع وهو مافي نفس الأمر وعدم مطابقتها لخصمها وعدم مطابقة أحد هادون الآخر اه ع في كلام الصنف حذف الواو مع ما عطفت ذلك أن تقول إن في كلامه حذف مضاف أي من حيث متعين الاعتقاد والواقع وهو الطاقة وعدمها فتأمل (قوله من الكلام) أي الدال على السائل (قوله مندرجين تحت الثاني) أي بحيث يكون ما بدأ كر فيهما من سبناه وكذا يقال فيما بعد فيقال مثلاً كتاب الطهارة ثم يقال باب الوضوء ثم يقال فصل يقتض الوضوء بكذا (قوله مطلقاً) أي لا يقيد كونه إسناد شئ إلى ما هو له أو لغيره لئلا يلزم انقسام الشئ إلى نفسه وغيره (قوله وأقسام كل) بالخبر عطف على قوله أن الاسناد الخ لتأوله بمصدر من خبر إن أي لبيان انقسام الاسناد الخ وأقسام كل (قوله إسناد الفعل) أي نسبتة مطابقة ناقصة كانت أو تامة خبرية أو إنشائية محققة أو مقدرة فيدخل فيه نسبة للضمير والمشتقات إلى فواتها اه عبد الحكيم ولعل النسبة الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة اه صبان وقوله مطلقاً تعميم في النسبة في ذاتها من غير نظر للضاف إليه هذا هو الظاهر وربما تشعر به عبارة السوفي وقوله فيدخل فيه أي بقوله مقدرة إذ النسبة فيهما تقديرية لأن كلا منهما مع ظرفه في حكم المفرد تدبر والراد بالفعل الاصطلاحي التحوي (قوله أو مافي معناه) الظرفية من ظرفية الدال في المذلول فما واقعة على لفظ كما سيفيده قوله كالمصدر الخ والمراد لفظ دال على جزء معنى الفعل أعني الحدث (قوله كالمصدر) إن أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والجار والمحرور في الظرف وهو الأظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والنسب في نحو آتبعني أبوك على مافي الأول وإلا كانت لادخال الأربعة اه صبان وقوله على مافي الأول أي من كونه إما يصح إدخاله إلى قلنا إنه دال على معنى الفعل كما هو أحد القولين لا إن قلنا إنه دال على إفظه كما هو القول الآخر (قوله إلى ما) أي إلى شئ هو أي المذكور من الفعل أو معناه له أي لذلك الشئ وقوله في الظاهر أي ظاهر حال المتكلم كما يشير إليه (قوله وما بني له) أي مع مستند صيغ وأستد ذلك المستند وكذا يقال فيما بعد اه صبان وأفاد أن في معنى مع وأن ما واقعة على مستند أن اللام في له بمعنى إلى متعلقة بمحذوف هو أستاذ (قوله فان الضاربية) أي التي هي معنى ضرب المبنى للفاعل وكذا يقال في المضروبة (قوله بخلاف نحو الخ) أي بما أستاذ فيه المبنى في الظاهر كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمراً والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبة لعمرو بخلاف نحو نهاره صائم عند المتكلم

في الظاهر كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمراً والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبة لعمرو بخلاف نحو نهاره صائم عند المتكلم

للفاعل لغير الفاعل (قوله مدخل لما يطابق الخ) توضيح المقام أن قوله مأهولة بتبادر منه أن المراد
 مأهولة بحسب الواقع فيشأول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتأول ما يطابق
 الاعتقاد دون الواقع وسالم يطابق شيئا منهما فإذا زيد قوله عند التكلم دخل ما يطابق الاعتقاد
 فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فإذا زيد في الظاهر دخل سالم يطابق الاعتقاد وسالم يطابق شيئا
 منهما أه يس أه صيان (قوله لما لا يطابق الاعتقاد) أي سواء طابق الواقع أم لا أه صيان (قوله وكل
 منهما) أي من قوله عند التكلم وقوله في الظاهر (قوله متعلق به) لثباته عن العامل أه
 عبد الحكيم أي لأنه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذي هو متعلقه فهو أي الطرف عامل فيما
 بعده فلا حاجة لتقدير مضاف أي بمتعلق قوله له صيان (قوله أن معناه قائم به) فيلزم أنه وصف له
 وقوله وحقه أن يسند إليه أي ينسب إليه سواء صلح عمله عليه أم لا كما صرح به ففائدته دفع توهم حمل
 الوصف على الممول أه عبد الحكيم وقوله كما صرح به أي السند في القول حيث قال ولا يشترط صحة
 عمله عليه وإلا خرج ما يكون للسند فيه مصدرا أه وقوله حمل الوصف أي المذكور هناك قبل قوله
 وحقه وهو هنا مفهوم بطريق اللزوم كأشرفنا إليه فيكون المدفوع توهمه هنا بقوله وحقه الخ حمل الوصف
 اللازم لما قبله هذا وقد نبع الشارح في هذا البيان العلامة السعد قال الصيان قال في الأطول ومعنى كونه
 له أن حقه أن يسند إليه في مقام الاستدلال سواء كانت النسبة للنسبة أو للثبات لا أن يكون قائما به حتى
 لا يشكك بقولنا ما قام به لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري
 فإن الصوم حقه أن ينسب إلى التكلم في مقام نفيه عنه لا إلى نهاري نعم حقه أن يسند إلى النهار
 في مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاستدلال حقيقة فأحفظه فانه من الدقائق أه وقوله حتى لا يشكك راجع
 لما قبله الذي وقوله فإن الصوم الخ أي فالاستدلال مجازي خارج عن التعريف وقوله وحينئذ أي حين إذ كان
 الاستدلال في مقام نفي الصوم عن النهار (قوله أو بغير اختياره) عبارة السعد بدله أولا وقد فهم الحفيد أن الذي
 منسب على القيد السابق فقط أي وأصدر عنه لا بغير اختياره فاعترض بأن الموت ليس صادرا عنه أصلا فيلزم
 خروج نحو ما سريده وقد فهم الشارح فهمه فقال أو بغير اختياره مشبرا بما بعد إلى ما قاله الحفيد والذي
 فهمه من أن الذي منسب على القيد بقيد أي أولا لا يكون صادرا عنه بغير اختياره بأن لا يكون صادرا عنه
 كات أو يكون صادرا لا بغير اختياره كحركة الرنثش فالتن يتوجه حينئذ تارة إلى القيد وقيد تارة للقيد
 وهكذا كل تني مائه والغالب الثاني وبهذا الفهم يدفع اعتراض الحفيد (قوله نحو ضرب الخ) نشر على
 ترتيب ألف (قوله على ما فيه) أي من كون السند ليس صادرا عنه وقد علمت سقوطه (قوله ومنه) أي
 من الشئ الثاني على ما فيه أيها ممامر (قوله وبقضي هذا التعريف) أي بسبب ما يقتضيه من دخول
 مامر (قوله من جهة الواقع الخ) يجري هنا ما جرى في المصنف من الوجهين السابقين فلا تغفل (قوله
 كقولنا معاشر الخ) ينبغي أن يعتبر في هذا المثال وما بعده عدم إخفاء التكلم حاله من الخطاب
 كيلا يحتمل على المخاطب فتأمله أه فري (قوله أي الكافر) وتسميته جاهلا لجهله بالمؤثر القادر فينسب
 الأفعال لغيره أفاده الصيان (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المظهر وأن يراد به زمن ربيع وهو
 المتبادر أه صيان ووجه التبادر أن الكفار يفسبون الأفعال إلى الزمان فيكون الانبات مفسوبا
 إلى زمن الربيع برغمهم فردد شيخنا (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه) لا يخفى أن القيد الثاني
 يكفى في كون الكلام للذ كور حقيقة لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من الخطاب وقال خلق الله الأفعال كلها
 لا ينصب فريته على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف الخطاب في نفس الأمر حال التكلم أم لا
 وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لالمن يعرف حاله في نفس الأمر أه فري وقوله وكان مراده الخ

مدخل لما يطابق
 الاعتقاد دون الواقع
 وفي الظاهر مدخل لما
 لا يطابق الاعتقاد وكل
 منهما متعلق به ومعنى
 كونه له أن معناه قائم به
 وحقه أن يسند إليه
 سواء كان صادرا عنه
 بغير اختياره أو بغير
 اختياره نحو ضرب
 زيد ومات عمرو على
 ما فيه ومنه مثال
 الكتاب وبقضي
 هذا التمرين تكون
 أقسام الحقيقة العقلية
 من جهة الواقع
 والاعتقاد أربعة :
 الأول ما يطابق الواقع
 والاعتقاد كقولنا
 معاشر المؤمنين أثبت
 الله البقل الثاني
 ما يطابق الاعتقاد فقط
 كقول الماهل أي
 الكافر أثبت الربيع
 البقل الثالث ما يطابق
 الواقع فقط كقول
 المعتزلي لمن لا يعرف
 حاله وهو يخفيها عنه
 خلق الله الأفعال كلها
 الرابع ما لا يطابق
 واحدا منهما

بما عطف محذوف
ومنسوبين حال من
ضمير وردا البارز والعقل
متعلق به أى يقال
حقيقة عقلية وحجاز
عقلى ويصح تعلقه
بوردا العائد ضميره
للاستدلال والفه للاطلاق
ومنسوبين صفة لها
والعقل متعلق به أى
ورد الاستدلال إلى حقيقة
والى حجاز منسوبين
للعقل وقوله أما البدأ
أى الحقيقة العقلية
وقوله أو مضاهية أى
مماثلة فى الدلالة على
الحدث . وفاز من تبلا
أى أفلس من انقطع إلى
مولاه . والتبطل قبحان
تبطل البداية وهو
الانقطاع عن الخلق
بالعزلة وهو وصف
المريدين وتبطل النهاية
وهو خلوص القلب
وانقطاعه عن سوى
وهو وصف الواصلين
وقوله أقسامه الضمير
للبدأ ولونظر لمرادبه
وهو الحقيقة لأنت
الضمير كما هو ببعض
النسخ ولم يأت الصنف
بأداة حصر ليفيد أن
بعض الاسد ليس
بحقيقة . لا حجاز نحو
الاسان حيوان لعدم

أى فيكون التبد الأول معتبرا أيضا احترازاً عما إذا اعتقد أن الخطاب يعرف حله فإن الاستدلال لا يتعين حيث كونه حقيقة لجواز أن يكون التكلم قد جعل علم السامع قرينة فيكون مجازاً ومعلوم أن الثاني مختار به عما إذا كان لا يعرفها وأظهرها له فلاستدلال حينئذ مجاز ولعمد الحكيم هنا ردة على القنرى فانظره قال القنرى فى هنا تأمل وهو أن المعتزلى إذا ألقى قوله خلق الله الأفعال كلها إلى عالم بحاله وجاهل يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً فى حالة واحدة . اللهم إلا أن يمنع استحالة النظر إلى شخصين اهـ (قوله كقولك جاء زيد الخ) فهو من الحقيقة ولولم يطابق واحدا منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال التكلم ولا ينافى ذلك كونه كذا لأن الكذب لا ينافى الحقيقة عرق اهـ صان (قوله دون الخطاب) إذ لو علمه الخطاب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون التكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يحى قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاستدلال إلى ما هو له عند التكلم فى الظاهر قال السعد وقوله إذ لو علمه الخ أى وعلم التكلم أن الخطاب يعلم ذلك والإلم يحجز أن يكون مجازاً لعدم تأنى جعل التكلم علم السامع قرينة قاله الصبان (قوله فقوله) الفاء للفصيحة (قوله بائقن محذوفاً) ومنعوله محذوف هو الاستدلال (قوله من ضمير الخ) هو الألف فهى ضمير تنبيه على هذا الوجه (قوله أى يقال الخ) بيان للنسبة إلى العقل الأخوذة من قوله للعقل الخ (قوله يصح تعلقه) أى قوله الحقيقة فهو مقابل للمتعلق بالفعل المحذوف (قوله إلى حقيقة الخ) وقع مثل ما المشرح لبعض الشراح ولا وجه للعدول عن اللام لآلى إذ المعنى ورد الاستدلال للحقيقة والحجاز على وجه كونه مقبلاً وهذا المعنى لا يستدعى الاتيان بالى فتأمل (قوله ليفيد أن بعض الخ) أى ولو أتى بأداة حصر لأفاد حصره فى القسمين وليس كذلك ثم إن إفادة الصنف أن بعض الاستدلال الخ ظاهرة على الوجه الأول من الوجهين السابقين دون الثانى إذ فيه تقديم العمول وهو يفيد الحصر فكأنه قيل ورد الاستدلال لحقيقة ومجاز لا يفرهما فتنبه ثم إن إفادة ما ذكر جرى على مذهب الخطيب التابع له الصنف قال الصبان بل إسناده الخبر إلى البدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامداً أو مشتقاً كلفى عرق ويدل له ما سبق فى كلام الصنف أن إسناده الفعل أو ما فى معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرها فاستدلال قائم لك زيد ليس حقيقة ولا مجازاً وأما إسناده إلى ضميره حقيقة تأمل اهـ (قوله يتصف بهما الخ) لأنه الثابت فى محله بحسب الدات عند كونه لما هو له والمتجاوز عن محله بحسب الدات عند كونه لغير ما هو له (قوله ثانياً) أى انصافاً ثانياً وقوله وبالعرض أى ومماثلة بالعرض أى العروض بواسطة الاستدلال ثم انه كثيراً ما يقع لفظ العرض منهم فى أمثال هذه العبارة فلينظر ما هو بالنسبة إلى عرض بمعنى طراً (قوله وبذلك) أى بوصف اللفظ بهما والباء قلبية (قوله يعلم من المطلق) عبارته فإن قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما فعله السكاكى ومن نعه قلنا زعم أنه داخل فى تعريف علم المعانى دون البيان فكأنه مبنى على أنه من الأحوال المذكورة فى التعريف كالتأكىد والتجريد عن التوكيدات وفيه نظر لأن علم المعانى إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث فى الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحينية فلا يكون داخل فى علم المعانى والإفاد الحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال السند إليه أو المستند اهـ وقوله لأن علم المعانى الخ يبنى أن مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لا يكتفى بإدخالها فى المعانى بل لابد أن يكون البحث لحينية للطاقة كالمبحث عنهما ليس من هذه الحينية إذ لا يبحث عن الدواعى المقضية لإيراد الحقيقة والمجاز وقوله وإلا أى وإن لم يعتبر الحينية لزم دخول اللغويين أيضاً فى المعانى اهـ عبد الحكيم

كون المستند فلا أو ما فى معناه . واعلم أن الحقيقة والمجاز يتصف بهما الاستدلال أولاً وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض وبذلك ناسب ذكرهما فى فن المعانى الباحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال وقد تبع الأصل فى إيرادها هنا وفيه نظر يعلم من المطلق

وأن الحقيقة تنقسم
أربعة أقسام باعتبار
الطرفين لأنهما إما
مستعملان في حقيقتهما
اللفظية أو مجازها
أو السند إليه في حقيقته
والسند في مجازها
أو عكسه : فالأول نحو
خلق الله زيدا ، والثاني
نحو أعيان البحر زيدا
تريد أعطى الكريم
زيدا . والثالث نحو
أعيان الإله البقل .
والرابع نحو جاء زيد
وأنت تريد غلامه
قال :

(والثاني أن يسند
للملابس

ليس له بين كسوف
لابس

أقسامه بحسب
التوعين في

جزويه أربع بلا
نكاف)

أقول : مراده بالثاني
المجاز العقلي وهو إسناده

الفعل أو شبهة إلى
ملابس بالفتح له غير

ماهولة يتأويل أي
غير الملابس الذي ذلك

الفعل أو ما في معناه
مبنى له أي غير الفاعل

في المبني للفاعل وغير
المفعول به في المبني

للمفعول به

وقوله فالحقيقة والمجاز الخ أي باعتبار إطلاقهما على الاستعمال لا الكلمة هذا هو الظاهر (قوله وأن
الحقيقة) عطف على مدخول اعلم (قوله باعتبار الطرفين) متعلق بتقسيم أي باعتبار حقيقة الطرفين
ومجازيهما لا باعتبار استعمالهما مطلقا فالخصر إضافي فلا يرد أنه يجوز كون الطرفين أو أحدهما كناية
فلا يصح الخصر على مذهب من يجعلها قسما للحقيقة والمجاز أفاده الصبان (قوله تريد أعطى الكريم)
فالأحياء حقيقة إيجاد الحياة وهي صفة تقتضي الحسن والحركة ثم استعير لأعطاء الشيء النعم به مجامع
صلاحية الجسم بكل واشتق منه أحياء بمعنى أعطى واستعارة البحر للكريم معروفة (قوله أحياء الإله)
استعير الأحياء للأنبياء بمجامع إطلاق الإيجاد واشتق الخ (قوله وأنت تريد غلامه) ففيه مجاز بالحذف
أوهو من باب التجوز في العلم على ما يحسنه بعضهم وسيأتي (قوله والثاني) أي في قوله ولحقيقة الخ
(قوله أن يسند) أي فعل أو مضاهيه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة منبهة واسم مفضل
وظرف عرق (قوله للملابس) أي للفعل أو مضاهيه مما ذكر (قوله ليس له بين) أي بسند حقيقة ومجمل
ليس الخ حال من نائب فاعل يسند (قوله بحسب النوعين) يعني نوع المجاز ونوع الحقيقة وإنما قال
بوعين إشارة إلى أن التعبر من التجوز والحقيقة اللذين باعتبارهما حصل التقسيم النوعية لا الشخصية
لأنهما لغويان في الطرفين لأعقلين اه عرق وقوله لأنهما لغويان الخ أي باعتبار النوعية صح
إرادة اللغويين لأنهما من مشمول النوعين وقوله لأعقلين أي فلا يصح اعتبار شخص العقليين
لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسب في الواقع فنصل أنه إنما قال التوعين للإشارة إلى أن التعبر
في التقسيم إنما هو النوعان باعتبار بعض مشمولها لا الشخصان المذكوران في هذا البحث لمباينتهما
لما اعتبر التقسيم بحسب في الواقع تدبر (قوله جزويه) وهما السند الذي هو فعل أو معناه والسند إليه
(قوله بلا نكاف) أي في استخراجها وذلك أن المجاز العقلي مخصوص بالفعل أو معناه فإذا أسند الفعل
أو معناه لغبر ماهولة فهو مجاز بخلاف ذلك الفعل أو معناه لا يخلو من أن يراد معناه الأصلي فيكون حقيقة
لغوية أو يراد به غير معناه لملاقة فيكون مجازا لغويا والسند إليه كذلك فلم يخرج الاستناد المجازي عن
أن يكون طرفاه حقيقيين معا أو مجازيين معا أو الأول حقيقيا والثاني مجازيا أو بالعكس فهذه أربعة
اه عرق (قوله المجاز العقلي) إنما سمى عقليا لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاستناد
بخلاف المجاز اللغوي فإنه في أمر نقلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى صبان عن يس وقوله
وهو الخ لعله فيه نوع تساهل والواضح وهو اللفظ المنقول عن الواضع الذي جعل دالا على معنى
(قوله بالفتح) هو المناسب لقوله فيما يأتي يلبس الفاعل والمفعول الخ فقد جعل فيما يأتي السند
إليه الذي هو الفاعل وما بعده ملابس بالفتح ويجوز الكسر أيضا لأن الملابس من الجانبين
صبان بإيضاح (قوله غير ما) بالجر نعت للملابس (قوله أي غير الملابس الخ) فسر الموصول بالملابس
رعاية لما سيأتي من قوله ولل فعل ملابسات شئ وإشارة إلى علاقة المجاز وهي اشتراكهما في الملابس
لا للاحتراز عما لا يكون ملابسا فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله إلى ملابس اه من عبد الحكيم وقوله
فسر الموصول الخ أي كما عبر عن الموصوف بالملابس وقوله رعاية لما الخ أي الشامل للملابسين وقوله
اشتراكهما أي الحقيقة والمجاز العقليين وقوله للاحتراز الخ الظاهر أن توهمه إنما ينبغي على التصريح القرية
على الصلة كما هو الغالب وإلا فينظر وجه توهمه (قوله مبني له) أي مسند إليه حقيقة اه صبان (قوله أي
غير الفاعل الخ) إنما احتاج لذلك لأن الضمير المحرور في كل من قوله إلى ملابس له وقوله ماهولة راجع
للفعل أو معناه أي لأحد الأمرين كما هو قضية أو فالحق استناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحد هاتيك الملابس
غير الملابس الذي أحد الأمرين له فيصدق على الاستناد في ضربين يدعيان بناء الفاعل أنه استناد لأحد الأمرين

وهو الفعل إن ما ليس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملايين الذي له أحد الأمرين وهو معنى الفعل في قولنا مضروب عمرو فينزم أن يكون مجازا وليس كذلك أه صبان عن يس وفي دعواه عود الضمير المجزوء في قوله ما هو له لأحد الأمرين نظير واضح من صنيع السعد والشارح ومن باقي هذه العبارة إذ مفادها أن العائد الثاني للأحد هو الرفع تأمل (قوله ومعنى التأويل نصب الخ) كان ينبغي بالنصب أن ينضم قوله ووجبت قرينة الخ على ذكر الأقسام ليكون إشارة إلى هذا القيد فقد أوجب تأخير كون التعريف غير مالم تأمل (قوله لأنه معتقده) أي فلم يوجد نصب (قوله وكذا الأقوال الخ) أي لأن ذلك لا يجوز حقيقة إسنادها فلا نصب (قوله هذا معنى الخ) لعل للراد أكثر هذا وإلا فقولنا بتأويل لا يستفاد من البيت بل مما يأتي بعده كما مر تأمل (قوله ولل فعل الخ) إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين (قوله شق) جمع شئت كمرض ومرضى (قوله واقتصر الأصل الخ) إن قلت ما السانع من أن يراد الفعل الآخر أي الحدث فبشمل الجميع قلت مخالفته لما سبق من قوله إسناد الفعل أو معناه لأنه صريح في أنه أراد الفعل الاصطلاحي والإلزام استمر ذلك قوله أو معناه صبان (قوله يلاص الخ) استئناف بياني وقوله الفاعل أي الحقيقي وقوله اقيامه الخ بيان لوجه الملازمة وكذا ما بعده (قوله والمفعول به) المراد بالمفعول به ما يشمل ما يستدعي إليه الفعل بخلاف الجر فان إسناد الفعل المجهول إليه حقيقة نحو مرة يزيد أفاده في المطول (قوله والمصدر) لا يقال هو من جملة مافي معنى الفعل فعده من جملة الملازمات يلزم عليه ملازمة المصدر للمصدر لأننا نقول للزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر أولسكون الكلام على التوزيع فتقوله أو المصدر أي في غير المصدر على أنه قد تحقق ملازمة المصدر للمصدر كافي قولك أعجبتني قتل ضربك صبان (قوله والسبب) سواء كان مفعولا له أولا كافي بنى الأمير المدينة أه عبد الحكيم وقوله كافي بنى الخ أي فانه ليس في الأصل مفعولا له كسبب هذه الشارح هذا ولم يتعرض الشارح للمفعول معه والحال والتمييز والسبب لأن الفعل لا يستدعي إليها مطلقا مع لوما أو مجهولا خلافا للسكان في تجويزه إسناد المجهول إلى التمييز قال في طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا في الرضى أفاده المطول وعبد الحكيم (قوله فإسناده إلى الفاعل الخ) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي أي ماحق الإسناد أن يكون إليه لا التحوى وإلا كان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الأمير المدينة حقيقة عقلية نقله الصان عن البرامى ثم إن ظاهر كلام الشارح كالأصل غير صحيح لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل أو للمفعول به أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا لأحدهما مطلقا فيقتضى أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز وإلى تصحيحه أشار السعد بقوله يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له وإلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقة أه أي فكلامه على التوزيع وبشير إلى ما ذكره السعد هنا قول الشارح بعد أي غير الفاعل الخ (قوله وإلى غيرها الخ) قد ذكر الشارح أمثلة المجاز لإسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لإسناد الفعل المجهول إلا واحدا أعنى سيل مغم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول إلى الفاعل وقد ذكرها عبد الحكيم فالنظره (قوله أي غير الفاعل الخ) لما كان ظاهر كلامه يرمح أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس لا يكون مجازا بل حقيقة إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذا التفسير إلى أن كلامه على التوزيع تأمل أفاده الصبان فهذا التفسير لإفادة الدخول والعناية السابقة عن السعد لإفادة الخروج فتنبه (قوله بينهما) أي بين ذلك الغير وأحد الأمرين الفاعل والمفعول (قوله فيما الخ) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام صبان ومثله يقال فيما بعده والقول فيه مقدر بعد العاطف

ومعنى التأويل نصب
قرينة صارفة عن كور
الاسناد إلى ما هو له
خارج قول الكافر
أثبت الربيع البقل لأنه
معتقده وكذا الأقوال
الكاذبة وهذا معنى
قوله والثاني أن يستند
أي الفعل الخ والمفعول
ملازمات شق واقتصر
الأصل عليه وإن كان
مافي معناه كاسم الفاعل
كذلك لأنه الأصل
يلاص الفاعل لوقوعه
منه والمفعول به لوقوعه
عليه والمصدر لأنه جزء
معناه والزمان والمكان
لوقوعه فيهما والسبب
لأنه يحصل به فإسناده
إلى الفاعل أو المفعول
إذا كان مبنيا له حقيقة
كأمر وإلى غيرها أي
غير الفاعل في المبني
للفاعل وغير المفعول به
في المبني للمفعول الجانح
بينهما وهو ملازمة
كل منهما للفعل مجازا
كقولهم عبثا قرأني
فيما بنى للفاعل

وأُسند المفعول به إذ العيشة مرضية وحقيقة الكلام رضى المرء عيشته ثم أُسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبنى له فبقى رضى العيشة وهو معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل وأُسند إلى ضمير العيشة فكأن الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً ومنه مثال الكتاب وهو ثوب لابس والأصل لبس زيد ثوباً ثم أُسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له فصار لبس ثوب ثم سبك من الفعل اسم فاعل وقيل ثوب لابس وسيل مغم فبما بنى للمفعول وأُسند إلى الفاعل وحقيقة الكلام أغم السيل الوادى أى ملاء فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له فصار الكلام هكذا أغم الوادى السيل ثم حذف الفاعل وأغم المفعول مقامه ونبنى الفعل له فصار أغم السيل وهو معنى كونه مجازاً نظراً إلى التركيب الأول ثم سبك من اسم مفعول وقيل سيل مغم فتح للمغم فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذى كان فى الأصل فاعلاً وجدته فى المصدر حقيقة جد الرجل فى حده (٤٨) حذف الفاعل وأُسند الفعل المبني له إلى المصدر مبالغة فصارت حده مجازاً لأن

المجاز هو صاحب الجدة أى من قام به الجدة لائنس الجدة ونهاره صائم فى الزمان حقيقة صام المرء نهاره أى فى نهاره ثم حذف الفاعل وأُسند الفعل المبني له إلى الزمان فصار صام نهاره وهذا معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأخبر به عن النهار فقيل نهاره صائم فأسند الصوم إلى ضمير النهار مجازاً لأن الصائم هو الشخص ونهر جار فى المكان وحقيقته حرى ماء النهر أى فى النهر حذف الفاعل وأُسند فعله إلى المكان وقيل جرى النهر وهذا معنى كونه

(قوله وأُسند إلى المفعول به) أى الحقيقى وإلا فالسند إليه فاعل نحوى صبان (قوله وحقيقة الكلام الخ) بين فيه الإسناد الحقيقى فى الفعل والمجازى فيه وأن التجوز فى معناه بعد ملاحظة ما ذكرناه ثم سبك الخ أى ثم بعد ملاحظة ما ذكر سبك الخ ونظير هذا ما بعده فلا تغفل (قوله فى حده) ثم أر لهذا الجزر وجهها مع عدم ظهور المعنى عليه فالظاهر حذفه ونصب حده على أنه مصدر مبين للنوع (قوله ونبنى الأمير الخ) أى فى السبب الأمر ومثال الثانى ضرب التأديب ومنه يوم يقوم الحساب أى أهله لأجله ذكره فى المطول (قوله الإضافية) وإذا جرى فيها أوفيا بعدها جرت الحقيقة العقلية أيضاً فلا يختص الحقيقة والمجاز بالنسبة الاسنادية كما يورعه كلام المصنف أفاده الصبان عن يس (قوله إنبات الربيع) أى بناء على أن الإضافة بمعنى اللام ولو جعلت بمعنى فى فلا يكون مجازاً بل حقيقة والحاصل أنه لا بد من النظر إلى قصد التكلم ونفس الأمر فإن كان ما قصدته مناسباً بحسب نفس الأمر لحقيقة والإعجاز اه صبان عن يس وقوله أنه لا بد الخ فيه أن النظر إنما هو إلى ما يفهمه المخاطب من ظاهر حال التكلم وإلى كلام التكلم فإن تطابق الحقيقة والإعجاز قررره شيخنا (قوله والإيقاعية) هى نسبة الفعل إلى المفعول فإن الفعل التعدى واقع على المفعول أى متعلق به اه صبان (قوله فيكون الخ) أى فيكون المراد بالإسناد النسبى من قوله أن يسند مطلق الخ وحيداً يكون مجازاً مرسلًا من إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق الرمن على الألف فإن الإسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه فاستعمل فى مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين السند والمفعول اه صبان وقوله كإطلاق الخ فإنه فى الحقيقة الألف الملابس للرمن ثم أطلق على مطلق الألف (قوله أربعة) يعلم وجه الاختصار فيها مما مر عن عرق فى أقسام الحقيقة (قوله نصارتها) أى حسنها والظاهر أن المراد هنا تحسينها لأنه المناسب لاستعارة الأحياء له فيكون قد أطلق اسم السبب على السبب وعبارة السعد تهييج القوى النامية فيها وأحداث نصارتها وهى تغيد ما قلنا فتأمل (قوله فى الحقيقة) أى فى اللغة وقوله إعطاء أى إيجاد صبان وتقدم بيان المجاز فى أقسام الحقيقة (قوله تقتضى الحس) أى الإدراك بالحواس الحس الظاهرة صبان عن سم (قوله وكذا المراد الخ) الأولى أن يراد بتبليغ الزمان

كون

مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأُسند إلى ضمير النهر إسناداً مجازياً

لأن الجارى الماء فى النهر لا النهر ونبنى الأمير المدينة فى السبب وحقيقته بنت الفعلة للمدينة بسبب أمر الأمير لحذف الفاعل وأُسند فعله إلى الأمير فقيل بنى الأمير المدينة وهذا معنى كونه مجازاً والمجاز العقلى يجرى أيضاً فى النسبة الإضافية نحو أعجبنى إنبات الربيع البقل وفى الإيقاعية نحو ولا نطيعوا أمر المرفقين فيكون معنى قوله أن يسند الخ مطلق النسبة إسنادية كانت أو إضافية أو إيقاعية ولا ينصرفنا اقتصاره على التمثيل بالنسبة الاسنادية لاتبانه بالكاف التى لا تفيد الحصر. وقوله أقسامه الخ يعنى أن المجاز ينقسم إلى أربعة أقسام باعتبار طرفيه لأنهما إما حقيقتان لغويتان أو مجازتان أو السند إليه حقيقة والسند مجاز أو عكسه مثال الأول أنت الربيع البقل ومثال الثانى أحياء الأرض شباب الزمان لأن المراد بإحيائها نصارتها أنواع الرياحين والنبات والأحياء فى الحقيقة إعطاء الحياة وهو صفة تقتضى الحس والحركة وكذلك المراد بتبليغ الزمان

أي قوية مشبعة ومثال
الثالث أحيا الأرض
الرابع ومثال الرابع
أنبت البقل شبات
الزمان وممراد المنصف
بالنوعين الحقيقة والحجاز
وبالجزءين المسند إليه
والسند - واختلف في
الحجاز العقلي وفي المفرد
هل وقعا في القرآن أم لا
فذهب قوم إلى الأول
وآخرون إلى الثاني
والصحيح الأول وهو
متأخر الأصل قال تعالى
- وإذا تليت عليهم
آياته زادتهم مذبح
آبائهم ، يوبا يحصل
الولدان شيئا ويكون
في الانشاء كقول
تعالى - يا هامان ابن
في صرحا - وليفت
الريبع ماشاء وليصم
نهارك ونحو ذلك -
قال :

(ووجبت قرينة لفظية
أو معنوية وإن عادية)
أقول : الحجاز العقلي لا بد
له من قرينة وهي مادل
على المراد بالوضع وهي
إما لفظية كقولك
شبر رأسى توالى المصوم
والأحزان ولكن الله
يفعل ما يشاء - وإما
معنوية وهي أنواع
كاستحالة قيام السند

كون الزمان يزيد قوى الأرض للنسبة اه صبان ولعل وجه الأولوية أنه يلزم على تفسير السند والنازع
أن يكون معنى شباب الزمان زمان الزمان فيحتاج إلى تكلف حمل الاصافة من إضافة الجزء لكل ناسخ
(قوله زمانه ازدياد الخ) فالله هيج قوى الأرض وأحدث نظائرها زمن ازدياد قواها له منه (قوله
قواها) أي الأرض وقوله النامية أي التي شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد اه منه (قوله عبارة
عن كون الخ) لا يخفى ما فيه من الإشارة إلى وجه التفسير وقد شبهه الله المراد هنا ووجه التشبه كون كل
من الأمور مستحسنا لما يرتب عليه من الحسن واستيعب اللفظ من التشبه به التشبه (قوله القرينة)
أي الغروزة في البدن والكانية فيه على وجه اللزوم (قوله وإذا تليت الخ) فساد زادتهم إلى ضمير
الآيات مجاز لأن الزيادة فعل الله وإنما الآيات سبب لها اه مطول (قوله يذبح آبائهم) نسب إلى
فرعون التديس الذي هو فعل جيثه لأنه سبب أمر اه مطول وفي هذا الاستشهاد نظر لأنه يجوز
أن يكون مجازا لقوا أي يأمر يذبح فلا يكون مما نحن فيه فأفاده الصبان عن يس - والحجاز حيث
مرسل نبي من إطلاق اسم السبب على السبب (قوله يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف
تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر وقوله يجعل الخ نسب الفعل إلى الزمان وهو حقيقة وهذا
كناية عن شدته وكثرة المصوم والأحزان فيه لأن السبب مما يفسر عن عندنا فاهم التداين والجن أوعين
طوله فان الأطفال يبلغون فيه أو ان الشيخوخة قاله السند قال الصبان وقوله وهذا أي حمل الولدان
شيئا وقوله كناية الخ فيه إشارة إلى أن الكناية لاتفاق الحجاز العقل وقوله لأن السبب الخ ظاهر في تقرير
الكناية على قول السكاكي إن الكناية اللفظ المستعمل في مزموم معناه فقول يجعل الولدان شيئا لفظ
موضوع للزوم هو تسارع السبب وقد استعمل في اللزوم وهو شدته وكثرة المصوم والأحزان وعلى الوجه
الثاني للزوم الشيخوخة العبر عنها بقوله شيئا واللزوم الطول وقوله أوعين طوله لا يخفى أن مجرد الطول
لا يستلزم التعجب من عدم الاتفاق في الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيامة لأن الطول قد يستعمل على السرور
فلا بد من اعتبار كثرة المصوم معه حتى يحسن التعجب وقوله أو ان الشيخوخة أي فيشيبون اه (قوله نحو
يا هامان الخ) فان البناء فعل العلة وهامان سبب أمر قاله السند وقوله صرحا أي قصرا ويجرى في هذا
الشاهد ما مر في يذبح آبائهم قاله الصبان (قوله ووجبت قرينة) أي للمجاز العقلي وذلك لما تقدم أن
الاسناد في الكلام يحمل على أن التكلم أتى به لظاهره حيث لا ينصب قرينة على أنه أراد خلاف ذلك
الظاهر فيكون الاسناد حقيقيا وإن لم يوافق الواقع ولا الاعتقاد فعلم من ذلك أن الاسناد الحجازي لا بد له
من قرينة كاذرة اه ق (قوله وهي ما) أي شيء أهم من كونه لفظا أو غيره (قوله لا بالوضع) أي بل
بطريق الإشارة إليه إن كانت القرينة لفظية أو بواسطة العقل أو العادة إن كانت عقلية أو عادية (قوله
شيب رأسى الخ) بقوله ولكن الخ دل على أنه يستند الأفعال لله وأن إسناد السبب إلى التوالى متجوز فيه
عنده (قوله كاستحالة الخ) تحيل لها بعض أنواعها (قوله عقلا) تميز من نسبة الاستحالة إلى القيام لكن
على أنه فاعل لتعدي الاستحالة وهو الاحالة كافي قولهم استأنا الأنا ماء فاء لبس فاعلا لامتلا بل متعديه
وهو مالا فان التميز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون ملازمه أو متعديه - إن قلت
إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان قول السهرى أنبت الريبع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح
يجعله - قلت المراد بالاستحالة مألوف العقل ونفسه حكمها وإنبت الريبع البقل ليس كذلك بل يحتاج
إلى العقل فيه إلى دليل اه من الصبان بعض نصرف وقوله لو خلى الخ من غير اعتبار أمر آخر منه من نظرا أو
عادة أو إحساس أو تجربة إلى غير ذلك نقله هو عن عبد الحكيم (قوله نحو محبتك جاءتني إليك)
الاستحالة هنا ظاهرة على مذهب البرد في جمود هيت يزيد من أن القاعجل صاحب المفعول في الذهاب

لظهور استحالة قيام
الحكي، بالحجة لأن
العرض لا يقوم بالعرض
أو عادة نحو هزم الأمبر
الجند لاستحالة قيام
هزم الجند بالأمبر
وحده عادة وإن كان
ممكنا عقلا أو صدوره
من الموحّد في مثل
أثبت الربيع البقل ثم
الفعل في الجاز العقلي
يجب أن يكون له فاعل
أو مفعول به إذا أسند
إليه يكون حقيقة
معرفة ذلك قد تكون
ظاهرة كقوله تعالى
- فارجع تجارتهم -
أي فارجع بحوا تجارتهم
وقد تكون خفية
لا تظهر إلا بعد نظر
وتأمل نحو سرتي
رؤيتك أي سرتي
الله وقت رؤيتك وهذا
مذهب الأصل . وقال
الشيخ عبد القاهر
لا يجب في الجاز العقلي
أن يكون الفعل له فاعل
إذا أسند إليه يكون
الاستناد حقيقة فانه ليس
لسرتي ونحوه فاعل
يكون الاستناد إليه
حقيقة وبيان مراده
مذكور في المطولات
والسكر السكاكي الجاز
العقلي وقال الذي عند
علمه في ذلك
الاستنارة بالسكناية

لا على مذهب س من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لأن الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملا وسما
في ذهابه ولا يبنى بالسبب إلا الحامل ولا شك في صحة إسناد مثل ذلك إلى الحجة لأنها تبرز الحكي .
وتحمل عليه فمعنى حجتك جاءت في إليك على هذا جعلتني جانيا من غير أن يشاركني في الحكي . أي
كانت سببا في عيبي ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون إسناد الحكي . إليها مجازا فاعل المثال يبنى على
مذهب البرداه سم بإيضاح له صبان (قوله لظهور استحالة الخ) أي وإنما كان هذا النوع أعنى
الاستحالة المذكورة موجودا في هذا المثال لظهور الخ وكذا يقال فيما بعده (قوله قيام الحكي) أي
الحقيقي لا يبنى جعل الغير جانيا كما علمت (قوله أو عادة) غطف على عقلا أي أو استحالة القيام المذكور
عادة (قوله أو صدوره) غطف على استحالة أي وكصدور الكلام قاله السعد وتزيد الضمير للجاز لما يلزم
عليه من التكلف راجع الصبان (قوله من الموحّد) لا بد من تقييده بغير الحق حاله صبان عن الأطول
(قوله ثم الفعل) مثله ما في معناه واقتصر عليه لأنه الأصل (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أثبت الربيع
البقل وقوله أو مفعول نحو ضرب زيد صبان عن مع . وحاصل ما أفاده التنازع أن الفعل المبني للمفاعيل
المستند إسنادا مجازيا لا بد له من فاعل يكون إسنادا إليه حقيقة والبنى للفعول المستند إلى غيره لا بد له من
مفعول يكون إسنادا إليه حقيقة ومعرفة كل منهما إما ظاهرا وإما خفية (قوله لمعرفة ذلك) أي ما ذكر
من الفاعل والمفعول ولم يقل وذلك إما ظاهرا الخ للتخصيص على أن الراد الظهور والخفاء بحسب العلم
لا بحسب الوجود أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله فارجع تجارتهم) فان الفاعل الحقيقي به ظاهر
وهو الشخص المتجر فالأصل فارجعوا في تجارتهم وأسند الرجوع في الآية إلى سببه (قوله خفية) لكثر
الاستناد إلى الفاعل المجازي وترك الاستناد إلى الفاعل الحقيقي له عبد الحكيم (قوله وتأمل) غطف
تفسير إن لم يرد النظر الاصطلاحي الذي هو ترتيب الخ وهو الأقرب ولازم إن أريد صبان (قوله
سرتي رؤيتك) في معرفة الفاعل الحقيقي نوع خفاء لما علمت قال عبد الحكيم بهذا القول مجازا إذا
أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما إذا أريد أن الرؤية موجهة للسرور فهو حقيقة له فمعنى
التركيب حينئذ أوجبت رؤيتك السرور وهذا إسناد حقيقي (قوله وقال الشيخ عبد القاهر الخ) رده
الامام غر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لا عن فاعل
فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره قاله السعد قال الصبان المناسب وإلا
فلا بد من تقديره ليكون مناسبة للدعوى اه . أقول فيه أن إمكان التقدير في المستند إسنادا مجازيا
مستلزم لثبوت الفاعل الحقيقي إذ لا يمكن عند انتفاء كاهل وظاهر والنبوت المذكور هو المطلوب بل
هذا المناسب يفيد أن كل فعل أسند إسنادا مجازيا يجب تقدير فاعله الحقيقي وليس كذلك . ألا ترى أن
الغالب في سرتي رؤيتك عدم التقدير تأمل منصف (قوله وبيان مراده الخ) مراده مني وجوب فاعل
محقق في الخارج أسند إليه الفعل حقيقة إسنادا بعينه بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد
الفعل إلى ذلك الفاعل وأما أن الموجد هو الله فلا نزاع فيه إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور فليس
مراده أن الفعل قد يخالو عن الفاعل رأسا فقط الاعتراض السابق أفاده الصبان وقد قال السعد بعد
ذكر اعتراض الرازي وظني أن هذا التكلف والحق ما ذكره الشيخ ووجه التكلف أن تقدير الفاعل الموحّد
وهو الله تعالى في سرتي رؤيتك ونحوه تقدير لما لم يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في
التراكيب أفاده الصبان عن البيهقي (قوله وأسكر السكاكي الخ) تقبلا للانتشار وتقريباً لمصطلح
اعتبارات البلغاء اه صبان (قوله في تلك الاستعارة بالسكناية) وهو عنده أن يذكر المشبه ويريد
المشبه به بواسطة قرينة يوحى أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنيعة

الذي هو من لوازم
الفاعل الحقيقي قرينة
الاستعارة وردة
الإنتماء بوجوده لم تسلم
له ليس هذا الاختصار
حل بسطها فليرجع إلى
الأصل وشرحه للسعد
من أراد الوقوف على
ذلك قال :

[الباب الثاني في السند
إليه]

أى بيان أحوال السند
إليه أى الأمور العارضة
له من حيث إنه مسند
إليه كالحذف والذكر
والتعريف والتسكير
وغير ذلك وقدمه على
السند لأنه كالوصف
والسند كالصفة
والوصف أجدر
بالقديم لأنه الموضوع
والصفة هي المحمول
والأول أشرف من
الثاني ولأنه الركن
الإعظم في الكلام
قال :

(محذف العلم واختيار
مستمع وصحة الإنكار
ستروضيق فرصة إجلال
وعكسه ونظم استعمال
كبداطرقة الصوفية
تهدى إلى الرتبة العلية)
أقول : قدم حذف السند
إليه على سائر أحواله

بالسبع في اغتيال النفوس ثم فردها باله كمرادها بها التشبه به وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول
بخالب النية نسبت بفلان قاله السعد وقوله مرادها بها التشبه به أى الإذعان قال الصبان في الاستعارة
بالكتابة استعارة بالكتابة بأن تشبه الاستعارة بالكتابة بالبرز المنظوم في سلك تشبها مصعرا في
النفيس والساك تحييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الربيع) أى لفظ الربيع صبان (قوله المبالغة في
التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه إدخال التشبه في جنس التشبه به وجعله من أفرادها إذعاء
راجع سم صبان (قوله وجعل نسبة إنبات الخ) فيه أن السكاكى يجعل قرينة الاستعارة بالكتابة
استعارة تحييلية بالمعنى الذى ذهب إليه فيها فالمراد منه أن يقول وجعل استعارة ماهو خاصة
من خواص التشبه به بصورة وهمية تنوهم في التشبه شبيهة بتلك الخاصة منبهة للتشبه قرينة الاستعارة
ويمكن أن يسكف ويجعل كلامه على أن المراد وجعل نسبة ماهو مشبه بالإنبات الخ كذا يستفاد
من الصبان عن الأطول (قوله فليرجع إلى الأصل الخ) لاداعى إلى الرجوع ولا إلى نقلها حيث لم تسلم
مع عدم اقتضاء الحال إياها :

(الباب الثاني في أحوال (السند إليه))

(قوله أى الأمور العارضة الخ) قيل أى الأمور العارضة له التى بها يطين اللفظ مقتضى الحال أى تكون
سببا فى تلك المطابقة حتى لا يرد الرفع فانه عارض للسند إليه من حيث إنه مسند إليه ولا حاجة إليه لأن
المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للسند إليه باعتبارها كذلك لأن كل ماهو عارض له
بهذا الاعتبار فهو مذكور فان كثيرا من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج عن القوة
إلى الفعل ولم يدون اه عبد الحكيم وقوله فانه عارض الخ تعليل للنفي وعلة النفي مفهومة عما قبله وهى
أن الرفع ليس سببا قريبا للمطابقة بل هو سبب بعيد من حيث توقف صحة أصل المعنى التى يعتبر بعدها
الأسباب القريبة عليه تأمل (قوله من حيث الخ) حذيفة تنبيه خرج ما عارض له من حيث ذاته
ككونه جوهر أو عرضا سكاكيا أو جزئيا أو من حيث حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا أو غير ذلك اه
صبان (قوله وقدمه) أى قدم أحواله وكذا ما بعده (قوله كالوصف) أى اللفظي والإفهامي كالوصف معنى
وكذا يقال فيما بعده (قوله والوصف) أى المعنوي فى الكلام شبه استخدام (قوله ولأنه) أى السند
إليه (قوله محذف العلم) مثل العلم اذعاء أنه معلوم متعين فيقال وهاب الألف أى السلطان مثلا محذف
لادعاء أنه متعين ولو لم يتعين قاله ع (قوله لكون الحذف عبارة) أى في الاصطلاح وإن كان لفظه من
حيث مفهومة المعنى أى السقاط مشعرا بعدم عدد الاتيان لذا اختير على لفظ الترك إشارة إلى كونه
ركنا أعظم كأنه أسقط صبان عن عبد الحكيم وقوله ولذا أى للاشعار المذكور وقوله إشارة الخ أى
بمراعاة معناه المعنوي (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أى الحذف مقدم على الذكر أى والإنبات
مقدم على باقى الأحوال لكونها كالتفصيل له كإفاد عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه التكنة إنما تقتضى
القديم على الذكر دون بقية الأحوال وبحث في الدفع بأن باقى الأحوال الآتية بجري في المسند إليه
المحذوف أيضا فهى تفصيل للمحذف إلا أن يجاب بأن جرياتها في المذكور أظهر من جرياتها في المحذوف
فكونه لذكر أقوى فتأمل صبان (قوله وحذفه يتوقف الخ) أى الحذف الذى نحن فيه وهو ما يكون متويا
في التقدير لا الحذف الذى يكون نسيانيا كحذف فاعل المصدر وفاعل المبنى للمفعول فانه لا يحتاج إلى القرينة
لعدم كونه مرادا اه عبد الحكيم وقوله وهو ما يكون أى متعلقه وكذا ما بعده (قوله عارفا به) أى متعلقه
أى يمكن من معرفة المحذوف لأن القرينة لا توجب العرفان بالفعل اه عبد الحكيم أى فالمدار على قرينة

لكون الحذف عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وفي السند إليه باعتبار أحواله أمهات : البحث
الأول في حذفه وحذفه يتوقف على أمرين : أحدهما قابلية اللقاع له بأن يكون السامع عارفا به

ما يقتضي رجحان
الحذف على الذكر
والأول معلوم من
النحو وأشار إلى
تفصيل الثاني بقوله
عند الخ فن
مرجح الحذف العلم
بالسند إليه بالقرينة
كقولك عابد في جواب
من قال لك ما حرفه زيد
ومنها اعتبار تنبيه
السامع عند القرينة
هل يتنبه أم لا ومنها
اعتبار مقدار تنبيهه هل
يتنبه بالقرائن الخفية
أم لا ومنها صحة
الإنكار عند الحاجة
نحو فاجر فاسق عند
قيام القرينة على
إرادة زيد ليتأتى أن
تقول ما أردت زيداً
بل غيره ومنها قصد
سفره وإخفائه على
غير المخاطب من
الحاضرين نحو جاء
زيد زيداً لمن عرفه
معك ومنها ضيق
الفرصة وهي المبادرة أي
ضيق زمانها كقول
الصياد غزال أي هذا
غزال ومنها إجلاله
وتعظيمه بصونه عن
لسانك ومنها تحقيره
بصون لسانك عنه
ومنها ضرورة النظم
من جهة الوزن أو القافية

لو تأملها السامع عرف المحذوف لاقريئة يعرف بها بالفعل (قوله بقريسة) أي دالة على المحذوف إما
مخصوصه أو بكونه أحد الأشياء المعنية كافي ما حذف كذهب نفس السامع كل مذهب يمكن له عبد الحكيم
كقولك يعطي الأتوف فان القرينة وهي إسناد الاعطاء لا توجب معرفة واحد بخصوصه فالحذف هنا لما
ذكره (قوله ما يقتضي الخ) سواء كان حاملاً عليه أو غاية مقربة عليه فالإتم في قول الصنف ولاختيار لمطلق
التعليل النازل للعامة والعرضية أفاده عبد الحكيم وقوله سواء كان حاملاً عليه كالضيق وقوله أو غاية
الخ كثنائي الإنكار عند الحاجة إليهم إن علم جعل التعليل اطلق معنى للام الأولى الداخلة على العلم لأنها ليست
منسطة على ما يعدم خلاف الثانية فانها منسطة فاحتجج لذلك فيها لتناسب جميع ما بعدها تأمل (قوله هل
ينبه أم لا) أي أم لا يتنبه إلا بالصراحة فيقال مثلاً عند حضور رجلين أحدهما تقدمت للسامع مع محبة
دون الآخر غادر والله يبي صاحب لأن النذر مناسب للصحة ولوضح أن بسبب الغير صاحب أيضاً اعتباراً
للسامع هل يتنبه أن السند إليه هو صاحب بقريسة نسبة الغير الذي اشتدت لفته للصحة أم لا عرق هذا
وأم هنا منقطعة كأن المتردد يتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال
سبويه أم في قولك أريد عندك أم لا منقطعة كأنه ظن السائل أن زيداً عنده فاستفهم ثم أدر كنه مثل
ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وإنما عدها منقطعة لأنه لو سكت على قوله أريد عندك لم يخاطب
أنه يريد أم عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عندك
إلى ظن أنه ليس عندك وهذا إضراب وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع
كلمات الاستفهام فانهم فانه قدرل فيه الإقدام اه من عبد الحكيم ويكون أم منقطعة مع هل يندفع
الاعتراض بأنه يقرر في كتب النحوي أن لا يوفق لما يعادل على أن ابن مالك حوَّز وقوعها موقع الممزة فيؤتى
لها يعادل كذا في القري ذكروه السبان فيما سبق وقوله كأن المتردد الخ عبر بالكناية أولاً وثانياً للإشارة
إلى أن الواقع رجحان يسير لا يقتضي الانتقال حقيقة لا ظن حقيق وحيد فالمراد بالظن في قوله وهي غير
عن الخ الظن التزيلي تأمل (قوله هل ينبه بالقرائن الخ) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم محبة من
الآخر فتقول أحسن للاحسن والله تريد أقدمهما وهو زيد مثلاً اختياراً لكاه المخاطب هل ينبيه
لهذا المحذوف لهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادثيها أم لا اه
يعقوب وقوله أقدم محبة الخ المناسب لآخر العبارة أن يقول أحدهما أقدم الصحة دون الآخر فتقول
حقيق بالاحسان الخ وقوله هل ينبيه الخ الظاهر أنه مرتبط بمحذوف أي تعرف جواب هل الخ تأمل (قوله
صحة الإنكار) أي إنكار التكلم وقوله عند الحاجة متعلق بصحة (قوله لمن عرفه معك) أي لمن عرفه
أنه دائماً صاحب لك بحيث صارت محبتك له قرينة عليه عند الحذف (قوله ضيق الفرصة) ضيقه
يقتضي إضافة ضيق في الصنف إلى فرصة والذي يقتضيه صيغ عرق أن ضيق منقون وفرصة معطوف
على ما قبله أي ضيق لتوضيح وخوف فوات فرصة قال وهو من أسباب الضيق ولا يخفى أن هذا الصنيع
أحسن لفائدة اللين عليه ما يفذه الأول (قوله وهي المبادرة) هذا المعنى على فرض نبوته لا حسن ملائمة
لقوله أي ضيق زمانها إذ لا خطاء في ذلك قولك إن الحذف لضيق زمان المبادرة والذي في اليعقوبي أنها
ما يفتنم تناوله والأمر عليه ظاهر (قوله إجلاله) كقولك مقرر للشرائع وموضح للذليل فيجب الانبعاث
زيد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقوب (قوله تحقيره الخ) كقولك مومس ملعون ماضرو وما يقع زيد
الشیطان اه منه (قوله النظم) أي استقامته (قوله من جهة الوزن) كافي قوله : قال لي كيف أنت
قلت عليل . إذ لو قال أنا عليل فسد وزن البيت عرق (قوله أو القافية) أي أو ضرورة استقامته
من جهة القافية كافي قوله : قد قال غزولي فتاك آتي فأجبت وقتك كذبت متى

وفي معناه ضرورة السجح ومنها اتباع استعمال الحرب كقولهم رمية من غير رام أي هذه رمية وهو مثل يضرب لمن يقع منه الفعل وهو غير أهل له ومن ذلك للواقع التي يجب فيها حذف المبتدأ وذكر المصنف منها موصفا وهو ما إذا كان الخبر مخصوصا ثم نحو نوم الرجل زيد فزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا في بعض الأوجه ومنه طريقة في قوله : (٥٣) كجذا طريقة الصوفية فإنه خبر

لمبتدأ محذوف وجوبا
وأما كانت طريقة
الصوفية محدودة لأنها
توصل إلى المرتبة العالية
وهو مقام الاحسان وهو
أن تصدق الله كأنك تراه
لأن طريقهم عبارة عن
صفاء الباطن والوقوف
عند الأمر والهي
فيلبس لكل طالب علم
أن يسلكها فإنه وإن
لم يصل إلى غايتها العظيمة
وهي معرفة الله جل
جلاله فلا أقل من
الدخول في دائرة الورع
ورقة القلب والتخليق
بالأخلاق المحمودة
والسلامة من خطوط
النفس والتهاون
بالحقوق الشرعية قال
المصنف في شرحه وكل
من أعرض عن هذا
العلم حيلة لا يخلو من
الفسق وأضيعة العمر
والرغبة في الدنيا ومن
لا فقه في علم التصوف
يخشى عليه من سوء
الخاصة اهـ قال :
(واذكره للأصل
والاحتياط
غياوة إضاح البساط

قد قال حبيبك ذو حشر وكبير السن فقلت في
فالمستند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية أي متى الاتيان ثم الغرض من الحذف المحافظة على القافية
وإن كان فيه أيضا محافظة على الوزن لأنها غير مقصودة وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد
فاندفع ما يقال إن مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية فليدنا بياهما وعدم اجتماعهما وليس
كذلك اهـ دسوقي (قوله وفي معناه) أي النظم (قوله ضرورة السجح) أي استقامته نحو طالب الحبيب الفين
نقلت له أين أي أينها (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية منصبة من غير رام مصيب بل من رام
خطئ سرامي وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس هو أهلا للصدور منه ع ق اه صبان (قوله ومن
ذلك) أي بما حذف فيه لاتباع الاستعمال (قوله وذكر المصنف) أي في ضمن التمثيل لا بالصرحة .
[تنبيه] قد يجتمع في المثال أغراض متعددة كافي : قال لي كيف أنت قلت عليل فإنه قد اجتمع
فيه العلم والضييق واستقامة الوزن أفاده ع ق وسأني نظير هذا المثال (قوله لأن طريقهم الخ) غلة لقوله
توصل (قوله الورع) هو التباعد عن المحرمات والشبهات (قوله والتهاون) عطف على خطوط (قوله ومن
لا قدم الخ) أي لا يثبت وهذا الكلام مشكل ظاهره ولسنا من أهل فهم بطلنه (قوله للأصل) أي
لكونه ذكره الأصل (قوله إضاح) أي زيادة إضاح كما سيظهر (قوله الأصل) أي الذي لا يعدل عنه
إلا مقتضى اه صان (قوله ولا مقتضى العدول) ليسكون مرجحا لذكره على الحذف وللمراد عدم مقتضى
في قصد المنكح فلا يرد أن الكلام في قيام القرينة للعبارة المحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه
فالعلم عتق في جميع صور الذكر وقوله ولا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين إما لكونه مضافا
والأم زائدة كما قال سيبويه في لا غلام لك وإما تنبيهها له بالمضاف كما قال ابن الحاجب أفاده عبد الحكيم
قال الصبان أفاد بهذا القيد يعني ولا مقتضى الخ أن مجرد الأصالة لا تصلح نكحة بل لا يتبعها من انتفاء
العارض للمقتضى للحذف حتى إذا وجد رجوع على الأصالة بخلاف بقية النكحات فإن كلامها يصلح بمجرد
نكحة أفاده المصنف اهـ (قوله من قرينة) أي من لازمها وهو العلم وقوله أو غيرها أي القرينة أي غير
لازمها من باقي النكحات وأما القرينة نفسها فلا يصح فيها كما علمت وإن أوهم ظاهر الشارح ذلك بعبارة
الشارح أصلها للسيوطي وكان الأولى حذفها أو بقول بأن لم يحصل نكحة بأن يرجع الحذف كما صنع البيهقي
(قوله الاحتياط لضيف الخ) كما إذا حضر رجلان وأحدهما يظن فيه السامع خيرا وهو صاحبه فتقول
صاحبك غشاش خائن لا يوثق به لأنك لو لم تذكر لفظ الصاحب فرجما لم يفهم المراد ولدت قرينة حسن
ظنه بالصاحب أنه المراد لأنه هو المناسب أن يرد فيه على المخاطب فيا ظن فيه ولما خفيت القرينة وضعف
التعويل عليها ذكرته احتياطا قاله ع ق والتعويل الاعتناء (قوله الإيضاح) أي زيادة إضاح للمستند إليه
فنفس الإيضاح حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعنية له وفي الذكر زيادة لأن الدلالة اللفظية
اجتمعت مع الدلالة العقلية اهـ عبد الحكيم (قوله أي بسط الخ) فقد أطلق اللزوم وأراد اللزوم
(قوله في مقام الخ) فديقال هذا القيد يمكن أن يعتبر في غير هذه النكحة كالنكحة فيقال في مقام يكون
فيه التلذذ مطلوباً لها وجه تخصيص هذه النكحة به . ويجب أن مجرد بسط الكلام ليس نكحة

تلذذ بترك اعظام إهانة تشوق نظام تعبد تعجب تهويل تقرير أو إظهار أو تسجيل) أقول : البحث الثاني في ذكره
وله مرجحات منها أن ذكره الأصل ولا مقتضى للعدول عنه من قرينة أو غيرها ومن الاحتياط لضيف الخ على القرينة
بسبب ضعفها أو ضعف فهم المخاطب ومنها غياوة السامع كقولك لعابد الستم الستم لا يضرك ولا يتلفع ومنها الإيضاح كقولك
زيد عندي لكن قال أين زيد ومنها الانبساط أي بسط الكلام في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً

للتكلم لعظمته وشره
في نحو هي عصا ومنها
التلذذ نحو الحبيب راض
ومنها التبرك نحو محمد
وسيلتنا إلى ربنا ومنها
التعظيم نحو محمد شقيقنا
ومنها الاهانة نحو العاصي
دليل ومنها التشويق إلى
سماء نحو محمد أطلع
من رآه ومنها ضرورة
النظم إلى وزن أو قافية
وفي معناه ضرورة
السجع ومنها التعبد
بذكره كقوله أكبر
في التجر ويجوه ومنها
التعجب نحو زيد يقوم
الأسد ومنها التهويل
والتخويف كقولك لمن
تعظم الله ربنا أمر
بهذا ومنها التقرير أي
التكثير في نفس السامع
نحو أولئك على هدى
من ربهم وأولئك هم
الفالحون وفي تكرير
اسم الإشارة تنبيه على
أنه كإخصصهم بالهدى
في الدنيا خصصهم
بالفلاح في الآخرة ومنها
الاشهاد في قضية نحو
زيد تسلف مني أو
التسجيل أي القبط
على السامع في وثيقة حتى
لا يكون له سبيل إلى
الإنكار كقول الوثيقين

لأنه قد يكون صحيحا وإن يكون سكتة بهذا القيد فلا بد من ذكرها لتعقّب السكتة بخلاف بقية
الشكات فلا يتوقف تحققها على ذلك أفاده الدسوقي وهذا ولو عبر بالسباع بدل الاصفاء لكان أولى ليناسب
المثال إذ لا يقال في حذابه تعالى إصفاؤه إذ الاصفاء إمالة الأذن للسباع ويجب أن الاصفاء مجاز في الإقبال
على التكلم أفاده الصبان. وأقول هذا الجواب لا يلاق الاعتراض بأنه إنما يصح التعبير بالاصفاء ولا يدفع
كونه خلاف الأولى فالتناسب في الجواب أن يقال إنه نوع عبر بالسباع لأوجبت العبارة طلب تحصيل
الحاصل فعبر بالاصفاء مراد به الإقبال على التكلم مجازا لدفع هذا الإيهام فليس التعبير بالسباع أولى
تأمل (قوله للتكلم) متعلق بمطلوبا وقوله لعظمته أي السامع (قوله نحو هي عصا) أي نحو قوله
تعالى حكاية عن موسى هي عصا فكان يكفيه في الجواب أن يقول عصا لكنه ذكر السند إليه
لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذي إصفاء السامع فيه مطلوب للتكلم دسوقي (قوله نحو الحبيب
راض) أي في جواب من قال هل الحبيب راض ويكنى لولا التلذذ أن يقال راض (قوله نحو محمد
الح) أي في جواب من قال هل محمد الح ويكنى في الجواب لولا التبرك أن يقال وسيلتنا (قوله ومنها
التعظيم) أي إظهاره وكذا في الاهانة (قوله ضرورة النظم إلى وزن الح) مثلهما قول الشاعر :

قال العذول وقد رأى ولحي به صف لي حبيك قلت حي مفرد

فلذا إذا ما غاب عن سيدي ضاق الفضا ولحجت أين السيد

فإن كلا من حي والسيد معروف بما قبله لكنه ذكر الأول لاستقامة الوزن والثاني لاستقامة القافية
وهو وإن توقف عليه الوزن أيضا لكن ليس ملحوظا ثم قول الشاعر ومنها ضرورة الح بيان للقصد
من المصنف في ذاته مع ميل إلى ما فهمه من كلامه بما ذكره آخره وياق ما فيه (قوله ضرورة السجع)
نحو طلب الحبيب جرعتين لازالة الغمأ فقلت له ياسيدي أين هما (قوله التعبد بذكره) أي إدخاله
في العبادة بحيث لا ينبغي تركه لطالب الشارع إياه وإن كان هذا السند إليه معلوما (قوله نحو
الله أكبر) إذ لو قيل أكبر أي من كل شيء علم أنه هو الله تعالى ولكن لا ينبغي ترك السند إليه
فما أمر فيه بذكره (قوله التعجب) أي إظهار التعجب من السند إليه إذ نفس التعجب لا يتوقف على
الذكر دسوقي (قوله زيد يقوم الح) لاشك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد لكن في ذكر السند
إليه إظهار للتعجب منه اه يعقوف (قوله والتهويل والتخويف) قال الصبان الظاهر تقدير إظهار فيه
أيضا حصوله باستناد السند للسند إليه المتعجب للتهويل ذكر أو حذف اه (قوله التقرير) أي زيادته
فنفس التقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة المعينة للسند إليه وفي الذكر زيادته لماسة
في الإيضاح أفاده عبد الحكيم (قوله نحو أولئك الح) الشاهد في الثاني كما يشعر به كلامه وصرح به
غيره هذا وفي ذكر لفظ نحو لإفادة أن الآية من قبيل ما نحن فيه وهو ما لو لم يذكر لكان السند إليه محذوفا
وليس كذلك فإن هم الفالحون حيث معطوف على الحمر أعني على هدى أو معطوف على حملة أولئك على
هدى من ربهم فيكون من عطف الحمل وعلى الاحتمالين لا حذف للسند إليه فكان المناسب أن يقول كما
قال السعد وعليه أولئك الح ليس من إفادة خلاف الواقع وليكون ذكر عليه متبعا على الواقع تأمل (قوله
في تكرير الح) كان المناسب أن يقول في تكرير اسم الإشارة تقرير وتثبيت للسند إليه في ذهن السامع
وفيه تنبيه الح إذا ما قاله لا يناسب في تطبيق المثال على ما قبله فلا يناسب إدخاله التعليل لكون المثال من
أفراد الممثل له عليه (قوله الانشاد) أي إظهار التكلم السامع وقوله في قضية أي على قضية أي على نسبتها
وهي ثبوت السند للسند إليه أفاده الصبان ويعقوف في كلام آخر فافهمه (قوله أي القبط الح) عبارة السعد
أو التسجيل على السامع حتى الح وزاد الشاعر ما ذكر تفسير التسجيل وغيره الصبان والدسوقي تبعا

لليعقوبي بالكتابة وتفسير الشارح هو المناسب لقوله نعم للسند حتى لا يكون الخ إذا هو إنما يتفرع
 على الضبط لا على مطلق الكتابة للحكم واليعقوبي الذي تبعه المحققان لم يجعل النكتة نفس التسهيل
 بل التعيين عند التسهيل فذا نسب تفسيره بالكتابة (قوله باع فلان الخ) إذ لو قيل بيع كذا أو أخذ
 لثنائي الاسكار للمائع والآخذ هذا ما يشبهه وهذا التسهيل غير مناسب لما نحن فيه لأنه قد مر أن الحذف
 في هذا الباب ما كان متواليا في التقدير لا ما كان نسبيا منسيا لم يتم عليه قرينة بحذف فاعل البنى
 للفعول وحذف فاعل المصادر فكان المناسب أن يقول كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقر هذا
 على نفسه تكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا فيذكر السند إليه ثلاثا بعد الشهود
 عليه سبيل لا لتكرار بأن يقول هذا أقر عند كتابة الحكم إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري
 فأجاب وألحق لم أتكز ولم أطلب الإقرار فيه فقد ذكر الشاهد السند إليه لأجل الضبط في الوثيقة
 على السامع وهو الشهود عليه تأمل متصفا (قوله والنظام في كلامه الخ) مسلم أن فعلا يجمع على فعال
 قياسا لكننا لم نر إطلاق النظام مراد به هذا الجمع بل المعروف بإطلاقه مراد به ما به استقامة الشيء
 فالظاهر أنه المراد هنا وقد حذف عنه أي نظام الكلام والمعنى وذكره لصحة نظام الكلام نظما أو سجعاً
 بل هذا أتم فائدة كما هو ظاهر فلنأمل (قوله إلا الأخيرين) أي نقطتهما عند كور هو أو (قوله معروفاً
 بنظر) أي بلباس مضمرة وهو الاضمار وقدّم الاضمار لأن التعريف به أقوى التعاريف (قوله بحسب
 الخ) خبر البندا وجملة في النحو دري حال من القام أو بحسب نعت المضمرة والجملة بعده خبر قاله الصنف
 (قوله والأصل الخ) قال عرق ثم أشار إلى تفصيل في الخطاب حيث جرى له ذكر في الجملة فقال والأصل
 الخ اه وقوله في الجملة أي أنه إنما ذكر شيئاً في قوله بحسب المقام (قوله والترك) أي ترك التعيين في الخطاب
 بأن يوجه الكلام لغير معين وقوله الشمول أي لأجل قصد شمول مخاطب من يثنأ في خطابه فيكون الخطاب
 حينئذ عاماً لا يختص به مخاطب دون غيره والعموم هنا بدلي كما سيذكره الشارح فالمراد بالشمول
 في المصنف البدلي لا الاستغراق (قوله مستبين) خبر قوله والترك يعني أن ترك التعيين قصد للشمول
 مستبين واقع في كلام السقاء (قوله أي في إيراد الخ) وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لأن ذلك وظيفة
 الواقع بخلاف الإيراد معرفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد اه دسوق (قوله لأن
 الأصل الخ) أي الراجع الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود
 نبوت مفهومه شيء والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع اه عبد الحكيم (قوله والاثنيان الخ)
 شروع في بيان نكتة التعريف العامة الموجبة للعدول عن التذكير وقد حذفها الصنف كإصله
 وكان المناسب له ذكرها وقد ذكر عبد الحكيم جواباً عن الأصل لا يعجزى هنا (قوله لإفادة الخطاب
 الخ) فان كلاماً من فائدة الخبر ولازمها كلها ازداد متعلقه معرفة زاد غرابة وأتمية فاذا قلنا ثوب ليس
 اشترى في السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشترى فلان من
 فلان بألف دينار في مكان كذا وكذا والأصل في التعيين الموجب لازدياد الفائدة المعارف لأنها تفيد
 التعيين بالوضع اه يعقوبي (قوله لأن النكرة الخ) تعليل لحذف هو علة لتخصيص الاثنان المذكور
 بكونه لإفادة المذكورة يعلم تقديره بما ذكرناه عن يعقوبي أي لأن المعارف أصل في التعيين
 الموجب لازدياد الفائدة دون النكرات لأن النكرة الخ (قوله أن تخصص) بالبناء للفعول أي مدلولها
 (قوله لأنه) أي تخصيص المعرفة أي صيرورة مدلولها خاصاً وقوله وضي أي يفهم من نفس المعرفة
 بالوضع وقوله بخلاف تخصيص النكرة أي بخلاف تخصيص الحاصل للنكرة فإنه يفهم من

باع فلان وأجر فلان
 ونحوه هذا حاصل ما في
 هذه الأبيات والنظام
 في كلامه جميع نظم
 وغباوة وما بعده
 معطوف بحرف العطف
 المحذوف إلا الأخيرين
 قال :

(وكونه معروفاً بضمير
 بحسب المقام في النحو
 دري
 والأصل في الخطاب
 التعيين
 والترك للشمول
 مستبين)

أقول : البحث الثاني في
 تعريفه أي إيراد
 معرفة وهو ما وضع
 ليعتدل في شيء بعينه
 وقدّم المصنف هنا
 التعريف وفي المسند
 التذكير لأن الأصل
 في المسند إليه التعريف
 وفي المسند التذكير
 والاثنيان بالمسند إليه
 معرفة لإفادة الخطاب
 أتم فائدة لأن النكرة
 وإن أمكن أن تخصص
 بالوصف بحيث
 لا يشاركها فيه غيرها
 كقولك أعبد إلها
 خلق السماء والأرض
 لا يصحون في قوة
 تخصيص المعرفة لأنه
 ومنه بخلاف تخصيص
 النكرة

والتعريف يكون على
وجوه متفاوتة تتعلق
بها أغراض مختلفة .
أما تعريفه بالاضمار
فالمكون المقام مقام
تسليم نحو أنا ضربت
أو خطاب نحو أنت
ضربت أو غيبة نحو
هو ضرب للتعديد كره
إما لفظا تحقيقا نحو
جاء زيد وهو راكب
أو تقدير انحوا جاء وهو
راكب زيدو إماما
لدلالة لفظ عليه نحو
اعدلوا هو أقرب
للتقوى فضمير هو
راجع للعدل المفهوم من
اعدلوا أو قرينة حال
نحو حتى توارث
بالحجاب . فسياق
الكلام الدال على قوت
وقت الصلاة مع قرينة
ذكر العشي والتواوي
بالحجاب يدل على أن
الضمير راجع للشمس
وإما حكما نحو ضمير
الشان وضمير رب
نحو قل هو الله أحد
وربه رجلا وأصل
الخطاب أن يكون معين
ولمّا كان أوأكثر
لأن وضع المعارف على
أن تستعمل للمعين وقد
لا يستعمله معين ليعم
كل مخاطب .

ملاحظة انحصار الوصف وأما من حيث المفهوم فالشروع باق فلا يرد أن تخصيص النكرة بالوصف
أيضا بالوضع النوعي كالمعرف باللام والاضاف اه عبد الحكيم . وحاصل الجواب أن المراد بكونه وضعيا
أنه مفهوم من نفس الكلمة بالوضع ولا كذلك التخصيص الحاصل في النكرة فإنه يفهم من ملاحظة
انحصار الوصف ومفهوم الكلمة شائع لا تخصيص فيه مطلقا وجد وصفه أهلا وقوله بالوضع النوعي
كأن يقول الواضع وضعت نفس النكرة لتخصص به (قوله والتعريف يكون الخ) فمفيد لبيان مكان
التعريف الخاصة وقوله أما تعريفه شروع في البيان المذكور (قوله فليكون المقام الخ) أي ليكون
للمقام مقام التعبير عن التسليم من حيث إنه متسليم وعن الخطاب من حيث إنه مخاطب وعن الغائب
من حيث إنه غائب فلا يرد أن مقام التسليم متحقق في قوله الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم
الاضمار وأن الخطاب أعني توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب كما نقول في حضرة
جماعة كلاما مخاطب به واحدا منها وأن الغيبة هي كون الشخص غير متسليم ولا مخاطب لا يستدعي
الاضمار فإن الأسماء الظواهر كلها غيبة دسوق عن عبد الحكيم وقوله مقام التعبير الخ أي ولا يناسب
ذلك إلا الضمير لأنه الموضوع للتسليم وكذا يقال في الأخيرين (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا
والهاء وجمع بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا يقال فيما
بعد اه صبان (قوله لتقدم ذكره) أفاد الصبان أنه قد لاقتضاء كون المقام لغيبة الاضمار وعليه فاللام
بمعنى مع وفي الكلام حذف مضاف أي ذكر مرجعه وهذا هو الذي ينبغي التوصل إليه وإن تبادل من
الشارح أنه علة لكون المقام مقام غيبة وأفاد عن الأطول فيدنا ثانيا ذكره في الافتتاح وهو أن يراد الإشارة
إلى المذكور من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه
الحيثية لم يضر نحو - وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله - (قوله أو تقديرا) بأن يكون المرجع
في تقدير التقديم لكون التقديم رتبة (قوله نحو جاء الخ) فزبد في تقدير التقديم لكونه رتبة إذ هو
فاعل يتقدم على سائر الفضلات (قوله أو قرينة حال) عطف على لفظ وإضافة قرينة إلى حال بيانية (قوله
الدال على قوت الخ) أي بسبب قوله إلى أحب حب الخبر عن ذكر ربي الخ (قوله وإما حكما) بأن
لا يدل عليه شيء مما ذكر لكن قدم الضمير لسكنة (قوله نحو ضمير الشأن الخ) فإن التقديم فيها لازم
لضمير لسكنة وهي البيان بعد الإبهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع في حكم التقديم ذكره (قوله وأصل
الخطاب) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع اه عبد الحكيم (قوله أوأكثر) فالواجب بحكم
الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينتين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو لاجميع على سبيل
الشمول كافي قوله تعالى - يا أيها الناس اعبدوا ربكم - وقوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم
مسئول عن رعيته فإن الشمول الاستغراق من قبيل التعيين اه عبد الحكيم وقوله فإن الشمول الخ
علة لمحدوف مفهوم من السياق أي وإنما كان خطاب الجميع على سبيل الشمول خطابا معين لأن الخ
وقوله من قبيل التعيين أي من قبيل أثر التعيين وهو التعيين إذ التعيين وصف الفاعل والشمول وصف
المدلول أي أن الشمول الاستغراق تعيين لأن الشامل متعين بكونه الجميع فلا شيوخ أصلا تدبر (قوله لأن وضع
المعارف الخ) يرد المعروف بلام العقد المعنى فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والحوادث أنه في حكم
النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة اه صبان وقوله لا يستعمل في معين أي بل في الجنس
باعتبار وجوده في ضمن فرد ما (قوله وقد لا يقصد الخ) قال في الأطول ونحن نقول قصد الخطاب إلى
الخاصة في ضمن كل فرد كافي يا أيها الإنسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لموقيل نزول لا عدول
في نفي وهما تشابه واحدة فافهم اه صبان وقوله فهو خطاب للجميع أي وهو خطاب لثنتين كما انضح

سابقا (قوله على سبيل البدل) أي دون الشمول ولذا أورد فقال تري دون ترون اه سم صان (قوله إن أكرم) بالبناء للفعول به وفيما بعده وحذف الفاعل لعدم تعيينه (قوله ولو ترى إذ) ليرد بقوله ولو تري مخاطبا معينا بل قصد بيان اشتداد شناعة حاله لكل مخاطب لجواب لو محذوف أي رأيت أسرا فظيحا شديد الشناعة (قوله أخرج) أي أجرى والجملة مستأنفة وعلة الإخراج محذوفة يشعر بها المقام وهي اللبانة في تأدية التصديق كأنه أحضر كل واحد عن يصلح أن يخاطب وخوطب بذلك تشبيها لحال من حصل الخطاب في شأنه وقوله لئيم متعلق بمحذوف بدل عليه الكلام أي يحصل على هذا أعني عدم إرادة مخاطب معين لئيم وليس متعلقا بقوله أخرج على صورة الخطاب لقصد الضم. وأصل العبارة في الإيضاح ويستفاد من الطول والسيد ما ذكرناه في حلها وقول الطول لقصد الضم أي لما علمت من أن الخطاب يقتضي التعيين (قوله إذ المراد الخ) علة للعمل مع علته أي وانما يحصل ليزنر العموم لأن المراد الخ (قوله مدخل) أي حظ ونصيب سوق (قوله والجواب أنه جمع الخ) أي فلم يخرج الضمير عن التعريف وفيه إن الجمع ممنوع عند البيانيين فلا ينبغي التخرج عليه فالتناسب أن يجاب بأن إرادة مطلق مخاطب على طريق الهجاز للرسول والعلاقة الإطلاق وذلك لأن ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع من إرادة الغير حين إرادته فإذا لم يقصد به معين يكون مجازا أفاده السوق على أن الجمع المذكور يستدعي هنا الاستعمال في معين وغيره ولم يتحقق إلا الاستعمال في الثاني وتكف الاستعمال فيهما وإن أمكن في ولو ترى الخ لا يمكن في تراكيب كثيرة من هذا الموضوع نحو قول المؤلف اعلم أن فرائض الوضوء كذا تأمل متعنا (قوله ولا يضرننا الخ) وقع في النسخ اضطراب والنسخة التي بظن محتمل وقد كتبنا عليها نصها ولا يضرننا عدم التعيين في الخارج لأن التعيين مطلق (قوله والترك) أي ترك التعيين مستبين أي ظاهر لأجل الشمول (قوله عدم التعيين) أي تعين مدلول الضمير ثم قوله ولا يضرننا عدم الخ ليس دها لما يرد كما يبادر منه ولا يستدعي المقام ذكره ولو حذفه ماضرا تأمل (قوله مطلق) أي عن التقييد بالخارج (قوله ظاهر لأجل الشمول) يبادر منه أن لأجل متعلق بظاهر فيكون عليه قول المصنف للشمول متعلق بمستبين والذي يبادر من المصنف وبغية الأصل وما كتب عليه ويحسن عليه المعنى لعلقه بالترك فكان المناسب تقديم لأجل الشمول على مستبين ثم مراده ظاهر في كلام البلاء (قوله بعلم) أي معرقا يعلم أي علبس العلم وهو العبادية وهي إرادته علما (قوله ليحصل) أي ليحضر معناه كما يشير إليه الشارح وقوله بذهن أي في ذهن (قوله بشخص) حال من فاعل يحصل العائد إلى المسند إليه والبلاء للملازمة أفاده السوق وقد فات المصنف قيد معتبر في النكتة وهو كون الإحضار باسم مختص به ، ولو قال :

وعلم كي أولا يحضر في ذهن بشخصه وباسمه الوافي

لمأفاته وقولنا وعلم بالجزم عطف على ضمير والوافي نكتة واختصاص الاسم مفهوم من الإضافة لأن الأصل فيها إفادة الاختصاص (قوله كون المسند إليه) أي لفظه وقوله أي شخصا قيد به لأن علم الجنس لا تعيين فيه فعليته إمعان حكيمة حكم بثبوتها لضرورة كبحيته ممنوعا من الصرف وترك إدخال اللام عليه وغير ذلك وقوله إحضاره أي المسند إليه أي معناه لأن العلم هو اللفظ والمضمر في ذهن السامع هو المعنى في كلامه استخدام (قوله الخاص به) المراد بكونه خاصا به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فدخلت الأعلام المشتركة أفاده البعوت في وقوله أن لا يطلق الخ يفيد أن الباء داخلة على المتصور عليه (قوله باسم جنسه) المناسب في المقابلة أن يقول بحضرة . وأورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم في البلد إذا لم يكن لهم فيها إلا حاكم واحد وأن الرحمن

بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه ومنه قوله تعالى - ولو ترى إذ وقفوا على النار - ونحوه أخرج على صورة الخطاب ليعلم إذ المراد أن حاله انتهت في الظهور بحيث لا تختص براه دون آخر فلا يختص بالخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تنافى منه الرقبة فلو مدخل فيه . فإن قلت إن هذا متبني من جهة أنه يزيل اختصاص الضمير ويجعله شائعا فيكون نكرة الضمير لا يكون بالاعرف . الجواب أنه جمع بين الحقيقة والمجاز غوطب الجميع ليكون الخطاب لواحد حقيقة ولغيره مجازا ولا يضرننا عدم التعيين في الخارج لأن التعيين مطلق وقوله والترك أي ترك التعيين مستبين أي ظاهر لأجل الشمول. قال :

في ذهن السامع بواسطة العلم أيضا لكن لا ابتداء بل تأنيلا وبإيجاز الخاص به عن إحضاره بضميره أو إشارته أو غير ذلك نحو قوله تعالى - قل هو الله أحد - ومنها التبرك بنحو - محمد رسول الله - ومنها التلذذ به كره بنحو محمد يحب على كل أحد محبته ومنها الاعتناء بشأنه إما لترغيب أو لتحذير أو تنبيه وهو المراد بقوله عناية مثال الأول زيد صدقت فلا تمهله ومثال الثاني زيد هادع فلا تركن إليه ومثال الثالث زيد لا ينبغي الاجتماع عليه ومن ذلك التناول نحو سعد في دارك والتظير أي التناول نحو السفاح في دارك أو التسجيل على السامع وغيره كالتفهم ومنها التثنية الأنثى ومنها الإهانة بنحو ميسلة كذبت ومنها الكناية عن معنى يصلح له العلم بنحو أبو ثعلب فضل كذا كناية عن كونه جهنما بالنظر إلى الوضع الأول الإضافي

ليس يعلم مع أنها يفيدان الإحضار المذكور . وأجيب بأن إفادتهما الإحضار لأن حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض اه صيان (قوله نحو رجل عابد الخ) فوجعل في هذا المثال إن تعين بالقرينة لكنه لم يحضر إلا من جهة الجنبية الثانية من حيث هي الشخصية فالتعدي في رجل وأتى بإبداء ليصح الابتداء بالنكرة أفاده الصيان وقوله وإن تعين الخ أي وإن تعين بأنه زيد مثلا بالقرينة التي تقوم عند السامع على ذلك كتردد زيد العابد عليه دون غيره من العباد وقوله من حيث هي أي لأن حيث وجودها في ضمن فرد معين (قوله نحو جاءني زيد الخ) الشاهد في وهو راكب (قوله فانه) أي هذا التركيب (قوله وإن حصل) أي ببعضه أي وهو راكب (قوله بواسطة العلم) لأنه إليه يرجع الضمير (قوله أيضا) راجع للإحضار في ذهن السامع دون بواسطة العلم وإن تبادر منه رجوعه له كالأحضار ولو أخر قوله بواسطة العلم عن قوله تأنيلا لأحسن (قوله بل تأنيلا) أي بعد الإحضار بنفس العلم (قوله بضميره) نحو أنا ضربت زيدا وأنت ضربت عمرا فان إحضار السند إليه في ذهن السامع بأنها وأنت وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن أنا موضوعة لكل متكلم وأنت موضوعة لكل مخاطب دسوقي (قوله أو إشارته) بنحو هذا ضرب زيد فان هذا وإن أحضر السند إليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن أنا موضوعة لكل ما أشار إليه دسوقي (قوله بنحو قوله الخ) مثال لا يرد الصنف له عاملا ذكر . [تنبيه] هذه القيود لتحقيق مقام العالمية أي الاتيان بجميع ما يتصل ويتضح به مقام العالمية أي القلم الذي يؤتى فيه بالسند إليه علما وليس مقصودا منها الاحتراز والافتقار الأخير في الشارح معنى عن قوله بتخصه وابتداء لأن إحضار الشيء باسمه الخاص به إحضار له بعينه أول مرة فلا يكون إلا علما كذا استفاد من السعد وحاشيته (قوله بنحو محمد الخ) أي إذا قيل في مقام يعلم فيه رسالته صلى الله عليه وسلم (قوله التلذذ) أي تحصيل اللذة (قوله بنحو محمد يحب الخ) ومنه قوله ليلاي منك أم ليلى من البشر فذكر ليلى تأنيلا للتلذذ بدليل التكرار مع قرينة العشق فان ما لا يتلذذ به لا يكرر أفاده ع ق (قوله فلا تركن) أي غل (قوله زيد لا ينبغي الخ) إذا قيل ذلك تنبيه على أن فيه ما يوجب ما ذكره لفظة عنه (قوله التناول) هو بالهمز (قوله السفاح) أي سفاك الدماء (قوله والتسجيل الخ) أي ضبط الحكم وكتابته عليه كالم قال الحاكم لمرو هل أقرز يد بكذا فيقول عمرو زيد أقرز بكذا فلم يقل هو أقرز بكذا أجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه بعد اه دسوقي (قوله وغيره الخ) لا يظهر منه إلا رجوع ضمير غيره إلى السامع وأن قوله كالتفهم راجع للتسجيل على السامع وغيره ولم يتقدم له ذكر التسجيل على غير السامع بل ولم يوجد في عبارة غيره والسعد الذي نقل الشارح عبارته ضمير غيره فيها يرجع إلى التسجيل بدليل قوله مبنيًا للغير بما يضاف اعتباره في الأعلام ولا يمكن الرجوع للتسجيل هنا لأن الذي اقتضى ذكرها في السعد وهو إفادة أن التعريف بالعلمية نكات لم تذكر لا يناسب ضميمه هنا إذ جعله عقب ذكر النكات وحينئذ فكان على الشارح حذف قوله وغيره ويمكن أن يشكك في نصحيح الأمر الأول بأن يقال يسأل الحاكم الشاهد فيذكر الشاهد السند إليه علما ويكتبه الحاكم كذلك للضبط على الشهود وعليه الغائب فانه متى رأى لفظ الشاهد مكتوبا بهذه الصفة لا يأتى له الإنكار صدر (قوله التعظيم) أي إظهاره إذ هو يحصل بمجرد الاستناد كما مر وكذا يقال في الإهانة (قوله يصلح له العلم) أي يحسب معناه الأصلي قبل جعله علما صيان (قوله الإضافي) أي قبل جعله علما وقوله لأن معناه أي معنى هذا العلم أعني أنه ليس بالنظر إلى الوضع الأول قبل جعله علما والمراد معناه المجازي فان حلازم النار وملايسها بحسب الوضع الأول معنى مجازي لأن المعنى الحقيقي أنه أب النار والنار بته لكن لم تصد هذا المعنى الحقيقي لهذا التركيب أصلا لعدم محتمه فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز اه صيان (قوله ويلزمه أنه) أي الشخص

جهنمي أي لزوم ما عرفيا ومنه يكن عند أهل هذه الفنون لأنهم يكفون بالضرورة في الجملة وهو أن يكون أحد
 الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وإن لم يكن هناك لزوم عقلي ولا شك أن ملازم النار يصلح
 للانتقال عنه إلى الجهنمي فأن دفع ما يقال لأنسلم أنه يلزم من ملازمة الشخص النار الحقيقية أن يكون
 جهنميا لا يجوز أن يكون ملازما لها وهو غير جهنمي لأن ترى لللائكة الزبانية فأنهم ملازمون لها ومع ذلك
 فهم غير جهنمية أفاده السوفي ونعيده عن تارجهم بالنار الحقيقية أخذه من قول المطول والهاب الحليقي
 لمب جهنم (قوله فيكون انتقالا إلخ) أي فأولمب باعتبار الوضع العلي مستعمل في الشخص العلي
 وينقل منه باعتبار وضعه الأصلي إلى ملاس الهاب لينقل منه إلى أنه جهنمي فهو كناية عن الصفة
 بواسطة عبد الحكيم وقوله وينقل منه أي بسبب الثقات الدهن عند استعمال هذا اللفظ إلى وضعه
 الأصلي اه صبان (قوله من اللزوم) وهو ملازم النار وملازمها وقوله إلى اللزوم وهو الجهنمي صبان
 (قوله وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لأن المستعمل
 فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال في الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو وسائط فإن
 كان المعنى الإضافي لازما للمعنى العلي فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وإن لم يكن
 لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير لازم للشخص العلي من حيث هو شخص معين وهذا
 مدلول العلم إلا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلي الإضافي لأنه يلتفت إلى العلي
 الإضافية عند الاستعمال في العلي الخالية ثم ينتقل عن المعنى الإضافي إلى لازمه وهذا كاف ليس بالخاصة
 صبان وقوله ولو بواسطة أوضح أنه مبالغة في محذوف متعلق بالانتقال أي إلى اللزوم والواجب وقوله من
 حيث إلخ أي لامن حيث إنه كافر وقوله وهذا أي الفهم المذكور كاف لتبريله منزلة اللزوم تأمل (قوله
 وليس المراد إلخ) توضيحه أنه ليس المراد بالكناية أن واضع الكناية للشخص المعلوم لخط منه كونه
 جهنميا فوضعها له نظرا لأصل اللغة فيها من حيث إنها تركيب إيطاق يلزم معناه إذا ذكر وأما كان هذا
 غير مراد لأن الظاهر خلافه إذ قيل إنما كفى بذلك لكونه كان محتبها أي وجهه ثم إن هذا الذي
 ذكره لا يصح كونه إشارة إلى ما نقله البعد ورده كما سيظهر ولا كونه قليلا آخر غير مازده السعد إذ لم يق
 به أحد كما هو معلوم ولا كونه دفعا لما يتوهم إذ لا يتوهم أحد أن المراد بالكناية كون الواضع لاحظ مناسبة
 بين اللفظ والموضوع له إذ هذا بعيد عن الكناية بمراحل على أن الكناية أمر يصدر عن مستعمل اللفظ
 لا عن واضعه لقائه فالمناسب حذف هذا الكلام (قوله أن واضع هذه الكناية) أي وهو عبد المطلب
 أو غيره (قوله من المكني بها) هو الشخص المعلوم المسمى بعبد العزى (قوله ذلك المعنى) أي كونه جهنميا
 (قوله لغة) لغة منصوب بزعم الخافض متعلق بمحذوف أي الملحوظ لغة أي بعد المعنى الأصلي (قوله لأن
 الظاهر إلخ) على نفس في قوله وليس المراد (قوله إذ قيل إلخ) على لكون الظاهر خلافه (قوله ملتبها)
 من باب الحذف والإيصال أي وجهه (قوله والمراد إلخ) راجع لما قبل قوله وليس المراد أتى به لأفادة
 ما انتهت عليه الكناية (قوله ومن فهم خلاف إلخ) أي بأن قال المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ
 ويراد به لازم معناه الذي أشهر به كما يقال في حق شخص ما جاء حاتم ويراد به لازم أي جواد أو الذي
 لم يشهر به كما يقال جاء أبو لمب ويراد به لازم أي جهنمي ولا يراد به الشخص المسعى بحاتم ولا
 يأتي لمب من العتوي فالعلم على هذا استعمال في نفس اللزوم وعلى الأول مستعمل في معناه العلي ملتقا
 معه إلى المعنى الأصلي لينتقل بهذا الالتفات إلى لازم المعنى الأصلي (قوله فيكفيه رد إلخ) رده
 بثلاثة أمور الأول أنه حيث يكون لفظ العلم استعارة لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو
 رجل آخر جود العلاقة المشابهة في الجود وكذا أبو لمب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمي

فيكون انتقالا من
 الملزوم إلى اللزوم وهذا
 القدر كاف في الكناية
 وليس المراد أن واضع
 هذه الكناية لخط من
 المكني بها ذلك المعنى
 لغة لأن الظاهر خلافه
 إذ قيل إنما كفى بذلك
 لأن لونه كان ملتبها
 والمراد يأتي لمب في
 المثال الشخص المعلوم
 ومن فهم خلاف ما نقلوه
 عليك فيكفيه رد
 البعد عليه في شرح
 الأصل . قال :

علاقة المشابهة في الكفر والجهنية والقربنة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون
 حاتم الطائي أو عبد العزى جارك للعلم بمقوله وذلك معنى الاستعارة. الثاني أنه لو كان المراد في تقرير
 الكتابة ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات لزم عليه أنك إذا أثرت لكافر
 قلت فعل كذا هذا رجل. والتقصيد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه أو قلت في شأن
 كافر لا يسمى بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كتابة عن الجهنمي لأنك أطلقت اسم اللزوم وهو
 أبو جهل وأردت اللزوم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكتابة لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا
 القائل جعل مفعلاً للانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزمة له. الثالث أنه مثل صاحب المفتاح
 وغيره لهذه الكتابة بقوله تعالى - نفت بدا أي لم ي - ولا شك أن المراد الشخص المسمى بأبي لمب
 لا كافر آخر واليد في الآية متحقة فلا اعتراض بأن الكلام في السند إليه وأي لمب ليس كذلك أه
 من السعد وحاشيتيه (قوله بالوصل) أي معرفة بالوصل أي بالصلة أو بإيراده موصلاً عني (قوله لتفخيم)
 أي تفخيم السند إليه أي تعظيمه والتهويل بشأنه لما في الوصول من الإبهام الشعر بأنه أعظم من
 أن يدرك أه منه (قوله أوهجنة) أي أو لمبجنة أي لدفعها وذلك إذا كان في ذكر غير الوصول كالعلم
 استهجان واستعجاب إما لأشعاره بحسن تقع النفرة منه لاستفادته عرفاً كما في مثال التارخ الآتي وإما
 النفرة في اجتماع حروفه (قوله من مرجحات الخ) أراد أن التفخيم وما بعده يرجع الموصولة على
 غيرها مما لا يناسب هذه التكات فلا يشترط في نكتة منها أن تكون محضة بالموصولة ولأن تكون
 بها أولى بل يكون وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها غيرها أيضاً كالاستهجان
 فإنه لا يستدعي الموصولة لجواز أن يعبر بطريق آخر لاستهجان فيه وكهدم علم السامع بغير الصلة فإنه
 لا يستدعي الموصولة لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق آخر غير الموصولة نحو مصاحبنا بالأس
 كذا بدل الذي كان معنا بالأس ونظير ما قبل هنا من الترجيح يقال في غير ما هنا. قال الصبان
 لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكر النكتة التي تحصل بأكثر من طريق مع طريق دون ما بعده أه
 قلت لهم نظروا ما هو أدور في الاستعمال ويدل له أن استعمال الوصول عند الاستهجان والذي
 بعده أدور جداً بل لا يكاد يحصل غيره تأمل منصفاً (قوله لمصاحب الخ) أي لأن السامع لاسم الإشارة
 يدرك معناه بقوله دلالة اللفظ عليه ويصره ليكون اللفظ نصحه إشارة خفية (قوله عملاً إلى قوله
 ولألوم الخ) تفيد عبارته أن اللوم متوجه على الأصل وليس كذلك قال اليعقوبي قدمه أي الوصول
 على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف لأن فيه شبه الألقاب بأفادته وصف الرضة وعكسها أه
 أي فهو أشد ارتباطاً بالعلم فناسب جعله بلفظه (قوله من اليم) بيان لما غشيهما أو لبعض وهو حال
 على التقديرين أه صبان وقوله حال أي من ما (قوله لا يكتنه كنهه) في القاموس اكتنه الشيء وأكتنه
 بلغ كنهه أي وحينئذ فلا بد هنا من ارتكاب التحديد ليندفع التكرار ولكنه يطلق على معنى
 منها الحقيقة والغاية والقدر وهو الأنسب هنا (قوله فإن في هذا الإبهام) أي ترك التعيين حيث لم يقل
 معشيه من اليم ثلاثون قامة مثلاً وقوله من التفخيم أي التعظيم لما غشيهما ثم وجه كون هذا الإبهام
 فيه تفخيم أنه يشير إلى أن ما غشيهما بلغ من العظم غاية لا تمرك ولا تقى الصابة ببيانها والعظم من حيث
 السمك لكثرة الماء المجتمع ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان لأن الماء المجتمع بالقهر إذا أرسل
 كان طبعه في غاية السرعة ثم إن النجاة ذكرها أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة لإق مقام
 التعظيم والتهويل ومثلوا بهذه الآية فلا اعتراض بأنه يشترط في الصلة عهدها للمخاطب ليتعرف
 الموصول بها وحينئذ فلا يأتي أن تكون مبهمه إذ الإبهام ينافي ذلك أه من السوق (قوله الفرق)

(وكونه بالوصل لتفخيم)
 تقرير أوهجنة أو تفخيم
 إجماع أو توجه السامع له
 أو فقد علم سامع غير
 الصلة

أقول: من مرجحات
 كون السند إليه اسماً
 موصولاً لتفخيم وقدمه
 على اسم الإشارة مع أن
 اسم الإشارة أعرف
 منه لمعرفة السامع
 مدلوله بالقلب والبصر
 خلاف الموصول عملاً
 بقوله في الخطبة:

سلك ما أبدى من
 الترتيب

فهو تابع ولألوم على
 التابع نحو - فتشبه
 من اليم ما غشيهما أي
 موج عظيم لا يكتنه
 كنهه ولا يمكن وصفه
 فإن في هذا الإبهام
 من التفخيم ما لا يخفى
 ولوقيل فتشبه الفرق
 لم يقد هذا التفخيم

ومنها تقرير الغرض المسوق له الكلام أي زيادة التقرير والتقوية وقيل (٦١) تقرير المسند وقيل المستند إليه

نحو وراودته التي هو في
بيتها عن نفسه فإن
الغرض المسوق له
الكلام هو نزاهة
يوسف عليه الصلاة
والسلام فلو قيل راودته
امرأة العزيز أو زليخا لم
يفد ما أفادة الموصول
باعتبار صلته فهو أدل
على الغرض المسوق له
هو النزاهة لأنه إذا
كان في بيتها وتمكن
من نيل المراد منها ومع
ذلك عفا عنها ولم يفعل
كان ذلك غاية في
النزاهة عن الفحشاء
وقيل معناه زيادة
تقرير المسند أعني
المرادة لما فيه من
قواطع الاختلاط والألفه
فلو قال زليخا أو امرأة
العزيز لم يفد ما أفاده
الموصول من ذكر
السبب الذي هو
قربة في تقرير المرادة
باعتبار كونه في بيتها
وقيل هو تقرير المسند
إليه لا مكان وقوع
الاهتمام والاشتراك في
امرأة العزيز أو زليخا
لو ذكر أحدهما ولا
يتأتى ذلك في التي هو
في بيتها لأنها واحدة
معينة مشخصة ومنها
المنجزة أي استقياح

أي ذو الفرق أي الذي يفرق فيه ولو قال للماء لكان حسنا لأسما وقد بين الله تعالى به ما غشيم (قوله
تقرير الغرض) قال سم وجه تقديمه في القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل
من المسند والمستند إليه لأفاده ذلك المقصود حمل التقرير على تقريره أولى اه صان (قوله والتقوية)
أي في ذهن السامع (قوله تقرير المسند) أي من حيث وقوعه وثبوته (قوله وقيل المسند إليه) أي
من حيث تعيينه (قوله نحو وراودته) المرادة في الأصل الجبي والذهب فأريد منها عرفا المخادعة وهي
مطلقة والمراد هنا مخادعة خاصة ثم إن للفاعلة هنا ليست على بابها أفاده المسوق (قوله نزاهة يوسف)
أي بعده عن العاصي (قوله فلو قيل راودته الخ) الفاء فصيحة أي إذا عرفت أن الغرض ما ذكر فلو الخ وعط
الفائدة للفرع قوله فهو أدل الخ (قوله زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كافي القاموس وهذا هو المشهور
وفي الشهاب على البيضاوي ضبطه أيضا بضم الزاي وفتح اللام صان (قوله لأنه إذا كان إلى قوله منها)
أي وهذا ما يقتضيه الموصول (قوله وتمكن) أي بحسب الصورة الظاهرية والإفهامي معصوم وقوله
من نيل المراد أي مرادها لا مراده اه صان وقوله أي مرادها الخ لك أن تقول إنه تمكن من نيل
مراده بحسب ما قيل إليه الطبيعة البشرية فلا ينافي أنه معصوم وعلى ما ذكره فنها متعلق بنيل لا بالمراد
لأن ما يمكن منه مراد لها لا منها قرر شيخنا (قوله كان ذلك الخ) أي فقد دل الكلام بواسطة الموصول
على غاية النزاهة فكان في الموصول زيادة تقرير للغرض الذي هو النزاهة تأمل (قوله زيادة تقرير الخ)
أي من حيث وقوعها وثبوتها لما مر (قوله لمافية الخ) أي في الكون في بيتها الذي يدل عليه الموصول
صلته أي وحيث كان فيه ما ذكر ترتب عليه صدور المرادة والاحتياط منها على وجه أتم وأعظم من
غيره في الدال عليه تقرير المسند الذي هو المرادة تأمل (قوله من قواطع الاختلاط) أي من زيادته
وشدة صان (قوله والألفه) قال في القاموس الألفه بالضم الاسم من الائتلاف والألفه بالكسر المرأة
تألفها وتألفك والتي هنا بالضم اه صان (قوله ما أفاده الموصول) أي بضميمة صلته وقوله من ذكر
السبب الخ الظاهر أن ذكر بمعنى مذكور وأن الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف وأن المراد
بالسبب كونه في بيتها وأن الضمير في قوله الذي هو راجع للذكر بالمعنى المصدرى في الكلام استخدام
وأن في من قوله في تقرير بمعنى على وأن قوله باعتبار متعلق بتقرير والمعنى ما أفاده الموصول من السبب
الذكر وهو كونه في بيتها الذي ذكره قرينة على تقرير المرادة باعتباره لم يظهر لي بعد تمام التأمل
غير هذا فتأمل منصفنا (قوله والاشتراك) أي اللفظي اه صان (قوله في امرأة العزيز) راجع للأههام
وقوله أو زليخا راجع للاشتراك وعبري الأول بالأههام وفي الثاني بالاشتراك لأن الأول اسم جنس ففيه
إيهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي اه دسوقي (قوله معينة مشخصة) أي سبب أنه معلوم من
خارج أن التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل اه دسوقي (قوله أي استقياح الخ) لكون المسند
إليه عظيما أوجه إبراهيم اه صان أول كون الاسم في ذاته مشعرا بقبيح كافي مثال الشارح (قوله
إظهار وهم المخاطب) الأحسن أن يقال إظهار الوهم للمخاطب لبشمل ما لو كان الوهم من الغير وأراد
الكلام إظهاره للمخاطب نحو إن الذي يقضه زيد أخاه يفرح لحزنه كذا يستفاد من الصبان تأمل
والوهم بتحريك الماء مفتوحة (قوله أي غلطه وخطئه) المراد الخطأ القلي فالعطف للتفسير (قوله إن
الذين تميدون الخ) فهو إظهار لوهم المخاطبين في اعتقادهم أن هؤلاء آلهة (قوله إن الذين تروهم الخ)
ففيه إظهار لخطأ المخاطبين في ظنهم الأخوة بالناس أي كانوا وفي أي وقت كان هذا ما اختاره في الأطول
(قوله تروهم) أي نظنهم قال السعد وفيه إشارة إلى أن تروهم بضم التاء تكلهم الرواية من أرى

ذكر المسند إليه نحو جاء الذي لتيك أمس تريد رجلا اسمه الكلب ومنها التوهم أي إظهار وهم المخاطب أي غلطه وخطئه
في اعتقاده نحو ان الذين تميدون من دون الله لا يملكون لكم رزقا ومنه قول الشاعر : ان الذين تروهم إخوانكم

من أى طريق من
ثواب أو عقاب أو مدح
أو ذم أو غير ذلك نحو
إن الذين يشكرون
عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين فإن
الاستكبار الذى
نضمته الصلاة مناسب
للسناد سيمخلون
جهنم داخرين أى
دليلين إلى الوصول
وربما جعل ذريعة إلى
التعريض بتعظيم شأن
السند نحو

إن الذى سمك السماء
بى لنا

يتادعاه أعز وأطول
فان ذكر الصلاة التى هى
سمك السماء مشعرة
بتعظيم المبنى عليه وهو
البيت الذى بناه سامك
السماء أو أنها أو تعظيم
غيره نحو الذى يوافقك
يستحق الاجلال وقد
يكون ذريعة للإهانة
نحو الذى يخالفك
يستحق الازلال ومنها
توجيه ذهن السامع
واستفراغه لئلا يرد بعده
فيقع منه موقفاً
إذا ورد نحو :

والذى حررت البرية
فيه

حيوان مستحدث
من جماد

بضم المعزة وفتح الراء مبنيًا للمفعول لفظاً وإن كان مبنيًا للفاعل معنى أى أعلن لا يفتح التاء من أرى
يفتح المعزة بمعنى أعلم وقال الفري يجوز الفتح وإن كان خلاف الرواية على أن يكون من الرواية
بمعنى الاعتقاد أفاده الصبان (قوله غليل) الغليل بالقياس المعجمة المحقد ويطلق على حرارة العطش
والمراد هنا الأول دسوق (قوله أن نصرعوا) أى تهلكوا أو تصابوا بالحوادث قاله السعد والصراع
في الأصل الالتقاء في الأرض فهو هنا كناية عن أحد هذين الأمرين أفاده عبد الحكيم (قوله إلى وجهه)
أى طريقة وجس وقوله بناء الخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الخبر المبني أى على السند إليه
أى المتأخر عنه ففائدة الإضافة الإشارة إلى تأخير الخبر لأن الإيماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير
الخبر اه صبان (قوله الإشارة إلى أن الخ) أى إلى جواب هذا السؤال (قوله أو غير ذلك) كالاتهزه
(قوله مناسب) أى فيه إيماء إلى أن الخبر من طريق العقاب (قوله وربما جعل) أى الإيماء المذكور
ذريعة أى وسيلة وقوله إلى التعريض بتعظيم الخ أى الإشارة من عرض الكلام وجانبه إلى تعظيم الخ
أفاده البيهقي (قوله إن الذى الخ) قائمه الغزدي وقوله سمك السماء أى رفعها وقوله بى لنايتا أى
بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فإن ما تضمنته القصيدة بعده ودعائه أى قوائم ذلك البيت وقوله
أعز وأطول أى من كل بيت أو من ينك يا جبرير من البيهقي وقوله بيت الشرف الإضافة بيانة
أولاد بيت الشرف سبه ودعائه الرجال الذين فيه قاله الصبان (قوله مشعر) أى بواسطة إيماء
إلى أن الخبر المبني على الوصول من جنس الرفعة والبناء (قوله بتعظيم المبنى عليه) أى الخبر المبني
على السند إليه . لا يقال إيماءه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر .
لأننا نقول تعظيم البيت ليعلم بى من بى السماء به فلا يحيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر اه
بيهقي (قوله وهو البيت) أى بناؤه (قوله أو بتعظيم غيره) عطف على تعظيم شأن الخبر (قوله نحو
الذى يوافقك الخ) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الرفعة لوروده في مقام المدح وفي
هذا الإيماء تعظيم لشأن المخاطب حيث أوجبت موافقته رغبة وخيرا (قوله ذريعة للإهانة) المناسب
للتعريض بالإهانة ثم الظاهر أن مراد السامع إهانة غير السند بدليل أنه لا معنى للتعريض بإهانة السند
من التال وهو استحقاق الازلال (قوله نحو الذى يخالفك الخ) ففيه إيماء إلى أن الخبر من جنس الحية
لما علمت وفي هذا الإيماء تعريض بإهانة السند إليه حيث أوجبت مخالفته للمخاطب خيبة وترك السامع
جعله ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر ومثاله قولك الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه فى الوصول
مع الصلاة إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف وفى ذلك الإيماء تعريض بأن الصنف
مثلاً بالفتح قبيح مهان وحينئذ والتصنيف قبيح مهان أفاده السعدو الدسوقي (قوله واستفراغه) أمر بفرغه
وقوله بعده أى بعد السند إليه للوصول (قوله والذى حررت الخ) أى تحررت وتحرير البرية مراد منه لازمه
وهو الاختلاف والاضطراب وقوله فيه أى فى أنه يعاد أولاً يعاد فبعضهم يقول بالأول وبعضها الثانى (قوله
مستحدث من جماد) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة
وقر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الأصل اه صبان والجماد
على الأول التراب الذى ثبت منه الأجسام عند إرادة البعث (قوله ومنها عدم علم الخ) ضمير منها للمرجحات
وعند هذه النكتة من المرجحات هو ما يشعر به كلام الفري والذى فى عبد الحكيم أنها موجبة لإيراد
السند إليه موصولا فراجع إن شئت (قوله بالأحوال المختصة به) الأولى أن يقال بالأمر المختصة به
ليشمل عدم الامم ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لعدم وجودها فى غيره اه دسوقي
(قوله الذى أطعمناه الخ) فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال السند إليه إلا كونها أطعمناه بالأمس

وهـ . . . عدم علم التكلم وحده أو مع مخاطب نحو الـى حولنا من الحق لأعرفهم أولاً نعرفهم . قال : (وبالحارة لكشف الحال من قرب أو عد أو استجهال أو غاية التمييز والتعظيم والخط والتثنية والتفخيم) (٩٣) أقول : من مرجحات

كون المسند إليه اسم إشارة ببيان حال المشار إليه من قرب نحو هذا زيد أو بعد نحو ذلك زيد أو ذلك زيد فلا يصح الإشارة مرة ثلث عن عند المصنف تبعاً لسببويه وابن مالك والأصل جعل المراتب ثلاثاً فيكون اسم الإشارة للتوسط ذلك وللبعيد ذلك ومنها استجهال مخاطب أى تجهيله والتعريض بشاؤنه حتى إنه لا يميز له الشيء إلا بالإشارة إليه كقول الفرزدق يخاطب جريراً :

أولئك آبائي فجئني بمنهم

إذا جمعتنا يا جرير الجامع

ومنها تمييز غاية التمييز لإحضاره في ذهن السامع حساً بالإشارة كقول ابن الرومي : هذا أبو العسر فردا في محاسنه

من نسل شيبان بين الضال والسلم

ومنها التعظيم أى قصد تعظيمه بالقرب نحو

(قوله وفي معناه) أى في حكمه من كون طريقه التعريف بالوصولية (قوله عدم علم التكلم) أى بسمي الصلة من الأحوال المختصة به (قوله الـى حولنا الخ) المناسب الذين (قوله وبالإشارة) عطفت على قوله بالوصل (قوله من قرب) حسى أو معنوى وهو الحاصل تقدم ذكر المشار إليه مثلاً (قوله أو استجهال) أى للمخاطب أى عده بجاهل حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس المشار إليه من جهة أن الأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى محسوس أفاده ع ق (قوله أو غاية الخ) أى تمييز غاية التمييز بالإشارة الحسية المقتضية لذلك التمييز لأن الإشارة إلى شيء تنزل منزلة وضع اليد عليه حيث يقتضى المقام غاية التمييز لزيادة مدح ودم لأن المدح والدم مع غاية التمييز أكمل اه ع ق ومثلها ما ذكره الشارح (قوله ببيان حال المشار إليه الخ) إن قبل كون ذا القرب وذلك أوداك للبعد مما بينته اللغة لأنه بالوضع فلا ينبغي أن يشاع به نظر علم المعاني لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد أى المعنى المقصود بالوضع . أصيب بأن الأمور اللغوية قد بحثت بها غرض الـى إلبس إذا لم يكن المقام يقتضى أزيد منها لقصور الخطاب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال فندير صان (قوله أى تجهيله) أى نسبتته إلى الجهل وعده جاهلاً هذا هو المناسب من معاني التفعيل في هذه المادة في تفسير الاستجهال بالتجهيل الذى لا يناسبه إلا هذا المعنى إشارة إلى أن الدين والتاء للقسمة والعدة وقد أفدناه فيما مر عن ع ق (قوله والتعريض) عطفت مغاير لما قبله إذ التعريض يتوقف على التكلم والاستجهال حاصل قبله باعث عليه فهما نكتتان تدير (قوله أولئك آبائي الخ) في قوله أولئك آبائي تعريض بشاؤنه جرير وأنه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان وفلان آبائي وقوله فجئني بمنهم أمر تمييز أى لا تقدر أن تأتى بمنهم في مناقبهم وقوله الجامع أى مجامع الافتخار والانشاد اه يعقوبى (قوله غاية التمييز) فيه أنه يقتضى أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كاتقرر في محله اللهم إلا أن يقال إن المراد غاية التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لا لما فوقه ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف (قوله حساً) تمييز لقوله إحضار أى لإحضاره من جهة الحس أى من جهة إدراك حس السامع له حقيقة أو تميزاً بالإشارة تأمل (قوله فردا) أى في حال كونه فرداً أو أمدح فرداً فهو منصوب إما على الحال أو على تقدير التائب وقوله في محاسنه جمع حسن معنى لالفاظ وقوله من نسل شيبان خبر بعد خبر وشيبان قبيلة من قبائل العرب وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان أى حال كون نسل شيبان مستقراً بين الضال وهو السدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادي وأشار بذلك إلى ما يندرج به العرب من سكنى البادية لأن الفرزدق مفقود في الحضر يعقوبى وقوله معنى لالفاظ ومفردة في المأخذ محسن بمعنى حسن أفاده النسوى (قوله قصد تعظيمه بالقرب) أى يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على القرب وهذا بناء على أن المشار إليه مخاطب للنفس وأنه لا ينبغي عنها فهو حاضر أفاده الصبان عن سم (قوله نحو إن هذا القرآن الخ) في الإشارة بهذا إلى القرآن إعلام بأنه مخاطب للنفس لا ينبغي عنها وفيه من التعظيم ما لا يخفى ومعنى أقوم أهمل وأصوب والظاهر أن التفضيل ليس على باب (قوله ورفعة قدره) عطفت تفسير (قوله نزلت ذواتها الخ) وذلك لأن الدين وإن كان بعيداً لا يحتاج في الوصول إليه إلى الوسائط فذواته لكونها أوجبت جازماً منزلة منزلة فربه (قوله نحو ذلك الفاسق الخ) نزلت حقاؤه عن ساحة عز الحضور والمخاطب

إن هذا القرآن يهدى للقى من أقوم أو البعد نحو ذلك الكتاب نزل بعد درجته ورفعة قدره منزلة بعد المسافة ومنه تلك آيات الله وتلك آيات الكتاب وغير ذلك ومنها الخط أى التحقير بالقرب نحو وما هذه الحياة الدنيا إلا لعب وطولت ذلالتها وخسة قدرها منزلة قرب المسافة والحمد لله رب العالمين

الأوصاف نحو أولئك
على هدى من ربهم
وأولئك هم الفلحون
فأتى بعد المشار إليه
وهو الدين يؤمنون
بأوصاف متعددة من
الإيمان بالضيف وإقام
الصلاة وغير ذلك ثم
عزف المسند إليه
بالإشارة إليه تنبيها
على أن المشار إليهم
أحقاء بما ورد بعد
أولئك وهو كونهم
على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح عاجلا
من أجل أوصافهم
بالأوصاف المذكورة
ومنها التعظيم ولم
يذكر في الأصل
الاعتناء بالتعظيم
وزاد المصنف لأن
فيه زيادة التعظيم
نحو هذا زيد الذي
نسمع به قال :
(وكونه باللام في نحو
علم
لكن الاستغراق فيه
ينقسم
إلى حقيقى وعرفى وإلى
فرد من الجمع أعظم
فأقول : من مرجحات
كون المسند إليه مصرفا
باللام الإشارة بها إلى
معهود أو حقيقة فالأول
ثلاثة أقسام الأول

منزلة بعد المسافة قاله السجدي وإضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أى عن ساحة الحضور
العزيز (قوله التنية) أى تسمية التشكيم السامع وقوله عند ذكر أى عند وقوع الذكرو حصوله بحيث
يكون قد حصل بالفعل كما أفاده اليعقوبى وقوله أوصاف قال الصبان ليس المراد بالأوصاف خصوص
النوع التحوييه أى بل ما هو أعم فإن الأوصاف المذكورة فى المثال الآتى صلات وقوله بعد المشار إليه
أى بعد ذكر الشئ الذى عبر عنه باسم الإشارة بعد الأوصاف وقوله على أن متعلق بالتنية وقوله حقيق
الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل أى متأهل لما ذكر وقوله بما ورد أى عند يرد وقوله بسبب متعلق بحقيق
هذا لإيضاح ما قاله الشارح نبيا للأصل قال الصبان قال العصام لا يخفى أن التنية لا يتوقف على تعدد
الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه فإنه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءنى الفاضل الكامل
زيد وهذا يستحق الأكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الأكرام
هذا وحينئذ فالواضح أن يقول أو التنية عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند
لأسم الإشارة من أجل كونه موصوفا (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم
الفلحون شاهد ثان قاله النوى أه صبان (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الثبوت معهودة بضمان هذه
الصلة فاجعلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار إليه فلا يثنى فى ذكر الصلاة عدة الإيمان من الأوصاف
والناظرون لم يتنبهوا لهذه الطيغة فقالوا ذكر الصلاة ههنا استطرادى لقبح ذكر الموصول بدون الصلاة
والمراد هو الموصول فقط أه عبد الحكيم قال القنرى لم يقل وهو التقون لأن الذين يؤمنون يمكن أن
يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مخبرا عنه بأولئك على هدى وأن يجعل
جاريا عليه كاذكر فى الكشف فعلى التقدير الثانى يحسن أن تجعل الإشارة لأحدها إشارة إلى الآخر من
غير تكلف لأن الصفة والموصوف فى حكم واحد أما على التقدير الأول فليس بذلك الحسن لأن المراد
بالمشار إليه هو المعنى الذى أشير باسم الإشارة إلى لفظه وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لأمضى المتقين
وإن أحدا فى الواقع ذاتا فليست أم (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا صبان (قوله تنبيها الخ) فإن
الدوق شاهد صدق على أنه إذا قيل يحسن للسائل ويغيب الملهوف ويرحم الضعيف ويقيم حق الضيف
وإيمان على التوازل ويوجد فى الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الورى والأخوان يتلقى بالقبول إذا
كان يرى ذلك دال على استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لأن تعليق الحكم بوصف مناسب
كما أنبأ عنه هنا اسم الإشارة إلى الموصوف يشعر بعليته ثم يشأ عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب فى
تحصيل تلك الأوصاف أه يعقوبى أى والآية كهذا المثال فيجرح فيها ما جرى فيه من جميع ما ذكر (قوله
عاجلا) أى فى الدنيا وقوله بالفلاح المراد به البقاء الأبدى فى النعيم وقوله عاجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل
اتصافهم) متعلق بأحقاء (قوله لأن فيه زيادة تعظيم) أى للنعيم (قوله نحو زيد الخ) فى ذكر اسم الإشارة
زيادة تعظيم حيث أورد مع إشعار الكلام بالتعظيم مع العدول عنه (قوله باللام) أى العهدية الخارجية أو
الجنسية ع (قوله فى نحو علم) أى يعلم مرجح كون المسند إليه باللام فى النحو (قوله لسن الخ) إنما
ذكر هذا التفصيل ولم يغله على التحول لأن النخاة لا يبحثون عنه غالباً قاله المصنف فتقوله لكن الخ لرفع
توهم أنه ينبغي ترك نكتة كونه باللام الشكلية (قوله وفى فرد) الواو استثنائية والظرف حال من الضمير
فى خبر المبتدأ المذموم الفائد إلى الاستغراق (قوله إلى معهود) أى إلى خصصة من أفراد الحقيقة معهودة
بين التشكيم والمخاطب فى الخارج واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته
والمراد هنا لازم ما ذكر وهو التبيين أه من السمع والصبان (قوله فالأول) أى المعهود فى الخارج
وقسم الكلام عليه لأنه أعرف بأفهام الصبان (قوله وليس له كولا تثنى) إنما يكون اللام فى هذا

الثالث العهد إن جعل من كلام الله وللعن ليس الله كذا الذي طلبته امرأة عمران في قولها رب أنى نفرت
الح كالأشئ التي وهبت لها من الآشئ التي وهبت لها أعظم رتبة من الله كذا أما إن جعل من كلام امرأة
عمران وفي الكلام قلب أى ليس الآشئ كذا كذا في التحرير وهو من جهة تحصرها . وللعن تحصر على وضعها
أشئ وعدم مساواتها لذكر في التحرير في أليتها كانت ذكرها وكانت مساوية له في التحرير فاللام حينئذ
للجنس ولا يصح التثنية بالآية للام العهد ثم إن الآشئ في المثال ليس مستندا إليه بل هو مجرور فهو تنظير
مناسب من حيث العهد والمستند إليه الله كذا لأنه اسم ليس أفاده السعد والسوق (قوله إنى وضعها أشئ)
نأيت الضمير مع كونه راجعا إلى ماله دار بين المرجع والخال التي بمنزلة الخبر أعنى أشئ فرعاية الخبر أولى به
عبد الحكيم (قوله لأن ما كناية عنه) المراد بالكناية هنا ما قابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه اه
عبد الحكيم ولا شك أن ما لبست صريحة في الله كذا بل مبهمة وفهم معنى الله كذا منها إنما هو بقرينة ذكر
التحرير بعدها (قوله لأن التحرير الخ) يعنى بضم الخال أعنى محررا صار ماعتصا بالله كذا لأن المراد من
كلمة ما الله كذا اه عبد الحكيم وقوله لأن المراد الخ أى لأن المراد لامرأة عمران من كلمة ما الخ بل هي مبهمة
في كلامها ويدل للإيهام فتقبلها الخ فانه يفيد أنها من مشمول التنوير به ثبت المطلوب وهذا قد منه على من
خالف تدبر (قوله معهود في الذهن) كأن مراده بالذهن العلم إذ الواقع في كلام غيره التعبير بالعلم في هذا
القسم والمعنى عندهم معهود في الذهن هو الداخلة عليه أَل المشار بها إلى الحقيقة في ضمن فرد غير معين
ولو أبدل الذهن بالعلم أحسن (قوله إذ هما في الغار) فالغار الذي دخله الرسول وأبو بكر معهود علما
للخاطئين (قوله في الحضور) أى سبب الحضور (قوله نحو اليوم الخ) فالمراد به اليوم الذي وقع عليه الخطاب
(قوله ومنه الواقعة بعد اسم الإشارة) أى من اليهود في الحضور أى من مصاحبة اللام الواقعة الخ فتكون
لله الحضورى قال عبد الحكيم ليت شعرى ما معنى كون اللام في هذا الرجل العهد فانه ذكر الرضى
في بحث المنادى أنه لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام أما اسم الجنس فلا أنه هو الدال على
الماهية من بين الأسماء والحاج إلى في نعت اسم الإشارة بيان ماهية المشار إليه وأما التعريف باللام
فلا أن نفس الماهية حصل من لفظ الجنس ونفس الفرد من أفرادها فدخل من اسم الإشارة فلم يبق إلا
التطابق المطلوب بين النعت والشعوت وأخصر الطرق التي للتعريف هي اللام إذ هي أقل من المضاف إليه اه
وقوله نفس الفرد أى الذى تقتضيه الإشارة إذ لا يشار إلا إلى معين هذا ورأيت بخط بعض الأفاضل أن
الجمهور يجوزون كون أَل للحضور وساق عبارة للنفى ندل لما قاله (قوله وأى في النداء) هذا على تقدير أن
يكون المنادى هو المعروف باللام كما أوما إليه الشيخ ابن الحاجب بقوله وإذا نودي المعروف باللام قيل يا أيها
الرجل فيكون المنادى هو الرجل المعهود والحضور المستفاد من النداء لا يحتاج إلى تقدم الله كذا وأما على
ما ذهب إليه الشيخ الرضى من أن المنادى هو أى والوصف لازالة الإبهام وبيان الماهية فالتعريف للجنس اه
عبد الحكيم (قوله والثانى الخ) أفاد ظاهر كلامه أنه الإشارة إلى الحقيقة فلم يوافق بظاهرة الأول في
الجنس وهو ما تشبه إليه اللام فكان الأولى إرجاعه إلى الأول يجعله الحقيقة المشار إليها باللام (قوله ثلاثة
أقسام) بقى قسم رابع وهو الإشارة إلى الحقيقة المعتبر فيها المصدق غير مقيد بالعضية أو الكلية كما
في القضية المهمة أفاده الصبان عن الحفيد (قوله من حيث هي) أى من غير اعتبار أفرادها (قوله
نحو الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس
خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل
فإن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس اه صبان (قوله ومنه) أى عماد كذا وهو الإشارة إلى الحقيقة
من حيث هي أى من ذى الإشارة المذكورة (قوله إذ التعريف الخ) أى فالعرف دائما هو الماهية

إنى وضعها أشئ
والله كذا تقدم في قوله
ما فى بطنى محررا لأن
ما كناية عنه لأن
التحرير إنما كان
لذكر كذا . والثانى معهود
في الذهن نحو إذ هما
في الغار . الثالث معهود
في الحضور نحو . اليوم
أكلت لكم دينكم .
ومنه الواقعة بعد اسم
الإشارة وأى في النداء
والثانى ثلاثة أقسام
أى : الأول الإشارة
إلى الحقيقة من حيث
هي نحو الرجل خير من
المرأة ومنه أَل الداخلة
على المعروف بفتح الراء
نحو الإنسان حيوان
ناطق إذ التعريف إنما
هو للماهية لا للأفراد .

الثاني الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد غير معين كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج ومنه قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وهذا القسوف في المعنى كالسكره ولذا عومل معاملة في الوصل بالجملة نحو :
ولقد أمرت على اللبث يثنى وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذات الحال ووصفا للصفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قيل كالسكره قلنا بينهما من تفاوت ما وهو أن السكره معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البضية من القرينة كالسخر والآن كل فيها مر فالجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء بالنظر إلى أنفسهما مختلفان .
الثالث الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في كل فرد من الأفراد فيفيد الاستغراق نحو إن الإنسان لذي خسر

فأعترف هنا ماهية الإنسان قال هنا داخل على الماهية (قوله الإشارة الخ) واللام حبيطة معناه التحق لأن مدخولها وهو الحقيقة معهود في الذهن (قوله باعتبار وجودها في بعض الخ) وذلك عند فية قرينة دالة على أن ليس المقصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود والامن حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها قاله السعد وقوله لامن حيث وجودها في ضمن الخ أي كما في لام الاستغراق الآية (قوله كقولك ادخل الخ) فتقولك ادخل قرينة على أن ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد في جميع أفراد السوق فلمن من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد دسوق تم هذا البعض غير معين لأن الغرض أن لا معهود في الخارج كما قال الشارح حيث لا عهد الخ ثم من التوجيه في هذا المثال يعلم التوجيه في قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وإلى كل من التوجيهين أشار الشارح بقوله فيما يأتي وإنما استفاد الخ قائل (قوله في المعنى كالسكره) أي باعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد منهم أما قيل اعتبارها فليس كالسكره إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن اه دسوق (قوله ولذا) أي لكونه كالسكره (قوله نحو ولقد الخ) فيسبني صفة للثب . فإن قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعرفة بالجملة . قلنا ليس المعنى على أنه بيه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر في أن القوم يمنعون الحالية ويشتون الوصفية . ولا يخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة فلا محذور فيه وكونه لها يلائم ذلك إذ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه ولا يقيد بحال المرور فقط سم قال يعقوبى بعد نقله ما تقدم كذا قيل ولما نسب لقوله : ثم قلت لا يعني كونها حالة وإنما قلنا تناسب الخ لأن التحميل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد إظهار دوام السب ولأن قوله لا يعني إنما يقدر منه أنه قاله في حال سماع السب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور اه بحروفه اه صيان وقوله مؤكدة المناسب لازمة إذ هذه ليست من معنى عاملها فليست مؤكدة وبدل لنا بقية العبارة وقوله وما تقدم هو كون يثنى لثب مع ما بعده من الإراد والجواب وقوله بتأنيس الخ أي في قوله متما للبيت : ثم قضيت ثم قلت لا يعني أي فأضفى ثم أنول والعدول إلى الماضي للدلالة على التحق (قوله وإن كان في اللفظ الخ) أي والحال أنه في اللفظ الخ . وصاحب الحال الضمير في خبر هذا والمراد الجريان غالبا كما عرفت (قوله مبتدأ) أي من غير مسوق من ميوغات الاستدعاء بالسكره ومثله يقال فيما يأتي لنا من كونه اسم كان (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وكيفونه اسم كان أو معمولا أول لظن اه صيان وقوله وكيفونه الخ إنما كان من أحكام المعرفة لأن لكل من المذكورين حكم المبتدأ الأصلي من حيث كونه لا يكون بالسكره إلا مع اللسوق تأمل (قوله وهو أن السكره معناه) أي الوضى وقوله من جملة الحقيقة أي أفرادها (قوله وهذا معناه) أي الوضى وقوله كالسخر أي فانه إنما يتصور في الأفراد الخارجية سم أي ولا يتصور في الحقيقة صيان (قوله فالجرد) ثم من ال وقوله بالنظر الخ قيد في ذي اللام فقط إذ الجرد استعماله في الفرد لا يتوقف على القرينة دسوق (قوله سواء) أي في إفادة كل منهما بعضا غير معين وإن كان في السكره بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة اه صيان (قوله مختلفان) فإن الجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه ثم صيان (قوله فيفيد) أي ذو الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في ضمن كل فرد فالضمير المستتر يعود إلى ما ذكر من الإشارة على حذف مضاف ويصح عوده إلى المعرفة

باللام المفهوم من السياق وإفادته ما ذكره القرينة كالذي قبله هذا ما أفاده السند وأشار إليه الشارح والذى تغيرها أن الدار على عدم قيام قرينة على قسم من الأولين نقبه النسوق عن الدعوى (قوله بدليل الخ) فالاستثناء هو القرينة والظرف متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أى والاستغراق ثابت فى الآية بدليل (قوله الاستثناء) أى المتصل فى قوله إلا الذين آمنوا صيان (قوله فى الستى منه) وهو هنا الإنسان (قوله عن ذكره) أى الستى (قوله وهو) أى الاستغراق من حيث هو لاقى خصوص السند إليه فلا يرد عليه أن الغيب فى المثال الأول مجرور والمصاغة مفعول به فى المثال الثانى اه دسوق (قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله الخ) الأظهر ما فى شرح الفتح الشربى وهو أن الاستغراق العرفى ما يمتد فى العرف شيولا وإحاطة مع خروج بعض الأفراد وغير العرفى وهو المسبى بالحقيقى ما يكون شيولا لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر فلا واسطة بينهما أصلا وأما على ما ذكره الشارح فلا بد من أن يقال إن ذكر اللفظ بطريق التمثيل والرد بحسب اللفظ أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى اه عبد الحكيم وقوله ما يكون الخ أى سواء أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللفظ أو الشرع أو الاصطلاح وقوله أعم من أن يكون الخ أى فى الثلاثة وهذا وقول الشارح أن يراد الخ من إطلاق السبب وإرادة السبب إذ الإرادة سبب فى الاستغراق الذى هو تناول اللفظ به عليه الصبان وغيره (قوله متفاهم اللفظ) أى ما يفهمه أهل اللغة أى المعنى الذى يفهمونه من اللفظ (قوله أى كل غيب) أى غائب عنا وقوله شهادة أى مشاهد لنا (قوله بحسب التفاهم العرفى) المصدر بمعنى المفعول كما نفيدده عبارة السعد فيكون موافقا لاسم المفعول قبله (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغه ككامل وقلة صبان (قوله صاغة بده) أى إذا كان الأمير أمير بده (قوله واستغراق المفرد الخ) شروع فى حل قول المصنف وفى فرد الخ والمراد بالاستغراق ما هو أعم مما كان بحرف التعريف أو بغيره كحرف التثنية مع النكرة وقوله وأتمم من الجمع أى والثنى أى من استغراقهما وذلك لأن استغراق المفرد يتناول كل واحد واحد من الأفراد واستغراق الثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافى خروج الواحد واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافى خروج الواحد والاثنين اه مطول (قوله فقولك الخ) عامت وجهه من عبارة النطوق (قوله وهذا فى النكرة الخ) اعتراض على المصنف التابع للتبليخ فى إطلاقه كون استغراق المفرد أتمم سبع فيه السعد (قوله وأما للمفرد الخ) فعل غيره كالوصول والمضاف كذلك والاختصار على المعروف لأن أصل السياق فيه سم صبان وقوله فلا أى فلا يسم كونه أتمم وقوله يتناول كل واحد من الأفراد الخ فيكون مساويا للمفرد فى الشمول فلا يصح دعوى أتمم المفرد على الجمع المعروف باللام . وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أى بدخول ال الجمعية فإنها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التى أقلها ثلاثة أفراد وكلام الأصوليين فيما إذا بطل منه معنى الجمعية تأمل قاله الصبان (قوله الاستقراء) أى تتبع تراكيب البلغاء (قوله فان قيل الخ) حاصله أن الاسم المفرد لكونه فى مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه واستغراقه وإن كان يستفاد من القرينة يدل على تعدده وأن معه آخر مثله فينبو ما تنافى لثنائى مقتضاها فلا يجتمعان اه صبان (قوله يدل على الوحدة) أى وحدة معناه وذلك لأن اسم الجنس النكرة إن قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وإن قلنا بوضعه للحقيقة الحقيقية معقدة والغرض منها ما نتحقق به وأقل ما يبادر بما نتعمل فيه فرد واحد فكان أفراد الاسم مقتضايا للوحدة على كلا المذهبين اه يعقوب وقوله فالحقيقة مفردة وتقال على متعد

بدليل صحة الاستثناء
الذى شرطه دخول
الستى فى الستى منه
ولسكت عن ذكره
وهو ضربان : حقيقى
وهو أن يراد كل فرد
ما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم اللفظ نحو عالم
الغيب والشهادة أى
كل يجب وكل شهادة
وعرفى وهو أن يراد
كل فرد ما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف
نحو جمع الأمير الصاغة
أى صاغة بده لا كل
الصاغة واستغراق
المفرد أتمم من الجمع
فقولك لأرجل فى الدار
يصدق إذا كان فيها
رجل أو رجلان بخلاف
قولك لأرجل فيها وهذا
فى النكرة للنفية مسلم
وأما المعروف باللام فلا
بل أجمع المعروف باللام
الاستغراق يتناول كل
واحد من الأفراد على
ما ذكره بجمود
الأصوليين ودل عليه
الاستغراق فى نحو الله
عبد الحسين أى كل
حسين . فان قيل
أفراد الاسم يدل على
الوحدة

وقد بين ذلك بقوله والفرع الخ (قوله والاستغراق يدل على التعدد) أي فالاسم بوجوده يدل على
الوحدة على التعدد أي فلا يتوقف تحقق الاستغراق على عدم الوحدة (قوله فالجواب الخ) حاصله أن
لام الاستغراق المفيد للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو
ملحين إنما تلحقه بعد تجريده عنها اه صبان (قوله إنما يدخل الخ) مصب المحصر الحال أعلى
مجردا لا الظرف قبله (قوله عن الوحدة والتعدد) أي بحيث يصير محتملا للوحدة والتعدد لأنه قصد
به الجنس ويدخل حرف الاستغراق مثلا تعيين للتعدد ثم أقول المناسب حذف قوله والتعدد لأنه
لا يتعد قبل الاستغراق بمجرد عنه اللفظ وتجرده على الوحدة كلف في الاحتمال المذكور (قوله
وإلى الخلاف الخ) بيان القولين الأولين أن الخليل وسبويه يقولان إن المعرفة ال و بعض النحاة
يقول إنه اللام فقط ثم الخليل يقول إن همزة حمزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وسبويه يقول
إنها همزة وصل زائدة مصدرة بها وضما أي جمولة جزءا من الأداة كلام لعل الأولى وغيرهما وهو
القاتل إن المعرفة اللام فقط اتفقوا على أنها همزة وصل زائدة لا تدخل لها في التعريف فالحلاف في
الهمزة إنما هو بين من قال إن المعرفة ال فظاهر بطله الشارح به ولم يؤخره عن القولين ثم أقول من
المعلوم أن الذي يناسب التكلم عليه هنا إنما هو مرجح كونه باللام فهو المقصود بالاحالة على النحو كما
سبق إقادته والخلاف المذكور وما يفتزع عليه لا يدخل لها فيما ذكر فلا يراد الإشارة إليهما بالاحالة
فكيف يجعلهما الشارح مشارا إليهما فالتناسب حذف هذه العبارة إلى قوله وإلى ما يفتزع ويبدل اسم
الإشارة بضمير الموثق فيقول عليها أي الأقسام تأمل (قوله أو الهمزة) عطف على ال في قوله كون المعرفة
ال (قوله على ذلك) أي الخلاف والأقسام والأفراد لمراعاة ما ذكر (قوله وبالإضافة) أي ونعريفه بالإضافة
قال الصبان نقلا عن الأطول لا يذهب عليك أن الإضافة من أحوال المسند إليه ولا تختص بالتعريف
بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكيف بين تحقيق قوله حجام خضر أو صاحبك
وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة اه (قوله المحصر) أي قصده (قوله
حيث لا تضبط الخ) حيلة تقييد وأراد بالأفراد ما يشمل الأحاد كما في المثال والمحصر في قوله لا تضبط
الخ إضافي بالنسبة لما لا يفيد العموم وأفاد بهذه الحيلة أن مراد المصنف بالمحصر ضبط أفراد المسند
إليه بحيث لا يخرج منها شيء فيكون مستغراقا فيرجع إلى الاستغراق في عبارة غيره ولو قال المصنف :
وبالإضافة للاختصار وحده محموم اختصار

لوافق غيره في العبارة الواضحة مع السلامة من التذييل الذي لا يدخل في الرجز إلا على سبيل الاعتذار
للوهدين (قوله ما كنون الخ) المراد بجاري الأقدار الأمور التي جرت بها الأقدار ثم إنه يصح كون
الكلام فيه استعارة قصر محبة تبعية بأن شبهت ملازمة بجاري الأقدار من حيث الرضا بها بالسكن
بحاج أن كلاً ملازمة واستعبرت السكن للملازمة المذكورة واشتق منه ما كنون بمعنى ملازمون
ويصح كونه فيه استعارة بالكناية بأن يشبه ما جرى به القدر بيت شعر بحاج مطلق للملازمة
وحذف المشبه به وأثبت ما كنون تخيلاً تأمل (قوله هوأي) إما بمعنى مهوي أو أن المراد محل
هوأي وهو القلب يعني أن القلب سار بسير الحبيب وجسمي موثق بمكة أو أن المراد أن نفس الهوى
سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة وأصل مهوي مهوي اجتمعت الواو والياء الخ وكسرت الواو
الأولى للنسبة أفاده الصبان (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب والبياني جمع بمان أصله بمعنى حذفت
الياء المدغمة وعوض عنها ألف على خلاف القياس فصار بمانى أصل إعلال قاض ولعل الحكيم
استظهار فراجع (قوله مصعد) أي مبعد ذاهب في الأرض يقال أصعد ذهب في الأرض وأبعد فيها

والاستغراق يدل على
التعدد في بيان
فالجواب أن الحرف إنما
يدخل عليه عند إرادة
الاستغراق مجردا عن
الوحدة والتعدد وقوله
في النحو علم أشار به إلى
الأقسام للتقدمة وإلى
الخلاف في كون المعرفة
ال جماسها و همزتها همزة
قطع أو وصل أو اللام
وحدها وهو مذهب
علماء المصنفين ولما
يقولون ولما تعريفه
باللام كالمصنف في قوله
باللام أو الهمزة واللام
تفرق بينها وبين همزة
الاستغراق إلى ما يفتزع
على ذلك وقوله فالتنقي
نكته . قال :

(وبإضافة المحصر واختصار
نشر أول بيتان واختصار
نكته سامة إخفاء
وحت أو مجاز استهزاء)
أقول : من مرجحات
كون المسند إليه مضافا
لما بعده المحصر حيث
لا تضبط أفراد المسند
إليه إلا بالإضافة نحو أهل
الله ما كنون تحت
جاري الأقدار ومنها
الاختصار نحو :
هوأي مع الركب
البياني مصعد

الرحيل ومنها نشر يرف
المضاف نحو أمة محمد
مرحومة والمضاف إليه
نحو نبينا محمد أفضل
الأنام ومنها تحقير
المضاف نحو ولد الحجام
حاضر أو المضاف إليه
نحو أخوك اللهم حاضر
فقوله واحتقار أي
احتقار كل من الأول
والثاني أي المضاف
والمضاف إليه ومنها
التكافؤ أي التماثل في
الرتبة بحيث لا مرجح
للبدء بأحد أفراد
المسند إليه نحو علماء
البلد حضروا ومنها
سأمة المتكلم أو السامع
من ذكر أفراد المسند
إليه لكثرتها نحو أهل
البلد حضروا ومنها
إخفاء المسند إليه وسره
عن غير المخاطب من
السامعين نحو صاحبك
غير حاله ومنها حث
السامع وتحريضه على
إكرام أو إذلال فالأول
نحو صديقك أتى إليك
والثاني نحو عدوك
يريد أن يظهر عليك
ومنها تضمن الإضافة
بجاءا أيضا نحو ولتم
دار المتقين ثم أضيفت
الدار للمتقين مع أنها
دار المتقين وغيرهم

قال تعالى - إذ تصعدون ولا تلوون على أحد - اه يعقوب (قوله جنب) أي مجنوب مستقيم أي يتبعه
الزقاء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه من السعد والصبان (قوله وجناني الخ) الجنان
الجسم والشخص والمؤنق هو المقيد بالوثاق واغظ البيت خبر والقرض منه التحسر والتحزن وإظهار
الأسم اه يعقوب (قوله بسبب الخ) أي فالمقام مقام ضجر وهو ضيق جدا (قوله نحو أمة الخ) ففيه
تسريح وتعظيم للأمة بأنها أمة محمد (قوله نحو نبينا الخ) ففيه تعظيم لنا لأنه نبينا وقد تكون الإضافة
لتعظيم غير المضاف والمضاف إليه نحو عبد السلطان عندي ففيه تعظيم للتكلم بأن عبد السلطان عنده
وهو أي التكلم الذي هو مدلول الياء غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهذا معنى
الغربة وليس المراد غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكر من المثال ليس
لتعظيم غيرها بل ما هو منها إذ يصدق على الياء من عندي أنها مضاف إليها (قوله نحو ولد الحجام الخ)
ففيه تحقير للمضاف بأنه ولد الحجام (قوله نحو أخوك الخ) ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لثيم وقد
تكون التحقير غيرها نحو ولد الحجام بحال السرد بدا تحقيرا لزيد بأن ولد الحجام بحاله قاله ع (قوله فقوله
واحتقار الخ) أي فهو نظير التسريح في كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأول (قوله نحو علماء الخ) فأورد
المسند إليه مضافا لأن عدم الإضافة يقتضي التعدد والتعداد يقتضي تقديم البعض والتقديم ترجيح
بلا مرجح (قوله ونحو رحمه) عطف تفسير (قوله على إكرام الخ) أو على الرحمة نحو ولدك ضائع قاله
ع (قوله نحو صديقك الخ) في الإضافة تحريض على إكرام الصديق المنسوب لك (قوله نحو عدوك
الخ) ففيه تحريض على إذلال العدو والمنسوب لك (قوله تضمن الإضافة مجازا) قال عبد الحكيم في شرحه
أي السعد للمفتاح في بيان لطائف قوله تعالى - يا أرض ابلعي مأكلك - ظاهر كلامه أي الكاكي أنه يريد
بالمجاز الاستعارة البنية على تشبيه اتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالملك بناء على أن مدلول الإضافة
في مثل هذا هو الاختصاص للملكي فتكون الاستعارة تصر حجة أصلية جارية في التركيب الإضافي
الموضوع للاختصاص للملكي في مثل هذا وإن اعتبر اللام وبنى الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة
تبعية ومنهم من يجعل المجاز في الإضافة بأدنى ملازمة مجازا عقليا بناء على أن كون النسبة على ما هو له
وعلى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع اه فذكر الوجهين واختار السيد في شرح المفتاح كونها
مجازا حكيا اه ومراده بمثل هذا ما كانت الإضافة فيه على معنى اللام ومراده بالمجاز الحكمي المجاز في
النسبة بين المتضامين فتحصل أنه يجوز في المجاز الذي تضمنه الإضافة كونه لمويا بالاستعارة الأصلية
الاعتبرة في التركيب وهو ظاهر كلام الكاكي وبالتبعية الغبرة في اللام وكونه عقليا في النسبة بين
المتضامين وبه قال بعضهم واختاره السيد في شرح المفتاح (قوله ولتم دار الخ) تجرى في المجاز هنا
الأوجه السابقة فهو إما مجاز بالاستعارة المصروفة الأصلية بأن يشبه الاختصاص النعني بالاختصاص
الملكي ويستعار التركيب من الثاني للأول أو التبعية بأن يشبه مطلق الأول بمطلق الثاني فيسرى
التشبيه لأجزئيات فتستعار اللام من الثاني للأول وإما مجاز في النسبة بين المتضامين حيث نسبت الدار
للمتقين مع اتفاء ملكهم للملازمة (قوله مع أنها دار الخ) كأن مراده بالضمير الملازمة والصور ونحوهم
عن لا يتأتى فيهم معنى التقوى ثم إن المناسب مع أنهم غير مالكيين لها وإنما المالك هو الله لأن التشبيه
على نكتة المدلول عن المعنى الأصلي إذا ذكرت فيه مع يكون بعدها ما يفيد المعنى الأصلي والمعنى
الأصلي للإضافة التي على معنى اللام للاختصاص الملكي كما علمت فليس مضاهيا الأصلي هنا عموم الارتباط
بالدار للمتقين وغيرهم بل لوهم وقيل ولتم دار من لم يكفر بالله لم تكن الإضافة حقيقية ونظير هذا
المناسب أن تقول أطلق الأسد على الرجل الشجاع مع أنه إنما يطلق أصالة على الحيوان المفترس بكذا

ومنها غير ذلك
كالاستفراق نحو فعل
الله جميل أي كل فرد
من أفراد فعله لا يستل
عماء فعل وبهذا الحال
تحت أنواع المعرفة
قال :

(ونذكروا إفرادا
لو تكبرا

توزيعا أو تعظيما أو
تخفيرا

كجهل أو تجهل تهويل
نهو أو نهيس أو

تقليل)

أقول: البحث الرابع في
تسكيره فن مرجحاته

التصديق إلى فرد عما يصدق
عليه اسم الجنس نحو

وجاء رجل من أقصى
الديثة أي رجل واحد

ومنها التسكير بمعنى أن
ذلك الشيء أكثرته

لا يحتاج إلى تعريف
نحو إن له لا يلا ومنها

التوزيع بأن يراد
بالمستد إليه نوع مخالف

للا أنواع المعبودة نحو
وعلى أبقارهم غشاوة

أي نوع غريب من
الغشاوة وهو ما يتعاضد

به عن الحق ومنها
التعظيم نحو وجاءهم

رسول كريم ومنها
التحقير نحو قولك

عند ملاقة حجاج لقيني

تأمل منصفاً (قوله صاحبك الخ) أعلم أن الاستهزاء إنما يتحقق إذا ذكرت شيئا من المدح غير مرطبه
ظاهره ومثال الشارح لم يتحقق فيه ما ذكر فلا يصلح للاستهزاء ثم أقول الظاهر أن الاستهزاء يكون
تكل من المضاف والمضاف إليه قياسا على التعظيم والاحتقار السابقين والشارح لم ينفه على ما ذكر معياره
مع مافي مثالها محتملة فالمناسب أن يقول ومنها الاستهزاء ويكون بالمضاف كقولك لدى عطاء قليل جدا
عطاؤك جزيل وبالمضاف إليه كقولك لمن لا فضل له فضلك شهير فالاستهزاء في الأول بالأول لقلته
وفي الثاني بالتالي لا بالأول لعدم وجوده في الواقع تأمل (قوله كالاستفراق) تقدم له ما يفيد أن الحصر
في المصنف يرجع إلى الاستفراق وقد نهيناك عليه فلا وجه لعدم الاستفراق من غير مافي المصنف (قوله
لا يستل الخ) لا موقع لها هنا تبصر (قوله ونذكروا) قدم التسكير على التوزيع والفصل احترازا عن
الفصل بين التعريف والتسكير مع شدة تناسبهما أفاده الصبان عن الأطول (قوله إفرادا) بمفعول
لأجله لنذكروا وكذا ما عطف عليه إلى آخر البيت (قوله وجهل) كذا بالواو في نسخة عرق أيضا
والأولى جره عطفا على معنى ما قبله أي ونذكروا الأفراد وجهل وهذا أحسن مما يفيد عرق ولك رفعه
مع ارتكاب الحذف أي ومراعاة لأغراض آخر منها جهل وفيه تكلف ونسخة المصنف كجهل وهي
ظاهرة (قوله البحث الرابع) الثلاثة قبله هي الحذف والتذكير والتعريف (قوله في تسكيره) أي المستند
إليه أي إرادته تسكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا دسوقي (قوله التصديق إلى فرد) أي غير معين
والفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فذلك جعل الأفراد مقابلا للتوزيع
أفاده الصبان عن الأطول ثم الفرد واحد ان كانت التسكرة اسما مفردا واثنان ان كانت مثنى وجماعة
ان كانت جمعا (قوله مما يصدق عليه اسم الجنس) كان مقتضى المقام أن يقول التسكرة وكأنه مجرى على
عدم الفرق بين اسم الجنس والتسكرة وأنه أطلق الخاص وأراد العام على أحد الإطلاقين عند من لا يسوى
بينهما وهو إطلاقها على ما يعمه هذا ما ظهر لي (قوله وجاء رجل) هو من آل فرعون من أقصى المدينة أي
آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كافي الجالين ولبس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل
التي كانت بناحية الجيزة غرقت بدعوة موسى عليه السلام صبان (قوله أكثرته لا يحتاج إلى تعريف)
تفيد عبارته أن التسكرة أغنت عن التعريف وهذا لا يعقل إذا التعريف يستدعي التعيين والتسكير تستدعي
التوزيع فياليته قال بمعنى أن ذلك الشيء أكثرته بلغ جدا لا يعرف ولا يتعين مقداره فلا يمكن التعبير عنه
بالمعرفة كما يفيد عرق وغيره تدبر (قوله بأن يراد الخ) وذلك لأن التسكير كأيديل عن الوحدة شخصا
يدل عليها نوعا دسوقي (قوله المعبودة) أي التي عهدت للتسكرة المذكورة في الترتيب (قوله وعلى
أبقارهم غشاوة) جعل توزيع غشاوة للتوزيع محوج إلى جعل غشاوة من الجاز الأعظم من الحقيقة ليصير
التعاضد نوعا منها داخل تحتها يساهم صبان فقد أطلق الخاص وهو غطاء الحسي المانع من الاحساس
بالبصر وأراد العام الشامل للمانع حكما الذي هو التعاضد تأمل (قوله وهو ما) أي غطاء وقوله يتعاضد به
بالبناء للمجهول أي يتعاضد الكفار هذا معنى عبارة الشارح وأقول نص عبارة السعد بعد المثال المذكور
أي نوع من الأغطية وهو غطاء التعاضد عن آيات الله أه وفي الصبان أن الإضافة للبيان أي غطاء هو
التعاضد وكذا تفيد عبارة ع في كنايةه فظهر أن النوع نفس التعاضد لا الشيء به التعاضد كاتفيدة عبارة
الشارح فليت الشارح لم يتصرف في عبارة السعد تبصر وإنما جعل النوع هو التعاضد دون العنصر الإشارة
إلى أنهم يعرفون حقيقة الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالخاص منهم التعاضد لا العنصر الذي هو عدم ظهور
الآيات لهم أصلا قاله اليعقوبي (قوله التعظيم) أي إفادة تعظيمه وأنه بلغ في ارتفاع الشأن مبلغا لا يمكن معه
أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه دسوقي (قوله التحقير) أي إفادة التحقير وأنه بلغ في الانخفاض مبلغا

له حاجب عن كل أمر يشبهه وليس له عن طالب العرف حاجب فتسكير (٧١) حاجب الأول للتعظيم والثاني

لا يمكن معه أن يعرف لعدم الاعتداده والاتفات إليه اه منه (قوله له حاجب) أي مانع وقوله يشبهه أي يعينه وقوله العرف أي المعروف والاحسان قاله الطيبان (قوله وليس له الخ) أورد عليه أن الاتي حذف طالب لأن الحاجب للطالب عن العرف لا المندوح أو عوفه عن الطالب على ما هو للناسب وأوجب بتقدير مضاف أي عن إحسان طالب العرف أي الإحسان إليه أي ليس له حاجب للطالب عن إحسانه إليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طالب العرف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة إلى التقدير أي إحسانه كما قيل اه ثم نقل عن الأطول أنه كان الأولى فليس لدلالة ما قبله عليه إذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من محله ما يشبهه (قوله فتسكير الخ) فمضى الأول مانع عظيم ومعنى الثاني مانع حقير وإذا اتى المانع الحقير عن العرف فالتعظيم أولى ووجه ما ذكره الشارح أن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع عن كل ما يشبه أي يعيب المندوح عظيم والحاجب الذي يصد عن العرف والاحسان حقير فمن باب أولى عظيمه قاله اليعقوبي (قوله الجهل به) أي بالسند إليه أي بأوصافه ما عدا مدلول النكرة (قوله إذا كنت لا تعرفه) أي لا تعرف من أوصافه سوى كونه رجلا (قوله التجاهل) يعني أنك عرفت أن له أحوالا أخرى غير مفاد النكرة وعدلت عنها إلى النكرة للتجاهل أي لظهور الجهل بغير ما ذكره فرض كسر التحدث عنه كأن ترى رجلا مطلقا بشي وعرفت عنه فإذا قيل لك من هل كذا فتقول رجل لا أعرف عنه فعلة اه ع ق ومنه مثال الشارح إذا كان مقصود التكلم سراجا في معنى السامع بعينه من الضرر عليه أو غيره (قوله التهويل) أي بشأن السند إليه أنه أبلغ إلى حيث تقصر العبارة عن تعيينه وهو يرجع إلى تعظيم الشيء معتبرا معه كونه محيفا (قوله نزيهه) بقاء فزاي فعين بعد الشاة التحتية أي تصييره ذافزع (قوله التهوين) أي التسهيل شأن السند إليه وهو يرجع إلى التحقير وقد يكون معنى التهوين أن تعدل عما بعينه وتعب عنه باسم الجنس للتهويل بشأنه باعتبار عظمته وأنه أهون من أن تعينه وتسميه فتقول إذا حدثك زيد بشي حدث بهدار رجل وكثيرا ما تستعمل الملوك هذا المعنى وهو راجع أيضا إلى التحقير اه ع ق وقوله وهو يرجع الخ ولعل ذكره اعتناء بشأنه لكونه قد يغفل عن رجوعه للتحقير (قوله أي الاخفاء الخ) أي لا على سبيل التجاهل بل على سبيل الإبهام على السامع لغرض كاخفاء صاحب السر فتقول حدثني بهذا السر رجل فعني لا أكشفه بل أبهمه اه ع ق (قوله هنا شي الخ) ومنه ورضوان من الله أكبر أي الرضوان القليل من الله أعظم من كل مطلوب غيره وقلة الرضوان باعتبار متعلقه وأقل التعلقات إدخال الرضوي عنه الجنة (تمه) الفرق بين التعظيم والتكبير أن التكبير باعتبار تعدد الأفراد والتعظيم باعتبار الرفعة في النفوس وبين التقليل والتحقير أن الأول باعتبار التعدد أيضا والثاني باعتبار عدم اللط في النفوس قاله ع ق وغيره (قوله إذا كرر مرتين) أي في كلام واحد أو كلامين بينهما فواصل بأن يكون أحدهما مغطوفا على الآخر وله به تعاقب ظاهر أو تناسب واضح اه سيوطي وقوله تعلق ظهر كأن يكون الثاني مستأنفا استئنافا بيانيا جوابا عن سؤال نشأ من الأول وقوله تناسب واضح كأن يكون الثاني دعاء لشخص بعد ذكر ما صدر منه من الفعل الجميل تأمل (قوله كالعسر والبسر الخ) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم بشيرا لهذا الآية « لن يغلب عسر يسرين » فأفاد الاتحاد في العرف دون المنكر (قوله والرابع كقوله الخ) هو صالح للأجراء على كل من القولين كما سيظهر (قوله صفحا) أي عفوفا ودهل بالمهمة اسم أبي القبيصة أو أمها وقوله وقتنا الخ أي وقتنا لأنفسنا القوم إخوان لنا ميني كفت إبداننا عنهم وقوله عسى الخ مرتب على محذوف بدل عليه سياق بيان غدر بني دهل أي تغلبوا علينا وقتلوا بنا ما لا يليق والظاهر أن مدخول أن من أرجع بعض أعداء فهو بضم ياء المضارعة

للتحقير ومنها الجهل به نحو جاءني رجل إذا كنت تعرفه ومنها التجاهل كقولك ذلك وأنت تعرفه ومنها التهويل كقولك لمن أردت تقريعه وتخويه وراءك حساب ومنها التهوين بالنون كقولك لمن عليه بقية دين بقى شي أي قليل ومنها التلييس أي الاخفاء على السامع نحو قال لي فائل إنك خائن ومنها التقليل كقولك للظمان هنا شي من الماء وما له مناسبة بالتعريف والتسكير قاعدة وهي أن الاسم إذا كرر مرتين فإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينة أو الأول معرفة والثاني نكرة فتقولان فالأول والثاني كالعسر والبسر في قوله تعالى - فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا - والثالث نحو - فيها مصباح المصباح - والرابع كقوله : صفحا عن بني دهل وقتنا القوم إخوان وهذه القاعدة أغلبية

عسى الأباة أن يرجسن قوما كالذي كانوا

وأن قوما على حذف مضاف أي حال قوم والمراد القوم المتقدمون أو مدلول نأمن صفحا وقتنا أو مطلق قوم منهما وهو الأظهر وقوله كالذي كانوا أي كالحال الذي كانوا عليه وحال القوم على الأول العجز والدلالة وعلى الثاني القوة والانتصار وعلى الثالث مطلق فقد صلح الكلام لأجرائه على كل من القولين هذا ما صححت به القريحة (قوله كما يعلم من المطولات) قال السيوطي قال ابن السبكي الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة لا تنقاضها بأمثلة كثيرة منها في العرفين هل جزاء الاحسان إلا الاحسان فإن الأول الفصل والثاني الثواب وفي تعريف الثاني وما يقع أكثرهم إلا قلنا إن الظن لا يعني فإن المراد بالثاني عموم الظن دون الأول وفي النكوتين يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فإن الثاني هو الأول . قلت الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لا تخرج عن القاعدة عند التأمل فإن اللام في الاحسان فيما يظهر للجنس للعهد كقوله وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة بخلاف آية العصر فإن ال فيها إما لمهود ذهني وهو ما حصل له صلى الله عليه وسلم وللمسلمين من السنة من الكفار أو للاستعراق كما يفيد الحديث وكذا آية الظن لانهم فيها أن الثاني غير الأول بل هو عين الأول قطعاً إذ ليس كل ظن مذموماً كيف وأحكام الشريعة ظنية وكذا آية الصلح لامانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحسان الصلح في جميع الأمور يكون مأخوذاً من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير لأن ما أحل حراماً من الصلح أو حرّم حلالاً فهو منوع وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك لأن المراد بالأول المشغول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة لأنه سبب نزول الآية والمراد بالثاني جنس القتال لاذالك بعينه فتأمل هذا وخرج ما أشكل عليك اه بتصرف وقوله لمهود ذهني ليس المراد به المصطلح عليه المتقدم فإن هذا ليس منه بل المراد به المعنى كما عبر به غيره عن مثله وقوله وخرج ما أشكل عليك . إن قلت فإذا تقول في قوله تعالى . وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله . قلت قال السبكي إن إله في الآية بمعنى معبود والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت زيد ضارب عمراً وضارب بكرًا لا يتخيل أن الثاني هو الأول وإن أخبرتهما عن ذات واحدة فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربين ولا شك أن الضربين مختلفان اه أي فالنكرتان في الآية لم يقصد منهما سوى الصفة وهي العبادة ولا شك أن العبادتين متغايرتان فالنكرة الثانية غير الأولى باعتبار المقصود وإن وقعنا على ذات واحدة لم تخرج الآية عن القاعدة تأمل (قوله ووصفه) أي السند إليه سواء كان معرفة أو نكرة فالوصف من أحوال السند إليه مطلقاً وهو قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو ذكر التبع وهو المناسب هنا للتعايل المذكورة لأن الذي يعطى إنما هو الأحداث لا الألفاظ والموافق لقوله بعد وأكدوا وما بعده فأنها صريحة في إرادة الحدث (قوله في اتباعه) أي من غير تقييد بكونه معرفة أو نكرة (قوله كشف معناه) أي ما يعني به ويقصد سواء كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً دسوق (قوله الطويل الخ) الطول الامتداد المفروض أولاً والعرض الامتداد المفروض ثانياً والمعنى ما يقطعهما وتفسير الطول بأز به الامتدادين والعرض بأقصهما لا يشمل الأقسام المتساوية الأضلاع اه مبان والمراد بالأضلاع الامتدادات كما في عبارة غيره (قوله يحتاج الخ) خبر عن الجسم وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصاً بالجسم المذكور بل الجوهر الفرد كذلك خصوصاً والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يفترون به ويخالفون الحكماء في إنكاره فلا وجه للتخصيص . والجواب أن المراد الاحتياج إلى فراغ تمتد وهو من خصائص الجسم المذكور اه دسوق (قوله فكل من هذه

كما يعلم من المطولات
قال :

(ووصفه لكشف او
تخصيص

ذم ثنا توكيد او
تنصيص)

أقول: البحث الخامس
في اتباعه أما وصفه
فلا مهور منها كشف
معناه نحو الجسم
الطويل العريض
العميق يحتاج إلى فراغ
يشكل فكل من هذه

الأوصاف الخ) أفاد بهذا مانظله الصبان عن الأطول من أنه لا يجب في تحقق الكشف بالوصف كونه
 سينا للغاية بل يجوز كونه أهم من حقيقة الموصوف وبه يجب مما أورد من أن كل واحد صفة على
 حدة مع أنه ليس كاشفاً وأفاد به أيضاً أن هذا المثال قد اجتمع فيه نوعان من الكشف فبالنظر
 إلى كل واحد فيه كشف للغاية وبالنظر إلى المجموع فيه الكشف للغاية تدبر (قوله بوجه ثان)
 أي لامن كل وجه (قوله والمجموع وصف) أي بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ
 والاصحاب كأنه قيل الجسم المذهب في الجهات كما أن قوله قولك حال حاضر خبر واحد معنى كأنه
 قيل من مع تعدد اللفظ والاصحاب له من الصبان (قوله من مذهب) الأنسب أنه يتعلق بالوجه (قوله
 القابل للقسمة) أي ولو من جهة واحدة فهو متركب من جوهرين فordin فأكثر فلا يلزم فيه وجود
 الامتدادات الثلاثة السابقة (قوله بتقليل الاشتراك) أي الواقع فيه وهذا إذا كان نكرة ثم إنه أفاد
 السيد أن الظاهر أن المراد الاشتراك المعنوي فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مختصة وقد
 يجعل على الأعم من المعنوي واللفظي فيكون جارية صفة مختصة لأنها قلت الاشتراك برفعها احتجاً
 غير الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء له ونقطة
 الصام في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر واستظهر التعميم وقوله أورد في الاحتال أي إذا
 كان معرفة والمراد الاحتال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي الحاصل في المعارف كريد فانه وضع
 للشخص التاجر والفتية مثلاً فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن
 التخصيص فordin تقليل الاشتراك ورفع الاحتال هذا هو اصطلاح البيانيين من الدسوقي والصبان
 بتصرف . إذا علمت هذا تعلم ما في تمثيل التاجر لتقليل الاشتراك بقوله زيد العابد عندنا فكان
 للناس رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك في رجل الشامل للتاجر وغيره بسبب وضعه للذكر
 البالغ من بني آدم (قوله إذا كان الخ) فيكون النعت مقللاً للاشتراك بإخراج غير العابد عن يسمى
 بزيد مع بقاء اشتراك العباد في اسم زيد فقوله مشترك أي من يسمى بزيد (قوله نحو زيد العالم
 الخ) فإن زيداً وضع للشخص التاجر بوضع وللعالم بآخر وهكذا فنعته بقوله العالم رافع لاحتال
 التاجر مثلاً (قوله إذا لم يكن الخ) أي فلا يوجد مع النعت اشتراك فلا يكون مقللاً للاشتراك بل رافعا
 لاحتال غير العالم [فيه] قد علمت أن كون التخصيص يكون في النكرات والمعارف اصطلاح
 البيانيين وأما النجاة فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط وأما رفع الاحتال
 في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص تبه عليه الحقوقي وغيره (قوله إذا كان الموصوف الخ)
 قيد لكون الوصف يقصد للذم والمدح فإن فقد المقصود التخصيص والمدح والذم يكون حاصل
 غير مقصود والتعيين إما لكون المسند إليه لا شريك له في ذلك الاسم أو لكون المخاطب يعرفه
 بعينه قبل ذلك الوصف اه من الصبان (قوله نحو أس الدابر) فإن لفظ الأس مما يدل على الدور
 فوضفه بالدابر تأكيداً وقد يقال أي فائدة لهذا التأكيد ؟ ويجب أن ذلك إنما يقال إذا اقتضاه المقام
 كما إذا وقع في أس غم وكرب فيكون ذكره إشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الإشارة
 للتأسف عليه فله بعضهم وهو في الأطول اه من السعد والصبان (قوله أي البسط) أي لا كلام وقوله
 والبيان عطف على معلول والمراد البيان لما استفيد من المسند إليه وقوله لكون الخ على البيان والمراد
 بالمتطوق اللفظ الذي به البيان وقوله نحو جاءني الخ أي في قوله واحد بيان لما استفيد من المفرد وهو رجل
 هذا لإيضاح كلامه . وأقول ما قاله الشارح وإن استفيد من شرح المصنف في أن البيانيين بما يفيد اللفظ
 بعده تركيد كافي مثله لا تخصيص إذ التخصيص جعل اللفظ ضامناً في ما يحتمل وقد مثل السويطي لتركيده

الأوصاف الثلاثة يبين
 الجسم بوجه ثان
 والمجموع وصف كاشف
 بالغ مرتبة الحد على
 مذهب المعتزلة . وأما على
 مذهب أهل السنة فهو
 الجوهري القابل للقسمة
 فإن لم يقبلها فهو الجوهري
 المفرد . ومنها تخصيصه
 بتقليل الاشتراك
 أو رفع الاحتال فالأول
 يجوز زيد العابد عندنا
 إذا كان هناك مشترك
 له في العبادة والثاني يجوز
 زيد العالم عندنا إذا لم
 يكن عالم غيره ومنها القيم
 نحو زيد الجاهل في
 السوق ومنها التناء أي
 المدح نحو زيد العابد
 في المسجد إذا كان
 الموصوف سينا بدون
 الوصف فهما ومنها
 التوكيد نحو أس
 الدابر كان يوماً عظيماً
 ومنها التخصيص أي
 البسط والبيان لكون
 دلالة المتطوق أقوى
 نحو جاءني رجل
 واحد . وأعلم أن
 المسند إليه إذا كان
 ضميراً لا يصح وصفه
 كما هو مترد في محله .
 قال :

(وأكدوا)

ببعض أمثلة الصنف في شرحه للتخصيص فالمناسب أن يفسر كون الوصف للتخصيص بما كتب على الأصل من أن الوصف قد يكون لبيان المقصود وتفسيره بأن يكون الغرض بيان أحد المحتملين لفظ أو احتملات ورفع غيره نحو وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه لأن النكرة في سياق النفي للعموم لكن يجوز أن يراد هنا العموم والاستغراق العربي بأن يراد الدابة والطائر البيديين العرفيين لأن عموم العرف بحسب ما يفهم فيه وهو ما يجزئ في البلد والزمان فذكر وصف الجنس فيه على أن المراد من كل منهما جنسه لا خصوص المتعارف فقد أفاد هذا الوصف مزيد عموم فليس المقصد من هذا الوصف مجرد التقوية حتى يكون مؤكدا ولا إيضاح المعنى حتى يكون كاشفا ولا تقليل الاشتراك حتى يكون محصنا وبهذا علم الفرق بين الأوصاف الأربعة التي يحصل بها بيان لما قبلها . إن قلت إذا كان الغرض هنا بيان أحد المحتملين الخ يلزم أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص المتفادين من الشارح وهو ما يرفع احتمال الموصوف . قلت إن هذا الأخذ بخصوص المعارف كالمصنوعات وماها في النكرات فاللزم المذكور ممنوع هذا تحقيق المقام (قوله تقريراً) مفعول لأجله وقصد معطوف عليه بالنصب (قوله أو قصد الخ) أي قصد للتسليم أن يتخلص وينفك عن ظن السامع أنه قصد خلاف المذكور فسها فذكر زيدا مثلاً فيقول جاء زيد زيد لدفع هذا الظن وكذا يؤكد ثلاثاً يسو السامع عن السماع أفاده عني (قوله وتحقيق مفهومه) فالكلام بهذا تقرير لفظ المسند إليه على حذف المضاف أو الاستخدام أو إقامة الدال مقام للدلول وليس المراد بالفهم للمعنى الحقيقي كما يسبق إلى الفهم بل ما يدل عليه وإن كان معنى مجازياً كافياً ربحي الأند فلهذا عبد الحكيم وقوله بعد تقرير الخ أي بعد لفظ التقرير وقوله والاستخدام كأن مراده شبه الاستخدام حيث ذكر المسند إليه في الترجمة مراداً منه لفظه وأريد منه هنا معناه وقوله أو إقامة الخ أي أن الحكم على الدال لاقامته مقام للدلول وهو في الحقيقة على للدلول (قوله بحيث لا يظن الخ) لما كان توهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في نفسه بازاء إخفاء عنه وهذا غير مراد بقوله الشارح بقوله بحيث الخ فأفاد أن المراد بتحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في ذهن السامع لا يظن أن المراد من اللفظ غيره والمراد من الظن ما يشمل التوهم أفاده السوق قال عني وظن الغريبة من حمل على يجوز أو ظن سهو التسليم فيه وأن المقصود غيره أو غفلة السامع عن معناه فيحمله على غيره والفرق بين غرض التقرير وبين دفع السهو والتجوز والخصوص وإن لم يزد من دفع ما ذكر التقرير وعكسه القصد إلى نفس أحدها بالذات دون الآخر فإنه قد يخطر ببال التسليم قصد تقريره حتى لا يكون في ذهن منافي وقد لا يخطر له دفع منافي مخصوص كالسهو والتجوز فلا يكون الغرض التقرير فليفهم اهـ (قوله نحو جاءني زيد زيد) فذكر لفظاً بدلاً بتوهم أن الجاني غيره بسبب الحمل على التجوز أو توهم سهو التسليم فيه وأن المقصود غيره ولذا يفعل السامع عن معناه فيحمله على غيره (قوله فأسند الحكم) عطفت على السهو من عطفت الفعل على اسم يشبهه تأمل (قوله نحو المثال المتقدم) يتعين التأكيده اللفظي هنا كافي المثال لأن المعنوي لا بدفع هذا التوهم كاصحاحه في المطول ووجهه السيد السند بأنه إذا قال جاءني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو اهـ أي وبنو التوكيد على سهو (قوله دفع توهم الجاز) أي توهم السامع أن التسليم تجوز في الكلام (قوله مجازاً) أي عني أو بالحذف (قوله وعدم الشمول) أي في المسند إليه أو في النسبة أي الاسناد وسئلته (قوله دفعاً لتوهم الخ) أو توهم أن الجاني إنما حصل من البعض وأسند إلى الكل لأنه كالمصدر من الكل يضاف به فعلى الأول يكون قد استعمل الجزء في الكل مجازاً مرسلاً وعلى الثاني يكون تجوز في الاسناد خطأ أن دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز

تقرير الوصف والخصوص
من ظن سهو أو مجاز
أو خصوصاً
أقول : أما توكيده
فلا يجوز منها التقرير
بني تقرير المسند إليه
وتحقيق مفهومه بحيث
لا يظن به غيره نحو
جاءني زيد زيد ومنها
دفع توهم السهو إذا
خاف التسليم أن السامع
ظن به السهو فأسند
الحكم إلى غير من هو له
نحو المثال المتقدم
ومنها دفع الجاز نحو جاء
الأمير نفسه دفعاً لتوهم
أن أسند الجاني إلى
الأمير مجازاً وإنما الجاني
بعض خدمه ومنها دفع
توهم التخصيص وعدم
الشمول نحو جاء القوم
كلهم دفعاً لتوهم أن
الجاني البعض وغير
عنه باللفظ الدال على
الكل . قال :
(وعطفوا عليه)

لكن لما كان الغرض نفس دفع تورم عدم التناول ذكر التنصيص على أعيان المسائل في قصد البلوغ
أفاده الحقوقي (قوله بالبيان) أي عطف البيان أي وعطفوا على السند إليه عطفًا ملائيا للعطف
البيان وقوله باسم متعلق بالبيان الثاني وتقديم معمول اسم المصدر عليه لكونه ظرفا هذا هو الموافق
لما في الأصل وصرح به المصنف في شرحه وأشعر به الشارح وفي عرق حل آخر فانظره (قوله باسم
مختص به) المراد بكونه مختصا به أن يكون له دون ما قصد إخراجه عنه وبيانه منه سواء كان مختصا
به حقيقة بأن لا يطلق على غيره أو ليس مختصا به حقيقة ولكن اختص به بالنسبة لما خرج به
ولهذا يقال لا يشترط فيه الاختصاص ويعني الحقيقي وذلك كقوله :

والثمن العائذات الطير بمسجها ركيان مكة بين القيل والسند

فإن العائذات تشمل كل وحش يعود بالحرم وأخرج بالطير ما سواه من الدواب فهو مختص بالعائذات
الرادية باعتبار ما أريد إخراجه عنها من سائر الوحوش وإن لم يختص الطير في الجملة بالعائذات لصدقه
على غيرها اه ع ق وقوله المومن مجرور بواو القسم والقييل والبند موضعان في جانبي الحرم فيهما
الاء والقييل والفين المصحة فيها يظهر وجوب القسم في البيت بعده وهو :

ما إن أنبت بشئ أنت تكبره إذن فلا رفعت سوطا إلى يدي

(قوله نحو قسم الخ) فقد بينت المصدق المراد بخالد لا يضاحه بما اختص به دون سائر الأصدقاء ع ق (قوله
ولا يلزم الخ) ساقى الشارح عبارة الأصل في حل كلام المصنف مسابقة له ثم اعترض عليها تبعا للسند
باعتراضين الأول قوله ولا يلزم الخ والثاني قوله وقد يكون الخ ويحجب عنهما بحمل عبارة الأصل على
الغالب كقوله الصبان وترك الشارح اعتراضا ثالثا يشير إليه مع جوابه ما قدمناه عن ع ق من قوله والمراد
بكونه مختصا الخ تأمل (قوله لجواز الخ) وذلك فيما إذا فرض أن كنية رجل كافي حفص مشتركة
بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين متفرقين لأولئك العشرة فإذا أتبع اسمه كنيته عطف
بيان لها وقيل جاء في أبو حفص عمر أفاد إيضاحها عند الاجتماع وإن كانت الكنية أوضح من الاسم
حال الانفراد اه صبان (قوله والفرق الخ) هذا بيان للأصل في كل والاقتداء يكون النعت للكشف كافي
قوله الجسم الطويل الخ وقد يكون عطف البيان للبدح كما ذكره الشارح هنا تأمل (قوله جي به للبدح)
إذ فيه إشعار باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه وإن كان
مستعملا هنا في معنى العلى ولذا جعل المجموع عطف بيان لما قيل إنه يجوز أن يكون البيت الحرام بيانا
موطئا للكعبة كما جعل قرأنا عرييا حالاموطنة من ضمير أنزلناه ليس بشئ وأما البدل فلا أنه في حكم
تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل إليه ولا النسبة إلى الثاني مقصودا أصليا عبد الحكيم
وقوله إشعار ضمنية بمعنى إشارة فعلا إلى وقوله بيانا موطئا فيه حذف العاطف والعطوف أي ونما موطئا
له بفتح الطاء للشدّة وكذا يقال في قوله حالاموطنة وقوله للكعبة راجع لبيانا وقوله وليس المقصود الخ
أي والبدل لا أنه فيه من كل منها تأمل (قوله تقريرا) أي لقصد التقرير لغنى السند إليه حيث يقتضيه
المقام دفعا لتورم خلاف المراءى ع ق (قوله أو تحصيل) أي وكقصد تحصيل نسبة الحكموم به لذلك السند
إليه لغرض من الأغراض فأو في قوله أو تحصيل بمعنى الواو فاستفيد من هذا الكلام أن البدل يكون
لشئين تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للسند إليه وزيادة التقرير لذلك السند إليه أنه منه والغرض
الأصلي هو الأول لكون البدل هو المقصود بالنسبة وهذا غير ماردج عليه الشارح وسيأتي إيضاحه
(قوله تفصيلا لأحد الجزئين) أهمل المصنف قيد الاختصار مع وجود التضمنين في كلامه ولو قال :

... وأبدلن مقورا محصلا . واتسق تفصل واحدا مقللا

بالبيان

باسم به يختص بالبيان

أقول : وأما تعقيب

السند إليه يعطف

البيان فلا يضاحه باسم

مختص به نحو قدم

صديقك خالد ولا يلزم

أن يكون الثاني أوضح

لجواز أن يحصل

الإيضاح من اجتماعهما

والفرق بين النعت

وعطف البيان أن

الأول يدل على معنى في

متبوعه والثاني يكشف

حقيقته وقد يكون

عطف البيان للبدح

لا للإيضاح نحو جعل

الله الكعبة البيت

الحرام قياما للناس

فالبيت الحرام جي به

للمسح لا للإيضاح

والبيان الأول في البيت

لترادفه التابع الخصوص

والثاني اسم مصدر

بين فلا إبطاء في

البيت . قال :

(وأبدلوا تقريرا

أو تحصيل

وعطفوا ينسق تفصيلا

لأحد الجزئين

لوفي بالقصد مع السلامة من التضمن تأمل (قوله أو ردة إلى الابهام) إن قرئ بالنصب فظاهر أو بالجر
فعل ما تقدم في وجهه وأما الابهام فيمنع جزءه عن ما ذكر تأمل (قوله للذي فلا) أي لا يتم الذي تبع للسند
إليه بأن عطف عليه (قوله وأما البدل الخ) حاصل المقام من خارج أن البدل بأقسامه الثلاثة فيه تقرير
للتبوع وهو هنا السند إليه وتقدير للعزم ويبدل البدل والبعض وبدل الاشتغال بأنهما تحصيل الحقيقة أما
تقرير الحكم في الثلاثة فتكريره لأن البدل في نية تكرير العامل وأما تقرير التبوع في بدل الكل
فتكريره أيضا وأما تقريره في بدل البعض والاشتغال فتبين متبوع كل منهما يشتمل على التابع إجمالا
حتى كأنه مذكور فيه أما في البعض فظاهر لاشتغال الكل في بعضه وأما في الاشتغال فلاشعار الكلام به
إجمالا فانك إذا قلت أعجبني زيد بقيت النفس منتظرة لوجه الالتجاء فقد أشعر به جملة ولذلك قيل
إن معنى الاشتغال اقتضاء الأول للثاني واستلزامه له في الجملة باعتبار ما ينسب إليه وذلك ظاهر فإذا لم يشعر
به الكلام جملة باعتبار متفاهم العرف كقولك ضرب زيد عبدا كان الثاني بدلا غلط وأما تحصيل
الحقيقة في بدل البعض فلا أنه لولا لم يرد السند إليه على الحقيقة وكذا في بدل الاشتغال كذا يستفاد من
كلامهم . إذا علمت هذا فقول المصنف وأبدلوا تقرير أي فقط وذلك في بدل الكل وقوله أو تحصيل
أي مع التقرير وذلك في بدل البعض والاشتغال فلا وزع الشارح في كلام المصنف غير أن في عبارة الشارح
نوع قصور لعدم الحركة الكلام على تقرير السند إليه في بدل الكل والكلام على التقرير في الأخيرين رأسا
(قوله بسبب تقديم التوطئة) أي مع الحكم عليها والتوطئة هنا بمعنى التوطي وهو المبدل وهو السند إليه
وقوله فتشرف الخ أي وهو على نية تكرار العامل وقوله فيقرر الحكم أي لتكريره هذا ولو وجه
تقرير الحكم بتكريره لكان أولى إذ هو عطف التوجيه الذي قاله فلا يتم إلا بتقديره وليس للمهاد
كبير فائدة تأمل (قوله وذلك في بدل البعض الخ) علمت وجهه فيما (قوله بدل الغلط) أي البديل
لأجل الغلط أو لتدراك الغلط أو بدل الغلط أعني البديل منه اه عبد الحكيم وقوله لأجل الخ المحفوظ
في الأول السببية وفي الثاني الخبرية وإن لازم من كل منهما الآخر تأمل (قوله لم يقع في فصيح الكلام) أورد
أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه تعاطف بأن
يرتكب هذا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في الفصيح صان حين سم وترك الشارح بدل البداهة
قال البغوي وحكمه حكم المعطوف بيل فيدخل اعتباره فيه (قوله أي جعل الشيء) أي المعهود
الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بهذا إلى أن الراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع
المخصوص إذ لا يعمل إلا الأحداث . فان قلت الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال السند
إليه قلت المراد من الجعل المذكور لازمه إذ يلزم من جعل الشيء معطوفا على السند إليه كون السند إليه
معطوفا عليه اه دسوق وقوله الذي يصح عطفه هو ما لا يلزم الصدرة وليس معطوفا على ضمير رفع
متصل من غير فاضل ولا غير ذلك مما يجتمع عطفه (قوله فلتفصيل السند إليه) أي ذكره مفصلا بعضه
عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل السند إذ كل من المجتبعين في قولك جاء زيد فعمر
ذكر قولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية كل لم تفهم من ذكر السند إلا أن يلزم
اختلاف معنى التفصيل فهما أفاده الصبان (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار للاقتدار اختصار
السند إليه أمول اه صبان أي والمراد اختصار الكلام (قوله فأن فيه تفصيلا الخ) أي بخلاف ما لو
اتى العطف بأن قيل جاءني رجلان من بني فلان فلا تفصيل فهذا ونحوه محترز عنهما بالتفصيل هذا
وقد بين الشارح وجه التفصيل دون الاختصار ووجهه أنك إذا عطف مفردا على آخر حصل التفصيل
مع كون الكلام أقل مما عطف فيه عطف جعل نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فقول مع اختصار

أوردني
حق وصرف الحكم
لذي فلا
والشك والتشكيك
والابهام
وغير ذلك من الأشكال
أقول : وأما البدل من
السند إليه فتقرير
الحكم بسبب تقديم
التوطئة لا ذكر البدل
فتشرف النفس إليه
فيقرر الحكم ويثبت
وذلك في بدل الكل
نحو جاء أخوك زيد
أو تحصيل الحقيقة
وذلك في بدل البعض
نحو مات الصبي
أكثر هو الاشتغال نحو
سلب الناس عقولهم .
وأما بدل الغلط فلا
دخل له هنا لأنه لا يقع
في فصيح الكلام .
وأما العطف أي جعل
الشيء معطوفا على
السند إليه بخلاف
للامور منها تفصيل
السند إليه مع
الاختصار نحو جاء زيد
وعمره فان فيه
تفصيلا للفاعل بأنه
زيد وعمرو

أحراز عن هذا فإنه وإن كان فيه تفصيل للسند إليه لكنه لا اختصار فيه ونحو هذا وإن كان خارجا
 يكون الكلام مفروضا في عطف السند إليه لكن الاختصار هو الوجه لافرق بين العطفين في النسبة
 أفاده يعقوب (قوله من غير دلالة الخ) إذ الواو إما هي للجمع المطلق أي ثبوت الحكم للتابع
 والتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو مبدئية أو معطولة (قوله بأن الهيئتين الخ) تصوير لتفصيل
 الفعل دسوق (قوله مع مهلة) متعلق بمرتين والمهلة بضم الميم وقتها التراخي له منه (قوله تفصيل
 السند) أي بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده متراخيا أو غير متراخ معطولة
 وأشار بقوله متراخيا إلى التفصيل المفاد ثم وحتى لأنها مثل ثم في إفادة الترتيب مع التراخي إلا أنها تدل
 على أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ ما بعدها كما أفاده بعد والمراد الترتيب الذهني لا الخارجي
 إذ ليس بشرط كما سيذكره الشارح وبقوله أو غير الخ إلى التفصيل بالفاء (قوله كذلك) أي كما تقدم
 في تفصيل السند إليه من كون ذلك بالاختصار وأحراز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمر وقيله أو بعده
 بسنة أو شهر أو بأثره فقد أفاد هذا الكلام أن انصاف أحد السند إليهما بالحكم إنما هو قبل الآخر
 أو بعده بمهلة أو بغيرها وهذا معنى التفصيل ولكن تلك الإفادة بزيادة القبلية أو البعدية بسنة أو
 شهر والأخرى وهو تطويل فاذا أريد إفادة ذلك بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك يعقوب
 (قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة صبان (قوله تشترك في تفصيل السند) أي من حيث حصوله
 من أحد المذكورين أولا ومن الثاني بعده (قوله إلا أن الخ) استدراك لدفع ما يشوبهم من اشتراكها
 في التفصيل وهو تساويها من كل وجه (قوله على أن أجزاء ما قبلها) التعرض للأجزاء بطريق
 التمثيل لا الحصر إذا اعتبر في حق كذا صرح به في معنى السبب وغيره أن يكون معطوفها بعضا من
 جمع قبلها كقدم الحاج من المشاة أوجزا من كل نحو أسكت السكة حتى رأسها أو كالجزء نحو
 أجهت الحارية حتى حديثها والجملة أن يكون متبوعها ذاتا تعد في الجملة حتى تحقق فيه نقص ولو اشترط
 الجزئية بخصوصها لاحتجج إلى تأويل المثال المذكور أعنى مات كل أسبلى حتى آدم بأن المراد مات
 آتاني حتى آدم اه فترى (قوله مرتبة الخ) أي إلى أن ينتهي الترتيب إلى ما بعدها وذلك أن نحو
 قهرناكم حتى السكاة يلاحظ فيه أن القهر تعلق بالخاصين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى
 أن تعلق بالتجان وفي نحو قدم الحاج حتى المشاة أن الضموم تعلق بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ
 من الركبان إلى المشاة أفاده الدسوق (قوله أن يعتبر) أي يلاحظ وقوله تعلقه أي السند وقوله من
 حيث إنه أي التابع وقوله أقوى أجزاء التبوع أي أكثرها وقد علمت ما في الأجزاء (قوله ولا يشترط
 الخ) أي وإنما يشترط فيها الترتيب الذهني سواء طابقه الترتيب الخارجي أولا دسوق (قوله قبل
 ملاسته الخ) أوفى أنها نحو مات الناس حتى الأنبياء أوفى زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد
 إذا جاءواك معا مطول (قوله أي السند إليه الخ) تفسير للجزءين (قوله ردة السمع الخ) لا يرد أن الرد
 يتأني بغير الخطأ نحو إنما جاء زيد ولم جاء إلا زيد لأن المراد ردة السمع صريحا بيان (قوله عن
 الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم
 عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوفا بالخطأ والصواب في السبب والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ
 أو صوابا عبد الحكيم (قوله لن اعتقد الخ) متعلق بقول مقتر بعد نحو أي نحو قولك ماذا كرم
 اعتقد الخ ردا عليه في اعتقاده (قوله فيكون) أي قصر الجبي على زيد المفهوم من المثال وقوله
 على الأول هو كونه مقولا في الرد على من اعتقد جبي عمرو دون زيد وقوله قصر قلب أي قصر
 أمرا به قلب اعتقاد السامع وقوله وعلى الثاني هو كونه مقولا ردا على من اعتقد جبيها وقوله
 أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاءك جميعا فيكون على الأول قصر قلب وعلى الثاني قصر إيراد

من غير دلالة على
 تفصيل الفعل بأن
 الهيئتين كانا معا أو
 مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة
 ومنها تفصيل السند
 كذلك نحو جاءني زيد
 فعمرو أو ثم عمرو وأوجاه
 القوم حتى خالد فالثلاثة
 تشترك في تفصيل
 السند إلا أن الفاء تدل
 على التعقيب من غير
 تراخ وثم على التراخي
 وحتى على أن أجزاء
 ما قبلها مرتبة في القوم
 من الأضعف إلى الأقوى
 أو بالعكس فعنى
 تفصيل السند فيها أي
 حتى أن يعتبر تعلقه
 بالتبوع أولا وبالتابع
 تأنيما من حيث إنه أقوى
 أجزاء التبوع أو
 أضعفها ولا يشترط فيها
 الترتيب الخارجي لجواز
 أن يكون ملازمة
 الفعل لما بعدها قبل
 ملاسته للأجزاء الأخو
 التي قبلها نحو مات
 كل أسبلى حتى آدم
 وهذا معنى قوله تفصيلا
 لأحد الجزئين أي
 السند إليه أو السند
 ومنها ردة السامع عن
 الخطأ في الحكم إلى
 الصواب نحو جاءني
 زيد لاعمرو لن اعتقد

ومراد بالحق الصواب ومنها تصرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو فان بل للاضرب عن التسبوع وعصر الحكم إلى التابع ومضى الاضرب عن التسبوع أن يجعل في حكم السكوت عنه لأن سبق عنه الحكم قطعاً ومثلاً الشك من الشك في السند إليه نحو جاء زيد أو عمرو إذا علم مخي أحدهما لا يمين ومنها التشكيك أي إيقاع الشك السامع في الشك بأن يكون الشك عاماً لكنه يريد تشكيك المخاطب كالمثال المتقدم ومنها الإبهام وهو أن يكون الشك عاماً بالنسبة ولكنه أهم على المخاطب كشكته نحو وإنا أولياكم نعمى هدى أو في ضلال مبین والشك في الآية أن لا يزيد إنكار المخاطبين ولجاجهم وقوله وغير ذلك من الأحكام كالتيخير والإباحة والمثال ظاهر والفرق بينهما مثله - قال :

(وفضله يفيد قصر المسند

قصر أفراد أي قصر شأنه أفراد أحد الشئيين باعتقاد ثبوت الحكم به له وسأني ختمين القصرين إن شاء الله تعالى (قوله ومراده) المناسب للتفريع لعلم ذلك مما سبق (قوله صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله نحو جاء الخ) إنما القصر في التمثيل على الاتبات وترك النفي مع تنزيل الأصل به أيضاً لعدم ظهور صرف الحكم في النفي على مذهب الجمهور الآتي الذي نفي الصرف عليه كاذب كره الحد وما أوجب به عنه لا يقوى قوة الاشكال (قوله للاضرب عن التسبوع) أي الاضرب عنه وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم دسوق (قوله أن يجعل في حكم السكوت عنه) هو مذهب الجمهور وقوله لأن الخ هو مذهب ابن الحاجب وعلى قول الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لأجل قول ابن الحاجب لأن التابع والتبوع معا مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالنفي والآخر بالاتبات فيثبت يكون العطف بها كالعطف بالأول لكن أفاده السوق (قوله في السند إليه) أي في عبته والظرف متعلق بالشك (قوله أي إيقاع للشك السامع) الصدر مضاف لفاعله والسامع مفعوله (قوله بأن يكون الشك) إلى قوله المخاطب تصوير للإيقاع المذكور والناسب حذف هذه العبارة برمتها لأن قوله بأن يكون الشك عاماً مخالفاً لما أفاده البيان ورجع في غيرها من أن التشكيك يكون من الشك مع عدم علمه وقوله لكنه يريد الخ لا ينبغي الإقتصار عليه في التصور بأن يقال بأن يريد الخ إذا لم يرد هذا بأجل عطفه حتى يجعل تصويراً له تأمله (قوله الإبهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الإبهام الإخفاء عنه وترك التعيين وإن لم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد مع اه صبان (قوله بأن يكون عاماً الخ) تصوير للإبهام وكان المناسب إبدال قوله بهم بقوله ترك التعيين ليمت التصور (قوله وإنا أولياكم الخ) اسم إن مدغم فيها بعد حذف جزئها وإياكم عطف عليه وفي ضلال عطف على هدى عطف مفرد والأول عطف على المسند إليه والثاني على المسند فقد اشتملت الآية على الإبهام في المسند إليهما والمستدين معافكأنه قيل أحدهما ثابت له أحد الأمرين دسوق بتصرف (قوله ولجاجهم) أي خصومتهم (قوله والمثال ظاهر) مثال الأول تسكن لك هند أو ابنتها زوجة ومثال الثاني ليدخل الدار زيد أو عمرو (قوله والفرق بينهما مثله) هو أن التخيير لا يصاحبه جواز الجمع بخلاف الإباحة (قوله قصر المسند عليه) أي على المسند إليه أي جعله لا يستند إلى مسند إليه آخر (قوله كالصوفي) الكاف داخل على الجملة الاسمية المقصود لفظها وهو تشديد الواو على لغة ومعنى المثال الإنسان الذي يعمل ما يقتضيه صفاء قلبه عن غير مراد الله تعالى هو الذي سلك سبيل السلامة والوصول إلى المطلوب الأخرى فالأنيان ضمير الفصل بعد المسند إليه ليقيد قصر الهداية المدولة للسند على المسند إليه الذي هو الصوفي وأنه لا يتصف بها غيره ضرورة أن غيره لا يخلو عن سلوك سبيل غير السلامة ثم الأولى في التمثيل أن يقال نحو زيد هو أفضل من عمرو أو هو يقاوم الأسد مثلاً أي لا يكون غير زيد أفضل من عمرو أو لا يقاوم غيره الأسد لأنه لا دليل على التخصيص إلا الفصل حيث أنه يلزم من التخصيص تأكيد الاتبات تضمنه إثباتاً خاصاً مفيداً لتسليم مطلق الثبوت وأما المثال المذكور فهو فيه مجرد التأكيد لأن تعريف الجزءين يفيد التخصيص فلا حاجة إلى الفصل من عرق مع زيادة وقوله لجرد التأكيد أي زيادة على ما في التخصيص ولو قال المصنف :

وفضله خصمه بالمسند في نحو بله هو خير مرشد

لسلم مما أورد عرق مع السلامة من اللغة القليلة في هو وهي بالتشديد تأمل (قوله من أحوال المسند إليه فضله) إنما جعل من أحوال المسند إليه لأنه يقرن به قبل ذكر المسند ولأنه يطابق المسند إليه لفظاً

عليه كالصوفي هو المهدي) القول : من أحوال المسند إليه فضله

في الافراد والتنبيه والجمع وغيرها (قوله أي تعقيب الخ) إشارة إلى أن المراد بالفصل قضاء المصدرى
صان وهذا ما يقاوم من عبارة مضغنا حيث أضاف الفصل إلى ضمير السند إليه فلا يتبعه هنا ما قبل
في عبارة الأصل من ترجيح كون المراد غير المسمى المصدرى فإن الذي فيه وأما الفصل فليكن ذا تأمل (قوله
تخصيصه بالسند) أي جعل السند محتصا بالسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند له آخر فإليه هنا دخلت
على المقصور لاهل المقصور عليه ولو كان الأصل دخولا على المقصور عليه لأن أهل العرف يدخلونها كثيرا
على المقصور ومن هذا الاستعمال قولهم إياك نعبد أي نخضعك بالعبادة أي نجعل عبادتنا لا نتعدى إلى
غيرك لأنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها اه يعقوب (قوله وعليها انصر
المنصف) لأنها أهم نكاته قاله الصبان (قوله زيد هو العالم) فيه ماس عن عرق في مثال المنصف فنفيه
(قوله باعتبار الخ) متعلق بما يتعلق به منه أي ان مثال المنصف لا يصح كونه من التخصيص إلا إذا
اعتبرت الكمال في الاهتداء المأخوذ منه لانه قد أي أرفت الاهتداء الكامل إذ هو المختص بالصوفي
أما سطر الاهتداء فلا (قوله ومنها الدلالة الخ) فهو يميز بين الخبر والصفة (قوله التأكيد) أي تأكيد
تبوت السند للسند إليه وذلك إذا حصل الحصر بغيره كما إذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير
الفصل نحو إن الله هو الرزاق وقد أئدنا هذا عن عرق (قوله في قوله الخ) أي في تفسيره وذلك لأن الآية
قد عرفت فيها الجزآن فيصح كون ضمير الفصل للدلالة على الخبرة والتأكيد فذكرهما في الكشف
لتلك وذكر ما هو أهم نكاته ضمير الفصل وهو التخصيص استطرادا هذا هو الظاهر الموافق لما
تأمل (قوله وقدموا) أي السند إليه على السند أي أتوا به مقدما بمعنى أنهم أداموه على التقديم كما
اقتضاء أصل كونه مسندا إليه لأنهم قدموه على تأخير كان فيه إذ ليست رتبته التأخر عرق وقوله على
السند الأنسب حذفه ليصير التقديم شاملا لما هو على غير السند من أجزاء الكلام فيشمل تقديم
الفاعل على المفعول (قوله تناول) في كلامه حذف الماطف والمطوف أي وتطير أفاده المنصف في شرحه
وتفيدة عبارة الشارح (قوله في تقديمه للاهتمام) نظر هنا لما سلكه الأصل كاسيد كره من أن علة
التقديم الاهتمام وأن العلة الآتية إنما هي للاهتمام وسبب إيضاحه وقوله وله مرجحات أي للتقديم
رجوع إلى ما سلكه المنصف من كون هذه العلة كلها للتقديم مسيرة له ولا يقال إن ضمير له للاهتمام لأنه
ينفعه قوله بعد ومنها الاهتمام (قوله الأصل) أي الراجح في نظر الواضع دسوق (قوله لأنه المحكوم عليه)
ولا بد من تحققة قبل الحكم قال السيد إن أريد بالحكم وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مسوق بتحقيق
السند إليه والسند معا في ذهن ضرورة أن النسبة لا تنقل إلا بعد تعاقبها لكن لا يزم من ذلك ما هو
المطلوب أعني تقديم السند إليه على السند وإن أريد بالحكم المحكوم به فلازم أنه لا بد من تحقق المحكوم
عليه في ذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الصفات كان الأولى أن
يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا إن أريد بتحقيقه قبل الحكم تقدمه عليه في التعقل وإن
أريد بتحقيقه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني
بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فالأنسب في التعليل أن يصير التحقق في ذهن اه . وحاصل
الجواب الذي أفاده عبد الحكيم والفري وغيرها أن المراد بالحكم المحكوم به وبالتحقق التحقق الذهني
وأن المراد من قوله ولا بد الوجوب الاستحسان بقراءة أن الأصل بمعنى الراجح والأولى دون الواجب
(قوله ولا يمتضي للعدل عنه) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم فهذه الجملة حال من الأصل والمانع
الضمن معنى الفعل دون حروفه إنما يمنع عمله في الحاك إذا تأخر لأن تقدم كلنا فإن إن العامة في صاحب
الحال مقدمة قال الصبان وفي قوله ولا يمتضي الخ أنه إذا كان مقتضى للعدل فإنيته أنه نكته ماصرة

أي تعقبه بضمير حصل
ويكون لشكته منها
تخصيصه بالسند وعليها
اقتصار المنصف كما أصله
يخوز يد هو العالم أي
لا غيره ولما يمنع أن
تقول وغيره ومنه مثال
المنصف باعتبار الكمال
في الاهتداء . ومنها
الدلالة على أن ما بعده خبر
لما قبله لصفة . ومنها
التأكيد وذكرهما في
الكشاف مع الأول في
قوله تعالى وأولئك هم
الفالحون . قال :

(وقدموا للأصل أو
نشوب
لخبر نقض تشريف
وحط اهتمام أو تنظيم
تناول تخصيص أو
تعميم
إن صاحب السند حرف
السبب
إذ ذاك يقتضي هوم
السبب)

أقول: البحث السادس
في تقديمه للاهتمام وله
مرجحات منها أن
تقدمه الأصل لأنه
المحكوم عليه ولا بد
من تحققة قبل الحكم
الذي ذكر أيضا مقدما
ولا يمتضي للعدل عنه

إذ لو كان أمر يقتضي

المعقول عنه فلا يقدم كما
في الفاعل فإن صرية
العامل تقتضي على
المعقول ومنها تمكن
الخبر في ذهن السامع
لأن في المبتدأ تشوفا
إليه كقوله :
والتي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من
جماد

أي الإنسان من حيث
عوده بعد الفناء بعض
تجربته الخلاق في
المعاد الجسدي وليس
المعاد آدم ولا غيره مما
قبل ومنها التقذير
بذكره نحو محمد عينا
ومنها التشريف أي
التعظيم نحو محمد نبيا
ومنها الخط أي التحقير
نحو سيرة كذاب
ومنها الاهتمام وهو أهم
الجهات أي جهات
التقديم وكلها من
أفراد فكان ينبغي له
أن يسلك ما سلكه
الأصل من جعل الاهتمام
نبيا في التقديم وجعل
هذه الجهات من أفراد
ومنها التنظيم أي النظم
أي ضروريته من وزن
أو قافية وفي معناه
الجمع ومنها تعجيل
السيرة في سبب التفاؤل
نحو سعد في دارك
ومثله تعجيل المساءة

٨٠

لنكتة الأصالة فلم قدمت عليها بمجرد ما المهم إلا أن يقال الأصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها
بمجرد ما أو يقال ليس المراد مقتضى المعقول من النكتات بل المراد مقتضى المعقول بحسب النحو ككون
المعقول غاملا سم وبالتالي يشعر كلام الشارح (قوله إذ لو كان الخ) علة للتقديم بقوله ولا يقتضي
الخ وقوله عنه أي عن الأصل وقوله فلا يقدم أي السند إليه (قوله كافي في الفاعل) أي كالتقديم الذي في
الفاعل أي الذي يستحقه الفاعل وقوله فإن صرية الخ علة لما أفاده من كونه وقد وجه مقتضى المعقول
عنه وفيها حذف ركه لوضوح أي فإن للسند عامل فيه وصرية الخ تأمل (قوله تمكن الخبر)
أراد الخبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشمل البيان بتقديم المعقول الأول من باب عادت على الثاني
نحو قولك : علمت للذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد ولكن تناوله لذلك ولغيره من
الأخبار تكثير المبتدأ وخبر كان وخبر إن وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم الحار لأن تسمية المعقول
التأني خيرا مجاز وتسمية البروق حقيقة ولوقال تمكن المبتدأ لبيان وأصحا لأنه أراد التنبيه على أن
السند في باب تقديم المبتدأ إليه مأسوى مسند الفاعل وقوله لأن في المبتدأ الخ يحتاج إلى تعميم المبتدأ
فالأولى لأن في تقديم المبتدأ إليه أفاده في الأطول له صيان (قوله لأن في المبتدأ تشوفا إليه) لمصلحة من
الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك صان (قوله والتي حارت الخ) تقدم الكلام عليه فلا تغفل
(قوله أي الإنسان الخ) أفاد أن المراد بالحيوان التحريه الإنسان من هذه الحيثية (قوله وليس المراد)
أي بالحيوان (قوله ولا غيره) وهو نصبان موسى عليه السلام أو ناقة صالح أو طائر الجند يضرب به
المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الألوان يعيش ألف سنة ثم ياهيه الله تعالى بأنه يموت
فيجمع الجمل حوالبه فيضرب بجناحيه على الخطب إلى أن يخرج منه النار فيشعل الخطب فيحترق هو
ويخلق الله تعالى من رماده بمدينة قبل ثلاثة أيام مثله قاله الفري وإعسا لم يعمل الحيوان على ما ذكر
لخالفه لسياق القصيدة قاله في المطول (قوله ومنها التلذذ) هو يحصل بذكر التلذذ به مطلقا فالظاهر
أن المراد تعجيله ولك أن تقتدر إسهام بناء على أن المراد التقذير الحسي واكتفى في هذه النكتة وما
بعدها بمثال واحد لأن المثال يصح أن يجتمع فيه أكثر من نكتة كما مر (قوله ومنها التشريف)
هو استفاد من جوهر لفظ السند إليه نحو أبو الفضل أو من الإضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه
نحو رجل فاضل وكذا الخط نحو مسيلة وابن الحجام ورجل جاهل . والحاصل بالتقديم هو إظهار
التشريف أو الخط لأنه يدل على أن الكلام سبق له نفسه في الصنف والشارح مضاف بمقتضى هو
إظهار أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله وكلها من أفراد) أي أفراد عائلته وكذا ما بعده ويستثنى
منها التحصيل الآتي فإنه قد ذكره الأصل علة للتقديم حيث قال وقد يقدم ليفيد تخصيصه الخ (قوله
من وزن) أي محافظة عليه كقوله :

حسي بقلبك شاهدا في الموى والقلب أعسل شاهد يستشهد

(قوله أو قافية) أي محافظة عليها من حيث موافقة رويها لما قبله كقوله :

لا يضر نك ثياب تقيت فهي بالصابون والماء نظيفة

نسيبه البيضة لما فسدت قشرها أبيض والباش جيفة

فانه لو قال وجيفة الباطن لغابت الموافقة (قوله وفي معناه السجع) نحو ثابت : متى الوصل أيها الحبيب
فقال لا تجزع فالوصل قريب (قوله بسبب التفاؤل) راجع لتعجيل ووجه السببية أن اللفظ الذي افتتح
به الكلام إذا كان الإلهي ما قيل إليه النفس فظلم منه السامع أي تبادر إلى فهمه حصول الخبر فيشتا
من ذلك التفاؤل تعجيل المهرة أفاده الصبان (قوله سعد فدارك) لا ينبغي أن يسجد هنا علم والا لم يجز

الابتداء به لأنه نكرة بلا مستقر يس صيان ولا يثنى ما في لفظ سعد من التفاؤل (قوله بسبب التطير)
يقال فيه نظير ما قيل في التفاؤل وهو أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالا على ما تنفر منه النفس
تطير منه السامع أي تبادر إلى فهمه حصول الشر فينشأ من ذلك التطير من اللفظ الافتتاحي به تعجيل المساءة
ولافادة تلك العملية مراحة لم يقتصر الشارح على التفاؤل والتطير وإن كفى جعل كل منهما نكتة من
غير ذكر ما يشأ عنه تأمل (قوله السفايح الخ) لا يثنى أيضا ما في لفظ السفايح الدال على سفع السماء من
التطير لاشتماله بالقتل والهلاك اه يقترب (قوله بالسند الفعلي) أي ينفقه فهو على حذف مضاف لأن
القصور على السند إليه المتقدم في المثال الذي ذكره نفي القول والمراد بالسند الفعلي الذي أوله فعل وفاعله
ضمير المتبدا لا المتضمن لمضى الفعل لتصرحه أي السعد بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى - وما أنت
عليها بعز - ليست خبرا فعليا فترى . وفي الأطول أن المشتقات كلها مشاركة في سبب إفادة التخصيص
كافي ما أنت عليا بعز فعدم العزة تخص بالسند إليه والعزة ثابتة لغيره اه من الصان والسوق
(قوله أي جعل الخ) أفاد أن البناء داخلة على القصور (قوله مقصورا) مفعول ثان للسند المضاف إلى مفعوله
الأول (قوله إن تقدم الخ) قيد في إفادة التقديم للتخصيص والمراد التقدم ولو مع الفصل ببعض العمولات
نحو ما زيدا أناضرت وما في الدار أناضلت فهذا كله يفيد التخصيص المذكور وبعدم اعتبار قيد اتقاء
الفصل لشرع عبارة الشارح والسعد حيث لم يجعل صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت
الفهم الآتي لتقديم حرف النفي على السند إليه واعتبره في الأطول وجعل المثالين غير مفيد للتخصيص
للمذكور هنا بل الأول لتخصيص نفي الفعل بالفعول والثاني لتخصيص نفي الفعل بالكون في الدار ذكره
الصيان (قوله إذ لا يقال الخ) تعليل لما أفاده من أن التقديم يفيد مع النفي عن السند إليه الثبوت لغيره
ثم إن المجموع هو معنى التخصيص هنا وقوله ذلك أي ونحوه كما أننا أسهت هذا ثم إن عبارة الشارح
هذه ذكرها في المطول ومقتضاها أن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره قال
المتكلم أنا ما قلت هذا لئلا أنا قلت هذا أفاده السوق وعليه المؤول (قوله ثبت في الجملة) أي لا ثبوتنا
عاما في جميع ما غير السند إليه فقد أشار بقوله في الجملة إلى أنه لا يلزم الثبوت لجميع من سواك وذلك لأن
التخصيص إما هو بالنسبة إلى من توه المخاطب اشتراكه معه في القول فيكون القصر في كلامك
قصر أفراد أو أفرادك به دونه فيكون قصر قلب اه من السعد والصيان والظاهر أن مراد السعد
بالتخصيص في قوله لأن التخصيص إنما الخ تخصيص غير السند إليه بنفس الخبر الفعلي اللازم
لتخصيص السند إليه بنفي الخبر كإدخاله عليه العبارة فالنفي لأن التخصيص اللازم لتخصيص السند إليه
إنما يكون الخ فالمراد بغير السند إليه من ذكر لا جميع من غيره تأمل ولم يتعرض السعد لقصر التعيين
لقلته بالنسبة إلى مقابله وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله الفخرى وهو جيد وإن تعقبه يس بما يعلم من
السوق (قوله يفيد نفي الفعل عن المتكلم) أي بالخطوق وقوله وثبوت لغيره أي بالمفهوم دسوق (قوله
على الوجه) متعلق بثبوت وقوله الذي نفي أي الفعل وقوله عنه أي عن المتكلم وعائد موصوف الموصوف
محذوف أي عليه متعلق بنفي وكان الواجب ذكره لأن عائد الموصول أو موصوفه إذا كان مجرورا لا يحذف
إلا بشرط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بمجرر العائد وأن يتحد متعلقهما معنى ولفظا
ولم يتحدا هنا متعلقان متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي كلهم واضح دسوق (قوله من العموم
أو الخصوص) بيان الوجه فإذا كان النفي عاما أو خلاصا كان الثبوت كذلك مثال العموم ما أنا
رأيت أحدا فقد نفي عن السند إليه رؤية كل أحد وأثبت لغيره ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا
فقد نفي عن السند إليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره فالعموم والخصوص بالنظر للمصول اه دسوق

بسبب التطير والتفاؤل
نحو السفايح في دار
صديقك .. ومنها
التخصيص أي
تخصيص السند إليه
بالسند الفعلي أي جعل
السند الفعلي مقصورا
على السند إليه إن تقدم
على السند إليه حرف
السلب نحو ما أنا قلت
هذا أي لم أقل مع أنه
مقول لغيري إذ لا يقال
ذلك إلا في شيء ثبت
في الجملة لغير السند إليه
فالتقديم يفيد نفي الفعل
عن المتكلم وثبوت
لغيره على الوجه الذي
نفي عنه من العموم
أو الخصوص

(قوله ولهذا) أى ولأن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص بمعنى نفي الحكم عن المذكور وثبوته
لغيره على الوجه الذى نفي عليه عن المذكور من العموم والخصوص أفاده اليتوقى (قوله لأن مفهوم ما أنا
الح) وذلك لأن مفهومه ثبوت قائلية هذا القول لغير التكلم ومنطوق لا غيرى فيها عنه وهذا تناقض
قوله السعد (قوله ولا ما أنا رأيت كل أحد) هذا إما يفيد سلب عموم الرؤية لكل أحد لا عموم سلب الرؤية
فلا يلزم قوله بعد لقصر سلب الرؤية الح) فالتناسب أن يمثل عامثل به الأصل وهو ما أنا رأيت أحدا (قوله
لاقتضائه الح) أى وهو لا يتأتى (قوله لقصر سلب الح) تعطيل للاقتضاء وقوله لقصر الح) أى على السند إليه
وقوله سلب الرؤية أى عنه وقوله على وجه متعلق بسلب وقوله العموم أى فى المفعول وقوله وهو أى القصر
المذكور وقوله كذلك أى على وجه العموم فى المفعول . والحاصل أن عدم صحة المثال المذكور على ما فيه
لأنه يقتضى أن غير التكلم رأى كل أحد وهو لا يقل ووجهه أن المثال أفاد القصر اقتضاء الرؤية على وجه
العموم لكل أحد على السند إليه والقصر المذكور يقتضى ثبوتها لغيره على وجه عمومها لكل أحد
هذا ومفاد الشارح أن الثبوت للغير ليس مما يتحقق به التخصيص وإما هو من مقتضياته وليس كذلك
لما علمت من أن التخصيص هنا هو نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير الح) وبعبارة السعد على تعطيل الاقتضاء
المذكور لأنه قد نفي عن التكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم
فى المفعول ليتحقق تخصيص التكلم بهذا النفي اهـ فليت الشارح تبخه (قوله لأنه يقتضى الح) وذلك
لأن المستثنى منه مقدر فى كلام التكلم غام فكأنه قال ما أنا ضربت أحدا إلا زيدا فقد أفاد كلامه
تخصيصه باقتضاء ضرب كل أحد سوى زيد وكذا اتقى عنه على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا
لنفي الحصر إن عامافعام وإن خاصا خاص أفاده السعد (قوله الوجه المذكور) هو أن التقديم مع موالاة
النفي يفيد التخصيص إلى آخر ما تقدم (قوله فان لم يل السند إليه حرف النفي) المناسب لتعبيره السابق
وإن لم يتقدم على السند إليه حرف النفي وللزوى واحد (قوله بأن لم يقصد من الكلام) الأوضح وأن
لا يكون فى الكلام لأن نفي القصد يشعر بأن الكلام متضمن له لكنه ليس منظورا إليه تأمل ثم رأيت
فى نسخة بأن لم يكن فى الكلام وهو ظاهرة (قوله أو يتأخر) أى حرف النفي وقوله عنه أى عن السند
إليه (قوله للتخصيص) ويلزمه تقوى الحكم وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ صيان (قوله والرد)
عطف على (قوله على من زعم أفراد الح) فيكون الحاصل بالتقديم قصر قلب (قوله أو مشاركته له) أى
مشاركة الغير للسند إليه . وحينئذ يكون الحاصل بالتقديم قصر أفراد الصبان رادى الأطول أنه تارة يكون
ردا على من زعم مشاركة الغير للسند إليه فى احتمال ثبوت السند بأن احتمال عنده أنه له أو لغيره فهو
قصر تعيين اهـ بتصرف (قوله نحو أنا سميت فى حاجتك لا غيرى) أعلم أن لا غيرى ليس من تمام التحليل
كما يوحى الشارح وكذلك وحدى وإماها تأكيدها قصد من التركيب فكان الأوضح أن يعبر بعبارة
الأصل بأن يقول بعد قوله أنا سميت فى حاجتك ويؤكد على الأول بنحو لا غيرى وعلى الثانى بنحو
وحدى تأمل . ثم إن وجه كون لا غيرى ونحوه مثل لامن سوى ولا زيد وعمرو يؤكد به على الأول
أنه دال صريحا على إزالة شبهة أن الفعل صدر عن الغير ووجه كون وحدى ونحوه كمنفرد أو متوحد
أو غير مشارك يؤكد به على الثانى أنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل أفاده
السعد وانظر على الثالث للزيد بأى لفظ يؤكد والظاهر أنه يؤكد لا غيرى لأنه يدل أيضا صريحا
على اتفاق احتمال كونه للغير تأمل (قوله وتقريره) عطف تفسير أى تقرير النسبة الفعل الذى هو الخبر
فى ذهن السامع وتحقيقها فيه وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوية وهو إزالة الشك
أو الانكار حقيقة أو ادعاء إلا أنه لما تقرر هذا فى أحوال الاستناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما

ولهذا لا يصح ما أنا قلت
هذا ولا غيرى لأن
مفهوم ما أنا قلت
يناقض منطوق
لا غيرى ولا ما أنا رأيت
كل واحد لاقتضائه أن
غيره رأى كل أحد
لقصر سلب الرؤية
على وجه العموم وهو
يقتضى ثبوتها للغير
كذلك ولا ما أنا
ضربت إلا زيدا لأنه
يقتضى أن إنسانا غيره
قد ضرب كل أحد سوى
زيد فهذه ثلاث صور
ممتثلة للجهة المذكورة
فان لم يل السند إليه
حرف النفي بأن يفقد
من الكلام أصلا أو
يتأخر عنه فتارة يكون
التقديم للتخصيص
والرد على من زعم
أفراد غير السند إليه
بالفعل أو مشاركته له
نحو أنا سميت فى
حاجتك لا غيرى إن
فصد الرد على من زعم
أفراد غيرى أو وحدى
إن قصد الرد على من
زعم المشاركة وتارة
يرد لتقوية الحكم
وتقريره عند السامع

دون التخصيص نحو
هو يعطى الجزيل
بقصد أن يقرر في ذهن
السامع أنه يفعل ذلك
لا أن غيره لا يفعله
وكذلك إذا كان
الفعل منفيا نحو أنت
لا تكذب فإنه أبلغ
في نفى التكذيب من
لا تكذب في الأول
من تكرير الاسناد
المنقود في الثاني ومن
لا تكذب أنت وإن
كان فيه تأكيد يلفظ
أنت لأنه لتأكيد
الحكم عليه بأنه
ضمر المخاطب تحقيقا
للتأكيد الحكم
لعدم تكرار الاسناد
وهذا المذكور من
التخصيص والتقوى
إذا جنى الفعل على معرف
فإن بني على منكر
فإنه يفيد تخصيص
الجنس أو الواحد به
نحو رجل جاءني
لا امرأة إن أريد
الأول ولا أكثر إن
أريد الثاني ومن أراد
زيادة على ذلك فعليه
بالأصل وشرحه . ومنها
عموم السلب وهو
مراده بالنعيم وذلك
إذا كان لفظ كل
مضافا إلى المسند إليه
واقترن بالمسند حرف

نعم لفوائد التخصيص أه يعقوب وصبان عن الأطول (قوله دون التخصيص) أي لعدم اقتضاء
التمام له فلا يقصد من الكلام (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند إليه مقدم على مسند إلى ضميره
اسنادا تاما لأن التقوية من جهة تكرار الاسناد التام كما يستفح (قوله بقصد أن يقرر الخ) إنما أفاد
مثل هذا التقرر لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا ذكر الفعل بعده صرحه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلا
ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائذ على المبتدأ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى
زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل أه يعقوب (قوله لا أن غيره الخ) أي لا يقصد إفادة أن غيره الخ
(قوله وكذلك إذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا إذا كان الفعل مثبتا والشار إليه كذلك البيان
للمذكور في أناسيت وفي هو يعطى الجزيل لا إنيانه عند عدم الولي للتخصيص والتقوى حتى يرد أن
المذكور فيما سبق لم يكن محتصا بما إذا كان الفعل مثبتا فلا يحسن إيراد هذا الكلام عند الحكم
فالمنى وهكذا التمثيل الذي الفعل فيه مثبت التمثيل إذا كان الفعل الذي فيه منفيا وقال الفري في دفع
الاعتراض قوله وكذا إذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى متارة يكون التقديم لكذا وتارة
لكذا إذا كان الفعل مثبتا وكذلك إذا كان منفيا أه صبان ببعض تغيير وقوله أي وهكذا التمثيل أشار به
إلى معنى البيان في أول العبارة (قوله نحو أنت لا تكذب) ترك مثال التخصيص هنا ومثله السبعة ولك
أنت ماسيت في حاجتي قصدا إلى تخصيصه بعدم السبي ولا يخفى عليك إجراء الأقسام الثلاثة السابقة
فتطس (قوله فإنه أبلغ الخ) تعليل لمحذوف أي وهذا مثال تقوية الحكم وتقريره ومعنى أبلغ أشد ثم إن
أعمل التفضيل ليس على بابيه ذكره الصبان عن النوني (قوله لما في الأول من تكرير الخ) أي وهو
يرجع تكرير بني التكذب (قوله وإن كان الخ) أي والحال أنه وحده الخ (قوله لأنه لتأكيد الخ)
صح ترجيعه للفظ أنت وهو الذي اقتصر عليه يعقوب ولتركيب باعتبار بعضه وهذا زاده السعد والأول
أشهر من جهة المعنى واللفظ . والثاني أظهر من جهة اللفظ تأمل (قوله لعدم تكرار الاسناد) أي للوجوب
للتأكيد الحكم صبان . [تنبيه] المثالان اللذان في الإثبات كل منهما صالح للتخصيص والتقوى وكذا
الذي ذكر في النوني وإتباعه في الأمثلة نظر الماهول الأوضح في المثلث ولزيادة التوضيح في القاعدة
(قوله من التخصيص) أي لتخصي المترتب على التقديم مع الولي أو الاحتمال المترتب على التقديم عند عدم
الولي وقوله والتقوى أي الاحتمال المترتب على قسم التقديم الأخير (قوله إذا جنى الفعل على معرف) أي
أخبر به عن معرف ولا فرق بين كونه مظهرا أو مضمرا (قوله على منكر) أي أو ما في حكمه من
الضمير الرجوع إلى التسمية فإذا قلت ضربت رجلا وهو جاءني كان قولك وهو جاءني لتخصيص
جنس الرجل أو الرجل الواحد صبان عن الأطول (قوله فإنه يفيد تخصيص الجنس) أي ما بين القليل
والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولما صح وقوع التسمية مبتدأ فإنه في معنى التخصيص بالصفة أه
عبد الحكيم وقوله ولما أي لإفادة البناء المذكور التخصيص المذكور وقوله فإنه أي التخصيص
المذكور تأمل قال الصبان عن سم وأراد بالجنس ما يشمل النوع والصفة (قوله والواحد) الأول أن
يقول أو العدد المعين ليس المشي والجمع . وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق
الخاص وإرادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما يوجد فيه الحقيقة ويغيب غيره بطريق
القياس أه صبان (قوله رجل جاءني) كان عليه أن يزيد ما رجل جاءني ورجل جاءني على نحو
ما تقدم في المعرفة أفاده السوقي (قوله وذلك إذا كان الخ) وهي حينئذ ليست داخلية في حيز الذي إذ
ليست مؤخرة عن أدائه حقيقة ولا حكاية كونها حال تقدمها معمولة للفعل المنفي (قوله من عموم
السلب) أي السلب فردا أضيف إليه كل وهو اسناد إليه (قوله ومنه الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم

السلب نحو كل إنسان لم يبق أي لم يقع قيام من فرد من أفرادهم فهو من عموم السلب ومنه الحديث

لما سلم من ركعتين في صلاة الظهر أو العصر فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نيت يا رسول الله
(قوله كل ذلك الخ) إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب
فإن بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن
بعضه قد كان في نفس الأمر فكيف قال ذو اليمين ذلك . فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس
الأمر بحسب ظني فبين ذو اليمين أن الظن لم يباقي نفس الأمر من سم فاعتقاد خلاف الواقع بإرادته
تعالى للتشريع ليس نقضاً في نفسه في الحديث دليل على أن من قال ناسياً لم أقصركم وكان قد فعل غير كاذب
كذا في الكرماني فكلام الناس ليس بصادق ولا كاذب (قوله) وأما إذا تقدم حرف السلب على
كل) أي رتبة تقدم لفظاً أم لا وهذا شامل لوقوع كل فاعلاً أو مبتدأ أو منصوباً أو ظرفاً أو مجروراً
أو ناكيداً لأحدها أو نحو ذلك نحو ما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم وما كل بيضاء شعمة وما القوم
كلهم علماء وقس (قوله فاتها) أي حرف النفي والتأنيث باعتبار كونه أداة (قوله سلب العموم) أي
عموم الثبوت المذكور لما أضيف إليه كل (قوله نحو ما كل ما الخ) يحتمل أن تكون ما حجازية وأن
تكون قيسية سم فهو يصلح مثلاً لكل العمولة لأداة النفي يجعلها حجازية ولنبر العمولة لما يجعلها
قيسية اه صيان (قوله تشبهى السفن) أي أصحاب السفن صيان (قوله مقتضى ثبوت الحكم لبعض)
أي بعض مدخول كل أو بعض من يتعلق به فيشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه فانه لم يثبت فيه الحكم
لبعض مدخول كل بل لبعض من يتعلق بالمدخول . ثم اعلم أنه شاع إطلاق الثبوت على نسبة
الفعل أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة الفعل أو الوصف للفعل والشارح أراد بالثبوت هنا
ما يصحهما إذ لا يختص سلب العموم باقتضاء الثبوت المصطلح عليه بل قد يقتضي التعلق بمحلول أخذ كل
المصطلح . ثم إن ظاهره أن سلب العموم يقتضي ثبوت البعض فقط وهذا مذهب عبد القاهر ومذهب
غيره أنه يقتضي سلب الحكم عن الجملة أي رفع الإيجاب الكلي عن مدخول كل وهو يصدق بالنفي
عن البعض والنفي عن كل فرد فقولك لم يبق كل إنسان نفي للإيجاب الكلي الذي هو ثبوت القيام
لكل فرد وهو يصدق بما ذكرنا لا يخفى على متأمل [تمة] سكت الصنف والشارح عن الكلام
على تأخير السند إليه لأنه ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال الذي
هو تقديم السند فهو إما يكون إذا اقتضى المقام تقديم السند وحينئذ فالأثر بما هنا تركه وتكلم
عليه الأصل نظراً لجورد استيفاء الكلام على الأحوال التي للسند إليه .

(فصل : في الخروج عن مقتضى الظاهر) أي ظاهر الحال كما سيبيده الشارح . ثم اعلم أن الحال هو الأمر
الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية متساوية كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع أو كان ثبوته
بالنظر لما عند التسكام وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط
أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع فقط . فعم من هذا أن ظاهر الحال أحسن من الحال وحينئذ
فيكون مقتضى ظاهر الحال أحسن من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا عكس
اه دسوقي وبهذا يتضح قول الشارح فيما سبأني ومن المعلوم الخ (قوله وخروجاً) بتشديد الراء ومفعوله
الكلام وذلك أن مقام التسكام والخطاب والنية للضمير كما تقدم لأنه هو الدال على ذلك ومقام غير
ذلك بخلافه لأن ذلك الخلاف هو الدال على الراد وقد يخرجون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
فيوقعون الضمير في خلاف مقامه الأصل وهو مقام الظاهر ويوقعون الظاهر في خلاف مقامه الأصلي
وهو مقام الضمير اه ع في وقوله بتشديد الراء ربما تفيد عبارة الشارح خلافاً أعني التخييف وهو
الأوفق بالفظ عن تأمل (قوله كوضع الخ) بيان لصورة من صور التخريج المذكور وقوله لنسكت لانه

كل ذلك لم يكن أي لم يقع
قصر ولا نسيان كاف
الحديث الآخر لم أنس
ولم تقصر وأما إذا تقدم
حرف السلب على كل
فاتها سلب العموم
نحو :

ما كل ما عني الزم يتركه
تجسري الرياح بما
لا تشتهي السفن

وسلب العموم مقتضى
ثبوت الحكم لبعض
ومن أراد زيادة في
هذا المقام فليعلم الأصل
وشرحه . قال :

[فصل : في الخروج
عن مقتضى الظاهر]
(وخرجوا عن مقتضى
الظواهر

كوضع ضمير مكان
الظواهر

تعليقية وهو متعلق بخروجها لا بوضع والأغراض للسرودة في قوله كبرت الخ ليست خاصة بالصورة
 المذكورة بل هي نكتة للخروج عن الظاهر سواء كان بهذه الصورة أو بغيرها قاله المصنف وقوله
 سواء الخ أراد أنها موزعة على هذه الصورة وغيرها كظاهر مقاد النارج لأن جميعها لكل من هذه
 وغيرها (قوله كبرت) مصدر حذف فاعله وصلته كأيهم من النارج (قوله أو كمال غير) مضاف ومضاف
 إليه (قوله لنكتة التحكين) متعلق بالمدد واللام للتعدية للأعلاء والمراد بالتحكين أثره وهو التحكين
 كما يفيد الصبان والظاهر أن معنى النكتة المضافة إلى التحكين إضافة بيانية الصفة الدقيقة الموجودة
 في الكلام وهي تمكن جزئه وهو الاستدلال به في نفس السامع أو ما يصلح أن يعتبر نكتة للوضع المذكور
 من غير اعتبار الزيادة معه وذكر المصنف الزيادة نجا للأصل المتعين في التعبير حيث جعله نكتة
 تارة والزيادة تارة أخرى تأمل . وحصل معنى المصنف أن وضع الظاهر غير اسم الإشارة موضع
 الضمر نكتته الزيادة لصفة دقيقة في الكلام هي تمكن جزئه في نفس السامع أو ما يصلح أن يعتبر
 نكتة برأيه وأن يعتبر هنا وهو التحكين المذكور فليس معنى التحكين واحدا للزوم فساد المعنى
 هذا ما ظهر لي بعد تمام التأمل (قوله نحو الأمير الخ) أي نحو قول الخليفة الأمير الخ ع ق وسبب
 إليه النارج (قوله جميع ما تقدم الخ) مبنى على التغليب والإفترق الخطاب مع معين إلى غيره الذي
 ذكر في مباحث الأضمار من خلاف مقتضى الظاهر صبان عن الفري ومر عنه عن الأول ما يخالفه
 (قوله في المقامات) أي في بيان مقتضيات المقامات (قوله إلى مقتضى الحال) المناسب إيداله بقوله إلى
 خلافه أي خلاف ظاهر مقتضى الحال إذ الخروج من شيء إلى آخر يقتضي التغاير الكلي بينهما فيقال
 خرج زيد من الإنسانية إلى الحيوانية ولا يقال إلى الحيوانية ومن المعلوم أن ما هنا ليس نظير استلزام بل
 مقتضى الحال أهم من مقتضى الظاهر كالسبب كره فليس الآتي بخلاف مقتضى ظاهر الحال خارج عنه
 إلى مقتضى الحال الأعم بل إلى النوع الثاني من مقتضى الحال الذي هو خلاف مقتضى الظاهر وهذا
 ما يفيد كلامهم فتأمل (قوله وهو المشار إليه بنكتة) أي ومقتضى الحال هو المراد بنكتة في قول
 المصنف لنكتة . وأقول لهم الشارح أن لا نكتة للتعدية متعلقة بخروجها وقد علمت بالمصنف من
 كونها تعليقية وهو التعين الذي لا يشك فيه لأن خلاف مقتضى الظاهر ليس عين النكتة بل هي
 أمر يوجب الخروج إليه مثلا في قول الخليفة الأمير واقف بالباب ظاهر الحال هو مقام التكلم ومقتضاء
 ضمير التكلم وهو أنا وخلاف ظاهر الحال هو مقام النبوة ومقتضى خلاف الظاهر الذي هو خلاف
 مقتضى الظاهر هو الاسم الظاهر والنكتة الموجبة للخروج إليه هي الأرهاف فقد ظهر لك مغايرة النكتة
 لخلاف مقتضى الظاهر تأمل (قوله ومن المعلوم الخ) ينالك وجهه (قوله فنها وضع الضمر الخ) أي
 لاقتضاء ما لم يكن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من اعتبار ظاهر الحال أعنى وضع المظهر مكانه
 أماده المسمى ثم إنني وجدت في بعض نسخ هذا الشارح ما نصه فيها وضع الضمر موضع المظهر لبعث السامع
 وتقوية دأبعته إلى الامتثال نحو فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ومقتضى الظاهر أنه ومنه هو زيد الخ
 وفيه أن الآية إنما تظهر في وضع المظهر موضع الضمر كما يعلم من الأصل وكذا المثال كأن تشهد به هذه
 العبارة وفي نسخة وهي التي كتبت عليها ما نصه فيها وضع الضمر موضع المظهر نحو كل من عليها فإن
 يعني الأرض ومنه هو الخ وهي أخف ضررا من الأولى وسند كرمافيا (قوله نحو كل الخ) المناسب
 الاقتصاف على إبعده لأنه ليس من هذا الباب مع عدم تأني النكتة المذكورة فيه كما يتضح (قوله
 ومنه) أي من موضع المذكور (قوله لبعث) اللام للأجل ومفعول المصدر محذوف هو السامع كما
 يدل عليه الشرح وفي الكلام حذف أي إن الوضع المذكور ليكون الأضمار باعنا أي حاملا للسامع

نكتة كبرت أو كمال
 تميز وسخرية إيهال
 أو عكس لو دعوى
 الظهور والمدد

نكتة التحكين كأنه
 الصمد

وقصد الاستعطاف
 والأرهاف

نحو الأمير واقف
 بالباب

أقول جميع ما تقدم من
 المقامات المذكورة من

الحذف والتذكير وغير
 ذلك مقتضى ظاهر

الحال وذكر في هذا
 الفصل الخروج عن

مقتضى ظاهر الحال
 إلى مقتضى الحال

وهو المشار إليه بنكتة
 ومن المعلوم أن مقتضى

ظاهر الحال أخص من
 مقتضاء صور الخروج

عن مقتضى ظاهر
 الحال كثيرة ذكر

المصنف بعضها منها
 وضع الضمر موضع

المظهر نحو كل من عليها
 فإن يعني الأرض ومنه

هو زيد عالم لبعث
 الأضمار على توجه نفس

السامع إلى الخبر ومنها
 وضع المظهر موضع

الضمر فإن كان المظهر
 اسم إشارة فالنكتة

كآل العناية بغير المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع كقول ابن الروندي: كم عاقل عاقل أعيت مذهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام بخائرة (٨٦) وصير العالم التحرير زنديقا والأصل هو أى ما تقدم من إعياه مذاهب

العاقل ورزق الجاهل فضل إلى الإشارة لكآل العناية بغيره ليرى السامعين أن هذا المعنى التميز هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام بخائرة والعالم التحرير زنديقا أو السخرية والتهكم كما إذا كان السامع أعشى فقال من قام فقلت له هذا مشيرا إلى مجهول أو مفقود تهكما به أو إجهال السامع أى نسبته إلى الجهل والبلاهة حتى إنه لا يدرك إلا المحسوس كقول الفرزدق: أولئك آباءى جنى بمنهم

إذا جمعتنا يا حبر الجامع ومقتضى الظاهر أو عكس ذلك وهو التعريض بظفانة السامع وذلك أنه حتى إن غلب المحسوس عنده بمنزلة المحسوس كقولك مشيرا إلى معنى معقول هذا مرادى أو ادعاء كآل ظهور المسند إليه حتى كأنه محسوس كالمثال المتقدم باعتبار ادعاء

على توجه نفسه إلى الخبر فيتمكن الخبر من ذهنه وإعيا كان باعتبار على ما ذكر لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انظر ما يعقبه ليفهم منه وبالاتظار يتمكن ما يعقبه بعد وروده فضل تمكن لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المساقى بالانعاب (قوله كآل العناية) أى إفادة أن التكلم اعتنى بغير المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس دسوق (قوله لاختصاصه) أى اختصاص مدلوله أى لكونه مختصا في العبارة بحكم بديع أو رده والأحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع اه صبان عن الأطول وقوله والأحسن الخ لعل وجه الأحسنية نافيه من الإغناء عن لفظ الاختصاص المخرج إلى التأويل بكونه في العبارة لا مطلقا تأمله (قوله ابن الروندي) بفتح الواو كما في النسوق (قوله كم عاقل الخ) كم الخبرية المضافة إلى ميزها للفرد في موضع الرفع على الابتداء فالجمله أعنى أعيت خير فترى وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل وكذا يقال فى جاهل لأن تكرار اللفظ قصد الوصفية بفيد الكمال ولوفى الجوامد تكررت برجل رجل أى كامل فى الرجولية ومعنى أعيت مذاهبه أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعب طرق معاشه ، والتحرير التقن من نحر الأمور علما أنقضاء والزنديق الكافر الثانى للصانع العدل الحكيم ، ثم إن المقابل الحقيقى للعاقل المجنون والجاهل العالم فى إيقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز إلى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يشغل عقله والجاهل يحزن لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزنديقا نفسه فأخطأ فى الأول وأصاب فى الثانى أما فى الأول فلأن مقتضى العقل أن لا يتوغل فى الأمور الآلهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلأنه زنديق ملحد يس وأخطأ أيضا فى وصف نكته بالعالم التحرير لأنه لو كان عالما تحريرا لما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم اه من السعد وحاشيته (قوله والأصل هو الخ) أى القياس ما ذكر لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والإشارة حقيقة فى المحسوس صبان (قوله أن هذا المعنى الخ) هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا دسوق اه (قوله والسخرية) بالرفع عطفت على كآل العناية وقوله والتهكم عطفت مرادف (قوله فقلت له هذا) أى هذا هو الذى قام وكان القياس هو زيد مثلا لأن المقام مقام الضمير لتقدم معاده فى السؤال يعقوبى (قوله إلى مجهول) أى للسامع لعدم رؤيته بفقده حاسة البصر (قوله أو مفقود) أى من حضرة التكلم باسم الإشارة فقده بمعنى عدم وجوده فى تلك الحضرة لاعتنى عدم وجوده أصلا فلا يقال إذا لم يكن تمت مشار إليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على الرجوع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع الضمير أفادة الصبان قال اليعقوبى ولا يتصور فى وضع اسم الإشارة موضع الضمير تخالف الخبر فى الجملتين إذ ليس من شرط الوضع المذكور نكته بقا، خبر الضمير كما هو انتهى ومراده بالجملتين الجملة المبدولة عنها والمعمول إليها وقد علمتهما والاختلاف فيهما واضح (قوله حتى إنه الخ) بيان لتعاضد ما يفيد الإشارة وإفادة اسم الإشارة ما ذكر لأن أصله أن يكون للمحسوس مخاطبة السامع به مفيدة لما ذكر (قوله باعتبار ادعاء الخ) فليس معتبرا حيث كآل كون السامع فطنا (قوله أى الزيادة لشكته الخ) وذلك لأن المسند إليه فى الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا فى موضع الضمير يفيد زيادة على ذلك وهو ذلك التحكين يعقوبى (قوله أى زيادة الخ) تفسير لقوله: أى الزيادة لشكته الخ وقوله وتقريره عطفت تفسير

(قوله)

كآل الظهور وإن كان غير اسم الإشارة فالشكته المدد أى الزيادة بشكته عن التحسين

أى زيادة تمكن المسند لله وتقريره فى نفس السامع نحو جاء زيد وزيد فاضل ومنه مثال المعنى والصمد هو الذى يصمد إليه

(قوله ويقصد) تفسير (قوله والرحمة) تفسير (قوله تحو الأغيار) أي تزيل مشاهدتها بحيث يصعب القلب لا يشاهد إلا القليل (قوله لأن في إظهار الخ) معلوم أن إسناده الأمر إلى لفظ الله الدال على الذات المتصفة بجميع الجاهل التي من جعلها القهر والغلبة دون الضمير الذي هو أنا موجب لتقوية المعاصي على الامتناع ولادخال الروح حيث دل لفظ الله على ما ذكر فيشر بالخوف منه وأن يهلك المعاصي بضره أفاده البعثوني (قوله ومن خلاف مقتضى الخ) لما انفرد كلامه إلى خلاف مقتضى الظاهر أورده عطف أقسام منه وإن لم تكن من مباحث السند إليه وهي ما ذكره من هنا إلى آخر الفصل (قوله صرف المراد) أي أن يصرف التشكك مراد مخاطب وقوله في نطق أي منطوق به غير سؤال متعلق بالمراد وقوله لغير ما أراد أي ما أرادته المخطب وقوله لكونه أي لكون غير ما أراد وقوله أولى به أي بذلك مخاطب سواء كان متكلما بسؤال أو يستعز وأجدر أي أحق وألئب بحاله وقوله كقصة الخ مثال لصرف المراد في النطق وسيأتي في الشارح مثال الثاني (قوله مجاورة التشكك) اعلم أن كلا من التشكك أولا والتشكك ثانيا يقال له تشكك ومخاطب فالأول تشكك أولا مخاطب ثانيا والثاني بالعكس أفاده الصبان عن السبأ فيحتمل أن يكون الشارح أراد التشكك الأول فالقصد مضاف لمفعوله أو الثاني فهو مضاف لفاعله والمفعول محذوف وضيمير يترقب يرجع على الأول إلى التشكك المذكور وهو المتبادر وعلى الثاني إلى مفعول المصدر المحذوف (قوله بغير ما يترقب) أي ما يتطرق التشكك الأول من مخاطبه وهو الكلام المناسب لمراد ذلك التشكك كإدخال على طلب ترك العقوبة بالنظر لئلا (قوله وسماها) فالضمير للجأوة (قوله المخالطة) وليست مذمومة وإن أشعر الاسم بالقيم لما فيها من التنبيه على ملهو الأولى والعلل ماها السكاكي باسم جميل (قوله وذلك الخ) أي ما ذكر وهو الجأوة المذكورة كائن بسبب حل الخ (قوله على خلاف قصده) قصد الحجاج بالأدم القيد وخلافه هو الفرس الأدم صبان (قوله على أنه) أي خلاف قصده (قوله أولى بالقصد) أقول أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى إما بالنظر إلى التشكك أو بالمخاطب أو غيرهما أطول اه صبان وقوله إلى التشكك أو بالمخاطب بأن يكون التشكك بحل مقدره عن التوعد أو بالمخاطب بحل مقدره عن أن يتوعد غيره بالأداء وقوله أو غيرهما وذلك في نحو لأحملن زيدا على الأدم فيصنع معه ما علمت نفيها على أن هذا القاب جليل لا يليق به ماقله التشكك (قوله من ذلك) أي ما ذكر من الجأوة السابقة وقوله ما يحكي أي جأوة ما يحكي أي الجأوة فيه (قوله القبيح) هو رأس من رموس العرب وصانحهم وكان من الجوارح الذين خرجوا على سيدنا على رضي الله تعالى عنه اه صبان (قوله بأن قال) الباء للتصوير (قوله لأحملنك على الأدم) إن قلت كان المناسب لعرض الحجاج أن يقول لأحملن الأدم عليك لأن القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال أمر وضيمير يقال حمل على الأدم أي قيد ولولم قلنكن من قبيل القلب كاستعزفه أو لتبنيه القيد بالمركب على طر يق الاستعارة اه فري (قوله حمل وعيده الخ) حيث حمل الأدم في كلامه على الفرس الأدم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم إليه الأنثى أي الذي غلب بياضه و مراد الحجاج القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدم هو الأولى بأن يقصد الأدم قاله السعد (قوله أنه) أي الأدم حديد أي لافرس (قوله لأن يكون الخ) فيه أيضا حمل الحديد في كلام الحجاج على خلاف مراده لأن مراده المعدن المعروف وحمله على ضمة البليد من الحقة اه صبان وهذا الحمل الذي فيه هو الذي دعا للشارح إلى ذكره مع ترك الأصل والسعد (قوله ونها) أي من خلاف مقتضى الظاهر وأنت باعتبار أن معناه لأموور المخالفة لمقتضى الظاهر (قوله إجابة السائل بغير الخ)

بذنيه قتب عليه نوبة
تحو الأغيار من قلبه
ومقتضى الظاهر أنا
العاصي أو الأرهاب أي
التخويف نحو إن الله
يأمركم أن تؤدوا
الأمانات إلى أهلها لم
يقل أنا آمركم لأن في
إظهار الاسم ترهيبا
ومنه مثال المتن لم يقل
أنا ألق ترهيبا بإظهار
لفظ الأمير قال :

(ومن خلاف مقتضى
صرف مراد
ذي لفظ أو سؤال لغير
ما أراد
لكونه أولى به وأجدر
كقصة الحجاج
والقبيح)

أقول : من خلاف
مقتضى الظاهر مجاورة
المشكك بغير ما يترقب
وسماها عبد القاهر
المخالطة والسكاكي
الأسلوب المحكم
وذلك بحمل كلامه
على خلاف قصده
نفيها على أنه أولى
بالقصد . من ذلك
ما يحكي أن الحجاج
توعد شاهرا يقال له
القبيح أن يقول
لأحملنك على الأدم
يعني القيد فقال له
القبيح مثل الأمير
بحمل حمل الأدم

الأنثى حمل وعيده على الوعد فقال له الحجاج إنه حديث فقال القبيح لا لأن يكون حديثا خيرا من أن يكون حديثا و منها إجابة السائل بغير

الهلال لم يبدو دقيقاً ثم
يتزايد حتى يستوى ثم
ينقص حتى يعود كما بدا
فأجيبوا ببيان حكمة
ذلك وهي معرفة
المواقيت والحلول
والآجال ومعالم الحج
يعرف بها وقته للتنبه
على أن الثلاث السؤال
عن الحكمة قال السعد
لأنهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على دقائق علم
الهيئة قال السيوطي في
شرح عقود الجنان
وهذه قلة أدب منه
وجهل بمقدار الصحابة
رضي الله عنهم وشيع
عليه بسلام برأيه من
أراد الوقوف عليه
وذكر أنه ورد ما يدل
على أن السؤال عنه
هو الحكمة في خلق
الأهلة لأسباب الزيادة
والنقصان ونص
السؤال بارسول الله لم
خلقت الأهلة فعلى هذا
لا تكون المسئلة من
خلاف مقتضى الظاهر
وقوله سؤل على وزن
فعل فله في السؤال
قال :
(والالتفات وهو
الانتقال من
بعض الأساليب إلى
بعض فن

أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً لسؤال ، وأجيب بأن السؤال ضربان جسدني وتطبعني
والأول يجب أن يطابق جوابه والثاني ينبغي فيه الأمر على حال السائل كالطبيب ينبغي علاجه على حال
الريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الأهلة من هذا القبيل يسأل الله سبحانه (قوله على
أنه) أي ذلك العبر (قوله الثلاثي سؤاله) إما لعدم أهليته لما سأل عنه أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة
إليه اه فترى (قوله سألو) روى في الكشف وغيره أن السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وقعب
ابن غنم الأنصاري رضي الله عنهما والاثنان أقل ما يطلق عليه اسم الجمع عند جماعة منهم الرخصي
فلما قال سألو بلفظ الجمع اه فترى (قوله لم يبدو الحج) أي لأي سبب فالسؤال عن سبب ما ذكر
كما قال السعد ويعيد قول الشارح فأجيبوا الخ ثم إن لفظ السؤال الذي في المطول ما بال الهلال
يبدو الخ قال الفندي دلالة هذا القول على أنه سؤال عن السبب دون الحكمة حتى جداً كما أشار
إليه في شرح الكشف اه أي فهو محتمل لكونه سؤالاً عن الحكمة وكونه سؤالاً عن السبب
قال عبد الحكيم بعد إعادة مثل ما للفندي اختار صاحب الكشف والراغب والقاضي أنه سؤال
عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار الكاكي
أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم
اه . قال الصبان ويرد على الكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها .
والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة
بالتنبه على أن السؤال عنها أولى بحالهم اه . والظاهر أن مثل ما في لفظ المطول من الاحتمالين
يجري في عبارة شارحنا (قوله حكمة ذلك) أي تحرته الحاصلة في طرف النمل (قوله المواقيت) جمع
ميفات وهو ما يوقت به الشيء أي يحل وقتاً له (قوله والحلول) أي للدين والصوم وغير ذلك وعطف
الحلول على المواقيت عطف خاص على عام باعتبار التعلق بكسر اللام للاهتمام (قوله ومعالم الحج)
أي الرايات الدالة على الحج أي على وقته كما أفاده بقوله يعرف بها وقته ولعل معام معطوف على
مواقيت وجملة يعرف بها وقته حال من معالم مبينة له وإنما خص الحج لاحتياجه إلى الوقت المعين
أداء وقضاء دون غيره كالصلاة والصوم ذكره عبد الحكيم (قوله للتنبه) علة لأجيبوا (قوله
قال السعد) أي في تعليل الإيافة المذكورة (قوله قال السيوطي الحج) عبارة عبد الحكيم قوله لأنهم
ليسوا الخ الصواب لأن الحكمة هي التي يتعلق بها صلاح معاشهم ومعادهم والتي صلى الله عليه وسلم
إنما بعث ببيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل
الشرعية فإنه مبني على أمور لم تثبت منها شيء غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم
الناطق اه بعض نصرف وهو زبدة ما أطال به السيوطي وقوله لأنه الخ تعليل لما تضمنه قوله
والصواب كذا أي وإنما كان ما قاله خلاف الصواب لأنه الخ قوله وهو باطل عند الخ الناسب وهو
غير ثابت عند الخ إذ هم لا يقطعون بغيره قرره شيخنا (قوله وذكر أنه ورد الخ) الظاهر أن هذا
الذكر زيادة في الرد على السعد بإفادة أن الآية خارجة عن موضوع المسئلة فليس الجواب فيها
غير مطابق حتى يحتاج لتطيل عدم المطابقة وقوله هو الحكمة الذي في عبارته سبب خلق الهلال
يدل الحكمة قد ذكر الشارح الحكمة تنبهاً على أن مراده السبب الثاني لا الفاعل إذ لا يستل
عنه للعلم به (قوله والالتفات الخ) أي في اصطلاح البيانين وقوله هو الانتقال أي انتقال للتكلم
وقوله الأساليب أي الطرق التي هي التكلم والخطاب والتبعية ويشير الشارح إلى هذا وقوله فمن

والوجه الاستعجال للخطاب ونسكة تخص بعض الياق) أقول : من خلاف مقتضى أي
الظاهر الالتفات وهو عند الجمهور التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أعني التكلم والخطاب والتبعية بعد التعبير عنه

أمير المؤمنين يأمر بكذا الثلاث على مذهبه لأنه منقول عن أنا لأعلى مذهب الجمهور لعدم نقض خلافه فأقسامه ستة جازلة من ضرب اثنين في ثلاثة لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلى قسميه الأول من التكلم إلى الخطاب نحو - وما لي لا أعبد الذي فطرنى وإليه ترجعون - الأصل الثالث منه إلى الضية نحو - إنا أعطيناك الكون فصل لربك ونحمر - الأصل فصل لنا . الثالث من الخطاب إلى التكلم نحو قوله : طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب يكفى ليلي وقد شفا وليها وعادت عواد يفتنا وخطوب الشاهد في بك ويكفى بالياء التجنية والأصل يكفك . الرابع منه إلى الفية نحو - حتى إذا كنتم في الفلك وجرى بهم - الأصل بك . الخامس من الضية إلى الخطار : نحو مالك يوم الدين إياك نعبد . الأصل إياه نعبد . السادس

أى حقيق كل به البيت أى ذلك الانتقال حقيق بأن يسمى بالانتفات أخذاً من الثفات الإنسان وهو توجه الإنسان بوجهه إلى غير موجهته قاله عرق (قوله بغيره منها) أى بطريق غير التعبير به أولاً من الطرق الثلاثة وبشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر وينبغي السامع ليخرج من قولنا أنا زيد وأنت عمرو - نحن الذين صبوا الصباغ - وقوله تعالى - إياك نستعين - واحدنا وأنعمت فإن الانتفات إنما هو في إياك نعبد والناق عبر على أسلوبه أفاده السعد وانما تركه الشارح لعل من قوله من خلاف مقتضى الظاهر الانتفات (قوله ولا يشترط الخ) أى بل المدل على مقتضى الظاهر وجد التعبير المذكور أم لا (قوله فهو عنده الخ) تفرع على قوله ولا يشترط وقد سقط وجه الأعمية وقد أشار له الشارح قوله فقول الخليفة الخ (قوله لأنه منقول عن أنا) الأوضح والأنسب لأن مقتضى الظاهر أنا (قوله فأقسامه ستة) تفرع على للذهيين إذ الأقسام الستة جارية في كل كالا ينقل (قوله الأول من التكلم الخ) أى القسم الأول من أقسام الانتفات الستة حاصل من التكلم الخ (قوله الأصل وإليه أرحم) إن قلت ترجعون لبس خطاباً لنفسه حتى يكون التعبير عنه واحداً قلت نعم ولكن المراد قوله وما لي لا أعبد الخطابيون . والعنى ما لكم لا تعبدون الذى فطركم فالعبر عنه في الجميع هو الخطابيون . فإن قلت حينئذ يكون ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والانتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر . قلت لا تسأل أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يعجزى اللاحق على سبيل السابق اهـ مطول وقوله حتى يكون الخ أى كاهو قانون الانتفات وهذا تفرع على التفرع وقوله ولكن المراد الخ أى فيكون في الكلام مخالفة لمقتضى الظاهر من غير تغيير لطريق ساقطة وهذا الانتفات على مذهب السكاكي وقوله لأن الظاهر يقتضى الخ أى أنه حيث خولف مقتضى الظاهر أولاً وعُدل إلى التكلم لمقتضى الظاهر بالنسبة لهذا العدول أن لا يغير أسلوب الكلام الخ فتحصل أن في الآية الثفات على للذهيين مخالفة لمقتضى الظاهر أولاً الثفات على مذهب السكاكي وثانياً بالعدول الثفات على مذهب الجمهور (قوله فصل لربك) من فوائد الانتفات في الآية أن في لفظ الرب حنا على من الأمور به لأن من يربك يستحق العبادة اهـ صان (قوله نحو قوله) أى علقمة بن عبدة مطول (قوله طحا بك) أى ذهب بك أى أذهبك وأنتاك فألباء لتعبدية تعاقب الممزة وقوله في الحسان متعلق بطروب ومعنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مرادهم وقوله بعيد الشباب أى حين ولى الشباب وكاد يتصرم لمراده بقوله بعيد الشباب بعيد معظمه وبعيد تصغير بعد للقرب وقوله عصر حان مشيب أى زمان قربت الشباب وإقباله على المحجوم فهو حاضف للجملة الفعلية أعنى حان مشيب وهو بدل من قوله بعيد وهذا أعنى قوله عصر الخ فربنة على مراده السابق بقوله بعيد الشباب وقوله يكفى فاعله ضمير القلب وليس مفعوله الثانى على تقدير الباء أى يطالبنى القلب بوصل ليلي فالتكليف بمعنى المطالبة وهى على غير بابها إذ المراد أنه يطلب منى ماد كره وقوله وقد شفا ولها أى بعد قربها أى بعدت أيامه وقوله وعادت الخ يجوز أن يكون فاعلت من العبادة كأن البوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يجعل من عاد يعود أى عادت عواد وعوائى كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم من شرحى السعد ومن المبيان (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الضية والوصوف ظاهر أوضاع صبان (قوله كثير معطاب) أى ربحه (قوله ووجه الانتفات) أى وجه حسنه وقوله ونسكته عطف مرادف والمراد بها فائدته لا الأمر الباعث عليه إذ هو قصد حصول ما ذكر في نفس السامع قال الفرزدق ثم هذه الفائدة العامة التى ذكرت لمطلق الانتفات سواء كان على مذهب السكاكي أو الجمهور لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة

البارى جل وعلا تعالى عن الاستجلاب والاصناء فلقد كثر في هذا المعنى في حق تعالى أيضا لكان
 أنسب وقد يقال المراد إن الكلام الالتفاني أجا وقع صالح لأن يقصد به هذه الفائدة بالنظر إلى نفسه
 مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فيفهم أنه بعض تصرف وقوله على مادة يكون السامع الخ كافي بإياك
 نعيد (قوله استجلاب نفس السامع) المصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى استجلاب المتكلم
 نفس السامع أفاده عى والسبب والتاء للصيرورة فيما يظهر أى صيرورة التكلم جالبا نفس السامع
 للاستجلاب إذ ليس فائدة الالتفات كالمعروف واضح (قوله لأن النفس الخ) غلة تضمنه الاستجلاب المذكور
 (قوله فإذا تجدد الخ) وذلك لأن لكل جديد فائدة قال البدر ابن مالك العرب لكونهم ياتونون الطعام
 لقوت الأشباح فهم حريون يتلون الكلام لقوت الأرواح لأن الكلام هو قوت الروح اه عى (قوله)
 وهذه النكتة الخ) هي في النقل الحقيقى كالمعروف مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديرى
 كالمعروف مذهب السكاكى توجد هذه الفائدة فانه إذا سمع خلاف ما يقره من الأسلوب كان له زيادة نشاط
 ووفور رغبة في الاصناء إلى الكلام قاله السيد قدس سره (قوله وربما اختص كل موضع منه بلطائف
 ونكت) قال في الأطول عند قول الأصل وقد يختص مواقع بلطائف أى قد يختص بعض مواقع
 بعض اللطائف لأنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام والإلوجب أن لا يكتفى في
 الالتفات بالنكتة العامة اه قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص
 به ونكتة تعمه وغيره اه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله والإلوجب الخ ممنوعة
 فتأمل من الصبيان ثم إن عبارة الشارح هذه للسهولة ولم توافق بظاهرها ما لو احدث منها ويمكن ترجيحها
 لكل من الكلامين بأن يجعل المراد بالوضع فيها النوع من السنة المتقدمة واختصاص كل نوع بلطائف
 باعتبار أفراد فان النوع الواحد يكون لأفراد منه أو لجميع أفراد لطائف متعددة لكل فرد لطيفة
 لكن يلزم على الثاني أن تجعل رب التحقيق مجازا كما في ربما يوت الدين كفروا لو كانوا مسلمين
 هذا ما ظهر لي بعد التوقف (قوله ثم ذكر صفاته) وهي كونه مربى جميع العالمين ومنعما بالجلال
 والدقائق ومالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر الخ (قوله وآخرها مالك يوم الدين) وصحح حماد
 لنا للفرقة على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الطرف معنوية خلافا لرضى نقله الصبيان (قوله)
 بوجوب) أى ذكر المفهوم من الفعل المذكور سابقا (قوله والخطاب) عطف ملزوم اه صبان (قوله)
 والاستعانة في المهمات) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره . وأجيب بأوجه منها
 أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورة حتى إن قوله يا فلان أعنى بعزلة
 يا الله أعنى بواسطة فلان ثم إنه قد ظهر لك أن إياك نستعين ليس من الالتفات فشى لأنه مقتضى
 الظاهر بعد الصلوات إلى الخطاب في إياك نعيد فلا يشتت إلى ما بوجه سرق بيان النكتة من أن
 فيه التفاتا دعت إليه قوة تحريك الاحتمال أفاده الصبان عن سم والأطول . [تنبيه] قال السيوطي
 إن الالتفات لا يكون في جملة بل في جملتين صرح به الزحشرى في الكشاف وابن السبكي في شرحه
 المسمى عروس الأفراح قال ولا يلزم أن يكون في نحو أنت صدى التفات وليس كذلك اه (قوله)
 ومما هو شبه الخ) أى بجامع النقل من أسلوب إلى آخر في كل ثم إنه يظهر لي أن المسئلة الأولى
 أشبه بالالتفات على مذهب السكاكى إذ لا يشترط فيها سبق تعبير غير ما خلف مقتضى الظاهر بل نارة
 يسبق نحو وأقد ورسوله أحق أن يرضوه ونارة لا نحو ثم ارجع البعركرين . فمالك من ذكرى حبيب
 ومنزل . والثانية أشبه به على مذهب الجمهور إذ لا بد فيها من تعبير غير الخالف المذكور وحينئذ
 فيكون الدامى السيوطي إلى تقديم المسئلة الأولى هو كونها أشبه بالمذهب المتقدم عنده في المذكور فتأمل

ونكتة استجلاب
 نفس السامع للخطاب
 أى الكلام المخاطب به
 لأن النفس مجبولة
 على حب التجدد فإذا
 تجدد الكلام إلى
 أسلوب كلن أدى
 للاصناء إليه وهذه
 النكتة عامة في جميع
 أقسام الالتفات وربما
 اختص كل موضع منه
 بلطائف ونكت
 كالفاصلة فان العبد إذا
 ذكر الله وحده ثم ذكر
 صفاته التي كل صفة
 منها تبعث على شدة
 الاقبال وآخرها مالك
 يوم الدين المفيد أنه
 مالك الأمر كله في يوم
 الجزاء فيقتضى بوجوب
 الاقبال عليه والخطاب
 بنائة الخضوع
 والاستعانة في المهمات
 وهو معنى قوله ونكتة
 الخ ومما هو شبه
 بالالتفات وليس منه
 مستثنان ذكرهما
 السيوطي في عقود
 الجنان : الأول

لتصغير الواحد من المفرد ولثني والجمع عن آخر منها وهو من أنواع المجاز بخلاف الالتفات . والله الآية فانهما حقيقتان مثال للمفرد عن الثني قول الأعشى : فرجى الجبر واستظرى ليلى إذا ما انقطع النضى آيا وإعماها الفارغان لأن التلحق حتى يشوب الفارغان ومثله على الجمع * وذبيان قد زلت بأقدامها النعل * (٩١) أى النعل ومثال الثني عن

المفرد ألقيا في جهنم -
أى ألقى وعن الجمع -
ثم أرجع البصر
كزبتين - إذ الراد
التصغير لامرئان
ومثال الجمع عن المفرد
سربت لرجعون - أى
أرجعنى وعن الثني -
فقد صفت قلوبكما -
أى قلبا كما الثانية
الانتقال من خطاب
واحد من الثلاثة إلى
آخر منها مثله من
الخطاب لواحد إلى
الاثنتين مثل قلنا عما
وجدنا عليه آباءنا
وتسكون لكما
الكبرياء في الأرض -
دلى الجمع - يا أيها الثني
إذا طلقتم النساء -
ومثله من الاثنين إلى
الواحد - فمن ربكما
يا موسى - ومثله من
الاثنتين إلى الجمع - أن
تبوأ لقومكما بحصر
بيوتنا واجعلوا أيونكم
قبلة - ومثله من الجمع
إلى الواحد - وأقيموا
الصلاة وشرؤنمين -
و إلى الاثنين - يا معشر
الجن والإنس إن
استطعتم إلى قوله في أى

(قوله التصغير بواحد الخ) وصورها ستة نظير الصور السابقة في الالتفات (قوله وهو) أى التصغير المذكور وقوله من أنواع المجاز والعلاقة في كل تركيب ما يناسبه فنم أرجع البصر كرين العلاقة القزوم لأن المراد لازم الكرتين وهو انقطع تيمصص كونه بمرتبين على ما لا يخفى وقس ثم إن مجازية التصغير المذكور لا تظهر فيها إذا كان عن الثني أو الجمع بالمفرد الخلى بالجنسية كما في مثالي الشارح إذ لم يقل أحد إن المفرد الخلى بالجنسية إذا أريد منه التعدد كان مجازا فلعلى كون هذا التصغير مجازا باعتبار الخطاب فتأمل (قوله فرجى) أى فترجى وقوله إيلى الأباب الرجوع والراد هنا رجوعه من غيبته والفاطر الذى يجمع القزط وهو غير السطط والعنرى نسبة إلى عنزة حتى من العرب سمى باسم آية عنزة بن ربيعة أو ابن عمرو بن عوف أفاده في القاموس ومقصود الشاعر أنه لا يرجع من غيبته هذه كما أن الفارطين ليرجعوا وهما جعلان خرجا لجمع القزط فخرجوا (قوله حتى يشوب الخ) الذى لم يره لا أتيتك أو يشوب الفارغان ولعله عبر بمعنى لأنها أوضح دلالة من أو أو وإن أعيد معناها هنا (قوله وذبيان) اسم قبيلة وقوله قد زلت أى زلقت وآباء في بأقدامها المصاحبة ثم إنه يظهر لى أن قوله قد زلت الخ من باب القالب الأصل قد زلت بأقدامها بالنعل لأن الزلل إنما ينسب للمقدم والآباء إنما تدخل على ما تتبعه كالتعلل وحيث فلا اعتبار اللطيف الذى تضمنته القلب هو البالغة في خسة ذبيان حيث جعل أقدامها ناعمة لتعلل فتأمل (قوله فقد صفت) فآؤه للتعليل وصفت مالت إلى تحريم مارية وجواب الشرط محذوف أى تقبلا والمعنى إن تتوبا إلى الله لأنه قد مالت قلوبكما إلى تحريم مارية مع كراهة الذى له وهو ذنب تقبلا كذا يستفاد من الجلالين (قوله يا معشر الجن الخ) أن تنفذوا أى تخرجوا من أقطار أى نواحي (قوله والتسكنة الخ) مثله في السيوطي وللشاعر منه السئلة الثانية وقد مر أن تسكنة الالتفات جارية فيه على الذهبين أو أن المسئلة الأولى أشبه به على مذهب الكاكي والثانية أشبه به على مذهب الجمهور فينبى أن تكون التسكنة في السلتين معا كالسكنة في الالتفات فلا وجه لتخصيص الثانية اللهم إلا أن يقال إنه خص الثانية لأن التسكنة أظهر فيها من الأولى كأنها أظهر فيها من أشبه به بما الأولى أشبه به أو أن مراده بالمسئلة مايم السلتين أعنى ما هو أشبه بالالتفات فليتأمل (قوله لآت) بالقوية للثناة أى مستقبل كما يشير إليه الشارح (قوله لتسكنة) أشار به إلى المذهب المختار في القالب وهو أنهم إنما يقبلون قلبا مقبولا جائزا إذا كان لتسكنة والإردع في (قوله وأنشدوا) أى للقبول لأن فيه تسكنة عى (قوله من خلاف مقتضى الظاهر التصغير الخ) وكذا عكسه وهو التعبير عن الماضى بلفظ المضارع إحضارا للصورة العجيبة وإشارة إلى تجدد شئنا فشيئا كقوله تعالى - والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا أين فأثارت وقوله - واتبعوا ما تتلوا الشياطين - أى ما تلت اه دسوق قال البيان عن الأطول أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب وأظن بك إلغا هذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق تبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر اه (قوله تنبها على تحقق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب أشبهه للمستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه

آله ربكم أنساب - والتسكنة في هذه السئلة كالسكنة في الالتفات قال: (وصيغة الماضى لآت أوردوا * وقلوا لتسكنة وأنشدوا ومهمه مغيرة أوجاؤه كأن لون أرضه حماءه) أقول : من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضى تنبها على تحقق وقوعه عمو - ويوم ينفخ في الصور فخرج من في السموات ومن في الأرض -

من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني لكن بقي أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مساحت الاستعارة اه عبد الحكيم وقوله فيه إشارة إلى أن قوله فيها الخ متنازلة لا محذور كون التعبير المذكور من وظائف علم البيان من جهة كونه استعارة ومن وظائف علم المعاني من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور هذا والمشير إلى كونه استعارة قوله على تحقق وقوعه لما تضمنه من الجامع بين الماضي والمستقبل والمشير إلى كونه من وظائف - علم المعاني قوله فيها الخ تأمل (قوله ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر وقوله التعبير الخ أي عن المستقبل (قوله لأن الوصفين الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر ثم كون الوصفين مجازا فبما سوى الحال على عمومها قول الأفل - والأكثر على أنها حقيقة في الماضي أيضا هذا ما فهمه عبد الحكيم من عبارة المطول وفهم منها القدرى أنها مجاز في الماضي عند الأكثرين كالمتقبل هذا وقد أشار الشارح بهذا التعليل إلى دفع سؤال ذكره السعد في شرحه ودفعه بما أشار إليه الشارح. وحاصله أن اسمي الفاعل والمفعول كما يكونان للماضي والحال يكونان للاستقبال فهما كالفاعل في الدلالة عليه من غير فرق إلا أنه يدل عليه بحسب الوضع وما بحسب العارض وحيث فيكونان وأردن في الآتين على مقتضى الظاهر. وحاصل الجواب كما في عبد الحكيم أن اسم الفاعل والمفعول في واقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فإذا استعمل في كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر قال وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والعمل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر. والجواب أنهما موضوعان لما وقع في الحال والماضي لأنهما موضوعان له مع الحال والماضي وثنان وأن السعد نص في شرح المفتاح بأن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له اه (قوله ومن خلاف مقتضى القلب) أظهر هنا وأضر في قوله قبله ومنه التعبير الخ لأن ذلك شبه بما قبله فهما من نوع واحد وهو التعبير عن أحد الأزمنة بما يدل على الآخر وحيث فيمكن أدنى تنبيه على كونه مما ذكر بخلاف هذا فإنه نوع آخر مبين لما قبله فأحتاج لمزيد تنبيه وأظهر له تأمل (قوله وهو أن يجعل الخ) بأن ثبت لأحد الجزئين حكم الجزء الآخر وعكسه لا يحدو تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فإن الناقة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بلا واسطة وبالعكس ع في سم وعلم من قوله بأن ثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا في المدار زيد وضرب عمرا زيد دلالة لم يثبت لأحد الجزئين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا يحدو تبديل المكان الخ أن القلب أخس من العكس وقال ابن جماعة القلب أهم مطلقا من العكس المستوى عند أهل المنطق من س اه صيان وقوله وعكسه بظهر أنه لاحقة إليه وقوله أخس من العكس أي القوي وقوله وقال ابن جماعة الخ وعليه يكون مساويا للعكس القوي ولا يشترط فيه اثبات حكم أحد الجزئين للآخر بل المدار على مجرد التبديل وجد اثبات المذكور أم لا وقد علمت أنه لا اثبات في العكس المستوى فقد انضج لك العموم المطلق تأمل (قوله مكان الآخر) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لثابت الفاعل (قوله مكان عرضت الحوض الخ) أي أظهرته عليها لتشرب أي أريتها إياه اه سعد و صيان (قوله لأن القاعدة الخ) لتعليل لكون المثال من قبيل القلب قال الصبان عن السيد وفي هذا القاب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه حيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت

أي بفتح ومحو - أي
أمر الله - أي يأتي -
ومنه التعبير باسم الفاعل
أو المفعول نحو - وإن
الدين لواقع ذلك يوم
مجموع له الناس - لأن
الوصفين المذكورين
حقيقة في الحال مجاز فيهما
سواء ومن خلاف
لمقتضى القلب وهو أن
يجعل أحد جزئي
الكلام مكان الآخر نحو
عرضت الناقة على
الحوض أي أظهرته
عليها لتشرب مكان
عرضت الحوض على
الناقة لأن القاعدة أن
المعروض عليه يكون
له ميل إلى المعروض
والحوض مما يميل إليه
الحوان فيعرض هو على
الحوان لا الحوان
عليه واختلف في قبوله

قبله نفس مطلقا لأنه يورث الكلام ملاحظة وقيل لا يقبل مطلقا لأنه عكس المطلوب ونقيض انقصود والحق ما عليه الأصل وهو التفصيل فإن تضمن معنى لطيفا قبل وإلا فلا قال أول نحو قوله :
(٩٣) ومهمه متبعة أرجاؤه

كأنها معروضة والخوض معروض عليه اهـ (قوله يقبل مطلقا) فإنه السكاكي كما في الأصل (قوله) لأنه يورث الكلام ملاحظة أي لأنه مما يجوزج إلى التنبيه على الأصل وذلك يورث الملاحظة ثم إنه إن قصد به المطابقة كان من من المعاني والأصح أن يعد من فن آخر اهـ دسوق (قوله وقيل لا يقبل مطلقا) وحمل هذا القائل ما ورد منه على التقديم والتأخير دسوق (قوله وإلا فلا) أي وإن لم يتضمن معنى لطيفا فلا يقبل لأنه عكس المراد وعدوا عن الظاهر بلا نكتة يعتد بها يعقوبي (قوله نحو ومهمه الخ) انظره لاجل هذا من عكس التنبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى التقدم وبتقدير أن بينهما فرقا ثم ذكر أحدهما في المعاني والآخر في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي اعلم أن القلب ذكر في أما كن خمسة هذا وهو في المعاني. والثاني في من البيان في بحث التنبيه المقلوب. والثالث في البديع في النجيب. والرابع في البديع في غير النجيب. والخامس في الخاتمة في بحث السرفة ولك أن تقول أي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن الذاتي ومن صميم البلاغة وبعضها من المحسن العرضي ومن توابع البلاغة يس اهـ صبان وقوله وهل ينطبق عليه أي على عكس التنبيه (قوله حتى كأنه) أي لون السماء صار بحيث أي ملتصقا بخاتمة من كونه يشبه لون الأرض في ذلك أي في النبرة اهـ دسوق (قوله مع أن الأرض) أي لون الأرض وقوله أجل فيه أي في ذلك التنبيه فحتم أن يجعل مشبهه ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سبانه لون أرضه اهـ دسوق وفيه اعتراض على الأصل في التمثيل بهذا البيت فانظره (قوله المفارقة) هي اسم للمكان الذي لاماء فيه ولا كلاً فقسيمته مفارقة من باب أسماء الأضداد لأن هذا مهلكة لامفارقة اهـ صبان (قوله فلما الخ) جوابها :

فما أن جرى من عليها
كأطيف بالقدن السباعا
يصف ناقة باليمن
والقدن القصر والسبع
الطين المخلوط بالطين
والأصل كما طيفت
بالسباع الفدن وليس
في هذا القلب معنى
لطيف قال :

[الباب الثالث المسند]
أقول : أخره عن
المسند إليه لأنه فرغ
عنه ومسوق لأجله
لأن المسند إليه
محكوم عليه والمسند
حكم. والثاني مؤخر
عن الأول والقصود

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن نستطاعا
وقوله جرى شبه السمن بالماء الجاري وأنت له شيئا من خواصه وهو الجري صبان (قوله القصر) واحد القصور (قوله والسباع الخ) يفتح السبع وكسرها على هذا المعنى وقيل بالكسر لأنه عبد الحكيم (قوله وليس في هذا القلب معنى لطيف) قال السعد ولقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كأطيفت القدن بالسباع لابهامه أن السباع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والقدن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى القدن اهـ وقوله وقد بلغ من العظم الخ ولا يقال إن كثرة تعليين القصر لا لطف في الوصف به لأننا نقول هو وإن لم يكن فيه لطف في نفسه لكنه فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه وهو إضافة المبالغة في وصف الناقة بالسمن كما أشار إلى ذلك بقوله أنه يتضمن من المبالغة الخ وقوله بمنزلة الأصل فيدل على عظم معناها التنبيه بالطين حتى صار النعم لكثرة بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل ذكره الصبان .

الباب الثالث أحوال المسند

(قوله أخره عن المسند إليه) أي أخر أحواله عن أحوال المسند إليه (قوله لأن المسند إليه الخ) اللزم تعليل كون المسند مسوقا لأجل المسند إليه وعطى التعليل قوله والمسند الخ وما قبله تهديد له (قوله والمسند حكم) أي محكوم به (قوله والثاني) أي الحكم وقوله مؤخر عن الأول أي المحكوم عليه والمناسب في عام التعليل أن يقول والثاني يذكر لأجل الأول لئتم انتاج الدليل المشار لصغره بقوله والمسند حكم لدعي وهو كونه مسوقا لأجل المسند إليه فأمل (قوله من حيث كونه مسندا) خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهر أو عرضا وما يعرض له من حيث حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا

من هذا الباب بيان الأحوال العارضة للمسند من حيث كونه مسندا كالحذف والذكر وغير ذلك . قال :
(بحذف مسند لما تقدم)

المسند إليه فيها
الاحتراز عن العبث أي
الانبيان بما لا فائدة فيه
لاعلم به نحو زيد في
جواب من قام وقوله :
ومن يك أسمى بالمدينة
رحله

فأني وقيل بها قريب
الرحل هو المنزل
والأوى وقيل اسم فرس
الشاعر وهو ضاني بن
الحرف المسند إلى قيار
محذوف لانه خبر
ما قبله عليه ولضيق
للقام بسبب التوجع
والاختصار ولحفظ
الوزن أيضا ومن ذلك
قللو أتم تملكون
خزان رحمة ربى -
والأصل لو تملكون
تملكون لحذف الفعل
احترازاً عن العبث
لوجود التفسير فافصل
الضمير وليس أتم
مبتدأ وما بعده خبر
بل فاعل لفعل محذوف
كل رأيت لأن لو تدخل
على الاسم ويشترط
للحذف قرينة تدل على
المحذوف كوقوع
الكلام جواباً لسؤال
محقق أو مقدر فالأول
نحو - وثقن سألتهم من
خلق السموات
والأرض ليقولن الله

وغير ذلك وقد مر نظيره (قوله والترجمة) أي في الحذف وقوله قرينة أي دالة على المحذوف وقوله
أيعلم أي ذلك المحذوف عند حذفه فينبذ الكلام المحذوف منه وإلا كان محتل الفائدة ولما كان
وجود القرينة لا يكتفى في الحذف عند البقاء اعتبروا أسباباً أخر كالاحتراز والاختصار وأتباع الاستعمال
وغير ذلك اه ع ق ثم لا يخفى أن وسوب قرينة الحذف لا ينقص حذف السند بل يجري في المسند إليه أيضاً
وكأنه لم يذكره في المسند إليه لأنه يحذف بالقرينة كما إذا أقيم مقامه للفعل هكذا علل الأطول صنيع
الأصل وقوله لأنه الخ وجريان الوجوب في السند إليه لا يلزم عمومته لجميع أفراد (قوله أسمى بالمدينة
رحله) أسمى إمامه إلى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبرها إن كانت ناقصة أو حال إن كانت تامة
وإمامه إلى رحله جارا وبالمدينة خبر أو حال لعبد الحكيم (قوله اسم فرس الشاعر) وقيل اسم جملة
وقيل اسم غلامه وقوله وهو ضاني بن الحرف يقال ضبات الأرض ضباً وضبوا إذا اغتبتت فيها قاله
الأصمعي ضباً لصق بالأرض ومنه سمي الرجل ضابطاً قاله السيد يظهر أن ضاني بالفتح للصجمة وهو مرسوم
كذلك في نسخ المطول وغيره قال في المطول ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من
الكربة اه وإلى هذا يشير قول النارج والضيق القام بسبب التوجع (قوله فالمسند إلى قيار الخ) ولا
يجوز أن يكون قيار عطفاً على محل اسم ان وغريب خبر عنها لا متناع العطف على محل اسم ان قبل مضى
الخبر لفظاً أو تقديراً وأما إذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون عطفاً على محل اسم ان لأن الخبر مقدم
تقديره فلا يكون مثل إن زيد أو عمرو داعيان بل مثل إن زيد أو عمرو ولله داعيان وهو جائز ويجوز أن يكون
مبتدأ والمحذوف خبره والجملة أسمى ما عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها قاله السعد قال الصبان وقوله
لا متناع العطف الخ علل عدم الخواز بذلك لا يكون مفرداً والبشداً شيئان لأنه وصف على فاعل سم أي
والوصف على فاعل صالح واحد والتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كاهنا اه (قوله ومن ذلك الخ)
عدد المثال لأن المسند في الأول اسم وفي الثاني فعل (قوله قل لو أتم تملكون) جواب لو إذا لأسمكم
خشية الاتفاق أي الفراغ لظلمتكم عن عدم تنافي خزائنها باستيلاء الحرص عليكم اه صبان (قوله
احترازاً عن العبث) أي بناء على الظاهر من التكرار وإلا فالأول قبل الحذف مؤكداً في الحقيقة
والثاني تأكيد فلا عبث في ذكر الأول حينئذ وتسمية الثاني مفسراً في قوله لوجود المفسر لئلا يباهى بالنظر
لما بعد الحذف وهذا ينبغي ما يقال إن في هذا الأصل جمعاً بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب
أن يكون الأصل لو تملكون ويكون الحذف لغیر ما ذكر وقرينة المحذوف هو المفسر قال يعقوب
ولتركب هذا التركيب المتوحد إلى الحذف لما فيه من التأكيد مع الابتجاز فالفعل المذكور في أصله
تأكيد وبعد الحذف تفسير لركبه يتضمن التأكيد من جهة المعنى لأن لو تقتضي المحذوف اه وقوله لما
فيه الخ أي بعد الحذف وقوله لأن لو الخ أراد أنها تقتضي أن في التركيب فعلاً محذوفاً لا أنها تدل على عين
المحذوف فلا ينافي قوله قبل وبعد الحذف تفسيراً يقتضي أنه قرينة على المحذوف فليست أمثل هذا تحقيق المقام
(قوله وليس أتم مبتدأ الخ) ولم يجعل أيضاً تأكيداً للضمير بعد حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه
حذف الجملة جميعاً وحذف بعضها أسرع مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكيد وذلك
غير معهود اه يعقوب (قوله على المحذوف) أي على عينه (قوله كوقوع الكلام) أي الذي حذف
فيه المسند يعقوب (قوله جواباً) نصب على الحال من الكلام (قوله محقق) بأن يذكر السؤال
ولو على وجه الفرض يعقوب (قوله حذف المسند) أي الفعل المسند إلى الفاعل وهو الله كما تبين
لك من التقدير قال في المسند لله وقوله بدليل الخ جواب عما يقال خلا جعلت لفظ الجلالة في
الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضاً وما المرجح

لكونه فاعلاً هذا وإعما تركت المطابقة بين السؤال والجواب في الاحية والفعلية لأن في رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام لأن التقوية شأن مايتك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام أفاده البيان عن الأطول (قوله فهو فاعل الخ) خربيع على قوله حذف السند (قوله أو مقدر نحو الخ) الأولى إبداله قوله والثاني نحو الخ (قوله ليك يز يد) بناء الفعل المجهول ويز يد نائب فاعل فعله، إليه يبي بنفسه لأن بكي يستعمل متوصلاً يعلى ومتعدياً بنفسه فيقال بكيته عليه وبكيته اه يعقوى أى فلبس من الحذف والايصال والأصل ليك على يز يد (قوله لخصومة) متعلق بزارع وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور بكفيه راحة الفعل وتعليقه يبي التقدير ليس بقوى من جهة المعنى اه مطوّل وقوله ليس بقوى الخ لأن هذا البكاء بكاه موته لا يكاه الخصومة مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء فله عبد الحكيم (قوله كأنه قيل الخ) يجوز في الأطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليك من الأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف السند إليه أى للأمور بزارع اه بيان (قوله يبيك بزارع) في الفصل أن التقدير ليك بزارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبيك بزارع أوفق للسؤال أعنى من يبيك كذا في شرح الفتاح عبد الحكيم اه بيان (قوله من أجل الخصومة) أى خصومة الغير معه ويحتمل أن تكون اللام للوقت ويرجح لأنه يحتمل خصومته وخصومة غيره عبد الحكم وقوله ويحتمل الخ والمعنى حيث أن الضارع وقت الخصومة مطلقاً يبي على يز يد تذكرة ما كان عليه من إغاة للبهوف وقوله لأنه يحتمل الخ أى فالكلام حيث أن بلغ في اللوح نأمل (قوله بما تطيح) متعلق بمحسب ومصدرية والمعنى أن المحسب أى السائل من أجل إهلاك الطوايح أى الوقائع والتداند ماله يبي يز يد لأنه كان يكسب العنوم وتعليقه يبي المقدر أى يبي من أجل إهلاك النما يز يد بأباه سليقة الشعر لأنه لما يبين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاحتياط أيضاً من السند والبيان (قوله المعروف) أى طالباً للعروف والاحسان دسوق (قوله من غير وسيلة) أى أخفى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروة وإبلى بالسؤال لأجل إهلاك المهلكات ماله أطول اه بيان وهذا يفيد أن المراد بالوسيلة الشخص المجهول واسطة وقسرها عبد الحكيم بالعلقة والسابقة أى من يأتي إليك المعروف بهذا الوصف لكونه قد اشتد احتياجه للعروف حتى حمله على الاتيان إليك مع عدم قوة رجائه بعد العطف والسابقة نأمل (قوله فالطوايح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم وقوله كما يقال الخ التشبيه في العدول إلى صيغة فاعل لأناء الزوائد في كل وإن كان التشبيه مجعاً والتشبيه مفرداً نأمل (قوله فمحسب معطوف الخ) هذا معلوم في نفسه متبادر من لفظ البيت وأما أنه معلوم مما سبق فلا يظهر للذاه وجه فالتاسب الواو نأمل (قوله ومقصود الشاعر أنه يبنى الخ) أشار بقوله يبنى إلى اللام في ليك وتر له لفظ الذي هو منشأ السؤال اكتفاءً بتفصيله وماله ولو ذكره لقال إنه يبنى أن يبي على يز يد يبي عليه رجلان الخ نأمل (قوله لأنه الخ) تعليل ليك (قوله لم يكن الخ) إذا لم يحذف قبل السند (قوله مع عدم التقصص للعدول عنه) أى مع عدم نكته تقتضى العدول إلى الحذف مما تقدم وذلك كقولك ابتداء زيد صالح دسوق (قوله لضعف التعويل على القرينة) يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عوّل على دلائلها حذف وإن لم يعوّل عليها احتياطاً بناء على أن المخاطب له لم ينقل عناد كراً وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحداً عبد الحكيم (قوله نحو جازم يد الخ) يصلح مثلاً للتعريض والاحتياط (قوله فيفيد التجدد الخ) أى صرحنا على ما في الفتاح فلا يرد ما قيل إن قامت القرينة على كونه ما أوفعلا عند الحذف أيضاً إفادة الثبوت أو التجدد ومنتقاة وإن لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلاً والمراد

بأنى إليك المعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الأذهاب والاهلاك فالطوايح جمع مطيحة على غير قياس فمحسب معطوف على بزارع ومقصود الشاعر أنه يبنى أن يبيك على يز يد رجلان ذليل لكونه الناصر له وقصير أصابته حوادث الزمن فأهلكته ماله وأذهبته لأنه كان ناصراً كل ذليل وجابر فقر كل فقير وهذا على قراءة ليك بصيغة البنى المجهول ولو قرئ بصيغة البنى للفاعل ويز يد مفعول مقدم وبزارع فاعل مؤخر لم يكن محاسباً بصدده قال: (وذكره لما مضى أولبري فعلا أو اسما فيفيد الخبر) أقول: البحث الثاني في ذكره وذلك لأنك الماضية في ذكر السند إليه من كون الذكر الأصل مع عدم التقصص للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة ومن التعريض ببقاوة السامع وغير ذلك نحو جازم يز في جواب من

جاء ويزد هنا أنه يذكر ليرى أى يعلم أنه فعل فيفيد التجدد والحبوت أواسم

فيفيد الثبوت فيفيد الخبر فتح الباء أي السامع فائدة زائدة على ما تقدم لأنه إذا حذف لا يدري هل هو اسم أو فعل مثال الأول زيد قائم
فهذه الجملة تدل على ثبوت القيام لزيد (٩٦) لأن أصل الاسم مشتقا كان أولا الدلالة على الثبوت لعدم دلالة على الاقتران

بالزمان ومثال الثاني
زيد قائم قائما تدل على
تحقق القيام وحدوثه
لزيد لدلالة الفعل على
الاقتران بالزمان فالو
كان السند ظرفا نحو
النور لمن رضى عنه
مولاه احتمل الثبوت
والتجدد بحسب المتعلق
أي حاصل أو حصل .
فإن قلت المشهور أن
الجملة الاسمية تدل على
الثبوت فكيف جعلتها
في نحو زيد قائم دالة على
الحدوث . قلت دلالتها
على الحدوث باعتبار
أحد جزئيهما وهو الفعل
أي الدال على الحدوث
الفعل وأما الجملة فهي
دالة على ثبوت نسبة
السند المتجدد معناه
فالقيام متحد وحصوله
لزيد ووصفه به ثابت
مستقر قال :

(وأفرده لانعدام
التقوية

وسبب كالأزهد وأنس
التركية

أقول : البحث الثالث في
إفراده أي كونه اسما
مفردا والمفرد عند
النحاة يطلق على ممان
في باب الأعراب ما ليس

بالتجدد اقتران السند بالزمان وبالثبوت حصول السند للسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان
أه عبيد الحكيم وقوله فلا يرد ما قيل الخ . حاصل الأيراد أنه إن كان المراد الذي ذكر الذي لا قرينة مع
ضده فهو واحد لا يعطل لأنه لتأدية أصل المراد . وإن كان المراد الذي ذكر الذي مع ضده وهو الحذف
قرينة فائدة التجدد أو الثبوت ليست قاصرة على الذي ذكر . وحاصل الجواب أنا نختار الشق الثاني
ونريد إفادة ما ذكر صريحا وهي قاصرة على الذي ذكر (قوله وفيفيد الخبر الخ) تفريع على ما قبله مفاد به
ضبط الصنف وما حذف منه (قوله لأنه إذا حذف الخ) تعليل لترتب الافادة المذكورة على الذي ذكر
وأراد لا يدري صريحا كما علمت (قوله لأن أصل الاسم الخ) وقول من قال يدل اسم الفاعل على
الحدوث بخلاف الصفة المشبهة يعمل على أن ذلك عروض الاستعمال وهو كثير لافي أصل الوضع
والإمكان كالفعل يعقوب وقوله وهو كثير جملة حالية من الاستعمال ثم قول الشارح لأن أصل الاسم
الخ أي وهي مشتقة عليه وما اشتمل على ما يدل على شيء فهو دال عليه (قوله لعدم دلالة على
الاقتران بالزمان) أي الذي هو التجدد ولا واسطة بين التجدد والثبوت فني انتفت الدلالة على
أحدهما تبنت الدلالة على الآخر فهذا تعليل لسكون الأصل في الاسم الدلالة على الثبوت (قوله لدلالة
الفعل الخ) يقال فيه نظير ما مر في قوله لأن أصل الاسم الخ (قوله قلت دلالتها الخ) حاصلها أنها وإن أفادت
الحدوث باعتبار إسناد الفعل إلى ضمير المتدبر فهي مفيدة للثبوت من حيث كونها اسمية وقد رأيت
في الصبيان عن سم عن شيخه الصفوي عند شرح قول الأصل في إن وإذا ولكونهما متعلقين أمر
بغيره إلى آخر ما يفيد هذا الجواب وهو أن الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد لما
خالف هذا الجواب بما ذكره في الطول وغيره مؤول فلا تغتر بظاهره كما اغتر بعض الشراح وادعى أن
هذا الكلام لا يخفى بطلانه (قوله باعتبار أحد جزئيهما الخ) في عدم الفعل جزءا تاسعا وإنما الجزء هو
الجملة بتمامها تأمل (قوله وأفرده) أي أتوا به مفردا (قوله لانعدام الخ) أي لاقتضاء المقام انعدام
التقوية أي انعدام إفادتها (قوله وسبب بيا) من عطف على التقوية بلا تقدير وفسره بعض الشراح
بالسببية ويشطر هل يسوق الوزن حذف مثل هذين الحرفين أعني باء النسبة وتاء التأنيث والذي يظهر
أن المراد بالسبب الرابط بين السند والسند إليه ثم المراد رابط مخصوص وهو ما ليس مستندا إليه في جملة
الخبر ويلزم من انعدام انعدام كون الخبر سببيا لأن السببية ما اشتمل على الرابط المذكور كما وضحه الشارح
ولو قال الصنف يدل النطر الأخير . وسببيه كنهه معطيه . لأجاد قال السند ثم السببي والقلي من
اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفا فعلا والوصف بحال
ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى في علم المعاني السند في نحو زيد قائم مستندا فعليا وفي
نحو زيد قائم أبوه مستندا سببيا (قوله كالزهد رأس التركية) أي الزهد في الدنيا أصل التركية فكيف لنفس من
رذيلة التل للخلق ومرا آتهم في الأعمال واستعبادهم لها بالطمع فيما بأيديهم ومن رذيلة البخل في الأعمال
ورذيلة التكبر بالشهوات ونسيان الآخرة اه عرق ثم هذا مثال لما انعدم منه الأمران بسبب كونه مفردا
(قوله أي كونه اسما مفردا) للناسب أي الاتيان به مفردا كما فسر به عرق إذ كون الاسم مفردا إنما
يفسره بالمفردية وقد رجع الشارح إلى هذا التفسير في قوله بعد فيؤتى به اسما مفردا لعدم الخ تأمل
(قوله لعدم الخ) أي لاقتضاء المقام عدم إفادة تقوية الحكم واقتضائه كون السند غير سببي والمراد بإفادة
التقوية هنا الافادة الحاصلة بنفس التركيب نحو قولك زيد قائم وأنت تعرفت كما يأتي فإن الأخبار بالفعل

يفيد التقوية بنفس تركيه مع البتداء لأن البتداء يطلب ذلك الفصل المسند إليه ضرورة استدعائه الخبر فأنشد بينه وبينه عند ذكره بعده نبوت وإذا كان الفصل متحملا لضمير البتداء مسندا إليه انعقد بينه وبين البتداء ثبوت آخر ضرورة كون مصدوق ذلك الضمير هو البتداء فهذا التركيب يفيد التقوية بالوجه المذكور وهو المخبر عنه لأنه متى تحقق وجب كون المسند جملة واحترزنا بقولنا والبراد بإفادة التقوية بإفادة الحاصلة بنفس التركيب من الحاصلة شكور المسند فانها لا تنافي الأفراد كقولك عرفت عرفت قاله ع ق ثم قوله لعدم الخ علة للأفراد . واعتراض عليها بحالة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فانها غير سببي ولا مفيدة للتقوى فقد وجدت علة الأفراد دونه والعلة والمعلول متلازمان وجودا واتقاء . وأجيب بأنها مفرد بعض لكونها عبارة عن البتداء ولهذا لا يحتاج إلى الضمير وإن كانت جملة صورة على أنه يمكن أن يقال إن اتقاء الأمرين شرط في الأفراد لا سبب فيه والشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ذكره المتيقن . ويجب أيضا بأن العلة المذكورة علة مجزئة فلا يلزم من وجودها وجود المعلول قرر شيخنا (قوله غير سببي) أي غير مسبب للسبب الذي هو الضمير سببي الضمير سببا تنبيهه بالسبب التقوى الذي هو الجبل لأن الضمير تربط به الحالات والصفات كما أن الأمثلة تربط بالجبل دسوقي وسنبر الشارح إلى هذا عند قول المنصف وجملة سبب الخ (قوله نحو زيد قائم) مثال المفرد المتقن فيه التقوية والسببية (قوله لاستعداد الخ) ولا شك أنه لا ينصف بما ذكر إلا خالص من الرذائل (قوله والسببي جملة الخ) إن قلت إن في التعرف دورا لتوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت في تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المنصف بعد : وجملة سببي أو تقوية . واستفاد من كلامه هذا مفهوما لأن مفهوم قوله وأفردوه الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة . قلت المفهوم من كلام المنصف هنا وصرحه فيها يأتي أن كون المسند سببيا علة لا يراد جملة لاجلة لتصور كونه جملة فالتوقف على كونه سببيا إرادته جملة لتصورها والتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لإرادته فاحتاجت جهة التوقف فلا دور فتأمل (قوله علق على مبتدأ) أي ربطت به (قوله بعائد) أي متبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت صان (قوله وكونه فعلا) أي ماضيا أو مضارعا أو أمرا وقوله فلتقييد أي فإفادة الوصف والفاء زائدة أو على نونهم أما قوله بالوقت أي المدلول للفعل وهو أحد الأزمنة الثلاثة من الماضي والحال والمستقبل وقوله مع إفادة التجديد أي المحلوث بعد عدم إزع في وقوله تقييد الوصف أي الحدث الذي دل عليه الفعل ثم إن في عبارة المنصف أمرين ترك تقييد التقييد بالوقت وإفادة التجديد بكونهما على أحصر وجه مع أن ترجيح الفعل على الاسم بكل منهما إنما يتأتى به إذ لا يولاه هو لورد أنه يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة نحو زيد ضارب أمس أو غدا الثاني إطلاق التجديد وإرادة أثره وهو التجديد وفيه نوع كلفة ولوقال :

والفعل للتقييد بالزمان مع تجدد على اختصار قد برع

ليس منهما كتأمل (قوله للثبوت) أي الحصول من غير تعرض لكون ذلك الحصول متجددا أم لا وقوله والى نوم أي دوام ذلك الحصول إزع ق (قوله الماضي الخ) الماضي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والمستقبل هو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال هو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبهما بلامهلة ولاتأخر واحترزنا بالتعاقب بلامهلة من الأجزاء التي وقع فيها فصل كما إذا اعتبر جزء من الثالث منه أو الرابع لما فوق فلا يسمى حالاً ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تكن على التضييق حتى لا يسمى منها حالا إلا ما سادله المنطق فقط بل حتى الأمر على عرف

وكونه غير سببي نحو زيد قائم ومنه مثال المنصف وإنما كان الزهد رأس الزكية أي الخالص من الكثرات لاستعداد صاحبه للحضرة الإلهية فان أريد التقوية أو كان سببيا أتى به جملة تقييداً والسببي جملة علق على مبتدأ بعائد غير مسند إليه فيها عجز المسند في نحو زيد منطلق أبوه لأنه مفرد وفي نحو قل هو الله أحد لعدم العائد وفي نحو زيد قائم لأن العائد مسند إليه قال : (وكونه فعلا فلتقييد بالوقت مع إفادة التجديد وحكونه اسما للنبوت والدوام)

أقول : المسند المفرد يكون فعلا ويكون اسما أما الأول فلتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل

أهل العربية كما يقال زيد يصلي ويكون حالا إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد قرع منها
 شطروني شطر فعمل مما ذكر أن ليس المراد بنى الهالة والغراخي من الانساع عن تلك الأجزاء وأما
 بل المراد من الفصل بين أجزاء الزمان العترة حالا ومقدارها حيث في الانساع هو بعد أن الفصل
 بينهما يعتبر عرفا يسقوي (قوله على أخصر وجه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع إفادة التجدد
 ليعلم إفادة التجدد والتقييد على سبيل التنارع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة ونرجح
 الفعل بكل منهما على الاسم لإبتاقي الإلتصاف الاختصار . فان قلت لا يرجع ذلك الفعل المتارع على
 الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لا شرا كذا . قلت يحصل به التقييد بدون
 القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة وإنما يحتاج إلى القرينة لتعيين المراد . فان قلت فما
 الفائدة حيث في الإيراد فلوله مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا لتعيين المراد وفي الاسم للتقييد
 قلت فائدة التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير . بلى أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة
 العقلية التقييد على أخصر وجه إذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول اه صيان
 وقوله التدرج في التعيين وذلك لأنه قد عين الحدث أولا بكونه في زمان يشمل كونه الحال وكونه
 الاستقبال ثم عين ثانيا بالقرينة بكونه في زمان معين هو الحال أو الاستقبال تأمل (قوله لدلالة الخ)
 على لقوله فالتقييد الخ (قوله بصيغته) أى هيلته (قوله ولا يتأتى الخ) جواب عما يقال إن التقييد
 بأحد الأزمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل على لكون المسند فعلا . فأجبت بأن العلة هو التقييد مع
 الأخصرية اه صيان (قوله لا يقيد أس الخ) الإضافة للبيان وهذا القيد هو قرينة الخ يدل بها
 الاسم على أحد الأزمنة فقد أفاد أن الاسم إنما يدل عليه بقرينة خارجة ثم إنه كان المناسب للشارح
 أن يزيد أو نحو ذلك بعد قوله غدا إذ لا تنحصر القرينة فيما ذكره قال الصبان : لا يقال قد سبق أن
 اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فينبى أن لا يحتاج لقرينة إذا أريد الحال واحتياجه
 لما إذا أريد غيره كاحتياج الفعل لما إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحينئذ لا فرق بين
 الفعل واسم الفاعل . لأننا نقول معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحال لا في الزمان
 الحال ضرورة أن الزمان ليس جزء مدلوله بخلاف الفعل فإنه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر
 لأن من لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالة على الزمان الحالى لأنه لازم معناه فلا يحتاج في
 الدلالة عليه لقرينة . والجواب أن المراد بالدلالة على أحد الأزمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه
 صريحا بل التزاما فإذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة غ من سم بتصرف فتحصل أن
 معنى كلام الشارح ولا يتأتى في الاسم ذكر من الدلالة على أحد الأزمنة صريحا إلا بقرينة (قوله
 مع إفادة التجدد الخ) حاصل المقام أن المسند يكون فعلا لتقييد المذكور مع زيادة إفادة تجدد
 الحدث المدلول لتلك الفعل عند اقتضاء المقام ما ذكر من التقييد والإفادة وهذا التجدد المقاد للفعل
 إنما أفاده لأنه لعل على الزمان الذي هو كسم أى عرض قابل للقسمه لأنه غير فارغ الذات بحيث
 لا يتجمع أجزاءه في الوجود فيلزمه التجدد ناسب أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له في دلالة الفعل
 كما أنه معتبر فيه لكن التجدد المختار في الحدث هو الحصول بعد أن لم يكن والمعتبر في الزمان بمعنى
 الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فالواقعة بينهما في مطلق التسمية وهذا لازم للزمان إنما
 يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة فتحصل أن التجدد المقاد للفعل مطلقا بلا واسطة
 هو تجدد الحدث بمعنى حصوله بعد أن لم يكن والذي هو لازم للزمان ولا يفاد إلا من المضارع بالقرينة
 هو التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فمراد المصنف بالتجديد في البيت تجدد

على أخصر وجه لدلالة
 الفعل على الزمان
 بصيغته ولا يتأتى ذلك
 في الاسم إلا بتقييد أس
 أو الآن أو غدا مع إفادة
 التجدد والحدث أى
 التكرار والوقوع مرة
 بعد أخرى

الحديث لا التجدد اللازم للزمان هذا ما أفاده اليعقوبي وغيره . إذ سمعت هذا القول الشارح أي التكرار
والوقوع مرة بعد أخرى لا يصح إذ ليس هذا هو المقاد للفعل المراد هنا بل هو لازم للزمان وقوله
ولازم الجزء لازم للكل لا يناسب أيضا لأنه صريح في تجدد مجموع معنى الفعل للركب من الحديث
والزمان دون المطلوب الذي هو تجدد الحديث فالتناسب لو قال مع إفادة التجدد أي تجدد الحديث
للطول للفعل وذلك لأنه لما كان التجدد لازما للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل تناسب أن يعتبر
في جزءه الآخر وهو الحديث وإن كان اللازم للزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا
والمعتبر في الحديث بمعنى الحصول بعد أن لم يكن فالوافقة في مطلق التسمية وإلزام الزمان للتجدد
لذكر لأن الزمان عرض الخ هذا هو التحقيق الخيل الذي ينبغي عليه التعويل (قوله للزوم ذلك)
أي التجدد وهذا تعميل لكون الفعل بفيد التجدد (قوله إذ الزمان عرض) أي وما هو كذلك
يلزمه التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فهذا تعميل للزوم التجدد للزمان (قوله
أي لا يجتمع الخ) تفسير لقوله غير قارء الدات صيان (قوله كقوله الخ) شاهد للسند الفعل الذي
هو لإفادة ما ذكر (قوله أو كذا وردت الخ) الشاهد في قوله يتوسم وعكاظ سوق العرب كانوا يجتمعون
فيه فينشأون فيه ويتفخرون وكانت فيه وقائع وقوله بعثوا الخ يعني أن لي على كل قبيلة جنابة
فإذا وردوا عكاظ طلبني للكافل بأمرهم وهذا مدح في العرب للجرى منهم وقيل إغما بعثوا إليه
لأنهم لا يتم لهم إظهار مفاهيمهم إلا بحضوره لأنه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف اه
من السعد والصبان (قوله وتأملها شيئا فشيئا) هذا التفسير للسعد وغيره قال الصبان هو تفسير
بحسب المقام فلا ينبغي ماسر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا يعني التقضي
شيئا فشيئا اه (قوله وأما الثاني) أي الأهم (قوله فاعلم الخ) أي فلا فائدة عدم الخ وقد مر نظيره
(قوله وإرادة الثبوت الخ) أي إرادة إفادة ما ذكر وهذا عطف نصير بحسب المراد من إفادة عدم
ما ذكر أي إن المراد من إفادة عدم ما ذكر هو الإرادة المذكورة وليس المراد إفادة العدم المستلزمة
لمطلق الثبوت ولو حذف قوله فلعلم ما ذكر من التقييد والتجدد لكان أحسن وأوفق بكلام
المتصف ثم إن إفادة الثبوت الذي هو تحقق الحصول للوضع باسمية السند بحسب أصل الوضع
وإفادة الدوام إغما هي من خارج لا بحسب أصل الوضع فكلام المتصف محمول على أن الدوام من
خارج فلا منافاة بينه وبين ما أفاده الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب
الوضع حيث قال إن وضع الاسم لأجل أن يثبت به الشيء 'لشي' من غير اقتضائه أنه يتجدد ويحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وصبر
قصير اه أفاده السعد والصبان (قوله لأغراض الخ) ككامل الإدراج أو العلم لأنهما بالاداء الثابت
أكل اه يعقوبي (قوله لا يأنف الدرهم المضروب صرتنا) اعلم أن في إضافة الصرة إلى ضمير التكلم
مع الغير نكتة دقيقة وهي أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والشهور نصب صرتنا على أنه مفعول
ليأنف والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الألفة من جانب صرته أهول وقوله إلى ضمير
التكلم مع الغير أي يكون لما ذكر فلا ينبغي أنه هنا للعظم نفسه اه صيان يحذف (قوله لكن الخ)
فيه تكميل حسن إذ قوله لا يأنف الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدرهم فأزله اه فزري (قوله
من غير الخ) المناسب أن يزيد قبله دائما كالفعل السعد لأن قوله من غير الخ لا يفيد الدوام بل
صدق بطلاق الثبوت تأمل وإنما كان مراده أن الانطلاق دائم لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك
بدليل قوله قبل هذا :

لزوم ذلك للزمان الذي
هو جزء مفهوم الفعل
ولازم الجزء لازم للكل
إذ الزمان عرض غير
قارء الدات أي لا يجتمع
أجزاؤه في الوجود
كقوله :

أو كذا وردت عكاظ
قبيلة
بعثوا إلى عرضهم
يتوسم

أي يصدر عنه نفوس
الوجود وتأملها شيئا
فشيئا لحظة فلحظة
وأما الثاني فلعلم
ما ذكر من التقييد
وإرادة
الثبوت والدوام
لأغراض تتعلق بذلك
كقوله :

لا يأنف الدرهم المضروب
صرتنا
لكن يبرء عليها وهو
منطلق

يعني الانطلاق من
الصرة ثابت الدرهم من
غير اعتبار تجدد قال :

(وقد بدوا كالفعل رعيًا تمام وتركوا تقييده لشكة كثيرة أو أتت في رسمه) أقول: البحث الرابع في تقييده سواء كان إما
أو فلا يعمل عمله بواحد (١٠٠) من الفاعيل الحجة أو شبهها كالحال والخير والاستثناء وذلك لتسليم الفائدة وتقويتها

لأنه كما ازداد خصوصاً
زاد بعداً عن الاحتمال
وكما بعد عن الاحتمال
فوت الفائدة فإن
قوله ضربت زيدا
أخص من ضربت
وأقوى فائدة وكذا
ضربته ضرباً شديداً
أخص من الفعل وحده
لأفاده نوع من الضرب
وقس بقية التقييدات
فقوله كالفعل أي شبه
الفعل أي الفعل وشبهه
من اسم فاعل أو مفعول
أو غير ذلك من كل
ما يعمل عمله ولم يبين
التقيده للعلم به من علم
السحر ويستثنى من
شبه المفعول بمخبر كان
في نحو كان زيد قائماً
فإن التقيده ليس
تمام الفائدة لعدمها
بدونه لأنه هو السند
فهو ليس قيداً للفعل
بل مقيد به فالمعنى تقييد
نسبة القيام لزيد
بإزمان الماضي للدلول
لأنه فقط وإن دللت
وضعا على الحدث في
كل من الفعل وخبره
فائدة مفقودة في الآخر
فإن الأول يدل وضعا
على حدث مطلق بعينه

إنا إذا اجتمع يومًا دراهمنا قلت إلى طرق الخبرات تسبق
قوله الصبان (قوله رعيًا) مفعول لأجله لتقيدها بمعنى للرعاية (قوله سواء كان اسمًا أو فعلاً) المناسب
تقديم الفعل على الاسم لأنه الأصل في العمل فيحمل عليه غيره كالأجنبي (قوله الفاعيل الحجة) المفعول به
والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه لكن لا يبق المفعول المطلق من كونه غير مؤكد لأن
لأن كدليس فيه تربة الفائدة كالأجنبي أفاده الصبان (قوله والاستثناء) أي المستثنى قال الرضي المنسوب
إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضي المنسوب دون
المستثنى لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات اهـ وبهذا ظهر كونه قيداً للفعل وأدفع
مقابل إن المستثنى من تربة المستثنى منه فهو من تمة الفاعل والمفعول وغيرها فلامعنى لتقييد الفعل به اهـ
عبد الحكيم وقوله من تمة الفاعل أي إن كان الاستثناء منه وكذا يقال فيما بعده وقوله فلامعنى لتقييد
الفعل به لأنه إما جزء من تمام الكلام إن كان من الفاعل وإما جزء قيد إن كان من غيره فهو ليس بقيد على
كل حال (قوله وذلك) أي التقييد لما ذكر (قوله لتسليم الفائدة) قلت هذا مشكل في المفعول به لأن
الفعل المتعدي يتوقف نظره على تعقل المفعول به فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتسليمها وأي فرق بينه وبين
الفاعل فإن تعقله يتوقف على كل منهما . قلت المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول تام وهو مفعول لكل
أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فإن تعقل الفعل يقتضي تعقل خصوصه لأنه المختار في مقبومه
النسبة إلى الفاعل الخاص فتأمل مع اهـ صان (قوله وتقويتها) تعبير (قوله فإن قولك الخ) إن قلت
المناسب فإن قولك ضربت زيدا أقوى فائدة من ضربت ببعده عن الاحتمال لأخصيته من ضربت لأن
المقصود بهذا التحليل إثبات كون التقييد بالمفعول أقوى فائدة لأنه أخص إذ هذا ثابت لا كلام فيه . قلت
عط التحليل قوله يد وأقوى فائدة . إن قلت يبعده أمران تأخيره مع أنه المقصود من التحليل وحذنه
والإقتصار على الأخصيق قوله وكذا بشرته الخ . قلت أما التأخير فلأنه أراد التمهيد له بدكر ما يرتب عليه
وأما حذنه فيما بعد من الخلف من الثاني لدلالة الأول وهو كثير جداً تأمل (قوله أي شبه) أي فالكساف
اسم بمعنى شبه (قوله أي الفعل وشبهه) اعلم أن منطوق المصنف ثبوت ما ذكره الفعل وفهم منه
ثبوته للفعل بالأولى فقول الشارح أي الفعل الخ ليس بيانا للمنطوق فقط بل إنكل من المنطوق والمفهوم
تأمل (قوله أو غير ذلك) كأفضل التفضيل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة (قوله من شبه المفعول) أي من
حيث الاتصاف قاله المسوق وغيره وقوله به لأحاجة إليه (قوله لأنه هو السند) أي فلا يحصل إلا أنه فهذا
تعليل لقوله لعدمها بدونه (قوله لأنه هو السند) لأنه الدال على الحدث بخلاف كان فإنها لا دلالة لها على
الحدث كقول السيد وغيره بل هي إنما تدل على الزمان أفاده الصبان والدلالة المذكورة أشد الشارح بقوله
بل مقيد به بعد (قوله فالمعنى الخ) لعل أصل النسخة تقييد نسبة القيام الخ وحرفت على
الناسخ والأقوله تقييد الخ لا يلائم قولك كان زيد قائماً تأمل (قوله فقط) راجع للدلول والأوضح جعله
بجانبه (قوله وإن دللت وضعا الخ) هذا خلط مذهب بذهب لأن القائل بدلائها على الزمان فقط لا يقول
بدلائها على الحدث كالتعدي ولا يقال على مذهبه في كل من الفعل الخ إنما يقال هذا على مذهب الرضي
القائل بدلائها على الحدث أيضاً كأفاده الصبان فالمناسب أن يقول بدل قوله وإن دللت الخ خلافاً لمن قال
إنها تدل على الحدث أيضاً في كل الخ (قوله فإن الأول يدل وضعا الخ) فمعنى كان زيد حصل شيء
زيد وقولك قائماً ونحوه تفصيل لذلك الشيء ليسهم أفاده الصبان (قوله من زمان الخ) أشار بالزمان

خبره والثاني يعلقه على زمن مطلق بعينه الفعل . وأما ترك
تقييده فلا مهور : منها ستر التقييد من زمان الفعل أو مكانه أو سببه أو نحو ذلك عن الخطأ أو غيره من الحاضرين . ومنها
والمكان

الكلان إلى المفعول فيه وبالسبب إلى المفعول له وقوله أو نحو ذلك كما يحجب وما وقع عليه الفعل وما بين
 أربعة أو عده (قوله انتهاز الفرصة) نحو غزال وقع (قوله أي المبادرة) نصير الفرصة وقوله أي انقضائها
 نصير للانتهاز وفي الكلام حذف مضامين أي وتركوا التقييد لحوف انقضاء زمن المبادرة والذي في
 القاموس أن الانتهاز هو الاغتنام وأن الفرصة هي التوبة ومن هنا الأمر المحبوب الذي يتناول حصوله
 بحيث يحصل لهذا تارة ولهذا أخرى وإجراء المصنف على هذا أولى وأظهر (قوله الجهل بالقيود) بأن
 جهل للتكلم مفعول الفعل أو زمانه أو مكانه أو نحو ذلك (قوله عدم الحاجة إليها) لعلها من المقام
 مثلا (قوله وخمسون الخ) إن قلت ما التمسكة في مخالفته للأصل حيث قدم التخصيص المذكور على
 التقييد بالشرط مع قوله في الخطبة سلكت ما أبدى الخ قلت هي كون كل من الإضافة والوصف
 أشد تلقا بالمستند من الشرط إذ الإضافة يصير بها التضايق كالشيء الواحد والوصف له حكم للوصف
 تدبر (قوله بالوصف) أي بوصفه وقوله والإضافة لغيره ثم إن المصنف قد حذف علة التخصيص من
 غير دليل وأفاذاها الشارح بقوله لقصد التخصيص ولو قال المصنف :

وتخصصوا بالوصف والإضافة للقصد والتوك حوى خلافه

لستم بما وقع فيه تأمل بإضاف (قوله خلافه) أي خلاف التخصيص كما يشير إليه الشارح وتوضحه (قوله
 قد يكون تقييد الخ) أشار بلفظ التقييد إلى ما صرح به السعد من أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه
 من التقييدات وجعل الإضافة والوصف من الخصصات إنما هو مجرد اصطلاح فاعرفه (قوله كقولك
 أخوك الخ) عبارة عرق يقال في التخصيص بالوصف زيد كاتب محيد محصا كتابته بالأجداد وزيد
 أيضا ناصع تخصصا لياضه بالنصوع دون غيرة وإنما لم يثنى بنحو زيد رجل صالح لأنه قديم أي أنه
 لا فائدة إلا بالوصف فلا تخصيص له وقوله قديم الخ أي فيحتاج إلى الجواب بأن زيدا قد يكون
 صبا والرجل هو البالغ وما لا يجوز إلى الجواب أولى إذا عرفت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح أن يثني
 بتأنيده عرق (قوله كسر) فهذا يقتضي خلاف التخصيص وهو الإيهام على من أريد التمسك عنه (قوله
 انتهاز فرصة) نحو هذا غزال من غير ذكر كبير أو نحوه (قوله وكونه الخ) تبع المصنف الأصل في تأخير
 هذا عن ترك التقييد بمفعول ونحوه . وقد اعترض عليه بأنه كان ينبغي أن يقدم هذا على حلة ترك
 التقييد المذكور ويؤخر ترك التقييد لتجري القيود الوجودية على سنن واحد ذكره الصبان عن س .
 والجواب عنه هناك لا يتأتى هنا كما يعلم بمراجعه وسنن الواحد هو التقديم على غيرها ثم هذا الاعتراض
 لا يجري في التخصيص بالوصف والإضافة نظرا لكونهما إيسا من القيود في اصطلاحهم كما علمت (قوله
 مطلقا) أي على الشرط وقوله بالشرط أي بسبب أداة الشرط للتقضية لتعليق المسند على مدخولها عرق
 (قوله فلعاني) أشار عرق إلى أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة الداخلة على كونه وأن اللام داخلة على
 مضاف محذوف هو إعادة وقد مر الشارح تحصيل وكل صحيح (قوله قديم الخ) مرر الشارح كالمصنف
 في شرحه التعليق بالتقييد للإشارة إلى أن التعليق تقييد وهو المستفاد من عباراتهم في عرق أنهم متاخران
 فراجعهم (قوله بالشرط) أي جعل الشرط وهذا بسبب أداته (قوله لتحصيل معنى أداته) أي لتصويره
 حاصل في ذهن السامع مع التعليق الذي يسببها أي لاقتضاء المقام تصوير معنى أداة الشرط خلا في ذهن
 السامع مع تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى حاصل ذلك التعليق بسبب تلك الأداة
 فالمقام يقتضي كلا من الأمرين كما يفيد الصبان وغيره . ويصرح به عبارة عرق حيث قال فمن مثلا من
 أدوات الشرط للماقل على وجه العموم فإذا اقتضى المقام تعليق قياسك على قيام عاقل مطلقا قلت من
 ثم أقم معه اه وفس (قوله ففيه تقييد الخ) اعلم أن إن نفي الشك مع التعليق في الاستقبال فإذا

انتهاز الفرصة أي
 المبادرة أي انقضائها
 ومنها الجهل بالقيود
 ومنها عدم الحاجة
 إليها . قال :
 (وتخصصوا بالوصف
 والإضافة

وتركوا مقتضى خلافه)
 أقول : قد يكون تقييد
 المسند بالوصف كقولك
 أخوك رجل صالح أو
 لاصفة بنحو أخوك غلام
 زيد لقصد التخصيص
 وقد ترك تقييده
 لعرض القضي خلاف
 التخصيص كسر أو
 انتهاز فرصة ونحو ذلك
 مما تقدم من مقتضى
 ترك تقييد الفعل بمفعول
 ونحو ذلك . قال :

(وكونه مطلقا بالشرط
 فلعاني أدوات للشرط)
 أقول : قديم المسند
 بالشرط لتحصيل معنى
 أداته نحو إن تكبرني
 أكرمك ففيه تقييد

اقتضى المقام التعليق المذكور على وجه الشك لكونك غير ملزم باكرام السامع اياك مثلا أجبتم
 فقلت إن بكرمى أكرمك فقد وجد تقييد للسند الذى فى الجزء بالشرط على وجه الشك لاقتضاء المقام
 المذكور إذا علمت هذا علمت أنه كان المناسب للشارح فى تطبيق المثال أن يقول ما قلناه وهو فقد وجد الخ
 إذ ما ذكره لا يصدق جميع ما اشتمل عليه المثال مما اقتضاه المقام مع أن مقصوده بيانه مع ما فى عبارته من
 عدم الوضوح (قوله إكرام التكلم) أى الذى هو السند فى الجزء وقوله باكرام الخطاب أى الذى هو
 الشرط (قوله المقادير) أى لفاد للكلام بأن أى الذى أفاده الكلام بسببها واللفاد بالرفع صفة لتقييد
 (قوله لأن الشرط قيد فى الجزء) فالكلام هو الجزء وإنما الشرط قبله لكن ينبغي أن يستثنى من
 ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسمية متدا و جعل خبره الجزء أو مجموع فعل الشرط والجزء فإن الكلام
 حينئذ مجموع المقتضىين كما صرح به فى شرح الكشاف لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه
 من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند الحاجة كان الكلام هو الجزء أى صان أى
 ويكون مضمون جملة الشرط قبله (قوله مع الاشعار الخ) قاعدة رابدة على التعليق وضميراته للشرط
 وضميريه للجزء (قوله تكلم عليها أهل المعاني) وقد أفدناك بعضها ونسألك بعضها وقس الباقى (قوله
 وبيان ذلك فى الأصل وشرحه) حاصله أن إن وإذا يشتركان فى إقامة تعليق حصول الجزء فى المستقبل
 بحصول الشرط فيه لكن أصل إن أى موضع استعمالها الحقيقي الشك فى وقوع الشرط قبل والتوهم وقيل
 وكذا المظنون وأصل إذا الجزم بوقوعه ولا يستعمل إن فى غير الشك وإذا فى غير الجزم إلا لشكته كما
 أنها لا بدخلان على ما مضى من شرط أو جزاء إلا لشكته ولولم تعليق حصول مضمون الجزء بحصول
 مضمون الشرط فرضا فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزء كما تقول لو جئتني أكرمك
 معلقا الأكرام بالمضى مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الأكرام فهى لامتناع الثانى أى الجزء لامتناع الأول
 أعنى الشرط أى أنها للدلالة على انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فإذا اقتضى المقام
 ذلك قلت مثلا لو جئتني لأكرمك لإفادة أن الأكرام امتنع وسبب امتناعه امتناع الشرط فإذا كان الخطاب
 على انتفاء الأكرام وهو طالب أو كالمطالب فى زعمك بسبب امتناعه قلت ما ذكر أى امتنع إكرامى
 كما علمت لامتناع محبتك أى ولو وقع محبتك وقع الأكرام وإذا كانت لولم تعليق حصول الخ فيلزم عدم
 الثبوت والمضى فى جملة ما إذا التوثيق فى التعليق والاستقبال ينافى الماضى فلا يمدل فى جملة ما عمن الفعلية
 الماضية إلا لشكته [نتية] ما تقدم من أن الكلام هو الجزء وأن الشرط قيد هو اعتبار أهل
 العربية وللناطقة اعتبار آخر وهو أن كلا من الشرط والجزء خارج عن الخبرة واحتمال الصديق
 والكذب وإنما الخبر مجموعهما المحكوم فيه يلزم الثانى للأول فعنى قولنا كلما كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار فى كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالحكم
 عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود باعتبار المنطقين الحكم يلزم وجود النهار لطلوع الشمس
 فالحكم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم فرق بين الاعتبارين أفاده البعد (قوله
 إنباعا) أى قصد إنباعه للسند إليه حيث يكون وهو نكرة أيضا وقوله أو تفخيا أى قصد التفخيم أى
 التعظيم لأن التكبير متعارف بذلك فكأنه يقال بلغ من التعظيم إلى حيث ينكر ولا يعرف عرق (قوله
 وقد عهد) أى وإرادة إفادة فقد عهد المسند ثم إن المصنف اعتبر كلا من هذا وما بعده نكته ولإمناح
 منه وإن كان خلاف ما للأصل من اعتبار مجموعهما نكته (قوله إذا لا يكون للسند الخ) وما ورد مما
 يوم ذلك فمن باب القلب كقوله «ولا يملك موقف منك الوداع» فإن الأصل ولا يكن موقف
 الوداع موقفا منك عرق (قوله إلى محوكم مالك) أى من كل ما كان من باب الاستفهام فقد جوزوا فيه

إكرام التكلم باكرام
 الخطاب المقادير بأن
 لأن الشرط قيد فى
 الجزء مع الاشعار بأنه
 سبب فيه . ولما دعت
 الحاجة إلى معنى
 أدوات الشرط تكلم
 عليها أهل المعاني وإن
 كانت من مباحث علم
 النحو وأكثر ما وقع
 بحثهم على معنى إذا
 وإن ولو وبيان ذلك
 فى الأصل وشرحه .
 قل :

(ونكروا إنباعا وتفخيا
 خطأ وقد عهدوا تعديا)
 أقول : البحث الخامس
 فى تكبير المسند
 وأسباب تكبيره كثيرة
 منها إنباع المسند إليه
 فى التكبير نحو رجل
 من الكرام حاضر إذ
 لا يكون المسند معرفة
 مع تكبير المسند إليه
 إلا إلى محوكم مالك
 ومنها التعظيم

أن يكون كمستداً وهو نكرة فذلك خبر وهو معرفة وعبرة عى ونكروا أى أتوا بالسند نكرة
 أى أى قصد اتباعه السند إليه من حيث يكون هو نكرة أيضاً فإنه إذا كان السند إليه نكرة تبعه
 نكرة في التكبير في غير باب الاستفهام إلى أن قال واحترزنا بقولنا في غير باب الاستفهام من نحو قولك
 من أبوك فقد جوزوا فيه أن يكون من وهو نكرة مبتداً ويكون أبوك خبراً وهو معرفة كذا قيل
 وبه خبر لأن أبوك في المثال غير متعين المعلوم فالمعنى من شخص يسمى بالاسم المذكور ويوجد فيه
 معناه فهو في معنى النكرة مصدوق وإن عرف مفهومها فأنظره اه وقوله لأن أبوك الخ أى وكذا نظيره
 كذلك في مثال التارخ فالمعنى كم الشيء الذى يطلق عليه هذا اللفظ ويوجد فيه معناه فهو في معنى
 النكرة مصدوق وإن عرف مفهومها . أقول يظهر لى أن هذا لا ينحصر على تخصيص القاعدة فإن الخبر
 حيث كان معرفة مفهومها لا يحكم عليه بكونه نكرة إذ لم يخرج عن التعريف من كل وجه بل يحسن
 استدعى أن هذا يخلل به التخصيص فيقال إنما خصصت القاعدة بباب الاستفهام لأن الخبر فيه نكرة
 مصدوق فاشتتر عدم اتباعه لفظاً لوجود التبعية معنى في الجملة تأمل بنظر دقيق (قوله نحو هدى
 لتتقين) بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبر مبتداً محذوف أى هو هدى فالتكبير في هذين للدلالة
 على غلبة هداية الكتاب وكلاهما وقد أكد ذلك التخصيم بكونه مصدرًا مختصاً به عن الكتاب فيفيد
 الاختيار أنه يخص الهداية مباشرة وأما أن أعرب حالا فهو خارج عن الباب ولو كان التكبير فيه للتخصيم
 أيضاً يفتوون (قوله نحو ما زيد شيئاً) عبارة البعقوى أول التحقير كقولك الحاصل لى من هذا المال
 شيء أى خبر وقد مثل قول القائل ما زيد شيئاً والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التكبير بل
 من نفي التثنية اه (قوله نحو زيد شاعر) فالتكبير هنا لازمة لعدم العهد ولو أريد العهد لآتى بأل
 التعميم له (قوله إرادة التعميم) أى جعل السند عاماً للسند إليه وغيره فقوله بأن لا يكون أى السند
 خاصاً الخ تصور لصومه الذى في ضمن التعميم فتحصل أن معنى إرادة التعميم إرادة جعل السند غير
 خاص بالسند إليه ففقد التعميم عدم الحصر الذى في الأصل (قوله إفادة العلم بنسبة) أى لإفادة العلم
 بنسبة خبر معلوم إلى مبتداً معلوم وسفين هذا أنهم يبين (قوله أُولَازِمُ الْحَكْمِ) هو لازم فائدة الخبر السابقة
 ذكره الصبان عن سم (قوله العلم بأن ذلك السند الخ) أى العلم بحصول مستند معلوم لسند إليه مثله فقوله
 بأن الخ مؤول بمصدر هو حصول معنى ثبوت مفسر للنسبة وأشار بهذا إلى أن المراد بالنسبة في كلام المصنف
 نسبة بين معلومين لا مطلق نسبة إذ العلم بها يتحقق فيما بين المتكبرين أيضاً فلا يقتضى تعريفاً وأشعر قوله
 حاصل ذلك السند إليه المعلوم أن تعريف السند لا يكون إلا عند تعريف السند إليه وهو كذلك إذ ليس
 في كلامهم سند إليه نكرة ومستند معرفة في الجملة الخبرية التى كلامنا فيها وإن كان في الانشائية كما في
 قولك من زيد ومن القائم كما تقدم (قوله إذ لا يلزم الخ) تعليل المحذوف مستفاد مما قبله أى وإنما صح
 الاحتياج إلى حكم بأمر معلوم على أمر معلوم حتى عرف السند لأجل ما ذكرناه لا يلزم الخ إفاده عى
 (قوله فإذا كان الخ) حاصل المقام أن السامع على كل تقدير يعرف أنه أخا يعرف الاسم ويعرف الذات
 بينهما لكن تارة يعلم أنصاف الذات بذلك الاسم ويحول أنصافها بالأخوة فنقول زيد أخوك وتارة
 بالعكس فنقول أخوك زيد فالضابط في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف
 السامع أنصافه بأحدهما دون الأخرى فقدم ما يعرف الأنصاف به إفادة السند والصبان . قال في الأطول
 هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين ما إذا عرف الضابط كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة
 بهما كما إذا عرف الضابط أن له أخا عرف زيداً بعينه ولم يعرف أن زيداً وأخاه متحدان فترد أن
 تبعده ذلك الاتحاد فأتى حيثما بالخير فاجعل أيهما شئت مستداً إليه اه نقله الصبان . أقول يظهر لى

نحو هدى لتتقين ومنها
 الخط أى التحقير نحو
 ما زيد شيئاً ومنها أن
 لا يكون معهوداً نحو
 زيد شاعر ومنها لإرادة
 التعميم بأن لا يكون
 خاصاً بالسند إليه كهذا
 المثال . قال :

(وعرفوا إفادة العلم
 بنسبة أُولَازِمُ الْحَكْمِ)
 أقول : البحث السادس
 في تعريفه فيؤتى به
 معرفة بتسفيد السامع
 العلم بأن ذلك السند
 المعلوم حاصل فذلك
 السند إليه المعلوم له
 إذ لا يلزم من العلم
 بالطرفين العلم بنسبة
 أحدهما لا آخر فإذا كان
 السامع يعلم زيداً ويعلم

فقل له زيد أخوك
حصل له العلم بالنسبة التي
كان يجعلها ولا يشترط
اتحاد طريق تعريفيهما
بل تغاير المفهومين
ولذلك أول نحو شعري
شعري شعري الآن
مثل شعري الماضي
المشهور بالحسن ويؤتى
به معرفة أيضا لإفادة
السامع العلم بأن التكلم
عالم يلزم الحكم
كقولك زيد أخوك
لم يعلم أنه أخوه لتفيدة
أنك عالم بذلك فلازم
معطوف على نسبة .
قال :
(وقصروا تحقيقا أو
مبالغة
يعرف جنسه كهند
البالغة)
أقول : السند قد يعرف
لقصد قصره على السند
إليه تحقيقا كقولك
زيد الأمير إذا لم يكن
أمير غيره أو مبالغة
كقولك زيد الفقيه أي
الكمال في الفقه
كأنك لم تعتد بجهه غيره
ومنه مثال المصنف قال :
(وجملة سبأ أو تقويه
كالا كرهدي لطريق
التصفيه)
أقول : البحث السابق في
كون السند جملة وذلك
إما لكونه سبأ

أن هذه الصورة هي عين الأولى من صورتين السابقتين المتماثلتين في الصياغة فانه متى عرفنا بها بعينه
كان عالما بانصاف الذات بالاسم ومتى جهل الاتحاد كان جاهلا بانصاف الذات بالأخوة وحيث كان الحاصل
هنا علم انصاف الذات بالاسم وجهل انصافها بالأخوة كان عين الصورة الأولى فعليك بالانصاف (قوله
أن له) أي النفس السامع (قوله ولا يعرف اسمه الخ) هذا لازم لعدم معرفة أنه ذات زيد وإلا لو عرف أنه
ذات زيد لعرف الاسم فقد اكتفى باللازم عن المألوم وكان الأوضح التصريح بالمألوم تأمل (قوله فقل
له زيد أخوك) أي بتعريف الطرفين وقوله حصل له العلم بالنسبة الخ أي وهي التي بين العلومين (قوله
اتحاد طريق تعريفيهما) كأن يكونا معرفتين بأل نحو الراسك هو المنطلق أو موصولين نحو الذي عندك
هو الذي كان معنى بالأسس (قوله بل تغاير المفهومين) أي بل يشترط تغاير العيين للجزئين وإن اتحدا
مصدوقا فتلك الشاعر هو الشاعرك مصدوق الجزئين واحد ومعناها مختلف إذ معنى الأول ذات ثبت لها
الشعر ومعنى الثاني ذات ثبت لها الضحك (قوله ولذلك) أي لاشتراط تغاير المفهومين (قوله بتعري الآن
الخ) التأويل إنما هو بقوله الآن وبقوله الماضي الخ وأما مثل فهي للإشارة إلى مضاف مقدر قبل
الجزء (قوله بأن للتكلم الخ) يبين لللازم الحكم وقوله ملازم الحكم المناسب حذف لازم لأن لازم الحكم
هو كون التكلم عالما بنفس الحكم والمراد هنا الحكم الذي بين العلومين (قوله فلازم معطوف الخ)
تفريع على إعادة لفظ العلم قريبا إذ فيها إشارة لما ذكره (قوله وقصروا الخ) عبارة عن تم إن تعريف
الخبر قد يكون باللام المبهمة كقولك زيد هو المنطلق أي هو ذلك المنطلق المعهود لك أيها المخاطب
وقد يكون باللام الجنسية والتعريف بها يفيد الحصر حقيقة أو ادعاء وإلى إفادة الحصر بها أشار بقوله
قصروا الخ اه والمراد قصر السند على المسند إليه (قوله تحقيقا) مفعول مطلق أي قصروا تحقيقا وكذا
مبالغة (قوله يعرف جنسه) أي بتعريف بما يدل على إرادة جنسه أي جنس السند وهو آل الجنسية
فيعرف بمعنى تعريف وإضافته إلى جنس لأدنى ملازمة ثم هذا الظرف متعلق بقصر واو الباء للسمية (قوله
كهند البالغة) مثال للثاني أي كقولك هند البالغة للحسن البديع قصر البلوغ الحسن الرفيع على
هند لأن البلوغ في غيرها كالمدم لقصوره عن مرتبتها ويحتمل أن يريد أنها الموصوفة بالبلوغ وهو
الاحتلام دون غيرها من أخواتها مثلا فيكون القصر إضافيا وفيه برودة كما أن في الوجه الأول إجماعا
أفاده عن وعلى الاحتمال الثاني فهو مثال للأول (قوله يعرف) أي بالالجنسية (قوله إذا لم يكن الخ)
أشار إلى أن صابط القصر الحقيقي أن لا يوجد القصور في غير المقصور عليه ثم هو أهم من أن يكون
مبينا على الاستغراق الحقيقي أو القمري فزيد الأمير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد ليكون استغراقا عرقيا
فيفيد قصر إمارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الأمير فيفيد قصر الأمير مطلقا لكنه كاذب أطول اه
مبان وقوله مبيا الخ أي سببه كون القصور عليه أسند إليه الشترق استغراقا حقيقيا أو عرقيا
(قوله أو مبالغة) أي قصرا غير محقق بل للمبالغة مبان (قوله كأنك لم تعتد الخ) فقصر ذاته عليه
غير محقق بل هو ادعاء (قوله لسبب) أي لوجود سبب موصل للسند إليه كذا يستفاد من شرح
النصف واللام للسمية فتقول الشارح وعرف لكونه سببا بيان للقصور تأمل (قوله أو تقويه) أي
تقوية نبوت السند للسند إليه أو تفيد عنه نحو زيد قام وماز يد قام ثم إن اللام للحوطة في المعطوف
للسببية أيضا لا لفرض فالمن والحصول التقوية أي التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور
التخصيص نحو أنا سميت في حاجتك ورجل سماني لحصول التقوى فيها وإن كان القصد التخصيص
أفاده المبان . [تنبيه] التي للتقوية لا تكون إلا لسمية فالله يعقوب وهو واضح (قوله كالا كره الخ)
مثال للثاني إذ فيه تكرر برأس الهداية إلى التكرار ويحصل التقوية وقوله لطريق التصفيه الإضافة

بيان أى الطريق الذى هو تصفية النفس من الحجب الشهوانية (قوله أو مشتملا الخ) أفاد أنه
 منسوب إلى السبب (قوله لأنه سبب لربط الخ) تعليل لمخبر مفهوم مما قبل أى وإنما سعى سببا
 لأنه الخ وأراد أنه سبب فاعلى أى إنه رابط للجملة به أى بالسند إليه هذا وكان التماسه أن يقول
 لأنه رابط للجملة به أى والرابط هو معنى السبب لأنه لأن عبرته ظاهرها تعليل انتهى نفسه وإن
 آلت إلى ماذا نأمل (قوله نحو زيد قام أبوه) مثال للسبب (قوله بنفس التركيب) بأن يكون
 السند جملة مشتملة على الاسناد إلى ضمير السند إليه (قوله لا بالتكرير) إذ لا يقتضى كون السند
 جملة لمصوبه مع الأفراد نحو حرفت عرفت (قوله والأداة) يقال فيه ما قيل فى التقوى بالتركيب ومثاله
 إن زيدا عارف (قوله نحو أنا قلت) مثال للتقوى المراد هنا (قوله ولا يشرط فى الجملة الخ) أما فى جملة
 السند السببى فربما يظهر نحو زيد اضربه بناء على جواز ما ذكر وأما فى جملة السند التى هى التقوى
 فلا يظهر له مثال بل ربما أفادت عبارة اليعقوبى فى ذكر سبب التقوى عن القناج أن الجملة فيه
 لا تكون إلا خبرية نأمل (قوله وجملة معطوف الخ) مثله فى شرح المصنف والأقرب منه أنه متدا
 خبره لسبب لاسمها وهو مناسب لما بعده بامتناعه (قوله واسم الجملة الخ) يظهر أن الباء فى اسمية وفى
 الفعلية بآء المصدرية لفعل مقتر كالياء فى الضاربية أى كون الشخص ضاربا بدليل أن معنى الاسمية
 كون الجملة اسمية وكذا ما بعدها نأمل ثم إن آل فى الجملة العهد الذى كرى والعهد جملة فى البيت فبذلك
 فساد مجموع البيتين أن المقضى لا يراد الجملة مطلقا إما التقوى أو كونه سببا والمقتضى خصوص كونها
 اسمية أو فعلية أو شرطية مأمرة وسد كره الشارح (قوله وشرطها) أى شرطيتها وألجأه الضرورة إلى
 الحذف ولو قال : وكونها فعلية واسميه شرطية لتسكت عليه لكان أوضح وأسلم (قوله
 حلية) أى ظاهرة مما مر عرق (قوله من أن الاسمية الخ) يبنى أن قيد بما خبرها اسم لفعل وإلا
 لم تعد النوام والثبوت بل التجدد كما هو ظاهر سم صبان وذلك لأنك إذا قلت زيد أبوه انطلق بقدر
 أسند الانطلاق فى الفعلية لضمير الأب على وجه التجدد فليكن إسناده إلى زيد كذلك إذ لا فرق
 نأمل (قوله والفعلية للتجدد الخ) كقولك زيد يشغل أبوه بما أهمك حيث يقتضى المقام الأخبار
 عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المخاطب يعقوبى (قوله والشرطية للاعتبارات الخ) نحو زيد
 إن تلقه بكرمك حيث يقتضى المقام الأخبار عنه بالأكرام الحاصل على تقدير الباقى المشكوك فيه
 وزيد إذا لقبته بكرمك حيث يقتضى المقام الأخبار عنه بالأكرام المطلق بوقوع الباقى المحقق على
 هذا فقس صبان بأدنى تصرف [فيه] أهل المصنف والشارح الكلام على طريقة الجملة . قال الأصل
 وشرحه وهو لاختصار الفعلية لأن الظرف مقدر بالفعل على الأصح لأن الفعل هو الأصل فى العمل اه
 (قوله أصالة) أى قصد إفادة الأصالة إذ الأصل فى السند التأخير لأنه وصف للسند إليه وقصد الاجراء
 على الأصالة حيث لا مقتضى للبدول عنه واجب فنقول زيد قائم لا قائم زيد بالتقديم إذ لا يقدم إلا مقتضى
 عرق (قوله لقصر الخ) ملازمة على مسند إليه وبه متعلق يحكم وضميره للسند وكذا عليه وضميره
 للسند إليه وجملة قصر محدوفة أى عليه أى المسند فقد أفاد المصنف أن التقديم لقصر المسند إليه على
 للسند وهو المختار وسبأى الكلام عليه مع ما ذكره الشارح مما خالفه (قوله أو تناؤل) أى يكون
 التقديم للتناؤل الذى هو أن يسمع من أول جملة ما يسر اه يعقوبى ولعل فى كلامه حذف مضاف
 أى أثر أن يسمع إذ التناؤل هو ما ينشأ عن سماع ما ذكر من قرب ما يسر كما أن التناؤل هو ترف
 الكروه نأمل (قوله وينبئ الخ) أى بتأكده طلبه وهذا زائد على المصنف (قوله إما القصر على المسند
 إليه) يفيد ظاهره أن القصر بل قصر المسند على الموصوف وقد رده السعد ولما رضى أنه قصر موصوف

أرستملا على السبب
 وهو ضمير المسند إليه
 لا مسبيل بط الجملة
 نحو زيد قام أبوه وإما
 لتقوية الحكم بنفس
 التركيب أى لا بالتكرير
 والأداة نحو أنا قلت
 ومنه مثال المصنف ولا
 يشرط فى الجملة أن
 تكون خبرية وجملة
 معطوف على معطوف . قال
 (واسم الجملة والفعلية
 وشرطها التسكتة عليه)
 أقول : اسمية الجملة وفعلية
 وشرطيتها لما مضى
 من أن الاسمية للنوام
 والثبوت والفعلية
 للتجدد والحصول
 والشرطية للاعتبارات
 المختلفة الحاصلة من
 أدوات الشرط إلى آخر
 ما تقدم . قال :
 (وأخروا أصالة وقدموا
 لقصر ما به عليه بحكم
 تنبيه أو تناؤل تشوف
 كفاز بالحضرة ذو
 تصوف)
 أقول : البحث الثامن فى
 تقديمه وتأخير مقتاخره
 للأصل وينبئ إذا كان
 ذكر المسند إليه أهم
 وتقديمه إما القصر على
 المسند إليه

على صفة وعلة الفري بأنه القانون في الاستعمال فكان المناسب للشارح أن يقول إما لقصر السند
إليه عليه لاسيما وكلام المصنف كالصرح فيه وسيأتي تخريج مثال الشارح على كل من الطريقين
(قوله لا فيها قول) القول هو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وتقل الأعضاء يعقوبى (قوله
بخلاف خمر الدنيا) أى فأن فيها قولاً . إن قلت السند هو الظرف أعتى فيها والسند إليه ليس
مقصود على السند على هذا الحل بل على كل جزء منه أعتى الضمير الراجع إلى خمر الجنة وحيث
فلا يصح التمثيل الآية لما إذا كان التقديم لقصر السند إليه على السند . قلت المقصود من العبارة
أعتى بخلاف الخ خلاف هذا الظاهر وهو أن عدم القول مقصور على الاتصاف بالكيونة في خمر
الجنة لا يتجاوز إلى الاتصاف بالكيونة في خمر الدنيا هذا إن اعتبرت التثنية في جانب السند إليه
بأن جعلته جزءاً منه فأن اعتبرته جزءاً من السند فالمعنى أن القول مقصور على عدم الحصول في خمر
الجنة لا يتجاوز إلى عدم الحصول في خمر الدنيا فالسند إليه على كل من الاحتمالين مقصور على السند
قصر غير حقيقى فان قصر عدم القول في الأول على الكيونة في خمر الجنة والقول في الثاني على
عدم الكيونة في خمر الجنة إنما هو بالنسبة إلى خمر الدنيا دون سائر الشروبات وإلا لزم أن عدم
القول لا يتجاوز إلى الكيونة في لبن الجنة أو أن القول لا يتجاوز إلى عدم الكيونة في لبن الجنة
مثلاً وهو باطل هذا إيضاح ما ذكره السند محرراً لثالث على ما رضاء من أن التقديم لقصر الوصف
على الصفة وأما تخريجه على الطريقة الردودة التي يفيدها ظاهر الشارح فالمعنى على اعتبار التثنية في
جانب السند إليه أن الكيونة في خمر الجنة مقصورة على عدم الحصول لا يتجاوز إلى القول وعلى
اعتباره في جانب السند أن عدم الكيونة في خمر الجنة مقصور على القول لا يتجاوز إلى غيره من
الصفات الجلية التي في خمر الدنيا وهذا القضية على الاعتبار الأول معدولة الموضوع وعلى الثاني
معدولة المحصول ثم إن جعل التقديم في الآية للقصر يقتضى مسوغاً للابتداء بالسكر غير التقديم
لأن إعادة القصر في نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم . وحيث قدسوس جعل التنوين
للتنوين لا التثنية لعدم تسلطه على المتبداً حال العدول ولا كون القول مصداقاً لأن ذلك مخصوص
بالدال على تعجب أو دعاء ذكره الصبان (قوله ولذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص وقوله لم يقدم
أى السند الذى هو الظرف وقوله بأن يقال الخ تصوير للتقديم (قوله لئلا يفيد الخ) تعليل للتثنية
وفيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كإلهامه إلا أن يقال المراد للتثنية
إعادة ثبوت الخ قاله مع ثبوت وجود المنافع المعنوية من تقديم الخبر لاينافى وجود المنافع اللفظية وهو
عدم التكرير وكذا كون الأصل تقديم الاسم على الخبر قاله عبيد الحكيم وقوله وهو عدم
التكرير أى لأنه إذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضاً صبان والسائر
هنا بمعنى الباقي ثم إن الظاهر أن إعادة التقديم ما ذكره مبينة على أن التقديم لقصر السند إليه على
السند لأعلى ما للشارح فتأمل (قوله في سائر كتب الله) أى مع استثنائه عنها لأن المراد بالرب هنا
كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن والكون مظنة مستثناة عن سائر كتب الله تعالى لما فيها
من الإعجاز بنحو الاخبار عن المنيبات مع صبان (قوله أولتنبيه الخ) أى عند اقتضاء المقام تعجيل
المراد من الكلام لأجل خوف افوات الفرصة مثلاً أولطلب تحقيقه فراراً من الدهول للاعتناء بالمدح
والتعظيم اه يعقوبى (قوله على أنه خبر الخ) إنما كان التقديم منها على الخبرة ونفى النعبة لأن
الثبت لا يستقيم على الثبوت وإعما قال من أول وهلة لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى
والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر المبتداً قاله السعد (قوله من أول وهلة) متعلق بمحذوف حال

محو لا فيها قول بخلاف
خمر الدنيا ولذا لم يقدم
في قوله لا ريب فيه بأن
يقال لا فيه ريب لئلا
يفيد ثبوت الريب في
سائر كتب الله تعالى
أولتنبيه على أنه خبر
من أول وهلة لانت
محو

من التنبيه وكان الأول مقديته كما صنع الأصل ومعنى من أول وهذه من أول شيء فهو بمعنى قول الأصل من أول الأمر (قوله له هم الخ) غمسه * وغمته الصغرى أجل من الدهر * والهمة الزيادة كما في القطار ومدح إن تطقت بمعالى الأمور وقوله أجل أى باعتبار متعلقها من الدهر أى الذى كانت العرب تصرب بهمه المثل لأنه رفوع العظام فيه كأن له هما تتعلق بذلك العظام والصغرى أجل من الدهر غمسه فضلا عن غمته عى ويحتمل خبر ذلك والبيت لحسان يمدح به انتهى صلى الله عليه وسلم وجده :

له راحة لو أن معشار جودها على البر كان البر أبدى من البحر

أفاده الصبان (قوله أنه) أى له المؤخر عن همم (قوله لشدة طلب الخ) أى فإذا قدمت على آخر فلازيد أن يتوهم من أول الأمر أن ما بعدها وصف فينتظر الخبر فيقوت الفرض من تمكين مدحه وتعظيمه في القلوب بأن له هما موصوفة بما ذكر لأن انتظار الخبر ربما يحل باستلاء القلب من أول وهلة تعظيم المدح وذلك الامتلاء الأولى مقصود للادح لأنه أنسب بمقام المدح من غيره وبقول الشارح لشدة الخ يتدفع ما يقال إنه قد توهم الحالية حال التقديم وأنهم لم يقيموا في نحو زيد القائم مع عدم العلم من قول الأمر بأنه خبر لاغت . وحاصل المدح أنه نظرتوهم النعية في النكرة فدفع بالتقديم دون غيره لقربه بسبب شدة الخ وبعد غيره بعدم ما يتوق به أه من اليقوتى والصبان (قوله سعدت الخ) لا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للتفاوت لأنه يجوز تأخيرها في تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت أه يقوتى وغمسه * ونزمت بيقا لك الأعوام * (قوله أولتشرق الخ) قال عى إن الصنف عبر بالمشوق عن التشويق قال في شرح الأصل والفرض من التشويق أن يقع المشوق إليه في النفوس ويكون له فيها عمل وذلك لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المساق لا تعب (قوله بأن يكون) الباء للسببية أى إن سبب حصول التشويق بالتقديم كون المسند فيه ممول أى يذكر وصف أو أوصاف وقوله يقتضى ذلك لأحاجة إليه مع أنه بعيد أن السبب هو نفس القول وهو يخالف ما أفاده الباء من أن السبب هو الكون طويلا . اللهم إلا أن يقال اسم الإشارة يعود إلى المشوق مرادا منه أثر التشويق لأنفسه فيكون في الكلام شبه استخدام فافهم (قوله ثلاثة الخ) قدم الخبر وهو ثلاثة الموصوف بأشراق الدنيا أى صبر ورتها مضئنة بسبب رجوتها للتشويق إلى ذكر المسند إليه الذى هو هذه الثلاثة والفرض من التشويق التحكى السابق وتشرق بضم اللام من أشرق لاقتحها من شرق بمعنى طلع كما لا يخفى ثم الفرض من الثلاثة أبو إسحق وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو إسهاما لعدم العلم بأن الشمس أقوى من أبى إسحق في الانشراق وأضاف الشمس إلى الضحى لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إزدائها وأبو إسحق كنية للمعصم من اليقوتى والصبان (قوله ومنه مثال الصنف) الكلام عليه ظاهر مما مر (قوله وتقدم الخ) هو ما ذكره في الباب الأول عن قول الصنف * المذكر مفتاح لباب الحضرة *

الباب الرابع : في متعلقات الفعل

علم أن أحوال هذه المتعلقات يشغا كثيرها مما تقدم كالتعريف والتكثير وشبه ذلك وإما بوب لئلا مزيد اختصاص منها وأفراد الكلام فيما بعد من المفعول به لقربه من الفاعل وكثرة دوره ومن علم حكمه بعم حكم غيره بالمقايسة (قوله بكسر اللام وتحتها) لأن التعلق نسبة من الجانبين حال الفعوى والمحققون على كسر اللام وإن صبح الفصح أيضا إذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المفعول متعلق بالكسر والفاعل متعلق بالفتح ومرة أن التعلق هو التشبث والتفتت بالكسر هو المفعول

له همم لا ينتهى
لكبارها

إذ لو قيل همم له توهم أنه

نعت لشدة طلب

النكسة للعت أو

للتفاوت نحو :

سعدت بفترة وجهك

الأيام

أولتشرق النفس إلى

ذكر المسند إليه بأن

يكون في المسند طول

يقتضى ذلك نحو :

ثلاثة تشرق الدنيا

بجهتها

شمس الضحى وأبو

إسحق والقمر

ومنه مثال المتن وتقدم

الكلام عليه . قال :

[الباب الرابع : في

متعلقات الفعل]

أقول : المتعلقات جمع

متعلق بكسر اللام

وتحتها معمولات التى

تعلق بالفعل أى يرتبط

معناها به كالمفاعيل

وشبهها من حال وغير

والمقصود من هذا

الباب

بيان أحوالها من ذكر
 وحده وتقدم وتأخير
 ونحو ذلك وحكم
 أحوال معمولات
 ما يعمل عمله كاسم
 الفاعل كذلك
 واقتصروا في الترجمة
 على الفعل لأصله
 في العمل قال :
 (والفعل مع مفعوله
 كالفعل مع
 فاعله فيما معه اجتمع
 والفرض الاشعار
 بالتلبس
 بواحد من صاحبيه
 فاقص)
 أقول الفعل مع المفعول
 كالفعل مع الفاعل في أن
 الفرض من كل منهما
 إفادة التلبس به لإفادة
 وجوده فقط والإلتفات
 وجد الضرب مثلا إلا
 أن جهة التلبس مختلفة
 ففي الفاعل من جهة
 وقوعه منه وفي المفعول
 من جهة وقوعه عليه
 والمميز لذلك الرفع في
 الأول والنصب الثاني
 فقوله فيأله معه اجتمع
 أي في الفرض الذي
 لأجله اجتمع ضميره
 عائد على الوصول
 واللام للتعليل وصير
 له معه عائد إلى الفعل
 أو الفاعل وفاعل
 اجتمع إما يعود

الضعيف وبالفصح هو العامل القوي اهـ ويرمى بشير إلى أحسنية الكسر قول الشارح التي تتعلق بالفعل
 حيث لم يقل التي منها وبين الفعل وتعلق جريا على الاحتمال في اللام تأمل (قوله بيان أحوالها) أي بيان حكم
 أحوالها (قوله وحكم) مبتدأ خبره كذلك (قوله واقتصر في الترجمة الخ) قد قال المناسب حذف قوله
 في الترجمة إذ لم يذكر متعلق شبه الفعل في المترجم له حتى يكون الاختصار في خصوص الترجمة دون
 قلت هو داخل في عموم المفعول في قوله ويحذف المفعول الخ إذ لم يقيد بكونه للفعل فلا اقتصار في
 المترجم . قلت يمنع الدخول قوله بعد واحكم الخ فإنه يفيد أن الكلام في مفعول الفعل ويمكن الجواب
 بأنه لما علم متعلق شبه الفعل بالمقابلة كان مذكورا حكما فلا اقتصار حيث قد في خصوص الترجمة دون
 المترجم له تأمل (قوله والفعل الخ) عبارة ع ق تم مهد لبيان الأحوال أن الفرض من ذكر الفعل مع
 المفعول كهو في ذكره مع الفاعل وهو إفادة تلبس بكل منهما بقوله والفعل الخ اهـ ثم الواو التي في
 أول التراحم إما استئنافية أو عاطفة وقوله والفعل أي المتعدي وقوله كالفعل أي مطلقا (قوله والفرض)
 أي الذي اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول المجهول في قوله فيما له الخ وقوله
 الاشعار أي إشعار التركيب وقوله بالتلبس أي تلبس الفعل بواحد من صاحبيه وهو الفاعل في الأول
 والمفعول في الثاني هذا هو المناسب في حل الصنف . وعصلا أن الفرض الذي اشتركا فيه هو إفادة التركيب
 تلبس الفعل بما ذكره . وحاصل معنى البيتين أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في الفرض وهو
 إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكره تأمل (قوله فاقص) كل به البيت أي اقتد بما قيل في التسمية
 المذكورة (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معقول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع
 المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابيعين اللذين كل منهما قيد بالفعل مریدا بها مجرد
 الصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشرح في حواشي الفتح وإن كان الشائع
 دخولها على التسبوع فترى أو يقال أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه التسبوع في نظر البليغ اهـ
 صبان (قوله في أن الفرض الخ) المناسب في الفرض وهو إفادة الخ ليشرح عليه ما أفاده بعد من أن
 ما واقعة على الفرض (قوله من كل منهما) أي من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول وقوله إفادة
 التلبس به أي تلبس الفعل بما ذكره معه الفهوم من السياق (قوله فقط) أي من غير إرادة بيان من
 وقع منه وأقام به أو وقع عليه (قوله والإلتفات الخ) أي من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول إذ لا يتعلق بهما
 غرض وما هو كذلك بعد ذكره عينا في باب البلاغة يعقوب (قوله إلا أن الخ) استدراك على قوله
 إفادة التلبس (قوله في الفاعل) أي في تلبس الفاعل أي التلبس به وكذا فيما بعد (قوله من جهة
 وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع عليه الفعل وما يقوم به لأن الكلام في الفعل
 المتعدي إلى المفعول به اهـ صبان وصرح ع ق أن الذي يعتبر مع الفاعل الفعل مطلقا وقد ذكرناه
 وهو المنهج فكان على الشارح أن يقول أو قيامه به (قوله من جهة وقوعه عليه) من هذا يعلم أن
 المراد بالمفعول المفعول به وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الفرض من ذكرها
 مع الفعل إفادة تلبس بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك وإعنا خص بالمفعول
 به لقر به من الفاعل وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقابلة أفاده صبان (قوله
 والمميز لذلك) أي الوقوع عليه والوقوع منه (قوله فقوله فيما له الخ) تفريع على قوله الفعل مع المفعول
 الخ أفاد بالمرتع عليه حاصل القام إجمالا ثم بين ما صعب من التي غير أنه لم يستوفه (قوله أي في الفرض
 الذي الخ) حاصله أن ما واقعة على الفرض وله متعلق باجتماع ولاه لأم الأجل وضمير اجتمع يعود
 على الفعل أو الفاعل ومعه متعلق باجتماع أيضا وضميره يرجع إلى الفاعل على الأول وإلى الفعل على الثاني

والأمر في العرض الذي اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل أو الفاعل مع الفعل (قوله إلى الفعل أو الفاعل) للناسب تقديم الفاعل على الفعل ليسكون على ترتيب ما قبله ولينبه على اختلاف مرجع ضمير الفعل ومعه فليتأمل (قوله عن التقديرين) أي ما ذكر في فاعل اجتماع موزع على التقديرين في ضمير معه وقوله أيضا الظاهر أنه مؤخر من تقديم مرتبط بقوله إما أن يعود الخ تأمل (قوله وغير قاصر الخ) لما ذكر حكم التعدي للذكور معه مفعوله شرع في ذكر حكم التعدي المحذوف مفعوله مع عدم نيته قصد مجرد النسبة وسأني الإشارة إلى ذي المفعول المحذوف التوى في قوله ويحذف الخ (قوله كقاصر بعد) أي بعد كالقاصر أي اللازم وإن كان متعديا في الأصل (قوله مهما يك الخ) أي إنما يكون غير القاصر كالقاصر إذا كان المقصود من غير القاصر نسبة للفاعل لا غيرها (قوله الفعل إما أن يكون الخ) تمهيد لحل عبارة المصنف وأول الحل قوله أو قصد الخ ولم يستوف صور التعدي لمعلم يذكروا من المصنف مع كون الصورة التي ذكرها أقرب لصورة المصنف لأنها شذوذا تأمل (قوله في المفعول) أي من جهة وقوعه عليه (قوله دون الفاعل) أي من جهة وقوعه منه أو قيامه به (قوله منزلة القاصر) أي الذي وضع غير طالب للمفعول (قوله لأن القدر كالموجود) أي في وجه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على القاصر يفهم من ذلك التركيب كإفهام من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الأخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وأن النقص إنما هو إضافة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد إضافة نيته للفاعل يعقوب (قوله نحو قوله الخ) مثيل للنزل منزلة اللازم (قوله أي هل يتسوى من ثبت الخ) أفاد أن القصور من النزل منزلة اللازم إنما هو بيان ثبوته لقاعله لا بيان وقوعه على المفعول . وإيضاح الفرق بين النزل وغيره أن قولك فلان يعطى لبيان كونه معطيا فيكون كلاما مع من جهل أصل الاعطاء وقولك فلان يعطى المتأخر لبيان جنس ما يقاونه الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له أصل الاعطاء لامع من جهل إعطاؤه (قوله ويحذف المفعول الخ) أي عند قصد إضافة تلبس الفعل به ع ق ولا بد المحذوف حقيقة من قرينة فيجب تقديره بحسبها (قوله للتعميم) أي مع الاختصار وإلا فجرد التعميم يحصل بذكر المفعول علما لكن يفوت الاختصار ففي المصنف حذف (قوله وهجئة) أي فيج فيه فيستحسن التصريح اه ع ق (قوله تفهيم الخ) أي تفهيم تلك المفعول من بعد إسهام وذلك لئتمكن في النص لأنه إذا أشير إلى الشيء إجمالا ثم ذكر ما يشيد تفصيلا أكد ثبوته في النص لتعدد الـ كـ ولأن النفس غالبا تشوق لتفصيله فيأتي بعد التشوق فيتمكن اه منه وهو إيضاح ما أشار إليه الشارح ثم في كلام المصنف التضمين وهو مغتر للمؤلفين (قوله كبلغ المولع بالأذكار) أي نال المشوق بملزمة الأذكار الحضرة القدسية التي هي معرفة الله تعالى فقد حذف للمفعول لجرد الاختصار اه منه (قوله لا إرادة العموم الخ) تفسير التعميم بملزمه إذ التعميم نصير الشيء علما وهو لازم لإرادة العموم في أفراده تأمل ثم لأنه كان عليه أن يرد مع الاختصار كافي الأصل لأنه محط التسكنة كما قدمنا (قوله نحو قد كان الخ) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالإبلاغ فيكون ذلك المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول كما نذر لأنه ليس المراد ما يؤتى أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول علما لكن يفوت مع الـ كـ الاختصار الموجود في الحذف اه يعقوب (قوله ومنه والله يدعوا الخ) وذلك لما علم أن الدعوة التكليف تحت جميع العباد وإنما الخصوص الهداية كما قال الله تعالى ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالتمهيم في المثال الأول موجود مسافة للمعلم بأن إبلاغ كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية موجود حقيقة يعقوب (قوله ما رأيت منه) أي من النبي صلى الله عليه وسلم

(وغير قاصر كقاصر بعد) مهما يك التصود نسبة فقد أقول : الفعل إما أن يكون قاصرا أي غير متعديا ولا الأول يقتصر على ذكر فاعله مع نحو قام زيد . والثاني أي للتعدي إما أن يقصد الأخبار بالحذف في المفعول دون الفاعل فينبى المفعول نحو ضرب عمرو أو يقصد إثباته لقاعله أو فيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمفعول فينزل منزلة القاصر ولا يقدر للمفعول لأن القدر كالموجود نحو قوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون - أي هل يستوى من ثبت له حقيقة العلم ومن لم تثبت له والاستفهام إنكارى أي لا يستوى وقوله فقد بمعنى حسب . قال : (ويحذف المفعول بالتعميم وهجئة وقاسمة تفهيم من بعد إسهام والاختصار كبلغ المولع بالأذكار) قول : يحذف المفعول لا إرادة العموم في أفراده نحو قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد . ومنه - والله يدعوا إلى دار السلام - أي كل أحد ويحذف لاستهجان الـ كـ كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت منه ولا رأي مني

أى الفرج ويحذف رعاية الفاصلة كقوله تعالى - ملوذة علك ر بك وماقلى - أى وماقلاك حذف لأن فواصل الآى على الألف
ويحذف لتفهيم أى البيان (١١٠) بعد الإيهام كما إذا وقع فعل المشبهة شرطا فان الجواب يدل عليه نحو - ولو شاء

لهذا كم أجمعين - أى
ولو شاء هدايتكم فانه
لما قيل لو شاء علم
السامع أن هناك متعلقا
للمشبهة مبهما فإذا سمع
الجواب تعين عنده
وهو أوقع في النفس من
ذكره أولا. ويحذف
أيضا للاختصار نحو -
رب أرى أنظر إليك -
أى ذاك - ومنه بلغ
الموقع بالأذى كآى
الفرجة العليا - قال :
(وجاء للتخصيص قبل
الفعل
تفهم تبرك وفصل)
أقول : الأصل في المفعول
التأخير عن الفعل نحو
أكرم زيد عمرا وقد
يتقدم لأغراض : منها
التخصيص أى قصر
الحكم على ما يتعلق به
الفعل نحو زيد ما عرفت
أى لا غيره جوابا لأنك
عرفت غير زيد ومنه
إياك تعبد أى لا غيرك
وقد لا يقال - زيدا
عرفت وغيره ولا ما زيدا
عرفت ولا غيره لاقتضائه
في الأول قصر المعرفة
على زيد وسابها عن
غيره والعطف ينافى
ذلك وفي الثانى سلبها
عن زيد وثبوتها لغيره

ولو شئت أن أباكى دما ليكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل المشبهة بكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به - قاله الأصل
وشرحه (قوله للاختصار) أى لغيره - وإلا فكل حذف مما سبق لا يتخلو عن اختصار (قوله تفهم)
هو في الأصل طلب النسيء والبحث عنه والمراد هنا لازمه وهو الاهتمام وقوله وفصل صرح في شرحه
أن معناه رعاية الفاصلة وأفاده الخارج أيضا حيث أنه مصدر فصل بمعنى رأى الفاصلة (قوله جوابا
لأنك الخ) بكسر المعزة أى لقول القائل إنك الخ والناسب ردًا على من اعتقد أنك الخ وقد
يكون ردًا على من اعتقد أنك عرفت مع زيد غيره والأول قصر قلب والثانى قصر أفراد وسياطين
(قوله ومنه إياك الخ) فيه ما مر من القصرين (قوله ولذا) أى لتكون التقديم بقيد التخصيص
(قوله لاقتضائه) أى التقديم (قوله والعطف ينافى ذلك) لأنه صريح في ثبوت معرفتك لغير صريح
العطف بخالف مقتضى ما قبله (قوله وفي الثانى سلبها الخ) لأن تقديم زيد أفاد اختصاصه بالثبوت الواقع
في التركيب فهو كقولك زيدا ما عرفت (قوله والعطف ينافى ذلك) لأن صريحه ثبوت نفي المعرفة (قوله
نحو محمد الخ) حيث يقوم الدليل على عدم قصد التخصيص فيكون تقديم الاسم الشريف لغيره لاجتماع
وكقولك الخارجى قتل فلان والخلال رأى فلان لأن الأهم كون المقتول الخارجى ليستراح من شره
وكون المرتضى للخلال ليستعد لصومه فقد قدمنا للاهتمام بوجها إذ لا يتعلق العرض بالرأى ولا بالقاتل ولا
بضلعهما من حيث هو - لا يقال لا يتخلو ذكر المفعول من الاهتمام به - والإوجب جعل الفعل كاللازم فيجب
تقديم المفعول عند ذكره دائما - لأننا نقول فرق بين التبرع بتربية الفائدة بذكر المفعول وبين
الحاجة إليها المتضمنة للأهمية اه ع ق (قوله ولذا) أى لتكون التقديم بقيد الاهتمام (قوله كان
الأولى الخ) ليقيد تقديم المفعول الاهتمام اللائق باسم الله ثم كون التقديم هنا للاهتمام لا ينافى قصد
التخصيص به إذ لا مانع من قصد الأمرين معا - فان قلت تقديم المفعول وهو لذلك يفيد حصره على

تفهم تبرك وفصل)
أقول : الأصل في المفعول
التأخير عن الفعل نحو
أكرم زيد عمرا وقد
يتقدم لأغراض : منها
التخصيص أى قصر
الحكم على ما يتعلق به
الفعل نحو زيد ما عرفت
أى لا غيره جوابا لأنك
عرفت غير زيد ومنه
إياك تعبد أى لا غيرك
وقد لا يقال - زيدا
عرفت وغيره ولا ما زيدا
عرفت ولا غيره لاقتضائه
في الأول قصر المعرفة
على زيد وسابها عن
غيره والعطف ينافى
ذلك وفي الثانى سلبها
عن زيد وثبوتها لغيره

والعطف ينافى ذلك - ومنها الاهتمام به نحو محمد اتبعه ولذلك

كان الأولى عند الجمهور تقديم العامل في بسم الله متأخرا - فان قيل قد ذكر مقتضا في قوله تعالى - اقرأ باسم ربك -

أجيب عن ذلك بأن
الأهم ثم القراءة لأنها
أول سورة نزلت إلى
ما لم يعلم ومنها التبرك
كالتعال المتقدم فهو
صالح له كسابقه . ومنها
رعاية الفاصلة كقوله
تعالى - ثم الحميم صلوه -
قال :

(واحكم لممولاته بما
ذكر

والسر في الترتيب فيها
مشهور)

أقول : حكم بقية
ممولات الفعل كالحال

والتمييز كالمفعول نحو

را كإيجاء زيد فبقيده
ذلك قصر المجيء على

حالة الركوب وقس
الباقى فإذا اجتمعت

الممولات للفعل قدم
الفاعل ثم المفعول الأول

من باب أعطى لأنه
فاعل في المعنى ثم الثاني

فإذا اجتمعت المفاعيل
قدم المفعول به ثم

المصدر ثم المفعول له ثم
ظرف الزمان ثم ظرف

المكان ثم المفعول معه
إلى آخر ما هو معلوم في

علم النحو . قال :

[الباب الخامس القصر]
(تخصيص أمر مطلقا
بأمر

هو الذي يدعو به
بالتصر

العامل فيه كما في قولك لا تأكل حنث . قلت هو يضاف بالسببية لرعاية الفاصلة وتسهيل للسرة مثلا
بالنسبة للتخصيص فتأمل (قوله أجيب عن الخ) أورد عليه أن قول القائل القراءة أهم من ذكر
اسم الرب تعالى في غاية الضعاف . وأجيب بأن المعنى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة
لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وإنما المجهول تعلتها بخصوص المقام ينافى ذلك لكونها أول
ما نزل اه يسرى . ومحصله أن الفضل عليه المحذوف في قوله بأن الأهم الخ ليس ذكر اسم الرب
فلا بشاعة (قوله ثم) أى في التركيب المورد (قوله لأنها) أى لأن آيتها البدوية بها وقوله أول سورة
الخ قال السنان فيه مسأحة لأن السورة عظامها لم تنزل أول الأمر بل الذى نزل أولا هو أولها وهو
قوله اقرأ إلى ما لم يعلم حتى إنه نزل مجردا عن السمة وهي إعمازت بعد ذلك فلوقال لأنها أول آية
نزلت سلم من نك المسأحة اه (قوله كسابقه) هو الاهتمام (قوله كقوله تعالى ثم الخ) كون التقديم
لرعاية المذكورة لابتنافى صحة إرادة التخصيص وقد أحسن صاحب الكشف والقاضى قوله تعالى - ثم
الحميم صلوه - على التخصيص أى لا تصلوه إلا بالحميم أقاد السنان (قوله لممولاته) أى لبقيتها وقوله
عما ذكر أى بجميع الأحوال للذكورة فله الصف في شرحه (قوله والسر في الترتيب الخ) أن في
الترتيب للعهد الحضورى أى إن السر في الترتيب الحاضر في القدر لشيئته في النحو مشهور ومعلوم
فيه أيضا كالترتيب وقد ذكر الشارح بعض الترتيب . وبقى أن الأصل أن يذكر الحال عقب صاحبه
والنعت عقب متبوعه فان اجتمعت التوابع فالأصل تقديم النعت ثم التأكيده ثم البدل ثم البيان
والسر في الترتيب هو أن الفاعل ركن الاسناد تتوقف عليه الفائدة والمفعول به قد يكون في المعنى فاعلا
والصدر أصل الفعل على الصحيح والمفعول له له غرض لا يتخلو فعل عاجل عنه والمفعول فيه الزمان
الزم للفعل إذ لا يقع في غيره مع اتحاد أفراد في الحقيقة بحسب الظاهر وصلاحياتها كلها ظروفا والمكان
أقرب إلى الزموم إذ لا يتخلو من جنسه ولو تعدد شخصه ولو لم يصلح كله ظروفا والمفعول معه بعد ذلك
لنقته ورعايته وانباع الحال والنعت لصاحبها ظاهر وتقديم النعت لأنه وصف وهو الزم للوصف ثم التوكيد
بعده لأنه في معنى الوصف والبدل ولو لم يكن كالوصف لكان له اهتمام في الحكم في التركيب والبيان
إنما يحتاج إليه لأنه المقصود وإنما كان التوكيد في معنى الوصف لأن قولك جاء الأمير نفسه في معنى
جاء الأمير الحقيقي وجاء القوم كلهم في قوة الكمالون عددا وقس (قوله وقس الباقى) فإذا قلت يوم الجمعة
جاء زيد كان قصرا للمجيء على كونه يوم الجمعة (قوله ثم المفعول الأول الخ) المناسب ثم المفعول به
ويقدم منه الأول الخ ثم المصدر الخ (قوله قدم المفعول به) هذه طريقة والأخرى المشهورة تقديم المطلق
وكان أهل الأولى نظروا إلى قلة الفائدة في المفعول المطلق قاله بعض الشراح ثم إن المفعول به يقدم
منه المنصوب على المجرور ويقدم المجرور على ما سده لأن له حكم المنصوب فأداه ع .

الباب الخامس القصر

لما كان القصر يجري في ركني الاسناد وفي متعلقات الفعل ذكره عقب الأبواب الثلاثة (قوله
تخصيص أمر) أى جعل أمر مختصا وقوله مطلقا أى سواء كان ذلك الأمر صفة أو موصوفا مستندا
إليه أو مستندا أو غيرهما ع . وقوله بأمر أى بحيث لا يتعداه وقوله يدعو به أى يسمونه اصطلاحا
ثم إنه يدخل في تعريف المصنف التخصيصات العقلية كتخصيص زيد بالحبة والفعلية كتخصيصه
بالاعطاء والتصر بحجة نحو خصصت زيدا بالعلم وزيدا مقصور على العلم مع أنه لا يسمى واحدا منهما
قصرا عندهم كاستفاد من يعقوبى وغيره فلوزاد قيذا وهو على وجه مخصوص لأخرجه ولو قال :
تخصيصك الأمر بغيره على وجه معين هو القصر انتبلى

يكون في الموصوف
والأوصاف

وهو حقيقى كما إضافى
لقلب الوصفين أو أفراد
كما تفرق بالاستعداد

أقول: القصر مضاعفة
الحبس ومنه - حور
مقصورات في الحيام -

وفي الاصطلاح تخصيص
أمر بآخر بطريق
مخصوص كتخصيص

زيد بالقيام في قولنا
ما قائم إلا زيد وهو
قسمان حقيقى وإضافى

فالأول ما كان
التخصيص فيه بحسب
الحقيقة بحيث لا يتجاوز

المقصور ما قصر عليه إلى
غيره والثانى ما كان
التخصيص فيه بحسب

الإضافة إلى شئ آخر
مثال الأول إنما السعادة
للقبولين ومثال الثانى

إنما العالم زيد جوابا
لمن قال زيد وعمرو
عالمان وكل منهما مقصر

موصوف على صفة بأن
لا يتجاوزها إلى صفة
أخرى ويجوز أن

تكون تلك الصفة
لموصوف آخر. وقصر
صفة على موصوف بأن

لا يتجاوزها إلى موصوف
آخر ويجوز أن يكون
تلك الموصوف صفات

لوفى بالقياس على أحسن وجه وقد أجاب المصنف بما لا يفتنى ذكره (قوله يكون في الموصوف) بمعنى
أنه يكون من قصر الموصوف على الصفة بأن يجعل للموصوف اختصاصا بالصفة لا يتعداها إلى غيرها وقوله
والأوصاف أى ويكون قصر صفة أوصاف على موصوف واحد بحيث لا تتعدى تلك الصفة أو الصفات
ذلك الموصوف إلى غيره اه ع ق و يظهر هذا من كون المقصود هو المقصود فأنك تتعذر فيه فإن كان
صفة فقصر صفة وإلا فقصر موصوف وكل هذا يؤخذ من أمثلة الشارح والأصل وغيرها (قوله
وهو) أى القصر المذكور بضميه (قوله كما إضافى) أى كما هو إضافى أى إنه حقيقى فى بعض
التراكيب كما هو إضافى فى بعضها ثم إن عبارة المصنف ربما تحيل إلى أصالة كونه إضافيا حيث
شبه به كونه حقيقيا اللهم إلا أن يقال إنه جرى على اصطلاح الفقهاء من يدخل الكاف على
التشبه ولو قال :

في الوصف والموصوف جاء واتهم إلى حقيقى إضافى يؤم

للكان أوضح وأسلم تأمل (قوله لقب الخ) سيذكر الشارح أنه صفة لإضافى وسيأتى توجيهه
والعنى أن الإضافى يكون لقب اعتقاد الخاطئ أو شعبين للقصور عليه عند التردد أولافراد للقصور
عليه ردا على معتقد الشركة (قوله كما تفرق الخ) أى ترفع إلى الرب الوفاية وتبلغ إلى المقاصد

المتدبقة بالاستعداد لتلك الترقى بالجدد والحزم والتقوى بالالمعاصى والتكامل والتجامل اه ع ق
(قوله مقصورات في الحيام) أى محبوسة في الحيام محتجة فيها لإبراهم غير من كان معهم في الحيام
ع ق (قوله تخصيص أمر الخ) إنما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معنى صرح به الشريف فى

شرحه للفناح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق
الأربعة الآتية وخرج به مامر (قوله كتخصيص الخ) والوجه المخصوص هو كونه بما وإلا (قوله
بحسب الحقيقة) أى نفس الأمر (قوله بحسب الإضافة) أى النسبة إلى شئ آخر لا إلى جميع ما عدا

المقصود (قوله إنما السعادة الخ) أى إن السعادة محتمة بالمقبولين بحيث لا يتجاوزهم إلى غيرهم فهذا
قصر حقيقى وهو وما بعده قصر صفة على موصوف والمقصود التمثيل للحقيقى من غير نظر إلى شئ
آخر وكذا ما بعده (قوله جوابا لمن قال الخ) المثالب ردا على من اعتقد أن زيدا وعمرا عالمان

وعلى هذا فهو قصر أفراد ويصح كونه قصر قلب وقصر تعيين كما سيوضح (قوله وكل منهما) أى
من الحقيقى والإضافى (قوله ويجوز أن تكون الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع
كذا فى الأطول وقوله بل قد يمنع نحو - إنما الله واحد - اه صان أى فإن الصفة وهى الألوهية

لا يمكن تجاوزها لموصوف آخر (قوله بأن لا يتجاوز الخ) أى ويجوز أن يتجاوزها إلى غيرها وهذا
أيضا ليس مدلولاً للقصر (قوله المعنوية) وهى المعنى القائم بالنبر قاله السعد (قوله وهى أعم الخ) أى

عموما وجهيا لتصادقهما فى مثل أعجبنى هذا العلم وتعارفهما فى مثل العلم حسن وصمدت بهذا الرجل
والنعت النحوى هو التابع الدال على معنى فى متبوعه غير الشمول فخرج بالبدال الخ غير التوكيد
الدال على الشمول وضمير الشمول التوكيد الدال على الشمول نحو كلهم وحينئذ فالنعت النحوى

لفظ لامعنى فالنصادق بينه وبين الصفة المعنوية إنما هو باعتبار مدلوله وإلا فهو مناف لها ورسب
إليه لشدة الارتباط بينه وبين مدلوله اه من السعد والصبيان ثم إنه يتبادر من عبارة الشارح
أن المراد الصفة المعنوية مع عمومها وليس كذلك بل المراد ما لم يتصادق منها مع النعت النحوى
إذ هو لا يكون مقصورا على متبوعه ولا العكس أفاده الصبيان فكان المناسب للشارح أن يقول

آخر والمراد بالصفة هنا المعنوية وهى أعم من النعت النحوى فالأقسام أربعة .

إلى أحد الأمرين لا بالنظر إليهما وإنما لرد اعتقاد المخاطب بالعكس بيانه أن المخاطب في قصر التعيين في عرصة الخطأ في التعيين وعلى تقدير خطئه في التعيين يرد القصر إلى العكس قصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطأ بالفضل اه وقوله جامع بينهما أي أظهر بما استند إليه السكاكي في جعله القصر المسمى بقصر التعيين من تخصيص شيء "دون شيء" ووجه الظهور به ظاهر من تأمل (قوله أشكل الخ) الجملة صفة لتخصيص وضيق أحدهما للأمرين المفهومين بمقابل والرابط محذوف تقديره قبله منعقبة بأشكال (قوله فقوله لقلب الخ) منه بعد عدم جريان الانقسام إلى القلب والتعيين والافراد في الحقيقي وعمله في المطول بأن العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده أيضا من ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور اه ومنه يظهر التعليل لعدم الجريان في قصر الصفة على الموصوف قال الصبان ونلزع في الأطول عند قول المصنف يعني الأصل ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الأقسام الثلاثة في القصر الحقيقي اه وقد أجراها فيه ع ق أيضا ومثلها فراجعها والأقرب عدم جريانها وهو الذي جرى عليه الشارح والمصنف في شرحه (قوله ومثاله صالح لها) لأن قصر الرق على كونه بالاستعداد يحتل أن يكون ردا على من اعتقد حصول الرق به وبغيره فيكون قصر أفراد وعلى من اعتقد حصول الرق بغيره فيكون قصر قلب أو يكون لمن تردد بينه وبين غيره فيكون قصر تعيين [تنبه] شرط قصر الموصوف أفرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما حتى تكون الصفة للنفية في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كالأمر أو مفعلا لا كونه مفعلا غير شاعر لأن الإلزام وهو وجدان لمرجل غير شاعر ينافي الشاعر به وشرط قصر الصفة أفرادا عدم تنافي الاتصافين إذ لو كان الوصف كما لا يصح قيامه بمحلين لم يثبت اعتقاد المخاطب بثبوت الموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الأفراد نحو لا أب زيدا إلا عمرو فإنه لا يجمع موصوفين في وصف الأتوة لزيد إذا لم يرد الأب الأعلى فلا يتأتى فيه قصر الأفراد وقصر القلب أعم على الصحيح وكذا قصر التعيين أخفا أقاده الأصل والسند والصبان (قوله وأدوات القصر) أي الأمور التي تقيد وتدل عليه وقوله إلا أي بعد التي كما أقاده الشارح وقوله عطف أي بلا أو ببل وقوله وتقديم أي لما حقه التأخير وقوله كما تقدما أي إن جعل التقديم مفيدا للقصر كما تقدم في تقديم السند على السند إليه من جعله مفيدا لقصر المسند إليه عليه أقاده ع ق ثم إن المصنف لم يقيد إلا بكونها بعد التي مع أن الاستثناء مطلقا ليس حصرا كما سئله ولم يستند هذا القيد من كلامه مع كونه قد نص عليه الأصل وغيره فلو قال المصنف :

وأدوات القصر عطف إنما تقديم التي والاستثناء اعلم

لوفي بالمطلوب (قوله للقصر طريق) أي أسباب لفظية تقيد يعقوب وأفقرى هذه الأربعة العطف للتصريح فيه بالتي والإتيان بخلاف غيره فإن التي فيه ضمنى ثم النفي والاستثناء لأنه أصرح من إنشائها إنما دلالتها على القصر وضما أقاده الصبان (قوله منها التي والاستثناء) في الأطول والاستثناء مطلقا إذ الاستثناء من الإعجاب ليس المقصد فيه إلى المحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكأن جادى للرجال العلماء ليس قصرا كذلك جادى الرجال إلا الجهال ليس قصرا بخلاف نحو ما جادى إلا زيدا فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط وإلا لقليل جادى زيد قائل له صبلان (قوله أو بغيرها) أي من إحدى أخواتها أقاده عبد الحكيم (قوله ومنها إنما تضمنها الخ) إنما حكم لها بكونها قصر وتضمن للذكور قول المفسرين للونوق بهم الدين هم من أمة الله إنما حرم عليكم البتة بالخصب معناه ما حرم عليكم إلا للبتة فقد أخذوا أنها مفيدة المحصر بما وإلا لقول النحاة إنما لاقيات ما يذكر بعده ونفى ما سوله فهنا الكلام

أشكل على السامع
تعيين أحدهما مثاله في
قصر الموصوف ما زيد
إلا قائم لمن تردد في
قيامه وقعوده ومثاله
في قصرها ما قائم إلا
زيد لمن تردد في أن
القائم زيد أو عمرو
فقوله لقلب صفة
للإضافي يعني أن القصر
الإضافي ينقسم إلى
ثلاثة أقسام ومثاله
صالح لها قال :
(وأدوات القصر إلا
إنما

عطف وتقديم كالتقدم)
أقول : للقصر طرق
منها التي والاستثناء
بالأ أو بغيرها نحو إن
أنت إلا تذر ومنها
إنما لتضمنها معنى
ما قبلها نحو إنما زيد عالم

ومنها العطف نحو جاء
 زيد لا عمرو ومنها تقديم
 ماحقه التأخير نحو
 العالم صحبت ومنها غير
 ذلك كشمع في الطرفين
 نحو زيد العالم واقتصر
 المصنف على هذه
 الأربع لتسهيروها وطرق
 المحصر مختلفة في وجوه
 منها أن التقديم يفيد
 بالتحوي أي يفهم
 الكلام بمعنى أن الدوق
 السليم إذا تأمل فيه فهم
 القصر وإن لم يعرف
 اصطلاح البلغاء في ذلك
 والبواقي تفيد بالوضع
 لأن الواضع وضعها لمن
 تفيد المحصر ومنها غير
 ذلك مما هو في المطولات
 قال :

[الباب السادس في الانشاء]

(مالم يمكن محتملا
 الصدق
 والكذب الانشاء
 ككن بالحق)
 أقول: الانشاء مركب
 لا يحتمل الصدق
 والكذب كاستقم في
 الواقعة على المركب
 جنس ولم يكن الحق
 فصل مخرج الخبر وهو
 ما احتمل الصدق
 والكذب لقائه كالخبر
 في الاستقامة فقوله
 ككن بالحق مثال

منه يقتضي تضمنها لإثبات وتو كإلا وبه قيد القصر ولصحة انفصال الضمير منها نحو إنما يتو
 أما والانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تضره إلا بكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير
 وعمله فصل لتفرض وهو المحصر فتعين كونها للمحصر كما وإلا أقاده الأصل وشراحه (قوله ومنها
 العطف) كأنه شاع العطف في هذا البحث في العطف بلا و بل مع التو في المطفوف عليه فلما أطلق
 وإلا فليس صيرها سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر
 القلب أطول أم صيان وانظر ما الفرق بين بل ولكن وظاهره في استوائها (قوله ماحقه التأخير)
 خرج به ماوجب تقديمه لصدارته كآين ومتى ثم إن تقييد التقديم بما ذكر مبني على الغالب بالنظر
 لما عند الأصل وعبد القاهر من أن تقديم السند إليه قد يفيد تخصيص إن كان الخبر فعلياً مع
 كونه لا يعتبر عندها أن حقه التأخير وإنما هو منطرد على مذهب السكاكي حيث يشترط في تخصيص
 جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى وأن يقتل ما ذكر بالفعل نحو أنا قلت أقاده
 الفري وقد بسط ذلك الأصل في بحث تقديم السند إليه (قوله واقتصر المصنف الخ) أي مع أن
 القصر يحصل بغيرها كضمير الفصل وتعريف السند وقوله لشهرتها أي لشهرة ذكرها بينهم في هذا
 الباب فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من الطرق
 الأربع مطوّل (قوله بالتحوي) كسلي وجرى وعشراء صيان والظاهر أن الأخير محذور (قوله أي
 مفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن
 فيه مفهوم مخالفة صيان (قوله معنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم أي إن طريقه تأمل
 الدوق السليم أقاده الصبان (قوله بالوضع) إلا أن أحوال القصر من كونه أفراداً أو قلياً أو عديداً إنما
 استفاد منها معونة المقام وهي المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع اه منه (قوله
 وضعها لمعان تفيد المحصر) أي إثبات المذكور وتو ما سواه في كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر
 أي يتلزم القصر والاختصاص اه منه وقوله في كل الخ أشار إلى أن كونه معاني باعتبار تعدده
 بتعدد محله والله أعلم

الباب السادس في الانشاء

يطلق الانشاء على الكلام الذي لا يحتمل نسيته الصدق والكذب لعدم قصد حكاية تعققها في الخارج
 كما في الخبر ويطلق على إلقاء هذا الكلام وإيجاده وهو فعل التكلم وعلى غيرها وقد أراد به المصنف
 المعنى الأول ثم قسمه إلى الطلب وغيره فإن أريد بالأقسام المعنى القلبي لزم ارتكاب الاستخدام بين
 الانشاء في البيت الأول وضميره المقدر قبل قوله والطلب الخ إذ التقدير وهو ينقسم إلى طلب وغيره
 والطلب الخ بأن يجعل الضمير للانشاء مراداً به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ
 المنع بذكر صارت النسبة إنشاء ليصح التقسيم وإن أريد بها اللفظ قدر مضاف قبل قول المصنف
 استدعاء أي دال استدعاء وكانت اللام المقدرة في قوله واستعملوا سبقت الخ لتحليل أي واستعملوا
 لتحصيل الحق كليت لو وكذا اللام في قوله ولاستفهام هل تأمل (قوله مالم يكن الخ) أي مركب
 أو المركب الذي وعلى كل محاجر مقدم والانشاء مبتدأ مؤخر كما لا يخفى (قوله لا يحتمل الخ) أي لدانه
 وإن احتمله للزومه فإن استقم مثلاً يلزمه خبر وهو أطلب منك الاستقامة وهو محتمل وقد مر
 إضاح هذا في أحوال الاستدعاء الخبري عند تعريف الخبر (قوله لدانه) خرج الانشاء فإنه إنما يحتمله
 للزومه كاهرات (قوله كالخبر الخ) الخبر بالانشاء التحية مرفوع خبره الظرف بعده والكاف داخلة
 على المجموع أي لهذا اللفظ (قوله والحق اسم الخ) ويحتمل أن المراد به ضد الباطل أي كمن منكراً

عد تمام التعريف والحق اسم من أحواله تعالى ومعناه الثابت الذي لا يضره زوال

(والطلب استدعاء مالم يحصل
أقسامه كثيرة فتشمل
أمر ونهي ودعاء ونها
فحق استفهام أعطيت
الهدى)

أقول : قسم الانشاء إلى
طلب وإلى غيره فالطلب
استدعاء غير حاصل أي
طلب حصول غير حاصل
وقت الطلب لأن طلب
حصول الحاصل محال
كالأمر والنهي وغير
الطلب إنشاء ليس فيه
استدعاء حصول كالأصل
المدح والتمنح نحو تم
بليس والمقصود هنا
الأول وأقسامه كثيرة
ذكر المصنف منها ستة :
الأول الأمر وهو طلب
الفعل نحو أقموا
الصلاة . الثاني النهي
وهو طلب الكف عن
الفعل نحو لا تقربوا
الزنا . الثالث الدعاء
وهو طلب الفعل مع
التذلل والخضوع نحو
ربنا اغفر - الرابع
الاستدعاء وهو طلب
الاقبال بحرف نائب
سبب أدعو نحو
يا غياث المستغيثين .
الخامس التمني وهو
طلب المحبوب ولو محالا

بالحق لا تعديل عنه إلى الباطل بل هو المتبادر من ذات اللفظ وإن خالفه الشارح والمصنف في شرحه
(قوله أي كن بمولك) أي منصبا به (قوله تنظم الخ) لا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية (قوله
والطلب النسخ) عبارة عن قسمة الانشاء المذكور قسمان الطلب وغيره فأما غير الطلب كصيغ العقود
ككتب واشترت وزوجت وصيغ الايقاع كاعتقت وطلقت فلم يتعرض لها في النظم لقلتها ولأنها
منفولة عن الجبرية فأحوالها تستخرج من أحوال أصلها الذي هو الجبرية وأما الطلب فقد تعرض
له لكثرة مباحته وهو أنواع أشار إليه وإلى أنواعه بقوله والطلب الخ اه ثم التعريف للطلب المستد
به عند البلغاء فقوله استدعاء جنس وقوله مالم الخ فصل يخرج طلب حصول الحاصل فتأمل (قوله
كثيرة) أي ليست ثلاثة فأول قسمي كثيرتها زيادتها على ثلاثة إذ هي ستة عن (قوله قسم الانشاء
الخ) أي بحسب ما يشير إليه كلامه فإن قوله والطلب الخ أفاد أن الانشاء ينقسم إليه وإلى غيره
حيث لم يقد أنه هو الطلب فتأمل (قوله أي طلب الخ) فالسبب والتاء للطلب كما هما في الاستحصال
(قوله لأن طلب حصول الحاصل محال) فيه أنه لا استحالة في الطلب المذكور كما هو ظاهر وإنما
الاستحالة نفس الحصول فكان المناسب لإبداله بعبت ثم رأيت السوق قال إن عدم الاستحالة إنما
هو للطلب الظنفي وأما الطلب القضي لحصول الحاصل فهو محال لأنه إما الإرادة أو المحبة والشيوة
أو الكلام النفسي والإرادة لا تتعلق بالواقع والشيوة في حصول المشي لا تلي بعد حصوله وإنما
تبقى شهوة دوامه والكلام النفسي تابع لأحد هذين ويتقى بانتفاها اه فلو استعملت صيغ العقود
لطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية وينوله منها بحسب القرائن ما يوافق المقام قاله
السعد (قوله كالأمر والنهي) مثال للطلب المعروف فالأمر طلب لفعل غير حاصل والنهي طلب لتترك
غير حاصل (قوله والمقصود هنا الأول) ولا ينهم أن هذا يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللفظ
لأن المقصود ينجر إليه آخر الأمر مطول (قوله طلب) جنس خرج عنه الجبر والانشاء غير الطلب
وقوله فعل خرج به النهي بناء على أنه طلب ترك وكان المناسب زيادة على جهة الاستعلاء ليخرج
به الدعاء والاتماس وقيل إن النهي طلب الكف وقد درج عليه الشارح في تعريف النهي لأفادة
الطريقتين وزاد هذا القائل في التعريف غير كلف لإخراجه والنظر الكلام على هذا المزيد في شرحي
عق وغيرهما (قوله طلب الكف) أي بخصوص لا يخرج عنه كلف عن كذا فإنه لا يسمى نهيا بل
أمرا (قوله طلب الاقبال) أي طلب التسليم إقبال مخاطب وقوله بحرف الباء لئلا تكون صبان ثم الحرف
إما مافوظ كما مثل أومقدر نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله طلب المحبوب) أي على طريق يفهم
منه المحبة فتخرج البواقي من أنواع الطلب لإدلائهم فيها ما ذكر قيل ينبغي أن تقيده المحبة بالمجردة
عن الطمع حترارا من الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحقيقية المرادة يكنى
في اندفاع النفس وقيل هو تعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون كذا في يس اه صبان (قوله
حصول ما في الخارج) أي حصول صورة ما في الخارج أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه الذي في
الخارج وقوله في الذهن متعلق بحصول تمامه ينبغي أن يراد بالخارج خارج ذهن المستفهم إذ وقوع النسبة
أولا وقوعها لا تحقق له في خارج الأعيان وكذا غيرها من الأمور الذهنية تأمل (قوله فيشمل) أي
الاستفهام باعتبار المطلوب به الذي هو الحصول في الذهن والادراك ووجه الحصول أن المطلوب حصوله
إن كان وقوع نسبة بين أمرين أولا وقوعها لحصوله أي اندراكه هو التصديق وإلا فهو التصور أفاده السعد
(قوله واستعملوا ككتب الخ) أفاده أن اللفظ الموضوع لتعريف حيث جعلها متبها به وإنما استعملوا

نحو : ليت الشهاب يعود . السادس الاستفهام وهو طلب حصا . ما في الخارج في الذهن فيشمل التصور
والتصديق وسألت أدواته واختلاف معانيها وأعطيت الهدى . كناية للبيت قصد بها الدعاء . قال : (واستعملوا ككتب

لو كانت لأن لو تكون محال ولتسمى محال فناسب جعلها في بعض الأحيان نكتة عن ليت التي هي نكتة
 المحال أو ما هو بمنزلة اه ع ق (قوله وهل) الفرض من استعمال هل موضع ليت لإظهار كمال العناية بالتمحيص
 حيث أبرز في صورة غير المنع الذي هو المستفهم عنه اه منه (قوله هل) يظهر أن نكتة استعمال
 هل استعمال ليت ما بينهما من الدلالة على مطلق طلب المحبوب وإن كان المحبوب في مبدول هل غير
 مستبعد تأمل (قوله وحرف تحضيض) أراد به حذو فعل هل ألا ولولا ولوما وإنما استعملت موضع
 ليت لما قيل من أنها يجوز أن تكون مركبة من هل ولو النقولتين لتمييز مع لاوما وتكون
 لأنها قد قبلت فيها الحاجزة فحلت على هل ولو لهذا الجواز أفاده ع ق ولان كلام نكتة سند كرها
 (قوله والاستفهام) عطف على التثنية المبرور باللام المحذوف مع جازمة التعلق باستعملوا أي واستعملوا
 للتمييز كليت لو الخ والاستفهام الخ فهو مسلط عليه اللام الداخلة على التثنية وفي نسخة وحرفا حضا
 والاستفهام الخ وعليها فيحتمل أن الظرف معطوف على التثنية المحذوف ويحتمل أنه خبر مقدم للهل
 ويؤيده رفع أي في النسخ وهي على النسخة الأولى والاحتمال قبله واجبة النصب (قوله لتصديق) أي
 إدراك وقوع النسخ التامة أو لا وقوعها وإدراك ما سوى ذلك من موضوع وبحول ونسبة هي مورد
 الإعجاب والسبب ونسبة ناصية تصور (قوله ذي نو يسخ) صفة الإنكار المحذوف تنويته للصراحة
 وتكذيب عطف على نو يسخ أي إنكار لنو يسخ أو لتكذيب أفاده ع ق ويحتمل أن إنكار مضاف
 لأي واقعة على شخص أي إنكار مخرج أو مكذب والأول نو يسخ والثاني تكذبي تأمل (قوله
 مجازا) أما وجهه في نو فنقول شبه التثنية بالامتناع بجامع تعلق كل بالحال فسرى التشبيه للجزئيات
 فاستعيرت لوم من جزئي من التشبه به لجزئي من التشبه وإنما وجهه في هل فنقول شبه التثنية التي كملت
 العناية بتعلقه بالاستفهام بجامع تمام النظر لتمام كمال فسرى الخ وأما وجهه في هل فنقول شبه التثنية
 بالترجي بجامع مطلق طلب المحبوب في كل فسرى الخ وقد مررت الإشارة لهذا سببه وأما حروف التحضيض
 فليس استعمالها في التثنية مجازا بل قاله السوفي من أن هل ولو استعمال بعد التركيب مع ما ولا في التثنية
 حقيقة وسيأتي نكتة الكلام . إذا علمت هذا علمت أن في جعل الشارح كل حروف التحضيض
 من الألفاظ التي استعملت في التثنية مجازا نظرا لما مر هذا تحقيق المقام (قوله نصب تكون) نصب
 الفعل بعد الفاء دليل على أنها في التركيب بمعنى ليت لأنه إنما نصب بمبدول الطلبية لا الشرطية
 ولا يناسب أن تطفل إلا على ليت من مفيدات الطلب لما مر من المناسبة بينهما اه ع ق (قوله الجزم
 باتقاء الخ) تعليل المحذوف أي وإعماله تكن هل في هذا التركيب بالاستفهام وكانت التثنية للجزم الخ
 أي فلا استفهام فتعين كونها التثنية تأمل (قوله ومنها حروف التحضيض) تقدم أنها مستعملة في
 التثنية حقيقة لكن ليس القصد منها التثنية بل أن ينوله منه في دخولها على الماضي التقديم نحو هل
 أكرمت ريدا ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما سي ترك الأكرام وفي
 المضارع التحضيض نحو هل تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا إلى حذو على القيام فالة السعد
 (قوله على معنى التثنية) أي ينوله منه التقديم على ترك الأكرام كما علمت (قوله وبقية الأدوات أسماء)
 ومعانيها ما يشتمل بها عنها وستعرفها ثم ضمنت معها معنى الاستفهام (قوله ماعدا الحرفين) أي
 المذكورين في قوله الهمة وهل حرفان ثم الأدوات المطلوب بها التصور تختلف من جهة أن المطلوب
 بكل منها تصور شيء آخر فيستل تأني عما يتميز به أحد المتشاركين في أمر يعصهما وهو مضمون
 ما ضيفت إليه نحو أي الفريقين خبر مقاما أي اتعن أم أصحاب محمد فالؤمنون والكفار اشتركا في
 الفريقين وسأل الكافرون عما يبرأ أحدهما عن الآخر وبنى عن الزمان وأبان عن المستقبل . بأن عن

والهمز للتصديق
 والتعقير
 والذي يليه معناه
 وهل تصديق بعكس
 ما مر
 ونظن الاستفهام
 عبر
 لأمر استبطاء أو تقرير
 تعجب ثم حكم تحقير
 تنبيه المستبعد لوزعيب
 إنكار ذي نو يسخ أو
 تكذيب
 أقول: يستعمل في التثنية
 مجازا ألفاظ منها لو
 كقوله تعالى - فلأن
 لنا حكمة فنكون
 من المؤمنين - نصب
 نكون بأن مضمرة
 جوابا للوضحة معنى
 التثنية ومنها هل نحو - فهل
 لنا من شفعاء - للجزم
 باتقاء الشفعاء
 والاستفهام يقتضى
 الجمل بالحكم ومنها هل
 نحو هل أسافر فأزور
 الحبيب نصب فأزور لما
 تقدم ومنها حروف
 التحضيض نحو هل
 أكرمت ريدا على معنى
 التثنية وقوله والاستفهام
 هل شرع في أدوات
 الاستفهام وما يطلب بها
 قد ذكر إحدى عشرة
 أداة الهمة وهل
 حرفان وبقية الأدوات

الحقيقة بناء على أنه لا يمتنع لاستفهام الجاهل عن حال نفسه له فزرى (قوله وفي التهكم) إذ الاستفهام
 يتسبب عنه الجهل والجهل بالشيء قد يمتنع عنه التهكم والسخرية له صيان فالعلاقة المجاورة إذ كل
 من الاستفهام والتهكم ناشئ عن سبب واحد (قوله نحو أصواتك تأمرك) وذلك أن شعيبا عليه
 السلام كان كثير الصلاة وكان قومه يذاذروه صلى تضحكوا فقصصوا بقولهم أصواتك تأمرك المراء
 والسخرية لاحقيقة الاستفهام فله السعد (قوله وفي التحقير) لأن الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل
 بالشيء وربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جمل الشيء حقيرا والاستهزاء عدم البالاة به وإن كان
 كثيرا وربما يتحد محلهما وإن اختلفا منهوم لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما
 عن الآخر كما في ع ق له صيان (قوله وفي التثنية الخ) أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تثنيه
 الخطاب عليه ونوجيه ذهنه إليه فإذا ملك طريقا واضحا للضلالة بزعمه لثلكم كان هذا غفلة من
 الخطاب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فإذا نه عليه ووجه ذهنه إليه كان تضيياله على ضلاله فلا استفهام
 عن ذلك الطريق يستلزم نوجيه ذهنه إليه المستلزم للتثنيه على كونه ضالا قاله السيد له صيان
 (قوله والاستبعاد) أي عند الشيء بعيدا إذ العدم والاستفهام كل منهما مسبب عن الجهل فالعلاقة المجاورة
 قال الصبان الفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع
 غايته أنه بطيء في زمن انتظاره له (قوله أتى لهم الذكرى) فإنه لا يجوز حمل على حقيقة الاستفهام
 وهي ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله - وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا
 عنه - أي كيف يذكرون ويتعطلون ويغفون بما وعدوا به من الإيمان عند كشف العذاب عنهم
 وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الإذكار من كشف النسخان وهو ما ظهر على يد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات ومن الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه قاله
 السعد (قوله وفي الترهيب) أي أن الاستفهام يقبه على جزاء إساءة الأدب وهذا التثنيه يستلزم ترهيبه
 ونحوه لانسافه بها أفاده الصبان (قوله التوبيخ) نية للتوبيخ أي التعمير والتقريع ونسبته
 للتوبيخ من حيث كون التوبيخ مقصودا منه قال الصبان قال في الأطول العلاقة بين الاستفهام
 والانسكار بمعنى نفي اليقظة أن نفي اليقظة يوجب عدم التصديق بما يليق بأن يشك في وقوعه والشك
 يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام عدم اليقظة له بصرف (قوله واقع) أي في الماضي أو الحال أو
 المستقبل الأول نحو أعصت ربك والثاني كمال الشارح والثالث نحو أقصى ربك مراد الله
 الاستقبال فالمراد بفاعله فاعله حقيقة أو حكما لينتمل من هو مصدر فعله وفي الكلام حذف مضاف
 أي فاعل منطوقه فتح اللام وهو للتكرار فتح الكاف ثم هذا وما بعده ضابط لا تعريف وإلا لزم
 التجوز في التعريف حيث أر بد من اسم الفاعل مطلق الزمن ومن الفاعل مطلق التوجه فافهم (قوله
 أو الأبطال) تضع النسبة فيه محامر ويبان علاقة التجوز إليه أن الأبطال يستدعي عدم توجه النعم
 وهو يستدعي الجهل وهو يستدعي الاستفهام فقد أطلق اسم السبب على السبب تأمل (قوله غير
 واقع) أي فيما مضى كمال الشارح أو في الحال أو المستقبل نحو ألزمكوها (قوله وهو) أي الانسكار
 الأبطال وقوله بكذب أي للسلط عليه ذي المفعولة صفة لانسكار أو المضاف إليها إنكار فلا إشارة
 في الحقيقة بجميع ما ذكر تأمل (قوله في غير معناه الخ) يرجع للأخير وحذف عما قبله لدلالته
 عليه (قوله لأمر قصده) الأقرب ما أشار إليه الشارح والصنف في شرحه من أن اللام للتعليل وأن
 المراد بالأمر النكته المقتضية للعدول عن الحقيقة إلى التجوز بالأمر وغيره وما في ع ق تصف (قوله
 منها الإباحة) والعلاقة بين الطلب والإباحة الوجبة لاستعمال لفظه فيها مطلقا الآن العام فهو من

وفي التهكم نحو أصواتك
 تأمرك وفي التحقير نحو
 من أنت لمن تحقر شأنه
 وفي التثنيه على الضلال
 نحو فأين تذهبون وفي
 الاستبعاد نحو أتى لهم
 الذكرى وفي الترهيب
 أي التخويف نحو ألم
 نهلك الأولين - وفي
 الانسكار التوبيخ
 وهو الذي يقتضي أن
 ما بعده واقع وأن فاعله
 ملوم نحو - أعصون
 ما تنصون والأبطال
 وهو ما انقضى أن
 ما بعده غير واقع وأن
 مدعيه كاذب نحو
 أفأصفاكم ربكم
 بالبنين واتخذ من
 اللانكته إناثا وهو المنار
 إليه بكذب - قال:
 (وقد يجي أمر ونهي
 وقد
 في غير معناه لأمر قصدا
 وصيغة الأخبار تأتي
 للطلب
 لفأل أو حرص وحرص
 وأدب)
 أقول قد يخرج الأمر
 والتهيب والدعاء عن
 معانيها الأصلية لنكته
 أما الأمر فقد يأتي لمان
 كثيرة منها الإباحة

نحو قوله تعالى (فويل للذين كفروا من أجل أنهم يفتنونهم فلعلهم يتقون) وأما النبي فإنه يأتي
لأن كثرة أيضا منها
قصد الامتثال كقولك
لن عصي تحرك
لا تعص أمرى أجز
اعتنائه وأما النداء فيأتي
لأن أيضا منها الإغراء
كقولك لمن نظم إليك
بما طووم تريد إغراءه
على زيادة التظلم ثم إن
صفة الخبر قد قصد
منها الطلب لتسكتة
كالنفاذ نحو قوله تعالى
لما فيه رضاء وإظهار
الحرص في وقوعه
كقولك لمن استبطأك
أنتك والتصديق
كقولك لمن لا يحب
تكذيبك نأينا غدا
فتمله على الجبي
بلفظه لا اعتيادك
تصديقه إياك والتأديب
مع المخاطب بترك صيغة
الأمر نحو أمير المؤمنين
يقضى حاجتي ثم إن
كثيرا من الاعتبارات
الذكورة في الأبواب
السابقة تجري في
الإنشاء كالقديم
والتأخير والقصر
ففيها عليها قال :

استعمال الأخص في الأعم مجازا مرسل صيان عن اليعقوبي (قوله نحو كلوا الخ) يعني أنه يباح
لكم أن تأكلوا مما ذكر (قوله قصد الامتثال) أراد بالقصد لازمه وهو الطاب (قوله كقولك
عصى الخ) في كون صيغة النهي في هذا المثال مستعملة في غير معناها نظر ظاهر إذا لو كان قصد
ما تضمنته من الأمر بصيره كقولك للزم أن كل نهى مستعمل في غير معناه فقولك لا تهمل زيدا
مستعمل في طلب اعتباره وقولك لا تقم مستعمل في طلب ما يعينه القيام مما يقابل القيام وهكذا فلا
يوجد نهى حينئذ مستعمل في معناه وهذا خلاف ما يفيد موضوع الكلام من كون النهي تارة
يستعمل في معناه وتارة في غيره ومع هذا لم يقل به أحد فالمناسب أن يقول بدل قوله منها قصد
الامتثال الخ منها التهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا يمتثل أمرى إلا لا يمتثل في كونه مستعملا في
غير معناه فإن السب لا يريد من عبده عدم الامتثال والعلاقة بين التهديد وبين النهي أن النهي
يلزمه التهديد والتخويف فتأمل منصف (قوله الإغراء) أي الحث على لزوم الشيء والعلاقة بين
النداء وبين الإغراء المستعمل هو فيه أن الإغراء ملزوم للأقبال إذا لمعنى لاغواء غير القبل معنى
بأن يكون بحيث لا يسمع يعقوبى (قوله بنظم) أي يظهر ظلم القبر له ويثب الشكوى به أنه منه
(قوله على زيادة التظلم) عبر بزيادة لحصول أصل التظلم صيان (قوله كالتفاؤل) أي إفادته (قوله
نحو قوله تعالى الخ) فالمقصود طلب التوفيق وصيغة الأمر هي الدالة عليه وعدل عنها إلى صيغة للنهي
الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا بتحقيقه قاله اليعقوبى وظاهر أن العلاقة بين الخبر والطلب الضدية
(قوله كقولك لمن استبطأك) أي فكرر عليك النداء طالبا الإسراع في إتيانك وقوله أنتك مقول
القول وهو من النادى إظهار لشدة حرصه على إتيانه لمن ناداه ثم في كون صيغة الخبر مستعملة في
الطلب في هذا المثال نظر ظاهر والظاهر أنه مما استعمل فيه الماضي موضع المستقبل إشارة إلى
قرب وقوعه جدا كقول القريب من البلد دخلنا البلد والجامع شدة التحقق فالمناسب التحيل بنحو
رزقنى الله لقاءك قال ع ق والسبب في إفادة الماضي هذا الحرص ما تقرّر من جهة الطبع وهو أن
من جملة أسباب التعبير به عما لم يقع تخيل وقوعه وتخيل الوقوع يكون من كثرة التصوّر وكثرة
التصور نكون من كثرة الرغبة فينتقل من التعبير به عن المطلوب إلى كثرة الرغبة بهذه الوسائط اه
وقوله من كثرة الرغبة أي التي هي الحرص (قوله والتصديق) أي حمل المخاطب على التصديق للمتكلم
بإتيانه مثلا المطلوب للمتكلم أفاده ع ق ويدل عليه قول الشارح فتحمله على الجبي الخ (قوله
فتحمله على الجبي) بنعت لا اعتيادك الخ) أي وهو إن لم يأت صار مكذبا لك صورة لكونك
أبرزت الكلام في صورة الخبر . والحاصل أن المتكلم قد يكون طالبا لشيء راضيا في حصوله فيبرز
للمخاطب الذي لا يريد تكذيبه صيغة الطلب في صورة الخبر ليوقع المخاطب المطلوب لأجل تصديق
المتكلم لأنه إذا لم يوقع كان مكذبا له صورة حيث أبرز للمتكلم الطلب في صورة الخبر تأمل (قوله
نحو أمير المؤمنين الخ) فقد تأدب الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لاعتبارها بالاستعلاء
أفاده ع ق (قوله من الاعتبارات) أي العتبات (قوله في الأبواب السابقة) وهي من أحوال
الإنشاء إلى هذا الباب (قوله والقصر) هو أيضا مذكور في الباب لليوب لأفاده أحكامه كذكر
الطهارة في بابها والبيع في باب (قوله فقسها عليها) أي فقس العتبات التي تجري في الإنشاء على
العتبات التي ذكرت الخبر فقل إن تقديم المسند إليه لكونه ذكره أهم لنسكة من نكت الأهمية
وتأخيرها لاقتضاء المقام تقديم المسند والقصر الحاصل فيه بتقديم العمول حقيق وإضافي وهكذا .

الباب السابع الفصل والوصل

لما فرغ من أحوال المفردات والانشاء شرع في أحوال الجمل ثم إنه تقدم الفصل في الترجمة لأنه عدم العطف والعدم سابق في الحادث على الوجود وكان ينبغي له أن يهتم الوصل له في التعريف لأن الفصل عدم مضاف للوصل فلا يعرف إلا بمعرفة الوصل ولم يفعل ذلك بل قدم الفصل في التعريف موافقة لما في الترجمة وقال الفصل الخ اهـ في تصرف (قوله الفصل ترك عطف جملة الخ) أقول : من المعلوم أن جملة هنا منكرة في سياق الإثبات وهي لا تتم إلا إذا دل على العموم دليل ولا دليل هنا فلا يشمل التعريف ترك عطف جملتين فأكثر على جملتين كذلك نحو يعطى ويمنع يضرب وينفع وكذا تعرف الوصل الذي أقاده بقوله عكس وصل قد ثبت ولا يقال إن في كل من التعريفين حذف الفاء مع ما عطف أي فأكثر إذ لا دليل عليه على أنه لا يليق بالتعريف إذا دل عليه من ذكر ما يصبره جادعا مانعا ولا يجوز حذفه ولو وجد دليل عليه فلو قال :

الفصل ترك عطف بعض الجمل على مثل عكسه وصل إلى

اسم مما ذكر وقولنا فلا يشمل التعريف الخ . اعلم أنه ربما لا يتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الأوليان والآخران فيه عطف في كل اثنين أولا ويعطف الآخران على الأولين لأن مجموع الأخيرين يتناسب مجموع الأوليين فعطف المجموع حينئذ وصل وترك عطفه لوجب فصل وقد علمت المثال وقس الأكثر قد بر (قوله أنت الخ) حقة لجملة خرج به الجملة المستأنفة التي لم تقع بعدها فلا يعد ترك عطفها فصلا وتوضيح اللقائ أن قوله ترك جنس يشمل جميع التروك وإضافته لعطف مخرجة لترك غيره وإضافة عطف إلى جملة مخرج لعطف المفردات فلا يعد تركه فصلا ووصف الجملة بقوله قد أنت الخ مخرج الجملة المستأنفة التي لم تقع بعدها فلا يعد ترك عطفها فصلا تأمل (قوله عكس وصل) خبر لم حذف أي وهو عكس وصل وقوله قد نيت صفة لوصل أي نيت عندكم وتقرر حقيقة هذا هو الظاهر وما إلى عرق تكلف (قوله ترك عطف جملة الخ) فيه ما علمت وقد سلم من الإيراد في تعريف الوصل حيث نبع الأصل (قوله عطف بعض الجمل الخ) إنما اختار الجمل على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوها مما لا يشمل الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته صيان (قوله أغضض أبواب الخ) أي أخفاها عن البصائر بحيث يزيد بطل إدراك معانيه عن بطل إدراك معاني غيره تأمل (قوله معرفة الفصل الخ) أي معرفة مباحثها باتفاق بحيث يقتدر على إجراء مباحثها على ما ورد عليه من الجمل (قوله فافصل الخ) حاصل اللقائ أنه إذا أنت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أولا فإن كان للأولى محل من الأعراب فإن قصد عدم تشريك الثانية في حكم الأولى أي مقتضيه من خبرية ونحوهاوجب الفصل وإلى هذا أشار المصنف بقوله وعدم التشريك في حكم جرى والأفان وصل وشرط كونه مقبولا بالولو وجود الجامع بين الجملتين وهو مقبول بغيرها مما بقيد زيادة على التشريك وهو الفاء وتم وحتى مطلقا وإن لم يكن للأولى محل فإن قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف سوى الواو عطف به نحو دخل زيد فخرج أو ثم خرج عمرو وإن لم يقصد الربط المذكور فإن كان للأولى حكم قصد عدم تشريك الثانية معها فيه فالفصل وإلى هذا يشير أيضا قول المصنف وعدم التشريك الخ فهو عام فجا إذا كانت الأولى لها محل وفيها إذا لم يكن لها وإن لم يكن للأولى حكم فإن كان بينهما وبين الثانية كمال الاتصال من غير أن يكون في الفصل إيهام خلاف القصور أو كمال الانقطاع كذلك أو شبه أحد السكالين تعين الفصل لأن الوصل يقتضي مفارقة وهي لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهه ومناسبة وهي لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وإن لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا إيهام ولا شبهه ولا كمال

[الباب السابع الفصل]

والوصل]

(الفصل ترك عطف

جملة أنت

من بعد أخرى عكس

وصل قد نيت

أقول: الفصل لفظ الانقطاع

وفي الاصطلاح ترك

عطف جملة على أخرى

والوصل لغة الجمع وفي

الاصطلاح عطف بعض

الجمل على بعض الجمل

الأول عمرا أو هتغز بدا

ضربته ومثاله الثاني

زيد قائم وعمرو جالس

وهذا الباب أغضض

أبواب المعاني حتى قيل

لبعضهم ما البلاغة !

تقال معرفة: الفصل

والوصل : قال :

(فانصل

الانقطاع بلا إيهام ولا شبهة بعين الوصل لوجود الداعي وعدم المانع أما كمال الاتصال فلم يكون الثانية مؤكدة الأولى أو بدلا منها أو بيان لها تنزيلا في الجميع وإليه وحكمه أشار المصنف بقوله :
 « وافصل لدى التوكيد والابدال » غير أنه ترك البيان وسد ذكر مثاله ، ولك أن تقول إنه أدرجه في البدل لصلاحيه اللفظ الواحد لهما فيما له محل باتفاق وعلى الطريقة الآتية فيما لا محل له فلهما واحد باعتبار اللفظ وأما شبهه فلم يكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الأولى فافصل الثانية من الأولى كما فصل الجواب عن السؤال وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله ونية السؤال وأما كمال الانقطاع فلاحتملها خبرا وإنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط أول أنه لا جامع بينهما وإليه وإلى حكمه أشار بقوله « أو اختلاف طلبا وخبرا »
 لو فقد جامع . وأما شبهه فلم يكون عطف الثانية على الأولى موحا لعطفها على غيرها مما ليس بقصود وإليه وإلى حكمه أشار بقوله ومع إيهام إلى آخر البيت وجعل هذا الكون موجبا لكمال الانقطاع باعتبار اشتباهه على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجيا يمكن دفعه بنصب فريضة لم يجعل هذا موجبا لكمال الانقطاع فنحصل أن مواضع الفصل ستة خمسة فيما إذا كانت الأولى لا محل لها من الاعراب وهي ما إذا كان بين الجملتين كمال الاتصال بلا إيهام أو كمال الانقطاع أو شبه كل كذلك وما إذا كان للأولى حكم قصد عدم إعطائه الثانية والسادس فيما إذا كانت الأولى لها محل وهو مثل الأخير من الجملة وقد علمت موضع الإشارة إلى الجميع في كلام المصنف هذا مادعت إليه الضرورة ويتم انضاح بعضه عما في الشارح وتعيم الترام يطلب من الأصل وشرح السعد وحواشيهما (قوله لدى التوكيد) أي عند التوكيد بالجملة الثانية (قوله والابدال الخ) قد عرفت أنه أدرج فيه عطف البيان وعرفت وجه الإدراج (قوله لشبهة) حذف من الأول دلالة الثاني (قوله ونية السؤال) عطف على التوكيد والمراد بنية السؤال تقديره بين الجملتين فيما إذا اقتضت الأولى سؤالا فيؤتى بالثانية جوابا عنه ع في (قوله وعدم التشرية) أي تشرية الثانية الأولى وقوله في حكم أي للأولى مطلقا كان لها محل أم لا كما علمت بتمام (قوله طلبا) أراد به ما هو أعم وهو الإنشاء فقد يجوز بإطلاق الخاص وإرادة العام (قوله ومع إيهام) عطف على لدى التوكيد وإيهام مضاف لعطف من إضافة المصدر لفاعله وقوله سوى معموله وقوله في الكلام متعلق بالمقصود (قوله أن تنزل الجملة الخ) يفيد هذا وقوله فيما يأتي بمنزلة البدل أن الثانية ليست تابعا حقيقة بل ما يفاد منها يفيد ذلك التابع من جهة التقصد فألحقت بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الأقرب خلافا لما يفيد أول كلام الأصل وذلك لأن التابع اصطلاحا يستدعي إعرابا يقع فيه التبعية والكلام فيما لا محل له كجاءت مع أن التوكيد مخصوص بالفاظ معلومة أفاده الصبان عن يعقوبي وقوله من جهة التقصد الظاهر أنه حال من نائب فاعل يعاد وقوله لأن التابع الخ إن جعله على الأخرى بية دون تعين عدم التبعية لأنه أكثرى لا كلى فينشأ عن كونه أكثرى أن النظر إليه يقتضي تعين التبعية حقيقة أولى لكونه نظرا الأكثرى فيكون عدم التبعية حقيقة الناشئة عن هذا الأولى أقرب تدبر (قوله التقرير) أي تقرير باللاحق للسابق وقوله مع اختلاف للمعنى أي معنى كل من السابق واللاحق وكذا يقال في الاتحاد (قوله إذا جعل كل منهما الخ) هذا إنما يكون إذا جعل الم طائفة من الحروف لا يقتصر لها مبتدأ ولا خبر أو جملة مستقلة بجعل الم مبتدأ خبره هذه أو هذا مقترنا أو العكس بناء على أنه اسم للسورة أو القرآن أما إن جعل الم مبتدأ خبره ذلك الكتاب فلا يكون ما نحن فيه وكذا إن جعل ذلك الكتاب مبتدأ خبره لأرب فيه منه من السعد والصبان (قوله فهمي) الفاء تعليلية لقوله مثال الأولى أو للتفريع عليه وقوله بمنزلة الخ أي في تقرير اللاحق للسابق (قوله جاء زيد هو الصوفي) فيه أن قوله هو الصوفي ليس بمعنى جاء زيد فكيف يكون بمنزلة التوكيد اللفظي له فالناسب التحليل جهدي للجملتين كمثلي الأصل

لدى التوكيد والابدال
 لشبهة ونية السؤال
 وعدم التشرية في
 حكم جرى
 أو اختلاف طلبا وخبرا
 وفقد جامع ومع إيهام
 عطف سوى القصد
 في الكلام
 أقول : يجب الفصل في
 مواضع منها أن تنزل
 الجملة الثانية من الأولى
 منزلة التوكيد المنوي
 في إفادة التقرير مع
 الاختلاف المعنى أو
 اللفظي في إفادة التقرير
 مع اتحاد للمعنى مثال
 الأول لأرب فيه
 بالنسبة إلى ذلك
 الكتاب إذا جعل كل
 منهما جملة مستقلة
 فهي بمنزلة نفسه من
 جاء زيد نفسه ومثال
 الثاني جاء زيد هو
 الصوفي

وسينضح لك وجوه فترقب (قوله أي الصلح الخ) يفيد أن الصوفى منسوب للصفا وهو مفاد كلام غيره
 أيضا والظاهر أن النسبة على غير قياس (قوله فهو بمنزلة الخ) أي في التقرير مع اتحاد المعنى والنسبة فيها هي
 بمنزلة التوكيد المنسوى دفع توم التجوز وفيها هي بمنزلة اللفظي دفع توم السهو أو التلطف وإيضاح دفع
 توم التجوز في المثال الأول أن قوله ذلك الكتاب فيه مبالغة في وصف القرآن بلوغه الدرجة القصوى
 في الكمال وهذه المبالغة حاصلة بجعل المبتدأ ذلك المبال على كمال العناية بغيره والتوصل ببعده إلى
 التعظيم وعلق الدرجة وتعريف الخبر باللام المبال على انحصار الكمال في القرآن حيث قد يجوز لو كان
 هذا من غير الله أن التكلم قد يجوز في حصر الكمال في القرآن مبالغة فدفع هذا التوهم بلا ريب فيه
 وإيضاح دفع توم السهو أو التلطف في هدى للتقنين أن قوله لا ريب فيه لما كان يتوهم لو كان من عند
 غير الله أنه أي به على وجه السهو أو التلطف أتبع هدى للتقنين المبال على معنى ذلك الكتاب فإن معناه
 أن الكتاب بالغ في الهداية درجة لا تترك غايتها لما في تسخير هدى من الاهتمام والتفخيم حتى كأنه
 هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه الكامل في الهداية
 فافهم والظاهر أن مرادهم بالتجوز هنا المعنى اللغوي بمعنى مخالفة الأصل ويدل له قول البيهقي في فلما
 حاز بسبب تلك المبالغة توم السامع المجازية في الكلام وأنه على خلاف مقتضاه اه حيث عطف قوله
 وأنه الخ على التجوز والظاهر أنه عطف تفسير تأمل (قوله ككون المراد لطيفا الخ) أي أو عجيبا
 أو فظيحا أي والأولى غير وافية بخام المراد والثانية وافية وقوله لطيفا راجع للبديل المطابق وقوله
 مطلوبوا الخ راجع لبديل البعض والاشتمال وسينضح ما في كلامه (قوله بمنزلة البديل المطابق نحو فوسوس
 الخ) الذي في الأصل وشرح السعد وعق ترك البديل المطابق والتمثيل بآية فوسوس الخ لعطف
 البيان لحفاء الجملة الأولى قال البيهقي ولم يعتبر بديل الشكل في الجمل التي لا عمل لها من الاعراب لأنه
 لا يفارق الجملة التأكيديّة إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البداية دون التأكيديّة
 وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا عمل لها من الاعراب إذ لا نسبة تنقل اه وحيث قد فلا يخفى كلام
 الشارح على ما يرجع إليه الأصل ومن هذا حذوه وإنما يخفى على طريقة ذكرها البيهقي حيث قال
 بعد ما ذكر بعضهم اعتباره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله في كمال الاتصال
 ومثله قول الناقض قمتا بالأسودين قمتا بالبحر والماء فإذا قصد الاخبار بالأولى ثم بالثانية لأن الأولى
 كغير الوافية بالمراد لما فيها من إيهام ما والمقام يقتضي الاعتناء بشأن الخبر به تفصيلا لما فيه تشریف
 الخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل اه ونحوه بهذه الآية لبديل الشكل صحيح لأن ما ذكر عن بعضهم
 متأت فيها ولو لا تشبيه الآية المذكورة لحلنا كلامه على البديل المطابق في الجمل التي لها عمل من
 الاعراب فيكون قول الصنف والابدال عاقبا فيها له عمل وفيها لا عمل له ويسير أفيد فلا يكون كلام
 الشارح مبينا على طريقة ضعيفة للاتفاق على اعتبار البديل المطابق من ملاحظات كمال الاتصال للمقتضى
 للفصل في الجمل التي لها عمل من الاعراب كما يستفاد من حاصل المقام الذي قدمناه لمن تأمل (قوله لأنها
 بمنزلة الخ) فبينهما كمال الاتصال والعطف يفيد المفايزة وسيف ذكره الشارح (قوله ودقته) عطف تفسير
 (قوله أممكم بما تعلمون) هذه الجملة حلة الذي في قوله تعالى - وانقوا الذي أممكم بما تعلمون -
 ولا عمل الجملة الصلة من الاعراب بل للوصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام وللمجموع الصلة والموصول
 على ما قاله السيد كذا في مع اه صبان (قوله إذ مضمونها الخ) يفيد أن الفصل معتبر بين ما تعلمون
 وبين أممكم وهو فاسد إذ ما تعلمون مفرد لا جملة والفصل إنما يكون بين الجمل تأمل اللهم إلا أن يقال
 إن في الكلام حذف مضافين والتقدير بعض مضمون جملة ما تعلمون من كون إضافة جملة ما تعلمون لأدنى

أي العاقب من دق
 الأوصاف فهي بمنزلة
 ز يد الخطي من جازيد
 زيد ومنها أن تكون
 الثانية بمنزلة البديل من
 الأولى لنسبة ككون
 المراد لطيفا أو مطلوبوا
 في نفسه فتزول الثانية
 بمنزلة البديل المطابق نحو
 فوسوس إليه الشيطان
 قال يا آدم ففصل جملة
 قال لأنها بمنزلة البديل
 المطابق من وسوس
 والنسبة في الإبدال
 لطافة المراد ودقته
 أو منزلة بدل البعض
 نحو أممكم بما تعلمون
 أممكم بأنعام وبنين
 وجنات وعيون لفصل
 جملة أممكم الثانية
 لأنها كبديل البعض
 إذ مضمونها بعض
 ما تعلمون

ولا تقيم بطل من
 ارحل بطل اشتغال
 والسكة كالذي قبله
 وإنما وجب الفصل في
 التوكيد والإبدال لأن
 الوصل يقتضي التباين
 وليس موجوداً فيها
 ومنها بـ السؤال
 أي تقديره من
 الجملة السابقة نحو
 ولا تخاطبني في الدين
 ظموا إنهم مفرقون
 جملة النبي يقتضي
 سؤالاً من شأن المنهي
 أن يسأل عنه فيقال لم
 لا أخاطبك في شأنهم
 ووجب الفصل لسبب
 الجملة الثانية كالقطوعة
 عما قبلها بسبب كونها
 جواباً لطلب السؤال
 المقدر ٥ ومنها عدم
 اشتراك الثانية مع
 الأولى في الحكم نحو
 - وإذا خلوا إلى
 شياطينهم إلى الله
 يستهزئ بهم - لم
 يعطف جملة الله
 يستهزئ بهم على قوله
 إنا معكم لعدم اشتراكهما
 في الحكم إذ ليست
 الثانية من مقوله ٥
 ومنها اختلاف الجملتين
 في الخبرية والإنشائية
 بأن تكون إحداها
 إنشائية والأخرى

ملازمة أي الجملة العامل فعلها وهو أمّة فيما تعامون بسبب تعلق جازمه به تأمل (قوله والسكة في
 إبدالها) أي جملة أمّةكم بأنعام وبنين وقوله كون مضمونها الخ المناسب مضمون ما قبلها أي وما قبلها
 غير وافية بموعدها فأتى بها لتسميه وذلك لأن كون مضمون الثانية مطلوباً في نفسه لا يقتضي إبدالها
 بل إن كانت وافية لا يقتضي غيرها وإن لم تكن وافية اقتضى الإبدال منها لإبدالها وقد أفاده الأصل
 وغيره ملذ كرتادير منصفاً (قوله أقول له الخ) لا محل لجملة ارحل بانفرادها وكذا جملة لا تقيم لا محل
 لجزء القول على ما هو الخ فالحل إنما هو المجموع فلا يرد أن التخييل بالبيت خروج عن الموضوع
 والظاهر أن مسامحة من الإسلام القوى وهو الاقتياد (قوله مطلوباً في نفسه) لأنه تذكير لثم للتكرار
 وهو ذريعة لغيره كالإيمان والعمل بالطاعة اه يعقوب (قوله بدل من ارحل) أي تزيلاً (قوله
 والسكة كالذي قبله) وهي أن المقام مطلوب في نفسه لأنه لإظهار الكراهة لإقامة المخاطب والجملة الثانية
 أوفى بتأديته (قوله يقتضي التباين) أي الكلي أي أن الأصل فيه أن يكون للتباين الكلي هذا هو
 الظاهر وإلا فطلق التباين متأً في بدل البعض والاشتغال تأمل (قوله أي تقديره) أي بين الجملتين
 كما قدّمناه عن ع ق وقوله من الجملة الخ متعلق أيضاً بتقدير أي أنه مقدر وتأني من الجملة السابقة
 تأمل (قوله أن يسأل عنه) الظاهر أن يسأله ولعل المصدر قبل بمعنى المفعول تأمل (قوله لصيرورة الجملة
 الثانية كالقطوعة الخ) فيه أنه لا معنى لصيرورتها كالقطوعة بل هي مقطوعة بالفعل وعلى فرض حذف
 الكاف لا يحسن التعليل لسبب صيرورة الضم وإما وجب الفصل لسبب صيرورة الثانية مفصلة الخ وهو ركيك وإن
 أمكن تصحيحه بتكلف فالتناسب أن يقول وإنما وجب الفصل لكون الثانية جواباً عن السؤال الذي
 اقتضته الأولى فحينئذ تفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال تأمل (قوله عدم اشتراك الخ) لاشك في صحة
 اقتضائه الفصل وكونه من مواضعه لكن الأنسب بالمصنف إيقاظه على ظاهره كما قرّرناه سابقاً وعلى تعبير
 الشارح يكون للمصنف قد أطلق السبب وأراد السبب ولا حاجة إليه مع ما فيه من التصرف عن الظاهر
 [تنبه] علم مما سبق أنه كما يكون الفصل لعدم التشريك في حكم الاعراب إذا كان للأولى محل من الاعراب
 كما في مثال الشارح يكون لعدم التشريك في حكم غير الاعراب إذا لم يكن للأولى محل كما في وإذا خلوا
 الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا ثلاثاً في الاختصاص بالطرف (قوله في الحكم) وهو المقابلة
 (قوله على إنا معكم) إنما قال على إنا معكم ولم يقل على إنما نحن مستهزئون مع اتحاد الحكم فيهما بسبب كون
 الثانية إضاحاً للأولى لأن العطف على التبع هو الأصل أفاده السعد (قوله إذ ليست الثانية الخ) فلو
 عطف على إنا معكم لزم اشتراكها معها في كونها مفعول قالوا فيلزم أن تكون مفعول قول المناقذين
 وليس كذلك وكلامه يفيد أن إنا معكم له محل من الاعراب وهو مبني على أن جزء القول له محل إذا
 كان مفيداً وهو ضعيف اه من السعد والصبان (قوله ومنها اختلاف الخ) والفصل حينئذ لما بينهما
 من كمال الانقطاع كما علمت مما مر (قوله بأن يكون الخ) تحته صورتان وهو واضح (قوله وقال رائد
 اه لم يعطف نزولها على أرسوا لأنه خبر لفظاً ومعنى وأرسوا إنشاء لفظاً ومعنى والرائد هو الذي يستهزئ
 القوم لطلب الماء والكلال للنزول عليه وقوله أرسوا أي أقيموا بهذا الكلام اللام للحرب وهو
 مأخوذ من أرسبت السفينة حبستها بالمراصة وقوله نزولها أي تناول أمر الحرب وتعاملها وقوله
 فكل حلف الخ تعليل للحنوف يفيد ما قبله أي ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب مباشرة أعمالها خوف
 الحلف وهو الموت فكل الخ وقوله بتقدير أي بتقدير الله سبحانه اه يعقوب بعض تصرف قال
 الصبان وبحث في التخييل بأن نزولها إنا تعليل لما قبله فهو جواب عن سؤال من قبل الفصل لسبب

اتفاقهما معنى ، ومنها أن لا يكون بين الجملتين جامع عقلي أو وهمي أو خيالي فلا نقول زيد عالم وعمرو قائم لعدم الجامع
 بخلاف زيد عالم وعمرو حامل ونعم اليأس من الخلق وبس الطمع بهم ، وسأيت ذلك ومنها إيهام العطف بخلاف المقصود نحو :
 ونظن سلمى أنى أبى بها بدلا أراها في الصلال نعيم لم يعطف أراها على (١٢٥) نظن مع أن بينهما

مناسبة في السند
 والسند إليه ثلاث يوم
 عطفه على أبى فيكون
 من مقنونات سلمى
 وهو خلاف القصد
 إذ القصد أنه يظهر
 كذلك قال :
 (وصل لدى التشرىك
 في الإعراب
 وقصد رفع اللبس
 في الجواب
 وفي اتفاق مع الاتصال
 في عقل أو في وهم
 أو خيال)
 أقول : فذكر
 في هذين البيتين
 مقتضيات الوصل منها
 أن يكون للأولى محل
 من الإعراب كأن
 تكون خبرا ويقصد
 تشرىك الثانية لها
 في حكم ذلك الإعراب
 نحو زيد قام أبوه
 وقعد أخوه ومنها القصد
 لرفع إيهام خلاف المراد
 من الجواب كما إذا قيل
 لك هل قام زيد وقلت
 لا وأردت أن تدعو
 لسائل فلا بد من الوصل
 فنقول لا ورعاك الله إذ
 لو فصلت لنوهم أنه
 دعاء على المخاطب بعدم

الانقطاع بل شبه كمال الاتصال وإما حال أى أقيموا في حال مزاولة الحرب فكذلك ليس الفصل
 لسكال الانقطاع بل لأن الحال لا يعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تراحم بين كمال الانقطاع
 وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا يعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون
 الفصل للامرين اهـ (قوله باتفاقهما معنى) بأن ترجع الانشائية إلى الخبرية أو عكسه (قوله أن
 لا يكون بين الجملتين جامع) يعنى مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان
 معا معنى أو إنشائيتان معا وإنما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الذى قبل هذا فيه ثم مالا يصح فيه
 العطف لاتقاء الجامع إما لاتفاقه عن السند إليهما فقد كقولك زيد طويل وعمرو قصير حيث
 لا جامع بين زيد وعمرو من صدقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التصادم وإما عن السندين
 فقط نحو زيد طويل وعمرو عالم وإما عن السند إليهما والسندين معا كهذا المثال حيث لا جامع بين
 زيد وعمرو اهـ يعقوبى (قوله فلا نقول زيد الخ) يجوز أن يعتبر في هذا المثال اتقاء الجامع عن كل
 من السندين والسند إليهما وعن السندين فقط والذي يدل عليه كلام التارخ سوجه لاتقاء الجامع
 بين السندين فقط تأمل (قوله بخلاف الخ) أى فإن بين عالم وجاهل جامع التصادم وكذا في المثال بعد
 (قوله خلاف القصد) وهو أعنى خلاف المقصود عطفها على غير ما لو عطف للتكلم بقصد كون العطف
 عليها كما يتنه التارخ (قوله نحو ونظن الخ) أعنى يعنى أطلب والباء في بها يعنى عن أى أنى أطلب
 بدلا عنها وأراها على صيغة المجهول شاع في الظن أى أظنها وإنما جعل ضلالها مقنونا مع أن التماس
 دعوى الثيقن نحرزا عن دعوى التيقن في ضلالها وإشعارا بأن غاية الجرمه دعوى الظن صبان عن
 الأطول مع زيادة (قوله في السند) لاتحاد سند كل مع مسند الأخرى في الحديث لأن معنى أراها
 أظنها وقوله والمسند إليه لأنه في الأولى محبوب وفي الثانية محب (قوله وهو) أى كون أراها الخ من
 مقنونات سلمى (قوله إذ المقصود أنه الخ) أى إفاضة أنه الخ أى لإفاضة أنها نظن أنه يظهر نعيم الخ
 (قوله لدى التشرىك) أى وعند قصد التشرىك وقصد معطوف على التشرىك (قوله في الجواب)
 أى وما بعده وهو الجملة بعدلا (قوله مع الاتصال في عقل) أى مع وجود جامع يجمعهما عند القوة
 المفكرة في عقل أى بسبب عقل الخ ويسمى الأول جامعا عقليا والثانى وهميا والثالث خياليا (قوله
 مقتضيات الوصل) ليست الإضافة الاستغراق بل للعنص إذ لم يذكر جميع ما ذكرناه في حاصل المقام
 (قوله في حكم الخ) وهو الخبرية (قوله وأردت أن تدعو لسائل) أى ولم تزد السكوت على لا والابتداء
 بما بعد والا كان السكوت دافعا للإيهام صلبان (قوله فلا بد من الوصل فنقول لا الخ) قال في الأطول
 ثم الولو في مثل هذا التركيب هل يعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كازيد في ربنا
 ولك الحمد في رواية على ماى الصحاح مع أنه للإيهام أو ولو اعترضية والجملة المتعالية معترضة كما في قوله :
 إن الثمانيين وبلغتها فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الإيهام توقف اهـ صبان (قوله لاختلافهما الخ)
 أى فينبهما كمال الانقطاع (قوله من عقل الخ) متعلق بمحذوف أى ناشئا من عقل أى سببه العقل
 الخ (قوله وهو وهمي) وذلك لأن الوهم ينزل التصادم عنده منزلة التضادين عند العقل فكما أن العقل
 لا يحضره أحد المتضادين إلا ويحضره الآخر فكذا الوهم لا يحضره أحد المتضادين إلا ويحضره

لرعاية ولولا هذا الإيهام لوجب الفصل لاختلافهما خبرا وإنشاء ومنها أن تنفي الجملتان في الخبرية والانشائية مع الاتصال
 أى الجامع بينهما من عقل أو وهم أو خيال نحو إن الأبرار لنى نعيم وإن الفجار لنى جحيم والجامع بينهما لاتحاد ونحو سجدوا
 واشربوا ولا تسرفوا والجامع كذلك وهو وهمي

الآخر (قوله والكلام على القوى الخ) حاصل المقام أن الحكماء زعموا أن في الباطن أموراً سبعة
 القوة العاقلة وخزانتها والوهية وخزانتها والحس المشترك وخزانتها والفكرة والقوة العاقلة زعموا
 أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض الملادة والعروضة للصور
 والأبعاد كالطول والعرض والعين لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وخزانتها هي العقل الفاضل
 الذي هو أفلك القمر أي المفيض على الكائنات متقبله وبقي السبعة قائمة بتجاويف الدماغ وذلك
 أنهم زعموا أن للدماغ تجاويف أي بطنوا واحد منها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في
 وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الأخير وهو القوة المدركة للمعاني الجزئيات للوحدة في
 المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأذى إلى مدركها من طرف الحواس وذلك
 كادراك الصداقة والعداوة وله خزانة تسمى الحافظة والذاكرة قائمة بمؤخر تجويفه والحس المشترك قائم
 بأول التجويف الأول من الدماغ وهو قوة تتأذى إليها الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة
 وتحكم بين تلك الصور التأديمية إليها كالحكم بأن هذا الأصغر هو نفس هذا الجلو مثلاً ويعنون بالصور
 ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعاً ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن
 ادراكها بها وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بآخر تجويفه تبقى فيها تلك الصور بعد غيبتها
 عن الحس المشترك والمفكرة قائمة بالتجويف الوسط وهي قوة تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني
 الجزئية الوهمية ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الأخرى وإذا عرفت هذا نعرف أن القوى
 المدركة من السبعة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة هذا كله
 عند الحكماء كما عرفت. وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدي على وجه العادة والجعل من الله
 تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هو القوة الواحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك
 المدركات وحكمها بتلك الأحكام من الصبان عن اليقوت يتصرف قل ولا يظهر كون خزانة القوة
 من الأمور الباطنية وأن تجوز هذا فاعلم أن الجامع بين الجلتين إما عقلي أو وهمي أو خيالي ومعنى كونه
 عقلياً أنه يصل بين الجلتين ويجمعهما عند القوة المفكرة بسبب العقل ونظير هذا يقال فيما بعده
 فالجامع العقلي أمر بسببه يجمع العقل المتعاطفين في المفكرة وتدركه النفس بها وبواسطة العقل
 كالتماثل فإن العقل إذا توجه إلى المثليين في الحقيقة وجردهما من العوارض ارتفع التعدد وصار شيئاً
 واحداً في تلك الحقيقة فيجتمعان في العطف ولكن المراد بالتماثل هنا أن يكون لهما حقيقة مخصوصة
 بوصف زائد وإلا حاز أن يقال الأرض موجودة ومرارة الأرب موجودة لاتحادهما في حقيقة الجزئية
 ولا يصح اتفاقاً مادام على ظاهره فذلك لا بد من وصف زائد فإذا كان بين زيد وعمرو صداقة أخذت مع
 حقيقة الإنسانية فصارت جامعة عقلياً لاتحادهما فيها وكذلك كالأبوة والبنوة لأن المتضايقين بحكم العقل
 باجتماعهما عند المفكرة من جهة أنه لا يوجد العقل أحدهما إلا الآخر موجود معه فيقال زيد قائم وابنه
 قاعد فيكون الجامع عقلياً تضايفاً والوهمي أمر بسببه يحال الوهم في جمعهما عند المفكرة كالتقارب للشبه
 الذي بين البياض والصفرة فإن الوهم يتوصل به إلى جمعهما وإن كان ذلك التشابه عقلياً لأنه يأخذه من
 العقل ويجمع به ولولا الوهم ما صح الجمع لأن العقل يبقى للجمع به لادراك الشبان معه والوهم يحمله
 كالتماثل وأما يصحح الوهم ذلك لتجويزه المستحيلات فيقال مثلاً الأبيض معجب والأصفر معجب
 والخيالي هو أمر يحال سببه الخيال في الجمع عند المفكرة وهو التقارن بين المتعاطفين في المفكره وإن كان
 التقارن عقلياً لكن الوهم يأخذه منه فيجمع به ولما كان الجامع الخيالي هو هذا التقارن

والكلام على القوى
 الباطنية التي أنبتها
 الحكماء وبيان الجامع
 العقلي والوهمي والخيالي
 يرجع إليه في شرح
 الأصل ليعنى هذا
 الشرح عن ذلك قال:

(والوصل مع تناسب

في اسم وفي

فعل وقد مانع قد

اصطفى

أقول : من محسنات

الوصل بعد وجود

مصححه تناسب الجملتين

في الاسمية والفعلية

وتناسب الفعليتين في

المضي والمضارعة نحو

زيد قائم وعمرو قاعد

وزيد قائم وعمرو قاعد

لا قاعد أو يقوم في

الأول ويقعد في الثاني

ما لم يمنع من تلك

النسبة مانع فيجب

تركها ويكون الوصل

على الحالة التي اقتضاها

الحال كما إذا أريد في

إحداها التجدد وفي

الأخرى الثبوت نحو قائم

زيد وعمرو قاعد

والمقصود من البيت

أن الوصل مع المناسبة

المذكورة أولى منه

مع عدمها لامن الفصل

كما يوجه ظاهر المتن

ما لم يمنع من تلك

النسبة مانع والله أعلم

قال :

[الباب الثامن الإيجاز

والإطناب والمساواة]

(تأدية المعنى بلفظ

قدره

في المساواة

بذكره

الختلف باختلاف الناس فربما إنسان يتقارن عنده صور ولا تنفع في خط آخر أصلاً ذكره ع في هذا
 القدر كناية والله ولي العنابة (قوله في اسم) أي في متعلق اسم أي فيها يشأ عن التصديرية وهو كون
 الجملة اسمية وكذا يقال فيما بعد وقوله وقد أعاد المصنف في شرحه أن الواو عني مع وهو الأقرب وقوله
 قد اصطفى خبر الوصل (قوله ومن محسنات الخ) ومنها الاتفاق في الإطلاق والقيّد والاتفاق في طريق
 ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفرداً ثم إن قضية كلامه صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس
 وفي السئلة أقوال ثالثها الجواز في الواو فقط وأضعتها للتع مطلقاً اه صبان (قوله بعد وجود مصححه)
 قال في الأطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي له داخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون
 البديع فهو أيضاً من المحجوزات التي لا بد للبليغ منها اه منه وقوله قالت الخ اعتراض على قول السعد
 التابع له الشارح بعد وجود مصححه حيث أعاد أنه يصح للبليغ ارتكاب الوصل بدون هذه المحسنات
 وقوله بالحسن الذاتي أي المعتبر في الوصل أولاً وبالذات بحيث لا يجوز للبليغ ارتكابه بكونه تأمل (قوله
 في الاسمية) أي في كون كل منهما اسمية وكذا يقال في الفعلية (قوله وتناسب الفعليتين الخ) قال في
 الأطول والمضارعتين في الحالية والاستقبالية اه منه (قوله لأقعد أو يقوم في الأول) أي لعدم تناسب
 الجملتين في الاسمية وقوله ويتعد في الثاني أي ولا يقال ويتعد في الثاني لعدم تناسبهما في المضي هذا
 وكلامه كما يعلم من تقريره أنه يفيد أن اسمية الجملة وفعليتها تكون باعتبار كون الخبر اسماً أو فعلاً فزيد
 قائم اسمية وزيد قائم فعلية ولم يقل به أحد إنما الاسمية هي للصيغة باسم ولو أخبر عنه بفعل والفعلية
 هي للصيغة بفعل نعم أعاد في الأطول أن الاسمين ينبغي أن يتوافقا في الخبر من جهة الاسمية والفعلية
 والمضي والمضارعة وهذا مقام آخر لا يمكن حمل الشارح عليه لأنه يحدد حل المصنف وليس كلام
 للمصنف فيه كما هو واضح فتأمل (قوله ما لم يمنع الخ) ما مصدرية طرقة لهدف أي وترتكب هذه
 المناسبة ما لم يمنع الخ أي مدة انتفاء منع المانع (قوله أو يكون الوصل الخ) المناسب ترك العطف
 القيد للغايرة بين المانع وبين ما ذكر مع أنه لا مغايرة بل ما ذكره مانع كما هو واضح (قوله على الحالة
 الخ) أي وهي مغايرة للنسبة المذكورة وقوله كما الخ مثال للحالة المذكورة (قوله التجدد) أي مع
 المضي كما في مثال الشارح أو مع المضارعة (قوله أولى منه مع عدمها) المناسب يختار عليه مع عدمها
 ويكون المراد الاختيار الذاتي نظير ما مر في الحسن الذاتي عن الصبان (قوله لامن الفصل الخ) فتقوله
 قد اصطفى أي على الوصل مع عدم التناسب المذكور .

الباب الثامن الإيجاز والإطناب والمساواة

الثلاثة مقولة بالتشكيك وقدم في الترجمة الإيجاز تنبيها على أنه يناسب التقديم في الكلام وأردفه
 بالإطناب لكونه مقابلاً له ثم لما كان للمساواة ما يقتضي تقديمها وهو كونها الأصل المقيس عليه
 قسمها في المترجم له تنبيها عليه تأمل (قوله تأدية المعنى) أي الدلالة على المعنى المراد ع في (قوله قدره)
 بدل من لفظ (قوله في المساواة) أي تلك التأدية هي المساواة في الاصطلاح بالمساواة وقد يسمى نفس اللفظ
 المجهول دالا مساواة وهو الذي مثل له المصنف اه ع في (قوله كسر بذكره) هكذا نسخة المصنف في
 شرحه والشارح وسياق ما فيها ونسخة ع في كسر أي كقولنا سد بذكر الله تعالى لأن سيادة العبد
 ليست إلا في ملازمة ذكر سيده وهي واضحة (قوله وأقل منه) أي وتأدية المعنى بأقل من قوله
 وإيجاز علم أي التأدية باللفظ الأقل هي المساواة والمطلوبة في الاصطلاح بالإيجاز ورعنا حيث اختصاراً وقد
 يسمى نفس اللفظ المؤدى به المعنى إيجازاً وهو أكثر استعمالاً اه منه (قوله وهو إلى حذف الخ)
 أي أن الإيجاز ينقسم إلى إيجاز حذف وإيجاز قصر وإنما صي الأول بما ذكره لوقوع الحذف في

وبأقل منه إيجاز علم وهو إلى قصر وحذف ينقسم

كلامه ومعنى الثاني بما ذكر لعدم وقوعه في كلامه غاية الأمر القصر وقوله وقصر فتح القاف
وسكون الصاد وهذا هو الشهور وحق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصاد ذكره الفسوق (قوله
كمن مجالس الفسوق) جعل الشارح التخييل بالنظر الأول فقط. والثاني مجرد تسكئة وجعل الشارح
النظر الأول مثالا لما حذف منه فعل والثاني مثالا لما حذف منه اسم وسيأتي ما في صنيع كل
(قوله فالمساواة كون اللفظ الخ) هو إطلاق ثالث أفاده السعد لكون ذكره غير مناسب في حل
المصنف (قوله بقدر المعنى المراد) بأن يؤدي بما وضع لأجزائه مطابقة له ع في صبان أي أو بما
يساوي ما ذكر ليتمهل ما إذا تجاوز في التركيب (قوله أي مثله) لاجابة إليه (قوله نحو ولا يحين الخ)
إن قيل التخييل بالآية غير صحيح لأن فيها حذف السكتي منه فيكون إيجازا قلنا اعتبار هذا الحذف
رعاية لأمر لفظي لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال وإنما جرت إليه مراعاة القواعد النحوية
الموضوعة لأصل تراكيب الكلام وحاصل الفرق بين الأمر اللفظي وغيره أن ما جرى بحرف الاستعمال
بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام السكتي به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة
باللفظ فلا يكون حذفه إيجازا والسكتي منه مستثنى عنه في التركيب غير محتاج إليه فلا يكون حذفه
إيجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستثنى عنه في نفس التركيب إلا القرينة خارجية يكون حذفه
إيجازا للاقتدار إليه في المعنى اه صبان عن اليعقوبي (قوله وسر بذكره الخ) فيه أنه من الإيجاز
لأن في المثال حذف المفعول الذي لا يعلم إلا بالقرينة لاحتمال اللفظ في ذاته لمعنى سر بذكره لقضاء
ساحتك ونحو ذلك فالتناسب نسخة عن المتقدمة (قوله أقل من المعنى) أي أقل مما وضع لأجزاء
المعنى مطابقة أو عما يساوي لموضع (قوله من غير إخلال) احتذر به عن الإخلال كما أفاده الشارح
قوله فان حصل إخلال الخ قال ع ق وهو أن يكون في الكلام قلة أوجبت اضطرابا عنه فهم المراد
وقلتا في إدراكه كقوله :

والعيش خير في ظلال النوك من عيش كذا

فإن مراده أن العيش الناعم تحت ظل النوك وهو الحق خير من عيش من عيش بالكثرة أي التعبد
تحت ظلال العقل وقد حذف الناعم الذي هو نعت العيش المذكور أولا وحذف في ظلال العقل الذي
هو متعلق بقوله عاش فأوجب ذلك اختلافا في فهم المراد للحذف مع خفاء في القرينة وهي ما تقرر من
أن الناس كثيرا ما يقولون : عيش الإنسان عيشا ناعما مع صحته أفضل من عيشه كذا مع عقله فلولا
التأمل وبذكر تلك القرينة لفهم خلاف المراد والحفل في البيت أمر ذووق فانه يدرك ولو بعد إدراك
المعنى بالقرائن ودعوى خلاف هذا ترة بالسوق (قوله نحو عفو الله الخ) وذلك أنه قد تقدم أن دلالة
التقديم على القصر بالمفهوم لا بالوضع وحيث لم يؤد المعنى بما وضع لأجزائه مطابقة فاللفظ أقل من
المعنى تأمل (قوله كما يأتي) أي في قول المصنف ووصفة الخ (قوله لأن الناس الخ) لعله لأن معناه أن
الناس الخ كما في عبارة السعد أي وهذا معنى طويل جمعه لفظ قليل فتقوله لأن الخ علة لكون التركيب
من إيجاز القصر فافهم ، [تنبيه] الفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر والفرق بين إيجاز القصر
وبين المساواة أن إيجاز القصر تأدية المعنى المراد باللفظ نالص عما وضع له بحيث يدمج المعنى المذكور في
اللفظ والمساواة تأدية اللفظ بموضوع له أو مساو لموضوع له (قوله إذا علموا الخ) أورد عليه أن
الحياة في علم القصاص أي العلم به ففيه حذف وأجيب بأن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غاية إن
منشئته سبب أن العلم به يوجب الحياة قاله الصبان عن الأطول وحيث فنزل قول الشارح إذا علموا الخ
لم يرد به بيان معنى اللفظ حقيقة وإنما عده منه لقوة ارتباطه به فتأمل (قوله أدعى) أي أحوج

كمن مجالس الفسوق
صدا

ولا تصاحف فاسفا
تتردى

أقول : المساواة كون

اللفظ بقدر المعنى المراد

أي مثله نحو ولا يحين

السكن النسي إلا بأهله

وسر بذكره تعالى

أي إلى الحضرة العلية

لأنه أعظم وسيلة إليها

والإيجاز كون اللفظ

أقل من المعنى من

غير إخلال نحو عفو

الله نزجو إذ المراد

قصر الرجاء على عفو

الله تعالى دون غيره

وهذا المعنى يؤدي

بعبارة أكثر من المثال

فان حصل إخلال و

كما يأتي وهو قسبان

إيجاز قصر وإيجاز

حذف فالأول نحو قوله

تعالى - ولكم في

القصاص حياة - لأن

الناس إذا علموا أن

من قتل قتل كان ذلك

أدعى إلى عدم قتل

عضهم بعضا

(قوله فيكون ذلك) أي عند انتقال (قوله في ذلك) أي في التركيب للمثل به (قوله لا جزء جملة)
دخل فيه ما كان محمداً كأن يقال زيد قائم أم عمرو فيقال زيد بحذف الخبر وما كان قضية كما في مثال
الشارح (قوله أوجه) وهو إما واحدة كما في مثله وإما أكثر كقوله تعالى حكاية فارسون يوسف أيها
الصدّيق فإن الأصل فارسون إلى يوسف لاستعجبه الرؤيا ففعلوا وذهب إليه ولما وصله قال يوسف
وحذفت تلك الجمل لظهور المراد اه ع (قوله ومنه) أي محذوف منه جملة (قوله إذ التقدير ابعاد الخ)
إعما كان التقدير ما ذكر لأن الجار والمجرور سابق على المصغر وهو لا يعمل في سابقه فتعين كونه
مؤكداً لفعل محذوف عامل في الظرف لا بدلاً عن فعله أفاده ع (قوله وبقية البيت تنكبة) جملة ع
مثلاً لا يجوز القصر وهو ظاهر فإنه لا حذف فيه أصلاً مع كونه أقل من العن ولو أدى العن بالمساواة
لقبل مثلاً أترك مصاحبة الفساق فإن مصاحبتهم توجب الهلاك لصاحبها ذكره ع (قوله وحيداً فدعوى
الشارح ساقطة ودعوى بعض الشراح أنه مثال لما حذف منه مفرد والأصل لا تصاحب رجلاً فاستأجر
لاوجه لها أيضاً عدم ذكر رجلاً لبعده حذفاً من التركيب في الاستعمال بل ولا في عرف النحاة فإنه
يستعمل في الاستعمال عن ذكر رجل بذكر الفاسق ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب وليس
المفعول محذوفاً تأمل وعليك بالانصاف وعبارة المصنف وقولنا كمن يجالس البيت مثال لا يجوز الحذف
وهي تحتمل ما للشارح وما لبعض الشراح بل هي أقرب إلى الثاني (قوله تخلق جملة) أي تمسك بها
بحيث صارت من خلقه وطبيعته (قوله وعكسه) أي عكس الإيجاز أي خلافه يعني غير المساواة لتقتضيها
وقوله كالزعم الخ أي الزعم قرع باب الله تعالى بطاعته ومجاهدة نفسك لمراضته شبه حال السالك في طلب
الوصول إلى معرفة ربه بحال واقف بباب حسي يطلب أن يفتح له ليدخل منه إلى الرغوب ووجه الشبه
رغبة كل منهما في التوصل إلى مطلوب يحتاج في التوصل إليه إلى استعانة بسبب عادي فتقل لفظ حال الشبه
به إلى الشبه فعلى هذا يكون الكلام تمثيلاً ويحتمل أن يكون استعارة بالكناية بأن يعتبر أنه أضمر
التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف إلى التشبه ما هو من لوازم التشبه به من قرع الباب استعارة
تخييلية اه ع (قوله أضمر التشبيه أي تشبيه لزوم طاعة الله للوصول إلى رضاء بإدامة الوقوف على باب
حسي (قوله بجي) أي يحصل ويتحقق وهذا شروع منه في تقسيم الاطناب إلى ما يحصل بالإيضاح
بعد اللبس وما يحصل بالإجمال وقوله لشوق أي لفائدة حصول المعنى موضحاً بعد شوق فيكون حصول
المعنى كامل اللذة لأن ذكر الشيء بهما يقتضي التشويق إليه ما هو وإذا أوضح بعد ذلك الإيهام
كذلك لذة النفس في إدراكه لما جبل الله عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق آله وأحلى وذلك
اللذة يقتضيها تمام لذاتها أو لما رضى كالتوصل بها إلى التقرب إلى الخطاب اه منه وقوله فيكون الخ
أشار به إلى بيان فائدة حصول المعنى بعد الشوق فقوله لشوق أي لحصول كمال اللذة في حصول المعنى
موضحاً بحصوله بعد شوق فنكبة الإيضاح التي أشار إليها بقوله لشوق هي حصول اللذة المذكورة
(قوله أو يمكن في النفس) أي حاصل بعد شوق أوجه الإيهام وهذا معطوف على مدخول الكلام
المحذوف الذي تقدم بيانه وهذان التامطان متلازمان غالباً وإنما ذكرهما معاً نظراً إلى أنه قد يفيد
أحدهما لاقضاء المقام له من غير نظر إلى الآخر فقد يكون الفرض من التشويق كمال اللذة لسبب ما
تقدم وقد يكون التمكن في النفس لسبب ما إذا كان حفظه نافعاً لأن فيه ترهيباً أو تهوياً أو تطهيراً
أو غفلاً أو نحو ذلك والمثال الذي يشرح فيه اعتبار التنكبين قوله تعالى حكاية - رب اشرح لي
صدرى - فإن قوله رب اشرح لي أي لأحلى فيطلب شرح شيء مثله وقوله صدرى يبين ذلك المبهم
وهذا الكلام إطناب لما فيه من البيان بعد الإيهام للتشويق ليحصل كمال اللذة أو التمكن أفاده ع

فيكون ذلك حياة لهم
وليس في ذلك حذف
والثاني نحو وإسأل
القرية أي أهل القرية
والخبر وفأما جزء جملة
كأنال لوجه نحو أن
اضرب بمصاك البحر
فأطلق أي فاضرب
فأطلق ومنه مثال للفق
إن التقدير (بعده) بعدا
واقية البيت تنكبة
وفي البيت النهي عن
حالة الفساق
ومصاحبتهم لأن عن
نظري بحال لا يحلوا
حاضره منها وللفظة
كما تورت الخبر تورت
الشروط العسرة عن
الفساق تخلف من
سرورهم قال
(وعرضه يعرف
بالأطناب
كالزم رغبة الله فزع
الباب
نحو الإيضاح بعد
اللبس
لشوق أو يمكن في
النفس)

وجاء بالإيصال والتذييل تكرير اعراض أو تكليل يدعي بالإيجاز والتبسيط وهو ذي التخصيص ذا التعميم
يقول: الاطناب تأدية المعنى بلفظ (١٣٠) - أزيد منه لفائدة فهو عكس الإيجاز نحو: اللهم متعبا بالنظر إلى وجهك

الكرام بفضلك مع
أحيانا في جنة النعيم
والفائدة في ذلك إظهار
شأن الجنة بوقوع
الرؤية فيها ومن ذلك
مثال آخر وفائدة ذلك
أن لزوم قرع الباب
لا يفيد مع عدم رغبة
الله وعنايته وقولنا
لفائدة مخرج التطويل
وهو زيادة لفظ غير
متعين لفائدة كقوله:
وأمر قولي كفيلا
فلن يكتب الميعين
واحد والزائد أحدهما
غير معين والمعنى وهو
زيادة بتعيين لفائدة
كقوله:

وأمر علم اليوم
والأمس قبله
فتبين حين ويكون
الاطناب بأمور: منها
الإيضاح بعد التيسر أي
البيان بعد الإجمال لأن
ذلك أوقع في التيسر
لرؤية المعنى في صورتين
أولاهما بسيطة والأخرى
موضحة فتشوق النفس
إليه بهما ويمكن
نمنا موضعا فتبين
لتشوق الخ على الإيضاح
بعد الجلس ومنها الإيصال
وهو ختم الكلام بما

(قوله بالإيصال) هو في اللغة من أوغل في الشيء داخلًا كثيرا أفاده عرق (قوله والتبسيط) عطف على
الايضاح أشار إليه التارخ وعرق (قوله وقفو) أي نعية وإضافته لدى من إضافة المصدر لفاعله
وذا مفعوله أفاده المصنف في شرحه (قوله لفائدة) تقييده الاطناب فقط لفائدة يقتضي أن الإيجاز
والمساواة لا يتقيدان بها وفيه نظر لأنهما حيث لا يكونان من البلاغة فليست تقييدهما بها أيضا
ويراد بها في المساواة ما يتم كون الثاني به هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وذلك حيث لا يوجد
في المقام مناسبة سواها أفاده اليعقوبي (قوله فهو عكس الخ) فربيع على قوله بلفظ أزيد (قوله
والفائدة الخ) أفاد التارخ أن الزيادة هي لفظ في جنة النعيم والظاهر أن مبدأ الزيادة الكرم
والفائدة تعظيم شأن الذات وشأن الفضل حيث يصدر به بأمر أعظم النعم وإظهار الاعتناء بشأن
الأحباب حيث أشرعهم معه في دعائه بأعظم النعم وما ذكره التارخ تأمل (قوله وفائدة ربك الله الخ)
أفاد بهذا أن الزائد على أصل المراد هو الجملة الدعائية وقوله أن لزوم الخ (قوله وأني الخ) صدره:
وقد تداد الأديم لراحميه * ولقد أتى فبطت والضمر فيه يعود إلى الزباء وهي امرأة ورثت
ملك عن أبيها والأديم الجلد واللام في راحميه للإتياء إلى أن وصل القطع للراحمين وهما عرقان في
باطن التارخ يندفن منهما اللبم عند القطع وأني أي وجد وضمره يعود إلى المقطوع راحميه وهو
جديعة أفاده اليعقوبي قال الصبان لا يقال لفائدة في المثال التأكيد لأنه إنما يكون لفائدة إذا اقتضى
للمقام إياه وليس مقام هذا الكلام مقتضا لذلك لأن المراد منه الأخبار بمضمون القصة ولا يقال
بتعيين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لأن الأول جاء في محله والثاني معطوف لأن المراد بعدم
التعيين كما تقدم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كمن من جهة المعنى ولا عبرة
بالتقديم والتأخير وإلا لم يوجد تطويل أصلا وإنما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل
منهما اه (قوله قبيله نحو) لتعينه لسكونه رائدا (قوله لأن ذلك) أي البيان بعد الإجمال لتعليل
المجهول أي وإنما ارتسب الإيضاح المذكور لأن الخ وقوله لرؤية الخ علة للأوقعية وقوله فتشوق
الخ أي فيسبب كون المعنى بهذه الصفة فتشوق الخ ثم إنه يظهر من صليعه أن قول المصنف لشيء
إلى آخر البيت نكتة واحدة وأن أوفى قوله أو يمكن بمعنى الواو وربما يشتر به قوله فتشوق الخ
والمعنى لتشوق وتمكن حاصلين من الرؤية المذكورة الأولى من الصورة الأولى والثاني من الثانية فيشأ
عندهما كون الإيضاح المذكور أوقع في النفس ويظهر هذا أيضا من صنيع المصنف في شرحه والأحسن
ماير عن عرق وبه يشعر صليح الأصل تأمل (قوله فتشوق الخ) فربيع على قوله لأن الخ تأمل
(قوله وبمعلوم الخ) أي فالكلام يتم بدون وهم مهتدون (قوله مهتد) قد يقال ونحوه سائل الأتجر لا محالة
فيغيب أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لابسكم الخ وقد قال بهذا في الأطول أفاده الصبان (قوله
زيادة بحث) أما أصل الحديث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اعتدائهم بهم أي صبان (قوله
للتابع) أي عليه (قوله التذييل) هو في الأصل حل الشيء ذيلًا للشيء يعقوب (قوله تحتوى) صفة
لجملة الثانية وضرب معناها يعود إلى الأولى (قوله فينه وبين الإيصال الخ) فيجتماعان فيما هو جملة
للتأكيد في ختم الكلام ويشهد الإيصال فيها هو بالفرق وفيها هو لغير التوكيد سواء كان جملة أو مفرد
ويشهد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام صبان (قوله وهو صبان) الضمير للتذييل بمعنى الكلام

المذيل

يبعد نكتة يتم الكلام بغيرها نحو - اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أخبارا وهم مهتدون -

ومعلوم أن الرسول مهتد لكن فيه زيادة حدث للاقتناع وترغيب في المرسل ومنها التذييل وهو تعقيب جملة جملة نحو على معناها تأكيد
صليبه وبين الإيصال مجموع من جهة نحو - وقد جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا - وهو صبان الأول ماجرى مجرى المثال

المقبول به لا بالمعنى المصدرى المتقدم اه صيان (قوله وهو) أى الجريان مجرى النمل أى موجب الجريان
 (قوله أن تكون الثانية الخ) فمما أوجب هذا الأمر الجريان مجرى النمل لأنه وصف للنمل لأنه كلام
 تام قل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما يأتي في الاستعارة التخييلية مما
 انصف بهذا الوصف وهو الاستقلال فقد جرى مجراه في وجود هذا الوصف فيه (قوله تعدو المثال
 المتقدم) وهو قل جاء الحق للنج فلا شك أن الثانية مشتقة على معنى الأولى مؤكدة لها وليس فيها
 ما ير بطلان الأولى فهي مستقلة فقد جرت مجرى النمل في الاستقلال عى بزيادة (قوله وهو) أى
 انتهاء الخروج مخرج للنمل أى موجب (قوله وهل يجازى ذلك الخ) أشار إلى الوجه الذى يبنى عليه
 كون هذا المثال هذا من الضرب ومراده بالجزء المخصوص إرسال سيل المرم وتبديل الجنتين وذلك
 لأنه إن نؤول على هذا الوجه ارتباط معنى وهل يجازى إلا الكفور حيث أريد به الجزء العين بما فيه
 فلا يجزى مجرى النمل في الاستقلال وأما على الوجه الآخر وهو أن يرد وهل يعاقب إلا الكفور شاء على
 أن المجازاة هي الكفاية إن خبرا غير وإن شراً فشر فهو من الضرب الأول أفاده البعوتى والسعد
 [نبيه] قال البعوتى لا بد في التبديل من وقوع اختلاف بين نسبي الخنتين فيخرج التكرير كما في كلا
 سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وبيان الاختلاف في المثال السابق أن قوله تعالى جز ينالهم بها
 كفروا مضمونه أن آل سبأ جزام الله تعالى تكفروهم ومضمون قوله تعالى وهل يجازى إلا الكفور
 أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا الكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا وبين قولنا ولا يجزى
 بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب وتغايرها يصح أن يجعل الثانى على الأول ولكن اختلاف
 ما هو متهما لا يأتى تأكيد أحدهما بالآخر لزوم معنى اه (قوله التكرير) أى لسكته كما أشار إليه
 بعد ليخرج التطويل (قوله أنا كيد الإنذار) أى بقوله سوف تعلمون وقوله والردع أى بكلا وذلك
 أن كلا ردع عن الاتهماك في الدنيا وسوف تعلمون إنذار ونحوه أى سوف تعلمون الخطأ فيما
 أتم عليه إذا عاينتم ما قد أنتم من هول المحشر قاله السعد (قوله للدلالة على أن الثانى الخ) بيانه أنه
 زل بعد المربة منزلة بعد إيمان بجماع التفاوت بين كل من البعدين وما يشاركه في أمر خاص
 واستعمل لفظ تم في مجزئ التدرج في درج الارتقاء أفاده السعد مع زيادة يعقوبية (قوله أبلغ) أى
 أريد من المبالغة المراد بها الزيادة كما هو واضح (قوله وهو أن يؤتى الخ) أى لسكته كما سيأتي
 ولا بد من كونها غير دفع الإبهام ليخرج بعض صور التكميل الآتى وهو ما يكون بجملة أو أكثر
 في الأثناء لدفع الإبهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخرافه خارج من كون هذا في الأثناء
 اه من الأصل والبعوتى (قوله شيتين متلازمين) يشمل للسند إليه والسند كما في المثال الأول
 والفعل والفعل كما في الثانى وكذا مع بقية الفضلات ويشمل أيضا الجنتين المتصلتين معنى أفاده
 الأصل والسعد (قوله ويسمى بالاحتراس) أى زيادة على تسميته بالتكميل أما تسميته بالتكميل
 فلتكثير المعنى بدفع إبهام خلاف المقصود منه وأما تسميته بالاحتراس فهو من باب حرص الشئ
 حملة وهذا فيه حفظ المعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود لأن ما أتى به فيه يحترز به عن
 خلاف المقصود اه يعقوبى (قوله وهو أن يؤتى الخ) . فان قلت التبديل أيضا لدفع الوهم لأنه
 للتأكد فما الفرق . قلت التبديل بالجملة في الآخر ولدفع الوهم في النسبة والتكميل لا يختص
 بشئ منها قاله الصبان عن السجاسى (قوله في كلام) أى معه فاندفع ما يقال إن أريد بنى الجزئية
 بشكل بما لا يكون جره الكلام بل جملة مستقلة وإن أريد بها النظرية أشكل بما هو جزؤه
 أفاده الصبان (قوله بما بدفعه) لافرق بين كون الدافع مفردا أو جملة ولا يبين كونه في الأثناء أو في الآخر

وهو أن تكون الثانية
 مستقلة ببل المراد وتغير
 متوقفة على ما قبلها نحو
 النمل المتقدم . الثانى
 ما يخرج مخرج النمل
 وهو أن تتوقف الثانية
 على الأولى في إفادة
 المراد نحو ذلك جز ينالهم
 بما كفروا وهل يجازى
 إلا الكفور أى وهل
 يجازى ذلك الجزاء
 المخصوص . ومنها
 التكرير نحو كلا
 سوف تعلمون ثم كلا
 سوف تعلمون تكرر
 لتأكيد الإنذار والردع
 وأتى بتم للدلالة على
 أن الثانى أبلغ من الأول
 ومنها الاعتراض وهو
 أن يؤتى بجملة فأكثر
 بين شيتين متلازمين
 نحو الله تعالى فضل لما
 يريد . واعلم رعاك
 الله أنه لا يضيع من
 قصده والنسكة في
 الأولى التنزيه وفي الثانى
 الدعاء ومنها التكميل
 ويسمى الاختصاص
 وهو أن يؤتى في كلام
 بوم خلاف المقصود
 بما بدفعه

أعزة على الكافرين
وسما التسميم وهو أن
يؤتى في كلام لا يؤتم
خلاف القصور فضلا
لنكتة كالمبالغة في نحو
ويطعمون الطعام على
حبه سكينة يحل
الصبر عاتل الطعام
أي على حب الطعام
والاحتياج إليه ومنها
عطف الخاص على العام
نكتة نحو ما نظروا على
الصلوات والصلوة
الوسطى والنكتة
الأهتام بالمطوف .

قال :
(ووصفة الأخلاق
والطوبى
والخسوف محمود بلا
تفصيل)

أقول : الوصفة الضيف
والأخلاق إضاد المعنى
للتؤدى . عبارة أقل
منها التطويل في الزيادة
التي هي المتبعة لا الفائدة
والغنى والزيادة المتبعة
لا الفائدة والزيادة
من زيادة عند ههنا

البلاغة والله أعلم قال :
[الفن الثاني علم البيان]
(فإن البيان علم يليه
بحرف
تأدية المعنى بطرق
مختلف

وضوحها واحصره في
ثلاثة

أعاده السعد والصبان وقد ذكر الشارح مثال الثاني وانظر مثال الأول في الفصل (قوله نحو أدلة الخ)
ما كان قوله أدلة على المؤمنين يوم أن يكون ذلك تضعفهم دفعه بقوله أعزة على الكافرين نفيها على
أن ذلك نواضع منهم للمؤمنين وإنما هدى على تضمنه معنى العطف قاله السعد (قوله بغضه) مثل
مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بمجمل مستقلة ولا ركن إسناد قاله السعد (قوله كالمبالغة) أي في المدح
السبق له الكلام يعقوب (قوله بحمل الخ) حال من ويطلعون وأغاد به أن زيادة الفضيلة التي هي
المبرور هنا إنما تكون للمبالغة إذا جعل ضمير حبه للطعام فيكون المعنى على حب الطعام الناشئ عن
الاحتياج إليه فهذا أبلغ في المدح من مجرد إطعام الطعام ولو كان مدحا أيضا وذلك لأن الإطعام مع
الحاجة إليه يدل على النهاية في التنزه عن البخل المدموم شرعا وأما إن أجريت الآية على وجه آخر وهو
أن يكون الضمير عائدا على الله تعالى ويكون على التعليل ويكون التقدير ويطعمون الطعام لأجل
حب الله فلا يكون المبرور عما يفيد نكتة للمبالغة بل الأصل المراد إذ لا مدح بطعام الطعام إلا أن يكون
له ما يعقوب وقوله الناشئ الخ يدل على أن عطف الشارح الاحتياج على حب الطعام من عطف
السبب على المسبب تأمل (قوله الوسطى) أي الوسطى من قولهم هو أوسط القوم أي أحضهم وهي صلاة
العصر عند الأكثر وقيل الصبح اه يعقوب (قوله الاهتام بالمطوف) والتغيبه على ضلحه حتى كأنه
ليس من جنس العام وإنما جعل كالمغابر للعام التزيين التغابر في الأوصاف منزلة التغابر في الذات
(قوله ووصفة الأخلاق) الإضافة للبيان وإليها يشير الشارح بقوله والثلاثة الخ (قوله مردود) ذكر
باعتبار معنى الوصفة وهو العيب (قوله إفاد المعنى) أي تصديره فاسدا أي قريبا منه بسبب
الاضطراب عند فهمه (قوله مردودة عند الخ) لعدم الفائدة في الأخيرين ولأنهم لا يقبلون التراكيب
إلا إذا حصل بها أداء المقصود ونم المراد والله تعالى ولي التوفيق والسداد .

الفن الثاني علم البيان

قال السعد قدمه على البديع للاحتياج إليه في نفس السلاعة وتعلق البديع بالتوابع اه قال الصبان
عن الأطول يريد أنه محتاج إليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا يتم بلاغة كلام بدون أعمال علم
البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعاني إذ
لا حاجة إلى علم البيان للدلالات المطابقة وبهذا التحقيق ظهر وجه غير مانقدهم لتقديم علم المعاني
وهو أنه لا بد منه في بلاغة الكلام بخلاف البيان اه (قوله علم ما به الخ) ما واقع على التواعد
وعلم يسمح لإفادة المسككة به والادراك والقواعد والمعنى على الأول ملكة قواعد يعرف بها الخ أي
ملكة ناشئة من قواعد يعرف الشخص بممارستها تأدية الخ لحصول تلك الملكة له من الممارسة وعلى
الثاني إدراك قواعد بها أي بممارستها يعرف تأدية الخ لحصول ملكة له من الممارسة وعلى الثالث
فلاضافة للبيان أي علم هو قواعد يعرف بها الخ تأمل (قوله واحصره) أي اعتقد حصره وقوله
في ثلاثة أي أبواب ثلاثة وأو في قوله أو مجاز أو كناية بمعنى الواو اه عرق (قوله لما تقدم هناك) أي
من أنه كالمركب بالنسبة لثن المعاني والمركب مؤخر في الوجود عن المفرد (قوله يعرف به إيراد الخ)
أي رعايته إذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إرادته
والفرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ في كيفية إيراد الكلام حتى لا يورد من
الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة
خفية سم له صبان والمركب بإيراد المعنى لإعراضه على ذهن السامع (قوله المعنى الواحد) تقييد المعنى
بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء صبان

نسيبه لوجاز أو كناية) أقول : آخر علم البيان من علم المعاني لما تقدم هناك وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد (قوله

فقد بول عليه بكثر مما في مقتضى الحال بطرق مختلفة في إضاح الدلالة عليه بأن (١٣٣) يكون بعض الطرف واضح

الدلالة بعضها أوضح
تخرج معرفة إرادته
بطرق مختلفة في اللفظ
والعبارة فقط ، وللإيراد
بالمعنى الواحد كل معنى
واحد يدخل تحت قصد
التكلم وإرادته فلو
عرف أحد إيراد معنى
قولنا زيد جواد بطرق
مختلفة لم يكن بمجرد
ذلك عالما بإيراد
بالطرق التراكيب
ومثال ذلك إيراد معنى
زيد جواد في طرق
التشبيه كزيد كالبحر في
الكرم زيد كالبحر
زيد بحر. وهذا الفن
مختص في ثلاثة أشياء
التشبيه والمجاز والكتابة
ووجه المحصر أن اعتبار
المبالغة في إثبات المعنى
لشيء إما على طريق
الالحاق أو الإطلاق
والثاني إما إطلاق
اللزوم على اللزوم
أو عكسه وما يبحث فيه
عن الأول التشبيه وعن
الثاني المجلد وعن الثالث
الكتابة . قال :

[فصل في الدلالة
الوضعية]

(والتصد بالدلالة
الوضعية
على الأصح الفهم
لالحقيقة)

أقسامها ثلاثة مطابقتها

(قوله للدلول عليه الخ) أفاد به أنه لا بد قبل مراعاة البيان من مراعاة علم اللغوي (قوله مختلفة في إضاح الخ) كأنه أضافه وأراد الوضوح مجازا مراداً للدلالة السببية وكان الأول ذكر الوضوح قال يعقوبي والاسلاف في الوضوح يقتضي أن بعضها أوضح دلالة من بعض مع وجود الوضوح في الشكل وسواء أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح حتى فلا حاجة إلى أن يزداد بعد قوله في الوضوح والخفاء مع أن إسقاط الخفاء فيه فائدة وهي الإيحاء إلى أن الخفاء الحقيقي وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق لا بد من انتفاءه عن تلك الطرف وإلا كان فيها وجه فيه تعقيد معنوي اه (قوله بأن يكون الخ) تصور للاختلاف المذكور (قوله تخرج معرفة لإرادته الخ) بأن يكون اختلافهما بالفاظ مترادفة كإيراد الحيوان المأموم بالأسد والعنبر وغيرها في تراكيب اه يعقوبي (قوله كل معنى الخ) قال في الواحد الاستغراق العرفي أي الكائن بحسب العرف أي كل معنى واحد متعارف أي جرى بإرادته العرف تأمل (قوله فلو عرف أحد الخ) فربما على كون إراد ما ذكر (قوله زيد جواد) أي بخصوصه (قوله بمجرد الخ) بأوجه سببية وباه بالبيان لتعدي وكلاهما معاني بعالمنا فم يتم تعلق حرفي جزء الخ (قوله ومثال ذلك) أي إيراد المعنى الخ (قوله في إثبات) متعلق بالمبالغة وقوله للمعنى أي الذي في الأصل وقوله الثاني أي الذي هو الفرع وقوله طريقة الإلحاق الأضحية للبيان وللإيراد بالألحاق إلحاق المبالغ فيه بما هو أصل في الوضعية وقوله أو الإطلاق أي الإطلاق دال الأصل على المبالغ فيه وقوله والثاني أي الإطلاق وقوله أما إطلاق الخ أراد باللزوم ماله ارتباط بغيره وليس المراد خصوص اللزوم العادي وهو ما لا يقبل الانفكاك عادة ولا المعنى وهو ما لا يقبل عقلا وقوله فمن الأول أي اعتبار المبالغة على وجه الإلحاق وقوله عن الثاني أي اعتبارها على وجه الإطلاق للزوم على اللزوم وقوله وعن الثالث أي اعتبارها على وجه الإطلاق للزوم على اللزوم هذا تقرير كلامه والعجب منه كيف يفيد أن الكتابة لفظ استعمال في غير ما وضع له فلا تكون من قبيل الحقيقة ثم يقول إنها إطلاق اللزوم وإرادة اللزوم وهو مذهب السكاكي للصرح بأنها من قبيل الحقيقة كما ذكره الصبان في الرسالة النيبانية ولو قال بدل قوله أما إطلاق للزوم الخ إما مع القرينة السابقة أولا وما يبحث الخ لعل من هذا التافيتي ثم إن عبارته صريحة في وجود المبالغة في كل من الثلاثة وهو كذلك أما في التشبيه قلناه إلحاقاً للنسبة بالأصل في الصفة ولا شك في وجود المبالغة حينئذ وأما في المجاز والكتابة فسيأتي بيانه آخر الفن .

[فصل في الدلالة الوضعية] إنما أشار إلى الدلالة وأقسامها ليعرف المتمر منها في هذا الفن ولتعرف إذا ذكرت في تعريفه قاله ع في والمراد ذكره بالقوة في تعريفه المصنف إذ قوله وضوحها على حذف مضاف أي وضوح دلالتها وبالصرحة في تعريف غيره فتأمل (قوله والقصد) أي المعنى الذي يقصد وقوله الوضعية أي التي هي اللفظية وقوله لالحقيقة أي التي هي كون اللفظ الوضع بحيث يفهم منه المعنى عند إطلاقه اه منه ولعل وجه اخبار الفهم على الحقيقة ما قاله الصبان في حاشية الملوكي من أنهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فأنهم تجاوزوا بها وهي طرف مكان إلى الحالة تشبهها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب عملاً على الظرفية إلا إلى الجرح من اعتدادا على قول بعض النحاة بتصرفها قليلاً تأمل (قوله فهي الحقيقة) أي التي يفهم أن تسمى بالوضعية حقيقة لأن العلم بالوضع كاف في حصولها مع صحاح اللفظ اه منه (قوله وعكسها) أي خلافها وقوله العليتان هما التضمنية والالتزامية وإنما سميتا عكسيتين لأنه لا يكتفى بمعرفة الوضع وصحاح اللفظ فيهما بل لا بد من قرينة ينتقل بها إلى أن المراد من اللفظ لازمه أو جزءه اه منه

تضمن اللزوم أما السابقة فهي الحقيقة ليس في البيان بحث لها وعكسها العليتان (أقول : الدلالة

فهم أمر من أمر والأول للبدول والثاني المطلق فإن كان لفظ دالا على تمام ما وضع له فالدلالة مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو على (١٣٤) جزئه في ضمن كله فمضممة كدلالته على الحيوان في ضمن الحيوان الناطق

(قوله فهم أمر الخ) أورد عليه أمران : الأول كون وصف اللفظ مثلا بالدلالة قبل سماعه مجازا لأنه لم يفهم منه شيء . والثاني وصفها لتكون يكون لها واجب بالترامه ويكون مجازا خاتما . الثاني أن الفهم وصف للتمام والدلالة وصف للفظ مثلا فيضم تغير الشيء بوصف غيره وأجيب بأن الفهم أريد به النظر الدال على الفعل المشتق للمجهول بمعنى أن المراد بالفهم هو أن يفهم من اللفظ شيء . ولا شك أن هذا وصف للفظ مثلا أه منه (قوله فإن كان لفظا دالا الخ) أي فإن كان هذا اللفظ اعتبرته دلالاته على الخ إذا كان لفظا بين هذه الأقسام باعتبار أهل الفن كلام من التضمنية والالتزامية لا يخارج للطابقية كما يستفاد من كلفته ولو قل ودلالة اللفظ على الخ مطابقة للسكان أولى تدبر (قوله على تمام) لفظ التمام امتداد كذا لأن العلامة في البيان أن يترك التمام في مقابلة الجزء حتى كأنه لا يحسن للفاظة بدونه فمن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغو يستحق أن يمحذف فغفل عن البيان الأعراف أه صبان عن الأطول (قوله في ضمن كلمة) بيان للواقع إذ لا يدل اللفظ على جزء معناه مستقلا (قوله وبيان أقسامها الخ) ليست بهمة في مقابلة هذا مع كونها مشهورة جدا فلا حاجة لإيرادها (قوله العقليتين) أما سميتهما عقليتين لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إضاهاى حكم العقل بأن حصول الكل أو للزوم يستتزم حصول الجزء أو باللاتزام والنطقيون يسمون الثلاثة وصية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة النسخ على النار أه قوله السعد (قوله لقبولهما الخ) تعليل لقوله وأما بجهل الخ وسيد كرتوجيه (قوله لأن السامع) أي الذي هو يعتبر بالنسبة إليه الخفاء والوضوح غالبا أه يحتجوا بقوله غالبا وقد عتبران للمكتوب إليه مثلا (قوله الألفاظ) أي جميع الألفاظ التي تستعمل في التراكيب التي يراد بها إلهامه معنى من المعاني أه منه (قوله ذلك للمعنى) أي الواحد الذي روي فيه المطابقة لقتضى الحال أطول أه صبان (قوله لم يكن الخ) لاستواء الجميع في الدلالة أه منه (قوله بذلك) أي بوضع الألفاظ أي جميعها سواء كان عالما بوضع البعض أم لا أه منه (قوله لم يكن الخ) وما انتفت دلالاته على ذلك المعنى منها لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها كما لا يوصف بهما ما انتفت دلالاته مع العلم بالوضع أه منه (قوله لتوقف الفهم) أي الذي هو الدلالة (قوله للزوم) المراد بهما جميع الأجزاء إذ هي للزوم للكل (قوله في الوضوح) والواضح بالنسبة للأوضح حتى فلا حاجة لذكر الخفاء لهذا تركه (قوله إذ قد يكون الشيء الخ) فدلالة اللفظ على الشيء وهو جزء معناه كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو جزء جزء معناه كدلالة الانسان على الجسم (قوله وقد يكون الخ) فدلالة اللفظ على الشيء وهو لازم معناه كدلالة كثرة الضبغات على السكرم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو لازم لازمه كدلالة كثرة الطبع على السكرم (قوله فله الوسائط) المراد باللفظ ما يستعمل لعدم أه صبان وكذا المراد بالكثرة ما يشمل الواحد .

الباب الأول التشبيه

(قوله دلالة) أي من التشكيم أي انبان بما يدل على (قوله أركانه الخ) أن قيل هذه الأربعة ليست داخلة في ماهيته إذ هي الدلالة الطائفة لهذه الأربعة إضافة تعليلية ومن العلوم أن التعلق الذي هو في معنى الضاف إليه في التعريف ليس جزءا للتعليلية العرفية فإن المعنى عدم البصر وليس البصر من عقليته فكيف يجعل أركانا قلنا لما أشبهت الأركان في البناء الشيء عند اشتراط سماعها أركانا لا يخفى

أمر على أمر خارج عن معناه لازمه فالترامية كدلالته على قبول العلم وأن كان الدال غير لفظ فالدلالة غير عقلية وبيان أقسامها كالتضمنية وما يتعلق بها في شرحنا للعلم في النطق بالوصف والمطابقة ليس للبيانين بحث عنها وإنما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام العقليتين لقبولهما للوضوح والخفاء بخلاف الأولى الوضعية لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ ذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح عنده من بعض وإن لم يكن عالما بذلك لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع بخلاف العقليتين لجواز اختلاف اللزوم في الوضوح إذ قد يكون الشيء جزء الشيء أو جزء جزئه وقد يكون لازما أو لازمه لازم فوضوح الدلالة بحسب قوة الوسائط وكثرتها ولله أمر . قال :

[الباب الأول التشبيه]

أيضا
أركانه أربعة وجه أداء

(تشبيهها دلالة على اشتراك أمرين في معنى واحدة)

وطرقه فاتبع سبل النجاة أقول : التشبيه لئلا يفتعل وصلا على منكره أمر لأمر في المنى ما كان محصورة كالشكاف
بمنقوطة أو مقفولة خرج نحو جاء زيد وعمرو وقابل زيد عمرا والاستعارة الحقيقية نحو رأيت أسدا في الحمام والمكتبة
نحو أنتيت المنية أطرافها والتعريف الآتي في البدع نحو رأيت من زيد أسدا (١٣٥) ودخل نحو زيد أسد
فان المقتضى على أنه

بإيضاح (قوله سل) يسكون الباء (قوله التمثل) أي إفاضة أن هذا مثل هذا أي تركب كل من يشبه
الإفاضة بتخصيص زيد عمرا وقابل بكر خالها ورأيت أسدا وغير ذلك فهو أعم من الإيهام (قوله
البدالة إلخ) الأمر الأول هو التشبيه والثاني المنسب به والمعنى هو وجه التشبيه (قوله كالشكاف) ويشبه
ويحاكي (قوله ملفوظة) وصف تان لا ي (قوله نخرج) أي قيد الآلة المحصورة إذ ليست بوجودية فيما
ذكر (قوله نحو جاء إلخ) أي دلالة نحو جاء إلخ (قوله نحو رأيت من زيد أسدا) وللشكاف فيه واضحة
فانه لما دل على نحو زيد أسد من زيد يدل على مشاركة الأسد في الشجاعة وقصر ورفعة (قوله تشبيه سلح)
حلفت منه الأداة والوجه كما سيظهر (قوله لأن المستعارة لئ) أي على أنه استعارة (قوله ولا تكون
الاستعارة) أي التصريحية التي لا ي (أن بها زيد أسدا) (قوله وقد يقتصر على لفظها) فيكون تشبيها لفظيا
جاءت منه الأداة والوجه (قوله فيل) هو من جملة الميت (قوله أيضا) يتقدم من أجزائ وعقليان أيضا
(قوله إياحيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حيا لأنه يقتضي على الصحيح خلاف ما قل هو
أشياء وليس شيء من التصانيق حيا كذا في بعض أمهات (قوله كالحد والورد) أي الجزئين إذ
الشكافان غير حيين أم منه (قوله كالحد والحياة) ووجه التشبيه بينهما كونهما جهتي ادراك كذا في
النتائج والإيضاح فالمراد بالحد هنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراك الحيوانية لأنفس الإدراك ولا يقتضي
أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة قاله السعد (قوله كالسبع والموت) فالسبع حى والموت عليل
لأنه عديم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا أم منه والجامع في هذا المثال الإهلاك في كل (قوله
كالسبع والسبع) والجامع سرعة اغتيال كل (قوله للمدرك) هو كالحد والورد وقوله أو مادته أي
أصله الذي يحصل منه وتحقيقه حقيقة التركيبية كيميائية في المثال أم يقتضي (قوله فدخل) أي في
الحسنى بسبب زيادة قوله أو مادته قاله السعد (قوله وهو المعلوم الذي فرضي عتصما إلخ) إنما سمى هذا
النوع بالخيالي لاجتماعه من صور مفقولة في الخيال فهي عو خزانة الحسنى المشترك الذي يتأدى إليه جميع
المميزات الحسية أم صان عن الفنى (قوله وكان محمرا الشقيق) الإضافة من إضافة الصفة إلى
الموصوف والشقيق نور يتشح كالورد وأوراقه حمراء وبينها بين تلك الأوراق وهو وسطه سود وكثيرا
ما يتغيره الأرض الخالية وإضافته إلى التعمان في قوله شقائق النعمان لأنه كان كثيرا في أرض بحريها
النعماني وهو ملك من ملوك الحيرة قبل والتعمان يسمى به كل ملك في ذلك البلد وأشهرهم النعمان
ابن البشير وقوله إذا صوبت متعاقب يقتضى كأن أي مال إلى أسفل أو صعد أي مال إلى أعلى وميله إلى
الهبول والسيل شريك الراجح له وقوله أعلام ياقوت الأعلام جمع عزم وهو ما يشد فوق الرمح وعلى
الفاقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أجود وهو أصل الياقوت وقوله على رماح الخ الرماح
تجمع رمح وهو معلوم والراجح حيز نفيس أخضر أم يقتضي مع زيادة صيانة وقوله يقتضى الخ
أي قيل يقتضيه كأن وتفيد معناه وهو أشبه (قوله ما عدا ذلك) أي ما لا يكون هو ولا مادته بتامها
ميدركا بأحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعضها أم لا أم من السعد والنعمان (قوله وهو مالمس
ميدرك الخ) فهو خيم من الخيال السابق بأن لا وجود لمادته ولا تشبيهه حتى يدرك هو أو مادته بالحواس

نشبه ببيع لاستعارة
لأن المستعارة مذكور
ولا تكون الاستعارة
إلا حيث يطوى ذكره
ويجعل الكلام خاليا
عنه . وأركانه أثر به
وجه وأداة وطرفان
نحو زيد كالأسد في
الشجاعة فالوجه المعنى
الجامع بينه وبين الأسد
وهو الشجاعة والأداة
آله وهو الكلف
والطرفان زيد والأسد
وقد يقتصر على لفظها
قال :
(قوله وحسان منه
الطرفان
أي عقلان أو
عقليتان)
أقول : طرف التشبيه إما
حسان كالحد والورد
أو عقلان كالحد
والحياة أو عقلان
بأن يكون التشبيه حيا
والتشبيه به عقلي
كالسبع والموت أو
عكسه كالسبع والسبع
والمراد بالحسنى المدرك
هو أو مادته بأحدى
الحواس الحسنى الظاهرة

فدخل الخيالي وهو المعلوم الذي فرضي لجمعها من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كقوله :
وكان محمرا الشقيق إذا صوب أو صعد أعلام ياقوت اشترى ن على رماح من زبرجد فان كلا من الأعلام
والياقوت والزبرجد والرمح محسوس لكن المراك الذي هذه الأبهر ما يتفليس محسوس لأنه غير موجود والحس لا يدرك إلا
ما هو موجود والعقل ما عدا ذلك فيشمل الوهمي وهو ما ليس مدركا بأحدى الحواس ولكنه لو أدرك لكان بها مدركا

وتجبر عن العقل الصرف بأنه لو وجد وأدرك لأدرك بالحواس بخلاف العقل المحض فإنه يوجد وبغيره
بغير الحواس كالعلم والحياة وإنما جعل هذا الوهمي من قبيل العقل هنا مع أنه لو وجد وأدرك أدرك
بالحواس لأنه معدوم فعصر إدراكه إدراك ما لا يحسن في الحالة الراهنة فألحق بالمعقول الذي لا يحسن له
بمعنوي (قوله كقول) أي كتبه به في قول امرئ القيس (قوله أيتلى) الاستهزاء لا استكبار والشرقي
نسبة إلى مشارف اليمن أي أعاليها والنسبة إلى الجمع إفرادية ومستوية أي مهام مستوية عطف على
الشرقي (قوله ما يشتركان فيه) أي معنى يشتركان فيه بأن تصنف به كل منهما إما تحقيقا كالوجه في
قولك زيد كالأسد في الجزاء وإما تخيلا كلفي قوله :

وكان النجوم بين دجاء سخن لاح يتبين ابتداء

فإن وجه التشبيه بين النجوم في الدجاء جمع دجبة وهي الظلمة وبين سخن في الابتداء أي البدع هو
ظهور أشياء مشرقة في جنب شيء أسود وهو في النجوم مع الظلمة حقيقي وفي سخن مع البدع تخيلي أي
بتخييل ذلك في سخن مع البدع ولم يشرحق وسبب التخييل أنه كثير مما تشبه السنة وما معناها كالهدى والعلم
بالنور في الاهتداء بكل منهما إلا أن الاهتداء بالسنة وما في معناها في المعقولات والنور في الحواس مستو تشبه
البدع وما معناها من العصية بالظلمة في الضلال وعدم الأمن من مكروه فأوجب ذلك التشبيه وتلك
القارنة التي بين طرفيه تخيل الاشتراق للسنة وما معناها وتخيل السواد للبدعة وما معناها لأن الشيء
بتخييل فيه الوهم ما في مقدارته وكثير ذلك التخيل حتى صار كأن الشيء حقيقي فيهما فصح التشبيه بذلك الوجه
التخييل وفهم من قوله يشتركان أن الوجه في الحقيقة سلكي لتعذر الاشتراك في الحركي لاستحالة وجوده
في محلين وإعناجع الاشتراك في السلكي بوجود المحض الطائفة له في متعدد فإذا قيل هو كالأسد في
الشجاعة فالوجه المشترك فيه هو الشجاعة السلكية للوجود في الطرفين بوجود بعض جزئياتهما
وعلى هذا فسمية الوجه محسوسا كما يأتي إن شاء الله باعتبار حية ففراد الوجه كالجمرة والصخرة تعود ذلك
وعلم من ذلك أيضا أن الوجه إذا لم يوجد في الطرفين معا بطل التشبيه لعدم وجود التشارك في الاختلاف
كأن يجعل الوجه في تشبيه النحو بالملح حيث يقال النحو في الكلام كالملح في الطعام كون الكثير منهما
مفسدا لما هو فيه والقليل مصلحا إذا لم يوجد هذا المعنى في النحو وهو كون كثيره مفسدا للكلام وقليله
مصلحا له إذا لا يقل قلته ولا أكثره لأنه في كل كلام معنى واحد وإن وجد مع إعراب الكلام ولا بطل
وإنما الوجه الصحيح للتشبيه بينهما كون اعتبار كل منهما بوجوده في الجملة في معاصبه مصلحا له
وانتفاؤه عنه مفسدا له اه ع في (قوله ودخلا) مفصول ثان لقوله المقيى معني تجده قالوا ودخلا على تلقيه

قال ع في والوارد بكونه داخلا أن لا يكون خارجا بدليل مقابله بالخارج فدخل فيه ما كان نفس الناهية
النوعية إذ ليست بخارجية عن الحقيقة لأنها نفسها كأن يقال تعرض من الأغراض زيد كعمرو في
الإنسانية ودخل ما كان جزءا من جنس أو فصل كأن يقال تعرض من الأغراض أيضا زيد كعمرو
في الحيوانية أو الناطقية فالخارج هو الذي ليس نفس الناهية ولا جزءا منها اه وقوله عن الحقيقة أي حقيقة
الطرفين وقوله لأنها نفسها أي مع زيادة قيد الشخص وقوله ما كان جزءا من جنس ومنه مثال الخارج
تأمل (قوله حقيقي) أي معنى متقرر في نفسه بأن لا يكون نسبيا يتغير بين شيئين وقوله جلا أي
ظهر بصورة من غير توقف على شيئين وقوله بحس خبر المصنف أي وظهوره بحس أي بسببه وكذا
يقال في أو عقل وقوله ونسبي مفضل حقيقي أقاده ع في (قوله ونسبي) أي ذو نسبة بين شيئين لا يتصل
إلا بهما وقوله تلا أي نسب الحقيقي في الله كره وتوكله (قوله وواحدا يكون الخ) أي ويتقسم وجه
التشبيه ثانياً فسمي أخرى وهن يكون واحدا الخ كما أشير إليه التارح (قوله ونسبيه) مستأخره ع

كقوله :

أيتلى وللشرقي

مضاجي

ومستونق زرق كأناب

أغوال

فأناب الأغوال بما

لا يدركه الحس لعدم

وجودها ولو أدركت لم

تدرك إلا بحس البصر

قال :

(والوجه ما يشتركان

فيه

ودخلا وخارجا تلقية

وخارج وصف حقيقي

جلا

بحس أو عقل ونسبي

تلا

وواحدا يكون أو مؤلفا

أو متعددا وكل عرفا

بحس أو عقل وتشبيه

في
في الفد لتتبع
والتي
أقول توجه التنبيه هو
المس الذي قصد
اشترك الطرفين فيه
كالشجاعة في تنبيه
الرجل الشجاع بالأسد
ويكون كالتحليل في
حقيقة الطرفين وخارجا
عنها فالأول كافي لتنبيه
توب بآخر في الجنس
كقولك هذا القميص
مثل هذا في كونها
كتنا والثاني كقولك
هذا المثال وهو إما
وصف حقيقي أو إضافي
والأول قبان حسي
أي مدرك بأحدى
الحواس بالبصر من
الألوان والأشكال
والمقادير والحركات
والسمع من الأصوات
الضعيفة والقوية وما
يضمها والذوق من
الطعوم والشم من
الروائح واللس من
الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة
والخشونة والملاسة
واللين والصلابة والخفة
والثقل وما يقابلها من
البه والجناف والفرجة
وغير ذلك. وعقل
كاشفيات

أوه صفة له والخبر لتتبع والروغ على الأول التوزيع وعلى الثاني الوصف أفاده العنق في شرحه (قوله)
نحي أي نسب وقوله في الفد حال من نائب فاعل نحي وقوله لتتبع متعلق بنحي (قوله قصد) أي قصد
للتكلم وإعماق قصد ولم يشترك الطرفان فيه لأنهما قد يشتركان في أمور كثيرة ولا يقصد منهما في
التنبيه إلا أمر خاص كزبد والأسد فانهما يشتركان في الوجود والجوهرية والجسمية والحيوانية وغيرها
مع أنه لا يقصد شيء من ذلك في تنبيه به أفاده العنق في شرحه (قوله كالشجاعة) للناسب كالأجراء
لأن الشجاعة منتفية عن الأسد لإدنى الإقدام عن روية وذلك يخص النفس للعائلة أفاده الصبان عن
سم وسيأتي أن بعض المحققين يخالف هذا (قوله في تنبيه الخ) أي حال كونها مقصودة في تنبيه الخ (قوله)
في كونها كتنا) يصح اعتبار الكتان نوعا أيضا إذ هذه الأمور يكن فيها اعتبارا للعترا أفاده الصبان
(قوله كمثل هذا المثال) يعني الشجاعة في تنبيه الرجل الشجاع بالأسد (قوله بالبصر) بدل من قوله
بأحدى والبصر معنى قائم بالحسفة يشتمل بالألوان والألوان التي هي الحركة والسكون والاحتجاج
والافتراق اه يعقوب (قوله والأشكال) جمع شكل وهو عبارة عن الهيئة الخاصة للجسم باعتبار
وضع أجزائه الاتصالية بعضها مع بعض فيحلت من ذلك في ظاهره طول مخصوص وعرض مخصوص
ودورة مخصوصة وما يرجع لذلك فكون أجزائه على ذلك الوضع الموجب لتلك الحالة من طول وعرض
الخ هو الشكل اه يعقوب (قوله والمقادير) جمع مقدار وهو كون أجزاء الشيء على كثرة مخصوصة
أو قل كذلك متصلة ومنفصلة اه منه (قوله والحركات) جمع حركة وهي تحول الجسم حصولا
أوليا في الجزء الثاني وتسمى التنقل اه منه (قوله والسمع) عطف على البصر وهو صفة تدرك بها
الأصوات قائمة بالباطن من الصياح اه منه (قوله من الأصوات) بيان لما يدرك بالسمع والصوت
كيفية تحصل من التوجع للعلول للقرع الذي هو أساس عفيف والقاع الذي هو تفریق عفيف بشرط
مقاومة للقرع للقرع وللنوع للقالع أفاده السعد (قوله والذوق) وهو صفة قائمة باللسان بها تدرك
النفس طعم الطعومات اه يعقوب (قوله الطعوم) هي الكيفيات الموجودة في الطعومات كالخلوة
والمرارة والمالحة والخشونة اه منه (قوله والشم) هو معنى قائم بياض الأنف تدرك به الروائح اه
منه (قوله واللس) هو قوّة سارية في ظاهر البدن تدرك بالمسوسات ولا يضر غلاوت أجزائه ظاهر
البدن في الاحساس لاشراكها في مطلق الادراك اه منه (قوله من الحرارة) وهي قوّة من شأنها
تفريق المختلفات وجمع المؤنثات ولهذا إذا أوقد على حطب ذهب الجزء الموقد وهو المنكف
بصورة الدخان حائدا لأصله من الهواء والجزء الترابي وهو المنكف بصورة التراب متراكما إلى
الأرض وانزل المائي والناري وكل ذلك بالمعينة وكذلك إذا أوقد على معدن حتى ذاب انزل
زبدته وجبته عن صفيه وقوله والبرودة وهي قوّة من شأنها جمع المؤنثات وغيرها وتلك إذا برد
المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه وقوله والرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصاق
والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله واليبوسة هي كيفية تقتضي صعوبة التفريق
والاتصاق والتشكل وقوله والخشونة هي كيفية حاصلة من كون بعض أجزاء الجسم أخفض وبعضها
أرفع وتلك الكيفية حروثة تدرك عند المس ويدرك بالبصر ملازوم تلك الخشونة وهو كون
الأجزاء على الوضع المخصوص من علو البعض وانخفاض البعض على وجه مشاهد مخصوص وقوله
والملاسة هي كيفية حاصلة من استواء الأجزاء أي أجزاء الجسم في الموضع مع الاتصاق وقوله
واللين هو كيفية تقتضي قبول التمدد أي التداخل إلى الباطن ويصكون للشيء القائمة هي به قوام
فيها تماسك غير سيال فالأعلى هذا ليس له لين لأن قوامه أي جواهره فيها تماسك مع السيلان

في داخل في الصلاة وهو بعد وقوله والصلاة هي تقابل الدين فهي كيفية لا تقتضي قبول الاقرار
 والتدخل إلى الباطن فأدلى بكيفية المعين والثانية ككيفية الحجر والحجر اليابس وقوله والحجة
 هي كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى صوب أي جهة المحيط لولم يعنه عائق كالريش الخفيف
 فانه لولا العائق لارتفع إلى الماء وقوله والنقل هو كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى جهة المركز
 لولم يعنه عائق كالرصاص المحمول فانه لولا حمله لنزل إلى أسفل وقوله من المال هو اتصال المائع
 بسطح الجسم فان داخله فهو ارتفاع وقوله والجفاف هو عدم اتصال المائع بسطح غير مائع وقوله
 واللزوجة هي من اللزج الذي هو اللزوم وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفريق بأن يمتد
 الجسم عند محاولة التفريق كعصا أنواع الصمغ المنسوخة كالصمغ وبها لها المشاشة فهي كيفية
 تقتضي سهولة التفريق وعسر الاتصال بعد التفريق كالخيز اليابس للمعجون بالسنن وقوله وعبر ذلك
 كاللطافة والكثافة اه منه ثم إنه قد يجمع الرطوبة واللين واللزوجة وكذا البيوسة مع الصلاة
 والصلاة والمشاشة كما يفهم من بيانه تأمل (قوله النسابة) أي المختصة بذوات الأنفس الناطقة
 المتعلقة بالباطن ولها أثر في الظاهر وقوله من الكاء هو شدة قوة العقل للمدة لا ككتاب النفس
 بها الآراء الحقيقة وقوله والعلم هو الإدراك للسر بمحصول صورة الشيء عند العقل وقوله والغضب
 هو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام وقوله والحلم وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها
 الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة الكروه وقوله والكرم هو ملكة للنفس يصدر عنها الاعطاء
 وقوله والبخل هو قوة للنفس يصدر عنها التمسك بما يطلب وقوله والشجاعة هي ملكة للنفس يصدر
 عنها بسهولة اتحام الشدائد وقوله والجبن هو ملكة للنفس يصدر عنها الفرار من الشدائد الثلاثة
 وقوله وسائر القرائن جمع غريزة وهي الطبيعة التي تسكنها في النفس كالحاجة مفرزة فيها وهي ملكة
 متسكنة في النفس تصدر عنها الأفعال الثلاثة لها بسهولة مثل ماض ومثل القدرة فيصدر عنها
 الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها والمعجز فيصدر عنه تغير الفعل عند المحاولة اه منه ومن
 السعد (قوله أن يكون معنى متعلقا بالخير) يحصل أن معنى اسم يكون ويحصل أنه خبر وأن الاسم
 ضمير مستتر يعود على الإضافي وعلى كل فالنائب حذف أن يكون لأن الإضافي ليس نفس كونه
 متصفا ولا يكون للمعنى متعلقا بالخير بل هو نفس المعنى المتعلق بالخير كافي عبارة السعد (قوله فاتها) أي
 الذرارة وقوله ليست هيئة الخ أي بل متعانة بين النزول الذي هو الشمس أو الحجة والزوال الذي
 هو الحجاب أفاده اليعقوبي (قوله في ذات الحجة) وكذا في الشمس وكان على الشارح ذكرها (قوله)
 ولا في ذات الحجاب) غير محتاج إليه لأن الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها
 هيئة متفرقة فيه لم يصح وكأني أراد المبالغة في كونها أمرا اعتباريا اه صيان (قوله لمراد الخ)
 تفرع على مقابلة الحقيقي بالإضافي في حل عبارة الضيف تأمل (قوله واحد) الراد به ما بعد في
 العرف واحدا لا الذي لا جزء له أصلا وذلك كقولك غده كالورد في الحرة فهذا واحد وإن اشتملت
 الحرة على مطلق اللونية ومطلق التنبض للبصر يعقوبي (قوله ومركب الخ) هو بضميه بمنزلة
 الواحد في عدم اعتبار التعدد (قوله بأن تكون حقيقة ملتزمة الخ) قال الصبان قال في الطول
 وبهذا أي شقولي ما هو بمنزلة الواحد الحقيقية للتمتة يشعر لفظ الفتح وفيه نظر مستوفاه اه
 وحاصله أن الحقيقة للتمتة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزله اه أي فالنائب قصر
 المركوب على ما يسمى باعتباره اه وذلك قصر الأصل التحليل على الاعتباري ونق السعد فيها بعد كون
 الحقيقة للتمتة مما ذكر من المركب وإنما ذكرها هنا مجازاة للسكاكي فكان على الشارح أن

النسابة من الكاء
 والعلم والغضب والحلم
 والبخل والشجاعة والجبن
 وسائر القرائن والإضافي
 أن يكون معنى متعلقا
 يشتمل كإزالة الحجاب
 في تشبيه الحقيقة
 بالشمس فاتها ليست
 هيئة متفرقة في ذات
 الحجة ولا في ذات
 الحجاب فراد المصنف
 بالنسي الإضافي
 وينقسم وجه شبه
 أيضا إلى ثلاثة أقسام
 واحد ومركب من
 متعدد تركيبا حقيقيا
 بأن تكون حقيقة
 ملتزمة

من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن تكون هيئة انزعاج العقل من عدة أمور وإلى متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور ويقتصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكن كل منها وجه تشبيه بخلاف المركب فإنه لم يقتصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة للنزعة أو في الحقيقة المتشعبة منها وكل واحد من هذه الثلاثة إما حسي أو عقلي فهذه ستة ويختص التعدد باختلاف بأن يكون بعضه حسي وبعضه عقليا فالأقسام سبعة : مثال الواحد الحسي تشبيه نوب بآخر قوله . والعقلي (١٣٩) تشبيه العلم بالنور في الاهتداء

ومثال المركب الحسي قوله :

وقد لاح بالفكر القربى كما ترى

كمنقود ملاحية عين نوراً

فأوجه هنا الهيئة الحاصلة من تقارن

الصور البيض التبدلات السبخار

للقادير في رضى العين فنظر إلى عدة أشياء

وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها . والعقل كقوله تعالى

- مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها

كشمل الحمار يحمل أسفارا الوجه حرمان

الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب لمطعابه

وهو أمر عقلي مأخوذ من أمور متعددة لأنه

روعى من جهة الحمار ضل خصوص وهو الخيل

ومحول خصوص وهو الأسفار المشحولة على

العلوم وكون الحمار جاعلاً بنافها وكذلك روى

من جهة تشبيه أضافه

مخصوص وهو الخيل للتوراة لأنها بأيديهم ومحول خصوص وهو التوراة المشحولة على العلوم وكون اليهود جاهلين بمانيها حقيقة أو حكماً لعدم محامهم بمقتضاها . ومثال التعدد الحسي تشبيه فاكهة أخرى في اللون والعلم والرائحة والعقل تشبيه ربح بآخر في العلم والخير والحياة . ومثال التعدد المختلف حسن الطاعة وكل الشرف في تشبيه رجل في الشمس فهو وجه الشبه يكون مأخوذاً من التضاد فيزول منزلة التناسب تشبه الشيء بما قام به معنى مضاد لاسم ذلك الشيء وذلك إذا كان قصد الحكم أي الاستهزاء بالمشبه أو التمجيس أي جعل الكلام مليحاً مستظرفاً بتشبيه البخيل بخاتم

يقصر في التخصيم على الاعتباري كما اقتصر عليه في التثني تبعاً للأصل (قوله من أمور مختلفة) للرد بالجمع مافوق الواحد دسوق (قوله انزعاج العقل) أي استحضرها وقوله من عدة أمور أي من ملاحظتها أي تلك الأمور لم يصغر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي . وحاصله أن المركب تركيباً اعتبارياً لا حقيقة له في حد ذاته بل هو هيئة بلاخلفها العقل من عدة أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقيها بمجموع الأجزاء له منه وسبأ في الشارح مثالان لتبنيه الحسي والعقلي (قوله بل في الهيئة للنزعة) أي في التركيب الاعتباري وقوله أولى الحقيقة للتشعبة منها في التركيب الحقيقي صبيان (قوله سبعة) ادعى المصنف في شرحه أنها سبعة داخلية في التقسيم وليس كذلك إذ لم يذكر فيه الخفاء ولا يؤخذ منه في كلامه تصور مع التضمين ولو قال بهن قوله ونسب لا يأتي مركباً واحداً عدد والكل حسيًا وعقليًا بعد واختلاف العدد وتشبيه نوب بآخر لاسم منها والعهد بتسكين الهمزة فوزن تأمل (قوله الثريا) اسم لجمعة نجوم وقوله كما ترى حال من الثريا والكاف بمعنى على وقوله ملاحية بصم اليم وتشديد اللام عتب أيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر قاله السعد وقوله نوراً أي انفتح برره (قوله الحاصلة) أي للتحقق قال البقوي وفسرنا الحاصلة بالمتحققة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجاً بالتقارن تحقق الأعم بالأخص وأنها عس ذلك التقارن اه دسوق (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية وإضافة تقارن إلى الصور من إضافة الصفة للوصف والمراد بالصور التقارنية صور النجوم في الثريا وصور حبات العنب في العنقود اه منه (قوله فظاير) أي الشاعر في وجه الشبه وكذا الضمير في قصد ويحمل بناء الفعلين للفعول (قوله كقوله تعالى) أي كوجه الشبه في قوله الخ (قوله مثل الذين) للمثل القصة الصحيحة صبيان (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها معبر عن عدم العمل بعدم الحمل لأن حملهم كلاً حمل (قوله حرمان) بسدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء فاضافته إلى الانتفاع من إضافة المصدر إلى مفعوله اه أطول اه منه (قوله جاعلاً بما فيها) أراد لازم الجهول وهو عدم الانتفاع لأن الجهول عدم العلم عما يتأمله أن يعلم فلا يصف به الحمار (قوله حقيقة أو حكماً) المناسب للاقتصار على حكماً كما هو واضح وقد اقتصر عليه غيره (قوله في اللون الخ) فكل واحد من كل قسم من الثلاثة يصح كونه وجه شبيه بخلاف المركب بتسميه (قوله حسن الطاعة الخ) الأول حسي والثاني عقلي والمراد بالطلعة الوجه (قوله فيزول) عطف على مأخوذ والفاء للترتيب الاخباري وإلا فالنزول قبل الأخذ أفاده الدسوق (قوله فيشبه الخ) ووجه الشبه عند النزول المذكور وهو الوجه عند عدمه فإذا أردت التصريح بوجه الشبه في قولك للجبان هو أسد عليحاً أو نهكاً لم يأت لك أن تقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان إنما هو وضحة الشجاعة فنزلنا تضادها منزلة التناسب وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة على سبيل التلميح أو المزج أفاده السعد (كتشبيه الخ) أي كوجه النسبة

فإن كان قصد السحرية فالأزول أو الألباط مع المخاطب فالثاني في تفتيحها بتقديم الميم خلاف ما يأتي في البدع فله بتقديم الهمزة . قال :
[فصل : في أداة التشبيه ودأبه وأقسامه] (أداته كاف لأن مثل وكل ما ضاهاه ثم الأصل ^٨ ابتداء ما كالكاف ما شبه به
بعكس ما سواه فاعلم وأنته) أقول : أداة التشبيه الكاف وكأن ومثل ونحوها مما يشتق من المماثلة كنحو ومثل والأصل
في الكاف وما أشبهها كلفظ (١٤٥) نحو ومثل وشبه أن يليه المشبه به لفظا نحو زيد كاسد أو تقديره نحو

الأخوذ من التمثيل في تشبيه الخ (قوله فإن كان الخ) أي فهو صالح للأمرين (قوله خلاف ما يأتي
الخ) وهو الإشارة إلى قصة أومتل أو شعر .

[فصل : في أداة التشبيه ودأبه وأقسامه] (قوله أداته) أي الآلة المماثلة عليه وقوله كأن ربما
تستعمل للشك أو الظن كقولك كأن زيدا مرید للقيام أي أشك في إرادته القيام أو أظنها عرق
(قوله ما كالكاف) أي ما كان منها غير مشعر بالفعل مبادرة ولا كان نفس الفعل عرق (قوله
الكاف) ويلزم إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كما أن زيدا قائم ولا يقال كأن زيدا قائم
لأن لا يتجس بكلمة كأن صيان عن الأطول (قوله أو نحوها) أي مثل أومتل معناها (قوله مما يشتق
من المماثلة) أصلا أو فصلا ولا بد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لأن المراد ما في معناه
في الجملة أي ولو بطريق التضمن اه صيان تم إن في كلامه قصورا إذ لا يشمل لفظ نحو ولا كل
ما أخذ من مادة التشابه فالناسب أن يقول كما قال عرق مما دل على معناه وحيد فقله كنحو
لأنه مناسب ما قبله كما هو واضح وقوله ومثل الناسب حذفه لما في ذكره من تشبيه الشيء بنفسه
ولا يقال إنه مثل يفتح التاء لأن هذا اللفظ بمعنى القصة العجيبة كما مر فلا يقع أداة التشبيه كالإيجاز
(قوله وما أشبهها) المراد به ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا
لا غير واحترز به عن نحو كأن وتشبيهه بشابه بل عن مماثل فإن قولنا زيد مماثل عمرو لم يلزم المماثلة
لشبهه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا بالمرور بقولنا لا غير إذ عمرو في المثال المذكور
يجوز نصبه اه (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أي يزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا
اه فترى اه صيان (قوله أي كشك ذي صيب) تقدير ذي لاقضاء الضمائر في يجعلون أصابعهم
في آذانهم مرجحا وتقدير مثل ليناسب المصروف عليه أي كشك الذي استوفد نارا اه منه (قوله بحال
النبت الخ) ولا حاجة إلى تقدير كشك ما لأن المعنى هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور
بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير فله السعد (قوله بخلاف عكس الخ) وضع الشارح
خلاف موضع عكس في المصنف وعكس موضع سوى ولو أبقى سوى لكان أوضح ومراده بعكس
الكاف ونحوها ما لا يطرد دخوله على المرور تأمل (قوله وغاية التشبيه) أي الغرض الحاصل على إيجاد
التشبيه فإن غاية إيجاد الشيء هي الغرض الحاصل عليه أمور جلها غايد للشبه عرق وقوله أي الغرض
لأمنافاة بينه وبين ما لا يشرح كالإيجاز وقوله غايد للشبه أي لأن المقصود من التشبيه بيان حاله فيكون
الغرض منه غايدا إليه فله عبد الحكيم ثم إن المصنف قدم الغرض كأصله على بيان أحوال التشبيه
لكونه أهم (قوله مقدار حال المشبه) أي مراتبها (قوله إذا كان الخ) هذا هو العارفي بين بيان الحال
وبيان المقدار (قوله كما في تشبيه) أي كبيان المقدار الذي في تشبيه (قوله وجوده) أي المشبه (قوله
وأنت منهم) أي بحسب الأصل فلا ينال صيرورته جنسا برأسه اه صيان (قوله فإن المسك الخ)

أو كصيب من السماء
أي كشك ذي صيب
وربما يليه غيره نحو
واضرب لهم مثل الحياة
الدنيا كما أنزلناه الآية
ليس المراد تشبيه الدنيا
بالماء بل تشبيه خلقها
في جهنم وما يتعلق بها
من الهلاك بحال النبت
الحاصل من الماء يكون
أخضر ثم ليس قطبيرة
الرياح بخلاف عكس
الكاف ونحوها نحو
كأن فانه يليها المشبه
لا المشبه به نحو كأن
زيدا أسد . قال :

(وغاية التشبيه كشف
الحال
مقدار أو مكان أو
إرسال
تزيين أو تشويه اهتمام
تسوية استطراف
أو إلهام
رجحانه في الوجه
بالقول
كالبيت مثل الفاسق
المصحوب)
أقول : غاية التشبيه أي

فأدته أمور : منها كشف حال المشبه أي بيان أنه على أي وصف من الأوصاف وقد
كتشبهه توب بئوب في لونه إذا كان لونه مجهولا للمخاطب . ومنها بيان مقدار حال المشبه إذا كان السامع يعلمها إجمالا كما في
تشبيه التوب للأسود بالقراب في شدة السواد . ومنها بيان إمكان وجوده بأن يكون أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى
استناده فيستشهد به بالتشبيه كقوله : فإن نقي الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم النزال

قوله لما تدعى أن المدحوق قاققاس حتى صار أصلا برأسه وجسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالمستعج احتج لهذه الدعوى وبين
إمكانها بأن شبه هذه المخلقة بحالة السك الذي هو من البقاء ثم إنه لا يعد من (١٤٩) السماء لما فيه من الأوصاف

الشرقية التي لا توجد
في السم والتشبيه فيه
ضمني لا تصرحى. ومنها
إيصال حال المشبه أى
تقريرها في نفس
السامع وتقوية شأنه كما
في تشبيه من لم يحصل
من سعيه على طائر من
يرقم على الماء. ومنها
تزيين المشبه ليرغب فيه
كتشبيه وجه أسود بمخلقة
الظلي. ومنها تشويه
أى تشويه ليرغب عنه
كتشبيه وجه مجذور
بسلحة جامدة وقد
تقرنها بالديكة. ومنها
الاعتماد بالمشبه به
كتشبيه الجائع وجهها
كالبدسر في الاشتراق
والاستدارة بالزعفر
وبسبب إظهار المطعوب.
ومنها التنويه بالمشبه
في إظهاره وشهرته
كتشبيه رجل خامل
الذكر برجل مشهور
بين الناس. ومنها
استطراف المشبه أى
عنه طريقا حديثا
يدعى كما في تشبيه ظم
فيه حرم موقد بحر من
السك موجه الشعب
لأبرار المشبه في صورة
المتنع غاده. ومنها

وقد قال ذلك كمال السك وليس جواب الشرط بل غاية الجواب المندوف المقامة هي مقامه تقديره
فلا استبعاد له منه (قوله فاته) أى الشاعر (قوله في الظاهر) أى بادي الرأى قبل النظر في الأدلة
والانتماء إلى الظاهر وقوله كالمستعج الظاهر أنه يغنى عن الكاف قوله في الظاهر له منه (قوله
احتج هذه الدعوى) أى للدعى بدليل وبين إمكانها (قوله وبين إمكانها) إمّا قال بين إمكانها ولم
يقل وقوعها مع أن اللامنى به واقع للإشارة إلى أن الحالة المدعاة أمر غريب أعظم في النفوس من
أن يدعى عدم وقوعه بل الألبق به أن يتبين إمكانه فبين بالوقوع السننم للأمكنة أفاده اليعقوبى
(قوله بأن شبه هذه الحال الخ) تشبه مركب بحرك اه يعقوبى (قوله ضمنى) إذ هو مدلول عليه
بذكر لازمه وهو وجه التشبه أى التوقى على الأمثال في قوله فان تغى الأنام وقوله فان السك
بعض دم الغزال أى وقد فاته لم يذكر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه له صيان ينصرف
(قوله كما في تشبيه الخ) فأنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوى شأنه مالا يجده في غيره لأن
الفكر بالحيات ثم منه بالعقليات لتقدم الحيات وفراط إلف النفس بها قاله السعد وقوله لأن
الفكر أى الخزم وقوله لتقدم الحيات أى في إدراك النفس إياها لأن النفس خلقت خالصة من
العلوم وأول ما فكره المصورات بواسطة آلات ثم بعد الإدراك المذكور وتشبهها لما بينها من
الشاركات والمباينات إجمالا يحصل لها عدم سلبية هي العقليات أفاده الفري (قوله من لم يحصل) من
حصل بتشريف الصاد وقوله من سعيه أى عمله أو كسبه وقوله على طائر على زائدة في فاعل يحصل
أو متعلقة يحصل على تضمينه معنى يطالع وفاعله ضمير يرجع إلى من أفاده السوقي عن الفري (قوله
بمخلقة الظلي) أى التى سوادها مستحسن طبعها والقلة شحمة العين التى تجمع السواد والبياض أوىها
أو الحادثة والمراد هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبينة على ما نقله السعد عن الأصمعي أن عين الظلي
والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فيصيرون سودا كلها له
صان (قوله مجذور) أى عليه آثار الجنى والسلحة المدبرة الجامدة التى لا طراوة فيها وتقرنها تشبها
بالتقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وهي لفظ فدشعار بأن أثر التقرباق في السلحة بعد
لأنه يزول بالزمان وإنما أشعر لأنه للتقريب اه من السبان والفري (قوله بالزعفر) في الاستدارة
واستفاد النفس به (قوله إظهار المطعوب) فلا يحسن إلا في مقام الطمع فى شئ كما قاله الكاكي اه
صيان (قوله التنويه بالمشبه) أى رفع ذكره وقوله في إظهاره أى في حال إرادة إظهاره (قوله
استطراف) بالطاء المهملة اه صيان (قوله حديثا بدعا) تصغير طريقا بالطاء المهملة اه منه (قوله كما
في تشبيه ظم الخ) وجه التشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل للمعرة في وسط شئ
أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف التشبه هنا كونه شيئا ناعما مختفرا أظهر في صورة شئ رفيع
لاصل إليه الأمان اه منه (قوله حرم موقد) في القاموس إبحر النار الموقدة فلا حاجة إلى قوله موقد
اه أطول اه منه (قوله في التشبيه) أى للتعجب وهو الذى يجعل به الناقص في الوجه مشبها به تصدا
إلى ادعاء أنه كل قاله السعد ولا يقول هنا كلام راجعه فى الصبيان (قوله غرته) الغرة بياض في جبهة
الفرس فوق السرح استعير لبياض الصبح قاله السعد وإضافة الغرة التى هي البياض التام إلى
ضمير الصباح من إضافة الخاص إلى العام على احتمال كون الزاد بالصباح مطلق الضياء وانظر باقى
الاحتمالات فى الصبان وقوله حين يتدخ فيه دلالة على تصاف المدحوق بمعرفة حق الحاجز بتعظيم شأنه

لهم وجه المشبه على تشبيهه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المتعجب كقوله

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح

فيه إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والصفاء ومنه مثال المثل وهو المثل مثل الفاسق المصحوب فالناسق
الصاحب مثل الأسد في (١٤٤)

أرجح من المثل في وجه النسيب قال :
(وباعتبار بطرفيه ينقسم
أربعة تركيبا أفرادا علم)
أقول : ينقسم النسيب
باعتبار الطرفين إلى
أربعة أقسام : الأول
تشبيه مفرد بمفرد
كتشبيه الحد بالورد
الثاني تشبيه مفرد
بمركب كتشبيه الشقيق
بأعلام بأقوت نشرن
على رماح من زبرجد
الثالث تشبيه مركب
بمركب بأن يكون في
كل من الطرفين كيفية
حاصلة من عدة أشياء
قد تضمنت حتى عادت
شيئا واحدا كما في
قوله :
كأن مشار النقع فوق
رهوسنا
وأسيافنا ليل تهاوى
كواكب
الرابع تشبيه مركب
بمفرد كما في تشبيه نهار
شمس قد شابه زهر
الربا بليل مقمر فالتشبيه
مركب والتشبيه مفرد
قال :

عند الحاضرين بالاضفاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث ينصف بانفسروا الطلاقة عند استماع
الدعج قاله السعد (قوته فيه إيهام أن وجه الخ) حيث جعل مشبهاته والمشاوهر من أصل التشبيه أن
التشبيه أقوى أفاده ع في وكذا يقال في (قوله تركيبا أفرادا) فميزان لا اعتبار بمخولان من المضاف
إليه أي وباعتبار تركيب الطرفين وإفرادها تأمل (قوله كتشبيه الشقيق الخ) فالتشبيه مفرد وهو
الشقيق والتشبيه مركب وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنسوبة على الرماح الزرجدية
وجه النسيب هو الهيئة الحاصلة من اشترار حرام منسوبة على رموس أجرام خضر منسوبة (قوله كأن
مشار) يضم اليم اسم معول من أثار الغبار هيجه وحركه والنقع الغبار والاضافة من إضافة الصفة
للموصوف وقوله فوق الخ أي متعلقا فوق وقوله وأسيافنا الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه وعامله مشار
لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم نجعله منصوبا بكان عطفا على ضمها وهو مشار ثلاثون هما تشبهان
مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وأن للمنى كأن النقع التار ليل وكأن أسيافنا كواكب وهذا
لا يصح الخل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على التركيب فلا يعدل عنه إلى الخلق
على المفرد لأنه يهوت معه الصفة التركيبية المرعية في وجه النسيب وقوله تهاوى كواكب أي تنساق طائفة
بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما في الأطول وقوله طائفة الخ لأنه هو للناسب لتساقط السيوف حيث
وانما كان الطرفان مركبين لأن النسيب هو الهيئة المنتزعة من السيوف المسألة القاتل بهامع انعقاد
النهار فوق رموسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم ونساقطها بالليل إلى جهات متعددة له من السوق
(قوله شابه) أي خالطه (قوله زهر) بفتح الهاء وسكونها والربا جمع ربوة وهي المكان المرتفع وأراد
بالزهر النبات مطلقا كتشبيه عبارة السعد وسند كرها وخص الرق لأنها أندى وأشد خضرة ولأنها
المقصود بالنظر (قوله بليل مقمر) بجمع ضعف الضوء في كل أمانق الليل المنمر فظاهر وأما في النهار
المدكور فلما قاله السعد من أن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب
إلى السواد (قوله فالتشبيه مركب) وهو النهار الشمس الذي شابه زهر الرق أي الهيئة المنتزعة من
ذلك السوق (قوله والتشبيه به مفرد) وهو الليل القمر (قوله وباعتبار الخ) الواو داخل على ملفوف
وهو خبر ملفوف وقوله باعتبار يصح جعله حالا من ضمير ملفوف أو مفروق أو من أحد الآخرين وإن
أثبت لإثبات هذه أعلام نقل إنه حال من واحد من هذه المتعاطفات بناء على جواز مجيء الحال من
أحدها وحذف من الباقي للدلالة على كل تأمل (قوله ملفوف) معنى بذلك لفظا المشبهات فيه أي ضم
بعضها إلى بعض وكذلك المشبهات بها وقوله أو مفروق معنى بذلك لأنه فرق بين المشبهات والمشبهات
بها والمشبهات وقوله أو نسوية معنى بذلك لأن المشكلم سوى بين شيتين أو أكثر بواحد في التشبيه وقوله
جمع معنى بذلك لأن المشكلم جمع فيه للتشبيه وجود شبه أولاه جمع له أمورا مشبها بها قاله السدوق
ويضع هذا فيبين الشارح لهذه الأقسام (قوله رأوا) أكل به البيت أي علم البيانون ذلك ومحتمل
أنه من رأى (قوله تعدد طرفيه) الظاهر أن الاضافة على معنى في أي تعدد واقع في طرفيه أي مجموعهما
يشتمل ما إذا كان في أحدهما أو فيهما تأمل (قوله أن يؤتى بالمشبهات الخ) أراد بالجمع ما فوق الواحد
وكذا في التشبيه بها والكلام حيث تشبهان لا واحد هذا وقد نصح الشارح السعد قال الصبان ويجب
أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج محمولا كالعقاب والحشف البالي قلب الطير رطبا وبإسائه (قوله أو غيره)
كأنه أراد به مثل قولنا كالصبرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالتمر بقرينة
قاله الصبان والسدوق عن الأطول وفيه أنه لم يؤتى بالمشبهات على طريق خبر العطف مع كونه ليس

(وباعتبار عدد ملفوف أو مفروق أو نسوية جمع رأوا) على
أقول : ينقسم النسيب باعتبار تعدد طرفيه إلى ملفوف وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالتشبيه بها

كذلك كقوله في وصف العناب بكثرة اصطباح الطيور (١٤٣) كأن قلوب الطير رطباً وباباً

نقى وكرها العناب
والخشف البالي
شبه الطير من قلوب
الطير بالعناب والبالي
منه بالخشف البالي والى
مفروق وهو أن يؤتى
بشبهه ومثبه به ثم
آخر وآخر كقوله :

الفقر مسك والوجود
نير وأطراف الأ كف
عنم

والى تشبيه القسوة
وهو أن يتعد المشبه
به كقوله :

صدغ الحبيب وحالي
كلها كالبيالي

والى تشبيه الجمع وهو
أن يتعد المشبه به

دون المشبه كقتيبه
الشعر بالؤلؤ النضد أو

البرد أو الاقحاح في قوله :

كأما يسم عن لؤلؤ
منعد أو برد أو اقحاح

قال :

(و باعتبار الوجه تثليل
إذا

من متعدد أو أخذاً)
أقول : ينقسم التشبيه

باعتبار وجه الشبه إلى
تثليل وهو ما كان وجه

الشبه فيه وصفاً متزجاً
من متعدد كما في إلى
أراك تضم رجلاً
وتؤخر أخرى فالشبه

على ترتيب الصورة التي الكلام فيها فالناسب للتثليل بقولك الزبدان كالشمس والقمر إذا أريد تشبيه
كل واحد بواحد بخرينة تأمل (قوله كذلك) أى بطريق العطف كما في البيت الآتي أو غيره كقوله
زبد وعمره كاتعمر من تأمل (قوله العناب) هو مؤنث صبان (قوله كأن الخ) شبه الرطب من قلوب
الطير بالعناب والبالي منها بالخشف البالي فهما تشبيهان كاعتدت (قوله رطباً وباباً) هما حالان من
القلوب والعامل هو كأن تضمنها معنى التشبيه أى أشبه قلوب الطير رطباً كونها رطباً ولما كانت
الرطوبة والبسوسة لا اجتماعان في محل واحد علم أن كلامهما وصف لما عرفت له الآخر فزعم كونهما حالين
على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشعول للقلوب اه يعقوب وقوله
فالضمير الخ أى فطابقت كل حال صاحبها فلا اعتراض بعدم المطابقة حيث لم يقل رطبة (قوله وكرها)
هو عنى الطائر وإن لم يكن فيه صبان وقوله العناب هو عى أمر مائل للكثرة فقل قلوب الطير كال
المسوق وقوله والخشف هو أرواً الفقرة السعد ووضع البالي بأ كيدا لمسة التشبيه فانه أشبه بالقلب
البالي في شكله ولونه ونكاسته من الجديد قاله يعقوب (قوله ثم آخر وآخر) أى مشبه ومثبه به
(قوله الفقر مسك) أى الرائحة الطيبة منهم كرائحة المسك وقوله دنابر أى كالدنابر من الذهب في
الاستدارة والاستدارة مع مخالطة العفرة لأنها مما يستحسن في ألوان النساء والأطراف الأصابع والنعيم
شجر أحمر لين الأغصان عثر تشبه بأغصانه أصابع الجوارى الخضة فقد شبه الشعر بالمسك والوجود
بالدنابر وأطراف الأ كف بالنعيم حاشا كل مثبه مع مثابه اه يعقوب وقوله لأنها الخ أى وأصابعها
من وجه الشبه لأنها الخ (قوله صدغ الحبيب) يضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ويطبق على الشعر
للتدلى من الرأس على هذا الوضع وهو المراد هنا وقوله كلالها كالبيالي أى في السواد إلا أنه في حاله تغييبي
فقد تعدد المشبه وهو صدغ الحبيب وحاله واتحد المشبه به وهو البيالي وإنما كان التشبه به متعدداً لأن
المراد بالتعدد هنا وجود معينين يخلف المفهوم والصدق لا وجود أجزاء التى مع تساويها كالبيالي اه
دسوقي (قوله كأنما الخ) قال السعد شبه ثمره ثلاثة أشياء له أى جعل كل واحد منها مثبابه وقد
تبه على هذا بأر ونظر في كونه من باب التشبيه بأن المشبه به أعنى الشعر غير مذكور لفظاً ولا تقديرًا
وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لأن تشبيهه بالتسم بالتسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الشعر
بأحدها كذا في الأطول قاله الصبان (قوله يسم) بكسر السين وحكى بعضهم ضمها أى يتسم وضميره
يرجع إلى الأشيد قبل والنضد النظم والبرد حب القمام والاقحاح جمع أقحاحون يضم الهمزة بنت طيب
الريح حواله رقى أبيض ووسطه أصفر كذا في الصحاح تشبيه الإنسان بالأقحاحون باعتبار لون ما حواله
من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من الأصفر هذا هو الأقرب اه من السعد
والصبان والسوق (قوله وباعتبار الوجه) أى تركبها وعدده ويقال في إعراب قوله وباعتبار الخ
ما مر في البيت قبله وقوله تثليل الخ أى وغير تثليل إذ لم يكن وجهه مأخوذاً من متعدد ثم إنه لا يرد
أنه تشبيه لشيء إلى نفسه وغيره لأن التثليل برادف التشبيه يشهد بذلك كلام الكشاف حيث يستعمله
استعمال التشبيه لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس القسم للمعنى الأعم والقسم
ما هو أخص فلا إشكال وهذا اندفع أيضاً أن تعرفه قوله وهو ما وجهه منزع من متعدد غير
متعكس لمخرج بعض أفراد التثليل عنه قاله الصبان عن الأطول (قوله منزعاً) أى مأخوذاً يعقوب
(قوله فإني أراك الخ) لا يخفى أن هذا خرج عن الموضوع لأنه من باب الاستعارة فالناسب أن
يقول كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه منار القمع مع الأسياف (قوله فالشبه هيئة الخ) أى وجهه
الشبه منزع من المتعددين فيبيان التعدد في الطرفين ليس هو التصود بل ليدل على التصود فلا

هيئة منزعاً من أمور متعددة والمثبه به كذلك وإلى غير تثليل وهو ما ليس وجهه كذلك نحو الصالح في هذا الرمان

كالكبريت الأحمر . قال : (و باعتبار الوجه أيضا مجمل حتى أوجلي أو معصّل) أقول : ينقسم التشبيه أيضا باعتبار الوجه إلى مجمل وهو ما لم يذكر تفصيله : ثم كالخاتمة المبرغة لا يدري أن طرفها أي م متسبون في الشرف كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء في الصورة ومنه ما هو ظاهر يفهمه كل أحد نحو زيد كالأسد وإلى مفصل وهو ما ذكر فيه وجه التشبيه كقوله :

وتفسره في صفاء وأدمى كالألالي قال :

(ومنه باعتباره أيضا قريب وهو جلي الوجه عكسه القريب لكثرة التفصيل أو لندرة في الذهن كالتركيب في كنهية)

أقول : ينقسم التشبيه أيضا باعتبار وجهه إلى قريب مبتدل وهو ما ينتقل فيه من التشبيه إلى التشبيه به من غير احتياج إلى تأمل كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل وإلى غريب وهو ما لا ينتقل فيه إلا بعد الفكر كتشبيه

النسج بالمرأة في كلف الأشكال إما لكثرة التفصيل في الوجه كنهذا المثال أو لعدم حصول التشبيه به في الذهن لكونه وهما كأياب الأنوف أو مركبا خياليا نحو : أصلام بالقوت نشر ن على رباح من زرجد

اعتراض بأن للناسب للقيام بإفادة النزاع الوجه لالطرفين لكن كان الأول التصريح بهذا المقصود تأمل وسيأتي بيان الهيئات الثلاثة في المثال في الاستعارة القيلية (قوله كالكبريت الأحمر) أي في العزة فوجه التشبيه هنا واحد (قوله حتى أوجلي) صفة لجمل وتقسيم له وقوله أو مفصل محصص على مجمل قاله المصنف (قوله المبرغة) أي المصبوبة في قالب بعد أن أذيب ما في منتهى صلبان (قوله طرفها) المراد طرفها الأعلى وطرفها الأسفل للالتصان للأفضل والأدنى وإذا لم يعلم الأتقى والأدنى لم يعلم الوسط أشول أم صلبان (قوله متسبون الخ) أي متشاكلون فيه بحيث ينتج تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم مفضولا وقوله متناسبة الأجزاء أي بحيث ينتج تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها لا انفصال في جوفها ولا جوانبها أفاده السعد ثم إن قول الشارح أي هم الخ يبان لوجه التشبيه كالأشكال (قوله وتفسره الخ) فقد ذكر وجه التشبيه وهو الصفاء بين التشبيه وهو الثغر والأدمى والتشبيه به وهو الألالي (قوله لكثرة التفصيل الخ) اعلم أن غرابة التشبيه حاصلة بغرابة وجه التشبيه وغرابة الوجه تكون وجهين أشار لأحدهما بقوله لكثرة الخ وللآخر بقوله أو لندرة الخ والمراد بالتفصيل اعتبار أوصاف كثيرة في التشبيه على وجه لطيف لا يدركه إلا الخاصة ع (قوله أو لندرة في الذهن) أي لندرة حضور التشبيه به في ذهن الإنسان وذلك يستتبع ندرة إدراك الوجه به فتحصل الغرابة القضية لاختصاص الحواس بذلك الإدراك القليل ع (قوله ثم إن ندرة حضور التشبيه به إما عند حضور التشبيه لبعده المناسبة كما في تشبيه التفسيح بنار الكبريت وإما مطلقا لكونه وهما أو مركبا خياليا أو مركبا عقليا وقول المصنف كالتركيب في كنهية بكاف التحليل بعد الجار كإني قبله وكسر النون وسكون الماء وقح الباء عطفة أي كندرة ذي التركيب الخ يشمل هذين الوجهين إذ يدخل تحت الكاف الأولى تسمية غير مركب كالوهي ونار الكبريت وتحت الثانية الخيال تأمل (قوله مبتدل) أي بمنتهى محقر لأنه يتناول كل أحد وهذا الابتدال عند ظهور وجه التشبيه وظهور ثبوته للطرفين (قوله وهو ما ينتقل فيه الخ) والمتنقل هو المتكلم الذي هو مراد التشبيه ويلزم من قرب انتقاله قرب فهم السامع صلبان (قوله وهو ما لا ينتقل فيه الخ) لعدم حضور التشبيه به في الذهن (قوله كتشبيه النسج الخ) فإن الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفكر له أن يرى امرأة في يد أشل قاله السعد فالتشبيه به هنا بعيد عن الفكر لا ينتقل إليه بسرعة لندرة ندرة وجه التشبيه هو الهيئة المتجمعة من الاستدارة والاشراق وسرعة الحركة واتصالها وتوحيش الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يظهر التضاعف كأنه يفيض من جانب الدائرة ثم يضعف ويبقى مترددا بين الانبساط مرة والانقباض أخرى بسبب الحركة الاضطرابية وإذا تأملت حال التامع عند الطلوع وجدتها كالمرأة في جميع ما ذكر لأنها تروح مضطربة كما تضطرب المرأة في كلف الأشكال وقد اشتمل على تفاصيل كثيرة قاله المصنف في شرحه (قوله كنهذا المثال) وقد علمت وجود الغرابة فيه من بعد التشبيه به فالغرابة فيه من وجهين (قوله لكونه وهما) أي وهو بعيد عن الفكر لعدم وجوده أصلا وكذا المركب الخيالي (قوله أو مركبا عقليا) لأن الاعتبارات التي تركب منها لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الحواس فهي غير حاضرة في الفكر (قوله نحو كمثل الحمار الخ) فإن التشبيه قصة قد اعتبر فيها كون الحمار حاملا للنسج وكونه المصنوع بل هو ما ينتفع به وكون الحمل بشقة وتعب وهذه الاعتبارات المدلولات لقصة عقلية وإن كان متعلقها حسيا (قوله والمراد بالهيئة الخ)

وهو في الذهن لكونه وهما كأياب الأنوف أو مركبا خياليا نحو : أصلام بالقوت نشر ن على رباح من زرجد

له من نسخ لكثرة التفصيل بعد النسبة وهو بضم الباء معطوف بحذف العاطف وال في التثنية عوض من النصف إليه
 فهو من أسباب الترابية بعد نسبة التثنية به عن التثنية فيقول بذلك حضور التثنية به في القدم حين حضور التثنية . قال :
 (ولم يثبت إلا مؤكداً بحذفوا ومرسل لا توجد ومنه مقبول بناية على وعكسه للردود ذو التعريف
 وأبلغ التثنية مائة حذف وجه وآلة يليه ما عرفت) أقول : ينقسم التثنية باعتبار أداته إلى مؤكداً ومرسل فالؤكد
 ما حذف أداته نحو زيد أسد وفلرسيل ماذا كرت فيه الأداة نحو زيد كالأسد (١٩٤٥) وهي مرسل لا يراد عنه

التأكيد للتضي
 بقاها من أن التثنية عين
 التثنية به ثم من التثنية
 ما هو مقبول وهو الواقي
 بأي غير من
 الأغراض للتقدم مقوما
 هو مردود وهو عكسه
 أي التبر الواقي بذلك
 والبليغ من التثنية
 ما حذف منه وجه التثنية
 وأداة التثنية نحو زيد
 أسد أو مع حذف التثنية
 نحو أسد في مقام
 الأخبار عن زيد
 وبليغ حذف أحدها
 أي الوجه أو الأداة أي
 فقط أو مع حذف التثنية
 نحو زيد كالأسد ونحو
 كالأسد عند الأخبار
 عن زيد ونحو زيد
 أسد في الشجاعة ونحو
 أسد في الشجاعة عند
 الأخبار عن زيد ولا
 قوة له كرها معاً مع
 ذكر التثنية أو بدونه
 نحو زيد كالأسد في
 الشجاعة ونحو كالأسد

وبه فسرنا المصنف في شرحه وقوله أي كالتركب العقلي "حل" معنى لقوله كالتركيب الخ لكنه
 غير واف فالتاسعة زيادة وأخوه ليتم المعنى (قوله وفي بعض النسخ الخ) وفي التي شرح عليها
 المصنف والمراد بالنسبة التثنية كأي واحد من شرح المصنف (قوله العاطف) أي على كثرة التفصيل
 (قوله وباعتبار آله) أي ذكرها وإسقاطها (قوله بحذفها) متعاني بحذفها أي وهو ما وجد بعدها
 أي معناه وقوله إذا توجد أي وذلك إذا الخ ثم إن قوله بحذفها خادف بحذف الوجه معها وانظر أدها
 لكن إذا حذف بلغ التأكيده النهاية وبلا توسط من عى والظاهر أنه لا مانع من تطلق الطرف الأول
 يؤكد والثاني عرسل ثم الأول بعد عن الحركة (قوله ذو النصف) أي التثنية والأخذ على غير طريق
 فلم يقبل له منه (قوله وأبلغ التثنية) أي أقواء مسافة (قوله المتعدي الخ) ظاهره أنه وصف للتأكيده
 وعادة السعد ضرر مرسل من التأكيده السعد من حذف الأداة للشعر بحسب الظاهر بأن الخ
 فهو فيها وصف للحذف وهذا هو المتعين لأن التأكيده إنما حصل من الحذف بسبب هذا الأفعال
 بالعينة فليس هو المتعدي لها تأمل (قوله الواقي الخ) كأن يكون التثنية به أعرف الطرفين
 يوجه التثنية بها إذا كان العرض بيان حال للتثنية وأتم الطرفين فيه في الحاق الناقص الكامل
 وسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطبة في بيان الامكان أفاده الأصل والسعد (قوله التبر الواقي) كما
 في تسمية المدح بوقوع الأقران بالسان آخر لا يسلم فيه الوجه عى (قوله والبليغ) أي القرد
 الكامل منه بدليل وأبلغ التثنية ومثله في الأصل (قوله ما حذف منه الخ) أي فقط بدليل ومع
 حذف للتثنية أي أو مع (قوله في مقام الأخبار) أي الحاصل حال إجابة السائل عن حال زيد في
 الجراءة (قوله نحو زيد الخ) هذا وما بعده لما حذف فيه الوجه وقوله ونحو الخ مثالان لما حذف
 فيه الأداة (قوله ولا قوة له كرها الخ) اعلم أن صور المقام ثمانية وذلك أن الأركان أربعة والتثنية مذكورة
 نطقاً والتثنية إمامة كور أو محذوف وعلى التثنية برين فوجه التثنية إمامة كور أو محذوف فهذه ثمانية أقواها
 الأولان في التنازع وبليغها الأربعة بعدها ولا قوة للأخبرين . وبين ذلك أن القوة إمامة لموصوم وجه
 التثنية ظاهر أو ذلك عند حذفه أو أصل التثنية به على التثنية ظاهراً وذلك عند حذف الأداة فما اشتمل على
 التوجهين جميعه فهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط أفاده السعد .

الباب الثاني الحقيقة والمجاز

إنما لم يقيد بها بالقويين لإخراج المقلين المتقدمين أول الكتاب فلا يتوهم خروج التثنية عني والعريين
 عى (قوله يعرف) متعلق بوضع عى (قوله لأن التحقيق الخ) فقد لا يكون للمجاز حقيقة كما
 في فرجهن على ما تقدم مع ما فيه (قوله من حق) بانه ضرب ونهر صلب (قوله اللفظ) أي الذي
 يطلق عليه لفظ حقيقة (قوله والمجاز) أي هذا اللفظ وقوله من جاز الخ أي في الأصل وقوله

في الشجاعة خبراً عن زيد . قال :
 [الباب الثاني الحقيقة والمجاز]
 (حقيقة مستعمل فيها وضع
 له يعرف ذي الخطاب فاتباع) أقول : المقصود من هذا البحث المجرى إذ به يتأق اختلاف الطرق فتصغر الحقيقة
 لها بشئها له لا توفقه عليها لأن التحقيق عدم التوفيق والحقيقة في الأصل من حق الشيء ثبت صحت بذلك لثبوت اللفظ على
 أصل وصحته والمجاز من جاز المكان يجوز إذا تعداه إلى مكان آخر معى بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصل إلى معنى آخر .
 (١٩٤٥ - مخلوف)

سمى أى الجار بمعنى الكلمة من كلامه استخدام وقوله لأنهم جازوا به الخ أى فأطلق عليه هذا اللفظ مراداً منه اسم الفاعل وهو بحسب الأصل محاز مرسل عنه لأنه التعلق تأمل (قوله اللفظ المستعمل الخ) يشمل الحقيقة الفردية والركبة كقام زيد (قوله فى اصطلاح الخطاب) بكسر الهمزة كما سبذكره أى فى اصطلاح يقع به مخالفة للكلمة لغيره بالكلام المستعمل على تلك الكلمة (قوله يخرج للمهل الخ) رتب المخرجات على ترتيب القيود (قوله أو مجازاً) إنما خرج هذا بقوله فيما وضع له لأن المراد بالوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقى المقابل للتأويل أهم من أن يكون شخصياً أو نوعياً والوضع فى المجاز ليس تحقيقياً فأنفع استكمال الافتراضى بأنه إن أريد بالوضع الشخصى خرج كثير من الحقائق لأن جميع للركبات وكثيراً من المفردات مثل الأفعال ومثل الثنى والمجموع والمضمر والمنسوب وبالجملة كل ما يكون دلالاته بحسب الحقيقة دون المادة إنما موضوعه بالنوع دون الشخص وإن أريد مطلق الوضع أهم من الشخص والنوع لم يخرج المجاز عن التعريف لما أنه موضوع بالنوع قاله الصبان فى رسالته البيانية أى وإن أريد النوعى دخل المجاز وخرج ما وضع من الحقائق وضعاً شخصياً والظاهر أنه تركه لوضوحه (قوله والمستعمل فيما الخ) اعلم أن هذا قبل قيد فى اصطلاح الخطاب داخل ومخرج بجهتين كالإشغى بهذا التنصيص على الانحراج أى لتيسير التعريف تصافى الإخراج لا لأصل الإخراج وينبى أن يكون هذا مراد الشارح وغيره من أقاد أن هذا التقيد الإخراج وكما أنه للتنصيص على إخراج ما ذكر هو أيضاً للتنصيص على إدخال الحقيقة التى لها معنى آخر اصطلاح آخر غير اصطلاح الخطاب كالصلاة إذا استعملها القنوى فى الدعاء فإنها حقيقة مع أنها يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت لكن فى غير اصطلاح الخطاب لئلا يفسد القيد كالمخرج السابق وعلى إدخال الأعلام المتقولة فإنها إنما يصدق عليها أنها مستعملة فى غير اصطلاح الخطاب ثم إنه لا تنصيص لهذا القيد على لا دخول الشك فى اصطلاح الخطاب إذ يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له فى اصطلاح الخطاب وأنه مستعمل فى غير ما وضع له فيه فهو داخل خارج بجهتين مختلفتين ولا على خروج لفظ وضع تعينين فى اصطلاح الخطاب وقد استعمل فى أحدهما لامن جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كاستعارة معنى البصرة من معنى البصر مع أنه حقيقة فيهما والتنصيص على هذين إنما يكون بقيد الحقيقة المحيطة فى التعريف أى من حيث إنه موضوع له فلا بد من قيد الحقيقة كما أنه لا بد من قيد فى اصطلاح الخطاب ودعوى بعضهم أن قيد الحقيقة مضمّن عنه قيد ظاهرة فى التنصيص على الإدخال كالأشغى على التأمل هذا يلخص ما أفاده الصبان فى الرسالة (قوله فقوله الخ) لتفريع على قوله اللفظ المستعمل الخ (قوله وقد يعنى) بلا همز (قوله كلمة الخ) ترك المصنف والتارخ قيد فى اصطلاح الخطاب قال المصنف ولم يذكره اكتفاء بما تقدم فى تعريف الحقيقة وبتأنيده من التقسيم إلى شئى أو عرقى أو نوعى مع ضبط النظم وكان التارخ اكتفى كالصنف بتأنيده. وأقول كل من الأولين ليس مستوفىاً للشك إذ التعريف لا بد أن يكون جامعاً مانعاً فى ذاته وضبط النظم لا يسوغ به الإخلال بالمقصود على أنه لو قال :

كلمة غابرت الموضوع على عنصرف خطاب لعلقتة فو
مع القرينة كلا نصيب الأسد وعنصرف خطاب لعلقتة فو

لوفى بالمقصود من غير حاجة إلى زيادة على يثنين وسبأى ما يدخل ويخرج به مع لذة على من زعم الاستثناء عنه غيره مما فى التعريف فتقرب (قوله غابرت الموضوع) أى جاوزته والموضوع من باب الحذف والإصالة أى جاوزت المعنى الموضوع له بأن استعملت فى غيره كذا يؤخذ من شرح المصنف

والحقيقة عنصرفاً

اللفظ المستعمل فيما

وضع له فى اصطلاح

الخطاب يخرج للمهل

فلا يوصف بحقيقة

ولامحاز والمستعمل فى

غير ما وضع له غلطاً

إن لم تكن علاقته مجازاً

إن كانت والمستعمل

فما وضع له فى غير

عرف الخطاب كالصلاة

المستعملة عند القنوى

فى الدعاء إذا استعملها

فى الحقيقة المخصوصة

فإنها حينئذ ليست

حقيقة لأن هذا ليس

عرف اللفظ ومثالها

الفعل إذا استعمله

القنوى فى الحديث

والزمان فتقوله مستعمل

أى لفظ مستعمل وما

ولقطة على المعنى والمراد

بذى الخطاب الخطاب

بكسر الطاء قال :

(ثم الجار قد يعنى

مفرداً

وقد يعنى مركباً فالمبتدأ

كلمة غابرت الموضوع

وربما يشعر به صميم الخارج عند التأمل (قوله مع قرينة) هو وما بعده متعلقان بقوله ظاهرت فيها
يظهر ولا حاجة إلى تكلف غير هذا كما صنع ع في (قوله كالجمل تعال البكون) المراد بالسكون هنا
الوجودات وقد استعمل لفظ تعال المحضات وفي ع في إدخال البكون بالعين والراد بتعالها شيئا وانها
والجامع في الأول مطلق المقارة وفي الثاني للتعقّب والتجوز على كل في تعال والمطلع ترشيح إما بقى على
حقيقته أو مستعار للترك والاعراض وقوله وغض الخ فيه استعارة مكنية شبه القلب بآسان صبر
بجامع فوصل كل منهما إلى المراد بالكشف عنه والطرف تخييل والنفس ترشيح كذلك في البيت مثال
لتوعين من الحار قال ع في وسأني بيان ما شارح (قوله في غير ما وضعت له) ما واقعة على معنى وضمر
وضعت للكلمة فترجع لما فكان الواجب الإبراز قال الضبان في الرسالة والمراد الوضع التحقيقي شخصيا
أو نوعيا لأنه المنصرف إليه الوضع عند الإطلاق فلا ينافي أن الجاز موضوع وضعاً تأويلياً نوعياً فاندفع
بحث التبيين بأنه إن أر بد بالوضع في تعريف الجاز الوضع الشخصي ورد عليه نحو المثل والجمع والتفسير
والتسوية والشتق فإن الوضع فيها نوعي فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكره وإن أر بد
النوعي خرج الجاز لأنه موضوع بالتنوع وإن أر بد الأعم كان أكثر فساداً له وقوله كان أكثر فساداً
الأوجه الأكثرية فإن اللازم على ما ذكره إجماع خروج الجاز كإبرام على ما قبله بل أكثرية الفساد إنما
تترتب على ما قبله إذ يلزم عليه دخول الحقيقة الموضوعية وضعاً شخصياً وخروج الجاز ثم رأيت بعضهم
نفيه له وأجاب بما لا ينض (قوله لعلاقة) أي للعلاقة فوجدوا هذه بدون الملاحظة غير كافية للعلاقة
بفتح العين على الأصح وهو مناسبة خاصة بين المنقول عنه والمنقول إليه ومجيئ علاقة لأن بها يتعلق
و يرتبط المعنى الثاني بالأول فينتقل القهمن منه إلى الثاني قاله في الرسالة (قوله من إزادته) أي إرادة
الموضوع له (قوله وكاستعمال الخ) به بذلك على أن الجاز يطلق على الاستعمال كما يطلق على السكينة الخ
ثم إن مفاد الشارح أن مثالي المصنف للصرحة وهو خلاف ما مر من ع في وكل منهما صحيح كما سقت
إفادته لكن ذاك أولى كما لا يخفى (قوله فخرج الماهل الخ) بقوله المستعملة والثاني بقيد العلاقة والثالث
بقوله مانعة الخ ويجب أن يراد الماهل عن الاستعمال إذ ليست بمجاز كما أنها ليست بحقيقة تأمل
وقيد في غير ما وضعت له لإخراج الحقيقة وقيد في اصطلاح الخطاب للتخصيص على إدخال الجاز
المستعمل في موضع له في غير اصطلاح الخطاب وتقدم مثاله وعلى إخراج الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح
آخر غير اصطلاح الخطاب وتقدم مثاله أيضاً وإخراج الأعلام المنقولة وأما قلنا للتخصيص لما مر من ع في
بعضهم الاستثناء عن هذا القيد بالحقيقة المنحولة في التعريف وهو مردود بأن الأصل ذكر القيد وبغير
ذلك وبعضهم بالعلاقة وهو ظاهر في الإدخال لا الإخراج أفاده في الرسالة (قوله في الشبهة) أي في ذي
الشبهة (قوله ملاك الدين) أي قومه أي يتقوم ويتنظم به (قوله فانه مضادة الدين) الأقرب أن مضادة
مصارف قد وصف به الطمع مبالغة أو أر بد به السبب بمجازاً مرسلًا ويحتمل أنه إنهم مكان متجاوز به إلى
المنشأ على مذهب السعد وكذا يقال في مثله والظاهر أن الجاز على هذا الاحتمال بالاستعارة الأصلية إذ
لا يجوز في حدث هذا المنشئ تدبر جدا (قوله كلاهما) أي كل من الحقيقة والجاز وقوله شرعي أي
منسوب لشرع لكونه هو الواضع لتلك الكلمة فصارت حقيقة تنسب له أولكونه هو المستعمل لتلك
اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحه فصار مجازاً ينسب له وقوله أو ع في أي منسوب لغيره لكون
أهلهم الواضعون لفظ أي لكونهم هم المستعملون للفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم ع في ومثل هذا
يقال في دعوى (قوله مرسل) لارسله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بخلاف الاستعارة فإن علاقتها مخصوصة
بالتشابه اه منه (قوله جزء الخ) أي لكون اللفظ معناه جزء للنقول إليه أو كل اه ع في ونظيره

مع
قرينة لعلاقة ثالث الورع
كأدفع تعال البكون
كي تراه

وغيض طرف القلب
عن سواء

أقول : الجاز قسبان
مفرد ومركب فالفرد

الكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له لعلاقة

وقرينة مانعة من
إرادته كالأسد الذي

استعمله الغوري في
الرجل الشجاع واستعمال

الطلع والنفس في
الاعراض عما سوى

الله تعالى فخرج الماهل
والفلسط والكتابة

وغازت تجاوزت
والورع ترك ما لا شبهة

فيه خوفاً من الوقوع
في الشبهة وهو ملاك

الدين كله فقتل العزل
لنعمه كثير وكثيره مع

عدمه قليل بخلاف
الطمع فانه مفسدة

الدين ومثله الرجال .
قال :

(كلاهما شرعي أو ع في
نحو ارتقى للحضرة

المصطفى
أو لنوى والجاز مرسل

أو استعارة فأما الأول
فما سوى تشابه علاقته

جزء

وكل أولئك كونه طرف ومطروف سبب سبب وصف لماض أو ماض (قوله: كل من الحقيقة والمجاز هو...) وشريعي وعرفي كالصلاة المستعملة لثمة في الدعاء والهيئة المخصوصة والعكس أي الصلاة المستعملة شرعا في الهيئة والدعاء وكلمة الصلاة المستعملة لثمة في كل ما يندرج في الأرض وفي ذوات الأربع والحرف عام وهو ما لا يتبعين ناقله عن المعنى القوي والغنى وهو ما يتبعين ناقله عن المعنى للقول منه (١٤٨) كأن فعل للقول عند النجاة عن الحديث المعنى القوي إلى الكلمة المخصوصة ومنه مثال

الثنان الارتقاء حقيقة في المحسوسات مجازي في مقادير السلوك وكالحصر فان المصوفاة تتقوا من المحسوسات إلى دائرة الكمال والصوفي من صفات الرعونات البشرية حتى وصل بذلك إلى خلق البرية . ثم المجاز للفرد إما مرسل وهو ما كانت العلاقة فيه غير الشابة كاستعمال اسم الحزبة في الكل كالسكينة في الكلام وعكسه كاستعمال الأصابع في الأناجيل في يتبعون أصابعهم في آذانهم . ومنها إطلاق اسم الحال على الحال وعكسه وقد اجتمعا في قوله تعالى خذوا ربكم عند كل مسجد إذ الراد بالزينة الثوب والسجد الصلاة ومنها الآلة نحو واجعل في لسان صديق في الآخر من أي ذكرنا

يقال فيما بعد (قوله محل) أي وحال في كلامه حذف الواو ومسطوبا كما أفاده الشارح وغيره (قوله طرف ومطروف) ذكر عني أنه يستثنى من هذين في الجالية والمجالية وهو واضح (قوله لماض) أي منسوب لماض ومثله ماض ومراتب صفة ماض أي مستطر تأمل (قوله كالصلاة المستعملة الخ) مثل الشارح بسنة الأول والثاني للحقيقة المعنوية والمجاز المعنوية والثالث والرابع للحقيقة الضمنية والمجاز الشرعي والخامس والسادس كالأول والثاني إلا أن السادس يصلح مثلا للحقيقة العرفية وكان الأول حجة غلظا وجعل السادس الدابة مستعملا في إنسان جاهل لتكوين الأمتة لثمة للصور الستة التي أفادها بقوله أولا وكل من الحقيقة الخ تأمل (قوله عام) مثله الدابة لذوات الأربع وللإنسان عرق (قوله المعنى القوي) بدل من الحديث (قوله ومنه) أي من العرف الخاص أي من حقيقته (قوله في المحسوسات) أي في الدارج أي في طوعها (قوله مجاز في المعنى الخ) أي وقد صار حقيقة عرفية خاصة فيه وهذا المحذوف هو محط بيان مثالية الارتقاء فكأن يسمى ذكره (قوله من المحسوسات) أي جلسها وهو موضع حضور الشخص (قوله دائرة الكمال) هي الحالة التي إذا وصل إليها الشخص متى عارف كما يعلم عما مر (قوله طرعونات) أي الأوصاف السلبية (قوله كاستعمال الخ) مثال للعلاقة كما يؤخذ مما بعد والناسيب كالجزئية أي كون اللفظ معناه جزء للقول إليه إذ الاستعمال لا يسي علاقة بل مجازا ونظيره يقال فيما بعد من لفظ إطلاق واستعمال وقوله كالكلمة مثال لاسم الجزء المستعمل في الكل وقوله كاستعمال الأصابع مثال للعكس وقوله في الأناجيل أي التي هي من الأصابع وقوله في يتبعون الخ والقرينة استعارة دخول الأصابع يتاميا في الأذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الأذن لئلا يسمع من العواصق شيء قاله المحسوق (قوله إذ للراد بالزينة الثوب) وهو محل لخاصها الحقيقي فقد أطلق اسم الحال على الحال وقوله وبالسجد الصلاة وهي حالة في مكانها الذي هو معناه الحقيقي فقد أطلق اسم الحال على الحال والقرينة في الأول أنه لا يعمل التكليف بأحد الزينة إنما يعقل أخذ محلها وفي الثاني السياق الذي نزلت فيه الآية هذا ما ظهر لي (قوله الآلة) المناسبات الآية أي كون معنى الاسم آلة للقول إليه قاله المحسوق وفرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الوسيلة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فالإنسان آلة للذكر لا سبب له قاله سم وعرضه بأن هذا الفرق لا يظهر إذ قد يقال الآلة بها وجود الشيء ولها أدخل بعضهم الآلة في السبب اه (قوله في الآخرين) أي المتأخرين عن من الأنبياء والأمم (قوله حسنا) أخذه من إضافة الإنسان لصدق دسوقي (قوله واستعمال الخ) المناسبات التفرع عما يظهر (قوله أي الحنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة إشارة إلى كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها أطول اه صبيان (قوله التي هي طرف الرحمة) المراد بها الانحسان والاعتناء وهو أمر اعتباري إذ هو تعلق القشرة بالجنود التمس وليس خلا في الحنة وإنما الحال فيها أثره في الرحمة فيجوز على تجوز اه منه فان راعيت أن أصلها الرحمة زاد تجوز ثالث (قوله باعتبار الخ) إذ هم في حال إعطائهم أمورهم

حسنا فاستعمل الإنسان في ذكر لآلة آله . ومنها استعمال الطرف في المطروف نحو شربت كوزا أي ماء وعكسه نحو في رحمة الله أي الحنة التي هي طرف الرحمة . ومنها إطلاق اسم السبب على السبب نحو أمطرت السماء نائما أي غينا وعكسه نحو رغبنا غينا أي نباتا . ومنها اعتبار ما كان نحو وآتوا اليانصيب أمواهم بما هم يتامى باعتبار وصفهم للشيء . ومنها الأول نحو إلى لرائق أحضر خروا

لا يسمون

لا يسمون بنى كما لا يسمون (قوله أى عصبرا الخ) خبر لقوله خيرا ولا داعى له عدم صحة للبنى المحقق لأن الصبر لغة المصر لا يفسر القتل وإنما يخافه بعد مدة وكان الأولى التنازع لمن يقول أى عنيا يشول صبره إلى آخر لأن الصبر لا يصبر إلا ثمن يقال فريد أن أعصر عني أستخرج وهذا بناء على ما هو التحقيق الذى يسبق إلى الفهم من أن نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذلك موصوفة بوصف إنما يكون بعد إضافتها بذلك الموصوف بحيث يكون إضافتها مابقا على ثبوت الفعل فيلزم وقوع المصر على الضير أى للصور وإنما إن قلنا إن الفعل يتأثر بملقه وصفه المقول به وأن الذى هنا أى أعصر عصبرا مأملا بذلك المصر فلا حاجة إلى تأويل أعصر بأستخرج اه دسوق (قوله فى قولنا) حل من الأسد .

[فصل : فى الاستعارة] (قوله كالأسد شجاعته) قال المصنف وتبعه الشارح تقديره كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل وشجاعته الملاقة أى وعلاقته شجاعته اه فافاد أن شجاعته خبر لمصروف هو علاقته مع تقدير ما ذكر قبل المصنف ولا يخفى أن هذا التقدير ظاهر فى أن العلاقة هى الشجاعة الملاقة لصبر الشجاع وهو لا يصح فلا بد من زيادة تقدير بأن يقال علاقته المشابهة بجهة هى شجاعته فى البيت لإحداث عظيم وشهرة لذلك لا بد من دفع قبحه كالإخفى مع اقتضاء أن وجه التشبيه بين الأسد والشجاع الشجاعة مع أنه يفتنى أن يكون هو الجراءة بناء على ما أشهر من أن الشجاعة ملكة توجب الإقدام على المهلك فهى خاصة بالعاقل وإن فاء بعض المحققين ولو قال :

هى التى علقته المشابهة كاللث في من فى اجترأ شابهة

لوفى بالمقصود مع المذوبة والسلافة من هذا كيه (قوله وفردا الخ) الواو داخلة على قرينة وهو مبتدأ بوضع الوصف بها وضميرها للاستعارة والخبر قد ألفا وفردا وما بعده أحوال من الضمير فى ألفا الرجوع إلى القرينة بالتأويل المذكور فتأمل (قوله لملاقة المشابهة) أى التى قصد أن الإطلاق بسببها فإذا أطلق المشرع على شفة الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشعر الأبل فى الخلط فهو استعارة وإن أريد أنه من إطلاق التقيد على المطلق فجاز مرسل فلفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازا مرسلًا فله السد (قوله والأصح الخ) دليله أنها المشبه به لا المشبه ولا لأعم منها فإذا استعملت فى المشبه كانت مستعملة فى غير ما وضعت له فأسد فى قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للبع الخصوص لا للرجل الشجاع ولا لضمير أعم من السبع والرجل كالحبوان ليكون إطلاقه عليها حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل وهذا معلوم بالتقل عن أئمة اللغة قطعا فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له فيكون مجازا محض وفى هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار تحقق العام فيه فهو ليس من المجاز فى شئ كما إذا قلت زيدا قلت لقيت رجلا أو إنسانا أو حيوانا بل هو حقيقة إذ لم يستعمل الملقب إلا فى معناه الموضوع له ثم من الأصل والسعد بإضاح وقول السعد وفى هذا الكلام أى كلام الأصل وهو ما قبل قولنا فإذا استعملت الخ (قوله بمعنى الخ) أفاد يعقوب أن البناء للنسبة وأن إضافة معنى إلى ما بعده للبيان حيث قال فى حل الأصل ولما كان فى تحقيق كونها مجازا عقليا غموض أشار إلى ما يشبهه القائل من سبب النسبة بالعقل بقوله بمعنى الخ اه ثم إن الشارح أشار بقوله بمعنى الخ إلى أن المراد من المجاز العقلى هنا غير ما هو المراد فيها سبق من المجاز الحكى وهو ظاهر فإن المراد هنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاستناد أو الكلام أقاده الصبان عن الفترى (قوله للتصرف) أى الواقع لمن نطق بتلك الاستعارة وقوله فى أمر عقل

أى صبرا يشول إلى الجرة وإنما استعارة وهو ما كانت العلاقة فيه المشابهة كالأسد المستعمل فى الرجل الشجاع فى قولك رأيت أسدا فى الحمام ثم إن علاقات المجاز المرسل أكثر مما ذكره اللغويين

ومن أراد ما عطيه بما كتبناه على عصنام الاستعارة . قال :

[فصل : فى الاستعارة] (والاستعارة مجاز علقته

تشابه كالأسد شجاعته وهى مجازة على الأصح ومنعت على ما افترع وفردا لو مضى لولا أو مؤلفا

منه قرينة لما قد ألفا

أقول : الاستعارة لفظ

المستعمل فى غير ما وضع

له لملاقة المشابهة

كالأسد المستعمل فى

الرجل الشجاع فقوله

كالأسد شجاعته أى

كالأسد إذا أطلق على

الرجل الشجاع

وشجاعته الملاقة بينهما

أى علاقته شجاعته

والأصح أنها من المجاز

اللفظى الذى هو

استعمال اللفظ فى غير

ما وضع له وقيل من

القول بمعنى أن التصرف

ويترك من كون التصرف في أمر عقلي. كون التصرف نفسه عقليا ولو عبر به لكان أظهر والأمر
العقلي للتصرف فيه هو المعاني العقلية والتصرف فيها هو جعلها بعضها نفس الآخر وإن لم يكن
كذلك في نفس الأمر وإدخال بعضها تحت جنس غيره على وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه
وجوه الشبهة في نفس الأمر اه يعقوب (قوله لا لقوى) أي لا في أمر لقوى وهو اللفظ يعني أن المتكلم
لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس
غيره كما ذكرنا وبعد تصيير البعض من آخر جم. باللفظ وأطلق على معناه بالتعميل ولو لم يكن معناه في
الأصل وجعل مالم يسمع واقع والمعاني في التقدير والاعتقاد الباطل على الشبهة أمر عقلي اه منه (قوله
لأنها الخ) لتعيل لكونها مجزا عقليا بعد بيان سببه فكانه قال وإنما كانت مجزا عقليا بسبب
ما ذكر لأننا الخ وصير لأنها للكلمة السالبة بالاستعارة (قوله على الشبهة) أي الذي لم نوضح له في
الأصل اه منه (قوله إلا بعد الخ) بحيث يصير حقيقة الشبهة به للوضع لها اللفظ شاملة للشبهة بإدخاله
في جملة أفراد الاعتداء العقلي وباعتقاد التقدير الباطل على الشبهة اه منه (قوله كان استعمالها الخ)
لأن العقل صير الشبهة من أفراد الشبهة به التي وضع اللفظ لحقيقتها فصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما
وضعت له لا فيما لم توضع له وقد نفقتم أن الجازم لقوى هو ما استعمل في غير ما توضع له وحينئذ فلا تكون
الاستعارة مجزا لقوى بل هي على هذا التقدير حقيقة لقوى لاستعمالها فيما وضعت له بعد الإدعاء
والإدخال في جنس الشبهة به فالتجوز في الحقيقة إنما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق
اللفظ قسميته مجزا عقليا ظاهر نظرا لسبب إطلاقه وأما قسميتها استعارة باعتبار إعطاء حكم المعنى
لفظ لأن المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى الشبهة به يجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المنه
ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ معنى استعارة يسوق عن يعقوب (قوله ورده في الأصل) عبارته مع
العدد ورد هذا الدليل بأن الإدعاء أي ادعاء دخول الشبهة في جنس الشبهة به لا يقتضي كونها أي
الاستعارة مستعملة فيما وضعت له العلم الضروري بأن أسدا في قولنا رأيت أسدا يرعى ميتعيل في
الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص اه وانظر بطل المقام هناك (قوله ويمنع الخ)
يشعر بغير أن الجازم المرسل في العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون العلم لازم مستعمل فيه لفظ العلم
اه صبان (قوله في العلم) أي الشخص كما نفيد عبارته (قوله يجعل) الياء السببية (قوله شافانم
الحسية) لقائل أن يقول الجنسية التي ينافيها إنما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع
من أن تدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع لقوات المتصفة بتلك الصفة
أعني الجامع لا لقوات للعينة الشخصية وإذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره
إذ لا فرق إلا في الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأول وامتناعه في الثاني
اه سم صبان (قوله نوع وصفية) الأولى نوع وصف لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى
المصدر إلى إلحاق الياء المصدرية أمول اه منه (قوله بواسطة) متعلق بتضمن وقوله اشتهاره أي
العلم أي اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم المتضمن نوع وصفية هو ما يكون مدلوله مشهورا
بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فبهمته ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه
موضوع لقوات المستلزمة لتلك الوصف فيكون كأنه تأويل فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله
الأصل صح جملة استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد التكلم اه يسوق (قوله شافانم المتضمن)
أي المستلزم وحاشي في الأصل اسم فاعل من الختم بمعنى الحكيم قبل شافانم بن عبد الله بن الحشرج
الطائي اه منه (قوله فيتأول فيه الخ) نفس من عبارته شيء لا يتم إلا به وهو في عبارة غيره وبسبب فيشند

لا لقوى لأنها لم تطلق
على الشبهة إلا بعد ادعاء
دخوله في جنس الشبهة
به كان استعمالها فيما
وضعت له ورده في
الأصل ويمنع أن
تكون الاستعارة في
العلم لما اوضح عند
من أنها تقتضي إدخال
الشبهة في جنس الشبهة
به يجعل أفرادها قسمين
متعارفين وغير متعارفين
ولا يمكن هذا في العلم
لشأنه الجنسية إلا إذا
ضمن العلم نوع وصفية
بواسطة اشتهاره
بوصف من الأوصاف
شافانم المتضمن
الاتصاف بالجوهر فيتأول
فيه فيحصل كأنه
موضوع للمعروف سواء
كان ذلك الرجل
المعروف أو غيره فيتأول
شافانم حينئذ الفرد
المعروف المعهود
والفرد الغير المتعارف
ويكون إطلاقه على
المعهود أصح حاشا
الطائي حقيقة وعلى
غيره من تصف بالجوهر
استعارة نحو رأيت
اليوم حاشا

وقرينة الاستعارة تكون فردا أي أمرا واحدا نحو رأيت أسدا برمي أو متعددا أي أكثر من أمر اثنين فأكثر فيكون كل واحد منهما أو منهم قرينة كقولك رأيت أسدا برمي على فurse أوسع زيادة في (١٥١) الحياء أو تكون معاني مشتقة أي مربوطا بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد كقوله:

وهاعفة من نضادتك
بها

على أروس الأقران
حسن الحجاب

أي أنامله الحسن التي هي
في الجود وعموم العطاء

كالسحاب لما استعار
السحاب لأنامل

المدح كزأن هناك
صاعقة وبين أنها من

فصل سبعة ثم قال على
أروس الأقران ثم قال

حسن سحاب فذكر
العدد الذي هو عند

الأنامل فظهر من جميع
ذلك أنه أراد بالسحاب

الأنامل والشمير في
ألفا للقرينة وذكره

للضرورة وأنه
للاطلاق كالأدنى قبله

قال :

(ومع تنافي طرفيها
تنقسم

إلى العناد لا الوفاق فاعلم
ثم العنادية على حية

تلقى كما تلقى تمكبة)
أقول : تنقسم

الاستعارة باعتبار

يجوز أن يشبه شخص بجماع في الخود فيتأمل الخ وقولنا خبتنذ أي حين نفس الانصاف بالوجود وقوله فيتأمل أي بعد التشبيه كما تفيد الفاء ليصح التشبيه إذ لو حصل التأويل قبله لزم تشبيه فرد بأخر وهو لا يصح لقاربهما ولو ادعاء تأمل (قوله وقرينة الاستعارة) أي مصرحة أو مكتوبة وإعما حسبا للاعتناء بها وإن كان الحارز الرسل والكناية كذلك أفاده الدسوقي (قوله أمرا واحدا) أي من ملائمت الشبه في المصرة كبرى ومن ملائمت الشبه به في المكتبة كالأظفار أنه منه (قوله يكون كل واحد من قرينة) أي وليس واحد منها ترشيعا ولا تحريدا لاستوائها في ملائمة الشبه به أو التشبه وهذا مبني على حوار تعدد القرينة وهو الحق أنه (قوله برمي الخ) راجع لقوله اثنين وقوله أوسع الخ راجع لقوله أو أكثر والحياء الحرب (قوله أو يكون معاني الخ) عطفت على فردا وإعما أعاد العامل فأقول (قوله لا كل واحد) أي فهذا مقابل لقوله أو متعددا وليس داخل فيه كما نوح (قوله وصاعقة) أي ورت صاعقة وهي في الأصل نار حمالة تهلك ما أصابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق وأوله من صله أي تصل سيف المدح والصل حديدة السيف وقوله تنقسم أي تنقلب . ومن البيت أن المدح كثيرا ما تحدث نار من حدة سيفه يقلبها على رموس الأقران ليهلكهم بها والمراد يقلبها قلب السيف الذي هو عملها وإنما يقلبها بأنامله التي هي كالسحاب في عموم المطاء وكثرة الذمع أنه يعقوب (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان المعاني للشمعة التي جعل مجموعها قرينة لازمة لأنامل السحاب وكان عليه أن يذكر معها ضيعة مقام المدح فإن قطع النظر عنه يحصل المراد بها الأصابع كذا في الأطول فإن أريد بالأنامل الأصابع فلا إشكال أنه صان (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن قول بإضافة الصاعقة لتصل السيف كاف في القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوطا بعضها ببعض فيكون الجميع قرينة الخ أنه سم صان (قوله للضرورة) الأحسن ما قدمناه (قوله تنقسم إلى العناد) أي تنقسم إليه قسمي تناديه كما أشار إليه الشارح والمصنف لعناد أي تنافي طرفيها وقوله لا الوفاق وإعما تنقسم إليه عند جهة اجتماع طرفيها في شيء واحد فيقال فيها حينئذ وفاقية لتوافق طرفيها في جهة الاجتماع قاله عرق وفي نسخة :

وباعتبار طرفيها تنقسم إلى العناد والوفاق فاعلم
وهي أقرب لشكارة الشارح (قوله تلقى) أي توجد (قوله بمنع اجتماع طرفيها) أي في شيء لتنافيها فلا يصح كونها وصفيين له أفاده يعقوب (قوله كاستعارة الخ) فلا يطاق كل من الوجود والعدم على شيء واحد وكذا كل من الميت والحى ثم التبادر من عبارته هنا وفيما بعد أن المراد بالاستعارة المعنى المصدري وهو الاستعمال ويصح التقسيم أيضا باعتبار المعنى الاصحي بأن تقول كلفظ الموجود الخ وكذا فيها بعد تأمل (قوله يمكن الخ) لعدم التنافي فيصح كونها وصفيين له (قوله كاستعارة الأحياء للاعتداء) المناسب للهداية كما في غيره لأن الفعل المستعار مستند فله فلا يصح كونه للاعتداء لأنه ليس وصفا له تعالى والأحياء والهداية يجتمعان في شيء واحد هو الله تعالى (قوله إما على حية الخ) المناسب قد تكون على حية الخ كما في المصنف لأن عبارته ضد الحصر في القسمين وليس كذلك إذ كل من المثاليين المستعملين الأولى ليس من واحد من هذين وعبارة الأصل ومنها يعني العنادية التوكيدية والتعليجية تأمل (قوله أي المصنوع الخ) بيان لتعليجية باعتبار وجه القبة فيها أي أنها إما تنقسم

الطرفين أي على المستعار منه والمستعار له إلى عنادية وهي التي يمنع اجتماع طرفيها كاستعارة اسم المندول للوجود الذي لا منفعة فيه واستعارة اسم الميت للمحامل وإلى وفاقية وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء كاستعارة الأحياء للاعتداء في قوله من كان ميتا فأحيه ثم الأولى إما تعليجية أي المقصود منها التلخيص

تريد جانا فاصدا التلميح
والظرافة أو التهكم
والسخرية قال
(و باعتبار جميع قريته
كفهم بقرا أو غريبة
وباعتبار جامع وطرفين
عقلا وحساسة بغير
مين)

أقول: تنقسم الاستعارة
باعتبار الجامع إلى
قريبة وغريبة فالأولى
ما كان الجامع فيها
ظاهرا نحو رأيت أسدا
يرى ورأيت قرا يقرأ
والثانية ما كان الجامع
فيها خفيا لا يدركه
إلا الخاصة نحو:

وإذا احتج قريوس
بعنانه البيت

شبه هيئة رفوع
الضان في موقفه من
قربوس السرج فتدا

إلى جاني فم الفرس
بهنية وقوع الثوب
موقفه من ركبتى الهن

فتدا إلى جاني شهرة ثم
استعار الاحياء وهو
أن يجمع الرجل ظهوره
وساقيه شوب ونحوه

لوقوع الضان في
قربوس السرج فجات
الاستعارة نظرية لظرافة

الشعر وتنقسم الاستعارة
أيضا باعتبار الطرفين
والجامع إلى ستة أقسام
لأن الطرفين إما متجانسين
أو مختلفين أو شبهة حتى

لا ينجح لفصده منها (قوله والظرافة) عطف نصير وكذا الأسهوا بعد (قوله بأن يستعمل الخ)
نصير لتلميح التهكية (قوله فاصدا الخ) فاشكال الواحد صالح للتفسير كسر نظيره في التشبيه
(قوله وباعتبار) أولا تقدم إعراب نظيره وقوله وباعتبار ثانيا الظاهر أنه حال من التبدل المحذوف
الخبر عنه ستة على رأى سبوية (قوله جامع) هو ما قصد اشتراك الطرفين به وهو الذى يسمى في
التشبيه واجها وهو هنا طمعا أنه مطلق (قوله حسا وعقلا) أى حسية وعقلية فالمراد منهما المعنى المصدري
ومما يميزان هؤلاء من الإضاف إلى أى باعتبار حسية الطرفين والجامع وعقليتهما (قوله مين) أى
كنت (قوله ما كان الجامع فيها ظاهرا) أقول أن نسبتها غريبة لقرب جامعها من المعنى بسبب
ظهوره ويظهر من هذا ما أقوله من عدة تشبيهات (قوله نحو رأيت الخ) فإن الجامع هو الجريمة
وهي ظاهرة على (قوله ورأيت الخ) فإن الجامع هو الجمل التام وهو ظاهر (قوله الخاصة) أى الذين
أوتوا ذهنا ارتفعوا عن طبقة العامة مطلق (قوله تحمل إذا الخ) قال الشاعر نصف فرسا له ذناب مؤدب
وأنه إذا نزل عنه وألقى عنائه في قريوس سرجه وألفه فكانه إلى أن يعود إليه مطلق (قوله قريوسه)
أى مقدم سرجه وهو يحتمل أن يكون فاعل احتج بنزله منزلة الرجل الهن وكان القربوس
ضم إليه فم الفرس بالظان كما يصح الرجل ركبة إلى ظهوره شوب مثلا ويغفل أن يكون مفعولا
وفاعل احتج نصير يعود للفرس مضمين معنى جمع أى جمع القربوس قريوسه بعنانه إلى نفسه كأيضم
الهنى ركبة على الأول ينزل خلف القربوس منزلة الظهور من الهن وقم القربوس منزلة الركبتين وعلى
الثاني ينزل القربوس منزلة الركبتين وإلغى منزلة الظهور والتشبيه على الثاني أنه لأن القربوس على
وكذا الركبتين وإلغى استعمل وكذا مؤضع ما يعتنى به من الظهور والقربوس فتح الرأى ولا يمكن
إلا في الضرورة من السعد والضبان (قوله بمثابة) أى لحائه (قوله البيت) أى انظر البيت وإنما أسأل
في باقيه لحصول المقصود بضمه ، وقد انتشر عليه الأهل ولم يترك إلا لاهل كالأهل نظرا إلى أن
الكلام لا يتم إلا بباقيته وبما به : **ع** علك الشكيم إلى الضراف الزائر **ع** الشكيم
والشكبة هي الحديدة التي تحتمل في فم القربوس وعلمتها ترددها في جهات الفم وأراد بالزائريه
بدليل ما قبله :

عؤذته لها أروز خباتى إجماله وكذلك كل عناصر

(قوله شبه طينة الخ) أى لازم هيئة ليوافق ما يأتي ولأن الكلام في الاستعارة المفردة أنه صلب ومراده
بما يأتي قوله وهو جميع الخ فإنه بقيد ما ذكر وسبقه عليه وجه شبه هو هيئة إحاطة شئ بشئين
عناقا أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل فله السوى (قوله من قريوس) بيان
لوقوع أومن تبعطية لأن الموضع بالفصل بمض القربوس وكذا ما بعد له منه (قوله وهو جميع الخ)
فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع محض لازم للهيئة لأنفس الهيئة فقوله فباهر شبه هيئة الخ أى
شبه طماوجما محضوما لازم للهيئة المذكورة بقسم وجمع محضوص آخر لازم لهيئة أخرى لأن معنى
بالتشبيه الخ لا الهيئة أنه شبان عن الحفيد (قوله إلى ستة أقسام) خالصها أن الطرفين إن كانا
حسين فالجامع إما حسي أو عقلى أو بضمه حتى وبضمه حتى وإن كانا غير حسين فاما أن يكون
عقليين أو الشعار منه حسي والاستعارة عقل أو بالعكس فهذه ثلاثة ولا يكون الجامع فيها إلا عقليا
دسوق (قوله نحو فأخرج ثم محلا جسده له خوار) في كون الآية استعارة بحت إذ جسدا له خوار
صريح في أنه لم يكن عقلا إذ لا يقال للبشر أنه جسده صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الشكل
وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو بطير حتى يتبين لكم الخط الأبيض

أو عقليين أو شبهة حتى وعكسه فان كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو طائر أو غير ذلك فله خوار من

من الخيط الأسود من الفجر قد بين الخيط الأبيض أخرجه من أن يكون استعاره إلى التشبيه
وكذا أبدل جسده له خوار من ههنا أخرجه من أن يكون استعاره فهو تشبيه بليغ لا يحمل ذكر فيه
وصف الشبه وحده وبه ظهر حذف ترك الصنف من التشبيه الجليل بما ذكر فيه وصف الشبه وحده
بما عني عدم الظاهر به في كلامهم صبان عن الأطول (قوله خلقه الله الخ) عند إلقاء السامري في تلك
الحلى الترية التي أخذها من موطن فارس جبريل قاله السعد (قوله من حلى القبط) التي سكنها تار
السامري اه منه (قوله الشكلي) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولما بقرة اه منه قال الحيوان لاوجه
لترك الخوار اه أطول أي لأنه أيضا حتى يدرك بالسمع اه (قوله والجميع) من السمع منته والسماع
له والجميع حتى أي يدرك بالبصر اه منه (قوله كشط الخد الخ) الذي هو معنى السليخ (قوله كسطة
الضوء) أي لإزائته وكشفه وقوله عن مكان الليل أي موضع إلقاء بلفظه قاله السعد ثم إن الشارح جعل
للمستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لأن النهار زمان تكون العالم مضيئة والليل زمان كونه مظلمة
لا يسليخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فيه على أن يعلى السليخ بالنهار تجوز حقيقة
صليخ الضوء لكن كان الأوبى أن يقول على ظلمة الليل مكان قوله عن مكان الليل إذ ليس المستعاره
الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يلحق ذكره في مقام البيان وإن كان يمكن لمصحيحه بعبارة
عجاز عن الظلمة أفاده الصبان عن الأطول (قوله وما حيان) لا يخفى أن كلاما من الكشط والكشف
ليس حيا بل هو عتلى إذ لا يدرك بالحس المعنى الصادر الذي هو معناها ضرورة أنه غير موجود في
الخارج اللهم إلا أن يراد بحسبهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حتى فليتأمل ثم رأيت القدرى استشكله
وأجاب بأن الراد الحقيقة الحاصلة عند الكشط والاكشفاف اه من وقيل حينئذ باعتبار متعلقيهما من
الجلد والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تشمل بالمحسوس فتوجب إحصاء عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك
توجب عدم إحصاء ما اتصل به اه صبان والظاهر أنه لإحاجة هذا البناء لحصول الاحساس حتى على
الفرضية تأمل (قوله ما يقتل الخ) فإن في كل منهما ترتب أمر على آخر إذ في الأول ترتب ظهور اللحم
على كشط الجله أي لإزائته عن اللحم وفي الثاني ترتب ظهور الليل أي ظلمته على كشف ضوء النهار
عنه يعقوب (قوله حسن الطلعة) أي حسن الوجه وحى الوجه طلعة لأنه الطلع عليه عند الشهود
والمواجهة والحسن يرجع إلى الشكل واللون وما حيان فيكون حسن الطلعة المعبر في التشبيه حيا
وقوله ونهاية الشأن أي شهرته ورفعة عند النفوس وهي عقلية لأنها ترجع لاستظام النفوس لها حيا
دكونه بحيث يبالي به وهذا غير محسوس فقد نبين اختلاف الجامع اه منه (قوله الرقاد) أي النوم
على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أهلية وينبغي على غير ذلك نظر السعد (قوله
الموت) أي على كون المرقد مصدرا (قوله عدم ظهور الفضل) لأن كلاما من التائم والبيت لا يظهر منه
فضل والراد الفعل الاختياري للعنده فلا يرد أن التائم مصدر منه فعل حيان (قوله كسر الزجاجه)
أي ونحوها مما لا يثبت بعد الكسر وقوله وهو حتى أي باعتبار متعلقه اه منه (قوله والتبليغ)
والغنى أن الأمر إبانة لا تمنحى كالإثبات كسر الزجاجه اه معقول وقوله أن الأمر أي أظهره ووضحه
(قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير وهو بيان لا يعود معه
المؤثر فيه أي المين إلى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فأن المين لا يعود إلى الحالة التي كان
عليه قبل البيان اه صبان وقوله فإن المين أي بالتبليغ النبوى (قوله وما) أي المستعاره والجامع
(قوله فإن المستعاره) أي الذي استعير له لفظ الطغيان وأخذ منه شئ اه يعقوب (قوله وهو
حتى) لأن الكثرة وجود أجواء كثيرة للماء والوجود للأجرام حتى باعتبار ذاتها اه منه

فإن المستعار منه وهو
البقرة والمستعار له
الحيوان الذي خلقه الله
تعالى من حلى القبط
والجامع الشكل والجميع
حيث وإما عتلى نحو
وأية لحم الليل فليخ
منه التبار فإن المستعار
منه كسط الجذ عن
نحو الشاة والمستعار له
كسط الضوء عن
مكان الليل وما حيان
والجامع ما يقتل من
ترتب أمر على آخر وإما
يختلف كقولك رأيت
تساوأت تريد إنسانا
كالشمس في حسن
الطلعة ونهاية الشأن
وإن كانا عقليين
فالجامع لا يكون إلا
عقليا نحو من يقتل من
مرقد نافان المستعار منه
الرقاد والمستعار له الموت
والجامع بينهما عدم
ظهور الفعل والجميع
عتلى وإن كان المستعار
منه حيا والمستعار له
عقليا فكذلك نحو
فامدح بما توفرت
المستعار منه كسر
الزجاجه وهو حتى
والمستعار له التبليغ
والجامع التأثير وما
عتلى أو عكسه نحو
إلا لما طغى الماء فإن
المستعار له كثرة الماء وهو حتى والمستعار منه

(قوله التكبر) أى علة الشخص نفسه كثيرا ذارفة إمامه الاتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولولم
 سكن اه منه (قوله المفرط) أى الزائد على الحد (قوله وهما عقليان) أى لا يحار منه والجامع . أما
 عقلية التكبر مظهرة وأما عقلية الجامع فلا منه بمعنى طلب العلو قال السبان وهو اعتبارى فى الماء
 كما ترى (قوله واللفظ) أى المستعار (قوله إن جنى) أى إن كان اسم جنس وسبأى بيانه (قوله فقل
 أصلية) أى قل فى تسمية هذا اللفظ استعارة أصلية (قوله وتبعية) الظاهر عطفه على أصلية أى
 وقل هو استعارة تبعية وقوله لدى الوصفية أى عند وجود الوصفية فيه أى عند كونه وصفا وقوله
 والتعل والحرف الظاهر أن المراد بهما الفعلية والحرفية أى وعند الفعلية والحرفية أى كون اللفظ
 فعلا أو حرفا تأمل (قوله أنه) أى بأنه (قوله التنب) أى الراجع إلى الله تعالى عن كل ما يخرقه عنه
 من شهور النفوس وقوله الموق أى بحقوق التكليف المؤدى للعهد الذى أخذ عليه بأن يبيع أمر
 مولاه ما استطاع اه ع ق (قوله الاستعارة) إن كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ أى
 المستعار وضع الظاهر موضع الضمير وكأنه قال باعتبار نفسها وإن كانت بالمعنى المصدرى فالأمر ظاهر
 (قوله اسم جنس) هو هنا مادل على ذات صالحة للصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف
 والترك بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالفهومية عينا كان أو معنى كآمد وضرب فخرج صالحة الخ
 العلم والضمر والاشارة بقولنا من غير الخ المشتقات واحترنا بها عنه اصطلاح النجاة وهو التسمية
 الشاملة للمشتق والجامد إذ يلزم على برادته خروج استعارة علم الجنس ودخول استعارة المشتق مع
 أن الأولى أصلية والثانية تبعية أفاده السوفى (قوله أصلية) لأنها ليست تابعة لأمر آخر أولاتها أصل
 للاستعارة التبعية له أطول اه صيان (قوله صفة) أفاده أن المراد باسم الجنس الجامد وقد يبداه
 (قوله نحو الحال الخ) أى نحو ناطقة بمذاكر وكذا نظيره (قوله تبعية للاستعارة الخ) أفاده وجه
 تسميتها تبعية وهو كونها تابعة لمذاكر ومتفرعة عنه (قوله فى مصدر المشتق) هو النطق فى الأمثلة
 فيظهر تشبيه الدلالة بالنطق واستعارة النطق لها ثم يشتق منه الطقة ونطقت وينطق (قوله وللتشبيه
 فى متعلق الحرف) أى فى متعلق معنى الحرف وهو معنى كل يعبر بدله عن معنى الحرف عند تفسيره
 كما فى قولنا من معناها الابتداء وليس هذا معنى الحرف والإسكان إنما لأن الاسم والحرفية إنما
 هما باعتبار استقلال المعنى وعدمه وبيان تعيينها للتشبيه فى مثال الشارح أنا قدرنا تشبيهه بطلق ترتيب
 نحو العداوة والحزن من كل ما لا يناسب كونه علة بطلق ترتيب العلة الغائية فجامع مطلق الترتيب
 فسرى التشبيه للجزئيات فاستمرت اللام من جزئ من المشبه به الحرفى من المشبه وإنما كانت
 الاستعارة تبعية فى المشتقات لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات لما كان معناه معينا والذات
 مهمة كان هو المقصود الأهم فالجدير بأن يضرب فيه التشبيه وإلا كرت الألفاظ الدالة على نفس الأدوات
 دون ما يقوم بها من الصفات بأن يقال مكان فيه الرقاد أو ذات لها قيام مثلا أفاده السعد وفى الفعل
 لأن معناه لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لأن المركب
 من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية فاعتبرنا التشبيه والاستعارة
 أولا فى المصدر وفى الحرف لأنه لما وضعت الواضع ليفيد معنى شبيها كالأبتداء فى من مثلا ليتوصل به
 إلى حال متعلقه المفهوم كالسير والبصرة لم يصح الحكم على مدلوله بقصد لغيره وإتمام الحكم على
 الابتداء عند قطعه عما اعتبر فى الحرف لأنه لازم للقصد بالحرف لزوم الأسم للأخص قاله السبان
 وقوله لأنه لازم الخ تعليل المحذوف أى وانما ثبت استعارة الحرف الحكم على متعلقه العام لأنه الخ تأمل
 (قوله وأطلقت) أى عن التشبيه بما يلزم من الطرفين ونسبى حيث لم يطلقة موافقة لهذا المعنى فعدا

التكبر والجامع
 الاستعارة المفرط وهما
 عقليان . قال :

(واللفظ إن جنى فقل
 أصلية

وتبعية لدى الوصفية
 والتعل والحرف كحال
 السوفى

ينطق أنما المتنب الموقى

أقول : تنقسم الاستعارة

باعتبار اللفظ إلى أصلية

وتبعية فإن كان

المستعار اسم جنس

فلاستعارة أصلية نحو

رأيت أيدا فى الحمام

وإن كان صفة نحو

الحال . ناطقة بكذا

أو فعلا نحو نطقت

الحال بحكذا ومنه

مثال الضرب أو حرفا

نحو فالتقطه آل

فرعون ليكون لهم

عدوا وحزنا فاستعارة

تبعية للاستعارة الأصلية

المقتبزة فى مصدر

المشتق إما أو فعلا

وللتشبيه فى متعلق

الحرف . قال :

(وأطلقت وهى التى لم

تصير

بوصف أو تفریع أمر قاسین وجرت ثلاثی بالفصل ورشحت ثلاثی بالأصل نحو ارتقی إلى صحاء القدس
 لخاص من خلف أرض الحس ألبنها الترشیح لأبنائه على تناسی التشبیہ والافتانہ) أقول : تنقسم الاستعارة
 باعتبار ذكر ملامح الطرفين وعدمه إلى مطلقة وهما التي لم تقرر بشئ من ملامح (١٥٥)

المستعار منه والمستعار
 له نحو رأيت أسدا إذا
 كانت القرينة حالية
 وإلى مجردة وهي
 ما اقترنت بما يلائم
 المستعار له نحو رأيت
 أسدا يرى إذا كانت
 القرينة حالية لأن
 التجريد كالترشيح
 إنما يكون بعد
 تمام الاستعارة وإلى
 مرشحة وهي ما اقترنت
 بما يلائم المستعار
 منه نحو رأيت
 أسدا له ليد والقرينة
 حالية - ومنه مثال
 المصنف فان الارتقاء
 وهو التصاعد من
 سفلى إلى علو يلائم
 السماء المستعار لحضرة
 القدس ولا يخفى ما في
 ارتقي وفاق من الأصلية
 والتبعية والترشيح
 حيث اعتبر الارتقاء
 لانتقال حال السالك
 من حال إلى حال أعلى
 منه وفاق بمعنى علا
 وهو مما يلائم المستعار
 منه وأما بقية البيت
 فاستعارة مجردة حيث
 اعتبر الأرض للصفات

وكذا يقال في جردت ورشحت (قوله بوصف) أي يلائم أحد الطرفين والراد به الصفة المدوية
 التي هي معنى قائم بالغير سواء دل عليها نعت نحوي أو غيره (قوله أو تفریع أمر) أي ذكر حكم
 يبنى على المستعار له أو منه وإن لم يكن بصيغة تفریع وهذا يندفع ما أورد من أن الكاسي
 ذكر في لطائف - يا أرض ابنى مادي - الآية أن الخطاب في مادي ترشيح وليس الخطاب وصفا
 ولا تفریع كلام واعتبار الوصف الضمني بالخطابة نصف لا يشار إليه أما صيان بتصرف (قوله
 فاستن) أي اطلب بيان الأمور وحقائقها (قوله ثلاثی) أي موافق (قوله القدس) هو تجریدة عن
 إفرادك نزاهة الرب عن كل مادي بيق أو عن الانصاف بالقدس عن رعونة النفوس وشهوة
 العاجلة (قوله ألبنها) أي الأمور الثلاثة المأخوذ منها أقسام الاستعارة أي أقوى في البلاغة وأناسب
 مقتضى حال الاستعارة وهو حال إيراد المبالغة في التشبيه لأنه يقو بها وليس المراد أنه أقوى في المبالغة
 في التشبيه لأنه مفاد إفادة حقيقته فلا حاجة لذكره أفاده السوفى وبعد ما فناء أيضا عدم شرط فعل
 التفصيل عليه (قوله على تناسی التشبیہ) أي إظهار سيانه ومعاملته معاملة النفس والراد على شدة
 تناسيه والأفصل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا أما صيان والشبه بفتح الشين مشددة وسكون الباء
 ضرورة بمعنى المشابهة هذا هو الظاهر وكسر الشين مشددة فيه بعد لا حواجة إلى التفسير تأمل
 (قوله وأفتانہ) أي ودعوى افتانہ والمطف من عطف اللازم على الظاهر (قوله يلائم) أي يتناسب
 (قوله الطرفين) أي للمستعار منه والمستعار له وهما السميان في التشبيه المشبه والمشبه به (قوله
 وهي التي الخ) الخوا في والمستعار له بمعنى أو كما لا يخفى وحينئذ فيصدق بما إذا لم تقرر بشئ أصلا
 وبما إذا اقترنت بما يلائمها نحو رأيت أسدا مسرعا ومقذف في البيت الآتي على أحد وجهيه (قوله
 إذا كانت القرينة الخ) ليس قيذا في تحقق الإطلاق لعدم توقفه على ما ذكر بل في تحقق الاستعارة أي
 وإما تحقق الاستعارة بمجرد هذا اللفظ إذا الخ وأما قوله إذا كانت الآتي فهو قيد في تحقق التجريد
 كما يفيد التعليل بعده (قوله مجردة) لتجردها عما يقو بها من الإطلاق أو ترشيح يقو
 (قوله نحو رأيت أسدا يرى) هذا مثال الوصف ومثال التفریع رأيت أسدا فاستعرت منه شيئا
 ع (قوله لأن التجريد الخ) أي فإذا اعتبر يرى قرينة لا بعد تجريدها وهذا لتعليل المحذوف
 واضح (قوله نحو رأيت أسدا له ليد) ومثال التفریع رأيت اليوم في السوق أسدا فأبلغتني
 أتياه ع ومنه الخطاب السابق في يا أرض الخ كاسر (قوله والقرينة الخ) كالأول (قوله فان
 الرقي الخ) الذي يظهر من كلامه أن المستعار منه هو معنى السماء والمستعار له أعلى مراتب القدس
 فيكون الرقي ترشيحا هو المناسب الذي لا يبنى المدلول غننه (قوله الأصلية) أي في المصدر
 وهو الارتقاء وقوله والتبعية أي في الفعل وهو ارتقي وقوله حيث اعتبر الخ أي واشتق من الارتقاء
 بمعنى الانتقال ارتقي بمعنى انتقل والحينية للتعليل (قوله شاكى) أي نام وقوله مقذف أي مرى
 به كثيرا في الحزوت والوقائع فيكون تجريده أو مرى بالهم فلا يكون واحدا منهما ولذا
 لم يتكلم عليه الشارح (قوله من التجريد) أي والأطلاق لكن إنما يظهر التفصيل على

الهيئة والحس لانها لإدراكها من فاعل ارتقي أي ارتقي إلى حضرة المكون من غاب من الأكوان وموارد انصاف بالفعل
 المستعار له وبالأصل المستعار منه وقد يجمع الترشيح والتجريد في كلام واحد كقوله :
 ليدى أسد شاكى السلاح مقذف له ليد أسد أظفاره لم تقم
 من التجريد لأنه مبنى على تناسی التشبيه والأطلاق أبلغ من التجريد

والنحية مع الترشيع متكافئان ثم إن عدم ورود الترشيع في كتاب الله تعالى على ما روي عنه عصم لا ينافي الألفية المذكورة كما لا يخفى لأن ذكر غيره لأهيا (١٥٦) عريضة لا يقتضي عدم هذه الزية الآتية ومن عرف موقع الكلام كان عليه هذا المقام قال:

[فصل في التحقيقية والعقلية]

(وذلك معنى ثابت محسن أو عقل تحقيقية كذا رأوا)

استأشرفت بصائر الصولية

نور شخص الحضرة القدسية

أقول: قسم الاستعارة إلى تحقيقية وعقلية

فمراد بالعقلية التخيلية بدليل المتابعة فالاستعارة

إن تحقق متعلها عما تخورأت أسدا في

الحمام أو عقلا نحو

أعدنا الصراط المستقيم فإن المستعار له قواعد الدين وهي محققة عقلا

فالاستعارة تحقيقية لو إن لم يتحقق لاحدا

ولا عقلا بل كان أمرا متوهما فالاستعارة

تخيلية كالأظفار في

أشبت النية أنفادها كاسيا في آفاق كلامه

فقوله كأشرفت الخ مثال للاستعارة

التحقيقية المتحقق منها عقلا إذ المستعار

منه الاستعارة بالنور المحسوس والمستعار له

النسج وهو أمر محقق عقلا وكذا النسج فإن المستعار له المعارف الربانية قال:

[فصل في السكية] (وحيث نسيه بنفس أضمر) وما سوى مثبه لم يذكر

التجريد إذا جعل أبغ من باب الحذف والإجمال أي أبلغ كلامه والألف لا تأمل (قوله والتجريد الخ) فهما في حكم الإطلاق (قوله عريضة) نسبة للعارض على غير قياس وهي من نسبة المقام للعام أو الشيء نفسه مبالغة (قوله للمقام) أي مقام عدم وجوده في القرآن مع أهميته

[فصل في] الاستعارة (التحقيقية والعقلية) في نسخة إسقاط لفظ العقلية وقد اعتمد الشارح نسخة ذكرها مفسرا لها فيها بعدد التخيلية أي على اعتبار المنطوق في التحقيقية والمفهوم في التخيلية ليكون الفصل مستويا للتقسيم المشهور عن السكاكي واعتمد للمصنف نسخة إسقاطها لفظ الفصل فأصر على التحقيقية ولما في أن قسمها وهو التخيلية مذكور في الفصل بعده وصيغ الشارح هو

الجدير بالقبول لأن التخيلية المذكورة فيها بعد معنى إثبات لازم الشبه به للشبه وليست بهذا المعنى فيها لتحقيقية بل قسمها إلى قسمي الشارح ونسخته كما استشهد به عن السكاكي في مفاتيح الكتب وكبرها (قوله وذلك معنى الخ) هو المستعار له والباء في محسن يعني في معنى نبوته في المحسن إدراك المحسن إياه بأن يكون للمعنى الذي أريد بها وأطلق لفظها عليه أمرا معلوما يمكن أن ينص عليه

ويشار إليه إشارة عبية وكذا يقال في أو عقل (قوله كأشرفت الخ) المعنى على ما ذكره الشارح انشرفت واقسم فلوب الصولية نور معارف مكان الحضور والشهود وهو الكيفية التي تقتضي وجود المعرفة وهي حالة المظهرين من دعوات النفس فالحضرة القدسية معناها عليه ما ذكره وسياق تيمم المقام عند الكلام على عبارة الشارح (قوله فالاستعارة الخ) الفاء فصيحة (قوله وإن لم الخ) مفهوم المصنف (قوله

كالأظفار الخ) فإنها مستعارة لأمر متخيل وذلك أنه لما شئت للنسج في الأغنياء أخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمها فاخترع لها مثل صورة أظفار ثم أطلق على ذلك التمثيل لفظ الأظفار على سبيل الاستعارة التصريحية والتورية إضافة إلى النسج وسياق تيمم الكلام على التخيلية عند الكلام على مذهب السكاكي في السكية (قوله كاسيا في آفاق الخ) لم يأت هنا للمصنف وإنما

الشارح فهم خلاف المقصود من قول المصنف الآتي وذكر لازم الخ فأحال عليه هنا وسياق بيان المقصود مع ما في فهم للشارح (قوله إذ المستعار منه) أي المعنى الذي استعير منه لفظ الاشتراق وقوله والمستعار له الخ لكن يعني أن السكاكي التجريد عن الصدر ثلاثا يكرر مع البصيرة تأمل (قوله وكذا

النسج) أي أنها استعارة لمعنى متحقق عقلا وقوله فإن الخ أي وهي أمر متحقق عقلا فقوله فإن الخ فعلى لفظه قد قلناه وكذا والنور ترشيح لاستعارة النسج والحضرة على هذا معناها ما علمته ويحتمل أنه لاستعارة في لفظ النسج وأن إضافتها لحضرة من إضافة المشبه به إلى المشبه بناء على أن المراد بالحضرة القدسية المعرفة المتعلقة بعبادة الرب ونفقه عما لا يليق بجلاله بناء على أن لفظ الحضرة

نقل من معنى الحضور والشهود المحسوس إليها في عرف الصوفية والنور حيث ذكره الشارح للترشيح من عرف مع زيادة (قوله الربانية) أي المتعلقة بالرب تعالى وتقدس

[فصل في بيان الاستعارة بالكتابة] (قوله وحيث الخ) اسم شرط حذف منه ما يخصه وشرطه محذوف بدل عليه أضمر أو جوازه قوله فذلك الخ والباء في نفس يعني في والوافي وما لا مجال ويذكر أنؤكد على لغة بالنون الحظيفة المنقلبة ألفا في الوقف (قوله ودل) عطفت على جملة وما الخ وقوله لازم أي مذكور مع المشبه به ويكون كالنسيب في وجه النسب ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به الأول في المثال الأول والثاني في الثاني كما سيظهر ولما الخ متعلق بلزم وصلة دل محذوفة أي

الشارح الصدر فاسأعه وهو أمر محقق عقلا وكذا النسج فإن المستعار له المعارف الربانية قال:

عليه (فصل في السكية) (وحيث نسيه بنفس أضمر) وما سوى مثبه لم يذكر ودل لازم لما شبه به

يعرف باستعاره بالكناية
وذكر لازم تخيلية
جاءت سيرة
أطفالها
وأشرفت حضرتنا
آوارها

أقول إذا لم يذكر شيء
من أركان التشبيه
سوى المشبه ودل على
التشبه به بذكر لازمه
قبله لك التشبيه الضمير
على النفس أي الذي لم
يذكر عليه بأدائه
استعاره بالكناية
ويسمى اللزوم استعاره
تخيلية لأن معناها
لم يكن محققا لاحدا
ولا عقلا كأطفال المنية
في قولنا أنيت المنية
أطفالها فإن الأطفال
مستعمل في شيء متوهم
للمنية أي الموت تشبه
بالأطفال الحقيقية ونوع
للفناء الأصل في جعل
التشبيه استعاره
بالكناية والحق أنها
لفظ التشبه المستعمل
في التشبه الضمير في
النفس المزمور إليه
بلازمه كلفظ السبع
هنا إذا الاستعاره للفظ
المستعمل في غير ما وضع
له أنه استعماله والتشبيه
ليس واحدا منهما وقيل
إنها لفظ التشبه المستعمل

عليه (قوله المنية) أي تشبيهه بغير الاصطلاحية مع (قوله باستعاره بالكناية) أما تشبيهه بالكناية
أو بالكناية عنها أو نحو ذلك فلأن ذلك التشبيه لم يصرح به وبما لا يصرح به وهم فهو مكنى عنه وأما تشبيهه
بغير اصطلاح أو لأن من شأن التشبيه إنشاء الاستعاره عليه مع (قوله تخيلية) أي
يسمى تخيلية أي باستعاره تخيلية أما تشبيهه بذكر اللزوم استعاره فلأن ذلك اللزوم استعاره أي نقل
من التشبه به وحصل متعلقا بالتشبه وأما تشبيهه تخيلية فلأن التشكك قبل به بالسمع كون التشبه نفس
التشبه به نفس هذا ليس الاستعاره بالكناية والتخيلية بالاعتبار لأن الأولى تشبيه في النفس وهو نقل
نفس والثانية بذكر اللزوم وهو نقل أيضا فلما من الاستعاره بغير الكلمة في تشبيهها استعاره نسمع
عقده مع تصرف وبإدراك (قوله كما تشمت) أي علفت والتبعية الموت في هذا الكلام تشبيه المنية بالسبع
في اغتيال النفوس وأخذها من غير خوف بين نفاع وضرار وفيه بذكر لازم التشبه به الذي هو الأطفال
وهو الذي تشبهه المنية بالأطفال الذي هو السبع فتشبيه المنية بالسبع في النفس استعاره بالكناية
وذكر الأطفال تقييل مع في واللزوم هنا وهو الأطفال لا يتكلم لوجه التشبه به بلونه فهو وإن
أمكن منه يمتثل للأطفال لكنه يكون نصفا (قوله وأشرفت) إما على معناه وهو ضامته فأوارها على
ترفع الحاض أي بأوارها أو مضى معنى أظهرت فأوارها وهو قوله ذكرها الضمير في شرحه والثاني تولى
فلوجه يلزم أن التارخ لها بعد على الأول والحضرة المعروفة شجعت الحضرة بالنفس بجمع كشف
الحضيات وأضمر التشبيه في النفس استعاره بالكناية وإنيات وإشراق لأوارها نفس هو لازم للنفس
تخييل مع في واللزوم معناه قول التشبه به في وجه التشبه إذ لا تكشف النفس الحضيات إلا بقوتها
بالأوار أو بظهور الأوار فأمل (قوله ويسمى اللزوم الخ) هذا انتقال من مذهب الخطيب للمذهب
السكاكي فالنائب ويسمى إنيت أو بذكر اللزوم استعاره تخيلية مع الاعتراض عن التعليل بعد لأنه
لا يناسب هنا إذ الأطفال على ما هنا ليس مستعملا في أمر متوهم بل في معناه الحقيقي وأما الجاز في الإنيات
وعجيب من مثل التارخ فخطفه عن هذا مع تمام وضوحه (قوله المستعمل) بالرفع صفة اللفظ وقوله في
النفس أي عند النفس فلا محذور وقوله الرموز بالرفع صفة لفظ أيضا وقوله بذكر لازمه أي متبنا
للتشبه ويسمى إثباته استعاره تخيلية كما هو عند الخطيب وقوله يستعمل السبع أي المستعمل في المنية
في النفس الرموز إليه بذكر لازمه وهو الأطفال (قوله إذ الاستعاره الخ) تعليل لقوله والحق الخ ووجه
تسمية اللفظ الذي كور على المذهب الثاني استعاره بالكناية ظاهر أما الاستعاره فلأن لفظ التشبه به قد
استعمل في التشبه الذي هو غير ما وضع له كعلاقة التشابه وأما الكناية فلأنه لم يصرح بالمستعار بل دل
عليه بذكر خصوصه وتوابعه والكناية هي اللفظ الخفاء قاله اللوي (قوله وقيل إنها الخ) حاصل المذهب
أن يجعل التشبه به فردان حقيقي والذات هي نفس التشبه مدعى كونه فردا من التشبه به ويستعمل لفظ
المشبه للتشبه به الذات في الاستعاره هي لفظ التشبه المستعمل في التشبه به بالذات لأن التشبه عين
التشبه به وإنكار أن يكون شيئا آخر بقرينة إضافة ملامح التشبه به إليه في قولنا أنيت المنية أطفالها
يزيد بجعل الاستعاره من المنية المستعملة في السبع بأدعاء السبعية لها وإنكار أن تكون شيئا آخر غير
السبع بقرينة إضافة الأطفال التي هي من خواص السبع إليها ثم إن ما أضيف إلى التشبه من خواص التشبه
به يصحى منه تخيلية على ما مر إضاحه في أطفال المنية فالكناية عنده كغيره لا تفرق التخيلية
ويعتلف غيره في أن التخيلية تنفرد عن الكناية كما في قوله أطفال المنية المنية السبعية بالسبع
أصلكت ملامح وغيره لا يقول بالأفراد ويقول إن الإنيات في مثل هذا ترشيع للتشبيه فأمل (قوله
المستعمل) بالرفع صفة لفظ وقوله بأدعاء السبعية (قوله وهو مراد) أي بأن لفظ التشبه مستعمل
في التشبه به بأدعاء أنه عينه وهذا مذهب السكاكي وهو مراد كالأول والثاني مذهب السلف وهو المختار وقوله وأشرفت بعد ما قبله

شاهد بان حيث شبه
المطرعة الشمس تشبها
مفسرا في النفس
وأثبت ما هو من لوازم
الشبه به وهو الأتوار
المشوب على زرع
الخافض . قال :

[فصل في تحسين
الاستعارة]

(محسن استعارة تدريده

برعي وجه الحسن
للتشبيه

والبعد عن راحة
التشبيه في

لفظ وليس الوجه
أغارا قفى)

أقول: حسن الاستعارة
إنما يكون برعاية جهات

حسن التشبيه بأن
يكون وجه التشبيه شاملا

لطرفين والتشبيه رافعا
بما يعلق به من القرض

و بأن لا يثمن راحته
لفظا لأن ذلك يبطل

القرض من الاستعارة
أعني ادعاء دخول

المشبه في جنس المشبه
به ولذلك اشترط أن

يكون ما به التشابه
بين الطرفين جليا مثلا

تعبير الاستعارة أغارا
أي كلاما معني كالقو

قيل وأيت أسدلو حرمة
إنسانا أيجر إذ وجه

الشبه بين الطرفين حق

فما وضع له تحقيقا للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لأشهر غاية الأمر أنا إدعينا اتحاد الموت بالسبح
والاستعارة ليست كذلك لأنه فسرنا بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر من الأصل
والسعد مع زيادة (قوله شاهد) الأولى مثال (قوله وهو الأتوار) والاشراق ترشيح واعتبر ع ق
اللازم الاشراق المضاف للأتوار كما مر وكل صحيح وعلى كل فاللازم مقوم كما لا يخفى .

[فصل في تحسين الاستعارة] أي في شرائط حسنها (قوله محسن) الظاهر أنه جرح السين أي الاستعارة
الحسنة أي التي حسنها التكلم بدليل الباء في برعي إذ الذي يدري بالرعي إنما هو مفتوح السين
لامكسورها إذ هو نفس الرعي وما بعده اللهم إلا أن يقال إن المراد تدري به بهذا اللفظ المدال عليه وفيه
من البعد لا يطاق تأمل (قوله للتشبيه) حال من وجه (قوله وليس الوجه الخ) معطوف باعتبار معناه
مخدر رعي أي وعدم كون الوجه أغارا وغير هذا بعيد (قوله قفى) أي أتبع ذلك الشرط وعمل بمقتضاه ع ق
(قوله بأن يكون) الظاهر أن الباء بمعنى الكاف وهو كثير في عبارة غيره إذ ما ذكره ليس جميع
الجهات وقوله شاملا الخ أي ظاهر الشمول أو شاملا تحقيقا والافصول وجه الشبه ولوادعاء بمقتضى
عليه أصل التشبيه لاجل أقدم الصبان عن الأطول (قوله والتشبيه) أي الذي أثبت عليه الاستعارة
(قوله من القرض) أي القرض من التشبيه كتنقير حال التشبيه فإذا قلت مثلا رأيت رافعا على الماء
بالسوق تعني إنسانا لا يتصل من سعيه على طائر حصلت هذه الاستعارة لوقاء التشبيه البقية هي غاية
بالقرض وهو تنقير حال التشبيه لتكون وجه التشبيه في التشبيه به أظهر وأقوى ولو قلت رأيت رافعا في
قرطاس مبتل في السوق ونسبت القرينة على أنك تريد إنسانا لا يتصل على طائر من سعيه لم يحسن
لعدم إفادة التشبيه المبني على الاستعارة القرض على وجه السجالات إذ ليس وجه الشبه أتم في التشبيه
به ولا أظهر أفاده ع ق (قوله وبأن لا يثمن الخ) بأن يذكر في التركيب الذي وقعت فيه الاستعارة لفظ
يدل على التشبيه كأن يذكر المشبه لأعلى وجه يقي عن التشبيه فقوله :

لا تعجبوا من بلا غلاته قد زرع أزواره على القمر

استعاره فأتى فيها الحسن لأنه استعار القمر لابسان كالقمر وقد أتم راحة التشبيه بذكر ضمير المشبه على
وجه لا يقي عن التشبيه وكذلك قولك زيد أسد بناء على أنه استعارة أيضا فإنه لاجل فيهما لاشتمال
الراحة في الأولى بذكر المشبه وفي الثانية بذكر وجه الشبه وأما إن قلنا إنهما من باب التشبيه فليس
ما فيهما من الاشتمال المقتضى عنه لأشياء استعارة حتى يوصفا يحسن أو قبح وقوله لفظا أي من جهة
اللفظ أي لفظ المشبه أو الوجه وأما ذكر الأداة فالسكلام معه تشبيه فليس مانعا فيه وخروج به ما إذا
كان الاشتمال من جهة القرينة الدالة على وجه الشبه وأنه بسببه استعمل لفظ المشبه به المشبه فإن ذلك
لا ينافي الحسن والا لم توجد استعارة حسنة لأنها لا تخلو من اشتمال راحة التشبيه بالقرينة اه من ع ق
(قوله لأن ذلك يبطل القرض الخ) لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه فلا
يتأذى ادعاء ما ذكره قال الصبان شاملا ع سم إبطاله يتأذى أنه من شرائط الحسن لامن شرائط الصحة لفعل
المراد كالقرض اه (قوله ولذلك) أي ولا يشترط أن لا يثمن راحة التشبيه لفظا في حسن الاستعارة (قوله
جليا) أي بفسه أو بواسطة يعرف عام أو خاص (قوله لا يثمن الخ) أي بانضمام خلف الوجه إلى خلفه
التشبيه الذي تضمنته الاستعارة لعدم وجود ما يدل عليه في لفظها . وحاصل وجه تراب اشتمال جلاء
الوجه في الحسن على ما قبله أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على تشبيه كان التشبيه حسنا فإذا انضم إلى
خلفه خلف وجه التشبيه زاد الخفاء واشتد قصير الاستعارة أغارا بخلاف ما إذا كان وجه التشبه جليا إذ
ليس فيه من الخفاء ما في ذلك أفاده الصبان عن ع ق ثم إن عبارة المصنف لا تعيد تراب الشرط الآخر

فظهر أن التشبيه أعم حالا إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (٢٥٩) من غير عكس لجواز أن يكون

وجه التشبيه غير جلي
كافي للثال ولا ينافاة
بين هذا وبين اشتراط
عدم ابتذال وجه
التشبيه أي بأن يكون
بعيدا لأن البعد عما
يقبل الشدة والضعف
فالمراد أن لا يصل بعده
إلى الاعتزاز قال :
[فصل في تركيب المجاز]
(مركب المجاز ما حصل
في نسبة أو مثل غنيل
جلا

وإن أتى استعارة
مركب
فتلايدعي ولا يشك)
أقول : قسم المجاز
المركب إلى قسمين الأول
ما حصل أي تقدم في

الاستعداد الجبري الثاني
ما استعمل فيما تشبه
بمعناه الأصلي وكان
وجه التشبيه فيه هيئة
منزعة من متعدد
وهذا يسمى استعارة
تشبيهية فقوله أو مثل
غنيل جلا أي ظهر
مثل تشبيه الغنيل في
الوجه نحو إني أراك
تقسم رجلا وتؤخر
أخرى المستعمل في
ردد شمس في أمر
شمس صورة تردده
في الأمر بصورة من
تعد من متعدد وهذا كما

على ما قبله كما يفيد عبارة الأصل مع كونه يعني التشبيه عليه ولذا تعرض له التارخ ولو قال :
محسن دعي جهات المحسن في أصله ولفظ تشبيه لفظ في
ولا اشتراط يوصى بالجملا في الوجه إذ بدونه إن تقبلا
لوفي بما وفي به الأصل تأمل (قوله فظهر) أي بالاشتراط جلاء الوجه في حسن الاستعارة (قوله أعم
حالا) تبع التارخ الأصل قال السيان نقل عن الأصول الأعم إذا أطلق ينصرف إلى الأعم المطلق
ولم يظهر عما سبق إلا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضمنية ما هو ظاهر من اجتماع
التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة يالم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل
سيعلم خلافا من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصح التشبيه فيكون بينهما عموم من وجه وليس ذلك
أن تحصل العموم عليه لأنه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولم يأتى عبارته هذه من الخلل
غيرها في الإيضاح إلى قوله وهذا ظهر أنهما لا يجزمان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه وقوله لا يجزمان
أي التشبيه والاستعارة (قوله إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) يعترض بأنه أراد بالثاني على وجه
الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا
حتى انحدسا وإن أراد مجرد الثاني على وجه الحسن أولا فلا نسلم أنه ليس كل ما يتأتى الخ فإنه إذا
كان وجه التشبيه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن على وجه الحسن نقله الصبان عن سم
[فصل في المجاز المركب] (قوله مركب المجاز الخ) يخص المصنف نوعا للأصل المجاز المركب المقصود
بالترجمة بالاستعارة التشبيهية قال السعد في تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات
موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له
فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة وهو كثير في الكلام
كما نلاحظ الخبرية التي لم تستعمل في الأخبار اه . ونحو ذلك :

هو أي مع المركب الجانين مصعد جنب وجناني بمكة مسوق

فانه إخبار قصد به التحسر والتعزن . ولو قال المصنف :

هو استعارة وغيرها وقد يدعى به العقلي إذ عنهم ورد

لما توجه عليه شيء تأمل (قوله وإن أتى الخ) فاعلم مركب ومفعوله استعارة (قوله فيما) أي في معنى
وقوله بمعناه الأصلي أي الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة
(قوله نقسم رجلا) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخر تلك الرجل مرة أخرى مخذف من الأول
مرة ومن الثاني للمفعول وموصوف أخرى صيان (قوله فترك الشيء) أي التيهاب أي بالفعل فلا ينافي
قوله فتارة الخ (قوله فتارة بتقديم الخ) أي يريد السحاب فيقدم الخ وقوله وتارة يؤخرها أي لا يريد
السحاب فيؤخرها (قوله بمسكن من الطرفين) هما الصورتان وقوله والجامع هو الاقدام تارة والاحكام
أخرى (قوله منزعة) أي مأخوذة (قوله الاستعمال) أي استعمال المجاز المركب وقوله في
الاستعارة في معنى على أي على سبيل الاستعارة دون التشبيه وأصل هذه العبارة للسعد في تفسير
كلام الأصل وعبارته مع الأصل ومقتضا استعماله أي المجاز المركب كذلك أي على سبيل الاستعارة
سمى مثلا اه قال في الأصول ما ملخصه فسر التارخ يعني السعد بكونه على سبيل الاستعارة وجعله
استرازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي ويرد عليه أن شيوع الاستعمال
على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي غير داخل في مقتضى المجاز المركب حتى يعترض عنه بقوله كذلك

فأم ينبغي إلى أمر فترك الشيء فتارة بتقديم رجله وتارة يؤخرها فكل من الطرفين والجامع هيئة
يسمى باستعارة تشبيهية يسمى مثلا أيضا وشرط هذه التسمية فسر الاستعمال في الاستعارة دون التشبيه

قوله ولا ينسكب أي لا يحول (١٦٠) اللفظ الدال على الشئ لوجوب بقاء الاستعارة على الهيئة التي يستحقها الشئ به

قال :

[فصل في تغيير

الأعراب]

ومنه ما إعرابه تغييرا

بحذف لفظ أو زيادة

ترى)

أقول : من المجاز نوع

آخر غير ما تقدم وهو

كل كلمة تغير إعرابها

بحذف لفظ أو زيادته

نحو وجاء بك أي

أمر وليس كذلك شيء

أي مثله على ما فيه

فالحكم الأصلي لك

الجو وتسل النص

تغير بالحذف في الأول

والزيادة في الثاني وأما

كان هذا النوع مغايرا

لما تقدم لأن المجاز

اللفظ المتعمل في غير

ما وضع له أو استعمله

والتغير بمعنى التغير

وليس واحدا منهما

وردت بعضهم هذا

النوع إلى المجاز

الاستدائي والحذف

والزيادة بصديق كل

منهما على الاسم

والحرف بحذف

الاسم تقدم في المثال

وزيادته نحو أدخلوا

آل فرعون أشد

العذاب إذ المراد

فرعون نفسه وزيادة

فأوجه أن المراد به عدم التغيير أي متى ما كبرت من غير تغيير أو تفتت كبرا وتناجرا وأفرادا وتفتية
وجماعا لم يعدل عن هيئته في المورداً لعل التصرب وحيث يكون أشد اتصالا به فله الصبان وحيث
كان على الشارح أن يقول بدل في الاستعارة الخ من غير تغيير نك كبرا الخ ويكون الكلام حينئذ أشد
اتصالا به وهو قوله فقوله الخ (قوله فقوله الخ) تفرغ على محذوف بعد قوله ينسكب مثلا أي فلا يغير
عما كان عليه (قوله لوجوب بقاء الخ) الأنسب لأن الأمثال لا تغير عما كانت عليه حال موزنها
لأن الوجوب المذكور إنما نشأ بما ذكر ولأنه التلزم لسابق الكلام على ما قررنا تأمل .

[فصل : في تغيير الأعراب] المراد من التغيير أثره الذي هو التغيير وفي الكلام حذف أي في بيان حكم
تغيير الأعراب أي الحكم الذي يشأ عنه وهو تسمية الكلمة التي تغير حكم إعرابها مجازا تأمل (قوله ومنه
الخ) أي ومن جملة ما يسمى مجازا لفظ تغير إعرابه بيب حذف لفظ أو زيادة لفظ وبمعنى تغير إعرابه أنه
يكن يستحق إعرابا لم يكن عليه من ذلك الأعراب إلى إعراب آخر بسبب أحد الأمرين وقوله ترى
نعت لزيادة كماله البيت ومعناه أن الزيادة لتغير حكم الأعراب هي التي ترى أي تحسن خلافه التي يمكن
تقديرها فلا عبرة بهائم إن قوله بحذف لفظ الخ مخرج لتغير حكم إعراب غير في حاشي القوم غير زيد
فإن حكم إعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير إلى النصب على الاستثناء لكن لا يحذف لفظ أو زيادته
بل لنقل غير من الوصفية إلى كونه أداة استثناء واحترز بالحذف التغيير والزيادة القوية مجازا بتغير
معهما الإعراب فلا يسمى اللفظ مع أحدهما مجازا فأول كقولنا : وليل كروج البحر فإن رب محذوف
بعد الواو ولم يتغير الإعراب . والثاني كقولنا فبا رحمة من الله لما زائدة للقوية والأعراب لم يتغير
زيادتها من ع في ينصرف وزيادة وقد أورد الصبان أمرين خارجين عن التعريف مع أنهما من النوع
وأمراد داخل فيه مع أنه ليس من النوع فانظر إن شئت (قوله كل كلمة الخ) قال ع في و إطلاق لفظ المجاز
على نفس الكلمة للتيرة الأعراب أنسب من إطلاقه على نفس الأعراب التغيير إليه ليوافق إطلاقه في
الباب السابق لأنه اسم للكلمة هناك أيضا فإن اعتبر أن إطلاقه على هذه الكلمة لمشايتها تلك
في التحول عما هو أصلها كان إطلاق لفظ المجاز عليها مجازا وإلا كان من باب الاشتراك اه (قوله
على ما فيه) أي من كون القول بزيادة الكمال أخذا بالظاهر وبمحتمل أن لا زيادة وأن الكلام كناية
عن نى التل على ما تقدم في الكلام على البسملة (قوله فالحكم الأصلي الخ) أي الذي كان يستحقه
لولا هذه الزيادة وقد أشار بهذا إلى ما مر عن ع في من معنى تغيير الأعراب (قوله والتغيير بمعنى الخ)
يقضي كلامه أن الموصوف بكونه نوعا آخر من المجاز هو التغير وهو ظاهر إن أريد بالتغير الأعراب
الضري فيكون موافقا لظاهر عبارة المفتاح لا إن أريد ما يتبادر من كلامه وهو تغير الإعراب إذ
لم يقل به أحد تأمل وكان الأنسب بقاءه على ما سلكه المؤلف كأمهله لأنه الأنسب كالمعبر عن ع في (قوله
ورد بعضهم الخ) إنما يظهر في نحو وأسأل القرية ونحو أدخلوا آل فرعون لافى حذو الطرف ولا
زيادته وانظر من أين له هذا فاقى لم أره متصوفا في أمهله .

الباب الثالث الكناية

هنا في المقصود كناية عن كذا أو كنهون عنه إذا ركت التصريح به قاله السعدوني اصطلاح ما ذكره
المصنف بقوله لفظ به الخ (قوله به) متعلق بقصد ولازم مبتدأ آخره قصد في كلامه تقدم معمول الخبر العمل
على البتة وهو جائز على الأصح خلافا لمن منعه (قوله مع جواز الخ) أي بشرط في الكناية أن يكون قصد
اللازم بها وإنما مع جواز قصد ذلك المعنى الأصلي مع ذلك اللازم ع في (قوله يرد إلى اختصاص الخ)

شروع

الحرف تقدمت في المثال ونقصه نحو نامة تقتل تذكر يوسف أي لا تقتل . قال :

[الباب الثالث الكناية] (لفظ به لازم مطاء قصد مع جواز قصد مع يرد إلى اختصاص اللفظ بالموصوف

كأخبر في العزلة بأذا
 الموصوف
 رخص موصوف
 رخص والتعرض
 إصاح اختصار أو
 صون عرض
 أو اتفشاء اللفظ
 لاستهجان
 ونحوه كالتس والانيان
 أقول : قد عرفت
 الكناية بأنها اللفظ
 الذي أريد به لازم معناه
 مع جواز إرادته نحو
 ز يسطو بل النجاد فأن
 المراد لازم معناه وهو
 طول القامة و يجوز مع
 ذلك إرادة طول النجاد
 الذي هو المعنى الحقيقي
 وبهذا القيد فارتقت
 الجواز لأنه لابد من
 كون القرينة فيه مائعة
 عن إرادة المعنى الحقيقي
 نحو رأيت أسدا في
 الحمام في الحمام قرينة
 مائعة من إرادة المعنى
 الحقيقي وهو الحيوان
 المفترس هكذا قالوا
 برمتهم واعترض ذلك
 عصام الدين في كنياته
 على معنى السمرقندية
 بما يصلح بمراجعتها
 وأجيب عن اعتراضه
 فيما كتبه على شرحه
 المذكور. وترد إلى
 أقسام ثلاثة :

شروع في تقسيم الكناية أي برد اللفظ المذكور إلى ذى اختصاص الخ أي إلى كناية أريد بها
 اختصاص الخ ومثل هذا يقال في قوله ونفس موصوفة ووصف والوارد بالاختصاص في هذا التقاد
 إثبات أمر لأمر أو تبيين عنه فله السعد فهو مرادف للكناية فهذا القسم هنا هو الثالث في الأصل
 وهو الكناية المطلوب بها سنة وفي كلام المصنف التضمنين (قوله في العزلة) أي بشرطها العلوم وهو
 أن تكون قصد كنف النفس عن المحرمات والتعريف إلى العبادات على وجه الاختصاص فله ع في
 (قوله إصاح) أي المقصود كما إذا كان المخاطب إنما يهم للمنى بطريق الكناية لعملة بالقرين وهو
 بالقرينة من غير أن يعلم الاسم لئلا حرجا لا تنفاه لإحراك الوضع فتقول مثلا لمن يشهد استلزام
 عرض القائل بله ولو بالقرينة ولم يعلم اسم البله فلان عرض القائل ع في (قوله اختصار) أي
 يكون في الكناية دون التصريح كما إذا قصدت أن تعرض أحدا من الاتيان فلان تكثير الخطب
 والتقدير لكونه كثير الطبايع كثير الأضياف فالتكثير في القول في التصريح فلان تكثير إخراج الخطب
 كثير الطبايع الأضياف فأعنيوه الخطب والقصور فإذا أردت الاختصار قلت فلان كثير ثمرد
 فأعنيوه فقد كتبت بكثرة إرماد من كثرة الاحراق وعن كثرة الطبايع بصحفة الأضياف مع
 الاختصار أعني في تصرف (قوله أوصون) ينبغي أن يكون المراد به ما هو أهم من صون السنان
 عن الاسم وبكيفية بأن يشمل السر لعدم انتهاء التصريح ومثال الكناية لصون السنان فلو
 لا يفل هذا إلا للفقير على السنة جميع السامين كناية عن الشيطان ومثال العكس إنما يعطى
 هذا من يمدأ ضله أهل السماء والأرض كناية عن الرب جل وعلا ذكره ع في (قوله عرض)
 أي الصون أي قصده فهو من باب الحذف والايصال تأمل (قوله أريد به الخ) أي إنه مستعمل في
 هذا اللازم مع جواز إرادة الموضوع له أفاده البيان وهو إحدى طريقتين في الكناية وانظر بسط
 المقام هناك ثم هذا جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز (قوله مع جواز الخ) قال في
 الأطول برد أن استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لأن إرادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز
 إرادته معه واستعمل مع يقتضى ذلك لأنها إنما تفصل على التبع فيكون تابعا تابعا إلا أن يقال
 إن مع تدخل على التبع من التشاركين وجواز إرادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الإرادة
 فأمثل من البيان بإصاح وكان المناسب للشارح أن يرد مع بعد إرادته كما فعل الأصل ليدل على
 أن إرادة اللازم أصل وإرادة المعنى تابعة لإرادة اللازم ولينتقل منه إلى اللازم كما يفهم من قولنا
 جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه والمنوع هو الجمع بين
 المعنى ولأزومه على وجه يكونان مقصودين استقلالاً لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة إلى
 قصده وفهمه ذكره البيان على الأطول أيضا (قوله وبهذا القيد) هو قوله مع جواز الخ (قوله
 واعترض ذلك الخ) حاصله أن الكناية يجمع فيها إرادة الموضوع له لأنه بل ليتوصل به إلى
 الانتقال إلى المراد فلهذا القرينة المائعة عن إرادته لأنه لا يتوصل بالمجاز كذلك لأن مع فيه القرينة
 لا إرادته لأنه ويجوز إرادته للانتقال مثلا جاء في أسد يرى ليس فيه مع الأسد إلا الرمي الذي يمنع
 أن يكون التصود لله السبع المعروف ولا يمنع أن يحدد الأسد للانتقال إلى الشجاع فلا ثبت المجاز
 مستمرا عن الكناية في شيء من الاستعمالات. وأجابوا عنه بما ملخصه أنه إن أراد مجاز إرادة
 الموضوع له مع المجازي للانتقال ضرورة في المعنى وتصوره للانتقال فلا يلزم في ذلك لكن ليس
 هذا معنى إرادته مع الكناية بل معناها قصد الاخبار به مع الكناية وإن لم يكن مقصودا بالذات
 بل ليتوصل منه إلى الكناية ومحل منع الجمع بين الحقيقة والمجاز عند مائعه إذا كانت مقصودين بالذات

كناية عن اختصاص
 الموصوف بهما من ذلك
 الخبر في الخبر الموصوف
 عن اختصاص السوفي
 بها. الثاني ما يطلب بها
 هي الموصوف كقولك
 جاء انصافا تريد زيدا
 البكرية إفراجه للصف
 حتى صار اختصاصه
 بذلك كاللزام ينتقل من
 انصاف إليه. الثالث
 ما يطلب بها نفس الصفة
 نحو كثير الرماح كناية
 عن الضياف ونحو
 طويل النجاد كناية
 عن طول القامة. والأولى
 بعيدة لكثرة الوسائط
 والثانية قريبة لعدم
 الوساطة ثم القرض من
 الصفة كناية الانصاف
 كطول النجاد أطول
 النامة أو الاختصار
 كفلان. وهنوز القليل
 أي لكثرة نحو الأمهات
 كناية عن كرمه أو
 السخو وهو المراد بالصون
 كاجل النثر كناية عن
 لزوجة صيانة لها أو
 اختيار النسخاء للفظ
 لاستحسان المنكى عنه
 نحو فالآن بانسروهن
 ونحو فلان لمس زوجته
 أي أنزلها كناية عن
 من الطليعة بمقاله

ولا يبرأ من أن هذا المعنى لا يتم على منع الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن أراد أن الموضوع له يكون
 عدا به مع المجازي حتى يكون معنى قول القائل رأيت أسدا يرى أنه رأى الأسد والرجل الشجاع
 فهو باطل فإن يرى ينتج ذلك فبطل أن الكناية قد براد بها الموضوع له مع لازمه بالفعل وقد لا
 وأنه عند إرادة الموضوع له ولازمه معا في الكناية يكون اللفظ مستعملا فيها على أن الموضوع له
 غير مقصود بالذات ذكره الصبان في رسالته البيانية (قوله الأول اختصاص الموصوف) تقدم ما يصححه من
 التدبر وقد مر أن هذا القسم هو المطالب بها نسبة وقد يكون طرفا كذا كذا. ونحن فنسرد
 الكناية في النسبة أو أحدها مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع مع الكناية عن الموضوع
 أو الصفة أو كلاهما مذكور كناية فتجتمع الثلاثة نقله الصبان عن الأطول (قوله المجاز) أي نيل الشرف
 والكرم ولا يكون إلا بالأباء أو كرم الأب خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الأب
 أو نفس الرجل له منه عنه (قوله بين توبه) يريد بالتوبين الرداء والازرار وكذا المراد بالبردين
 في قوله والكرم بين برديه له منه (قوله جعل إحاطة الموصوف) فإن الأمر إذا أثبت بين ما يختص بالرجل
 ويحويه من توبين ونحوها فقد أثبت له (قوله عن اختصاص الموصوف بهما) أي إتيانها له (قوله
 كناية عن اختصاص الموصوف بها) أي بالعزلة ولا وجه لهذا أصلا ولعل تأنيث الضمير تعريفا والأصل
 به أي الخبر وحيث تكون الكناية بواسطة وذلك أنه يلزم من كون الخبر في العزلة اختصاصا به
 ومن اختصاصها به اختصاص الموصوف به لأنه يختص بها واختص بشيء يختص بها اختصاصا به ذلك
 الشيء هذا والذي في شرح المصنف أن جعل العزلة طرفا للخبر كناية عن تخصيصها بها وهو أقرب
 (قوله عن الضياف) أي عن صفته وهي الضيافية (قوله والأولى) وهي كثير الرماح وقد أشار إلى تقسيم
 هذا القسم إلى قسمين وترك ثالثا ساذكرو (قوله لكثرة الوسائط) فإنه ينتقل من كثرة الرماح إلى
 كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومنها إلى كثرة الطبايح ومنها إلى كثرة الأسنة ومنها إلى كثرة
 الضياف ومنها إلى القصور وهو الضيافية ثم الظاهر أن المراد بالكثرة ما فوق الواحد نظير ما مر
 في التثنية للمثنوى (قوله والثانية) وهي طويل النجاد. وبقي ما إذا تحدثت الوساطة وقد قال عرق
 إن الكناية حيثئذ ملحقة بالقرينة (قوله من الكناية) أي من العدول عن التصريح إليها (قوله
 كطول النجاد الموصوف) أي إذا كان المقام يعلم استلزام طول النجاد لمعنى طول القامة. من غير أن
 يعلم اللفظ الدال على طول القامة لعدم إدراك الوضع (قوله كفلان الخ) فإنه يلحق عن قولك فلان
 ينحو أمهات الأولاد من إمه كثيرة لكرمهم تأمل (قوله وهو المراد الخ) علمت أنه ينبغي أن يراد به
 ما هو أعم (قوله أو اختيار) تفسير للاقتفاء في المصنف وقوله اللفظ أي لفظ الكناية.

[فصل : في مراتب المجاز والسكنى] (قوله ثم المجاز) أي المرسل (قوله والسكنى) جمع كسبة مراد بها
 الكناية عرق (قوله أبلغ) أي أوكد في الإثبات وأنسب لمقام بيان المعنى له. وبه والظاهر أن الواو
 بمعنى أو وأنه أشار إلى جواز كون المبلغ من المبالغة ومن البلاغة وفي الصبان على الأطول أنه من
 المبالغة لاثير ويمكن الجمع لمن تأمل (قوله من تصريح) أي مقابل لها بحيث يؤدي مؤداه وكذا
 يقال في الحقيقة (قوله كذا) كما علمنا بألفية المجاز الكناية والمجاز المرسل فيقتضيان على مقابلتهما
 عرق (قوله تقديم استعارة) أي في الألفية (قوله على تشبيه) أي يقابلها ويكون أصلا لها (قوله
 أيضا) الظاهر أنه ينبغي عنه قوله كذا من قوله كذا زكن تأمل (قوله العقلا) المراد بهم علماء
 البيان لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع أو جميع العقلاء ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث
 يسمون هذه المعاني في موارد الكلام. ولأنهم يعطون هذه الاصطلاحات أقدم الصبان عن الأطول

(ثم المجاز والسكنى أبلغ من نصريح أو حقيقة كذا زكن في الفن تقديم استعارة على تشبيه أيضا بلفظ العقلا) (قوله

أقول: الجواز أبلغ من الحقيقة والكتابة أبلغ من التصريح لأن الانتقال فيما من الملزوم إلى الملزوم وهو كدعوى الشيء بيينة فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لا امتناع انفساك الملزوم عن لازمه والاستمرار أبلغ من التشبيه لأنها نوع من الجواز والتشبيه حقيقة وقد علمت أن الجواز أبلغ منها والله أعلم . قال : [الفن الثالث البديع] (١٦٣) - علم به وجوه تحسين الكلام

(قوله لأن الانتقال إلخ) وذلك لأن اللفظ عجزا كان أو كثرة إذا سمع فأول ما يخطر منه معناه الأصلي فإذا دلت القرينة على عدم إرادته انتقل ذهن منه إلى ملامحه أفاده ع (قوله فإن وجود الملزوم) أي الذي هو المحفوظ أولا وقوله يقتضي وجود اللازم أي الذي هو المقصود وحيث كانت حال الاتيان بالجواز أو الكتابة كأنك قد استدللت على وجود اللازم بوجود ملازمه فإذا قلت رغبنا في البيت فكأنك قلت رغبنا فينا وجد لوجود البيت وإذا قلت زيد طويل البعاد فكأنك قلت زيد وحده طول فأنته لوجود طول نجاهه تأمل (قوله وقد علمت إلخ) فيه أن الذي علم كذلك إنما هو الجواز المرسل لا الأعم فالمناسب أن يقول بدل قوله لأنها نوع إلخ لأنها مبنية على تناسي التشبيه ودعوى أن التشبيه فرد من أفراد التشبيه به .

الفن الثالث البديع

هو لغة القدر بمن يدعى الشيء بالضم إذا كان غاية فيها هو فيه من علم أو غيره حتى صار عربيا أفاده بن (قوله علم) تقدم الكلام على ما يراد بالعلم في أول الفن الأول فراجع (قوله وجوه تحسين الكلام) أي المعاني التي يحسن الكلام بها وقوله نعرف أي تصور وتعلم أعدادها بقدر الطاعة أفاده ع (قوله بعد رعى إلخ) متعلق بتحسين فقد أفاد أن هذه الحركات إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة أفاده السعد (قوله حسنة) أي الكلام البليغ وقوله ضربان أي نوعان وقوله بحسب الألفاظ أي بحسب نفعها بكل فإذا أتى في اللفظ بحسن كأن يجمع فيه بين التناهيين على وجه يصح كان ذلك من البديع المتعلق بالمعنى ومعنى معنى وإذا أتى في معنى من المعاني بلفظ يستحسن كالمفردين متجانسين لمعينين مختلفين كان ذلك من البديع المتعلق باللفظ ومعنى لفظيا اه ع (قوله ليس جزءا إلخ) المناسب ليس متعلقا بالبلاغة بل بتوابعها فالنظر فيه فرع النظر فيما يتعلق بها إذ عبارة تبيد أن الثانيين الأولين جزء منها وأن نفس البديع تابع وليس كذلك بل الأولان متعلقان بها والثالث بتوابعها (قوله وهو علم إلخ) قد علمت الكلام عليه من حل المصنف .

الضرب الأول المعنوي

(قوله ألقابه) أي ألقاب أنواعه إذ كل لقب نوع لأنها ألقاب لنوع واحد وقوله المطابقة أي النوع المسمى بها ع (قوله تشابه الأطراف إلخ) قال ع في كان حقه لولا ضرورة الوزن تقديم الموافقة على تشابه الأطراف لأنه نوع من الموافقة والنوع الذي مياه التناغم بالموافقة اسمه المشهور مراعاة الظاهر ويسمى أيضا التناغم والتوافق ومن اسم التوافق أخذ الناظم اسم الموافقة اه (قوله في الجملة) أي يكون بينهما تقابل وتناوب ولو في بعض الصور كما في الاعتبار كتنقيب السكون وابتغاء الفضل في قوله تعالى - ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله - فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون فهو مقابل باعتبار ما يستلزم أفاده السعد و بن (قوله أي سواء إلخ) جملة نصيرا لقوله في الجملة وهو لا يصح والصواب ما علمته تأمل (قوله تقابل ضدين) كتنقيب البياض والسواد وقوله أو تقيضين كتنقيب وجود ولا وجود وقوله أو عدم وملكة كتنقيب المعنى والبصر (قوله أيقاظا) جمع يحفظ

نعرف بعد رعى سابق المرام
ثم وجوه حسنة ضربان بحسب الألفاظ والمعاني
أقول : تقدم أن فن البديع ليس جزءا من البلاغة بل هو تابع لها فالنظر فيه فرع النظر فيها فذلك آخر وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقولوه : علم خير مبتدأ محذوف ودليل مفاده الترجمة وسابق المرام أي المطلوب السابق وهو المطابقة ووضوح الدلالة اللذان هما قاعدان للفن قبله ثم وجوه التحسين منها ما يتعلق باللفظ فيكسوه حسنا وجمالا كالجناس التام ومنها ما يتعلق بالمعنى كذلك كالطابقة وسيأتي مثلهما وقسم الألفاظ في البيت لأنها طريق المعاني وأخر الكلام على ما يتعلق بها اعتمادا بشأن المعاني لأنها المقصودة أولا بالذات وقصد الألفاظ عرضي . قال :

[الضرب الأول المعنوي] (وعند من ألقابه المطابقة تشابه الأطراف والموافقة) أقول : تقدم وجه تقديم الضرب المعنوي من ألقابه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد والتكافؤ وهو الجمع بين متقابلين في الجملة أي سواء كان قابلين أو تقيضين أو عدم وملكة ويكون بلفظين من نوع اسمين نحو وتحسين أيقاظا وهم رقاد أو فلفظين نحو :

بحسب ويثبت أو حرمين نحو لما كتب وطبعا ما اكتسبت أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه . والطبائقي لسان :
 طبق الإيجاب كما مثل (١٦٤) وطبق السلب وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد أحدهما مثبت والآخر منفي

ككتبت بعض يقتلان وقوله وهم رفود أي قيام جمع راقد فإن البقطة تشمل على الإدراك بالحواس
 والنوم يشمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكية باعتبار لزمهما والتضاد باعتبار أنسبهما لأن
 البقطة عرض يقتضي الإدراك بالحواس والنوم عرض ينافي الإدراك وقد دل على كل منهما بالاسم
 بن (قوله يحيى ويميت) فإن الأحياء والأمانة ولو صح اجتماعهما في ذلك الحي والتميت بين متعلقيهما
 العدم والملكية أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالثنائي بينهما اعتباري أه منه (قوله
 لما ما الخ) فإن في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر فإله السعد (قوله ميتا فأحييناه) أي
 ضالا فهديناه وقد عرفت وجه التقابل بين الأحياء والأمانة (قوله فعلين من نوع واحد) أي معنى
 واحد كالعلم في المثال والأوصح على مصدر واحد كما في السعد وبينهما تقابل الإيجاب والسلب فال
 سم ظاهر التقييد به بإخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فراجع أه بن (قوله لا يبعثون) أي الأمر
 الأخرى ويعلمون أي الأمر النقيض وحيث قد فالتنافي بعكس الظاهر أي بالنظر لفعلين في حدة
 ذاتهما بقطع النظر عن متعلقيهما وكذا يقال فيما بعد ومن بيانية أه منه (قوله نحو لا تدركه الخ)
 فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخير يناسب كونه مدركا لا بأبصار لأن المدرك للشيء
 يكون خيرا به علما فإله السعد (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحته
 في إدراك أولنا نسبة في شكل أولترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان في هذا الجمع
 رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبة هي مراعاة النظر أه بن . وخرج بقوله بالتضاد الطباقي
 (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقاربهما في الخيال لسكون كل حيا
 نورانيا سماويا أه منه (قوله أو مقابله) أو بمعنى الواو أفاده ع في (قوله أن يقدم الخ) لم يشترط
 الشارح ولا الأصل أن يكون تأخير التقدم عن الجزء الذي كان التقديم عليه فظاهر عبارته صادق
 على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس والعبارة الصريحة ماد كره بعضهم
 وهو أن تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتأخر ما قدمت وإرجاع عبارة الشارح
 لهذه بأن يقدم بعد قوله ثم يؤخر ذلك التقدم على الجزء المؤخر أولا أفاده السعد وبن (قوله نحو
 عادات الخ) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف إليه لتلك الطرف وقد وقع العكس بينهما
 بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات فإله السعد (قوله التسليم) هو في الأصل
 جعل البرد ذا خطوط كالسهم لترينه ووجه التسمية هنا أنه جعل في أول الكلام وجه يدل
 على وجه آخره في آخره فصار منينا بذلك كآزين البرد للسهم بذلك الخطوط ع في (قوله الارصاد) هو
 في الأصل نصب الرقيب على الطريق وقد نصب هنا في أول الكلام ما يدل على آخره أه منه
 (قوله العجز) هو الكلمة التي تنضم بها الفقرة أه منه (قوله الفقرة) هي من الشعر ينزلة البيت
 من الشعر لأنها مقدار برأى فيه الحتم بما التزم من الحرف السمي بالروي وكذلك البيت والفقرة
 في الأصل حتى يصاغ على شكل فقرة الظهر أي عظمه الوسط أه منه تحذف وزيادة (قوله إذا
 عرف الخ) قبله لأن من الارصاد مالا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كما في قوله تعالى
 وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولو لا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون -
 فلا لم يعرف أن الروي هو النون لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه فإله السعد

أو أحدها أمر والآخر
 نهى نحو ولست
 أكثر الناس لا يعلمون
 يعلمون ظاهرا ولا
 تخشوا الناس ولا تخشون
 ومنها تشابه الأطراف
 وهو التناسب بين
 أول الكلام وآخره
 في المعنى نحو لا تدركه
 الأبصار وهو يدرك
 الأبصار وهو اللطيف
 الخبير .

ومنها الموافقة ونسب
 التناسب والتوافق أيضا
 ومراعاة النظر وهو
 جمع أمر وما يناسبه
 لا بالتضاد نحو الشمس
 والقمر بحسبان .

قال :
 (والعكس والتسليم
 والمساكنة)

تزوج رجوع لو مقابله)
 أقول : اشتمل هذا
 البيت على ستة ألقاب :
 الأول العكس وهو ثلث
 يتقدم في الكلام
 جزء ثم يؤخر نحو
 عادات السادات مبادات
 العادات الثاني التسليم
 ويسمى الارصاد وهو
 أن يجعل قبل العجز

من الفقرة أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروي نحو وما كان
 الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله :
 الثالث المساكنة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره .

قوله
 إذا لم نستطع شيئا فعدمه وجاوزه إلى ما نستطيع

لأنه في حبه صبيح أو عذرا أو ذوق أو غيره . هو اقترح شيئا محذرا له طبعه . قلت لطبعوا في حبه وفيه .
 فغير عنه بلفظ الصبيح لوقوعه في حبة طبع الطعام ومنه ومكروا ومكر الله . والثاني بخصوصية الله وهو مصدر مؤكد لأننا
 بالله أي تظهر الله لأن الإيمان يظهر النفوس . والأصل فيه أن النصارى كانوا يسمون أولادهم في ماء أسفر يقال له العمودية
 ويقولون إنه يظهر لهم فغير عن الإيمان بالله بصفة الله لثبوتها لهذه القرينة . الرابع للزوجة وهي أن يزوج أي يقارن بين
 معينين في الشرط والجزاء كقوله : إذا ما نهي الناهي فليج في الموى (١٦٥) أصاغت إلى الوائى فليج بها المجر

زواج بين نهي الناهي
 وأصاغت إلى الوائى
 والواقعين في الشرط
 والجزاء بأن ترب عليهما
 لجاج شئ وإن كان في
 الأول لجاج الموى وفي
 الثاني لجاج المجر .
 الخامس الرجوع وهو
 العود إلى الكلام السابق
 بالنقص نقصته
 كقوله :
 قدس بالدار التي لم يبعها
 أقدم
 إلى وغيرها الأرواح
 والديم
 أخبر أولاً لأن هذه الديار
 لم يبعها فقدم العهد ثم
 نقض هذا الخبر بقوله
 إلى وغيرها الأرواح
 أي هيوبها والديم أي
 القطر والسكر إظهار
 التعبر كأنه أخبر أولاً
 بما لا تحقق له ثم لما أفاد
 بعض إفاقته نقض
 الكلام السابق قائلاً
 بل عفاها القدم وغيرها
 الأرواح والديم . السادر

(قوله لوقوعه الخ) الأول للنهي والثاني للغير (قوله بتحقيق الخ) أي وقوعاً محققاً أو مقدراً بأن ذكر
 الشئ عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الحال على الغير مقدراً . والقدر كالنذر كور من السعد . ومن (قوله
 اقترح) من اقترحت عليه الشئ إذا سأله إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وقوله
 نجد مجزوم على أنه جواب الأمر من الإعادة وهي تحسين الشئ (قوله ومكر الله) أي جازاهم فغير عنها بلفظ
 السكر لوقوعها في حبه (قوله والثاني) وهو ما يكون في حبة الغير تقديرها (قوله مصدرها) لأن فعله
 صبيح كالحلقة من جالس وهي الحال التي يقع عليها الصبيح (قوله لأن الإيمان الخ) فيكون آمناً مستملاً
 على يظهر الله نفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صيغة الله بمعنى يظهر الله مؤكداً لمضمون قوله آمناً
 بالله (قوله والأصل فيه) أي في ذكر التطهير بلفظ الصبيح (قوله أنه) أي العنص في ذلك الماء . والصبيح
 به (قوله تطهيرهم) فإذا صيغوا ولداً قالوا إنه يظهر من كل دين غير النصرانية وصار نصرانياً حقيقة
 فرداه عليهم بقوله . فلولوا إلى عابدون . فقد علم الصبيح من كون ذلك هو السبب في النزول للرد عليهم
 فيما يرون فيه من كونه حقاً فكانه ذكر فغير به عن الإيمان مثلاً لوقوعه في حبة الصبيح تقديرها
 والمعنى قولوا للنصارى طهرنا الله بالإيمان الذي هو الحق وصيغناه صيغة لاكتطهيركم بزمكم بذلك
 الصبيح أولادكم من عقي وإلى هذا أشار الشارح بقوله فغير الخ (قوله أن يزوج) أي يجعل معينين
 وانفعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن ترب على كل منهما معنى مرب على الآخر (قوله نهي
 الناهي) أي عن حبه وقوله فليج في أي لازمني وقوله أصاغت إلى الوائى أي استمعت إلى النظم الذي
 شئ حديثه وربته صدقته فيما اقترى على (قوله بالنقص) أي الإبطال (قوله الأرواح والديم) أي
 رباح والأمطار وإنما جمع على أرواح لأن أصله الموالو كقولك أرواح الماء وتروحت بالمروحة (قوله
 متوافقين) أي غير متقابلين فلا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين والمتناسبان هما اللذان بينهما
 مناسبة وإن اختلفا . أمثلاً ومفهوماً كالشمس والقمر والمائتان هما اللتان ماصداقاً مع الاختلاف
 فهوماً كائناً وقائم (قوله ومنه فأما من الخ) والمراد استغنى زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه
 فلم يشق فظهرت مقابله لأنني بمعنى فستبدله الثانية ففهمته لأنه إذا كان ميسراً للعسرى كان ميسراً
 فتمتعاً بلها للأولى (قوله ما أحسن الخ) كان للناس تقديره على الآية لأنه من مقابلة الثلاثة بالثلاثة
 والآية من مقابلة الأربعة بالأربعة (قوله لما أوبد الخ) أي وهي اللفظ الذي أريد المعنى البعيد من
 معنييه فهو الذي فيه التورية فهي أن يذكر لفظ الخ كما سيد كرهه الشارح (قوله فكان منيب) كقول
 به البيت أي فكان نالاً إلى الله تعالى ولا يبعد أن يشير به إلى معنى مناسب للقائم بأن يرد فكان راحماً
 بلفظ التورية من معناه القريب إلى البعيد بالقرينة اه ع في (قوله ويراد البعيد) أي اعتياداً على

المقابلة وهو أن يؤتى بعينين متوافقتين أو أكثر ثم يقابل ذلك على الترتيب نحو فليضحكوا فليلا وليكسوا كثيراً ومنه فأما من
 أعطى واتق وصلى بالحسن إلى العسرى وقوله : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا . وأصبح الكفر والافلاس بالرجل
 وأدخل الأصل هذا النوع في الطائفة . قال :
 ورشعت بما يلائم القريب . وجردت بفقده فكان منيب . أقول : من ألقاب العسرى التورية وتسمى الإيهام لاشتغالها
 بإيهام لإرادة المعنى القريب أيضاً وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد نحو الرحمن على العرش استوى
 فعنى الاستواء القريب والاستقرار ومعناه البعيد الاستيلاء .

وهو الراد وهي لسان صرصة وهو الذي لا يلام شيئا مما يلام القريب كهذه النبال ومرشحة وهي التي قرنت بمبلاغة نحو والسحاب ينفيهاها بأبد لغوي الأيدي القريب الجارية والبعيد المقصرة وهو الراد وقرنت بمبلاغة القريب وهو البناء وقوله متب خبر كان وقت عليه بالسكون على لغة ربيعة . قال : (جمع وتفریق وتقسيم ومع كلهما أو واحد جمع يقع) أقول : ذكر في هذا البيت ستة ألقاب من الضرب المعصوي . الأول الجمع وهو أن يجمع بين متعدي في حكم كقولته تعالى إنال والبتون زينة الحياة الدنيا ونحو : إن التبت والتفراع والجدم مفصلة البره أي مفصلة الثاني التفریق وهو لم يقع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره نحو هذا عند غيرات سائق شرايه (١٦٦) وهذا ملحق أحاج وكقولته : مانوال الغمام وقت ربيع كشوال الأمير يوم سخاء

فريضة خيبة (قوله وهو الراد) والقريبة الحفية هي استحالة القريب في حقه تعالى وكذا فيما بعد (قوله كهذا النبال) فانه لم يذكر معهما بلالام القريب (قوله جمع يقع) مبتدأ وخبر وسقغ الابتداء يجمع التنوين (قوله متعدي) اثنين فأكثر (قوله والجدم) أي الاستفناء وقوله مفصلة أي داعية لفصل (قوله نحو هذا الخ) الظاهر أن هذا مثال له في غير المدح لأن المقام مقام تعدي والتم كايوم عاقيله وما بعده وأما الشعر فهو مثال له في المدح تأمل (قوله مانوال) النوال الخلود ووقت ربيع زمن سلطان نزول الفيت وبلرة العين عشرة آلاف درهم وقد أوقع النباين بين النواوين (قوله على التعيين) خرج به الف والف والف والف الإضافية فيه ليست كذلك كاسطوره (قوله ولا يقيم الخ) الضم الظلم وضيم به يرجع للسنتي منه العام المقتر وهو أحد والأد لأن فاعل في الظاهر يدل من هذا المقتر في الحقيقة وغير الخي الحار والخسف اللد والرمة قطعة جبل بالية ويتبع أي يدق ويتق رأسه ويرني يرفي ويرحم وقد ذكر العبر والودتم وأضاف إلى الأول الربط على الحذف وإلى الثاني الشج على التعيين (قوله فوجهك الخ) أدخل قلبه ووجهه الخفيف في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه النسي في الوجه الضوء والمان وفي القلب الحرارة والاحتراق (قوله وهو جمع متعدي) كالمروم في البيت الآتي فانه شامل للنساء والأولاد والزروع والمال وقوله تحت حكم أي كالاستفناء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم فانه بين والظاهر أن العتير تقسيمه المتعدي كيدل عليه بيان العكس في السعنوسند كره ويقاد من التعريف بل ومن الاسم إذ يقاد منه وفوعهما على الواحد وبقيده عرق أيضا تأمل (قوله أو بالعكس) أي تقسيم متعدي ثم جمعه تحت حكم فانه السعد (قوله حتى أقام) أي المدح وتضمن الإقامة معنى القسامة عذاهما بعل والأرباض جمع ربيع وهو مأخوذ المدينة وخرشنة بدء من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصراني والبيع جمع ربيعة وهي متعدي وحني متعلق بالفعل في البيت السابق وهو قادم المقاب جمع قلب أي العساكر وقوله مانسكحوا وما ولدوا كرمادون من إهانتهم قلة ميلادهم كأنهم من غير ذوي العقول وملازمة لقوله والنهب ما جمعو الخ فقد جمع الروم في حكم الشفاوة أولا ثم قسم بأن جعل مانسكحوا لسي وما ولدوا للمقتل وما جمعو للنهب وما زرعوا لنار (قوله والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (قوله جاولوا) أي طلبوا والأشباع الأنعام والسحبة الفريرة والحلق والحلائق جمع خليفة وهي الطبيعة والبديع جمع بدعة أي اللبذعات الخدشات قسم في الأول صفة العدو حين إلى ضرر الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعا في الثاني تحت كونها سحبة (قوله الجمع مع التفریق والتقسيم) تفسيره ظاهر وهو أن يجمع بين أمرين فأكثر ثم يوقع تباين بينهما ثم يقسم ذلك المتعدي بأن يعطى كل ماله تأمل (قوله يوم يأت) يعني يأت الله أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله والشرف منصوب بأخباره ذكر أو قوله لا تكلم نفس أي بما يسمع من جواب أو شفاعته وضيم

انوال الأمير بلرة عين
ونوال الغمام قطرة ماء
الثالث التقسيم وهو
ذكر متعدي ثم إضافة
مالك إليه على التعيين
كقوله :
ولا يقيم على صميم براديه
إلا الأذلان عبر الخي
والود
هذا على الحذف مبروط
برمته
وقد يتبع فلا يرى له
أحد
الرابع الجمع مع
التفریق وهو أن
يدخل شيئين في معنى
ويصرف بين جهتي
الأدخال كقوله
وجهك كالنار في ضوئها
ولبي كالنار في حرها
الخامس الجمع مع
التقسيم وهو جمع
متعدي تحت حكم ثم
تقسيمه أو العكس
فالأول كقوله :

حتى أقام على أرباض خرشنة شقي به الروم والصلبان والبيع لسي مانسكحوا والقتل ما ولدوا منهم
والنهب ما جمعو والنار ما زرعوا والثاني كقوله : قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حولوا النفع في أشباعهم ففصوا .
سحبة تلك منهم غير معدة إن الحلائق فاعل شرها البديع السادس الجمع مع التفریق والتقسيم كقوله تعالى يوم يأت لا تكلم
نفس إلا بأذنه فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شقوا في النار لهم بهزأ فير وشقي خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك
إن ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير محصور . جمع
في قوله لا تكلم نفس لأنها مسكرة في سياق النفي ثم فرق بين بعضهم شقي وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب

الشار إلى السعداء ما لهم من نعم الجنة فقله ومع كليهما الخ يعني أن الجمع يقع مع التفریق تارة ومع التقسيم تارة أخرى ومع مجيئها وقتهم كل ذلك . قال : (إروا الثوب والنشر والاستخدام أيضا ونجده له أقسام) أقول : ذكر في هذا البيت ثلاثة ألقاب الأول الثوب والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل والإجمال ثم ذكر ما شكل من غير (١٦٧) تعيين فقه بأن السامع يرده

منهم لأهل الوقت وثق مقضى له بالنار وسعيد مقضى له بالجنة ورفيع لإخراج نفس وشقيق ترمده على وجه خاص كتتابع الاخراج والدة ونوالهماء ارتفاع النفس فيهما والسماوات والأرض سموات الآخرة وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأيد وبني الانقطاع الامشاة ر بك أى الاوقت مشيئة الله تعالى إن ر بك فعال لما يريد أى من تخليد البعض كالسكران وإخراج البعض كالانساق وغير محدود أى غير مقطوع بل تمتد لآلى نهاية ومعنى الاستثناء فى الأول أن بعض الأشقياء لا يخلطون كالصاة من المؤمنين الذين شقوا بالسيان وفى الثانى أن بعض السعداء لا يخلطون فى الجنة بل يمارفونها ابتداء معنى أيام عذابهم كالانساق من المؤمنين الذين سعدوا بالامان والتأيد من سيد معين وهو وقت السنوى فى الجنة كما

ينقص باعتبار الآية فيكذلك الاعتبار الابتداء من السعد ومن (قوله والف والف والنسر) كأن وجه
تسمية الأول بالف أنه طوى فيه حكماً لأنه اشتمل عليه من غير نصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه
لنسر ما كان مطلوباً فسمى نسراً اه مع اه بن (قوله برده إليه) أي برد ما لكل إلى ما هو له لعله بذلك
بالقرائن الظلية أو ما يؤيد كأن يقال رأيت شخصين صاحباً وعاباً فأتيت عاباً بدل على أن الشخص
عابس المرأة والصاحب الرجل وكان يقال لقيت صاحباً والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا
مضمومة وهي أن المستحق للأكرام صاحب ولاهانة العدو من السعد ومن (قوله لأن النسر الخ) بأن
يكون الأول من التعدد في النسر الأول من التعدد في الف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر (قوله نحو
ومن رحمتي الخ) ذكر المليل والنور على التفصيل ثم ذكر المليل وهو السكون فيه والفتار وهو الابتداء
من فضل الله فيه على الترتيب (قوله وأما على الخ) سواء كان معكوس الترتيب كما في المثال أو معتلطاً
كقوله هوشن وأسود وعجود لوبها وشجاعة (قوله حقف) هو الرمل التراكم الذي معه احتياج
(قوله والثاني) وهو أن يكون ذكر التعدد على الاجمال ولا يتصور فيه ترتيب ولا عدم لعدم التفصيل
أولاً (قوله وقالوا لن الخ) فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقين على سبيل الاجمال
الضمير الثاني إليهما ثم ما ذكر ما لكل (قوله لف بين الفريقين) أي جمعهم في الواو بحيث لم يبين كل
فريق باسمه (قوله لعدم الالتباس الخ) للعلم بتفصيل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو
صاحبه (قوله وهو أن يراد الخ) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان خفيين وأن يكونا مجازيين وأن
يكونا حاضرين (قوله إذا نزل الخ) أو ادب الساء الميت وضمير من وعيناء النبات وكلا المعنيين مجازي وقوله
لصاحب جمع غضبان (قوله نحو أين أغنيا الخ) وأول المعنيين مجازي والثاني حقيق (قوله مبالغة) مفعول
(قوله بين التجر يدية) والتاسع لما حيث دخلت على المنزع منه أن تكون للابتداء لأن المنزع مفعول
نشأته من المنزع منه الذي هو مدخول من اه بن (قوله حميم) أي قريب بهم لأمره (قوله بلغ) أي
لأن وصبر معه للحد وصبر منه للجان وصبر فيها للصدقة (قوله أن يستخلص) أي يستخرج (قوله
مبالغة الخ) الظاهر أنه مفعول له ليستخلص (قوله بالباء التجريدية) والظاهر أنها الغيبة بن عن ضم
قوله الداخلة على المنزع منه) ذكر الأصل فما يكون مدخولاً بالمية في المنزع فانظره (قوله لتسألن
الخ) أي لتسألن البحر معه أي شخصاً كريماً مصاحباً له اه منه (قوله على التجريدية الداخلة الخ)

عيناها وإن كانا عضابا - والثاني نحو أبتا غيثا وعيناها - الثالث التجريد وهو أن يخرج من أمر ذي صفة آخر مثله مجيء البقرة كلها فيه وهو أقسام منها ما يكون بين التجريدية نحو قولهم إن من فلان صديق حميم أي يقع من الصداقة حداً أصح معه أن يخلص منه آخر مثله مجيء البقرة في كلها فيه - ومنها ما يكون بالياء التجريدية الداخلة على المنزج منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لئن - الذي في تصانيفه بالسجدة حتى يخرج منه بحراً في السجدة - ومنها ما يكون في الداخلة على المنزج منه نحو قوله تعالى

لهم فيها دار الخلد. ومنها ما يكون من غير توسط حرف نحو قوله : ولئن بقيت لأرسلن بغزوة تحوى القناتم أو يموت كرم
 ينض نضه انزع من نفسه كرمها مبالغة في كرمه. ومنها مخاطبة الانسان نفسه كقوله : لا خيل عندك تهديها ولا مال *
 انزع من نضه شعرا آخر مثله في فقد الخيل والمال . قال : (ثم المبالغة وصف بدعى بلوغه فلما يرى معتضا
 أو نائيا وهو على أعتاب (١٦٨) تبليغ اغراق غلوجاء مقبولا أو مردودا التفرير وحسن تعليل له تنويع

أقول : ذكر في هذه
 الأبيات ثلاثة ألقاب
 الأول المبالغة وهو الألقاب
 بلوغ وصف في الشدة
 أو الضعف إلى حد
 مستحيل أو مستبعد
 لتلايقن أنه غير متناه
 فيه وهو ثلاثة أقسام
 تبليغ وإغراق وغلوق
 فالتبليغ أن يكون
 الوصف المسمى ممكنا
 عقلا وعادة كقوله :
 فعادى عداء بين نور
 ونجعة
 درا كالم ينضج بماء
 فينسل
 ادعى أن فرسه أدرك
 نورا ونجعة أي ذكرها
 وأتى من بقر الوحش
 في مضار واحد ولم يرق
 وهذا ممكنا عقلا وعادة
 والإغراق ما لا يمكن
 عقلا لعادة كقوله :
 ونكرم جوارنا مادام
 فينا
 وننبه الكرامة حيث
 لا
 وهذا ممكن عقلا لعادة
 وهذا الممكن العادى

الظاهر أن قيد الداخلة لبيان الواقع (قوله لهم فيها) أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انزع منها دارا
 أخرى وجعلها معتدة في جهنم لأجل الكفار تنويلا لأمرها ومبالغة في انصافها بالشدة (قوله تحوى)
 أي تجمع ويموت منصوب باضمار أن أي إلا أن يموت (قوله لا خيل الخ) عمله :
 * فليست التلويح إن لم يعد الخال * أي الفنى (قوله ثم المبالغة) أي ثم من العنوى المبالغة للقبولة
 وقوله وصف الخ تعريف للمبالغة مطلقا أفاده ع ق والدليل على حذف وصف المبالغة ما علم من كون
 الكلام في المحسنات إذ الردودة لا تعد منها ثم ظاهر عبارة العنصر أن المبالغة نفس الوصف المذكور
 وهو صحيح كما أفاده ع ق لكنه خلاف المشهور المذكور في الأصل ولذا حوّل العبارة ع ق فقال بعد
 قول المصنف بلوغه بمعنى أنها هي أن يدعى في الوصف أنه يقع في الشدة أو الضعف قدر ما أي حقا يرى
 ذلك الوصف في ذلك الحد معتضا أي يرى مستحيلا أو يرى نائيا أي بعيدا عن الوقوع ولو لم يكن
 محالا له لكن هذا التحويل بعيد جدا عن عبارة المصنف ولو قال :

ثم الذي يقبل من أن يدعى بلوغ وصف ما يرى معتضا
 لطافت عبارته عبارة الأصل مع السلامة من حذف وصف المبالغة الذي تعبه من المحسنات تأمل (قوله)
 أعتاد أي أوجه وأتواع (قوله تبليغ الخ) والنسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل
 مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد جريه والإغراق استيفاء التازع في القوس مدها والتلوّح محاولة الأمر في
 الحد اه حفيد اه بن (قوله جاء) ضميره للفق ومقبولا ومردودا حالان من الضمير (قوله التفرير)
 محطوف على ما قبله من ألقاب الضرب العنوى (قوله لتلايقن الخ) أي وانما يدعى ذلك لتلايقن (قوله أنه)
 أي ذلك الوصف وقوله فيه أي في الشدة أو الضعف وقد كبر الضمير وإفراد ما مضى عوده إلى أحد الأمرين
 (قوله فعادى) أي وإلى ضميره للفارس وقوله عداء هو التلايقن بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في
 طلق واحدا وقوله بين نور يعني الذي كرم من بقر الوحش ونجعة يعني الأثني منها درا كما أي متناهما وقوله فلم الخ
 أي فلم يرق فينسل (قوله ما لا يمكن الخ) لا يظهر إلا وقوع ما على وصف عود الضمير إليه فيقتضى العبارة أن
 الإغراق هو نفس الوصف المذكور وليس كذلك بل كون الوصف ممكنا عقلا لعادة فالتناسب نحويل العبارة
 إلى ما قلناه تأمل (قوله وتبعه الخ) من الاتباع أي ترسل الكرامة على أثره وما لا أي سار (قوله العادى)
 التناسب العقلي (قوله بكاد الخ) أي لا ينطبع الناس على النسخ وعدم مراعاة غير الكرامة (قوله ما لا يمكن الخ)
 فيه ما تقدمه والتناسب هنا أن لا يكون الوصف ممكنا عقلا ولا عاده (قوله حتى إنه) الضمير للشأن (قوله إلى
 الصحة) أي الامكان أي إمكان وقوعه (قوله بكاد زيتها الخ) بلوقيل هذا الزيت يضيء بلناوردت حيث قيل
 بكاد أفاد أن الحال لم يقع بل قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قرمه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب
 الحال من الوقوع قرب من الصحة إذ قد كثرت أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع اه بن عن
 البعقوى (قوله يضيء) فاضا ما قال زيت كاضاء الصياح من غير من نار مستحيلا عقلا أي بالنسبة لعقل العوام
 وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لأن قدرة الله سالقة ذلك اه بن (قوله يخرج الخزل) خلاف الجدة وهو

غير واقع في زماننا بل كاد أن يلحق بالمستع العقلي وهذان النوعان مقبولان أي
 مرضيان مستحسنان. والتلوّح ما لا يمكن لعادة ولا عقلا كقوله : وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافتك النطف التي لم تخفق
 خوف النطف مستحيل عقلا وعادة . ومنه مقبول ومردود فاقبول منه ما أدخل فيه ما يشر به إلى الصحة نحو - بكاد زيتها
 يضيء - ولو لم نخسه نار - فيكاد قرب ذلك من الصحة . ومنه ما أخرج مخرج الخزل والمخلاة كقوله :

فكسر الألف إن هزمت عن قشر ب هذا إن دا من العجب والردود منه ما ليس كذلك . الثاني التعرّيع وهو أن يثبت
 لتعلق الأمر حكم بعد إثباته لتعلق له آخر على وجه يشتر بالتعرييع كقوله : أحلامكم لسقام الجهل شافية كلاماً منكم نشئ من الكلب
 فرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دماهم من داء الكلب فتح الدم وهو داء شبيه بجنون يحدث
 للإنسان من عض الكلب الكلب . الثالث حسن التعليل وهو أن يدعى الوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي وهو
 أربعة أنواع لأن الصفة التي تدعى لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان عليها (١٦٩) أو غير ثابتة أو يد إيجابها

والأولى إما أن لا يظهر
 لها في العادة علة وإن
 كانت لا تخلو في الواقع
 عنها كقوله :
 لم يحك ناكث السحاب
 وإنما
 حمت به فصيها الرضاء
 أي الصوب هو عرق
 الحى فنزل الطر من
 السحاب صفة ثابتة
 لا يظهر لها في العادة علة
 وقد علله بأنه عرق
 سماها بسبب عطاء
 المدوح أو يظهر
 تلك الصفة علة غير
 الملائكة كقوله تكون
 المذكورة غير حقيقية
 فيكون من حسن
 التعليل كقوله :
 ما به قتل أعاديهم ولكن
 يتق إغلاف ما ترجو
 الدواب
 فان قتل الأعداء في
 الغالب لدفع مضرتهم
 للمأذون من أن طبيعة
 الكرم غلبته وهبة

الكلام الذي لا يرد به إلا العاطية والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاصة هي الخروج عن كلام دوى
 المروءات يقال فلان خلع العذار أي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق (قوله أسكر بالأس
 الخ) سكره بالأس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أراد بالسكر ما يترتب على الشرب الذي
 هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل المزول لم يرد تزيين الجبال والتصاحك وعلى سبيل الخلاصة قيل فان
 قلت هذا الكلام ففس المزول فكيف قال الشارح أخرج مخرج المزول قلت المزول أهم مما يكون من هذا
 الباب وخروج الحمار مخرج العام بمعنى حيث موصوفه بشاف العام لوجوده فيه صحيح بن (قوله والردود
 منه ما ليس كذلك) المناسب والردود ما لم يشتمل على ما يوجب قبوله لأنه يدخل في كلامه ما لم يذكره
 من أصناف القبول كالذي زاد الأصل (قوله شعلق أمر) بكسر اللام أي لدسوسه فالمراد بالتعلق
 النفسية والارتباط ومصدوق الأمر في البيت الحاطبون ومتعلقه الدماء وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء
 وقوله بعد إثباته الخ ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله شعلق الخ كالأحلام (قوله
 أحلامكم) أي عقولكم جمع حم بالضم وأما بكسر فالتأني في الأمر (قوله لسقام) بفتح السين المرض
 وفاق كدما منكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى - فبارحة من الله لنتلم - أي فبرحة
 فيكون الدماء هنا عروفا بالكاف وما بعده أعني تشق من الكلب في موضع النسب على الحال ويجوز أن
 يكون مرفوعاً على الإشداء وما بعده خبر بن عن الفري (قوله وهو شبه الخ) وأنفع أدويته دماء
 الأشرف والتداوى بالنجس غير محال جاز له بن (قوله من عض الكلب) بكون اللام وقوله الكلب
 كسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس له منه (قوله باعتبار لطيف) بأن ينظر نظراً
 يشتمل على لطف ودقة (قوله غير حقيقي) أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع
 كما إذا قلت قتل فلان أعاديته لدفع ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعليل (قوله لم يحك) أي
 لم يشابه ناكث أي عطاكم حمت به أي صارت محومة بسبب ناكث وتفوقه عليها والرحضاء كالدماء
 (قوله أي الصوب الخ) تفسير لقوله فصيها الرضاء (قوله وقد علله) أي علل الشاعر نزول المطر
 من السحاب وقوله بأنه أي الطر (قوله لتكون الخ) الظاهر أنه تعليل لحذوف أي فيعدل عن
 الظاهرة لتكون تأمل (قوله ما به الخ) أي ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى
 يكون القتل لازماً غيظه أو الاستراحة من خوف مضرتهم (قوله لصدق رجاء الراعي الخ) أي
 تحقق مرجوهم وهو طعامهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) تعليل لقوله بعثته (قوله والثانية)
 أي الصفة الثيرة الثالثة التي أراد إثباتها (قوله حذارك) أي حذارى إياك حيث لم أظهر حال خوفاً
 من أن تطلع عليه وقوله إنسان أي إنسان عيني وقوله من الفرق أي في المدح (قوله نجى الخ) أي

صدق رجاء الراعي بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه لأحرب صارت الدواب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم
 من يقتل من الأعداء والثانية إما ممكنة كقوله : يا واثيا حنفت فينا إصامته نجى حذارك إنساني من الفرق
 فان استحسان إصامة الواثي ممكنة لكن لما خالف الشاعر الناس فيه إلا لاستحسانه الناس عقبة بأن حذاره منه أي الواثي
 نجى إنسان عنه من الفرق والمدح حيث ترك البكاء خوفاً منه أو غير ممكنة كقوله : لو لم تكن نية الجوزاء خدمته
 لما رأيت عليها عقد متعلق من استغن أي شدة السطو وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء نية الجوزاء
 خصبة للمدح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا في الإصحاح (٢٢ - حذوف)

وبحث شارح الأصل فيما علم بمراجعته ثبت أن في اللغة الناشئة نوعين وفي غيرها كذلك طوله مقبولة أو مرفوضة أو محالة من
ضمير الغلو في جاء ، والتفريع (١٧٠) ابتداء كلام . قال : (وقد أتوا في المذهب الكلامي بتحجج كجميع الكلام

واكدوا مدعا بنسبه

المذموم

كالعكس والادماج

من ذا العلم

أقول : ذكر في هذين

البيتين أربعة ألقاب :

الأول المذهب الكلامي

وهو إيراد حجة

المطلوب على مذهب

أهل الكلام بأن

يكون بعد تسليم

المتطلبات مستلزما

للمطلوب نحو لو كان

فيهما آلهة إلا الله

لقدنا وللآلزم وهو

الفساد أي الخروج عن

النظام مستفقا لزوم

وهو تعدد الآلهة مثله

وهذه الملازمة من

المشهورات الصادقة التي

يكتسبها في الخطائيات

دون القطعيات والمبهم

الطريق . الثاني

تأكيد المدح بما يشبه

المدح وهو ضربان

أفضليهما أن يستثنى

من صفة ذم منفية عن

شيء صفة مدح بتقدير

دخولها فيها كقوله :

ولا عيب فيهم غير أن

يوسفهم

بمن فاول من فرائع

الكتاب

حيث ترك الكلام خوفا منه لا يطلع على حاله (قوله ويبحث شارح الأصل الخ) عبارة فيه بحث لكن
مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوراء خدمة المدوح عبارة روية عنده التباين عليها أي روية
حاله شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لو لم تجش لم أكرمك يعني أن عيب الإكرام هو العيب . وبعض
صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح فتكون من الضرب الأول والأقرب أن يجعل لوجه
مثلا في قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لقد فسدنا - أمضى الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء
الأول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوراء خدمة المدوح أي دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه
وصف غير ممكن أنه بخلاف وقوله والأقرب الخ هذا موافق لما في الأبحاث لا يخالف له كقولهم ظاهر كلام
بن وقوله بانتفاء الثاني هو عدم روية الانتطاق وانتفاؤه يكون روية الانتطاق لأن في الثاني إثبات وقوله
على انتفاء الأول وهو عدم نية الجوراء خدمته وانتفاؤه يكون بينها خدمته لما مر منه (قوله استدلال
كلام) أراد في ترتيبه بتمام الباقية فلا ينافي ما مر في حل المصنف (قوله وقد أتوا الخ) يعني أنهم أتوا في ضمن
ذلك النوع المسمى بالمذهب الكلامي بتحجج تؤدي إلى المطلوب لفهم من كلامه ما قررناه أن للفقهاء
المسمى بالمذهب الكلامي هو الكلام الذي يال على ما هو حجة على المطلوب أنه غرق وما قررناه به هو أن يعلل
كلام المصنف دون ما قاله شارح تبعا للأصل لكنه يتوقف على نقل عن علماء الفرق ولوقال المصنف

إيراد حجة على نظام أهل الكلام المذهب الكلامي

لوافق ما في الأصل (قوله والادماج الخ) مبتدأ وخبر (قوله مستلزما للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام
العقل بل ما هو أعم من ذلك (قوله لو كان فيهما) أي في السماء والأرض آلهة إلا الله أي غير الله فهي صفة
آلهة لأنها اسم بمعنى غير وقوله لقد فسدنا أي لما قرر عادة من فساد الحكموم به عند تعدد أحوالهم فعل هذا
تكون الملازمة عادية ويكون الدليل إقناعا بالحصول بالمقتضيات المشهورة أي لكليهما لم يقدا فليس فيهما
إله غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صفراء والنتيجة للعلم بهما (قوله من المشهورات الصادقة) أي
بحسب العادة فانه قد اشتهر في العرف أن للملكة لا تنظم بالمكين (قوله في الخطائيات) أي الأمور
الخطائية البعيدة للظن (قوله دون القطعيات) لأنه يجوز عدم الضاد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا (قوله
دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم (قوله فلول) جمع فلول وهو الكسر في حد السيف وقوله من
فرائع الكتاب أي مضاربة الحيلوس (قوله شيئا منه) أي من العيب وقوله كونه منه أي كونه فلول السيف
من العيب وقوله وهو أي هذا التقدير وهو كونه فلول من العيب وقوله محال أي لأنه من كمال النجاسة
وقوله وهو في المعنى الخ أي وإثبات العيب على هذا التقدير في المعنى يتعلق بالمحال كما يقال حتى يتبين
القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط (قوله من جهة أنه الخ) لأنه علق تقيض الذم وهو إثبات
شيء من العيب بالمحال والعلق بالمحال محال فعلم العيب محقق (قوله وأن الخ) أي ومن جهة أن (قوله
الاتصال) أي كون المستثنى بحيث يدخل في المستثنى منه على تقدير الكون عنه وذلك لما تقرره
في موضعه أن الاستثناء للقطع بجزأ أي الأداة مع الانقطاع بجزأ أي أن استعمال إلا في المنقطع
بجزأ وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع لحقيقة من المعدومين (قوله جاء التأكيد) لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل
الاستثناء إلى الانقطاع (قوله ويعقب بأداة استثناء) أي يذكر عقب الاتيات المذكور أداة استثناء

أي إن كان فلول السيف محبا فأنث شيئا منه على تقدير كونه منه وهو محال فهو في المعنى يتعلق بالمحال والمطلق بالمحال (قوله

محال والتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء بيقظة والأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما يتبعها

بوجه إخراج شيء منها قبلها فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد . والثاني أن يثبت للمصنف صفة مدح ويعقب بأداة استثناء

يلينا صفة مدح أخرى به نحو **أفصح** من نطق بالصلاء ويدل على من فويش وأصل الاستثناء أيضا أن يكون منقطعا لكنه لم يفتقر متصلا كما فتر في الضرب الأول فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوم إخراج شيء محابلهما من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فلاذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يفيد التوكيد من جهة أنه كدعوى التي هيينة لأنه مبني على التعليق بالحال المبني على تقدير كون الاستثناء متصلا ولهذا كان الضرب الأول أفضل الثالث تأكيد الهم بما يشبه المدح وهو مراده بالعكس وهو ضربان : أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسى إلى من (١٧١) أحسن إليه . وثانيهما أن يثبت

شيء صفة ذم وتغيب
بأداة استثناء نفيها صفة
ذم أخرى كقولك
فلان فاسق إلا أنه جاهل
وتحقيقها على قياس
ما تقدمت عليه الرابع الإدماج
وهو أن يضمن كلام
سبق معنى آخر كقوله :
أقلب فيه أجناني كافي
أعدتها على الدهر
الذي ياب
فانه يضمن وصف الليل
بالطول الشكابة من
الدهر . قال :
(وجاء الاستثناء
والتوجيه ما
يحمل الوجهين عند
العلماء)
أقول : ذكر في هذا
البيت نوعين : الأول
الاستثناء وهو المدح
بشيء على وجه يستتبع
المدح بشيء آخر فهو
أخص من الإدماج
كقوله :

(قوله بيد) بمعنى غير وهي أداة استثناء (قوله وأصل الاستثناء فيه) أي كما أن الاستثناء في الضرب
الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينفي كون الأصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال (قوله لكنه الخ) إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها
وقوله فلا يفيد الخ أي وإذا لم يمكن ما ذكر فلا الخ (قوله ولهذا) أي ولأن التأكيد من الوجه
الثاني فقط (قوله على قياس الخ) وهو أن التأكيد في الضرب الأول من جهة التعليق بالحال لأن
المعنى في قولك فلان لا خير فيه الخ إن كانت الاسماء المذكورة خيرا فأثبت شيئا منه على تقدير
كونها منه وكونها منه حال فثبت شيء من الخبر حال ومن جهة أن الأصل في الاستثناء الاتصال
فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوم إخراج شيء مما قبلها فإذا وليها صفة ذم جاء التأكيد لما فيه
من الذم على التمام والاشعار بأنه لم يجد صفة مدح يستقيمها فاضطر إلى استثناء صفة ذم وتحويل
الاستثناء إلى الانقطاع أن التأكيد في الضرب الثاني في الوجه الثاني فقط تأمل (قوله الإدماج)
يقال أدمج الشيء في غيره إذا لفته فيه ولا شك أن المعنى الآخر مشغوف في الكلام (قوله لمعنى)
مدحا كان أو غيره (قوله أقلب فيه) أي الليل (قوله وجاء الاستثناء) أي معشودا من المعنوي
وكذا يقال في التوجيه وقوله ما يمتثل أي وهو ما الخ أفاده عني (قوله هو أخص الخ) لاختصاصه
بالمدح بخلاف ذلك كما علمت (قوله مدحه بالنهاية الخ) حيث جعل مثله لمعنى يثبت وألغى أعلام
(قوله على وجه استتبع الخ) إذ لا شبهة لأحد بشئ لا فائدة له فيه (قوله مختلفين) أي متباينين
متضادين كالمدح والذم ولا يمكن مجرد احتمال معنيين متباينين (قوله ضد ما الخ) للتباين من عبارة
لشارح أن ضد نائب فاعل يبنى وهو الأقرب (قوله وهو أن يرد الخ) أي أن يذكر الشيء على
سبيل الثلب والطايب بحسب الظاهر والنقض أمر صحيح بحسب الحقيقة بن (قوله إذا ما يعنى
الخ) فان قولك وقت مفارقة إنسان في حضورك لا تتخير وفي كل الضب هزل ظاهر
لشكك تريد به الجدة لأنك تريد تمييزه بأن تنسبه إلى أكل الضب فانه مما يتباعد عنه الأنشرف
وقوله عند أي تجاوز والاشارة في قوله عن ذا إلى الإختصار الذي دل عليه قوله مفارحا أفاده
سم بن (قوله والمخور المختصر الخ) عبارة عني المخور الكبير الإختصار والعظم في نفسه أنه فهو
أعم عليها منه على ما في الشارح مع المطابقة لفظ السبغة (قوله أو ما الخ) وقال لا أحب نسبيته
بالجاهل لوروده في كلام الله تعالى (قوله الضاحي) أي الظاهر (قوله القاع) هو المستوى من الأرض

تهبت من الأعمار ما لوجهيته . لعلك الدنيا بأنك خال . مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح
الدنيا ونظامها . الثاني التوجيه وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور لبت عليه سواء . يحتمل محبة
عينية العوراء فيكون دعاءه وبالعكس فيكون دعاء عليه . قال : (ومنه قصد الجدة بالهزل كما ينشئ في المخور ضد ما اعتما)
أقول : ذكر في هذا البيت نوعا واحدا وهو إيراد الجتنى قالب الهزل كقوله : إذا ما يعنى أنك مفارحا فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب
فقوله يبنى أي يعطى ويرد على المخور بعدما اعتما أي اختار لنفسه والمخور المختصر ما أبطى . قال : (وسوق معلوم مساق ما جهن
تسكة تحاهل عنهم نقل) . أقول : ذكر في هذا البيت نوعا واحدا وهو تحاهل العارف وسماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لشكته
كالهيا على المدح في قوله : ألمع برى سرى أم هو مصباح أم انسا منها بالمظهر الضاحي . والتوله والتحير في الحب في قوله : بالله يا غيبات القاع

الترادفان ويدخل للترادف . ثم هو تام وغير تام فالتام أن يتفق في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فإن كانا من نوع
 كسمين سمي متافلا نحو ويوم تقوم الساعة بقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة . ومنه مثال المصنف وإن كانا من نوعين سمي
 متوق كقولهم :
 مائات من كرم الزمان فانه (١٧٣) بحيا لدى يحيى بن عبد الله

قال :
 (ومنه ذو التركيب ذو
 تشابه
 خطأ ومفروق بلا تشابه
 وإن بهيئة الحروف
 اختلفا
 فهو الذي بدعونه
 المخرقا)
 أقول : من الجنس
 التام المركب وهو
 ما كان أحد لفظيه
 مركبا فان اتفقا في
 الخط سمي متشابهين
 كقولهم :
 إذا ملك لم يكن ذاهبه
 فدعه فدوته ذاهبه
 وإن لم يتفقا في الخط
 سمي مفروقا كقولهم :
 كلهم قد أخذوا
 م ولاجل لنا
 ما الذي ضر مديرا
 بجام أو جملنا
 وإن اختلفا في هيئة
 الحروف فقط سمي
 مخرفا كقولهم :
 جبة البرد جنة البرد
 والحرف الشدد في
 حكم الخفيف . قال :
 (وإن اختلفا مع اختلاف
 في العدد
 وشرط خلف النوع

سواء وإن شاهد غيره فكالمشابه في المواء وهذا الذي هو الذي يشير إليه قول الناظم فأخرج عن
 الكون في بطنك بأن لا يبق لك تعلق في رجاء أو دفع بشئ منه ولا عظمة لما يعظم نسكن أي فأنك
 إن خرجت عن الكون نسكن مشاهدا للحن تعالى بعين العبرة ويحتمل أن يكون في الكلام الأول
 قلب بأن يقدر الأول منصوبا والثاني مفعولا فيكون المعنى لا يعرف الواحد الذي هو الله تعالى أي
 لا يؤمن به حق إلا الله الواحد أي للتفرد عن الخلق بأن لا يتعلق بشئ منها وهو مستلزم للمعنى
 الأول اه ع ق (قوله للترادفان) أي تشابه المترادفين كأسد وسبع فانه في المعنى ويخرج أيضا التشابه
 في مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (قوله في أنواع الحروف) سمي
 واحد من التسعة والعشرين نوع وهذا يخرج نحو يفرح ويحرج وقوله وأعدادها خرج به نحو
 الساق والساق وقوله وهيئاتها خرج به نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار
 الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب
 مئينان للفاعل والمفعول فانهما على هيتين مع اتحاد الحروف وقوله وترتيبها أي تقديم بعض الحروف
 على بعض وتأخير عنه وبه يخرج نحو التفتح والخلف (قوله فان كانا) أي اللفظان المتفقان في
 جميع ما ذكر (قوله من نوع) أي من أنواع الكلمة (قوله ويوم تقوم الساعة الخ) الأولى القيامة
 والثانية الواحدة من ساعات الأيام (قوله مائات الخ) أي مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان
 الماضي فصار كالميت في عدم ظهوره فانه أي فان ذلك الميت من الكرم بحيا أي يظهر كالحيا لدى
 أي عند يحيى بن عبد الله البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية بن عن اليعقوبي
 (قوله ذو تشابه خطأ) أي وهو ذو تشابه أي يسمى بهذا الاسم إن اتفق اللفظان خطأ هذا هو الأنسب
 وبقيده الشارح وإن تبادل خلافه (قوله بهيئة) أي في هيئة (قوله ما كان أحد الخ) أي والآخر
 مفرد (قوله ذاهبة) أي صاحب عطاء وذهابة أي غير باقية (قوله الجلام) إنا يضرب فيه الحجر
 وحاملنا الأخيرة عاملنا بالجليل والفظ الأول مركب من اسم لا وخبرها . والثاني مفرد نظرا إلى أن
 الضمير المتصل وإن كان منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل (قوله وإن اختلفا الخ) هذا قسم مستقل
 من الجنس مقابل للتام وليس من أقسام التام خلافا لما يبادر من الشارح وقوله في هيئة الخ أي
 واتفقا في النوع والعدد والترتيب (قوله مخرفا) لا تخرف إحدى المبتئين عن هيئة الآخر (قوله
 جبة البرد الخ) جبة الأول بالياء . والثاني بالنون والبرد كساء خطط أي إن الجبة المأخوذة من
 أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد والشاهد في البرد والبرد (قوله والحرف الشدد الخ) أي فهو
 في هذا الباب معدود مخرفا واحد لأن اللسان يرتفع عن حرقه دفعة واحدة فيكون الاختلاف
 بالتشديد والتخفيف حيثئذ من الاختلاف في الهيئة فقط دون عدد الحروف (قوله والقص) مبتدأ
 والوسع جربانه على موصوف محذوف (قوله وشرط خلف الخ) تهديد لبيان قسسي اختلاف النوع
 وقوله واحد أي اختلاف واحد أي فيه وقوله فقد أي فقط (قوله مضارعا) حال من ضمير ألف
 أي سمي بهذا الاسم والضميران في ألف ووصف للجناس (قوله فيه) حال من اللفظين والظرفية
 محاذية بمعنى التعلق وقوله في أعداد متعلق باختلاف (قوله للساق) بزيادة الهم (قوله جهدي)

واحد فقد ومع تقارب مضارعا ألف ومع تباعد بلاحق وصف) أقول : الجنس الناقص ما اختلف اللفظان فيه
 في أعداد الحروف إما بحرف واحد في الأول نحو والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق أو في الوسط نحو جهدي
 جهدي أو في الآخر كقولهم :

يكون من أيد عوامس عوامس هـ ور يسمى هذا مطرقا وإما بأكثر كقولها : إن اليكاه هو الشفا من الجوى بين الجوانح
ور يسمى هذا مذبلا وإن اختلفا في أنواعها فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرف ثم الحرفان إن كانا متقاربين من مضارعا
وهو إلى الأول نحو ينفذ (١٧٤) وبين كى ليل داس وطريق طاس لطفى الوسط نحووم يهون عنه وينأون عنه أوفى

الآخر نحو هـ الخيل
معقود ضواصها الخبر
إلى يوم القيامة وإن
لم يكونا متقاربين سمي
لاحقا وهو أيضا إما
في الأول نحو ويل
لكل همزة لينة أوفى
الوسط نحو ذلكم
بما كنتم تفرحون في
الأرض ينبر الحق
وبما كنتم تفرحون
أوفى الآخر نحو وإذا
جاءهم أمر من الأمن
أو الخوف قال :
(وهو جناس القاب
حيث يختلف
ترتيبها للكل والبعض
أنف
مجنبا يدعى إذا تقاسما
بينما فكلا فأنعوا خاتما
ومع نوالى الطرفين
عرفا
مزودا كل جناس ألفا
تناسب اللفظين في
اشتقاق
وشبهه فذلك ذو
التحاق أقول : إذا
اختلف اللفظان في
ترتيب الحروف سمي
جناس القاب نحو :
حسامه فتح لأولياته

زيادة الفاء وقد سبق أن الشدة في حكم الخفيف (قوله من أيد) من لتبعض والظرف نعت للجنوف
أي سواعد كائنة من أيد أوزاندة على ما للأخفش وعوامس جمع عاصية من عشاء إذا ضربته
وعوامس من عصاه حفظه وحماه ونحوه : هـ نصول بأسياف فواض فواض هـ أي عدون أيد بأضاربات
للأعساء حاميات للأولياء صالات على الأقران بسيف حاككة بالقتل قاطعة (قوله كقولها) أي
الحفشاء (قوله من الجوى) أي حرقة القلب وقوله الجوانح زيد فيه النون والحاء والجوانح هي الأضلاع
التي تحت القوائم وهي مما يلي الصدر كالأضلاع مما يلي الظهر الواحدة جاعضة صحاح اه سم بن (قوله
فيشترط الخ) وإلا بعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظ تصرونسكل (قوله الحرفان) أي اللذان
وقع بينهما الاختلاف وقوله متقاربين أي في المخرج (قوله نحو بيني الخ) والمال والطاء متقاربان
لأنهما من السين والتنايا العليا وكذا الفاء والهمزة لأنهما من أقصى الحلق وكذا اللام والراء لأنهما
من الخنك واللسان والدامس المظلم والطاس مراد به مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد
(قوله همزة لينة) الهمزة الكسرة والزا الطعن وشلح استعمالهما في الكسر من أعراض الناس
والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتناء فالهاء واللام متباعدان لما علمت (قوله نحو ذلكم الخ)
قال السعد في عدم تقارب الفاء وللم نظرقا فهما شقويان وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث
يدغم أحدهما في الآخر فالهاء والهمزة ليسا كذلك اه (قوله وإذا جاءهم الخ) في عدم تقارب الراء
والنون نظر لأنهما من حروف الالاقاة التي يجمعها قولك مر بفل وهي تخرج من طرف اللسان
فهما يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجري أن يخرجهما واحدا . ويجب عنه بأنه لما كانت الراء
من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها التزقيق فلا تتباعدا في الصفة منزلة التباعدين في المخرج (قوله
وهو) أي الجناس (قوله للكل) متعلق بأضف ومفعوله محذوف أي أضف اختلاف الترتيب (قوله
تقاسما) أي اللفظان للتجانس جناس القاب (قوله فكنا الخ) أي فكان أحدهما قاعا والآخر غائما
قاله المصنف (قوله الطرفين) أي للتجانسين سواء كان جناسهما مقولبا أو تما أو غير ذلك (قوله
تناسب) مبتدأ خبره جملة فذاك وليشتقاق وشبهه متعلق بقاسب والباء للسببية ومتعلق بالتحاق
محذوف أي بالجناس (قوله إذا اختلف اللفظان الخ) بأن يتحد النوع والعدد والمثية لكن قدم في
أحد اللفظين بعض الحروف وأخرى اللفظ (قوله حسامه الخ) أي سيفه نصر لاتباعه وموت لأعدائه
(قوله قاب كل الخ) لانعكاس ترتيب الحروف كلها فله السعد أي الحروف التي شأت في الانعكاس فلا
ترد التاء (قوله عوراننا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة وروعانا جمع روعة وهي الجوف (قوله
أحدهما) أي للتجانسين جناس القاب (قوله سمي) أي تجنيس القاب وقوله مجنبا لأن اللفظين غير لينة
الجناحين للطائر (قوله لاح الخ) من مجزؤ الرمل وآخر الشطر الأول من (قوله للتجانسين) أي
مطلقا كما مر (قوله وجئت الخ) هذا من التجنيس اللاحق وأمثله الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق
(قوله اشتقاق) وهو توافي الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى (قوله فأقم
الخ) فأتينا مشتقان من قام يقوم (قوله ما يشبه) أي اتشاق يشبه (قوله نحو قال الخ)

خفف لأعدائه هـ ويسمى قاب كل ونحو : اللهم اسرع روراننا وآمن روعانا . ويسمى قاب بعض وإذا وقع أحدهما في أول هـ فالأول
الليث والآخر في آخره سمي مقولبا مجنبا نحو : لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال وإذا ولي أحد التجانسين الآخر مزدوجا نحو
وجئت من سبأ نبأ جين ويلحق بالجناس اشتقاق أحدهما أن يجمع اللفظين اشتقاق نحو فأقم وجهك للدين القيم . والتأني أن يجمعهما
للتشابه وهو ما يشبه الاشتقاق نحو : **إني لله** من الغالب وأشار إلى هذا بقوله تناسب البيت . قال : (ورد التجنيس

بالإشارة من غير أن يذكر في الصارحة ومنه لا يجوز اللفظ على صدر في ثمة بقرة حلا مكشفا والنظم الأول أو لا
آخر مصراع فثاقيل فلا مكررا مجانسا وما التخصي يأتي كتحشي الناس والله أحق) أقول : من أنواع الجناس جناس
الإشارة بأن يكون أحد اللفظين غير مصروح به كقولك في رجل يسمى أسدا قر (١٧٥) الأحد من اسمه ومن أنواع

الجناس اللفظي رد
الجز على الصدر في
النثر أن يجعل أحده
اللفظين في أول
الفقرة والآخر في
آخرها وهذا معنى
قوله مكشفا نحو
وتحشي الناس والله
أحق أن تحشا وفي
النظم أن يكون أحدهما
في آخر البيت والآخر
في صدر المصراع الأول
أو حشو أو آخره أو صدر
المصراع الثاني وكلمته
داخل تحت قوله قبل
كقوله :

مربع إلى ابن العم بطم
لوجه

وليس إلى داهي الندي

بسرير

وقوله مكررا البيت

يعني أن رد العجز على

الصدر يأتي ثمة مكررا

وثمة مجانسا وثمة

ماحقا وصور ذلك في

الأصل . قال :

[فصل في السجع]

(والسجع في فواصل

النثر

شبهة فاليت في الشعر

فالأول من القول والثاني من القلي (قوله بالإشارة) أي إلى أحد لفظيه بما يدل عليه وقوله من غير
أن يذكر أي ذلك اللفظ الجناس للذكور (قوله ومنه) أي اللفظي (قوله بقرة) متعلق بخلا بمعنى
شعر والباء بمعنى في وصغيره يعود لرد الذكور ومكتنفا حال من فاعل حلا أي محيطا بالبقرة من
الأول والآخر هذا هو الأقرب (قوله والنظم الخ) أي وهو في النظم أن يكون الأول أول المصراع
الآخر فما قبل ذلك الأول أي والآخر آخر المصراع للذكور وقوله ما لا أي يكون أول المصراع
الأخير ما قبله وسعه في السكان وللقصود التكملة هذا هو الأقرب (قوله مكررا) وما عطف عليه
حال من فاعل يأتي الراجع إلى ارد المذكور وما مكررة موصولة (قوله جناس الإشارة) ولا يكون
إلا تاما (قوله من اسمه) أي مسمى اسمه الأصلي (قوله وكلمة) أي ما عدا ما في صدر المصراع الثاني
للمر أن المراد ما قبل أول المصراع الثاني (قوله بطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كما في
المصباح وقوله داهي الندي أي الذي يدعو إلى الندى ويأمره أن يتصف به لينال علو الرتبة
(قوله مكررا) بأن يكون اللفظان المذكوران مكررين كما في المثال والبيت وقوله مجانسا بأن يكون
اللفظان متجانسين نحو سائل التيم يرجع ودمعه سائل وقوله ماحقا بأن يكون اللفظان متحقيقين
بالمجانسين بحيث يجمعهما اشتقاق أو شبه نحو استغفروا ربكم إنه كان غفارا - ونحو قال إلى
لمسلم من القائلين (قوله وصور ذلك الخ) صور النثر أن يثمة يجريان في الأربعة المذكورة وصور
النظم ست عشرة بضرب الأربعة المذكورة في كون أحد اللفظين الذي ليس في الآخر إما في أولها
المصراع الثاني أو آخر المصراع الأول وحشوه أو أوله جملة الصور عشرون وجميع أمثلتها في
الأصل والمطول فلا داعي إلى التطويل بذلك .

[فصل في السجع] قال البيهقي وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار سمياتها ليرول الالتباس في
كثرة صورها على الألسن : السجع والنافلة والقريئة والبقرة فالقريئة قطعة من الكلام جعلت
مزاوجة لأخرى والبقرة مثلها أن شرط فيما مقارنتها لأخرى وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع
أم لا كما هو ظاهر كلامهم والنافلة للكلمة الأخيرة من السجع توافق الفاصلين أو نفس الفاصلة
الواقعة لأخرى أي من (قوله والسجع) مبتدأ خبره فواصل في وصرف الجبرور للضرورة وفي النثر صفة
كاشفة لفواصل ومشبها بالمقصود ثمانية وقافية مفعول مشبهة وفي الشعر صفة لقافية. والحق السجع حاصل
في فواصل اثنين فأكثر وهو توافقها على حرف واحد وهذه الفواصل مشبهة لحصول السجع فيها قافية
في الشعر هذا هو الأقرب (قوله الوزن) أي وزن أو آخر القرائن (قوله على وفاق الماضية) أي وزنا وتقنية
(قوله وبأسواها) أي ماسوي ما ذكر من المطرف وللوضع وهو الذي ليس فيه اختلاف الفاصلين
كما في المطرف ولا اتفاق لفظات القريتين كلا أو جلا كما في الوضع بل فيه اتفاق الفاصلين في الوزن مع
اختلاف نصف لفظات القريتين فأكثر في الوزن أو التقفية يعني (قوله في الذكر) حال من مرر
مرقوعة لأن التصود اللفظ (قوله من الجناس اللفظي) المناسب من الضرب اللفظي إذ لا ينطبق
عليه تعريف الجناس الذي قدمه ولم يعد غير منه (قوله وهذا معنى الخ) يعني أن هذا مقصود

ضروريه ثلاثة في الفن مطرف مع اختلاف الوزن من مع أن كان ماضى الثانية أو جلا على وفاق الماضية

وبأسواها المتواز قادر ككسر مر موعة في الذكر

أقول : من الجناس اللفظي السجع وهو توافق

الفاصلين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاك هم في النثر كالتقافية في الشعر وهو ثلاثة أمثرت : الأول المطرف

لكن كما يختلفان في الوزن نحو ما لكم لا ترحون لله وقارا وقد خاتمكم أطوارا والثاني الرمع وهو ما استوت فواصله في الوزن والتقفية
 وكان كل نائي إحدى التقريبتين أو جهة من الألفاظ مثل ما يقابل من الأخرى كقول الحريري: فهو يطبع الأسجاع بنحوه لفظه
 ويقرب الأسجاع بزواج وعظه (١٧٦) الثالث التوازي وهو أن تستوي الفاصلتان في اللفظ ولم توافق سائر ألفاظ

إحداهما ولا حل
 ما يقابلها من أختها في
 الوزن والتقفية نحو فيها
 سرر مرفوعة وأكواب
 موضوعة. قال:
 (أبلغ ذلك مستوفى
 ترى
 أخرى القريبتين فيه
 أكثرا
 والعكس أن يكثر قلبس
 بحسن
 ومطلقا أجهزها تسكن
 وجعل سجع كل شطر
 غير ما
 في الآخر القشطر عند
 العلماء)
 أقول: القريبة طائفة
 من الكلام متشعبة على
 الفاصلة سميت بذلك
 لأنها مقارنة لصاحبها
 وأحسن السجع
 ما استوت فيه فقرته
 الثانية نحو في سدر
 عضود وطالع منضود
 ثم ما طالت فقرته الثانية
 نحو والنجم إذا هوى
 ماضل صاحبكم
 وما هوى والثالثة نحو
 خذوه فقلوه ثم المجيم
 صلوه ولا يحسن أن
 يؤتى بعد قرة بفقره
 أخرى قصر منها كثيرا

كلام السكاكي ومحموله وإلا فالسجع على التفسير الذي كور بجنى المصدر أي توافق الفاصلتين في
 الحرف الأخير وعلى كلام الباكي هو نفس اللفظ التوازي: الآخر في أواخر الفقر فاه السعد وقوله مقصود
 الخ يعني أن تسمية الفاصلة سجا إنما هو لوجود التوافق فيها ولو لا ذلك ما سميت فساد الحاصل إلى أن العلة
 التي أوجبت التسمية هي البهارة في الحقيقة وفي القصد قاله بن عن يعقوب (قوله ان كما) أي اللفظان
 الأخيران من القريبتين (قوله نحو ما لكم الخ) فإن الفاصلة الأولى على وزن فعلا والثانية على وزن أفعلا
 ومعنى لا ترحون قد قارا لا تخافون عظمت الله والأطوار جمع طور أي وقد خفيكم مراتب أولها عناصر ثم
 مركبت ثم عدى الإنسان ثم لطفان ثم علقا ثم منقما ثم عظما ولحوما ثم أنشأ كخلق آخر له بن (قوله مثل
 ما في الأخرى) أي في الوزن والتقفية كما سر (قوله يطبع الأسجاع الخ) قال عرق شبه تزئين السجع وعصا حبة
 خيل الألفاظ تعمل الحلي مطبوعا بالجواهر مع هذه العسرة على طريق الاستعارة بالكناية له وقوله
 ويقرب الأسجاع الخ شبه الأسجاع بالأبواب تفتح بالأصابع تفتح فبر بما ذكر على طريق الاستعارة
 بالكناية له بن (قوله في اللفظ) أي في وزن اللفظ وتقفيته (قوله نحو فيها الخ) فقد اتفق الفاصلتان
 في الوزن والتقفية دون غيرها لاختلاف سرر وأكواب في كل من الوزن والتقفية والسرر جمع
 سرير ومرفوعة عالية والأكواب جمع كوب وهو كوز لا هوية له موضوعة أي على حافات العيون
 معدة لشر بهم بن (قوله لما نرى) بالبناء للفاعل والقريبتين مقول أول والأخرى بدل منه وأكثر
 مفعول ثان وفي نسخة: فما نرى أخرى القريبتين فيه أكثرا وهي أقرب (قوله والعكس) هو قصر
 الثانية عن الأولى وقوله أن يكثر أي بأن تقصر الثانية قصرا يتنا بالبداهة (وقوله ومطلقا) صفة
 محذوف مفعول لتسكن أي تسكن أجهز القرائن تسكنا مطلقا عن التقيد بأعداد إعراب الأجهز
 هذا هو الأقرب. وحاصل المعنى أنه يرتكب تسكين أجهز القرائن مطلقا أي سواء كانت متحدة
 الإعراب أولا وبذلك تكثر الأسجاع ويسهل تحصيلها (قوله كل شطر) مبتدأ خبره غير والخم في محل
 للفعول الثاني لجعل المضاف إلى الأول بعد حذف الفاعل والرباط محذوف أي كل شطر من بينه والتشطير
 خبر جعل أي وجعلك السجع كل شطر من بينه غير ما في الآخر التشطير. وحاصل المعنى أنك إن جعلت في
 كل شطر من شطري البيت سجا غير السجع الذي في الآخر من حيث البناء على الحرف الذي جعل به
 نشأه أو غير ذلك الجعل هو السجي بالتشطير وهو مبنى على أن السجع لا يختص بالتركا سجد الشارح
 (قوله متممة على ألفاظ) لاقائمة فيه فلا حذفه وقال مزاجية لأخرى لأصاب (قوله في سدر) هو شجر
 النبق منضود أي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطالع شجر الوز أو شجر كطلح الدلباله ثم حلو
 منضود أي تضد بالحل من أسفله إلى أعلاه في المسحاح تضد متاعه يتصد بالكسر وضع بعضه على
 بعض بن (قوله خذوه) إلى صلوه ثلاث قرائن وصلوه من التعلية أي الإحراق (قوله مبنية على
 الخ) أي ولو اختلفت حركة الآخر كما في المثال (قوله سجة مخالفة الخ) في تسمية الشطر سجة جهاز
 من تسمية السجل باسم جزئه إذ هو ليس سجة بل مشتعل على سجتين أفاده السعد (قوله وأثر)
 أي صارت ذات ثروة وقوله تمدى هو بالكسر الماء القليل والراد هنا المال وقوله وأورى أي
 صار ذا وورى أي نار (قوله بأفد) متعلق بمتصم وكذا غيره من الظروف متعلق بسابقه وقوله

والأسجاع مبنية على سكون الأجهز كقوله: ما أبعد ما فات وما أقرب ما هوأت قيل السجع غير مرتب
 يختص بالتركا يكون في النظم كقوله: تجلى به رشدى وأثرت به يدي واطم به تمدى وأورى به زقدى ومنه على هذا
 القول بما ذكره المصنف وهو السجي بالتشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجة مخالفة لأختها كقوله: قد ير معصم بالله مستقيم

له مرتقب في الله مرتقب **فمن سجع الشطر الأول مبنى على اليم والفاق على البناء** قال : [صل في الموازنة] (ثم الموازنة وهي التسوية لعامل في الوزن لا في التقفية وهي المائلة حيث يتفق في الوزن لفظ فقرتها فاستحق والقلب والتشريع والتزام ما قبل الروي ذكره لن يلزما) (١٧٧) أقول: من أنواع المبنى الموازنة وهي تساوي

الفاصلين في الوزن دون التقفية نحو وعارق مصفوفة وراى مبنونة فان كان ماى إحدى القرينين من الألفاظ أو أكثره مثل مايقاله من الأخرى في الوزن خص باسم المائلة فهو وأتيناها الضكتاب المسنين وهديناها الصراط المستقيم وقوله: هذا الوحش إلا أن هذا أواس قنا الخط إلا أن تلك ذواب ومنها القاب وهو قلب حروف الكلام على ترتيب بحيث لو اقتسح من آخره إلى أوله خرج النظم الأول بعينه فهو كل في ذلك وركب فكبر فانه بقرا من آخره كبقرا من أوله. ومنها التشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصح للمنى عنده الوقوف على كل منهما كقوله :

ياخطب الدنيا الدنيا إنها

مرتقب في الله أى راغب فيما يقربه من رضوانه وقوله مرتقب أى منتظر نوابه وخائب عقبه . [فصل : في الموازنة] (قوله وهي التسوية لعامل أى مع فاصلة أخرى وفاضل ترقيم فاصلة للضرورة (قوله لاقى التقفية) ظاهره أنه يجب في الموازنة عدم تساوى الفاصلتين في التقفية ويحتمل أنه يريد أنه يشترط فيها التساوى في الوزن ولا يشترط التساوى في التقفية وهو رأى ابن الأثير (قوله وهي المائلة) أى هذه الموازنة بناء على أنه لا يشترط فيها عدم الاتفاق في التقفية بل وبناء على الأشة أنه تختص باسم المائلة حين يتفق الخ ع ق (قوله لفظ فقرتها) أى أو أكثره (قوله والقلب) أى ومن المبنى القلب (قوله قبل الروي) متعلق بذكره ولن يلزم خبر ذكره والجملة صلة ما (قوله الفاصلتين) أى السكتين الأخيرتين من القرينين أو الصراحين (قوله نحو وعارق الخ) فان مصفوفة ومبنونة متساويتان في الوزن لاقى التقفية إذ الأولى على الفاء والثانية على التاء ولا عبرة بناء التانيث في القافية على ما بين في موضعه والبارق جمع ثمرة بضم الزاء وفتح التون وصمها وهي الوسادة الصميرة والزراني البسط الفاحرة جمع زرية مبنونة أى مبسوطة (قوله في الوزن) أى سواء كان مثاله في التقفية أولا (قوله وأتيناها الخ) فلا مخالفة في الوزن بين القرينين إلا في القاعين والسفين البليغ البيان فيما أتى فيه من الملبود والأحكام وغيرها (قوله مها الوحش) جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وهما أى هذه النساء. وتلك أى القنا وذوابل من الدبول ضد النعومة والنضارة (قوله وهو قلب حروف الخ) المناسب كون حروف لكونه الأخوذ من كلام غيره. ولكن ماقاله لايناسب ما بعده ثم رأيت في نسخة وهو أن يكون حروف الخ (قوله ويصح المعنى الخ) ويبنى عن ذكر صحة الوزن ذكر القافيتين إذ لا يتصور البناء على قافيتين إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما (قوله ياخطب الخ) فان وقفت على الردي قالبيت من الضرب الثامن من الكامل وإن وقفت على الأكداد فهو من الضرب الثاني منه وخطب من خاطب المرأة وشرك الردي حباله الملاك وقرارة الأكداد مقر السكدرات (قوله حرف الروي) الاضافة بيانية وهو حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه فيقال قصيدة لامية مثلا (قوله نحو فأما اليم الخ) فالراء بمنزلة حرف الروي ومعنى الماء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بضمونها نحو فلا تنهر ولا تسخر (قوله في ذلك كلمة) أى جميع ما ذكر من الحسنات اللفظية (قوله دون العكس) أى لاتسكون المعاني توابيع الألفاظ بأن يؤتى بالاعاط مشكفة مصنوعة فينبعها المعنى كيفا كانت كاسن. يفعل بعض للتأخرين من الذين لهم شغف بإيراد الحسنات اللفظية فيجسولون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كخمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعاني على سجيها فتطلب لنفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا نظهر البلاغة والبلاغة ونبير الكامل عن الناصر قاله السعد .

السرقات

(قوله سقته) أى سبق هذا الكلام الشاعر يعنى تقدم على نظمه الذى أخذ فيه (قوله وكل ماقرر)

شرك الردي وقرارة الأكداد ومنها لزوم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الروي أو ما قبله من الفاعلة ما ليس يلزم للسجع نحو فأما اليم فلا تنهر وأما السائل فلا تنهر قال في الأصل وأصل الحسن في ذلك كلمة أن تسكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس . قال : [السرقات] (وأخذ الشاعر كلاما سبقه هو الذى بدعونه بالسرقه وكل ماقرر في الألباب أو إعادة فليس من ذا الباب) أقول : السرقه أن يأخذ الشاعر كلام شاعر تقدم عليه واتخذه

المتكلمين إن كان في القرض على العموم كلاما وصف بالتجمل والمخاطبة فلا يرد على مثله ومثله وجه الدلالة المشتركة على جميعها متفقون عليه
في القول والعادات وإن لم يشترك الناس في معرفة وجه الدلالة جاز أن يقتضي فيه السبق والزيادة بأن يحكم بين المتكلمين فيه بالتفصيل بأن
يقال زاد أحدها على الآخر أو تنص (١٧٨) عنه وهذا قسمان كاسيا في آتينا : (والسرطان عندنا من فاسل)

خفية جليلة فالتأني
نضمن البعض جميعا
مسجلا
أريدوا التحال ما قد فلا
بحاله وألقوا بالرادفا
يعود بدعي ما أتى بحالنا
تنظيم إغارة وحدا
حيث من السابق كان
أجودا
وأخذه البعض مجردا
دعي
صلنا وإلهاما ونفسيا
فمن
أقول : السرة فسان
خفية جليلة أي ظاهرة
فالأولى تأتي والثانية
أن يؤخذ المعنى كله إما
لفظه كله أو بعضه أو
وجله وهذا معنى قوله
مسجلا فإن أخذ اللفظ
كله من غير تغيير معنى
التحالا ونفسا وهو
مبنيوم وهذا معنى قوله :
أريدوا التحال ما قد فلا
بحاله كالجري عن عبد الله
ابن الزبير أنه فعل ذلك
بقوله من بين أوس :
إذا أتيت لم تنصيف
نحاك وجدته
على طرفه المجران
إن كان يعتل

أي من التأني وألفاظها وقوله أريدوا أو بمعنى الولو وهو من عطف لئلا كدلالة التقدير في القول
عموما يستلزم التقدير عادة والعكس وقوله فليس الخ أي فليس أخذه من هذا الباب أفاده ج. (قوله
المتكلمين) على لفظ التنبيه (قوله في القرض على العموم) أي السكائن على العموم أي في القرض للعلم
لأنه بأن يشترك الناس في معرفته له جري أي مع الاختلاف على وجه الدلالة أحدا من المتكلمين
(قوله ومثله وجه الدلالة الخ) أي مثل القرض العام وجه الدلالة أي في كون الاتفاق فيه لا يعد معرفة
وجه الدلالة كالتشبيه والجاز والسكناء وذكر هينك يدل على الصفة لاختصاصها بمن تشبه له ذلك
الصفة كوصف الجلود بالنهل عند ورود السائلين والخيال بالعروس عند ذلك مع سعة المال (قوله
للتشرك في معرفته) كتشبيه التجلع بالأسد والجلود بالبحر وقوله لتقرر الخ على قوله ومثله (قوله
أن يدعي فيه سبق) أي فيحكم بأنه معرفة (قوله نضمن المين) أي أن يتضمن كلام اللاحق معنى
كلام السابق (قوله اتحل ما الخ) أي ادعاء اللاحق مانقه بعينه من السابق ولفظ اتحل وإن
أريد منه مجرد الادعاء إشارة إلى اسم هذا القسم كاسيد كره الشارح (قوله وألقوا بالرادفا) أي
وألقوا بهذا القسم في القبح وهو ما لم يتغير فيه نظم ولا لفظ ما تغير فيه اللفظ بالمرادف مع بقاء النظم
وللعنى لأن التغير بالمرادف سهل فهو كلا تغيير ع. (قوله ما أتى) أي كلام آتى أي أحد كلام وقوله
لنظمه أي لنظم كلام السابق (قوله من السابق) متعلق بأجود أو ضمير كان كضمير حدا يرجع لما
أتى (قوله مجردا) أي عن جميع اللفظ المرادف (قوله لنظمه) أي لسكينة الترتيب والتأليف الواقع بين
الفردات (قوله ابن الزبير) كأمير ولد الزبير الشاه المعروف وليس هو الصحابي المعروف له ع. (قوله
انفصل الخ) فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد
شعرت بدعي بأبنا بكر ولم يفارق عبد الله الجلس حتى دخل معن بن أوس الرزقي فأنشده قصيدته التي آتينا :
لعمرك ما أدري وإني لأوجل على آتينا تصدو للنسبة أول
حقا آتيا وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله وقال أم تخبرني أنهما ذاك فقال لفظ له والعن
له وبعد فهو أخى من الرضاة وأنا أحن بشعره قاله السعد (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير
معن قاله بن (قوله لم تنصف أخاك) أي لم تعطه الانصاف ولم توفقه بحقوقه والবাদ أخو الصداقة أو النسب
وقوله على طرف المجران أي خارجا لك متبذلا لك وبأخوتك وإضافته طرف إلى المجران بكسر الميم
وبائية وقوله ويركب الخ أي تجعل شدا تدنؤ فيه تأثير السيف وتقطعه تقطعها وقوله من أن نصفيه
أي بدلا من أن نعلمه وقوله من شفرة السيف أي من ركوب بعد السيف ونحمله المشاق وقوله من حل
أي جبعد (قوله وفي معناه) أي معنى أخذ اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله وإن كان) أي أخذ اللفظ
(قوله أو أخذ بعض اللفظ) بلفظ السابق عطف على كان وأخذ البعض أعم من أن يكون مع تغيير
للنظم أم لا فهذان صورتان تضم إليهما صورة أخذ اللفظ كله ونصفيه الثلاثة في الثلاث الآتية تنبع
الأنام سعة والأمثلة الآتية كلها فما إذا كان الأخذ ببعض البض الحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح
أو زيادة معنى (قوله من راف) أي حذر والمفاتيح الشجاع القتال والمهيج الحريص على القتل

ويزركب حذ السيف من أن نصفيه إذا لم يكن من شفرة السيف مزحج فأنما من قصيدة لمن أولها : (قوله)
نصورك ما أدري وإني لأوجل على آتينا نغنى للتيف أول وفي معناه أن يبدل بالكلمات أو بعضها بمرادفها وهذا معنى قوله :
وألقوا بالرادفا به وإن كان مع تغيير للنظم أو أخذ ببعض اللفظ معي إغارة ومسحا فإن كان الثاني أبلغ الاختصاصه
بفصلية المعنى كقوله مشار : من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالحيات الفاتك الهج

وقول سلم : من رآه بالثلاث ماتها وقار بالذات الجسور وإن كان دونه المذموم كقول أبي عامر : هيات لا يأتي الزمان بطلا
إن الزمان مثله لينحل وقول أبي الطيب : أهدى الزمان سخاؤه فسخابه ولقد يكون به الزمان غيلا وإن كان مثله فأبعد من
القدم والفضل للأول كقول أبي تمام : لو صار من ناء المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلا (١٧٩) وقول أبي الطيب :
لولا مفارقة الأحباب

(قوله وقول سلم من الخ) فليت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا وقوله هما مفعول له أو غير الجسور الشديد
الجواز (قوله دونه) أي نفوات ففعله (قوله أهدى الزمان الخ) يعني تعلم الزمان منه السخاؤه وسرى سخاؤه
إلى الزمان وقوله فسخابه أي أفسده من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفادته منه لخل على الدنيا
واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجة هذا أويل فاسد لأن سخاؤه غير موجود لا يوصف
بالعدوى وأعماله لا يسخابه على وأسعدني بضمي إليه وهذا قوله لما أعدى سخاؤه قاله السعدوقوله فاسد
الناس غير مقبول لأنه غلط لم يوجد فيه ما يقرب إلى الصحة أفاده بن وقوله ولقد يكون الخ فهذا الصراع
ما عود من الصراع الثاني من بيت أبي تمام لكن مصراع أبي تمام أجود سبكا (قوله لو حال) أي تحير في
التوصل إلى إهلاك النفوس وقوله مراد المنية أي الطالب الذي هو المنية على أنها إضافة بيان (قوله لولا
مفارقة الخ) الضمير في لما لنا با هو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت فقد أخذ المعنى كما مع لفظ النية والفرق
والوجدان وبطل النفوس بالأرواح (قوله لما لنا) من ألم بالمزلزل به والنسبة ظاهرة وقوله سألهم
كشط الحظ من الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جدا وألبسه آخر فإن اللفظ من المعنى بمنزلة اليبس
(قوله تقدم آقام) أي تقدم الرمز إليه في قسمه حيث قال وحدا حيث من السابق الخ فانه يعلم منه أنه إذا لم
يكن الثاني أجود لم يمدح وهو يتمل الأدنى والمساوي هذا ما يفيد عرق وهو التبعين في بيان كلام الشارح
ولا ينبغي أن يراد تقدم التقسيم الصريح الذي في الشارح لأنه يصدق على الصنف وقد جعل التقسيم بالنسبة
للمنف وهو لا يتقدم منه تقسيم صريح تأمل (قوله وهو ثلاثة أقسام أيضا) والثلاثة هي كون الثاني أبلغ
من الأول أو دونه أو مثله أو قوله وأمثلا بالأصل يضيئ للقام عن إيرادها مع عدم كبير الفائدة .
السرقة الخفية

ما وجدت
لها المنابا إلى أرواحنا
سبلا
وإن أخذ المعنى وحده
سعى إلى ما وسلفا وقوله
وتقسما قسمي أي اضبط
تقسما تقسم أظنا وهو
ثلاثة أقسام أيضا وأمثلا
بالأصل قال :
[السرقة الخفية]
(ومساوي الظاهر أن
يعبر
معنى بوجه ثان ومحمودا
يرى
لنقل أو خلط بحلول الثاني
وقلب أو تشابه المعاني
أحواله بحسب الحقا
تفاضلت في الحسن
والثناء)
أقول : هذا هو القسم
الثاني وهو السرقة
الخفية وهو أن يعبر
المعنى بوجه لطيف
بحيث لا يظهر أنه
مسروق إلا بعد تأمل
وهو محمود وتخير المعنى
من وجوه : منها نقله
وهو أن ينقل المعنى
إلى محل آخر كقول
البخري :

سلبوا وأشرفت السماء عليهم محبرة فكانهم لم يسلبوا وقول أبي الطيب : يسس النجيع عليه وهو محبر
من عمده فكانها هو مفعول ومنها أن يضاف إلى المعنى ما يحسنه وهو المراد بالخلط كقول الأفوه : وترى الطير على آثارنا
رأى عين ثقة أن ستار وقول أبي تمام : وقد ظلت عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير في السماء يواهل
من الجيش إلا أنها لم تقايل ومنها أن يكون معنى الثاني أشمل كقول جرير :
إذا غضبت عليك بنوعيم

وحدث الناس بهم عظاماً وقول أي نواس: ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد ومنها القلب وهو أن يكون معنى الثاني تقيض
معنى الأول كقول أي النيص: أخذ اللامة في هواك فليدعه حباله كرك فليمنى القوم وقول أي الطبيب: أحبه وأحب فيه ملامة
إن اللامة فيه من أعدائه ومن أن يشابه الضبان كقول جرير: فلا يمنعك من أرب لحام سواء ذو العمام والجار وقول أي
الطيب: ومن في كفه منهم فتاة (١٨٠) كمن في كفه منهم خضاب ثم إن تفاضل السرفة في الحسن والقبول حسب مراتب

الحفاة فكما كانت
أشد خفاء كانت أقرب
للقبول ولا بد من العلم
بأن الثاني أخذ من الأول
إما بأخباره عن نفسه
أو بغير ذلك لجواز أن
يكون الاتفاق من قبيل
توارد الخاطر أي حيث
على سبيل الاتفاق من
غير قصد إلى الأخذ فإذا
لم يعلم أن الثاني أخذ من
الأول قبل قال فلان كذا
وسبقه إليه فلان فقال
كذا ليقتنم بذلك
فضيلة الصدق قال:

[الاقتباس]

(الاقتباس أن يضمن
الكلام

قرآنا أو حديث سيد
الأنام

والاقتباس عندهم
شربان

محول وثابت المعاني
وجواز لوزن أو سواء

تفسير بزر المفضل لا معناه
أقول: الاقتباس في

الاصطلاح تضمين
الكلام تارة أو نقلها

نبتا من القرآن أو

زاد عليه بقوله إلا أنها لم تقاس وقوله في السماء نواهل وأقلمتها مع الرابات حتى كأنها من الجيش والاقامة
للكورة يتم معنى قوله إلا أنها الخ (قوله وجدت الناس) لأنهم يقومون مقام الناس كهم (قوله ليس على
الخ) فاته يشمل الناس وغيرهم فهو اتمل معنى من بيت جرير (قوله أحبه) الاستفهام الانتكار والانتكار
باعتبار اليد الذي هو الحال أعني قوله وأحب الخ على تجويز أو الحال في المضارع ثبت كاهور أي البعض
أو على حذف البتة أي وأنا أحب وقوله إن اللامة الخ أي وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مفضوا وهذا
تقيض معنى بيت أي النيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الأحسن في بيان النوع أن يبين السبب
(قوله الضبان) أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني (قوله من أرب) أي حاجة وقوله لحام جمع لحية
يعني كونهم في صورة الرجال وقوله سواء الخ يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (قوله كانت أقرب
الخ) لسكونها أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداء (قوله ولا بد من العلم الخ) أي ولا بد مما يذكر في
الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا ونسبة كل بالأسامي
للكورة من العلم الخ (قوله أو بغير ذلك) بأن يعلم أنه كان يحفظ القول حين نظم (قوله لجواز الخ) علة
لحذف أي وإلا فلا يحكم بشئ من ذلك لجواز الخ (قوله الاتفاق) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده .

الاقتباس

يطلق لغة على أخذ النار بإضافته لها وعلى استعادة العلم كلفك والناسبة ظاهرة (قوله أن يضمن الخ) أي
يؤتى فيه بما ذكر (قوله زرع) أي قليل (قوله لا معناه) قال ع ق كان من حقه إسقاط قوله لا معناه لأنه إن
أراد بتغيير المعنى أن ينقل الكلام لمعنى لا يصح ولو بالتجوز فهذا معلوم لأنه كذب محض وإن أراد به أن
ينقل الكلام عن معناه إلى معنى يصح فيه بالتجوز فهذا بنافه ما تقدم من جواز تجويله إلى عمل آخره
(قوله لا على أنه منه) أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه
إشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال الله كذا وقال النبي كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباسا فإنه
السمد وآتى بالعناية إشارة لا صواب النبي على القيد وهو كونه منه لا على القيد وهو الوجه والطريق أفاده بن
(قوله كقول الحريري الخ) مثل بأربعة أمثلة لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما من التثنية أو
النظم (قوله أرمعت) أي عزمت (قوله شأنت الوجوه) أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه
لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصى فرمى بها وجهه للشركيين وقال
شأنت الوجوه وقوله وقبح بالبناء للمفعول أي لعن من قبحه الله من باب منع أي أبعد عن الخير
واللسع التثيم (قوله قال) أي الخبيث وقوله فداره من المداراة وهي الملائفة والمخادعة (قوله
وجهك الخ) اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم «جعت الجنة بالمكاره وجعت النار بالشهوات» أي
أحييت بمعنى لا بد لطلب الجنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لطلب الجنة من تحمل مشاق
السكاف (قوله لقد أنزلت الخ) مقتبس من قوله تعالى - ربنا إنني أسكنت من ذرتي بواد غير ذي زرع -

الحديث لا على أنه منه كقول الحريري: فليكن كلج البصر وهو أقرب حتى أشد فأغرب وقول الآخر: • لكن

لئن كنت أزمعت على هجرنا من غير ما جرم نصير جميل وإن نبتات بنا غيرنا لحسبنا الله ونعم الوكيل وقول الحريري:
قلنا شأنت الوجوه وقبح اللسع ومن زجوه وقول ابن عباد: قال لي إن رقيب سبي الخاق فداره قلت دعني وجهك الخ
جعت بالمكاره وهو ضربان عالم ينتقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدم وهو التراكب بثابت المعاني وخلافة وهو التراكب
بالقول أي ما نزل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله: لئن أخطأت في مدحيك ما أخطأت في مني لقد أنزلت حباتي

براد غير ذي فرع
إلى الله راجعون

ولا بأس بتغيير بسير لقوزن أو غيره وهو مراده بالتر كقوله
وقوله لا معناه أي لا يجوز تغيير معنى اللفظ . قال : (١٨١)

قد كان ما خفت أن يكونا
[التضمين والحل والعقد]

(والأخذ من شعر يعزو
ما خفي
تضمنهم وما على الأصل
لحق

لكن معناه في القرآن واد لاماء فيه ولانبات وقد نقله الشاعر إلى رجل لا خيرية فيه ولا نفع (قوله بتغيير)
أي لبعض قليل من اللفظ المتببس وقوله وهو أي التغيير أي متعلقه بكسر اللام وهو البعض القليل
(قوله قد كان) أي وقع (قوله أي لا يجوز الخ) حل لظاهر المصنف وقد علمت ما فيه .
التضمين والحل والعقد

لكنه أحمله واضفرا
بسر تغيير وما منه يرى
يشا فأعلى باستعانة
عرف
وشطرا أو أدنى بأدع
ألف

(قوله يعزو) أي مع كأيديده الشارح (قوله يشا) أي تضمين بيت وكذا في بعده (قوله شتا من الخ)
يشا كان أو ما خفي أو ما دونه (قوله مع التنبية عليه) أي على أنه من شعر الغير وبقيد التنبية
وما يقوم مقامه من الشهرة غير عن السرفة (قوله كقوله) أي الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد
لبيح (قوله على أي الخ) للصراع الثاني للعري سكون الزاء وتماه . اليوم كربة وسداد ثمر .
اللام في اليوم لأم التوقيت . معنى في واليوم بمعنى الوقت والكربة من أسماء الحرب وسداد الشعر بكسر
السين سده بالحيل والرجل والتبر موضع الخاف من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب
وزمان سده الشعر ولم يراعوا حتى حال كونهم أخرج ما كانوا إلى وأي فاضاعوا أي أضاعوا فني
كاملا وفيه نديم ونقطه لهم أفاده السعد (قوله أبدى) أي أظهر وأبها سمرة شفتيها وبذكرني
من الأذكار وأفاده يعود إلى الوهم ومجرة مفعول ثان ليذكرني وقوله :

أقول : التضمين
اصطلاحاً أن يضمن
الشعر شتا من شعر
الغير مع التنبية عليه
إن لم يكن مشهوراً
عند الداعاء كقوله :
على أي سأنتد يوم
بيي
أضاعوني وأي فني
أضاعوا

تذكرت ما بين العذيب وبارق مجرى عوالينا ومجرى السوابن
مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب والبارق موضعان وما بين طرف لتذكر أول الجري السابا
في تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين مفعول تذكرت ومجرى بدل منه . والمعنى أنهم كانوا يزولان بين
هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويناقضون على الحيل فالشاعر الثاني
أراد بالعذيب تغيير العذيب يعني شفة الحبيبة وبارق شعرها التنبية بالبرق وبما بينهما ريقها وهذه
تورية وشبه بتجترقها بتمايل الرمح وتتابع دمه بجرى إن الحيل السوابن له (قوله التغيير البسر)
أي لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودى به داء العتاب وهو القراع :

وأخته مازاد على
الأول لئلا كالتورية
والتشبيه في قوله :

أقول لعشر غلظوا وعصوا على الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا من يضع العمائم تعسرفوه

إذا لهرهم أبدى لي لماها
وقفرها
تذكرت ما بين العذيب
و بارق
ويذكرني من فدها
ومداسي
مجرى عوالينا ومجرى
السوابن
واغترق التغيير البسر
ويسمى تضمين البيت
لأنه كثر استعانة

(قوله إبداناً) كأنه أودع شعره شتا قليلا من شعر الغير وقوله ورثوا كأنهم رثوا شعره شتا من شعر الغير
(قوله نظم الشعر) سواء كان ذلك الشعر مثلاً أو غيره حديثاً كان أو قديماً أو قوله لا بالاعتباس أي لا يطر بته وهو
قيد بالنسبة لما إذا كان المعقود قديماً أو حديثاً أفاده ع في سياقي (قوله فأعرف القياس) أي أعرف المعنى
الذي يقال له الحل في شواهد القياس عليه وهو تكيل للبيت ع في وقال المصنف أي أعرف البعز وميز
ما هو مقبول وما هو مردود اه (قوله واشترطوا الخ) قال ع في ظاهره محموم العقد والحل وأنه يشترط في
أصل كل منهما كونه مشهوراً مع أنه يكفي في كل منهما العلم بالأصل وإن لم يشتهر اه وجعل الشارح
والمصنف لئلا شاعلا للتضمنين يأتي ما فيه وقوله ولا يمنع الخ وقال ع في هو إشارة إلى ما ورد من الخلاف في جواز
الاعتباس ومنه وأصل مذهب مالك المنع لأنه ذكر بعض سقوط هبة القرآن من التنبؤ ومذهبه مبنى على سده
البرائع وأكثر الناصية على الجواز وهذه الإشارة في غير محلها اه وقال المصنف ولا يمنع مطلقاً أصل مذهب
الامام مالك لأن من أصوله سده البرائع اه وفيه أنه لا ضرورة بعد اشتراط علم الأصل أو شهرته (قوله لا على الخ)
يعني إن كان الشعر قديماً أو حديثاً فليظلمه إنما يكون عقداً إذا غير تغييراً كثيراً وأشهر إلى أنه من القرآن

وتضمن المصراع فسادونه إبداناً ورثوا . قال : (والعقد شعر النظم لا بالاعتباس والحل شعر النظم فأعرف القياس كقوله :
واشترطوا الشهرة في الكلام المنع أصل مذهب الامام) أقول : العقد هو نظم الشعر لأعلى طريق الاعتباس كقوله :

ما بال من أوله بطفة . وجيفة آخره . بغير عقد قول على رضى الله عنه . وما لآدم والفجر وأما أوله بطفة وأخوه جيفة
وأما الحل فهو أن ينز الأظم كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت فعلاته وحنطت نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده . ويصدق قوله
الذى يعتاده . جنة قول أبي الطيب : إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه . وحقق ما يعتاده من تزيه . ويشترط في الحل والعقد
والتصديق أن يكون الكلام مشهورا ثلاثا يؤدى إلى تهمة فاعلم بالكتب . والمنع مطلقا مشهورا كان أو غير مشهور منذهب
الأمم مالك رحمه الله تعالى قال (١٨٣) [التلميح] (إشارة لفظة شعر مثل من غبذ كره فتلصيح كل)

أقول : التلميح الإشارة
إلى لفظة أو شعر أو مثل
من غبذ كره كقولها :
فوالله ما أدري أحلهم
نائم
المث : بما أم كان في
الركب يوشع
إشارة إلى قصة يوشع
عليه السلام واستيقافه
لشمس وكقولها :
لعمرو مع الرمضاء
والنار تلتقي
أرق : وأحق منك في
ساعة الكرب
إشارة إلى البيت المشهور
المستعير لعمرو عند
كربته

كالشجير من الرمضاء
بالنار .
وكقوله : لشخص
تعجل السباد والتصدر
قبل أوأتهما لا تعجل
تحرم تشير إلى قولهم
من تعجل شيئا قبل أوأتهما
عوقب بحرمانه قال :
[تذييل في ألقاب
من الفن]

(من ذلك التوشيع

والحديث وإن كان غير القرآن والحديث فمظنه عقد كيف كان إذ لا دخل فيه للاقتباس (قوله بغير)
حل أى ما بال حال كونه مضخرا (قوله فهو أن الخ) وشرط كونه مقبولا أن يكون سبكه حسنا لا يتقاصر
على ذلك التظم بأن يكون مسجعا والألفاظ جزلة وأن يكون واقعا موافقا بأن تكون ألفاظه مطابقة
بمعناها للقيام في (قوله وحنطت نخلاته) أى سارت نخلاته كالحنظل في المראה وقوله يقتاده أى يقوده
إلى تخيلات فلسفة وتوهمات باطلة وقوله ويصدق أى الشخص الذى الظن وقوله يقتاده من الاعتياد
(قوله قول أبي الطيب) يشكو سيف السولة واستناعه لقول أعدائه أى أبي الطيب .

التلميح

هو بتقديم اللام على الميم من نلمعه إذا أبصره ونظرا ليه ومنه ملح البصر يقال في هذا البيت تلصيح إلى قول
فلان أى نظروا إشارة إليه وأما التلميح فقد تقدم في باب التشبيه أنه جعل الكلام مليحا جديا يقال ملح الشاعر
شعره إذا أتى فيه بشئ ملبح (قوله إشارة الخ) أى إشارة في نظم أو ترنم أو شعر معطوف أو مثل
سائر من غير ذكر واحد منها تلصيح وقوله كل أى حدث التلميح وهو تشكيل (قوله فوالله الخ) وصف لحوقه
بالأحبة للمرحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الحدر في ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغربه
وتعاهل تعبها فقال هذا جعل رآه في التوم . أم كان في الركب يوشع الذى فرد الشمس (قوله لعمرو) اللام
للاستدعاء وهو مبتدأ مع الرمضاء أى الأرض الحارة التى برمض فيها القدم أى يحترق حال من ضمير
في أرق . والنار ترفوع معطوف على عمرو أو بحرور معطوف على الرمضاء تلتقي حال منها أرق غير المتبدا
من رقى له إذا رحه وأحق من حنى عليه ناطف وشفق (قوله المستعير) أى المستعير وضمير كرهته
للوصل أى الذى يستعير عند كرهته بعمرو وانظر قصة البيت فيما كتب على الأصل .

تذيل : في ألقاب من الفن

(قوله من مابر جمع للضرب المعنوى) كالتوشيع والترديد والتعريب والاختراع وقوله ومنه الخ كالتعديد (قوله
التوشيع) هو في لفظة لف القطن ونحوه قاله المصنف (قوله وهو ذكر شئ الخ) ولعل وجه المناسبة بين
المتعين أن في التعدير رجوعا إلى المفسر كما أن في التوشيع رجوعا إلى جهات اللغوف عليه تأمل (قوله والترديد)
هو في لفظة رد الشئ من أمر إلى آخره والمناسبة ظاهرة (قوله وهو تعليق الخ) يظهر من التعليق أن التعليق
الأول أعم من كونه بما قبل أو بما بعده فإنه في الآية بما قبل وفي المثال بما بعده هذا جدير بأن يكون نسكة ثانية
لتمديد المثال وانظر هل يضرب في صور في التعاين الأول صوران التعاين الثاني تصيرا صور أو ربما (قوله)
نحو حتى الخ) فلفظ الجلالة ربط أولها برب وتنايبا على (قوله نحو صبا الخ) فقد علق المس أولها بالحجر ثم
علقه تانيا بأسراء . ولك أن تقول علق أولها بالمس بالصبا ثم علقه تانيا بالحجر أولها بالصور في لعمريه لعلق
به والثاني لقرين بالصبا اسم للحمرة وقوله صبا . يحتمل كونه خيرا محذوف أو كونه خيرا تانيا لمبتدأ سبق مع

والترديد ترتيب اختراع أو تعديد كالتأنيبون العاصيون الجامدون التأنيبون الراسخون (قوله آخره)
أقول : التذيل جعل الشئ ذائبا للشئ . وسكيا لاله والألقاب الأسماء وما ذكره هنا مابر جمع للضرب المعنوى من البديع ومنه
ما يرجع للفظ من ذلك التوشيع وهو ذكر شئ من عجز الكلام مفسرا بغيره بغيره عليه الصلاة والسلام يشب من آدم
ويشب معه خصلتان الحر من وطول الأمل . ومنه الترديد وهو تعاقب الكلمة في الفقر أو المصراع بمعنىين نحو حتى يؤتى مثل ما أود .
رسلا لله الله أعز حيث جعل رسالته كقولها : صبا . لإنزال الأعز إن صاحبها . إن مسها سحر ميتة سراء . ومنه التزيين

وهو يربط شي على آخر تسكة نحو وإذا أخذنا من النبين من أهدومك ومن فوج . ومنه الاختراع وهو الايمان بتركيب لم يسبق
إليه مثل ولما سقط في أيديهم لم يسح قبل نزوله في القرآن . ومنه التعديد وهو سوق الفردات دون عطف كالتائبون العابدون الحامدون
الساكنون البيت وكحديث الأسما الحسنى قال : (نظريز لوندبيج استنهاد) (١٨٤) (اصباح اتلاف استطراد)

أقول : التطريز اشتال
الصدر على جزء من خبر
عنه ومتعلقه والمجز
على الخبر مقيدا بعله
مستقبله التسيح في
الصلوة نور على نور
والتدبيح أن يكون
للكلام في معرض
مدح أو غيبة لوتان
بضاعدا قصد الكتابة
أو التورية كقوله :
ردي ثياب الموت حورا
فألقى

لها الليل لأدعى من
سند من خضر
أراد الثياب اللطيفة
بالدم فألقى عليها الليل
إلا وقد صارت من ثياب
الجنة وكنى بالأول عن
القتل وبالثاني عن
دخول الجنة والاستنهاد
الاستدلال كقوله :
أكان في ركن وثيق
وقعت فيه الزلازل
وعرخته نوب الله
وكرات التوازل
مابقاء الحبر الصد
مد على وقع العاقل
الشاهد في البيت الثالث
والاصح أن يكون

خبرة الأول وعلى كل عمل أم خير موطن . والقصد ما بعده وهو الظاهر وباحتمل أنه سدس إضافة أن الخبرة
نسبى ضياء . وقوله لا نزل الخ فيها استعارة بالكتابة بتشبيه الخبر بذي ساحة وإتيان الخيل (قوله وهو
ترتيب شي على آخر أي جعل مراتبه في الله كقول الآخر كأي له قول المصنف وهو تقديم شي الخ خلافا
لما يقادرس عبارة الشارح من أن المعنى جعل شي متوقفا على آخر إذا لا يظهر هنا تأمل وقوله تسكة كإضافة
أفضلية انقسم في الآء وكإضافة مدة كونه مستوحيا كافي اضرب يد او عمرا و بكرا (قوله مثل ولما سقط
الخ) سقط فعل خاص مبني للجھول وأصله سقطت أفواههم على أيديهم بل معنى على وذلك من شدة النعم
فإن العادة أن الانسان إذا نعم بقلبه على شي غص به على أصابعه فسقوط الأفواه على الأيدي لازم
للتنعم فأطلق اسم التوازل مؤثرا بد المزوم على سبيل الكتابة (قوله وكحديث الأسما الحسنى) نصه إن الله تسعة
وسبعين اسما من أحصاها دخل الجنة هو الله الذي لا اله إلا هو الملك القوس الخ (قوله التطريز) هو
في اللغة جعل الثوب مطرزا أي معالما بخطوط ستة وهو فارسي معرب قاله المصنف ولعل وجه المناسبة التحسين
بالمخاطبة في كل فن النوى تحسين الثوب بالخطوط الثمانية وبها هنا تحسين الكلام بالحبر وبالله تأمل (قوله
ومتعلقه) بكسر اللام (قوله وهو اشتال الخ) ما ذكره الشارح من أن التطريز اشتال الصدر على متعلق
واحد والعجز على الخبر مقيدا بمثل له واحد هو أحد رأيين ذكرهما المصنف في شرحه وقد اقتصر على
الثاني عى قال وهو أن يتدلى الكلام أو الشاعر بثلاثة أسماء : أولها خبر عنه والثاني والثالث متعلقان
بالأول بوجه ما تم يوثى بالخبر مع متعلقين آخر يناسبان المتعلقين في الصدر ويرتبطان بها ارتباطا تاما
يشترط اتحاد لفظ الخبر ومتعلقه به كقوله في مولده صلى الله عليه وسلم

يقول لنا لسان الحال منه
فيومي والزمان وشهر وضى
كان السكاس في بداهة وفيها
عقبتي في عقيق في عقيق
قوله :
أه بخذف (قوله ومتعلقه) بكسر اللام (قوله في معرض الخ) حال من الكلام (قوله ردي ثياب الخ) فقد
ذكر فيه لوتان قصد الكتابة للذكورة في الشارح (قوله كان في الخ) الماء تجو بدية فقد جرد من نفسه
ركنا ساقية في شدة كنيته والركن معان يناسب مع هذا الأمر العظيم وما يتقوى به والوثيق الحكم والزلازل
البلايا وقوله عرخته الزعزعة نطاق على التبريك الشديد والمراد هنا لازمه وهو الاضعاف ونوب الله
مصائبه وشدائده وكرات التوازل أي مراتب الشدائد فعله مرادف وقوله ما بقا الخ الصلابة الصلب الأملس
وعلى معنى مع الوقوع وقعة الضرب بالشئ . والمأول جمع معول كخبر الحديدة تنقر بها الجبال (قوله الشاهد
الخ) عبارة المصنف فالبيت الثالث استنهاد وقد أحسن فيه إذ أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقا ثم في
صورة الاستفهام تعجبا وتسلية وشبه نفسه بالخبر الصادق في التحمل والصبر والسكينة عند وقوع العاقل
(قوله يد كرفيك الخ) الظاهر أن يد كرمبى للجھول من باب فعل مضارع العين ولأن في معنى يد السببية
والمعنى يد كرمبى على سببك أي سبب ملا حظتك أو مشاهدتك الخبر والشر الخ فتأمل والمخا أراد به
الأنون للتيسير (قوله فالثاني بين الخ) إذ قبله لا يدري هل تدكر الأمور المذكورة لوجودها في ثن جهات

في الكلام خفاء دلالة فيوثى بكلام بين المراد ووضحه كقوله : يد كرفيك الخبر والشر كرم وقيل المخا والعلم والحلم والحمل
فألقاك عن يد مومها متزها وألقاك في محودها ولك التفضل فالثاني بين المراد الأول . والاتلاف الجمع بين متناسبين لفظا
أو معنى نحو الشمس والقمر بحسان . والاستطراد أن يكون التكلم في فن من الفنون ثم يظهر له من آخر مناسبة فيورده ثم يرجع
إلى الأول ويقطع الاستطراد

كقوله تعالى وهل أتاك حديث موسى إلى قوله ولقد أرى ما أتانا منها فكذب وأبى قال : (إحالة تلويح أو تخجيل وفرصة تسميط أو تضليل) أقول : الأحكام صدر أحكامه على كذا وهو فسان خفية وحلية كقوله تعالى وقد نزل عليك في الكتاب إحالة على قوله وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ألا يفككوه وآياتنا داود زبوراً والإحالة في الآية الأولى ظاهرة وتوفي الثانية خفية تلويحاً إليها إحالة على قوله ولقد كتبنا في الزبور الآية لتضمنه تفضيل محمد صلى الله عليه وسلم والتلويح إلى الكتابة البعيدة التي كثرت فيها الوسائط بين اللازم واللازم ككثير الرماد والتخيل ويقال له الإيهام وهو أن يذكر لفظاً له معنيان قريبو بعيد ويراد البعيد وهو أقسام تسعة مذكورة في النطولات من أرادها فليرجع إليها . والفرصة استدراك الخطأ لتأخذه كقولك لشكر العاد هل كنت عندما تقول نعم فتقول له هل أنت من مامهين فيقول نعم فتقول (١٨٤) الذي سؤاك من ذلك قادر على إعادتك . والتسميط كون بعض أجزاء البيت

سجعا وبعضها خلاف الروي بأن يجعل البيت أربع سجعات ثلاث على روي خبر روي البيت كقول بعضهم في بدعيته : في رأسه شقى . في وجهه فلق . في قفقه شقى . تسميط دارهم . والتعليل هو أن يريد التكميل ذكر حكم يقدم عليه ذكر حيلة وفوارة كقول الصفي الخلي في بدعيته :

لم أسام سوام غير خاطية
من أحلها صار يلعن
الاسم بالعلم
قال :

(تحلية ونقل أو تختم
تجريد استقلال أو تهكم)
أقول : التحلية عقد شعر القرآن أو الحديث برادة على ألفاظها فهي نوع من العقد كقوله : الحمد لله منا يا عت ترسل

مختلفة أو لبعده عن مضمونها أو تصافه بمحمودها أو عكسه (قوله كقوله تعالى وهل أتاك الخ) فقد أخذ أولا في ذكر قصة موسى ثم استطرده قوله الذي جعل لكم الأرض الخ ثم يرجع إلى القصة بقوله ولقد أرى ما أتانا من الخ تأمل (قوله وفرصة) أي استهزاء فرصة (قوله لتأجيل إليها إحالة الخ) فكأنه قيل وآتينا داود زبوراً أفدناك أنك مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا ولقد كتبنا الخ (قوله لتضمنه الخ) إذ هم المراد بالعباد الصالحين في الآية (قوله والتخيل ويقال الخ) فيه أنه يصبر بهذا التفسير مكرراً مع ما سبق فالنسبة ما للصف فال وهو نصوص ما يظهر في العين حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد كقوله تعالى . والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه اه وقوله ما يظهر أي يده الاستقبال أي ما سيكون ظاهراً وقوله حتى الخ غاية في التصوير والظاهر أن التصوير في الآية بوصف أعني مطويات أي هو حقيقة في الحال (قوله استدراك الخطأ الخ) أي جعلك إياه مستقلاً من درجة إلى أخرى أقرب منها لنفسك وقوله لتأخذه أي لتوقعه في الاعتراف بمقصودك (قوله كون بعض أجزاء الخ) عبارة للصف وهو كون أجزاء البيت أو بعضها سجعا على خلاف الروي وهي السقيمة دون عبارة الشارح كما هو ظاهر معنى عبارة الصف أن تكون أجزاء البيت مانعاً الأخير التي هي الألفاظ للتوازن كالتي على مستغلقين فعلن في البسيط كما في النال أو بعضها سجعا الخ تأمل (قوله في رأسه الخ) التسقي الليل والفق السبع والتسقي النظام أي هو قلادة مزينة لدار القوم الذين هو منهم لأن التسميط تعليق القلادة على الصدر كما قاله الصف وقد أريد به العاق على طريق التشبيه تأمل (قوله فهم أسام) جمع اسم وسوام جمع سام أي عال والشاهد في قوله من أجل أسامهم الشهورة جداً صار يدعى الاسم التي هي من جملته بالعلم تشبيهاً له بالجليل في الشهرة (قوله منا) أي فعلاً مفعول لأجله متعلق الظرف قبله بإعت صفة الله وقوله منا حال من أحمد أي حال كونه منا معشر العرب (قوله لقد من الله على المؤمنين الآية) من أنفسهم أي من العرب لبا نسوا به ويضموا منه لأمسكا ولا يحميا (قوله ما بال الخ) ليس في البيت زيادة على الحديث إلا شيء ناله لا يعلو زيادة تأمل (قوله من لفظها) أي من لفظ أصلها وقوله بل يكون أي العقد وقوله في ترجمة أخرى بأن يترجم عن المعنى المأخوذ بلفظ يرادف المأخوذ منه تأمل (قوله وحقوقه) جمع حقد أفاده في القاموس والظاهر أن جمع المصدر للبالغة والشرط الأول عقد لقوله تعالى . قد بدت البغضاء من أفواههم . والثاني عقد لقوله . وما تخفى صدورهم أكبر . (قوله إلخاف) أي إلخاس (قوله فلي) بفتح القاف أي بغض

أهدى بأحمد منا أحمد السبيل عقد لقوله تعالى لقد من الله على المؤمنين الآية وقول الآخر :

سأله من أوله نطفة وآخره جيفة بضر عقد قوله صلى الله عليه وسلم لا ين آدم والضر (أي أوله نطفة وآخره جيفة والنقل قريب من التحلية لأنه عقد لا يكون فيه شيء زائد عن لفظيهما بل يكون كما في ترجمة أخرى والتختم عقد قرآن وحديث اشتمل على شيء من لفظيهما كقوله : وبدت لنا البغضاء من أفواههم وصدرهم فيها أذى وحقوقه والتعريض للمزوم لا تشاء اللازم كقوله تعالى لا يأتون الناس إلخافاً أي لا يكن منهم سؤال فلا يكون إلخاف . والاستقلال كتابة عن جهة في معناها جعل بكامل الآية كقوله : وصالحكم حد وجكم فلي ونصحكم فشي وصلحكم حرب والتهكم إبراز المقصود في صورته استهزاء بخود في ذلك أنت المزير المكرم ومقتضى الظاهر إليك أنت القليل القليل . قال :

(تعريض للمزوم ارتقاء) (تعريض للمزوم ارتقاء)

أقول: التعريض أن يميل اللفظ إلى جانب يفهم منه القصد لامن جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي بل من عرض اللفظ أي جانبه كقول السائل لمن يتوقع منه صدقة إني محتاج . والألتاز تعمية المراد أي تغطيته . والارتقاء الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد نحو لا بألى بالوزير ولا بالسلطان . والتنزيل عكس الترقى نحو هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير والتأسيس تقديم ما يؤنس المخاطب قبل إخباره بمكرهه . والإيحاء عند الكاكي الكناية القليلة الوسائط دون خفاء في المألوم ومروق بين التلويح والرمز والإيحاء ، بأن التلويح ما كثرت وسائطه ، والرمز ما قلت وسائطه مع خفاء في المألوم كعرض القفاه والإيحاء ما قلت وسائطه دون خفاء كطويل التجاد . قال : (حسن البيان رصف أو مراجعه حسن تخلص بلا منازعه) أقول: حسن البيان كشف المعنى وإيصاله للنفس بسهولة ، والرصف وضع كل كلمة في موضع يناسبها معنى ولفظا ووجها ولا يتم ذلك على أكل حال إلا في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، (١٨٥) والمراجعة حكاية التقاول

كقوله تعالى قال فرعون وما رب العالمين إلى قوله من الصادقين وحسن التخلص ملاءمة الخروج من فن من الكلام إلى فن آخر ويسمى براعة المختص قال :

[فصل فيما لا يبعد

كذبا]

(وليس في الإيهام والتهكم ولا التغالى سوى المحرم من كذب وفي المزاح قد لرب

بحيث لا مندوحة عن الكذب)

أقول : ليس في الإيهام وهو التورية كذب لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمزح بها كقوله للعبوز التي طلبت منه الدعاء

(قوله التعريض أن يميل الخ) فهو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور وفائدته التره أو الملاحظة أو الاحتراز عن الخاشنة كشمع يضيء في المروءة المستحي من السؤال بالطلب وكشمع يضيء في حاجة عند الأمير ونحوه وكقولك لمن يؤذى السلم من سلم الناس من لسانه تشير إلى نفي الاسلام قاله المصنف (قوله بل من عرض الكلام الخ) فهو خاص بالمركب قاله المصنف وعطف الجانب تفسيرى (قوله توقع) أي انتظر (قوله في الوجه) لعدم اللبالة هنا (قوله تقديم ما يؤنس الخ) كقولك إن الله قضى بالموت على كل أحد وأجزل الثواب لمن صبر على العصية وإن ولدك قد مات (قوله قبل إخباره بمكرهه) زاد المصنف أو عتابه كقولك لمن يخافك وقد سرق لك شيئا ساعحك الله لم فعلت كذا ومنه عفا الله عنك لم أذنت لهم اهـ (قوله الكناية القليلة الخ) كقولك :

أو مارأيت المجد ألقى رحله . في آل طلحة ثم لم يتحول

وذلك أنه لما جعل المجد ملقيا رحله في آل طلحة بلا تحول على طريق الاستعارة بالكناية كما هو ظاهر لزم من ذلك كون موصوفه آل طلحة لعدم وجدانه في غيرهم بواسطة أنه صفة لا بد من موصوف وهي ظاهرة ثم المراد بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواحدة كما في البيت وعدم الوسائط مع الظهور كعرض القفا في البله بناء على ظهوره عرفا فيه وكفى مثال الشارح الآتي (قوله ما كثرت الخ) أي كناية كثرت وسائطها نحو كشمع الرماد فما وافقة على كناية وكذا فيما بعد (قوله كعرض القفا) بناء على عدم ظهوره عرفا (قوله رصف) هو لغة الضم ومنه رصف الحجارة والمناسبة ظاهرة . [فصل : فيما لا يبعد كذبا] (قوله وليس الخ) في الإيهام خبر ليس مقدما ومن زائدة وكذب اسمها مؤخر (قوله بحيث) الباء زائدة وقوله لا مندوحة الخ أي غير ما ذكر من الإيهام وما بعده (قوله لوروده الخ) كقوله تعالى - ذق إنك أنت العزيز الكريم - .

[خاتمة] (قوله بمطلع حسن الخ) الباء سببية أي بسبب إيراد مطلع حسن والمراد حسن حسنا زائدا على غيره بما ليس بمطلع ومثله يقال فيما بعده وقوله وحسن القال عطف على مطلع من عطف السبب على السبب بالنظر لوصفه وحسن القال بأن يكون اللفظ في غاية البعد عن التناثر والثقل وقوله وسبك

يدخل الخنة إن الخنة لا تدخلها عبوز ومثله التهكم لوروده في الكتاب العزيز وكذلك المبالغة وهو المراد بالتغالى ما لم تكن محرمة أو كفرا كمن يصف أميرا بأنه قهر أهل السماء أو عارض القنطرة بقوة وأما المزاح بالكذب على تغيير تأويل من تورية أو نحوها حرام لأن اللعب لا يبيح محرما وهذه الصيغة همت بها البلوى في زماننا إذ لا يكاد مجلس يتخلو عن المزاح بالكذب ور بما كفر الممازح في بعض الأحيان وأما المزاح العارى عن الكذب فهو مباح لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمزح بعض الأحيان ولا يقول إلا حقا زاده الله شرفا وكروما ولرب أي لزم ارتكاب ما ذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أرادته لتكون له مندوحة عن الكذب قال :

[خاتمة] (وينبغي لصاحب الكلام تأني في البدء والختام بمطلع حسن وحسن القال وسبك أو براعة استهلال

والحسن في تخلص أو انتصاب وفي الذي يدعونه فصل الخطاب ومن سيات الحسن في الختام إردائه بمشعر الختام
أقول: ينبغي للتكم أن يتأنق أي يتنبع الأنق والأحسن في أول كلامه وآخره فالأول موجب لإقبال نفس السامع . والثاني
يريد بها إقبالا على ما مضى وجاريا لما قد يقع قبله من التفسير في التمهيد . فالأول يكون بحسن الابتداء لأنه أول ما يقرع السمع وأحسنه
ما يسمى بالمطلع ويسمى بالاملاص (١٨٦) ويسمى براعة الاستهلال وهو أن يقدم في أول كلامه إشارة إلى

ما سبق الكلام لأجله
كقوله في التهئة :
بشرى فقد أنجز
الإقبال ما وعدا
وكوكب المجد في أفق
العلام

ومنه مطلع سورة
النور ومن محاسن
الابتداء صنعة الانتقال
من المطلع إلى المقصود
وهو ثلاثة أقسام : أحدها
التخلص وهو الانتقال
عما افتتح به الكلام
إلى المقصود مع رعاية
النسبة بينهما . الثاني
الاقتضاب وهو الانتقال
إلى ما لا يلزم . الثالث

فصل الخطاب وهو
متوسط بينهما وهو
الانتقال إلى ما يقرب
من التخلص بأن
يشوبه من اللامعة
وعده بعضهم قسما من
الاقتضاب ومنه قولهم
بمد حمد الله والصلوة
والسلام على النبي صلى
الله عليه وسلم أما بعد
فهذا الخ ومن حسن
الكلام ختمه بما

معطوف على القول أي وحسن بك وهو يحصل بكون اللفظ في غاية البعد عن التعقيد والتأخير
للليس وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والركة والسلاسة وتكون العاني مناسبة
لألفاظها من غير أن يكسب اللفظ الشريف المعنى الخفيف وعلى العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم
وقوله أو براعة الخ الظاهر أن أو قبلها حذف وبعدها حذف أي لمطلع حسن بسبب ما ذكر بدون
براعة استهلال أو مع براعة الخ ثم في كلامه حذف الواو مع ما عطف أي وختم مثله بتبديل الاستهلال
بالمطلع تأمل (قوله والحسن) عطف على تأنق (قوله ومن سيات الخ) لاجابة لهذا البيت على ما قررنا
وهو محذوف من النسخة التي كتب عليها المصنف وفي نسخة بعد قول المصنف والختام :

يحسن الابتداء بالاملاص وحسن الاقتضاب والابداص
في آخر عنونة التركيب وجودها في الطبع الغريب

ومن سيات الخ وهو على هذه النسخة جذير بالذكروالباء في بحسن للبيبة متعلق بتأنق وكذا الباء في
بالاملاص بمعنى براعة الاستهلال على ما سياتي وهي متعلقة بحسن وحسن معطوف على حسن وكذا الابداع وقوله
عنونة مبتدأ آخره جملة وجودها الخ وهذا أعني قوله عنونة مكررة مع قوله أو لا يحسن الابتداء بالاملاص على
ما قررناه (قوله الأنق) بفتح النون على الصحيح والأحسن عطف تفسير (قوله وجار) عطف على يزيدا
من عطف شبه الفعل عليه (قوله وأحسنه) أي الابتداء وقوله ما يسمى بالمطلع ويسمى الخ فيه أن
المطلع مصدر ميمي بمعنى الطلوع والراد هنا الأخذ في مدارج الكلام فليس هو براعة الاستهلال بل إنما
يسمى براعة مطلع على أن هذا لا يلزم المصنف كما عرفت (قوله ما يسمى بالاملاص ويسمى الخ) والظاهر أن
الهمزة في الاملاص مكسورة وأنه في الأصل مصدر أمتع بمعنى صير الشيء لأمعا ثم استعمل في براعة الاستهلال
بجامع التحسين لكني لم أر هذه التسمية (قوله الحسن) الذي في غيره المجدول الخ في مافي البيت من الاستعارة بين
بالكناية (قوله ومنه) أي ما ذكر من براعة الاستهلال وقوله مطلع الخ فإن سورة النور لها تعلق
بالرمي بالزنا فصدرت بحكم الزنا والرمي به (قوله صنعة الانتقال) الإضافة بيانية وهي صنعة لأن التكلم فصنع
فيه وقد مر عنهم تسمية غيره صنعة كالطبايق (قوله وهو) أي الانتقال (قوله فصل الخطاب) مراده به
الفصل بين الكلامين لا بقيد كونه أما بعد (قوله وهو الانتقال إلى ما يقرب الخ) غير مناسب والناسيب
التفريع بقوله فهو قريب من التخلص كالإختي (قوله وعده الخ) أي سيات اقتضابا مشوبا بتخلص
(قوله ومن حسن) أي علامة حسن (قوله يا كهف أهله) أي يا من هو لأهله كالكهف في الأيواء إليه عند
الضييق وهذا دعاء الخ أي إن هذا الدعاء يبقائك دعاء لجميع البرية لاتفادهم جميعا به وفيه إشارة
إلى الختام بتعميم الدعاء لأنه يذكر في تمام الكلام عادة (قوله الأسلوب) هو ذكر ما يشعر بالتمام (قوله من
صنعة البلاغة) قال المصنف الصنعة والصناعة الحرفة والعلوم الصناعية ذات الاصطلاح والترتيب الخصوص
التضمن ضم كل جنس إلى جنسه ووضع كل بمحلله وأطلقوا على علم البلاغة صنعة من حيث اشتغال
على ذلك (قوله المشتاق) من الاشتياق وهو شدة رغبة القلوب في لقاء المحبوب (قوله وخر ساجدا الخ)

يشعر بجماعه بحيث لا يكون بعده للنفس تشوق كقوله :

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله أي
وهذا دعاء البرية شامل وجميع سور القرآن على هذا الأسلوب يعلم ذلك بأذن تدبر . قال : (هذا تمام الجملة المقصودة
من صنعة البلاغة المصودة ثم صلاة الله طول الأمد على النبي المصطفى محمد وآله وصحبه الأخيار
ما ضرر المشتاق بالأسفار وخر ساجدا إلى الأذان بين وسيلة إلى الرحمن ثم يشهر الحجة البيون من نصف عشر القرون)

أقول: الشار إليه جميع ما تقدم سوى الخطبة إذ ليست مفصولة بالذات (١٨٧) وبالبلاغة عبارة عن في الثاني

والبيان فاطلاقاً على
البدیع تطبیع وإعما
كانت محمودة لأن بها
يطلع على أسرار كلام
الله تعالى وكلام رسوله
صلى الله عليه وسلم
وتقدم معنى الصلاة
والأمد للوقت للتقبل
والسطى المختار
والأخبار جمع خبر
بالتشديد وغرد من
التغريد وهو التطريب
في الصوت والثناء
والاشتاق أى إلى

أى سقط إلى ناحية الأذقان وهى الأرض قاله المصنف (قوله الشار إليه جميع الخ) الظاهر أن للشار
إليه الخاتمة أو البيت الذى قبل هذا لأن تمام معنى منتم وهو إما يكون بما ذكرنا (قوله وهو
التطريب الخ) وللرلا هنا رضع الصوت باليكاء من شدة الحزن التبر لاحتراق القلب قاله المصنف
(قوله فى العاشر) أى اليوم من الخامس أى الشهر من الرابع أى العام من الثالث أى العقد من الثانى عشر
أى القرن وقوله من الهجرة أى مبتدأ عند هذا القرن أى الذى من جملة هذا القرن من الهجرة
ومن قبيل ما لا تخرج ما وقع فى آخر المجلد الثانى من التفسير المسمى روح البيان، وقصه:
هذا آخر ما أودعت فى المجلد الثانى من التفسير الموسوم بروح البيان من جواهر المعاني ونظمت فى
سلكه من فوائد العبارة والاشارة والألهام الربانى وسبعمه أولو الألباب إن شاء الله الوهاب .
ووقع الأتمام بعون الملك الصمد وقت الضحوة الكبرى من يوم الأحد ، وهو العشر السابع من
الثلاث الثانى من السادس الخامس من النصف الأول من العشر التاسع من العشر الأول من
العقد الثانى من الألف الثانى من الهجرة النبوية على صاحبها ألف تحية اه .



هذا ما يسره الملك الجليل مما به خدمة هذا الشرح الجليل ، فدونك حاشية كشفت عن وجوه
مختراته الأستار ، حتى غدا حبها واضحا كالشمس فى رابعة النهار ، أودعها من نقائس السابقين
ما يستدعيه اللقام ، ومن لطائف الفكر ما يسره به ذوق أفهام ، بذلت فى تحريرها غاية المجهود ،
وهذبها تهذيباً يذوب به قلب المحسود ، ومع هذا فأنا معترف بأنها غير خالية من الوصمة ، فأما أنا
فمن يخطئ ويصيب ولست من أهل الصمة .
وتم تبييضها فى عشر سابع من خامس سابع من ثالث اثنين من ثانى اثنين من الهجرة النبوية
على صاحبها أركى التحية .



ونسأل الله سبحانه أن يجعل جزاءنا جزيل الثواب وأن يحفظنا بحفى أطلانه يوم اللآب إنه على ما يشاء
قدير ، وبالأجابة وجزيل الاحسان جدير .
وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وحبنا الله ونحب
الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، والحمد لله رب العالمين

قال أسير مساويه
أحمد المشهورى هذا
آخر ما أردنا كتابته
تحريراً فى العاشر من
الخامس من الرابع من
الثلاث من الثانى عشر
من الهجرة النبوية
على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام ناله

سبحانه وتعالى أن يحسن عاقبتنا فى الأمور كلها وأن يدخلنا دار كرامته وعيشنا من غير محنة نجاء حبيب لديه نضلا منه
لا حرج عليه . وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرس

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ٢	١٥٦ فصل في بيان الاستعارة بالكناية
١٨ المقدمة	١٥٨ فصل في تحسين الاستعارة
٣٠ الفن الأول علم المعاني	١٥٩ فصل في المجاز للركب
٣٣ الباب الأول أحوال الأسناد الخبري	١٦٠ فصل في تغيير الاعراب
٤٣ فصل في الأسناد العقلي	الباب الثالث الكناية
٥١ الباب الثاني في أحوال السند إليه	١٦٢ فصل في مراتب المجاز والكني
٨٤ فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر	١٦٣ الفن الثالث علم البديع
٩٣ الباب الثالث أحوال السند	الضرب الأول المعنوي
١٠٧ الباب الرابع في متعلقات الفعل	١٧٢ الضرب الثاني اللفظي
١١١ الباب الخامس القصر	١٧٥ فصل في الجمع
١١٥ الباب السادس في الإنشاء	١٧٧ فصل في اللوازة
١٢١ الباب السابع الفصل والوصل	السرقا
١٢٧ الباب الثامن الإيجاز والأطناب والسلاوة	١٧٩ السرقا الخفية
١٣٢ الفن الثاني علم البيان	١٨٠ الاقتباس
١٣٣ فصل في دلالة الوضعية	١٨١ التضمن والحل والمقد
١٣٤ الباب الأول التشبيه	١٨٢ التلميح
١٤٠ فصل في أداة التشبيه وغايته وأقسامه	تذنيب في أقاب من الفن
١٤٥ الباب الثاني الحقيقة والمجاز	١٨٥ فصل فيما لا يعد كناية
١٤٩ فصل في الاستعارة	١٨٥ خاتمة
١٥٦ فصل في الاستعارة التحقيقية والعقلية	

بمعد الله تعالى قد تم طبع [حاشية الشيخ مخلوف] على [شرح حلية الأب الصون]
 للشيخ « أحمد المنهري » على [رسالة الجواهر للكنون في المعاني والبيان والبديع]
 لسيدى « عبد الرحمن الأخضرى » مصححا بمعرفى رئيس التصحيح
 أحمد سعد على من علماء الأزهر الشريف

[القاهرة في يوم الاثنين ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧ هـ الموافق ١٢ ديسبر سنة ١٩٣٨ م]

مدير الطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ للطبعة

محمد أمين حمران